الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة –1– الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية

إعداد:

بلقاسم زياني

إشراف:

أ.د. علي رحال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أ.د. علي رحال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مقررا
أ.د. محمد الطاهر سعودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	عضوا
أ.د. عبد الوهاب بن بريكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
أ.د. مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة –1–	عضوا
أ.د. رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

الشكر لله العلي القدير،

وشكري الجزيل **للأستاذ الدكتور: علي رحال،** على قبوله الإشراف على هذا البحث وصبره خلال طول الفترة.

كما أتقدم بالشكر مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم قبول مناقشة هذا البحث، دون أن أنسى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

إهـــــداء

إلى روح أخي "محمد" طيب الله ثراه ...

إلى زوجتي وأبنائي ...

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	.....
إهداء	.....
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VII
فهرس الاشكال	XI
مقدمـــة عامـــة	أ – ن
الفصل الأول: التطور التاريخي لمصادر الطاقة الرئيسية.	
قائمة المحتويات	الصفحة
تمهيد	02
المبحث الأول: تطور استهلاك وإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.	04
المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة قبل 1990.	04
المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.	13
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستهلاكي العالمي لمصادر الطاقة في القرن قبل 1990.	16
المبحث الثاني: تطور استهلاك وانتاج وتوزيع مصادر الطاقة منذ 1990.	23
المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.	24
المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.	34
أولا: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا خلال الفترة 1990–1999.	34
ثانيا: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة بعد 1999.	37
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة عالميا حسب المجموعات الدولية منذ 1990.	42
خلاصة الفصل الأول.	57

الفصل الثاني: التطورات الدولية في مجال البترول والغاز الطبيعي.

قائمة المحتويات	الصفحة
تمهيد	62
المبحث الأول:تطور السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي.	63
المطلب الأول: العوامل المحددة للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي.	64
أولا: العوامل الاقتصادية.	65
ثانيا: العوامل الأخرى.	84
المطلب الثاني: تطور الطلب والعرض العالمي للبترول.	90
أولا: تطور الطلب العالمي على البترول منذ 1990.	90
ثانيا: تطور الإنتاج (العرض) العالمي من البترول منذ 1990.	93
المطلب الثالث:تطور الطلب والعرض العالمي من الغاز الطبيعي.	99
المطلب الرابع:تطور الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي.	105
أولا: أنواع احتياطي البترول.	105
ثانيا: تطور الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي منذ 1990.	108
المبحث الثاني: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية.	114
المطلب الأول: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي قبل 1990 .	115
أولا: توزيع الطلب العالمي على البترول قبل 1990.	115
ثانيا: توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي قبل 1990.	118
المطلب الثاني: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية منذ 1990.	122
I) توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية 1991–1999.	122
II– توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية بعد 1999.	132
المبحث الثالث: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي.	140
المطلب الأول: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي منذ 1990.	141
أولا: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي في الفترة 1991 – 1999.	141
ثانيا: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي بعد 1999.	151
المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات العالمية من البترول والغاز.	176
أولا: تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك قبل 1990.	177
ثانيا: تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك بعد 1990.	186
خلاصة الفصل الثاني.	191

الفصل الثالث: سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي.

قائمة المحتويات	الصفحة
تمهيـد.	195
المبحث الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول الخام.	197
المطلب الأول: التطور التاريخي لأنواع أسعار البترول الخام و الغاز الطبيعي.	197
أولا: الأسعار المعلنة "The posted prices".	200
ثانيا: الأسعار المحققة "The Actuel Prices" الفعلية.	201
ثالثا: أسعار الإشارة "The reference prices".	201
رابعا: أسعار الكلفة الضريبية.	202
خامسا: الأسعار الآنية (الفورية)"The sport prices".	202
سادسا: سعر السوق.	203
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول.	206
أولا: تطور أسعار البترول الخام قبل 1960.	206
ثانيا: تطور أسعار البترول الخام قبل 1986.	211
المطلب الثالث: تطور أسعار البترول الخام منذ 1986.	219
أولا: تطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999.	220
ثانيا: تطور أسعار البترول الخام منذ عام 2000.	226
المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار الغاز الطبيعي.	236
المطلب الأول: طرق تسعير الغاز الطبيعي و الأسواق الرئيسية للغاز.	237
أولا: طرق تسعير الغاز الطبيعي (مبادئ).	237
ثانيا: الأسواق الرئيسية للغاز الطبيعي.	239
I- السوق الأمريكية.	240
II- السوق اليابانية.	240
III- السوق الأوروبية.	241
ثالثا: طبيعة و أنواع أسعار الغاز الطبيعي.	242
المطلب الثاني: تطور أسعار الغاز الطبيعي.	244
خلاصة الفصل الثالث.	252

الفصل الرابع: دور البترول و الغاز في التنمية الاقتصادية في الجزائر – في ظل الاقتصاد المخطط	
قائمة المحتويات	الصفحة
تمهيد	257
المبحث الأول: الإطار المؤسسي للثروة البترولية والغازية في الجزائر منذ الاستقلال.	260
أولا: الوظيفة الطاقوية:	262
ثانيا: الوظيفة المالية:	262
ثالثا: الوظيفة التشغيلية:	263
رابعا: الوظيفة الإنتاجية (التصنيعية):	263
خامسا: الوظيفة التكنولوجية:	263
سادسا: الوظيفة الاندماجية التكاملية:	264
سابعا: الوظيفة التجارية:	264
المبحث الثاني: دور البترول والغاز في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط قبل 1990.	276
المطلب الأول: مساهمة قطاع البترول والغاز في التراكم قبل 1990.	276
أولا: تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز قبل 1990.	276
ثانيا: دراسة وتحليل فعالية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز 79/67.	288
المطلب الثاني: دور قطاع البترول والغاز في التراكم (1980–1989):	296
أولا: دراسة وتحليل الموارد والتوظيفات في الفترة (1980–1989):	297
ثانيا: مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام (1980–1989):	299
المبحث الثالث: الإطار العام لتجارة البترول والغاز في الجزائر في الفترة قبل 1990.	303
المطلب الأول: تطور الاستهلاك الوطني من البترول والغاز قبل 1990:	304
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية من البترول والغاز قبل 1990.	306
المطلب الثالث: تطور أسعار وعائدات البترول والغاز في الجزائر في الفترة 1967–1989.	310
أولا: تطور أسعار البترول والغاز في الفترة 1967–1989.	310
ثانيا: تطور العائدات الجزائرية من البترول والغاز في الفترة 1989/1967:	313
المبحث الرابع: سياسات تسعير البترول والغاز وانعكاساتها على التنمية في الجزائر قبل 1990.	316
المطلب الأول: دور العائدات الجزائرية من البترول والغاز في تمويل ميزانية الدولة قبل 1990.	317
المطلب الثاني: انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر قبل 1990.	324
أولا: الانعكاسات الايجابية.	325
ثانيا: الانعكاسات السلبية.	329
خلاصة الفصل.	332

الفصل الخامس:
التوجهات الجديدة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.

قائمة المحتويات	الصفحة
تمهيد	338
المبحث الأول: السياسة العامة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر منذ 1990.	341
المطلب الأول: تطور احتياطي الجزائر من البترول والغاز منذ 1990.	341
أولا: الشركات الوطنية:	344
ثانيا: الشركات الأجنبية:	345
المطلب الثاني: تطور إنتاج الجزائر من البترول والغاز منذ 1990.	347
أولا: تطور إنتاج البترول والغاز في الفترة 1990-1999.	348
ثانيا: تطور انتاج البترول والغاز منذ 2000.	350
المطلب الثالث: تطور استهلاك وتصدير البترول والغاز منذ 1990.	353
الفرع الأول: تطور استهلاك البترول والغاز الطبيعي منذ 1990.	353
أولا: تطور استهلاك البترول والغاز في الفترة 1990-1999.	353
ثانيا: تطور استهلاك البترول والغاز الطبيعي في الجزائر منذ 2000.	355
الفرع الثاني: التطور الكمي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز منذ 1990.	357
المبحث الثاني: سياسات تسعير البترول والغاز في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.	365
المطلب الأول: سياسات تسعير البترول والغاز في الجزائر (تحليل نظري).	365
المطلب الثاني: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 1990.	371
أولا: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر في الفترة 1990-1999.	372
ثانيا: تطور أسعار البترول والغاز 2000 إلى 2008.	375
ثالثا: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 2009.	377
رابعا: كيفية حساب سعر البرميل من البترول الخام وسعر الغاز.	380
المطلب الثالث: قطاع البترول والغاز (المحروقات) والأداء الاقتصادي الجزائر منذ 1990.	383
أولا: الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز في الفترة 1990-1999.	383
ثانيا: الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز منذ عام 2000.	390
المبحث الثالث: مكانة الثروة البترولية والغازية في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى.	401
المطلب الأول: قطاع البترول والغاز والإصلاحات الهيكلية منذ(1990-1999).	401
أولا: اتفاقيات الاستعداد الائتماني في 30 ماي 1989.	404

ثانيا: الاتفاقية الثانية في 03 جوان 1991.	404
ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي.	406
رابعا: برنامج التعديل الهيكلي.	407
المطلب الثاني: قطاع البترول والغاز وتطور التجارة الخارجية منذ 1990.	407
أولا: قطاع البترول والغاز الطبيعي وتطور التجارة الخارجية في الجزائر (1990-1999).	409
ثانيا: قطاع البترول والغاز وتطور التجارة الخارجية منذ عام 2000.	420
المبحث الرابع: قطاع البترول والغاز والتوازنات المالية الكبرى منذ 1990.	434
المطلب الأول: مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة في الفترة 1990-1999.	435
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة منذ 2000.	440
المطلب الثالث: تداعيات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية المستدامة في الجزائر منذ 1990.	445
أولا: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	446
ثانيا: تداعيات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر منذ 1990.	453
المطلب الرابع: الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر.	473
أولا: في مجال إمداد الطاقة.	483
ثانيا: في مجال الطلب المحلي على الطاقة.	484
ثالثا: في مجال تطوير مصادر الطاقة.	484
رابعا: في مجال تطوير قطاع البترول والغاز 2000-2012.	484
خامسا: في مجال تطويرات الصناعات البتروكيماوية (اللاحقة).	485
خلاصة الفصل.	496
خاتمة عامة.	499
قائمة المراجع.	511

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا قبل 1990 خلال الفترة (1960–1988).	8
02	مؤشر الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة الاستراتيجية 1988/1973.	10
03	التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.	14
04	توزيع استهلاك مصادر الطاقة حسب المجموعات الدولية 1973 و1982.	16
05	التوزيع الجغرافي لاستهلاك الطاقة عالميا حسب المجموعات (العالم وOCDE) 1985–1988.	20
06	تطور الاستهلاك العالمي للطاقة في 1993.	27
07	الاستهلاك النسبي لمصادر الطاقة على المستوى العالمي في الفترة 1991–1997.	28
08	تطور الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة في فترة 2002–2012.	31
09	تطور الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة الاستراتيجية (بترول + غاز + فحم) (1989–1999).	35
10	الإنتاج العالمي لمصادر الطاقة لسنتي (2000–2001).	38
11	التطور الكمي ونسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012.	40
12	توزيع الاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية 1990–1995–2000.	45
13	توزيع استهلاك الطاقة في بعض الدول الأوروبية ودرجة تبعيتها للطاقة في سنة 2000.	46
14	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية 2002–2012.	48
15	التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة حسب المجموعات الدولية (2002/2010/2012).	52
16	تطور النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على البترول حسب المجموعات الدولية (1995–1999)	76
17	تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل الطلب على البترول عالميا في الفترة 2003–2007.	79
18	تطور معدل النمو الاقتصادي العالمي. وتطور معدل نمو الطلب على البترول (2007–2011).	81
19	تطور الطلب العالمي على البترول في الفترة الممتدة من 1989/2014.	91
20	تطور الإنتاج العالمي من البترول الخام خلال الفترة الممتدة من 1989–2014.	95
21	تكلفة استخراج البرميل الواحد من البترول الخام حسب مناطق الإنتاج المختلفة.	97
22	تطور الطلب والعرض العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من1989 إلى 2012.	101
23	تطور الاحتياطي العالمي من البترول خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012.	109
24	تطور الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي من الفترة الممتدة من 1989–2012.	111
25	توزيع الطلب العالمي للبترول حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1990.	115
26	توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية.	119
27	توزيع الطلب والعرض العالمي من البترول حسب المجموعات الدولية (1991–1999).	123
28	التوزيع الكمي والنسبي للعرض العالمي من البترول حسب مناطق الإنتاج 1991–1995–1999.	124

29	توزيع الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية (1992)–(1997).	127
30	توزيع العرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة 1991 – 1999.	128
31	توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة 1992–1998.	129
32	توزيع الطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.	133
33	التوزيع الكمي والنسبي للطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية 2000–2014.	135
34	توزيع الطلب والعرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية 2012/2000.	137
35	تطور الصادرات العالمية من البترول الخام والمنتجات البترولية خلال الفترة 1991–1999.	141
36	تطور صادرات أوبك من البترول العام والمنتجات البترولية خلال الفترة 1991–1999.	142
37	التوزيع الطلي والنسبي للصادرات العالمية من البترول العام خلال الفترة 1991–1999.	144
38	تطور الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي وتوزيعها حسب المجموعات الدولية 1991–1999.	147
39	تجارة الغاز الطبيعي عبر الأنابيب وعبر الناقلات 1992 و1997.	149
40	تطور الواردات العالمية من البترول وكيفية توزيعها حسب أهم مناطق الاستيراد عالميا (2000–2012).	152
41	توزيع الصادرات العالمية من البترول حسب أكبر مناطق التصدير عالميا خلال الفترة 2000–2012.	154
42	تطور الصادرات والواردات العالمية من الغاز الطبيعي وتوزيعها حسب أهم مناطق التصدير والاستيراد (2000–2011).	156
43	واردات أوربا الغربية من الغاز الطبيعي حسب المصدر 2001.	160
44	الوضع العام لواردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المميع (المسال) في عامي 2002/2001.	161
45	واردات أوربا الغربية من الغاز الطبيعي المميع حسب المصدر حسب المصدر (عدا الاتحاد السوفيتي سابقا).	162
46	واردات اليابان من الغاز الطبيعي المميع عام 2002.	169
47	صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية: 2000–2004.	171
48	الصادرات العربية من الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011.	173
49	توزيع الصادرات العربية من الغاز الطبيعي حسب أهم الأسواق العالمية 2007.	175
50	تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك في الفترة 1973–1989.	178
51	تطور قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية لدول الأوبك في الفترة 1973 – 1989.	180
52	التوزيع ألقيمي للعائدات البترولية والغازية لدول الأوبك لسنوات مختارة (73 / 1989).	183
53	تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك في الفترة 1990 – 2011.	186
54	توزيع قيمة الصادرات البترولية والغازية لدول الأوبك في الفترة 1990–2011.	189
55	تطور اسعار البترول الخام الأمريكي في الفترة 1860–1899.	207
56	تطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1860 –1960.	208
57	تطور أسعار البترول الخام بالأسعار المعلنة في الفترة 1960–1972.	212
58	تطور أسعار البترول الخام (العربي الخفيف) في الفترة الممتدة 1973–1985.	217
59	تطور أسعار البترول الخام 1986–1999 الأسعار الإسمية و الحقيقية.	221
60	تطور الأسعار الاسمية لأنواع البترول المختلفة خلال الفترة 1987–1999.	224

61	تطور أسعار أنواع الرئيسية للبترول الخام في الفترة (2000–2014).	227
62	تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول الخام في الفترة (2000–2012).	230
63	تطور أسعار الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 1970–2014.	245
64	تطور أسعار الغاز الطبيعي و توزيعها حسب أهم أسواق الاستهلاك العالمية للغاز (1990– 2012).	249
65	تطور حجم بنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز في الفترة 1967–1979.	277
66	هيكل توزيع الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول (1980–1984).	283
67	حجم وبنية الاستثمارات العمومية خلال المخططين الخماسيين (1)و(2).	286
68	مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 1967–1977.	289
69	مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة 1967–1978.	291
70	تطور التشغيل في الجزائر حسب قطاعات النشاط(1967–1979).	294
71	الوضع العام لموارد الدولة واستخداماتها (1980–1989).	297
72	مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام في الفترة (1980–1989).	299
73	مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة (1980–1989).	301
74	تطور حجم وبنية استهلاك المحروقات في الجزائر حسب نوع المنتج 1980–1989.	304
75	التطور الكمي والنسبي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز في الفترة: 1967/1989.	306
76	تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر.	310
77	التطور القيمي والنسبي لصادرات الجزائر من البترول والغاز وأهميتها الى إجمالي الصادرات (1969–1989).	313
78	مساهمة إيرادات قطاع البترول والغاز في تمويل ميزانية الدولة (1967/1989).	319
79	معدل نمو موارد الأمة في الفترة 1967– 1982.	330
80	عدد الاستكشافات المؤكدة في الجزائر في الفترة (1995–2010).	342
81	الاستكشافات المنجزة فعلا في الجزائر خلال الفترة (1992–2009) (بترول وغاز).	343
82	تطور احتياطي الجزائر من البترول والغاز الطبيعي في الفترة (1990–2013).	345
83	تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر (1990–1999).	348
84	تطور إنتاج المحروقات في الجزائر حسب نوع المنتج 1992–1999.	349
85	تطور إنتاج البترول والغاز في الجزائر في الفترة 2000–2013.	350
86	التطور الكمي والنسبي لاستهلاك البترول والغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة: 1995–1999.	353
87	تطور الاستهلاك الوطني من البترول والغاز في الفترة: 2000–2012.	355
88	تطور حجم الصادرات الجزائرية من البترول والغاز في الفترة 1990–2012 (سنوات مختارة).	359
89	هيكل الصادرات الجزائرية من المحروقات حسب نوع المنتوج (2000–2012).	361
90	شروط عقود بيع الغاز الجزائري في السوق الأوروبية من 1975–1995.	367
91	تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر (1990–1999).	372
92	تطور سعر البترول الخام الجزائري مقارنة بأسعار أنواع البترول الأخرى (العربي الخفيف، سلة أوبك).	373

93	تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر في الفترة (2000–2008).	375
94	تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر 2009–2013.	377
95	مؤشر تطور أسعار البترول والغاز في الفترة 2000–2013.	378
96	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر(PIB) حسب قطاعات النشاط (1990–1999).	384
97	المساهمة القطاعية في تكوين القيمة المضافة في الجزائر مع التركيز على قطاع المحروقات 1990–1999.	387
98	تطور الناتج الخام حسب قطاعات النشاط في الفترة 2000–2014.	391
99	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام في الفترة (2000–2014).	394
100	تطور معدل النمـو الاقتصادي (خارج وداخل قطاع المحروقات).	395
101	التطور القيمي والنسبي للقيمة المضافة حسب قطاعات النشاط في الفترة 2000–2014.	397
102	تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 1990–1999 (مع التركيز على العائدات من البترول والغاز).	409
103	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة الممتدة من 1990–1999.	410
104	تطور قيمة الصادرات من المحروقات حسب نوع المنتوج المصدر في الفترة 1990–1997.	411
105	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990–1999.	415
106	تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة (2000–2014).	421
107	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000–2013).	424
108	بنية قيمة الصادرات لقطاع المحروقات (2003–2013).	427
109	تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000–2014).	430
110	تطور الميزانية العامة للدولة 1990–1999.	435
111	تطور الميزانية العامة للدولة في الفترة 2000 إلى 2014.	440
112	المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في تمويل الميزانية في الفترة 2000–2014.	443
113	تطور معدلات النمو: التضخم، القطاع الصناعي، الجزائية.	455
114	تطور معدل نمو قطاع المحروقات 1993– 1998.	457
115	التوزيع الجغرافي للدين الخارجي الجزائر.	467
116	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة: 2000–2007.	468
117	تطور ميزان مدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008–2014.	471

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مؤشر الطلب على مصادر الطاقة الرئيسية: بترول، غاز، فحم.	11
02	تطورات استهلاك الطاقة في الدول العربية 1979و1982 (%).	18
03	التوزيع النسبي لإنتاج مصادر الطاقة %.	39
04	تطور التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية 2002-2012.	50
05	توزيع الاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية (2002/2010/2002).	55
06	تطور النمو الاقتصادي ونمو الطلب على البترول عالميا 1995-1999 (%).	77
07	تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب العالمي: 2007-2011.	82
08	مؤشر تطور الإنتاج العالمي من البترول العام في الفترة الممتدة 1989-2014.	98
09	مؤشر تطور الطلب من العرض العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة 1989-2012.	103
10	درجة تمركز الطلب على مستوى دول OCDE مقارنة بالعالم	117
11	توزيع الطلب العالمي حسب المجموعات الدولية في الفترة: 1991-1999.	125
12	توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية 1992-1997-1987.	130
13	تطور الصادرات العالمية وصادرات أوبك من البترول الخام والمنتجات البترولية في الفترة 1991-1999.	143
14	أهم دول الاتحاد الأوروبي استيرادا للغاز الطبيعي المميع.	163
15	مصادر وإمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي (2007) (%).	167
16	تطور التجارة الخارجية لدول الأوبك 1973-1989.	182
17	الاتجاه العام لتطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1860 إلى1960 دولار/برميل.	209
18	تطور أسعار البترول الخام من 1986-1999.	223
19	تطور أسعار الانواع الرئيسية للبترول الخام (2000-2014) دولار/برميل.	228
20	الاتجاه العام لأسعار البترول الخام.	233
21	العوامل المؤثرة في سعر البترول الخام.	234
22	الإتجاه العام لأسعار الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 1972-2014.	246
23	تطور أسعار الغاز الطبيعي حسب أهم الأسواق الرئيسة للاستهلاك 1990-2012.	250
24	الاتجاه العام للقيمة المضافة (1967-1978).	292
25	التطور الكمي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي خلال 1967-1989.	308
26	تطور الاتجاه العام لإيرادات ميزانية الدولة في الفترة (1967-1989).	322
27	تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الفترة: 2000-2013.	351
28	هيكل الصادرات الجزائرية من المحروقات حسب نوع المنتوج 2000-2012.	363
29	تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات (حسب نوع المنتوج) 1990-1997.	413
30	تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-1999.	418
31	تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2014).	432
32	الاتجاه العام لإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة 1990-1999.	438

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين أدركت دول العالم أجمع بأن الموارد الطبيعية المتاحة هي موارد محدودة وغير متجددة أو قابلة للنضوب في معظمها، لذلك كان من الضروري التفكير بجدية في وضع سياسات من أجل الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وتطويعها خدمة لسكان المعمورة حتى وإن كان ذلك بصورة متباينة. إلا أن تنفيذ تلك السياسات ووضعها موضع التطبيق ليس بالأمر السهل ولكنه في نفس الوقت ليس بالأمر المستحيل، خاصة في ضوء الصراعات المتزايدة بين مصالح الدول ومجموعات الدول، وهذا في حد ذاته يشكل تحديا فكريا واقتصاديا وسياسيا وحتى أخلاقيا لمعظم أصحاب القرار (القيادات) على مستوى الدول أو الوكالات والمنظمات الدولية. فمنذ ستينيات القرن الماضي أدت مجموعة من الظروف المتشابكة والمتزامنة إلى تزايد الوعي بأهمية تلك الموارد الطبيعية بشكل عام وبمصادر الطاقة التقليدي[*] بشكل خاص، وبالموازاة مع ذلك تزايد الوعي بندرة تلك الموارد وما يترتب عن تلك الندرة من انعكاسات على الاقتصاديات العالمية ،خاصة بعد أن تم التأكد بأن بقية مصادر الطاقة الأخرى كانت إما غير كافية لتلبية الطلب العالمي أو أن استغلالها مكلف أكثر أو يتطلب تكنولوجيا على درجة كبيرة من التقدم. مع هذا فقد أدركت الدول المتقدمة صناعيا منذ عقد الستينات من القرن الماضي أنها قاب قوسين أو أدنى من فقدان سيطرتها الكاملة على أهم تلك المصادر الطاقوية وخاصة البترول والغاز حيث انتقلت ملكية المصدر ين إلى الدول الأم بفضل استقلالها السياسي وأصبحت دول ذات حرية وسيادة كاملة. لكن ما زاد المشكلة تعقيدا هو التوزيع غير المتوازن لتلك المصادر أي بمعنى تمركزها في مناطق محدودة على سطح المعمورة.

من هذا المنظور فقد زاد الاهتمام العالمي بالبترول والغاز الطبيعي مع منتصف ستينات القرن الماضي وبداية السبعينات منه بعد أن تأكد للكل ما للمصدرين من استخدامات متعددة وفي مختلف مجالات النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي، كما أن الاستخدام المكثف للمصدرين ساعد وبدرجة كبيرة على تقوية اقتصاديات الدول المتقدمة لاستعمال المصدريين كمصدر الطاقة ومصدر تموين أو كمادة أولية من جهة ومن جهة ثانية تحصلت الدول المنتجة والمصدر للبترول والغاز على رؤوس الأموال التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

---

[*]– نعني بالمصادر التقليدية هنا: البترول، الغاز الطبيعي والفحم.

في هذا السياق يجب التأكد أن أهمية ودور البترول والغاز (المحروقات) لا تكمن فقط فيما تملكه هذه الدول من احتياطيات وقدرة على الإنتاج من هذين المصدريين بقدر ما تكمن أساسا في مدى ما تملكه هذه الدول من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية ومالية لتسخير المصدرين وتطويعهما خدمة لاقتصادياتها بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع السهر على إيجاد السبل والطرق الكفيلة لضمان الاستخدام الأمثل والعقلاني للعائدات التي يدرها المصدرين الاستراتيجيين.

وعليه يمكن القول أنه بالنظر إلى ما للمصدريين من أهمية استراتيجية على المستوى الدولي والوطني وحتى الإقليمي فإنه كلما زاد الحديث على الطاقة إلا وكان القسط الأوفر في ذلك على البترول والغاز، ولكن في نفس الوقت لا يكاد يذكر موضوع البترول والغاز الطبيعي حتى تذكر معه الأزمات، وسبب تلك الأزمات هو عدم وجود توافق في المصالح بين مجموعتين من الدول ينتج عنه تفاعلات متباينة بين الطلب والعرض على المصدرين حسب الظروف السائدة في السوق الدولية.

فالمجموعة الأولى وهي مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز تتحقق مصلحتها عندما تتحصل على أكثر دخل ممكن في شكل عائدات من جراء عمليتي إنتاج وتصدير المصدرين وبأقل كمية منتجة وهذا معناه أنه يكون السعر مرتفعا طبعا.

أما المجموعة الثانية وتشمل الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاك للمصدرين تتحقق مصلحتها عندما تحصل على أكبر كمية ممكنة من البترول والغاز بأقل قيمة أو بمعنى عندما تكون أسعار المصدرين منخفضة في السوق الدولية، ومن هنا يجب التأكد على حقيقتين أساسيتين وهما:

أ- أن الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز كانت ومازالت دولا ناميا وهي في حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والتي يشكل الدخل العنصر الرئيسي فيها والذي يعتمد بدوره على العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز (المحروقات).

ب-أن البترول والغاز الطبيعي يعتبران من مصادر الطاقة غير المتجددة أو القابلة للنضوب وهو ما يعني أن الدخل الناجم (الناتج) من عمليات بيع البترول والغاز في السوق الدولية هو دخل غير متولد من قاعدة اقتصادية ذات إنتاج متجدد (ريع).

من هذا المنطلق هناك مجموعة من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول والغاز تمتلك احتياطيات هائلة من المصدرين إلا أنها في المقابل لا تمتلك القدرات الفنية والتكنولوجية التي تتطلبها عملية استغلال المصدرين خدمة للتنمية الاقتصادية المستدامة وضمان ما تتطلبه هذه التنمية من رؤوس أموال خاصة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يتطلب اعتماد سياسة طاقوية محكمة ومن خلالها اعتماد السياسة السعرية الملائمة للمصدرين (بترول وغاز) في السوق الدولية ونظرا لخصوصية اقتصاديات الطاقة بشكل عام والمحروقات بشكل خاص، فإن وضع سياسة تسعير خاصة بها لا تتوقف على عامل واحد ولا يحددها طرف واحد بل هناك أكثر من طرف: فهناك الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز ،وهناك الدول المتقدمة والأكثر استهلاك للبترول والغاز كما أن هناك الشركات البترولية العالمية، إلى جانب وجود المؤسسات والمنظمات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة.

كل هذه الأطراف تشترك في وضع سياسة تسعير البترول والغاز في السوق الدولية وتضع معاملها خدمة لمصالحها. إلا أن الإشكال المطروح هنا هو: كيف يمكن التوفيق لإرضاء كل الأطراف في وضع هذه السياسة التي تخدم مصالح الكل ويقبلها الكل ولا يتأثر بها أي طرف أو بمعنى لا تنعكس سلبا على أي طرف.

I. الإشكالية:

نظرا لما تتطلبه عملية التنمية من رؤوس أموال بالعملة الوطنية والأجنبية، ونظرا لعدم كفاية رأس المال المحلي لتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام مما يستدعي ضرورة توفير متطلبات التنمية بالعملة الأجنبية وهو ما تعاني منه كل الدول النامية تقريبا. لذلك فإن الدول النامية تسعى دائما في البحث عن الكيفية التي تستطيع بواسطتها ضمان تلك الموارد المالية لضمان تمويل التنمية الاقتصادية فيها والعمل على استغلال كل ما تملكه من ثروات.

تأسيسا على ما سبق وبما أن موضوع بحثنا هذا يتناول بالدراسة والتحليل انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر باعتبارها عضوا فاعلا نسبيا من بين الأطراف الفاعلة المذكورة سابقا، خاصة على مستوى دول منظمة الأوبك (OPEC)، ونظرا للمكانة المتميزة التي يحضا بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري باعتباره القطاع الرائد والمحرك الرئيسي لعملية التنمية

الاقتصادية الشاملة منذ اعتماد الجزائر استراتيجيتها التنموية في 1967 وإلى الآن. وذلك بالنظر إلى ما كان ومازال يوفره القطاع من أموال سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية المتأتية أصلا من عمليات إنتاج وتصدير المحروقات في السوق الدولية، تلك العائدات التي تتوقف في الأساس على مستوى أسعار البترول والغاز السائدة في السوق الدولية، وهذه الأسعار تتحدد هي الأخرى وفقا لسياسات تسعير تشترك في وضعها كل الأطراف السابقة الذكر بما فيها الجزائر. هذه الأخيرة التي حاولت منذ انضمامها إلى منظمة الأوبك (OPEC) في عام 1969 الاستفادة من هذه الثروة وتسخير مدخرات القطاع لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت البداية هي الشروع في عمليات التأميم التدريجية للقطاع والتي انتهت بالتأميمات التاريخية في 1971/02/24. على يد الرئيس الراحل هواري بومدين الذي قال حينها قررنا تأميم ثرواتنا الطبيعية من البترول والغاز حيث تأميم الغاز الطبيعي بـ100% والبترول بـ51%.

من هذا المنطلق فإننا سنحاول في بحثنا هذا تحديد مدى انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية على مداخيل القطاع في الجزائر خاصة وأن الجزائر تعتمد على القطاع كمصدر تمويل التنمية تفوق 97% مع محاولة تحديد دور الجزائر كدولة منتجة ومصدره للبترول والغاز في جعل تلك السياسات تضمن لها السعر المناسب يتوافق ومتطلباتها من العملة الأجنبية ويتوقف ذلك على قدرتها التفاوضية في وضع معالم هذه السياسات في السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي.

من جانب آخر فإن الجزائر وباعتبارها دولة منتجة ومصدرة لبترول والغاز كما ذكرنا سابقا فإن ما تملكه من احتياطيات بترولية تعتبر متواضعة نسبيا وما تملكه من احتياطيات الغاز الطبيعي بنوعيه تعتبر مقبولة إلى حد ما. فإن الجزائر أصبحت أمام خيارين أساسين من الصعوبة بمكان التوفيق بينهما ما لم تكن هناك استراتيجية حقيقية لاستغلال الثروة البترولية والغازية وهذان الخياران هما:

الخيار الأول: كيف تستطيع الجزائر أن توافق بين حاجتها الملحة لتمويل تنميتها الاقتصادية الشاملة في الوقت الحالي لضمان أمن ورفاهية الجيل الحالي؟

الخيار الثاني: كيف تستطيع الجزائر الاحتفاظ بجزء من ثروتها البترولية والغازية لصالح الأجيال اللاحقة لكي تنعم هي الأخرى بالرفاهية وبأمن واستقرار خاصة ونحن نعرف أن ما تتوفر عليه الجزائر من احتياطيات بترولية وغازية تعتبر متواضعة إذا ما قورنت

ببعض دول الأوبك والأوابك (OPEC, OAPEC) كما أن العمر الإنتاجي للثروة البترولية والغازية جد قصير إذا ما قورن ببقية دول الأوبك خاصة في مجال البترول حيث تشير آخر التنبؤات الصادرة في عام 2012 أن العمر الإنتاجي للبترول الجزائري في حدود 30 سنة والعمر الإنتاجي للغاز الطبيعي حوالي 90 سنة أو 100 عام على أكثر تقدير.

وعليه نقول أن عملية الاختيار بين أحد الخيارين هي عملية ليست بالسهلة باعتبار أن متطلبات التنمية المستدامة تؤكد ضمان العيش في رفاهية للأجيال الحالية دون إهمال حق الأجيال اللاحقة من التمتع بما تزخر به البلاد من ثروة بترولية وغازية وغيرها.

مما سبق فإن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هنا هو كيف تنعكس سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل ما تعرفه أسعارهما من تقلبات في السوق الدولية؟

من أجل الإجابة عن هذا التساؤل فإن ذلك يتطلب طرح جملة من التساؤلات الجزئية والتي هي:

1- ما هي الأطراف الفاعلة في تحديد معالم سياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية؟ وما هو الوزن النسبي للجزائر في ذلك؟

2- ما هي الظروف التي تساهم في تحديد سياسة تسعير للبترول والغاز يقبل بها جميع الأطراف؟

3- ما هي قدرة الجزائر في ضمان رؤوس الأموال التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية الشاملة؟

4- ما هي العلاقة بين ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول والغاز في السوق الدولية وبين قدرة الجزائر على تمويل التنمية؟

II- فرضيات البحث:

يفترض هذا البحث والذي يتناول بالدراسة والتحليل انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر الآتي:

1-يتوقف وضع سياسة سعرية مناسبة للبترول والغاز الطبيعي في السوق الدولية على الأطراف الفاعلة في هذه السوق والتي هي:

أ- الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

ب-الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للبترول والغاز.

ج- الشركات البترولية العالمية الكبرى.

د- المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية.

2- تلعب الظروف الجيو-استراتيجية والظروف الجيو-سياسية دورا بارزا في تحديد معالم سياسة تسعير البترول والغاز في السوق الدولية.

3- تعتمد الجزائر في تحصيلها لرؤوس الأموال التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية على القدرة التفاوضية للجزائر في السوق الدولية.

4- هناك علاقة طردية بين التغيرات في مستويات أسعار البترول والغاز في السوق الدولية وبين قدرة الجزائر في تحصيل مواردها المالية من العملة الأجنبية والمحلية.

III- أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو تحقيق الآتي:

1- تعتبر هذه الدراسة مساهمة إضافية لما تم عرضه من دراسات وبحوث مستفيضة في هذا المجال ومن جوانب مختلفة وبكيفية أو بأخرى.

2- إبراز دور قطاع البترول والغاز (المحروقات) في ضمان التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل سياسات التسعير المعتمدة في السوق الدولية.

3- إظهار مكانة الجزائر باعتبارها كدولة عضو في منظمة الأوبك (OPEC) في وضع معالم سياسة التسعير الملائمة للبترول والغاز خدمة لمصالحها الاستراتيجية .

4- تحديد مدى مساهمة قطاع البترول والغاز في تحقيق التوازنات المالية الكبرى للاقتصاد الجزائري

5- كيف تعاملت الجزائر مع الفوائض المالية المتأتية من القطاع في شكل ريع.

6- ماذا فعل الريع البترولي بالاقتصاد الجزائري؟

7- ما هي الانعكاسات الايجابية والسلبية لسياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية على التنمية المستدامة في الجزائر.

8- ما هي الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر لضمان تمويل التنمية المستدامة مستقبلا.

IV- أهمية الدراسة:

رغم ما تم عرضه من دراسات وبحوث حول موضوع البترول والغاز بشكل عام، إلا أن موضوع سياسات التسعير الخاصة بهما لم تنل في اعتقادنا القدر الكافي من الدراسة والتحليل، لأن معظم تلك الدراسات كانت تهتم بمنطقة أو بإقليم معين دور آخر وكان الاهتمام بمواضيع الاحتياطي الإنتاج الصادرات، الأسعار والمخزونات، أما موضوع سياسات التسعير فكان إلى حد ما مغيبا في تلك الدراسات لذلك جاء اختيارنا لهذا الموضوع رغبة منا إلقاء الضوء وتحديد بعض القضايا المتعلقة بعملية تسعير البترول والغاز في السوق الدولية مع إبراز تداعيات سياسات التسعير المعتمدة في السوق الدولية على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول مع التركيز على الجزائر. وفي السياق ذاته تحديد أهم الأطراف الفاعلة في وضع معالم سياسة التسعير هذه وصولا إلى تحديد الانعكاسات الايجابية والسلبية لارتفاع أو انخفاض أسعار البترول والغاز في السوق الدولية على التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر من جهة ومن جهة ثانية نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز ما هو الدور المنتظر من الجزائر كدولة مصدرة للبترول والغاز أن تقوم به مستقبلا للاستفادة أكثر من هذه الثروة التي مصدرها غير قابل للتجديد وأن يتحول الريع البترولي إلى نعمة على الاقتصاد الجزائر لا نقمة عليه.

V- المنهج المستخدم في الدراسة:

من مستلزمات البحث العلمي هو اختيار المنهج الملائم للموضوع باعتبار منهج البحث العلمي هو مجموعة من الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة لاكتشاف الحقائق المرتبطة بها، لذلك فقد استخدام الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والذي يتطلب دراسة وتحليل موضوع البحث من خلال ما تم جمعه من بيانات وإحصائيات من الواقع تحليلها.

VI- الدراسات السابقة:

نظرا لما للدراسات السابقة من أهمية قصوى في تحديد وتوجيه مسار البحث العلمي وباعتبار هذه الدراسات حجر الأساس الذي يعتمد عليه في بداية كل بحث علمي لذلك فقد وقع اختيارنا على الدراسات التالية.

- **الدراسة الأولى:**

قام بها الباحث علي رجب[*] تحت عنوان: أساسيات تسعير الغاز في الأسواق العالمية، وقد تنازل الباحث هذه الدراسة في ثلاثة أقسام على النحو التالي:

[*]- خبير اقتصادي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC) الكويت.

- **القسم الأول:** تضمن مدخل للدراسة حول طبيعة وأنواع الأسعار وقسم هذا القسم إلى ما يلي:
  - **الباب الأول:** تناول فيه التطور التاريخي لأسعار الغاز الطبيعي.
  - **الباب الثاني:** تناول فيه مجموعة من المحاور ركز فيها على:
    1- طبيعة وأنواع أسعار الغاز الطبيعي.
    2- تطور أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية
    3- أسباب ارتفاع وانخفاض أسعار الغاز منذ 1990.
    4- مستقبل أسعار الغاز الطبيعي في العالم.
    5- الانعكاسات المحتملة في حالة ارتفاع أسعار الغاز.
- **القسم الثاني:** كان بعنوان آلية تسعير الغاز في الأسواق العالمية، وقسم هذا القسم إلى ما يلي:
  - **الباب الأول:** تضمن نظرة شاملة حول تسعير الغاز الطبيعي مع إبراز دور منظمة الأوبك في تسعير الغاز في السوق الدولية.
  - **الباب الثاني:** ركز في البحث على عرض أهم طرق تسعير الغاز مع إشارة إلى بعض الاعتبارات المؤثرة في تسعير الغاز، هذا إلى جانب إبراز كيفية التسعير في الأسواق الرئيسية للغاز الطبيعي وهي:
    أ- السوق الأوربية.
    ب-السوق الأمريكية.
    ج- السوق الأسيوية.
    د- سوق اليابان.
- **القسم الثالث:** تناول فيه الباحث بالدراسة والتحليل التطورات الرئيسية التي حدثت في أسواق الغاز الطبيعي وانعكاساتها على التسعير وجاء ذلك في بابين:
  - **الباب الأول:** تناول فيه الباحث إعادة هيكلة وتنظيم أسواق الغاز الطبيعي.
  - **الباب الثاني:** تم التركيز فيه على أسواق الغاز الضرورية والمستقبلية.
- **القسم الرابع:** تضمن مستقبل تسعير الغاز الطبيعي وجاء ذلك في ثلاث أبواب.
  - **الباب الأول:** الدور المستقبلي المحتمل لمنتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في التسعير.
  - **الباب الثاني:** خصصه الباحث لدراسة وتحليل العلاقات بين أسعار الغاز الطبيعي وأسعار البترول ومستقبلها.
  - **الباب الثالث:** تناول فيه الباحث الاتجاهات المستقبلية المحتملة لأسعار الغاز الطبيعي.

- **الدراسة الثانية:**

قام بها الباحث: الطاهر الزيتوني وجاءت تحت عنوان: التطورات في أسعار النفط العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.

وجاءت هذه الدراسة لإبراز أهم التطورات التي عرفتها أسعار البترول في السوق الدولية خاصة منذ بداية الألفية الحالية وجاءت الدراسة في ستة أقسام وذلك على النحو:

- **القسم الأول:** جاء بعنوان: التطورات في أسعار السلع في الأسواق العالمية خلال الفترة (2000-2009) وجاء هذا القسم في ما يلي:
  - **الباب الأول:** جاء بعنوان: أهم أسباب ارتفاع أسعار السلع الأولية خلال الفترة 2000-2008.
  - **الباب الثاني:** جاء بعنوان: أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن الارتفاع في أسعار السلع الأولية.
- **القسم الثاني:** تحليل أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008، وجاء هذا القسم في ثلاثة أبواب هي:
  - **الباب الأول:** تحليل اتجاه الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام.
  - **الباب الثاني:** تحليل التقلبات في الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام.
  - **الباب الثالث:** جاء تحت عنوان: العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009) وجاء هنا القسم في بابين هما:
    - **الباب الأول:** جاء تحت عنوان: العوامل المؤثرة على ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2000 إلى 2008.

وقد حاول الباحث في هذا الباب كل تحديد هذه العوامل التي تؤثر على ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية حيث حدد تلك العوامل على النحو:

1- النمو الاقتصادي والطلب على البترول.
2- النمو السكاني.
3- الطاقات الإنتاجية الفائضة وقلة المخصصات الاستثمارية لتطويرها.
4- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيو-سياسية.
5- سياسة أوبك في إدارة إمداداتها النفطية.
6- الاختناقات في قطاع التكرير.
7- نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.

- **الباب الثاني:** تحت عنوان: العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2008، ومن خلال هذا الباب حدد الباحث تلك العوامل في:

1- النمو الاقتصادي العالمي والطلب على البترول

2- ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك.

3- نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.

- **القسم الثالث:** جاء بعنوان: التغيرات الممكنة لظاهرة صعود وهبوط الأسعار 2004-2009.وحاول الباحث في هذا القسم إعطاء حوصلة لأهم المحطات التي عرفتها أسعار البترول والعوامل التي كانت سببا في ارتفاعها أو انخفاضها منذ بداية القرن الحالي.
- **القسم الرابع:** كان بعنوان: أسواق البترول العالمية رؤية مستقبلية وتناول الباحث هذا القسم في ثلاثة أبواب وهي:

- **الباب الأول:** كان بعنوان: ضبابية مستقبل الطلب العالمي على البترول.
- **الباب الثاني:** الارتفاع في تكاليف الاستثمار.
- **الباب الثالث:** الطاقات الإنتاجية الفائضة.

- **القسم الخامس:** جاء بعنوان: انعكاسات التغيرات في أسعار البترول على الاقتصاد العالمي، وتناول الباحث هذا الموضوع في ثلاثة أبواب وهي:

- **الباب الأول:** بعنوان: الانعكاسات على العائدات البترولية للأقطار الأعضاء في منظمة أوبك (OPEC).
- **الباب الثاني:** خصص الباحث لمعالجة الانعكاسات على للبلدان المستهلكة.
- **الباب الثالث:** الانعكاسات على شركات البترولية العالمية حدد الباحث في هذا الباب مدى الدور الذي تلعبه السياسات المالية المتبعة من طرف الدول المستهلكة في تحديد سعر البترول الموجه للاستهلاك النهائي، حيث أشار الباحث أيضا إلى بعض السياسات التي تعتمدها الدول المستهلكة ولعل من بينها: السياسات الضريبية التي من خلالها تحديد هدفين في نفس الوقت على مستوى هذه المجموعة من الدول وهما: تحقيق فوائض مالية عالية على حجم وارداتها من البترول من جهة وكبح جماح طلبها المحلي على البترول من جهة ثانية عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك البترول.

- **الدراسة الثالثة:**

قام بها الباحث: علي رجب وجاءت بعنوان: تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية. حاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف على أهم الملاحظات التي مرت عملية تسعير البترول في إبراز دور منظمة أوبك وعلاقتها بالأسعار الرسمية منذ 1973، وخصت الدراسة في النهاية إلى تقديم دراسة استشرافية حول الاتجاهات الممكنة لأسعار النفط حيث جاءت هذه الدراسة في أربعة أبواب وهذا على النحو التالي:

- **الباب الأول:** جاء بعنوان: مرحلة الأسعار المعلنة تناول الباحث في هذا الباب تحديد أهم المراحل التي مرت بها أسعار البترول وركز فيه على المحاور التالية:

أولا: تطور أسعار البترول قبل 1960.

ثانيا: تطور أسعار البترول منذ إنشاء أوبك إلى 1971.

ثالثا: تطور أسعار البترول مابين 1971-1973.

- **الباب الثاني:** جاء بعنوان: منظمة أوبك والأسعار الرسمية. تناول فيه الباحث النقاط التالية:

1- قرارات أوبك السعرية في نهاية 1973.

2- هيكل الأسعار الرسمية حيث تم التركيز على:

أ- تسعير نفط الإشارة.

ب-فروقات الأسعار خلال ومنه الأسعار الرسمية.

- **الباب الثالث:** مرحلة أسعار السوق منذ 1986.وثم تناول المحاور التالية:

أولا: المعادلات السعرية.

ثانيا: عامل التعديل Facteur d'ajustement وتناول الباحث في هذا المحور النقاط التالية:

أ- الفترة 1987-1991

ب-الفترة 1991-1999

ج- الفترة 2000-2011

- **الباب الرابع:** جاء بعنوان: الاتجاهات المستقبلية المحتملة للتسعير. وتناول الباحث هذا الباب في المحاور التالية:

أولا: لمحة تاريخية حول بعض الأفكار والمقترحات في مجال التسعير.

ثانيا: بعض الاتجاهات العامة المحتملة لنظام التسعير المستقبلي وركز الباحث في هذه النقطة على الآتي:

- التسعير لوجهة أوروبا.
- التسعير لوجهة أمريكا.
- التسعير لوجهة آسيا.

VII- هيكل الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية ولتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث فقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، يتضمن كل فصل مجموعة من المحاور وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول:**

يعتبر بمثابة مدخل عام للدراسة وفيه ثم عرض أهم المراحل التي مرت بها عمليات استغلال مصادر الطاقة الأولية على مستوى السوق الدولية للطاقة، حيث كان التركيز في هذا الفصل على تحديد الاتجاه العالم لاحتياطي وإنتاج واستهلاك مصادر الطاقة على المستوى العالمي والإقليمي. من خلال تحديد أهم مناطق تمركز مصادر الطاقة وكيفية توزيعها الجغرافي حسب المجموعات الدولية.

- **الفصل الثاني:**

خصص هذا الفصل لدراسة وتحليل أهم التطورات الدولية في مجال البترول والغاز حيث ركزت الدراسة حول تحديد العوامل المحددة للطلب والعرض من البترول والغاز في السوق الدولية، ثم – دراسة خاصة بعرض تطور الطلب والعرض بين البترول والغاز في السوق الدولية وصولا إلى دراسة وتحليل الوضع العام للتجارة العالمية للبترول والغاز قبل 1990 وبعد 1990. وثم التركيز على الجانب الكمي للصادرات العالمية من البترول والغاز وأخيرا عرض التطور القيمي للصادرات العالمية من البترول والغاز قبل 1990 وبعد 1990 .

- **الفصل الثالث:**

جاء هذا الفصل جاء بعنوان "سياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية" وتم التركيز فيه على ثلاثة محاور أساسية هي:

- **المحور الأول:** جاء بعنوان التطور التاريخي لأسعار البترول الخام، حيث تم التركيز فيه على المراحل التالية:
  1- تطور الأسعار قبل 1973.
  2- تطور الأسعار في الفترة 73-1985.
  3- تطور الأسعار منذ 1986:
    أ- تطور الأسعار في الفترة 1986-1999.
    ب-تطور الأسعار منذ عام 2000.
- **المحور الثاني:** جاء بعنوان التطور التاريخي لأسعار الغاز الطبيعي، حيث تم التركيز فيه على النقاط التالية:
  أ- طرق تسعير الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية.
  ب-تطور أسعار الغاز الطبيعي منذ عام 1970.
- **المحور الثالث:** جاء بعنوان دور قطاع البترول والغاز في الاقتصاد الجزائري قبل مرحلة التخطيط. وجاء هذا المحور كدراسة تمهيدية لدراسة وتحليل وضع قطاع البترول والغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وجاءت الدراسة في النقاط التالية:
  أ- الوضع العام لقطاع البترول والغاز في الجزائر قبل الاستقلال.
  ب-الوضع العام لقطاع البترول والغاز في الجزائر في الفترة 62-1966، وفيه تم التركيز على:
  1- الإطار القانوني للقطاع في الجزائر.
  2- مكانة القطاع في الاقتصاد الجزائري في الفترة 62-1966.

- **<u>الفصل الرابع</u>:**

يعالج هذا الفصل دور قطاع البترول والغاز في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط وفيه ثم التركيز عل إعطاء نظرة عاقة حول الإطار المؤسس للقطاع في الجزائر كدراسة نظرية. وبعدها كان التركيز في هذا الفصل على إبراز دور القطاع في التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 ،كما تم التعرف إلى تطور تجارة البترول والغاز في الجزائر خلال نفس الفترة، وفي آخر هذا الفصل تم عرض دور القطاع في التوازنات الخاصة للجزائر خلال طول الفترة 1967-1989.

- **الفصل الخامس:**

يتناول بالدراسة والتحليل التوجهات الجديدة لسياسة استغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر. في ظل اقتصاد السوق أي منذ عام 1990. وجاء هذا الفصل لإلقاء الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وهذا حسب المحاور التالية:

جاء **المحور الأول** مركزا على السياسة العامة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر منذ عام 1990، حيث تم عرض وتحليل تطور احتياطي وإنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر منذ عام 1990. وبعدها تم عرض تطور استهلاك وتصدير البترول والغاز الطبيعي منذ 1990.

أما **المحور الثاني** فقد خصص لدراسة وتحليل سياسات تسعير البترول والغاز المعتمدة في الجزائر مع دراسة خاصة بتطور أسعار البترول والغاز الطبيعي في الجزائر.

المحور الثالث، خصص لدراسة وتحليل مدى مساهمة الثروة البترولية والغازية في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

المحور الرابع، خصص لدراسة وتحليل دور قطاع البترول والغاز في تحقيق التوازنات المالية الكبرى وذلك من خلال عرض مساهمة القطاع في تمويل ميزانية الدولة أولا وبعدها عرض تداعيات (انعكاسات) سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ 1990.

وفي الأخير تم عرض وتحليل الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة.

الفصل الأول:
التطور التاريخي لمصادر الطاقة الرئيسية

تمهيـــد:

إن الحديث عن الطاقة بشكل عام وعن مصادرها الرئيسية بشكل خاص (البترول، الغاز، والفحم، الطاقة النووية) مرتبط أصلا بمدى تطور الحضارة الإنسانية عبر الزمن فالاعتقاد السائد في العصور البدائية هو أن الطاقة مدخر الأرض على امتداد السنين وأنها متواجدة بكميات ضخمة على سطح المعمورة، لذلك لم يكن حينها أي تفكير أو شك في إمكانية نضوب الطاقة أو نفاذ مصادرها، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك مع مرور الزمن نتيجة لتطور المجتمعات وتزايد حاجياتها وتعدد مجالات استخدامها للطاقة ومصادرها، كل ذلك كان سببا في أن يزداد الاهتمام أكثر بالطاقة وبمصادرها من طرف تلك المجتمعات رغبة منها في تطويرها والبحث عن مصادر أخرى جديدة زيادة عن المصادر التقليدية المعروفة، هذه العوامل وغيرها دفعت بدول العالم لبذل جهود كبيرة لتسخير مصادر الطاقة المختلفة خدمة لاقتصادياتها ولشعوبها.

إلا أن درجة الاستفادة من هذه الطاقة كانت متباينة بتباين التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم وكذا درجة تطورها ومدى قدرتها في تطوير تلك المصادر الطاقوية لصالحها. وهذا ما يعكس التباين في درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول من جهة ومن الجهة الثانية درجة الاستفادة من مصادر الطاقة بمختلف أنواعها، وتأسيسا على ما سبق نحاول في هذا الفصل تحديد الأهمية الاقتصادية لهذه المصادر عبر المراحل التاريخية التي عرفتها الطاقة بشكل عام ومصادرها الاستراتيجية بشكل خاص ونعني بهذه الأخيرة كل من البترول والغاز الطبيعي، لكن بداية يجب التذكير أن مصادر الطاقة تصنف إلى مجموعات مختلفة ونجد من بين تلك التصنيفات تلك التي تم اعتمادها في الدورة الثانية لأساسيات صناعة النفط والغاز الطبيعي التي انعقدت في الكويت سنة 1978، وهذا التصنيف تم نشره من طرف دول الأوابك (OAPEC)[*] سنة 1979. ويتضمن هذا التصنيف التقسيم التالي:

1- مصادر طاقة متجددة كامنة في عوامل طبيعية مثل: (حركة الرياح، مساقط المياه، أمواج المحيطات والبحار، أشعة الشمس وحرارة باطن الأرض).
2- مصادر طاقة غير متجددة مثل: (البترول، الغاز الطبيعي والفحم).
3- مصادر طاقة تكنولوجية حديثة نسبيا وتتمثل في: (الطاقة النووية، الطاقة الكهرومائية وغيرها ....).

[*] - Organization of Arab petroleum exporting Countries.

بالرغم من كون دراستنا هذه خاصة بالبترول والغاز الطبيعي إلا أن ذلك لا يمنعنا من تخصيص جزء من هذه الدراسة نستعرض فيه أهم المراحل التي مرت بها مصادر الطاقة الأولية بشكل عام وكل ذلك بغرض تحديد المكانة النسبية لكل مصدر من هذه المصادر سواء تعلق الأمر بجانب العرض (الانتاج) منها أو جانب الطلب (الاستهلاك) عليها أو من حيث توزيعها الجغرافي حسب المجموعات الدولية وذلك وفقا للمحاور التالية:

المبحث الأول: تطور استهلاك وإنتاج مصادر الطاقة قبل 1990.

المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة قبل 1990.

المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة قبل 1990.

المبحث الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.

المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.

المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا حسب المجموعات الدولية منذ 1990.

خاتمة الفصل الأول.

المبحث الأول: تطور استهلاك وإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.

عرفت بداية القرن العشرين تطورات وأحداث عديدة في مجال استهلاك وإنتاج مصادر الطاقة لمختلف مصادرها. وقد تزامن ذلك مع تسجيل اكتشافات جديدة لتلك المصادر وخاصة منها البترول والغاز الطبيعي إذ بالرغم من أن النتائج الأولية لعمليات الاستكشاف الخاصة بالبترول والغاز كانت متواضعة في بداية الأمر إلا أن التطورات والأحداث التي عرفتها العشرينيات من القرن الماضي ساعدت على زيادة استهلاك وإنتاج تلك المصادر التقليدية وخاصة الفحم الذي لم يتأثر بتلك الاكتشافات الخاصة بالبترول والغاز بل يقي مصدر الفحم مصدرا طاقويا له مكانته المتميزة خاصة في مجال الاستهلاك على المستوى العالمي، وقد ساعد على ذلك عدم توفر الامكانيات والقدرات المالية والتقنية اللازمة لاستغلال بقية مصادر الطاقة الأخرى نظرا لارتفاع تكاليف استغلال الفحم. فعلى سبيل المثال كان الاستهلاك العالمي من الفحم في عام 1900 يقدر بـ 94,2 %[1] من اجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة في حين كانت نسبية الاستهلاك العالمي من البترول الخام لا تتعدى 4%. وهذا معناه أن بقية مصادر الطاقة الأخرى بما فيها الغاز الطبيعي لم تتعدى نسبتها 2% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة. إلا أن الوضع تغير مع بداية الأربعينيات والخمسينيات وما بعدها نتيجة للتطورات والأحداث التي عرفها العالم والتي غيرت كل الموازين الخاصة بمجال استهلاك وإنتاج مصادر الطاقة وتغير معها مجرى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

تأسيسا على ما سبق سنتناول في هذا المبحث المحاور التالية:

المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.

المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.

المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة قبل 1990.

إن الاتجاه نحو الاهتمام بمصادر الطاقة الأولية منذ بداية القرن الماضي وإلى الآن يعتبر رهانا استراتيجيا لضمان سير الاقتصاد العالمي، هذا الرهان أصبح عنصرا أساسيا في السياسات الوطنية والعلاقات الدولية وإدارة الحروب وتطوير صناعة السيارات، الطائرات والسكة الحديدية خاصة بعد تطوير هذه الأخيرة وظهور القطارات ذات السرعة الفائقة (TGV).

[1]– على أحمد عتيقة: الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي- أوراق أوبك- الكويت 1982 ص 10.

كل هذه المجالات وغيرها ارتبطت أساسا وبصورة رئيسية بإنتاج واستهلاك مصادر الطاقة ومصادرها الاستراتيجية على وجه التحديد فعلى سبيل المثال انتقل الاستهلاك العالمي من الطاقة من 500 مليون طن علم 1900 إلى مليار طن عام 2004[1] وهذا ما يفسر بأن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في عام 2004 كان يتراوح بين 1,5 طن مكافئ نفط سنويا. إلا أن هذه الأرقام تخفي وراءها الكثير من اللاعدالة في استهلاك الطاقة على مستوى دول المعمورة ، فحسب جون ماري شوفاليي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالي 25% من اجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة وفي المقابل فإن عدد سكانها يمثلون أقل من 5% من اجمالي سكان المعمورة. ويؤكد صاحب الكتاب قائلا في نفس المجال أن الفرد الأمريكي كان يستهلك حوالي ثمانية (08) طن مكافئ نفط /سنويا في عام 2004 مقابل 3,5 طن مكافئ نفط /سنويا بالنسبة للفرد في الدول الأوروبية أما على مستوى الدول النامية فإن نصيب الفرد من استهلاك مصادر الطاقة لا يتعدى مئات الكيلو غرامات سنويا فقط.

وأضاف قائلا أنه في نفس العام هناك ملياري (02) شخص في العالم لا يستفيدون على الاطلاق من مصادر الطاقة الحيوية خاصة منها الكهرباء والمشتقات البترولية.

من هذا المنطلق فإن التطورات التي عرفها العالم منذ الأربعينيات وإلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي كانت سببا في الاهتمام أكثر بكيفية إعادة بناء اقتصاديات الدول خاصة وأن عمليات اعادة البناء تتطلب امكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية كبيرة ظهرت على الساحة الدولية تطورات جديدة خاصة في مجال الطاقة حيث عرفت مناطق مختلفة من العالم اكتشافات جديدة للبترول والغاز الطبيعي وكانت تلك الاكتشافات أكثر إثارة واهتماما منذ السبعينيات من القرن الماضي الأمر الذي تطلب تغيير الكثير من الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالطاقة على المستوى الدولي بشكل عام وعلى مستوى الدول المتقدمة صناعيا بشكل خاص باعتبار هذه الأخيرة أكثر الدول استهلاكا للطاقة، وقد كان للاكتشافات المعتبرة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأثر الكبير في تغيير نظرة الدول المتقدمة صناعيا لمصادر الطاقة عموما وإلى مصدر الفحم على وجه التحديد، إذ بينما كان الفحم يستحوذ على أكبر نسبة من الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة رغم ارتفاع تكاليف استغلاله مما أدى إلى التوجه نحو استهلاك وإنتاج مصادر الطاقة الأكثر فعالية والأكثر مردودية من الفحم،

[1]– Jean marie chevalier ;les grandes batailles de l'énergie; édition GALLIMARD France 2004 page 21.

وكان الاتجاه منصبا حول البترول والغاز الطبيعي وساعد على ذلك زيادة الاكتشافات الكبيرة من البترول والغاز من طرف الشركات البترولية العالمية (الشقيقات السبع حينها) هذه الأخيرة التي كانت تنتج حوالي 90%[1] من إجمالي الإنتاج العالمي من البترول والغاز إلى غاية بداية السبعينيات من القرن الماضي التي عرف فيها العالم أول ثورة للأسعار في أكتوبر 1973 ثم الصدمة البترولية الثانية في 1980/1979.

هذا زيادة عن تسجيل أحداث وتطورات أخرى على الساحة العالمية حيث أصبح الاهتمام أكثر بمشكلة التضخم والبطالة وتناقضات أخرى كالاختلالات في موازين المدفوعات على مستوى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)، هذا زيادة عن التغير الملحوظ في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي إذ بينما كان التركيز على البترول كمصدر استراتيجي للطاقة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا تراجعت أهميته النسبية بسبب قرارات الأوبك تلك القرارات التي لم تقبلها الدول المتقدمة الأكثر استهلاكا للطاقة حيث اعتمدت في ذلك استراتيجية مضادة تمثلت اساسا في انشاء الوكالة الدولية للطاقة[*](AIE) كوسيلة للتنسيق بين الدول المستهلكة وكوسيلة احتكارية مقابل دول الأوبك[2]. هذا زيادة عن كون الوكالة الدولية للطاقة جاءت كمؤسسة استراتيجية للبحث عن البدائل وكيفية ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام ،حيث حددت مجموعة من الأهداف موضع التنفيذ أهمها:[3]

1- تنمية مخزون كبير من البترول وصل إلى معدل استيراد يكفي سنة كاملة من استهلاك دول الوكالة من البترول.
2- دمج الشركات البترولية العالمية الكبرى للوكالة للاستفادة من خبراتها وإمكانياتها الكبيرة في مجال الطاقة.
3- خلق جهاز اداري قادر على تنظيم وإدارة المخزون البترولي للاستفادة منه.
4- تخفيض الاستهلاك من البترول والغاز مما ساعد على تنظيم الأسعار وتحديد اتجاهاتها خدمة لمصالح الدول الأكثر استهلاكا للطاقة.

---

[1]– حسين فهمي: استراتيجية البترول- مطابع شركة الاعلانات –القاهرة 1979 ص 76.

[*]- Agence international d'énergie.

[2]- Eliane Mousse ;comprendre la politique économique d'une crise à l'autre.

[3]- SAMUELE FURFARI ; le monde et l'énergie enjeux politiques, Edition TECHNIP Paris 2007, page 152,153.

5- رفع حجم الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنقيب عن البترول في مناطق جديدة ليس للدول المنتجة (OPEC) أية سيطرة عليها.

6- الاسراع في تطوير بدائل للطاقة وخاصة النووية والغاز الصخري.

وكان من نتائج تطبيق تلك الأهداف هو الاهتمام أكثر بمجال التنقيب عن البترول أولا ثم الغاز الطبيعي من طرف الشركات البترولية العالمية الكبرى في مناطق بحر الشمال والمكسيك وماليزيا ،مما أدى إلى رفع من الكميات المنتجة من البترول بما يعادل 07 مليون برميل/يوم ،تلك الكميات كانت تباع بصورة دائمة بأسعار أقل من تلك الأسعار المطبقة على بترول دول الأوبك ،وهذا معناه خلق سوق حرة لبيع البترول لا تخضع لقرارات دول الأوبك ،والهدف من وراء كل ذلك هو التأثير على قرارات هذه الأخيرة.

مما سبق وبسبب تلك الظروف والأحداث والتطورات التي عرفتها السوق العالمية للطاقة من تذبذب وعدم استقرار خاصة في جانب الطب على البترول وبقية مصادر الطاقة الأخرى نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (01):

التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا قبل 1990 خلال الفترة (1960-1988)

الوحدة: مليون برميل مكافئ نفط/يوم

البيان		السنة 1960	1966	1968	1970	1972	1975	1979	1981	1983	1985	1986	1988
البترول	الكمية	21,6	33,6	39,3	46,4	52,9	55,6	63,8	61,2	57,0	57,3	58,8	60,5
	%	34	38	42	44	46	46	45	43	40	37,5	38	39
الغاز الطبيعي	الكمية	8,1	14,3	16,8	18,9	21,3	22,2	25,6	27,4	27,1	30,5	30,7	31,2
	%	13	16	18	18	18,5	18	18	19	19	20	20	20
الفحم	الكمية	30,0	35,2	31,7	33,4	33,2	33,9	40,6	40,5	42,8	46,4	47,1	45,0
	%	47,5	40	34	32	29	28	29	29	30	30	30	29
الطاقة الكهربائية	الكمية	3,5	5,5	5,6	6,2	6,6	7,2	8,3	8,4	9,6	10,4	10,6	12,5
	%	5,5	6	5,9	5,8	5,7	6	6	6	7	7	7	8
الطاقة النووية	الكمية	(-)	(-)	0,3	0,4	0,8	1,8	3,1	3,8	4,8	7,8	7,6	6,4
	%	(-)	(-)	(*)	(*)	(*)	2	2	3	4	5,5	5	4
اجمالي الاستهلاك العالمي		**63,2**	**88,6**	**93,7**	**105,3**	**114,8**	**120,7**	**141,4**	**141,3**	**141,3**	**152,4**	**154,8**	**155,6**

(*)أقل من 1%، (-): غير متوفرة.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على المراجع التالية:

1- Abelkader sid ahmed ; Developpement sans ***** l'experience des économies du tiers-monde OPU alger 1982 page 157.

2- علي أحمد عتيقة: مرجع سابق ص 25.

3- عبد الرزاق فارس الفارس: أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي ،مجلة المستقبل العربي -مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45 الكويت 1995 ص 22.

4- عبد العزيز الوتاري: نظرة إلى الطاقة في العالم ودور النفط ،مجلة والتعاون العربي -المجلد 10 العدد 04 الكويت 1984 ص 15.

5- Amor khelif le marché pétrolier face aux nouvelles stratégies de domination CREAD ; Alger 1989 page 110.

6- مجلة البترول: الهيئة المصرية العامة للبترول (ملف احصائي) العدد 04 القاهرة 1985 ص 25.

7- Mourice durosset ; le marché du pétrole ;ellips édition Paris 1999 page 06.

من بيانات وأرقام الجدول السابق يمكن إدراج الملاحظات التالية:

نلاحظ أن الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة قد تضاعف بـ 2,5 مرة في عام 1988 مقارنة بـ 1960 حيث انتقل من 63,2 مليون برميل مكافئ نفط عام 1960 إلى 155,6 مليون برميل مكافئ نفط عام 1988 أي ما يعادل نسبة نمو سنوية بلغت 4,5% خلال طول الفترة ،ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة استهلاك البترول والتي بلغت 180% عام 1988 مقارنة بـ 1960 وهو ما يعادل نسبة نمو سنوية قدرها 6%.

نلاحظ التراجع الملحوظ في استهلاك العام من مصدر الفحم في عام 1988 مقارنة بعام 1960 الأمر الذي أدى إلى تراجع نصيب الاستهلاك العالمي من الفحم من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة من 47,5% عام 1960 إلى 30% عام 1983 المستقر في حدود 29% عام 1988 هذا بالرغم من أن الكميات المستهلكة من الفحم قد ارتفعت من 30 مليون برميل مكافئ نفط عام 1960 إلى 45 مليون برميل مكافئ نفط عام 1988.

نلاحظ الاستقرار شبه التام في استهلاك العام من مصدر الغاز الطبيعي حيث كانت حصة الاستهلاك في حدود 18,5% في المتوسط خلال طول الفترة.

وكخلاصة عامة حول تحديد الاتجاهات العامة لاستهلاك مصادر الطاقة الأولية عالميا خلال الفترة ما قبل 1990 مع التركيز على المصادر الاستراتيجية الثلاثة البترول الغاز الطبيعي والفحم نقدم الجدول التالي والخاص بمؤشر الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة مع اعتماد سنة 1973 كسنة أساس مرفوق بالرسم البياني:

جدول رقم (02):

مؤشر الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة الاستراتيجية 1988/73 باعتبار 1973 كسنة أساس = 100%

%

السنة / البيان	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1982	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
البترول	100	99	99	106	103	103	101	96	100.4	98	94	101.5	99	102.5	101	102
الغاز الطبيعي	100	102	99	105	101.6	104	103	102	105	99	98	106	105	101	96	96
الفحم	100	101	98	107	102.6	102	106	109.5	98	101	104.6	103.6	104	102	101	94

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مراجع السابقة الخاص بالتطور النسبي لاستهلاك مصادر الطاقة قبل 1990.

رسم بياني رقم (01):

تطور مؤشر الطلب على مصادر الطاقة الرئيسية: بترول، غاز، فحم

(1988–1973) (100 = 1973)

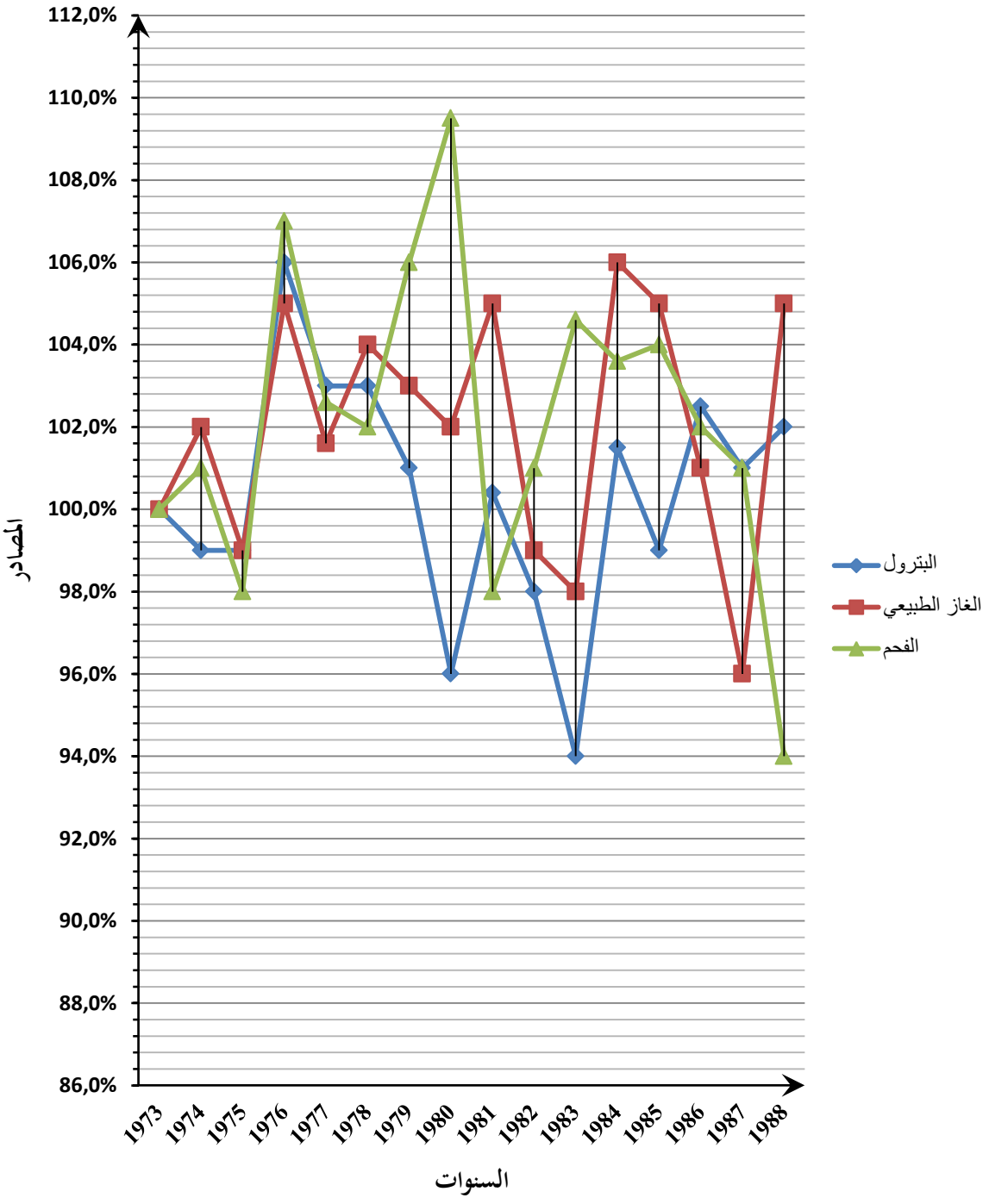

المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990.

نظرا للازدهار الذي عرفه الاقتصاد العالمي وخاصة على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا منذ الخمسينيات وإلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي ونظرا للتحولات والتطورات التي عرفتها الساحة العالمية بشكل عام والسوق العالمية للطاقة بشكل خاص فإن ذلك كان له الأثر الكبير في اعادة النظر في سياسة إنتاج مصادر الطاقة بشكل عام حتى وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين مصدر وآخر وعليه فإن من أجل الوقوف على أهم تلك التطورات والتغيرات التي عرفتها مستويات إنتاج مصادر الطاقة قبل 1990 هذه المرحلة التي تميزت مدتها الأولى (قبل 1973) بسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على مصادر الطاقة وخاصة المصادر الاستراتيجية (بترول ،غاز طبيعي وفحم).

حيث لم يكن للدولة صاحبة الملكية الشرعية لتلك المصادر أية سيطرة أو أي حق في استغلال تلك المصادر بما يتوافق ومصالحها الوطنية .أما بعد عام 1973 ومباشرة بعد ثورة الأسعار 74/73 وما تبعها من تداعيات حول استغلال مصادر الطاقة وخاصة البترول والغاز الطبيعي ،وتزامنا مع استرجاع دول الأوبك سيطرتها على ثروتها البترولية والغازية لتسخيرها خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

في هذا السياق فقد كان هناك اجتماع بأن عام 1974 يعتبر بمثابة انجلاء الصورة المضطربة لإمدادات الطاقة العالمية وحملات التهويل المفتعلة خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للطاقة ،وكل ذلك بسبب المبالغة في تقييم آثار التعديل في أسعار البترول الذي أقدمت عليه دول الأوبك في عام 1974 وما بعدها ،حيث كان الاعتقاد السائد حينها أن الاقتصاد العالمي سوف يعرف مرحلة حرجة تترتب عنها آثار سلبية كالعجز في موازيين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي ككل ،إلا أن الذي حدث كان غير ذلك تماما فالاقتصاد العالمي لم ينهار بل تباطأت وتيرة نموه والتضخم لم يرتفع بل تراجع قليلا مما كان عليه قبل 1974 خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا ،كما أن العجز المسجل في موازيين المدفوعات لم يكن بالمعدلات المنتظرة بل كان أقل من ذلك.

أما على مستوى دول الأوبك فقد كلن من المنتظر تسجيل فوائض مالية معتبرة جراء عملية رفع سعر البرميل من البترول الخام إلا أن ذلك لم يتم بنفس المستويات المنتظرة. في هذا السياق فإن المرحلة ما قبل 1990 كانت تميزت بالصدمات البترولية الثلاثة 1974/1973 – 1980/1979 و1986.

إلا أنه بشكل عام فإن تداعيات تلك الصدمات البترولية الثلاثة على الاقتصاد والعالمي يمكن ايجازها في الآتي:[1]

1- الركود الاقتصاد العالمي وإعادة رسكلة البترو دولار للتقليل من حدة الصدمات.

2- بروز مصطلح جديد عرف حينها باسم النفط القديم.

3- توقف فجائي في معدل النمو الاقتصادي العالمي.

4- تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية الأكثر استهلاكا للطاقة.

5- تراجع حجم التجارة الدولية وتزايد عدد الشركات المفلسة.

6- الدول النامية أصبحت مجبرة على الاستدانة أكثر من ذي قبل.

ومقابل هذه التداعيات فقد اعتمدت الدول المتقدمة صناعيا مجموعة من التدابير والإجراءات المضادة للتقليل من حدة آثر تلك الصدمات ومن أهمها نذكر.[2]

1- تطبيق الاجراءات المعروفة حينها باسم: أيام الأحد المشهورة بدون سيارة
« les fameaux dimanche sans voiture »

2- انتاج الإيثانول من قصب الشمندر السكري بالبرازيل.

3-تحويل الفحم إلى المحروقات سائلة وغازية في نيوزيلاندا.

من كل ما سبق وبالرغم من تلك التطورات والأحداث التي عرفتها الساحة العالمية بشكل عام والسوق العالمية للطاقة بشكل خاص قبل 1990 فإن حجم الانتاج العالمي من مصادر الطاقة لم يتأثر سلبا بتلك التطورات والإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف الدول المتقدمة صناعيا ودول الأوبك على حد سواء حيث حافظ الانتاج العالمي من مصادر الطاقة وخاصة البترول والغاز والفحم على وتيرة متزايدة نسبيا سواء قبل 1974 أو بعدها و إلى غاية 1988/87 حتى وإن كان ذلك بصورة متباينة بين مصدر وآخر. وهذا ما توضحه بيانات وأرقام الجدول التالي:

[1]- OAPEC : تقرير الأمين العام السنوي الثاني، الكويت 1975، ص 12.

[2]- SAMUELE FURFARI ; Op-Cité, page 47.

جدول رقم (03):

التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا قبل 1990

مليون برميل مكافئ نفط/يوم

البيان / السنة		1960	1965	1967	1970	1972	1975	1977	1981	1983	1984	1986	1987
البترول	الكمية	21.4	30.7	35.4	64.1	51.4	53.9	59.4	56.0	52.7	53.5	59.3	55.7
	%	36	41	40	46.6	48	46	44.4	44	42	41.5	35.8	35.0
الغاز	الكمية	7.9	11.9	15.0	18.6	20.8	23.5	23.4	31.0	31.1	31.69	36.0	37.8
	%	13	16	17	19	19.4	20	17.5	24	24.5	25	22.5	24
الفحم	الكمية	29.2	30.2	33.0	32.2	32.5	35.8	40.7	40.4	42.1	43.3	41.7	66.0
	%	49	40.5	37	32.4	30	31	30.5	32	33.5	33.6	41.7	41.0
الطاقة الكهربائية	الكمية	1.1	1.5	5.5	2.0	2.4	2.8	*10.2	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
	%	2	2.5	6	2	2.6	3	7.6	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
المجموع		**59.6**	**74.3**	**88.9**	**98.9**	**107.1**	**116**	**133.7**	**127.4**	**125.9**	**128.7**	**157.4**	**159.5**

*بما فيه انتاج الطاقة النووية (-) غير متوفرة.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- Omar el badri op cité page 70.

2- فاروق الموقع: وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول مارس 1979 الكويت 1979 ص 91.

3- Energie international 1988/1989 économica Paris 1990 page 32.

4- OPEC ;statistical billetin page 17,74.

من بيانات وأرقام الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

- الانتاج العالمي من مصادر الطاقة انتقل من 59,6 مليون برميل مكافئ نفط/ يوم عام 1960 إلى 159,5 مليون برميل مكافئ نفط/ يوم عام 1987 مسجلا بذلك زيادة قدرها 99,8 مليون برميل مكافئ نفط/ يوم أي ما يعادل نسبة نمو بلغت 167% أو بمعنى نسبة زيادة سنوية قدرت بـ 5,9% في المتوسط.
- الانتاج العالمي من البترول سجل زيادة قدرها 34 مليون برميل مكافئ نفط عام 1987 مقارنة بعام 1960 محققا بذلك نسبة نمو سنوية بلغت 5,3% في حين سجل الانتاج العالمي من الفحم زيادة قدرها 36,8 مليون برميا مكافئ في عام 1987 مقارنة بعام 1960 وهو ما يعادل نسبة نمو بلغت 4,5% سنويا.
- حصة الانتاج العالمي من مصادر الطاقة الثلاثة الاستراتيجية كانت في حدود 98% في عام 1960 من اجمالي الانتاج العالمي من مصادر الطاقة ،ثم تراجعت إلى 92% في عام 1977 وهذا ما يدل على تغير في الاستراتيجية العامة لاستهلاك مصادر الطاقة حيث بدأ الاهتمام مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بالمصادر المتجددة وغير الملوثة للبيئة ونعني بذلك الطاقة الكهربائية والطاقوية النووية. والدليل على ذلك هو أن نسبة الانتاج العالمي من الفحم تراجعت من 49% عام 1960 إلى 30 عام 1972 لتستقر في حدود 41% عام 1987 ،في حين ارتفعت حصة الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي من 13% عام 1960 إلى 25% عام 1984 باعتباره من المصادر الطاقوية غير الملوثة للبيئة.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستهلاكي العالمي لمصادر الطاقة قبل 1990:

إن هيكل الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة خلال الفترة الممتدة من 1973 وإلى غاية 1982 تميز بسيطرة الدول المتقدمة صناعيا على أكبر حصة من الاستهلاك العالمي للطاقة وبالتالي ظهور سيطرة شبه كلية على الاستهلاك لمجموعة من الدول على حساب بقية الدول الأخرى من دول المعمورة ولتحديد الأهمية النسبية لاستهلاك المجموعات الدولية لمصادر الطاقة نقدم نموذجا لسنتين وهما سنة 1973 و1982 وذلك لتحديد مكانة كل مجموعة في إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة والوزن النسبي لكل مجموعة مقارنة ببقية المجموعات الأخرى وهذا حسب بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (04):

توزيع استهلاك مصادر الطاقة حسب المجموعات الدولية 1973 و1982

الوحدة: مليون برميل مكافئ نفط/يوم

المجموعات	البيان	1973						1982					
		بترول	غاز	فحم	طاقة كهربائية	طاقة نووية	المجموع	بترول	غاز	فحم	طاقة كهربائية	طاقة نووية	المجموع
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)	الكمية	39.69	15.13	13.58	4.72	0.89	74.01	33.71	14.40	15.44	5.65	3.71	72.91
	%	69.6	70.0	40.5	71.0	-	61.8	57.6	54.6	37.7	63.0	85.3	52.4
الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية (PEP)	الكمية	8.11	4.84	11.05	0.71	0.08	24.79	11.16	9.04	12.35	1.13	0.53	34.21
	%	142	22.4	33	11	-	20.7	19	34.3	30.3	12.7	-	24.6
بقية الدول	الكمية	9.25	1.64	8.88	1.23	0.02	21.02	13.64	2.91	13.20	2.18	0.11	32.04
	%	16.2	7.6	26.5	18.5	-	17.5	29.4	11.1	30.3	24.3	-	23.0
إجمالي العالم	الكمية	57.05	21.61	33.51	6.66	0.99	111.80	58.51	26.35	40.99	8.96	4.35	139.16
	%	47.6	18	27.9	5.5	1	100	42	20	29.0	6	3	100

- **المصدر**: أحمد السعدي، الحفاظ على الطاقة نظرة شاملة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (01)، المجلد 10 (OAPEC)، الكويت 1984–ص 50.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق يتضح لنا أن هناك سوء توزيع في الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة حسب المجموعات الدولية، إذ نجد مجموعة تستحوذ على أكثر من 61% من الاستهلاك العالمي للطاقة وهي مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في سنة 1973 وبعدها المجموعة الثانية والمتمثلة في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بـ21% من الاستهلاك العالمي للطاقة وهذا معناه أن هاتان المجموعتان تستحوذان على أكثر من 80% مما يستهلك من الطاقة عالميا خلال سنة 1973، وبقيت هاتان المجموعتان مسيطرتان على ما استهلك عالميا من الطاقة في السنة 1982 رغم التراجع النسبي للاستهلاك، حيث أصبح نصيب المجموعة الأولى (OCDE) في حدود (52%) من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة في سنة 1982 تتبعها المجموعة الثانية بنسبة 24,5 في نفس السنة إلا أن الأهم من كل البيانات الواردة في الجدول هو تحديد على أن من مصادر الطاقة كان أكثر استهلاكا في المجموعات الدولية وخاصة الدول النامية، فعلى سبيل المثال كان الاستهلاك العالمي من البترول في السنة 1973 في حدود 57 مليون برميل مكافئ نفط/يوم وكانت حصة مجموعة الـ(OCDE) تقدر بـ39,61 مليون برميل مكافئ نفط/يوم وهو ما يعادل نسبة 60% من إجمالي استهلاك هذه المجموعة من مصادر الطاقة مجتمعة نفس المجموعة كانت حصتها من استهلاك البترول في سنة 1982 في حدود 33,71 مليون برميل مكافئ نفط/يوم سنة 1982 أو ما يعادل 57,6%، لكن العكس حدث في المجموعة الثانية (الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية)أين تم تسجيل ارتفاع محسوس في استهلاكها للطاقة بشكل عام، مما أدى إلى ارتفاع حصتها من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة حيث ارتفعت هذه الحصة من 24,79 مليار برميل مكافئ نفط/يوم سنة 1973 إلى 34,21 مليون برميل مكافئ نفط/يوم سنة 1982 هذا التطور الملحوظ في الاستهلاك الكمي للطاقة لهذه المجموعة جعل حصتها النسبية من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة ترتفع من 20,7% سنة 1973 إلى 24,6% سنة 1982 أما نسبة التغير في استهلاك الطاقة بالنسبة للمجموعتين فكانت متباعدة إلى حد كبير، حيث كانت نسبة التغير في سنة 1982 مقارنة بسنة 1973 بالنسبة للمجموعة الأولى سالبة(-1,5%)، بينما كانت هذه النسبة موجبة بالنسبة للمجموعة الثانية (+ 27,5%) سنة 1982 مقارنة بـ1973 كما أن المجموعة التالية (بقية دول العالم) عرفت هي الأخرى تطورا نسبيا في استهلاكها لمصادر الطاقة رغم أن حصتها بقيت ضعيفة حيث ارتفعت من 17,5% سنة 1973 إلى 23% سنة 1982.

لكن بشكل عام يبقى الفارق كبيرا في استهلاك الطاقة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، خلال الفترة 1973/1982 فعلى سبيل المثال كان استهلاك عشرة دول[*] متقدمة صناعيا في سنة 1980 في حدود 60% من إجمالي الاستهلاك العالمي رغم أن عدد سكانها كان في حدود 920[1] مليون نسمة وهو ما يعادل 21% من سكان العالم، وفي المقابل نجد أن 62% دولة نامية كانت تستهلك فقط 3% من إجمالي ما يستهلك من الطاقة عالميا في سنة 1980 وهذا الوضع ينطبق أيضا على الدول العربية التي نجد فيها نسبة استهلاك ضعيفة خلال طول الفترة 73/1982 وكمثال على ذلك تقدم البيانات التالية الخاصة بالدول العربية في سنة 1979 وسنة 1982 وهذا ما يبينه الشكل التالي:

رسم رقم (02):

تطورات استهلاك الطاقة في الدول العربية 1979و1982 (%)

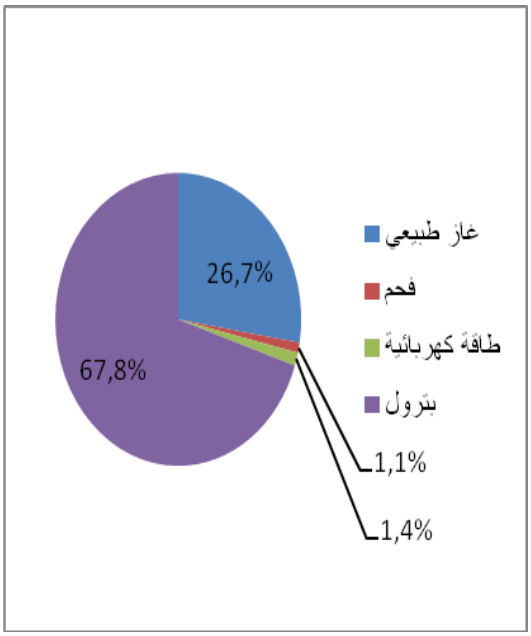

إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة 1.941

مليون برميل مكافئ نفط/يوم

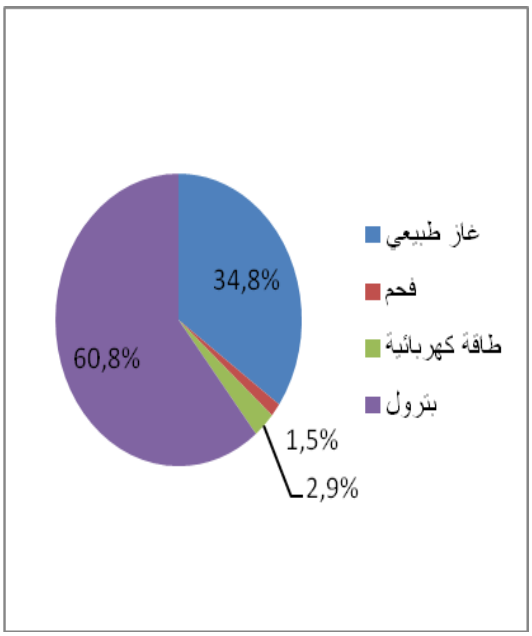

إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة 2.955

مليون برميل مكافئ نفط/يوم

[*]– الدول العشرة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الغربية، الاتحاد السوفيتي، اليابان، انجلترا، كندا، فرنسا، بولندا، إيطاليا، ألمانيا الشرقية

[1]– أحمد السعدي، مرجع سابق، ص 53.

من خلال النسب والكميات الموضحة في الشكل أعلاه يتضح لنا أن نمط استهلاك الطاقة في هذه المجموعة لا يمكن مقارنته بنمط الاستهلاك في بقية المجموعات الدولية الأخرى، وهذا نظرا لتركيز الاستهلاك في هذه المجموعة على مصدرين دون بقية المصادر الأخرى ونعني بذلك البترول والغاز الطبيعي، فنسبة استهلاك المجموعة من المصدرين في السنة 1979 كانت في حدود 94,5% ثم ارتفعت قليلا إلى 95,6% في سنة 1982 وهذه الزيادة كانت نتيجة التراجع النسبي في استهلاك البترول مقابل زيادة النسبة في استهلاك الغاز الطبيعي.

إن هيكل الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة خلال هذه المرحلة بقي على نفس الوضعية التي كان عليها في الفترة السابقة ونعني بذلك تمركز الاستهلاك العالمي بنسبة أكبر في مجموعتين من الدول: الرأسمالية المتقدمة صناعيا والدول ذات الاقتصاد الموجه، خاصة مع بداية هذه المرحلة أي في سنة 1983، حيث كانت نسبة استهلاك العالم الرأسمالي المتقدم صناعيا في حدود 51% متبوعة بدول العالم الشيوعي (الدول ذات الاقتصاد الموجه) بنسبة 34% من إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة، ولإعطاء صورة أكثر تفصيلا عن الوضع العام لاستهلاك الطاقة على المستوى العالمي لسنة في الفترة (1988/1985) نقدم الجدول التالي:

جدول رقم(05):

التوزيع الجغرافي لاستهلاك الطاقة عالميا حسب المجموعات (العالم وOCDE) 1985-1988

الوحدة: مليون برميل مكافئ نفط/يوم

البيان / السنة		العالم					دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)				
		البترول	الغاز/ط	الفحم	ط/ الكهربائية والنووية	الإجمالي	البترول	الغاز/ط	الفحم	ط/ الكهربائية والنووية	الإجمالي
1985	الكمية	56.287	27.804	41.473	6.002	131.567	30.977	14.360	16.666	4.035	66.038
	%	43	21	31.5	04.5		47	22	25	6.0	50
1986	الكمية	57.783	28.077	42.062	6.255	134.146	31.969	13.765	16.259	4.204	66.202
	%	43	21	31.0	05		48	21	24.5	6.5	49
1987	الكمية	58.767	30.058	43.247	6.499	138.572	32.563	14.472	16.730	4.353	68.118
	%	42	22	31	5		48	21	24.5	6.5	49
1988	الكمية	60.465	31.178	45.055	6.779	143.469	33.546	14.648	17.550	4.545	70.290
	%	42	23	31	4		48	21	25	5	49

*- النسب (%) من وضع الباحث.

المصدر:

1- عبد الرزاق فارس الفارس: أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 145 بيروت مارس1991 ص 22.

2- ANDRE Giraud Xavier boyde la tour ; geopotique du pétole et du GAZ Edition technip, Paris 1987 page 91.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق يتبين لنا أن الوضع العام للاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة خلال هذه المرحلة بقي مثلما كان عليه في المرحلة السابقة (قبل 1983) حيث بقيت مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تستحوذ على حوالي 50% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة خلال طول الفترة 1985-1988، كما أن مصدر البترول بقي محافظا على مركزه الريادي بنسبة تفوق الـ40% خلال طول الفترة، كما أن مصدر الفحم حافظ هو الآخر على نفس الوتيرة من الاستهلاك بحصة تفوق أحيانا الـ30% من إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة ككل.

أما على مستوى دول المنظمة (OCDE) فإن حصة البترول من إجمالي استهلاك المجموعة لمصادر الطاقة كانت في حدود 48% خلال طول الفترة، ويأتي الفحم في المرتبة الثانية 25% ثم الغاز الطبيعي بـ21% كمتوسط خلال طول الفترة. لكن على المستوى الكمي فإن استهلاك العالم من مصادر الطاقة عرف زيادة معتبرة إلى حد ما قدرت بـ8% في 1986 مقارنة بـ1985 على المستوى العالمي، و6% في سنة 1986 مقارنة بسنة 1985 بالنسبة لدول المنظمة (OCDE).

المبحث الثاني: تطور استهلاك وانتاج وتوزيع مصادر الطاقة منذ 1990.

مع نهاية فترة الثمانينات وبداية العقد الأخير من القرن الماضي بدأ الاهتمام بالطاقة وبمصادرها أكثر من ذي قبل ،ورافق ذلك الاهتمام بتنظيم استهلاك مصادر الطاقة وخاصة الاستراتيجية منها.

في هذا السياق طالب الاتحاد الأوروبي على تخفيض استهلاك الطاقة بـ 20% واعتبر ذلك هدفا مقبولا ومعقولا من طرف دول الاتحاد ،كما أن المجلس العالمي للطاقة (MCE)[*] طلب اجراء تخفيضات معتبرة بكثافة استخدام الطاقة أو بمعنى كمية الطاقة المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام ،و أشار المجلس في الإطار نفسه أنه في عام 1993 كان عائد الطاقة المتوسط يتراوح بين 3% و 3,5%[1] في دول أوروبا الغربية و 4% في اليابان وفي المقابل نجد هذه النسبة لا تتعدى 2,5% في الولايات المتحدة الامريكية وحسب المجلس فإن هذا التفاوت في كثافة استخدام الطاقة بين الدول إنما يعود إلى مدى اعتماد القطاعات الاستراتيجية المكونة لاقتصاديات هذه الدول على الطاقة ،في هذا الاطار يشير نفس التقرير أن استهلاك الطاقة حسب القطاعات الاساسية في دول أوروبا الغربية كان موزعا على النحو التالي:

40% من الطاقة المستهلكة هي حصة الخواص (الأفراد).

25% من الطاقة المستهلكة تعود إلى قطاع الصناعي.

30% من الطاقة المستهلكة تعود إلى قطاع النقل.

5% لباقي القطاعات والمجالات.

لكن بشكل عام فإن تقرير المجلس العالمي للطاقة يؤكد بأن 50% من الاستهلاك العالمي للطاقة مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي كان يتمركز في السكنات والمقرات الادارية (التدفئة المركزية).

وبالنظر لأهمية الطاقة ومصادرها في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا وباقي دول العالم فإننا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم التطورات التي عرفها استهلاك وانتاج مصادر الطاقة منذ 1990 وذلك على النحو التالي:

---

[*]- MONDIAL CONSIL ENERGY.

[1]- CEDRIC DE L'ESTRANGE ;GEOPOLITIQUE du pétrole. Edition tedrnip paris 2005 page 83.

المطلب الأول: التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.

تميز العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي بالعديد من الاجراءات والتدابير التي ساهمت إلى حد كبير في تغيير اتجاهات الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة وتعددت تلك الاجراءات والتدابير بتعدد أهدافها ومراميها ولعل من أهمها نذكر الاعلان عن ميثاق الطاقة من طرف دول أوروبا الغربية في عام 1991 حيث تم تحديد أهداف هذا الميثاق في الآتي:[1]

1- خلق اطار قانوني يسمح بإنشاء سوق حرة وفعالة للطاقة على مستوى دول أوروبا الوسطى والشرقية.

2- حماية الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة وحرية الدخول لمصادر الطاقة الأخرى.

3- ضمان استمرارية الامداد بالطاقة الموجهة للاتحاد الأوربي عن طريق تحرير التجارة والنقل.

4- منح الامتياز للتحويل التكنولوجي.

5- التخفيض من مخاطر التلوث البيئي المرتبط بإنتاج الطاقة.

ومع بداية القرن الحالي زاد الاهتمام أكثر بضمان الامداد بمصادر الطاقة وخاصة الاستراتيجية منها على مستوى الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للطاقة وتجسيد ذلك الاهتمام خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أين أعلن نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني DICK-CHENEY في عام 2000، حيث قال حينها أن الولايات المتحدة الأمريكية تمر بأزمة طاقة والتي تعتبر أكثر حدة من تلك التي عرفها في عامي 74/73 و 80/79 والسبب في ذلك حسب ديك شيني يعود إلى الاختلال المسجل بين العرض والطلب مع بداية القرن الحالي (2000)، ولذلك قدم شيني مخططا يعرف بالمخطط الوطني أو مخطط شيني يهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة أزمة الطاقة أو التقليل من حدتها ،وقد تضمن هذا المخطط 105 حلول مجزأة إلى خمسة أولويات كبرى وهذه الأولويات هي:[2]

1- تطوير التقنيات الخاصة باستهلاك الطاقة بغرض الاقتصاد في الطاقة.

2- تحسين البنية التحتية للنقل.

---

[1]- CEDRIC DE L'ESTRANGE et Autres, Op.Cité, page 85.
[2]- Ibidem, Page 87.

3- اعطاء الأولوية أو الأفضلية في استهلاك الطاقة للانتاج.

4- اعطاء الأولوية لتنمية التقنيات الخاصة بحماية المحيط.

5- حماية أمن الامداد بالطاقة.

إن مخطط ديك شيني كان يهدف في الأساس إلى خلق نظام فدرالي لتوزيع الطاقة لمواجهة ما يمكن حدوثه من نقص في الامداد بالطاقة هذا الامر دفع بديك شيني تقديم برامج قطاعية ترتكز في الأساس على:[1]

1- فتح مجال الاستكشاف على البترول في مناطق عديدة من ألاسكا.

2- قدم برنامجا استثماريا هاما قدرت قيمته بملياري (02) دولار لتنمية الفحم الصناعي النظيف ،علما أن هذا الأخير (الفحم) يساهم في انتاج 52% من انتاج الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي 2000 و 2001

3- اعادة بعث برنامج الطاقة النووية إلى غاية 2004 ،هذه الأخيرة التي تساهم هي الأخرى في انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 20% في الولايات المتحدة الأمريكية في 2004. كل ذلك كان بهدف تجنب الضغط السياسي والاقتصادي على البترول وكذلك تجنب الانبعاثات الحرارية في الجو من أجل المحافظة على البيئة في هذا المجال عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مضاعفة المفاعلات النووية والمراكز (CENTRALES) الخاصة بإنتاج الطاقة النووية ،كما تم بعث برنامج خاص بمعالجة النفايات بالتعاون مع الدول ذات التجربة الكبيرة في مجال المعالجة كفرنسا واليابان ،لذلك قال ديك شيني في هذا الصدد لماذا لا يتم انجاز مراكز أو مقر (un cite) لتجميع النفايات.

إلى جانب كل ما ذكر فإن فترة التسعينات من القرن الماضي تم فيها تسجيل الكثير من الأحداث والتطورات التي كان لها الأثر الكبير في الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق الدولية للطاقة بشكل خاص ولعل من أهم تلك الأحداث ذات الصلة بشكل الطاقة نذكر الآتي:[2]

[1]- Questions internationales ; LA BATAILLE de L'énergie ; N°=24 MARS –AVRIL 2007 ; LA documentation française, Paris, page 14 ,15.
[2]- Ibidem, Page 14, 15.

- 1990 احتلال العراق للكويت وهما دولتان عضو في الأوبك وبعد سنة استعادت الكويت حريتها بعد أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، وهذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد دافعت على الكويت كدولة بقدر ما دافعت على مصالحها في الكويت هذا زيادة عن الحدث الآخر الذي لا يقل أهمية من الأول والمتمثل في تفتيت الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول.

- 1992 جرت قمة الأرض (Sommet de la terre) التي انعقدت في ريو ديجانيرو حضرها 180 رئيس دولة ورئيس حكومة هذه القمة تم فيها إعداد برنامج للتنمية المستدامة عرف باسم أجندة 21 (AGENDA21) هذا البرنامج تمت الموافقة عليه على أساس أن يطبق على المستوى الدولي، المحلي والوطني وقدم للأمم المتحدة ضمن عقد إطار حول الاحتباس الحراري وتم الاتفاق على ذلك العقد في 1994.

- 1996 اجتمعت 71 دولة منها الخمسة الكبار (5G) نوويا وأبقت على قرار منع التجارب النووية، لكن هذا القرار لم يدخل حيز التطبيق إلا في سنة 1997، بعد إمضاء بروتوكول كيوتو (Protocol Kayoto)، هذا الأخير الذي تمت المطالبة فيه بتقليل انبعاث الغازات في الجو بنسبة 5% خلال طول الفترة (2008-2012). مقارنة بالمستوى المسجل في 1990.

- 1999-2000 الارتفاع الكبير لأسعار البترول الخام جراء الاتفاق المبرم بين دول الأوبك (OPEC) ودول منتجة أخرى خارج دول الأوبك.

- 2001 الأحداث الإرهابية في الولايات المتحدة والمعروفة بأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي نتج عنها كساد اقتصاديا ونتج عنه تراجع في الاستهلاك العالمي للطاقة وانخفاض في أسعار البترول.

هذا وتوالت الأحداث خلال العقد الأول من هذا القرن وخاصة في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2006 هذه الفترة التي استطاعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع انجلترا من احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي وهو الأمر الذي أدى لحدوث توترات كبرى في منطقة الشرق الأوسط مما أثر سلبا على مستوى السوق العالمية للطاقة بشكل عام والسوق البترولية بشكل خاص.

كما عرفت هذه الفترة قرار روسيا بوقف إمداداتها من الغاز الطبيعي من بلا روسيا بسبب مشكلة التكاليف المعلنة في الاجتماع الدولي حول الطاقات المتجددة الذي انعقد في مدينة بون الألمانية في سنة 2004.

وفي سنة 2006 حدثت أزمة آخري بين روسيا وأوكرانيا أولا ثم بين روسيا وجورجيا، ونتج عن ذلك ارتفاع في أسعار مصادر الطاقة وخاصة البترول الذي تضاعف سعر البرميل منه بحوالي ثلاثة مرات في سنة 2006 مقارنة بسعره في 2002.

إن توالي هذه الأحداث منذ العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي جعلت اتجاهات الاستهلاك العالمي من الطاقة يعرف تذبذبا وعدم استقرار، كما حدث تغير في الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر الطاقة الأولية وخاصة منها البترول، والغاز الطبيعي والفحم، حتى أن بعض المختصين وخبراء في الطاقة أكدوا أن بداية القرن الحالي ستعرف ثورة جديدة للطاقة أو معركة الطاقة La bataille de l'énergie، هذا الاعتقاد نتج عنه الكثير من التساؤلات حول الطاقة ومستقبلها، ولعل من أهم تلك التساؤلات الآتي:

- هل أن مصادر الطاقة غير المتجددة ستنضب قريبا أم لا؟

وإن كان الجواب بنعم.

- بأية باقة طاقوية يتم تعويض ذلك؟
- كم ستكلف العالم هذه الباقة؟

إن الأمر يتعلق بمتطلبات إعداد هذه الباقة تلك المتطلبات التي تتمثل أساسا في:

1- التكنولوجيا العالية جدا.

2- استثمارات ضخمة جدا.

3- مدة أطول.

إلا أن العالم لا يستطيع أن ينتظر حتى يتم إعداد هذه الباقة ما دام هناك نمو اقتصادي عالمي وما دامت الآلة الصناعية تتحرك.

وتأسيسا على ما سبق فإن تطور الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة يمكن تحديد اتجاهاته والتغيرات التي عرفتها هذه المرحلة من خلال البيانات والإحصائيات المتوفرة لدينا كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (06):

تطور الاستهلاك العالمي للطاقة في 1993

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط/يوم

البيان / المصدر	البترول	الفحم	الغاز / ط	ط/ النووية	ط/ الكهربائية	المجموع
الكمية	67.2	42.8	35.7	11.1	4	160.8
%	41	26.5	22.2	07	2.5	

* زعباط عبد الحميد، أسعار المواد المصدرة من قبل الدول النامية، أطروحة دكتوراه الدولة 1995-1996 الجزائر 1996 ص 63.

من خلال بيانات هذا الجدول يتضح لنا أن الوضع العام لاستهلاك مصادر الطاقة الاستراتيجية (اللاحفورية) لم يتغير خلال العقد الأخير من القرن الماضي أو بمعنى بقاء سيطرة هذه المصادر على إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والدليل على ذلك أنها تستحوذ على نسبة تفوق 90% من إجمالي الاستهلاك خلال هذه السنة لكن الملاحظ هو التراجع النسبي لمكانة البترول والفحم وارتفاع نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في الاستهلاك العالمي مقارنة بالفترات السابقة قبل (1988) لكن الذي يجب تأكيده من جانب آخر هو بقاء البترول في صدارة المصادر الأكثر استهلاكا في العالم رغم كل السياسات والإجراءات المعتمدة من طرف الدول المستهلكة خاصة منها سياسة الترشيد من جهة ومحاولة التوجه نحو المصادر البديلة من جهة ثانية.

وبشكل عام فإن الأهمية النسبية لاستهلاك مصادر الطاقة على المستوى العالمي خلال العقد الأخير من القرن الماضي عرفت نوعا من عدم الاستقرار رغم أن نسبة التراجع والزيادة في كل مصدر ضعيف نسبيا وهذا، ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (07):

الاستهلاك النسبي لمصادر الطاقة على المستوى العالمي في الفترة 1991-1997

الوحدة (%)

المصـدر / السنـة	البترول	الفحم	الغاز الطبيعي	ط/ الكهربائية	الطاقة النووية
1991	40.2	28	22.7	9.1	(-)
1995	40.1	28.5	22.5	8.8	(-)
1997	39	27	24	10	(-)

(-)- غير متوفرة

Source: Mourice Durosset, Marché du pétrole, édition marketing, paris 1999, p 6.

إن النسب الواردة في الجدول أعلاه توحي بأن الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة لم يعرف تغيرا بذكر، حيث بقيت المصادر الطاقوية الثلاثة هي التي تستحوذ على أكبر نسبة هذا بالرغم من تسجيل تراجع نسبة الاستهلاك العالمي من الفحم من 28% سنة 1991.إلى 27% سنة 1996 وقابلة في ذلك ارتفاع نسبة حصة الاستهلاك العالمي من الطاقة الكهربائية من 9,1 %سنة 1991 إلى 10% سنة 1996، وهو ما يدل ولو بنسبة ضعيفة نجاح تطبيق سياسة الإحلال حتى وإن لم يكن كما كان منتظرا أو مخططا لها من طرف الدول المستهلكة للطاقة.

لكن الوضع العام للاستهلاك العالمي للطاقة تغير إلى حد كبير مع نهاية التسعينات من القرن الماضي خاصة إذا ما تعلق الأمر باستهلاك المصادر الثلاثة الأولى للطاقة، فعلى سبيل المثال تراجعت حصة البترول من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة من 41,8% سنة 1993.إلى 32,7% سنة 1998، كما تراجعت حصة الفحم من 26,5% سنة 1993 إلى 21,4 في سنة 1998.

ونفس الوضع عرفه استهلاك العالم من الغاز الطبيعي أين تراجعت أهميته النسبية من 22% في سنة 1993 إلى 19,5 سنة 1998. لكن في المقابل نجد حصة مصادر الطاقة المتجددة سجلت ارتفاعا محسوسا سواء تعلق الأمر بالكميات المستهلكة أو نسبة استهلاكها إلى إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة، فبينما كان البترول والغاز الطبيعي والفحم يستحوذون على نسبة 90% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة سنة 1993. تراجعت هذه النسبة إلى

79% سنة 1998، وهذا معناه تسجيل ارتفاع معتبر في نسبة استهلاك العالم من مصادر الطاقة الأخرى، هذه النسبة التي انتقلت 10% سنة 1993 إلى 21% سنة 1998.

لكن بشكل عام يمكن التذكير أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي (20) هناك بعض الحقائق الواجب ذكرها حول استهلاك الطاقة على المستوى العالمي وهذه الحائق هي:[1]

1- إن استهلاك الطاقة على المستوى العالمي خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1997 كان ينمو بمعدل 1.5% سنويا.

2- الدول المتقدمة صناعيا تستهلك حوالي 80% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة رغم أن عدد سكانها يمثل فقط ربع (¼) سكان العالم.

3- باقي دول العالم والتي يمثل عدد سكانها (¾) سكان العالم تستهلك فقط. 20% من إجمالي ما يستهلك من الطاقة عالميا.

4- هناك فرق شاسع بين ما يستهلك الفرد من الطاقة في الدول النامية وما يستهلك الفرد في الدول المتقدمة صناعيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر يستهلك الفرد الإفريقي الواحد حوالي 200 كلغ مكافئ نفط سنويا، بينما يستهلك الفرد الأمريكي حوالي 8000 كلغ مكافئ نفط سنويا خلال نفس الفترة (87-1997)، وهذا معناه أن الفرد الأمريكي يستهلك حوالي 40 ضعفا ما يستهلك الفرد الإفريقي من الطاقة.

5- يمثل البترول والغاز الطبيعي والفحم أكثر المصادر الطاقوية استهلاكا على المستوى العالمي خلال هذه الفترة حيث كانت حصة هذه المصادر مجتمعة في حدود 74% على المستوى العالمي وحوالي 85% على مستوى الدول المتقدمة صناعيا.

6- يضمن الفحم 40% من إنتاج الكهرباء على المستوى العالمي لكن رغم كل هذه الحقائق فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن مصادر الطاقة البديلة لن يكون لها مستقبل في منظومة الطاقة على المستوى العالمي، والدليل على ذلك أن هناك من المختصين في مجال الطاقة يقولون أنه إذا كانت انجلترا عرفت الثورة الصناعية في القرن السابع عشر (17). أو بمعنى أن النظام الطاقوي جاء من هناك ثم انتشر نحو الدول الغربية والأوربية على وجه التحديد، فإن النظام الطاقوي الجديد سيكون لا محالة من مصادر

[1]- Jean - luc wingert ;LAVIE APRES LE PETROLE :édition autrement Paris 2005 page 205.

الطاقة البديلة والطاقة النووية وسيكون الانطلاق من الدول الاسكندنامية وفي مقدمتها فنلندا والسويد باعتبار أن مناطقهما تحتوي على مصادر طاقة طبيعية من الجيل الثالث (bio carburant) كما أن هذه الدول تحتوي أراضيها على مناطق غنية باليورانيوم وخاصة السويد وهو الأمر الذي جعلها أكثر الدول استقلالية من جانب الطاقة.

هذا كل ما يتعلق بالوضع العالمي للطاقة مع نهاية القرن العشرين أما بداية القرن الحالي فإن الأمر تغير إلى حد كبير وظهرت متغيرات آخري وعرف العالم أحداثا كانت سببا في تغيير اتجاهات الاستهلاك العالمي من الطاقة، هذا بالرغم من بقاء المصادر اللاحفورية تستحوذ على أكبر حصة من الاستهلاك العالمي للطاقة ولا عطاء نظرة شاملة حول التطور الكمي والنسبي لاستهلاك مصادر الطاقة الأولية منذ بداية القرن الحالي وإلى غاية 2012 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم(08):

تطور الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة في فترة 2002-2012

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط/يوم

السنة / البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البترول	3640.2	3719.0	3865.2	3911.6	3950.1	4009.7	3994.8	3921.6	4038.2	4081.4	4130.5
الغاز الطبيعي	2276.7	2343.1	2413.3	2499.5	2562.1	2647.3	2717.7	2655.7	2864.1	2914.2	2987.1
الفحم	2411.0	2610.0	2795.2	2523.2	3075.1	3199.8	3256.3	3238.7	3464.0	3628.8	3730.1
الطاقة النووية	610.5	598.3	624.9	626.7	635.2	621.9	619.0	614.1	626.3	600.4	560.4
الطاقة الكهربائية	598.5	597.1	635.2	662.2	688.1	700.7	727.6	737.7	782.1	794.7	831.1
الطاقة العضوية(*) (bio.mass)	60.9	66.4	75.5	84.6	95.0	108.1	123.2	142.0	168.6	205.6	237.6
إجمالي الاستهلاك العالمي	9597.9	9933.9	10409.3	10307.8	11005.6	11287.5	11438.6	11309.4	11943.3	12225.1	12476.6

Source : **BP** ;statistical revira of world ***- june 2013. Page (11.25.33.38)

(*)- الطاقة العضوية (الطاقة الحيوية). (bio-masse) هي تلك الطاقة التي يمكن استخراجها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحليل الحراري.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة خلال العقد الأول من هذا القرن وبداية العقد الثاني منه شهد تذبذبا وعدم استقرار خاصة من حيث الأهمية النسبية على مستوى كل مصدر من مصادر الطاقة فعلى سبيل المثال تراجعت حصة البترول من 38% سنة 2000 إلى 35.5 سنة 2007 واستمر التراجع ليستقر في حدود 33% سنة 2012. لكن الأمر اختلف قليلا بالنسبة للغاز الطبيعي والذي حافظ على نفس الحصة تقريبا وهي 23% من سنة 2000 إلى 2007 ثم سجل ارتفاعا طفيفا في حصة استهلاك العالم من الغاز الطبيعي بعد ذلك أين كانت في حدود 24% من سنة 2007 إلى غاية 2012. أما التباين الملحوظ في استهلاك مصادر الطاقة خلال طول الفترة الممتدة من 2000-2012، فهذا الذي عرفته حصة الفحم في إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة حيث كانت حصة الفحم في تزايد ملحوظ من سنة 2002 إلى 2007 أين انتقلت من 25% سنة 2002 إلى حوالي 28% سنة 2007

وحافظت على نفس الوتيرة من الارتفاع تقريبا لتستقر في حدود 30% سنة 2012.أما باقي المصادر الطاقة الأخرى ونعني بها الطاقة النووية والطاقة الكهربائية والطاقة العضوية (bio-mass).

فحافظت على نفس الوتيرة واحتفظت بنفس النسبة تقريبا خلال الفترة وهي 6% بالنسبة للطاقة النووية والطاقة الكهربائية أما الطاقة العضوية فكانت تتراوح بين 1% سنة 2002 إلى (1.9%) سنة 2012 إلا أن الذي لم يتغير خلال العقد الأول من هذا القرن هو بقاء المصادر الثلاثة اللاحفورية للطاقة (بترول، غاز، فحم) هي المسيطرة على أكبر حصة من الاستهلاك العالمي للطاقة، حتى وإن تراجعت الأهمية النسبية لكل مصدر مقارنة بالفترة ما قبل سنة 2000.

إن حصة المصادر الثلاثة من الاستهلاك العالمي خلال طول الفترة الممتدة 2002 إلى 2012. كانت في حدود 87% وهذه النسبة جد مرتفعة وتعكس بحق مدى تبعية الاقتصاد العالمي في مجال الطاقة لهذه المصادر الاستراتيجية من جهة وغير المتجددة من جهة ثانية. كما يؤكد من ناحية أخرى أن كل السياسات والإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف الدول المستهلكة للطاقة والهادفة إلى التقليل من تبعية اقتصادياتها لهذه المصادر اللاحفورية للطاقة لم تجدي نفعا، لأن متطلبات الاقتصاد العالمي ومتطلبات السوق الدولية أكبر من تطلعات

وقرارات الدول والحكومات مادامت هناك مصالح تتحقق وما دام هناك تطور يحدث ونموا اقتصاديا ايجابي من سنة لأخرى، رغم الهزات والأزمات التي عرفها العالم خلال العقد الأول من هذا القرن ابتداء من أحداث سبتمبر 2001 وحرب الخليج الثالثة والاضطرابات في نيجيريا وروسيا وكذلك إعصار كاترينا وغيرها من الأحداث التي عرفها العالم مع بداية هذا القرن ورغم كل ذلك فإن نمط الاستهلاك العالمي للطاقة ومصادرها الإستراتيجية لم يتغير كما كان منتظرا أو مخططا له.

المطلب الثاني: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا منذ 1990.

نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على الوضع العام للإنتاج العالمي من مصادر الطاقة مع التركيز على المصادر الطاقوية الثلاثة الإستراتيجية ونعني بذلك البترول، الغاز الطبيعي والفحم وذلك لتعذر حصولنا على الأرقام والبيانات الخاصة إنتاج مصادر الطاقة الأخرى خلال فترة طويلة من الزمن (1989-2012) لكن هذا لا يعني التقليل من أهمية بقية المصادر الطاقوية ومكانتها ضمن مجموعة مصادر الطاقة بشكل عام، ونظرا لأهمية دراسة الإنتاج العالمي من الطاقة فقد ارتأينا معالجة هذا الموضوع على النحو التالي:

أولا: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا خلال الفترة الممتدة من 1989-1999.

ثانيا: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا خلال الفترة الممتدة من 2000-2012.

أولا: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا خلال الفترة 1990-1999.

تميز العقد الأخير من القرن الماضي وبداية العقد الأول من القرن الحالي تطورات وأحداث عديدة تختلف إلى حد ما عن تلك التي عرفها الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق العالمية للطاقة بشكل خاص، ولعل أهم ما ميز العقد الأخير من القرن الماضي هو أن نظرة العالم لمصادر الطاقة تغيرت إلى حد كبير، وأصبح الاهتمام أكثر بالمصادر الإستراتيجية الثلاثة (بترول، غاز طبيعي، فحم) وذلك انطلاقا من قناعة أساسية وهي أن إمكانية تطبيق سياسة الإحلال للمصادر الطاقوية الثلاثة وخاصة البترول منها والتي كان ينادي بها من بداية السبعينات من القرن الماضي لم نحن بعد، هذا بالرغم من وجود العديد من المحاولات الجادة والتي اعتمدتها الدول المتقدمة صناعيا باعتبارها أكثر دول العالم استهلاكا للطاقة، تلك المحاولات والتدابير التي ركزت فيها الدول المتقدمة صناعيا على تطوير التقنيات المساعدة على استخدام مصادر الطاقة المرشحة لأن تكون كبديل للبترول بالدرجة الأولى، إلا أن الواقع

أثبت أن كل تلك المحاولات والمبادرات كانت نتائجها عكس ما كان متوقعا، بل جاءت تلك النتائج لتؤكد من جديد بأن المصادر البديلة أو التي يمكن أن تحل محل البترول أو الفحم، لا يمكن أن يكون دورها إلا دورا تكميليا (مكملا) فقط لهذه المصادر الاستراتيجية.

هذا الأمر هو الذي دفع بالأطراف الفاعلة في إنتاج مصادر الطاقة بشكل عام، من اعتماد سياسات إنتاج تواكب التطورات التي تعرفها السوق العالمية للطاقة، خاصة وأن كل المؤشرات خلال العقد الأخير من القرن الماضي كانت توحي بأن الطلب العالمي على المصادر الثلاثة للطاقة (بترول، غاز طبيعي، فحم) سوف لن يتراجع عما كان عليه قبل تسعينيات القرن الماضي، بل سيعرف تزايدا ملحوظا.

إن التأكيد على احتمال زيادة الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة الاستراتيجية خلال العقد الأخير من القرن الماضي إنما جاء بناء على مؤشرات أساسية من بينها المعدلات المرتفعة لنمو الاقتصادي لبعض الدول ذات الاستهلاك الواسع لمصادر الطاقة كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا خاصة بعد 1988 أين استعادت اقتصاديات هذه الدول عافيتها بعد أزمة 1997، تلك الأزمة التي كانت سببا في تراجع الطلب العالمي على الطاقة، إلا أن تلك الأزمة لم تدم طويلا وبعدها استعادت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عافيتها وعادت معدلات النمو الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول نحو الارتفاع مما ساهم في تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة، كل هذه الأسباب وغيرها كانت بمثابة دافع قوي لزيادة إنتاج مصادر الطاقة لتعطيه الطلب المتزايد عليها وخاصة الطلب على المصادر الثلاثة الاستراتيجية المشار إليها، وبالرغم من أن الزيادة المسجلة في إنتاج مصادر الطاقة الثلاثة كانت متواضعة إلى حد ما، إلا أن تأثيرها في تغيير اتجاه الإنتاج العالمي لمصادر الطاقة كان واضحا خاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة لهذه لمصادر، ولمعرفة الاتجاه العام لإنتاج مصادر الطاقة الثلاثة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1999 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (09):

تطور الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة الاستراتيجية (بترول + غاز + فحم) (1989-1999)

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط

البيان / السنة		1990	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البترول	الكمية	3167.9	3186.8	3233.9	3277.5	3372.9	3470.2	3538.8	3461.7
	%*	44	44	44	44	44	44.5	45	45
الغاز الطبيعي	الكمية	1799.6	1840.5	1891.0	1926.8	2011.7	2015.2	2060.5	2116.6
	%	25	25	25	26	26	26.0	26	27
الفحم	الكمية	2273.4	2204.7	2201.9	2240.8	2305.9	2309.4	2258.8	2139.3
	%	31	31	30	30	30	29.5	29	28
المجموع	الكمية	7240.9	7232.0	7326.8	7445.1	7690.5	7794.8	7857.6	7717.6

Source :

1- BP.Statistical Revien of world energy. June 2003 page (08.23.31).

*- النسب من وضع الباحث.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق يمكننا إدراج الملاحظات التالية:

1) رغم أن الإنتاج العالمي من المصادر الثلاثة للطاقة كان في تزايد مستمر خلال طول الفترة إلا أن تلك الزيادة كانت متواضعة حيث كانت في حدود (0.06%) سنويا.

2) إن حصة البترول في إجمالي إنتاج مصادر الطاقة الثلاثة كانت هي الأكبر وفي تزايد مستمر حيث انتقلت من 43% سنة 1989 إلى 45% سنة 1999، هذا بالرغم من نسبة النمو السنوي لإنتاج البترول كانت في حدود حوالي (1%) سنويا.

3) بالرغم من أن الإنتاج العالمي لمصادر الطاقة الثلاثة سجل معدل نمو موجب خلال طول الفترة إلا أن معدل نمو إنتاج الفحم سجل تراجعا قدر بـ(0.6-%) سنويا خلال طول الفترة وهذا كان سببا في تراجع حصة الفحم من إجمالي الإنتاج العالمي لهذه المصادر من 32% سنة 1989 إلى 28% سنة 1999.

ثانيا: التطور الكمي والنسبي لإنتاج مصادر الطاقة بعد 1999:

مع مطلع القرن الحالي تزايد اهتمام العالم بمصادر الطاقة وخاصة الاهتمام أكثر بالمصادر الاستراتيجية الثلاثة (بترول، غاز طبيعي، وفحم) والسبب في ذلك إنما مرده تلك التطورات والأحداث التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، كل ذلك دفع بالدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها ضمان إمداد العالم بالطاقة للأزمة لاقتصاديات هذه الدول، وقد تجسدت تلك التدابير والإجراءات في حدثين هامين عرفتهما المساحة الدولية للطاقة ويتعلق الأمر بـ:[1]

1- مشروع ديك شيني حول الطاقة وكيفية ضمان أمداد العالم الصناعي لمصادر الطاقة اللازمة هذا المشروع الذي تم عرضه على المجتمع الأمريكي في شهر ماي 2001.

2- قمة جاهانسبورغ التي انعقدت في سبتمبر 2002 والمعروفة بقمة الأرض والتي كان محورها الأساسي التنمية المستدامة .

وقد تضمن كل من مشروع ديك شيني وقمة جوهانسبورغ مجموعة من التدابير والآليات اللازمة لضمان إمداد العالم لمصادر الطاقة وذلك على النحو التالي:

[1]- QUESTIONS Internationales ; les batailles de l'énergie op cite page 59.

أ- بالنسبة لمشروع ديك شيني فقد بين فيه مجموعة من الميكانيزمات التي تضمن للعالم التمويل لمصادر الطاقة مهما كان الثمن، وتم التركيز فيه على مجموعة من المحاور الأساسية والحساسة في نفس الوقت والتي هي:[1]

1- عصرنه التقنيات المساعدة على اقتصاد الطاقة.

2- تطوير البنية التحتية لتوزيع مصادر الطاقة .

3- إعطاء الأولوية لإنتاج مصادر الطاقة وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لضمان الإنتاج الضروري.

4- إعطاء الأولوية لتنمية التقنيات الخاصة لحماية المحيط.

5- ضمان إمداد العالم لمصادر الطاقة اللازمة.

ومن خلال هذه التدابير يتضح لنا أن مشروع ديك شيني (DICK CHENEY) أخذ بعين الاعتبار عنصرين هامين لضمان إمداد العالم بالطاقة اللازمة وهما الرفع من مستويات الإنتاج بما يتوافق ومتطلبات اقتصاديات الدول الأكثر استهلاك للطاقة من جهة وعدم إلحاق الضرر بالبيئة أو بمعنى المحافظة على المحيط من جهة ثانية.

ب- بالنسبة لقمة جوهانسبورغ، هذه القمة المعروفة بقمة الأرض (Sommet de la terre).[2]

هذه القمة شبه فيها المؤتمرون كوكب الأرض بمثابة كوكب آخر من السيارة، وأن الدخول إليه يجب أن يكون غير المكوك الفضائي والحياة قبة تتطلب الكثيرين التضخمات لسبب واحد هو أن كل ما في هذا الكوكب السيار نادر ولكنه ضروري في نفس الوقت. وهنا تساءل المؤتمرون حول كيفية ضمان ما يحتاجونه داخل الكوكب لضمان الحياة وفي الوقت ذاته المحافظة على الكوكب من التلوث، وعدم هدر تلك المصادر النادرة التي يحتويها هذا الكوكب.

من هذا المنطقة تأكد للمؤتمرين أن ضمان الرفاهية والازدهار لكل شعوب العالم يتطلب تضافر جهود كل سكان المعمورة، وهذه المجموعة يجب أن تعمل كلها على حل معادلة صعبة ذات ثلاثة مجاهيل والتي هي:

1- كيف لنا أن نضمن للعالم الاحتياطيات اللازمة من الطاقة؟

---

[1]- JEAN MARIE CHEVALIER ; les grandes batailles de l'énergie op cite page 365.
[2]- JEAN MARIE CHEVALIER ; op cite page 413.

2- كيف نضمن حماية المحيط (البيئة) من التلوث؟

3- كيف نضمن التنمية المستدامة لثلاثة ملايير نسمة يعيشون بـ(02$)، يوميا ومن خلال العناصر الثلاثة المذكورة يبين لنا الأمر يتعلق بكيفية ضمان إمداد العالم بالطاقة اللازمة وكيفية المحافظة عليها دون أن يؤثر ذلك على البيئة.

وللوقوف على الاتجاه العام للإنتاج العالمي من مصادر الطاقة مع مطلع القرن الحالي ومعرفة الأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر من خلال ما هو متوفر لنا من إحصائيات حول تطور الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة منذ سنة 2000 وإلى الآن ونظرا لعدم توفر البيانات والإحصائيات الخاصة بتطور الإنتاج العالمي لمصادر الطاقة خلال الفترة الممتدة من 2000-2012 فإننا ستعتمد على المصادر الإستراتيجية الثلاثة (بترول، غاز طبيعي، فحم) مع إشارة لبقية مصادر الطاقة الأخرى في الفترات التي تكون فيها الأرقام متوفرة، لكن ما يجب تأكيده أن الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة بشكل عام يتركز في الأساس على هذه المصادر الثلاثة والتي تتعدى حصتها في معظم الفترة الممتدة من (2000-2012) الـ80% وهذا ما يدل على الأهمية الاستراتيجية لهذه المصادر الثلاثة ولعل ما يثبت هذا الطرح هو ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(10):

الإنتاج العالمي لمصادر الطاقة لسنتي (2000-2001)

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط

البيان / السنة	البترول	الغاز الطبيعي	الفحم	الطاقة النووية	الطاقة الكهربائية	المجموع
2000	3519.0	2157.5	2216.8	585.0	619.9	9098.2
2001	3510.6	2164.3	2255.1	601.2	594.5	9125.7

Source : chems Eddine chitour, pour une stratèges énergétique de l'Algérie à l'horison 2030, Algérie 2003, page (40).

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة سجل نسبة تغير ضعيفة سببا في سنة 2001 مقارنة ب 2000، ولعل السبب في ذلك هو أن إنتاج العالم من مصادر الطاقة خلال السنتين المذكورتين لم يعرف إنتاج أي مصدر من

المصادر المذكورة أي زيادة معتبرة، كما أن الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة كان قد عرف تطورات هامة أثرت إلى حد ما على الرفع من عمليات إنتاج مصادر الطاقة، أما الملاحظة الأخرى التي يمكن إدراجها حول بيانات هذا الجدول فهي تتعلق بالأهمية النسبية للإنتاج العالمي لكل مصدر حيث نلاحظ أن إنتاج البترول يستحوذ على أكثر من 38% من إجمالي الإنتاج العالمي، بينما يستحوذ كل من إنتاج الغاز الطبيعي والفحم نسبة 24% لكل واحد منهما وهذا يعني أن الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة الثلاثة إنما يمثل في الأساس نسبة تفوق 85% ولتحديد الأهمية النسبية لهذه المصادر نقدم الشكل التالي:

رسم بياني رقم (03):

التوزيع النسبي لإنتاج مصادر الطاقة %

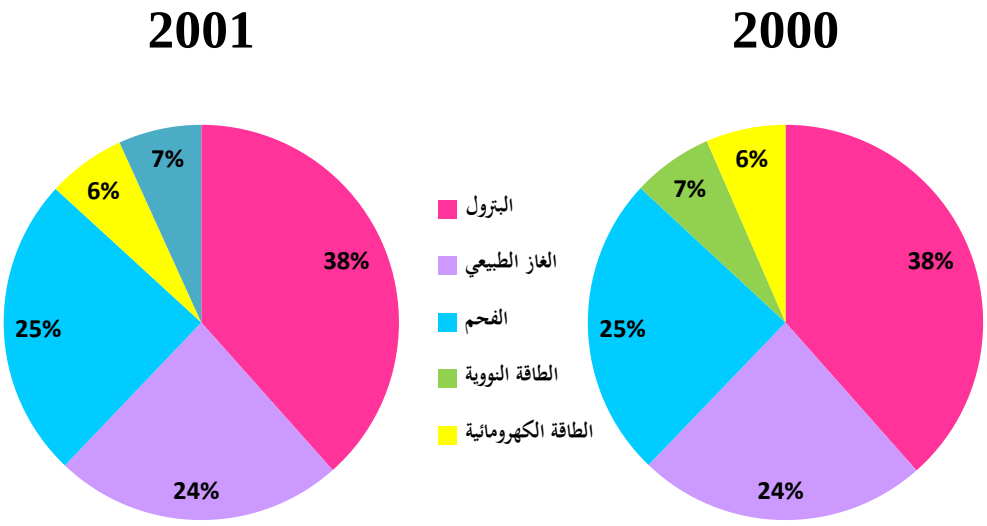

بناء على الطرح السابق ولمعرفة الاتحاد العام للإنتاج العالمي للطاقة بعد سنة 2001، ونظرا لعدم تمكننا من الحصول على الأرقام والبيانات الخاصة بإنتاج الطاقة النووية والطاقة الكهربائية وبقية مصادر الطاقة الأخرى المتجددة فإننا سنعتمد على المصادر الثلاثة الاستراتيجية في الإنتاج العالمي من البترول والغاز الطبيعي والفحم من سنة 2002 وإلى غاية 2012 وهذا ما تبينه لنا بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (11):

التطور الكمي ونسبي لإنتاج مصادر الطاقة عالميا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط

البيان / السنة		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البترول	الكمية	3602.7	3734.3	3905.5	3943.1	3963.3	3950.4	3991.8	3890.6	3977.8	4018.8	4118.9
	%	40.5	40	40	39	38	38	37	37	36	35	35.5
الغاز/ط	الكمية	2279.0	2366.7	2429.3	2509.6	2599.9	2656.5	2756.6	2679.5	2879.3	2968.3	3033.5
	%	25.5	25.5	25	25	25	25	26	25	26	26	26
الفحم	الكمية	2401.9	2542.7	2781.3	2942.4	3100.7	3211.1	3324.2	3354.3	3542.7	3759.1	3845.3
	%	27.0	28	28.5	29	30	31	31	31.5	32	32	33
أخرى *	الكمية	622.3	612.9	641.4	646.4	660.9	656.7	665.5	666.0	685.8	660.7	618.6
	%	7	6.5	6.5	6	7	6	6	6.5	6	7	5.5
المجموع		8905.9	9286.6	9757.2	10041.5	10324.8	10474.7	10738.1	10590.4	11085.6	11406.9	11616.3

* باستثناء الطاقة النووية

Source :

1- BP.Statistical review of world energy .June 2013. Pages : 8.22.32.
2- BP. Statistical review of world energy June 2011.Page : 32.
3- OPEC ; Annual Statistical belletin 1999.Kuwait 2000 Page : 14.16.58
4- OPEC ; Annual Statistical belletin . Kuwait 2012 Page :30.34
5- OPEC ; Annual Statistical rapport Kuwait 2008 Page :20.22

من قراءتنا لبيانات وأرقام الجدول السابق نستطيع تقديم الملاحظات الهامة وهي:

1) نلاحظ أن الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة ككل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012 سجل زيادة متواضعة حيث انتقل من 8905.9 مليون طن سنة 2002 إلى 11616.3 مليون طن وهو ما يعني زيادة قدرها 2710.4 مليون طن خلال إحدى عشره سنة (11سنة) أو ما يعادل زيادة سنوية قدرها 246.4 مليون طن، وهذا ما جعل نسبة النمو تعادل 2.12% سنويا.

2) التراجع النسبي لحصة البترول من إجمالي إنتاج مصادر الطاقة رغم بقائه في صدارة الإنتاج العالمي، حيث تراجعت الحصة من 45% سنة 2002 إلى 35.5% سنة 2012.

3) ارتفاع حصة الغاز الطبيعي في إجمالي الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة بنسبة ولو ضعيفة حيث انتقلت من 25% سنة 2002 إلى 26%.

4) أما بالنسبة لمصدر الفحم فقد انتقل الإنتاج العالمي من 2401.9 مليون طن مكافئ نفط سنة 2002 إلى 3845.3 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012 مسجلا بذلك نسبة نمو قدرت 2.26% سنويا، وتأتي هذه النسبة في المرتبة الثانية بعد التي تم تسجيلها بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي، في حين كانت نسبة نمو البترول خلال طول الفترة أقل من ذلك.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة عالميا حسب المجموعات الدولية منذ 1990:

شهد العقد الأخير من القرن الماضي وبداية العقد الأول من هذا القرن ارتفاعا معتدلا في الاستهلاك العالمي للطاقة، حيث كان معدل نمو، استهلاك الطاقة عالميا في حدود 1.5% خلال الفترة الممتدة 1987 إلى 1997[1]، وفي المقابل أرتفع عدد سكان العالم بنسبة 1.4% خلال نفس الفترة، لكن اختلف الأمر بالنسبة لمعدل نمو استهلاك الفرد على المستوى العالمي والذي لم يتعدى 0.6%سنويا كمتوسط، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي فقد انتقل من 3.2% خلال الفترة 1985-1994 إلى 3.6% في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004[2]. إلا أن هذه الأرقام والبيانات لا تعكس الوضع العام

[1]– حسام حبر الدار: التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 32، العدد 119 خريف 2006، الكويت ص 10.

[2]- chems-Eddine chitour ; pour une stategre énergétique de l'Algérie a l'horison 2030 Alger 2003 p 9-15.

للاستهلاك العالمي للطاقة لأنه تلك الأرقام لم تكن شاملة لكل دول المعمورة أو بمعنى آخر أن الاستهلاك العالمي للطاقة لم بنفس الأهمية وتمركز على مستوى كل المجموعات الدولية بل هناك تفاوت ملحوظ بين ما تستهلكه مجموعة دولية وبين ما تستهلكه مجموعة دولية أخرى، كما أن هذا التفاوت في استهلاك الطاقة متواجدين بين دول المجموعة الواحدة إذ نجد دولة أو دولتان تستحوذان على أكبر حصة من الاستهلاك على حساب بقية الدول المكونة للمجموعة الواحدة. لكل هذه الأسباب وغيرها فإن الاهتمام لمصادر الطاقة وتحديد اتجاه استهلاكها على المستوى العالمي كان من بين الاهتمامات الكبرى خاصة بالنسبة لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة باعتبار هذه المجموعة أكبر الدول استهلاك للطاقة على المستوى العالمي، هذا بالرغم من اختلاف النظرة الخاصة بدول أوروبا الغربية حول ضمان الإمداد بالطاقة، نظرة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بينما كانت دول أوروبا الغربية منذ 1990 وإلى هو التركيز على محوريين أساسية وهما:[1]

1- تحرير سوق الطاقة.

2- خلق سوق موحدة للطاقة.

هذه المحاور تبنتها دول الاتحاد الأوروبي عندما كان عددها 15 دولة مع بداية هذا القرن، إلا أن العائق الذي كان سببا في عدم تطبيق محتوى المحوريين هو بروتوكول كيوتر، ورغم أن المصادقة عليه لم تكن من كل دول الاتحاد الأوروبي إلا أن ما جاء فيه من إلزامية التقليل من الانبعاثات الغازية من أجل الحفاظ على البيئة جعل دول الاتحاد الأوروبي في موقع حرج نظرا لدرجة تبعية اقتصادياتها لمصادر الطاقة الأولية وبالتالي كان من الصعب عليها حل هذه المعادلة الصعبة والمتمثلة أساسا في ضمان الإمداد بالطاقة من جهة وعدم التأثير على البيئة من جهة ثانية كما أن هذا المحور لا يمكن تطبيقه دفعة واحدة باعتبار أن الصناعة تتطلب طاقة واستخدام الطاقة يطرح غازات ملوثة للبيئة لكن رغم كل ذلك ورغم التباين الملحوظ لحاجة كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي للطاقة ولمصادرها المختلفة فقد تم الاتفاق على إجراء توافقي يرضي كل الأطراف وبالتالي التوصل إلى نظرة مشتركة حول الطاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والتي تمخض عنها الاتفاق على الأسس التالية:[2]

---

[1]- JEAN–PIERRE CHERALIER, les grandes bataille de l'énergie, édition GALLIMARD, France 2004, p 69.
[2]- JEAN – PIERRE CHERALIER, op cite, p 70.

1- الرفع من فعالية الطاقة.

2- تنويع مصادر الطاقة.

3- ضمان الإمداد بالطاقة.

4- البحث والتنمية.

بالنسبة للأساس الأول نرى مجموعة الاتحاد الأوروبي أنه لتغطية حاجياتها من الطاقة فإنه يكفي استعمال التكنولوجيات المتوفرة على مستوى كل دولة من دول الاتحاد بهدف التقليل من استهلاك الطاقة الأولية على الأقل بـ18% سنويا. وهذا من شأنه أن يقلل من درجة تبعية اقتصاديات هذه الدول لمصادر الطاقة خاصة من الناحية الكمية.

أما بالنسبة للأساس الثاني فإن دول الاتحاد ترى أنه يجب عدم الاعتماد على مصدر أو مصدرين من مصادر الطاقة لضمان الإمداد بالطاقة لأن ذلك من شأنه أن يثبت أكثر تبعية اقتصاديات دول الاتحاد لأحد مصادر الطاقة الاستراتيجية على حساب بقية المصادر الأخرى، والمقصود هنا بالدرجة الأولى هو تقليل التبعية للبترول.

فيما يتعلق بالأساس الثالث ترى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي أن هذا الأساس لا يتحقق إلا إذا استطاعت دول الاتحاد أن تنشئ لنفسها محزونات معتبرة (ضخمة) من الطاقة تضمن استهلاكها لمدة لا تقل عن 90 يوما وخاصة البترول والغاز الطبيعي، هذا بالرغم من أن فكرة إنشاء المخزون الطاقوي في دول أوروبا كان قد اعتمد منذ 1968. خاصة بالنسبة للبترول (مخزون البترول).

وحسب جون بيار شوفاليي فإن تحقيق هذا الأساس أو الهدف وجعله أكثر فعالية لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي فذلك يتطلب تحسين علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع أكبر نمو بينها خاصة بالبترول والغاز الطبيعي والعمل على تعين تلك العلاقات وتدعمها، وقد تم فعلا تجسيد الفكرة أين حدث اتفاق وتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا من جهة وبين دول الاتحاد والجزائري من جهة ثانية لضمان الإمداد مع بداية القرن الحالي.

أما الأساس الرابع فيهدف إلى وضع تكنولوجيات الغد في المجال الطاقوي خدمة لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، وهذا انطلاقا من كون دول الاتحاد تعتبر من الدول المتأخرة (حسب صاحب الكتاب) في هذا المجال إذا ما قورنت بالتطور التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكرد فعل من هذه النظرة الأوروبية تجاه الطاقة وكيفية ضمان الإمداد بمصادرها الاستراتيجية مع بداية القرن الحالي، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى مخططا عرف بالمخطط الوطني للطاقة (Plan National d'énergie) والذي عرضه الرئيسي الأمريكي (جورج.و .بوش) حينها. إلا أن ما ميز مخطط بوش هو أنه جاء على خلاف نظرة دول الاتحاد الأوروبي حول كيفية ضمان الإمداد بالطاقة حيث ركز هذا المخطط على مشكلة التبعية المتزايدة للاقتصاد الأمريكي تجاه البترول المستورد على حساب بقية المصادر الأخرى للطاقة، لذلك كان الرئيس الأمريكي من بداية سنة 2000 بذكر في كل مناسبة يلتقي فيها بالشعب الأمريكي وخلال مدة حكمه أن تأمين الطاقة يعتبر من أولى أولويات السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية ويؤكد بوش أيضا أنه يجب أن تشجع الدول التي تمتلك موارد طاقوية هائلة بأن نفتح المجال للاستثمارات الأجنبية مع التركيز على الاستثمارات في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى (البترول والغاز).

ولعل السبب في هذا التأكيد من طرف الرئيس الأمريكي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية بنت نموها الاقتصادي على طاقة آية للزوال من جهة وعلى سوق جيدة (bon-marché) من جهة ثانية، لذلك من الضروري العمل خلق الإطار المناسب لنمو العرض من مصادر الطاقة خاصة من البترول والغاز الطبيعي بحيث عندما يزداد الطلب تتبعه زيادة العرض، وهذا هو ضمان الإمداد بالطاقة حسب منظور الرئيس الأمريكي حينها وإلى الآن.

أما فيما يتعلق تداعيات استهلاك الطاقة وما ينجر عنها من انبعاثات غازية مضرة بالبيئة فإن جون بيار شوفاليي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعط أهمية لهذه المشكلة وبالتالي لم تحترم ما جاء في برتوكول كيوتو، هذا بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن التلوث البيئي بنسبة 27% على المستوى العالمي.

إن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ضمان الإمداد بالطاقة من خلال المخطط الوطني. إنما يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان المصالح الأمريكية وتلك الخاصة بالأعمال الكبرى (big bisnes) في مجال الصناعة البترولية على وجه التحديد.

بناء على ما سبق فإن توزيع الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة حسب المجموعات الدولية يعكس بحق مدى أهمية هذه المصادر على اقتصاديات كل مجموعة وعلى مستوى اقتصاد كل دولة من دول المجموعة، ولا عطاء نظرة حول توزيع استهلاك الطاقة على المستوى العالمي خلال العقد الأخير من القرن الماضي نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (12):

توزيع الاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية 1990-1995-2000

الوحدة: مليون برميل مكافئ نفط

البيان / السنة	1990		1995		2000	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
امريكا الشمالية	48.050	29	52.180	30	56.986	30.5
أمريكا اللاتينية	6.652	4	7.981	4.5	9.328	5
أوروبا الغربية	30.592	18	31.473	18	34.030	18
الاتحاد السوفيتي (سابقا) وأوروبا الشرقية	34.462	20.5	25.085	14	23.445	12.5
آسيا والمحيط الهادي	37.301	22	46.875	28	49.303	26
الدول العربية	4.437	2.5	5.405	3	6.825	4
باقي دول العالم	5.389	4	6.612	2.5	6.695	4
العالم	166883	100	175.411	100	186.612	100

المصدر: جميل طاهر: استهلاك الطاقة في الدول العربية الحاضر والمستقبل- الكويت 2006 من ص (6،5) عن وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثامن(08).

من قراءاتنا لبيانات هذا الجدول يتضح لنا التباين الملحوظ في استهلاك الطاقة بين المجموعات الدولية، وهذا أمر عادي لأن هناك تباين في اقتصاديات الدول، إلا أن الذي يثير الانتباه حول معدل نمو استهلاك الطاقة من مجموعة الأخرى، فعلى سبيل المثال مجموعة دول أمريكا الشمالية ثم فيها تسجيل معدل نمو موجب قدر بـ1.3% خلال الفترة 1990-1995 ثم ارتفع قليلا ليصل إلى 1.4% في الفترة 1995-2000 وبذلك يكون معدل نمو استهلاك الطاقة في هذه المجموعة قد حقق نسبة موجبة قدرت بحوالي 1.4% خلال طول الفترة 1990-2000. لكن في المقابل نجد أن مجموعة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية قد سجلت تراجعا في استهلاك الطاقة ووصلت نسبة التراجع إلى حدود -4% في سنة 2000 مقارنة بسنة 1990. لكن بشكل عام فإن معدل النمو استهلاك العالم من الطاقة خلال طول الفترة كان في حدود 1% سنويا كمتوسط. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن اتجاه الاستهلاك العالمي من الطاقة خلال هذه الفترة عرف نوعا من الاعتدال والاستقرار مع بعض الفروقات الطفيفة بين المجموعات الدولية وبين مصدر وآخر من مصادر الطاقة الأولية.

وباعتبار دول الاتحاد الأوروبي تعتبر أكثر الدول تبعية للطاقة المستوردة بشكل عام والبترول والغاز بشكل خاص فإن بداية القرن الحالي وخاصة السنة الأولى منه تبين لنا بوضوح التباين الملحوظ في تبعية دول الاتحاد الأوروبي للطاقة والاختلاف الواضح بين مصدر وآخر ولعل بيانات الجدول التالي تبين ذلك:

جدول رقم (13):

توزيع استهلاك الطاقة في بعض الدول الأوروبية ودرجة تبعيتها للطاقة(*) في سنة 2000

الطاقة / الدول	إجمالي الاستهلاك مليون طن مكافئ نفط	بترول	غاز	فحم	ط/النووية	ط/كهربائية	أخرى	% التبعية للطاقة
		%						
المانيا	337.1	38.5	21.3	24	13.0	0.6	02.0	59.5
فرنسا	256.9	34.4	13.7	5.9	41.7	2.2	4.3	51.1
اليونان	28.1	56.6	6	32.0	(-)	1.1	3.5	69.5
إيطاليا	175.6	50.6	33	7.2	(-)	2.2	4.8	85.6
الدول الاسكندنامية	75.6	37.6	45.9	10.6	1.3	(-)	2.1	87.1(**)
البرتغال	24.1	62.7	8.3	15.8	(-)	4.1	9.1	87.1
المملكة المتحدة	230.0	35.1	38	15.6	9.5	0.2	1	17.1-*
السويد	47.0	30.2	1.5	5.5	31.2	14.3	16.4	39.6

Source : Jean Pierre Cherolier, Op.cit, p 141

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا الفرق الشاسع في درجة تبعية اقتصاديات بعض الدول الأوروبية. للطاقة المستوردة باستثناء انجلترا، إلا أن درجة التعبئة هذه تختلف من مصدر لآخر لكن بشكل عام نجد أنها كبيرة نسبيا بالنسبة للبترول حيث تتراوح بين 30% و60% في حين نجد أقل ما يمكن بالنسبة للغاز الطبيعي حيث كانت تتراوح بين 1.5% و45%، أما بالنسبة للفحم وباستثناء اليونان فإن درجة التبعية تتراوح بين 5.5% و24.0%.

بشكل عام يمكن القول أن درجة تبعية كل دولة من دول المجموعات الواردة في الجدول وباستثناء انجلترا فإن اقتصاديات دول المجموعة أكثر تبعية للطاقة المستوردة خلال هذه السنة (2000) حيث تتراوح درجة التبعية بين 51% و87%.

(*)– درجة التبعة للطاقة = الواردات الصافية من الطاقة على الاستهلاك الإجمالي للطاقة أي $(DE = \frac{I}{C})$

(**)– الرقم السالب يعني أن الدولة مصدرة للطاقة.

وتأسيسا على ما سبق فإن الوضع العام لاستهلاك الطاقة على المستوى العالمي بعد سنة 2000. عرف تذبذبا نسبيا فيما بين المجموعات وحتى داخل المجموعة الواحدة، هذا التذبذب ناتج عن عدة عوامل اقتصادية، سياسية، جيو–سياسية ومناخية. لكن بالرغم من كل ذلك فإن الدول المتقدمة صناعيا تبقى دائما في صدارة الترتيب من حيث حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة على المستوى العالمي. وذلك خلال العقد الأول من القرن الحالي وبداية العقد الثاني منه، ولتوضيح الرؤية أكثر تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (14):

التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية 2002-2012

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط/يوم

السنة / المجوعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أمريكا الشمالية	2536.0	2772	2817.7	2840.8	2882.9	2868.0	2816.7	2688.7	2770.9	2774.8	2725.5
أمريكا الجنوبية والوسطى	474.9	480.9	506.8	524.8	549.5	571.0	590.0	590.0	623.0	649.5	665.3
أوروبا وأورآسيا	2852	2910.9	2957.7	2968.1	3017.0	3010.5	3016.6	2858.1	2948.0	2936.5	2928.5
الشرق الأوسط	465.3	486.3	519.3	559.6	576.4	600.0	646.1	707.8	709.0	727.4	761.8
إفريقيا	291.9	304.1	322.8	333.1	337.8	354.5	373.2	371.9	485.7	384.0	403.2
آسيا والمحيط الهادي	2773.7	3000.0	3286.5	3484.6	3701.9	3885.9	3998.9	4152.4	4508.0	4753.2	4992.1
العالم	9393.8	9954.5	10410.8	10711.6	11065.5	11289.9	11441.7	11368.9	12044.6	12225.4	12476.4

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- BP. Statistical, review of world energy, june 2013, p 11-25-33-35-36-38.

إن المتفحص في بيانات الجدول السابق يتأكد أنه وبالرغم من الظروف والتطورات التي عرفها بداية القرن الحالي إلا أن الاتجاه العام الاستهلاك الطاقة على المستوى العالمي حافظ على وتيرة موجبة خلال طول الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012. باستثناء التراجع الطفيف في سنة 2009 بالمقارنة من سنة 2008. لكن في المقابل نجد الاتجاه الموجب لاستهلاك الطاقة على المستوى العالمي لم يرافقه معدل نمو معتبر في الاستهلاك بل كانت معدلات نمو استهلاك الطاقة خلال الفترة ضعيفة نسبيا فعلى سبيل المثال معدل نمو استهلاك الطاقة في دول أمريكا الشمالية كان في حدود 0.6% سنويا خلال طول الفترة (2002-2012) مقابل معدل نمو في دول أمريكا الجنوبية والوسطى بلغ 2.6% سنويا خلال نفس الفترة في حين تم تسجيل أدنى معدل نمو في استهلاك الطاقة على مستوى مجموعة دول أوروبا الغربية. وأورآسيا والذي كان في حدود 0.2% سنويا. أما أكبر معدل نمو في استهلاك الطاقة فتم تسجيله على مستوى دول آسيا والمحيط الهادي حيث كان المعدل في حدود 2.9%. وهذه النسبة المرتفعة إنما سببها زيادة استهلاك الطاقة في كل من الصين والهند، وهذا هو الذي جعل دول هذه المجموعة تتصدر الطليعة في إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012.حيث كانت حصتها في إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة في حدود 34.4% و40% على التوالي، والرسم البياني التالي يوضح لنا ذلك أكثر.

رسم بياني رقم (04):

تطور التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية 2002-2012

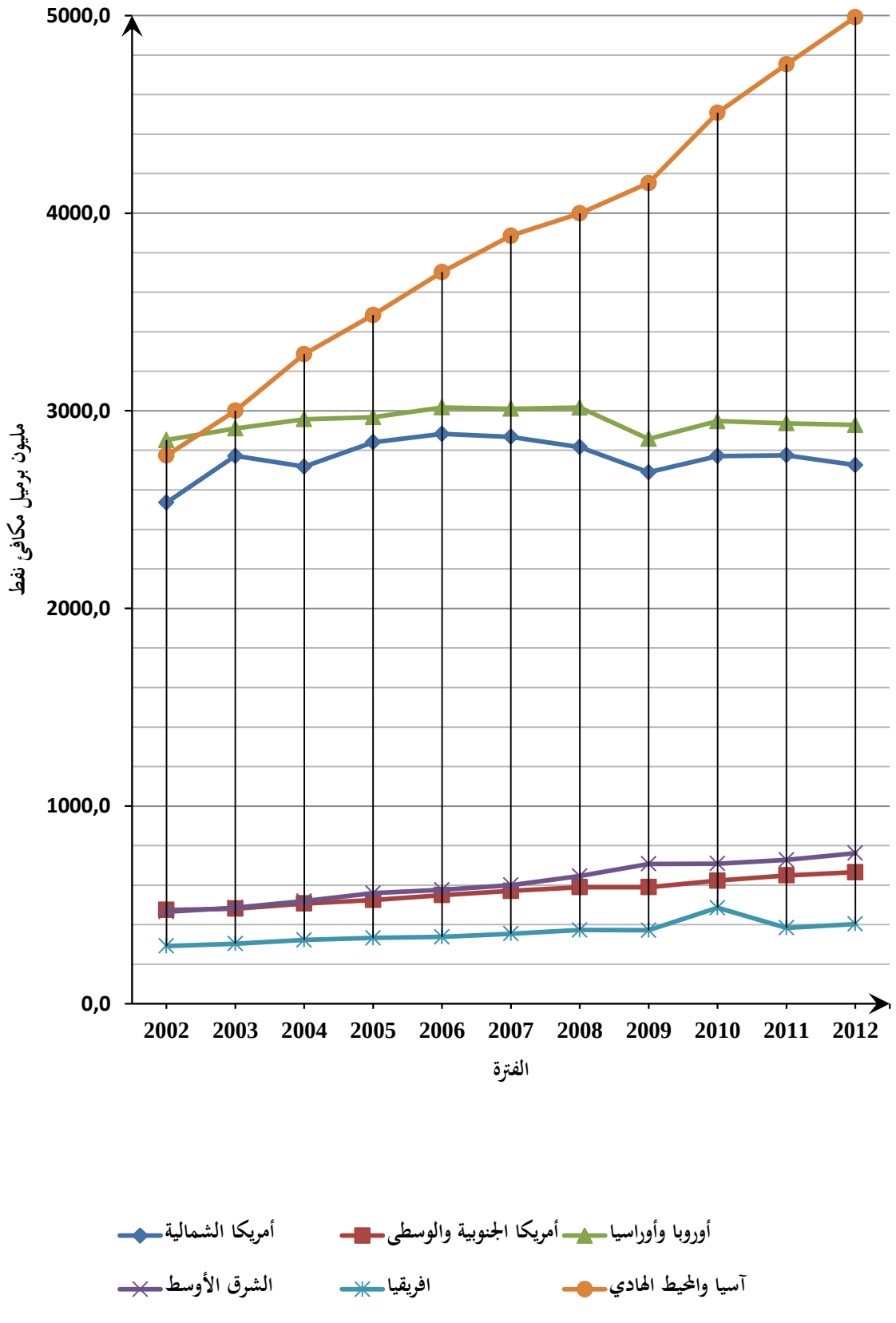

إن البيانات والأرقام السابق ذكرها حول الاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية بينت لنا بوضوح أن الطاقة بشكل عام هي فعلا عصب الحياة لاقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء أو بمعنى لا يمكن الاستغناء عن الطاقة وعن مصادرها ما دامت هناك تنمية اقتصادية واجتماعية وهناك تطور ونمو اقتصادي إلا أن أهمية الطاقة تتفاوت بين المجموعات الدولية يتفاوت درجة تقدمها وتطورها، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعلق بمدى ارتباط اقتصاديات دول العالم أو لنقل مدى ارتباط الاقتصاد العالمي بمصادر الطاقة وأي من هذه المصادر أكثر أهمية لاقتصاديات الدول وما هي درجة اعتماد اقتصاديات دول المعمورة على مصدر طاقوي على حساب بقية المصادر، وهل التفاوت في الاعتماد على مصدر أو مصدرين دون غيرها من المصادر الطاقوية فرضته ظروف ومؤشرات خاصة أم أن الأمر يتعلق باستراتيجية وسياسة كل دولة في مجال الطاقة بشكل عام ومصادرها الاستراتيجية بشكل خاص. لذلك ومن أجل تحديد الأهمية النسبة والمكانة المعطاة لكل مصدر في اقتصاديات دول العالم في إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة الخاصة على مستوى المجموعات الدولية تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (15):

التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة حسب المجموعات الدولية (2012/2010/2002)

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط/يوم

المجموعات / البيان	2002								2010								2012							
	بترول	غاز	فحم	ط/ النووية	ط/ كهربائية	أخرى *	المجموع	%	بترول	غاز	فحم	ط/ النووية	ط/ كهربائية	أخرى *	المجموع	%	بترول	غاز	فحم	ط/ النووية	ط/ كهربائية	أخرى *	المجموع	%
أمريكا الشمالية	1061.5	716.6	590.5	205	145.1	22.3	2341.1	27	1037.3	770.1	557.5	213.8	147.2	45.0	2770.9	23	1016.8	820.0	468.5	206.9	156.3	57.0	2725.5	22
أمريكا الجنوبية والوسطى	232.5	91.2	17.5	4.4	124.1	05.1	474.8	5	286.1	137.0	25.4	4.9	158.6	11.0	623.0	5	302.2	148.6	28.2	05.00	165.7	15.6	665.3	5
أوروبا وأوروراسيا	936.1	918.5	520.1	280.5	176.3	20.5	2872.0	31	904.7	1016.6	484.8	272.9	197.9	71.1	294.5	25	879.9	975.0	516.9	266.9	190.8	99.1	2928.6	23.5
الشرق الأوسط	256.7	195.8	08.9	(-)	02.9	01.9	465.3	5	356.1	339.1	08.8	(-)	04.00	0.1	708.1	6	375.8	370.6	09.9	0.3	05.1	0.1	761.8	6
إفريقيا	122.1	62.6	85.1	2.9	18.7	0.5	291.9	3	163.6	97.0	97.4	03.1	23.4	1.2	385.7	3	166.5	110.5	97.5	03.2	24.1	1.4	403.2	3
آسيا والمحيط الهادي	1031.3	291.9	1188.9	117.7	131.4	12.5	2773.7	29	1290.5	504.4	2290.2	131.7	251.0	40.2	4508	36	1389.4	562.5	2609.1	78.0	289.0	64.1	4992.1	40.5
إجمالي الاستهلاك العالمي	3640.2	2276.7	2411.0	610.5	598.5	60.9	9393.8		4038.2	2864.1	3464	626.4	782.1	168.6	11943.3		4130.5	2987.1	3730.1	560.3	831.0	237.3	12476.5	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد وعلى مجلة (B.P) مرجع سابق الصفحات 11،25،33،36،38.

(*)- أخرى: نعني الطاقة العضوية أو الحيوية.

(-)- غير متوفرة أو ضعيفة جدا.

من أرقام وبيانات الجدول السابق يتضح أن الاستهلاك العالمي للطاقة قد سجل نموا ملحوظا خلال الفترة (2002-2012) حيث انتقل من 9393.8 مليون طن مكافئ نفط سنة 2002 إلى 11943.3 م.ط سنة 2010 ليستقر في حدود 12476.5 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012. مسجلا بذلك معدل نمو إيجابي قدر بـ1.4% سنويا خلال الفترة (2002-2010) ولكن بنسبة أقل خلال الفترة 2010-2012، والسبب في هذا التراجع النسبي لاستهلاك الطاقة حسب المجموعات الدولية إنما يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع استهلاك بعض مصادر الطاقة خلال الفترة المذكورة وفي مقدمتها التراجع المسجل في استهلاك البترول في مجموعة دول أمريكا الشمالية أين تم تسجيل تراجع استهلاكها للبترول قدر بـ0.4% سنويا خلال طول الفترة 2002-2012. كما أن دول أوروبا وأورآسيا قد عرفت تراجعا في استهلاكها للبترول خاصة في الفترة 2010-2012 أين وصلت نسبة التراجع إلى حوالي 2% سنويا، أما باقي المجموعات الدولية الأخرى فعرفت استقرار نسبيا في استهلاكها لمصادر الطاقة بشكل عام باستثناء دول آسيا والمحيط الهادي التي تم فيها تسجيل معدل نمو ايجابي معتبر وصل إلى 4% سنويا خلال طول الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010. ليتراجع قليلا ويستقر في حدود 3.2% سنويا خلال الفترة اللاحقة 2010-2012 .

هذا على مستوى استهلاك الطاقة عالميا حسب المجموعات الدولية أما التغيرات التي عرفها استهلاك الطاقة عالميا حسب مصادرها فإن النسب متقاربة من مجموعة لأخرى ومن مصدر لأخر، لكن الملاحظ هو التراجع المسجل في استهلاك البترول في المجموعة الأولى (أمريكا الشمالية) خلال طول الفترة 2002-2012. حيث تراجع استهلاكها من 1061.5 مليون طن مكافئ سنة 2002 إلى 1037.3 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012. حيث كانت نسبة التراجع تقدر بـ0.25-% سنويا خلال طول الفترة. ونفس الوضعية عرفتها دول أوروبا وأورآسيا أين تراجع الاستهلاك فيها من 936.1 مليون طن مكافئ نفط سنة 2002 إلى 904.7 سنة 2010 ليصل إلى 879.9 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012، معنى ذلك أن استهلاك هذه المجموعة من البترول خلال السنوات المذكورة إنما سجل معدل نمو سالب قدر بحوالي -0.6% سنويا خلال طول الفترة (2002-2012).

لكن الملاحظة الهامة التي يمكن استخلاصها من بيانات هذا الجدول هو أن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي هي المجموعة الوحيدة التي سجل فيها معدل نمو ايجابي معتبر من الطاقة وعلى البترول بالدرجة الأولى أين وصل معدل النمو في استهلاكها للبترول حوالي 2.4% سنويا، وهذا ما جعل استهلاك المجموعة من الطاقة في تزايد مستمر من سنة 2002 إلى 2012. وهو الأمر الذي جعلها تحتل المركز الأول ضمن المجموعات الأكثر استهلاكا للطاقة خاصة منذ سنة 2010. أين كانت حصة استهلاكها في حدود 36% سنة 2010 ثم ارتفعت إلى 40.5% سنة 2012.

رغم أن حصة هذه المجموعة لم تكن تتعدى 29% سنة 2000 وما قبلها، وكل هذا التطور يعود لأسباب سبق ذكرها. ولعل أهمها التطور الهائل في اقتصاديات كل من الصين والهند والتي هي من أهم دول هذه المجموعة استهلاكا للطاقة والرسم البياني الثاني يوضح لنا أكثر.

رسم بياني رقم (05):

توزيع الاستهلاك العالمي للطاقة حسب المجموعات الدولية (2002/2010/2002)

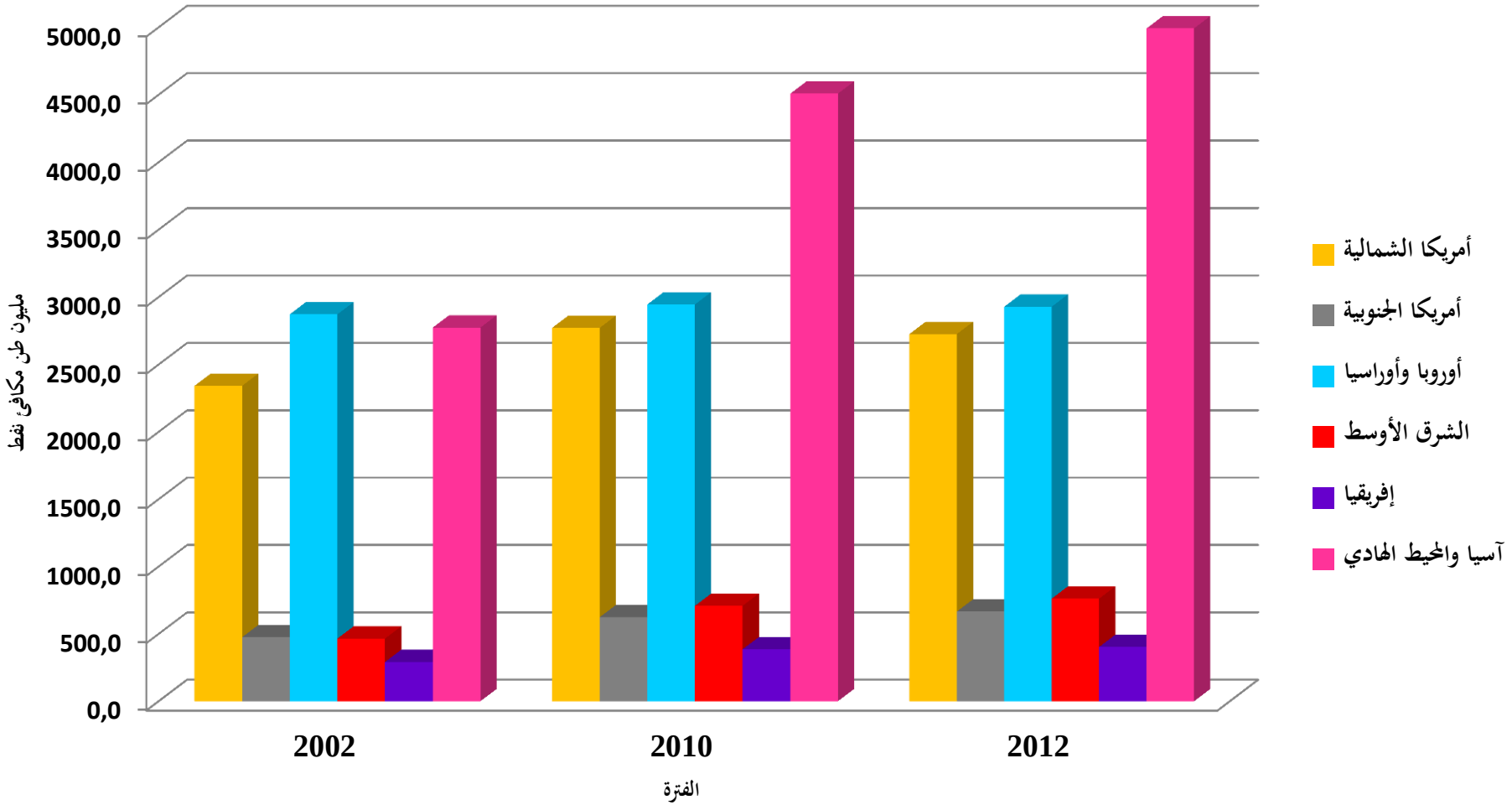

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لموضوع الطاقة بشكل عام ومصادرها الاستراتيجية والحيوية بشكل خاص (بترول وغاز طبيعي) تبين لنا أن هذه الأخيرة مرتبطة إلى حد كبير بالتطورات والأحداث التي عرفتها وتعرفها الطاقة بشكل عام والسوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص. وعليه فقد توصلنا في دراستنا لهذا الفصل إلى مجموعة من النقاط التي نعتبرها محورية وهامة في دراستنا هذه وهي على النحو التالي:

1- إن الطلب العالمي على مصادر الطاقة سوف يستمر في النمو حسب ما هو عليه وربما يتزايد أكثر، وهذا بالرغم من سياسات الترشيد المعتمدة في استملاك الطاقة من طرف الدول والحكومات وهذا الأمر سيستدعي بالضرورة البحث عن مصادر طاقوية أخرى جديدة ومتجددة تكون بديلة للبترول أولا ثم الغاز ثانيا. وكل ذلك بغرض المحافظة على الاحتياطيات الموجودة أو المؤكدة والممكن اكتشافها مستقبلا من هذين المصدرين لإطالة عمرها الإنتاجي خدمة للاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

2- الاعتماد على الطاقة النووية من شأنه أن يحدث تغييرات جوهرية في العرض العالمي للطاقة، هذا رغم أن ما ينتج من هذا المصدر الطاقوي والاستراتيجي على المستوي العالمي مازال بعيدا عن المستوى المطلوب إنتاجه في السوق الدولية للطاقة إضافة إلى ما يترتب عن عمليات استغلال الطاقة النووية من مخاطر عديدة على البشرية وعلى البيئة على حد سواء.

3- إن تواجد احتياطات ضخمة في الفحم من أماكن عديدة من العالم يجعل من هذا المصدر مصدرا استراتيجيا يمكن أن يساهم مستقبلا في زيادة المعروض من الطاقة، لكن الأمر يتطلب اعتماد وبرامج خاصة لتطوير عمليات استغلال وإنتاج الفحم وذلك باستخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة جدا، لتفادي ما يمكن أن يحدث من عمليات استغلال الفحم من أضرار على البشرية وعلى البيئة على حد سواء.

4- إن تواجد احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي في أماكن مختلفة من العالم يجعل من هذا المصدر مصدرا استراتيجيا خاصة على المدى البعيد إلا أن ضمان إمداد العالم بما يحتاجه من هذا المصدر الحيوي يبقى مرهون بتطوير نظم وأساليب استغلاله خاصة فيما يتعلق بكيفية ضمان نقله عبر القارات وبأقل التكاليف والأضرار.

5- إن مصادر الطاقة الأخرى (الشمسية، الجوفية، والهوائية). تبقى دائما ذات شأن (تأثير) متواضع لتلبية الطلب العالمي من الطاقة وهذا نظرا لمحدودية استعمالات هذه الأنواع من مصادر الطاقة في الحياة اليومية على المستوى العالمي، كما أن بقاء سعر البترول رخيصا مقارنة بأسعار هذه المصادر فإن هذه المصادر تبقى غير منافسه للبترول أولا ثم الغاز الطبيعي ثانيا على الأقل في المدى المتوسط حسب اعتقادنا، بسبب ارتفاع تكاليف استغلالها.

6- إن رفع كفاءة استغلال مصادر الطاقة المتوفرة يمكن أن يساهم بكيفية أو بأخرى في تقليص الطلب العالمي على مصادر الطاقة غير المتجددة وبالتالي يمكن تجاوز الفجوة أو العجز المسجل أحيانا أو الممكن تسجيله بين الطلب والعرض من الطاقة بشكل عام. وهذا الأمر يستدعي اعتماد استراتيجيات شاملة لتمديد مجالات استغلال مصادر الطاقة ككل، وكذا اعتماد سياسات ترشيد استهلاك الطاقة بفعالية أكثر.

7- إن الترابط الوثيق بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الطاقة يستدعي درجة عالية من التعاون الدولي في مجالات البحث والتطوير والاستخدام الأمثل والعقلاني لمصادر الطاقة مع الأخذ في الاعتبار ضمان إعداد الأجيال القادمة بما تحتاجه من مصادر الطاقة من جهة ومن جهة ثانية المحافظة على البيئة وتجنب التلوث البيئي. في هذا السياق فقد ظهرت مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي عدة سيناريوهات أو نماذج لهذا الغرض ولعل أهمها تلك التي أشار إليها **جون ماري شوفاليي (Jean-Marie Chevalier)** في كتابة الوسوم بـ"المعارك الكبرى للطاقة"[(1)] حيث قدم لنا سيناريوهين أو نموذجين في هذه المجال، هما:

أ) نموذج VLEEM.[(*)]

ب) نموذج NOE.[(**)]

فالأول يتعلق بكيفية محافظة على مصادر الطاقة من جهة والمحافظة عل البيئة من جهة ثانية، أما الثاني فيهدف إلى خلق اقتصاد خالي من الكربون ويؤكد **جون ماري شوفاليي** أن نجاح تطبيق هذين النموذجين إنما يتطلب تسخير كل مصادر التمويل التي تتطلبها الاستثمارات الضرورية لذلك. هذا بالرغم من كون الأدوات التي تتطلبها عملية تطبيق هذين

(1)- Jean Marie Chevalier « Les Grandes batailles de l'énergie, Op.cit., p 25.
(*)- VLEEM : « Very Long-term Energy Environment and Materiel ».
(**)- NOE : Pour nouvelles options énergétique.

النموذجين في الواقع تعتبر أكثر تعقيدا، حيث سبق تطبيقهما في سبعينيات القرن الماضي من طرف شركة شل « SHELL » البترولية مباشرة بعد الصدمة البترولية الأولى في سنة 1973. وقد كان تطبيق هذين النموذجين مناسبة وفرصة للشركة كبداية للدخول في إنتاج الطاقة النووية رغم ارتفاع تكاليفها ثم لحقتها بعد ذلك شركة قولف أويل « GULF Oil » وأنشأت ما سمته حينها بالمجمع البترولي الضخم « Un Pétrolier Géant » وبقي هذان النموذجان مع بداية القرن الواحد والعشرين بمثابة مرجعية لكثير من الشركات والمنظمات الدولية المهتمة بالشؤون الطاقوية.

كل هذه النماذج والسيناريوهات الطاقوية تعتبر ثرية خاصة وأنها ترغم كل الأطراف المعنية بقضايا الطاقة على المستوى العالمي بأن تفكر وبصورة جماعية حول التطورات المنتظرة وفي مقدمتها المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها شركة ما أو دولة ما.

إن هذه السيناريوهات والنماذج الخاصة بمستقبل الطاقة ومصادرها على المستوى العالمي لا يمكن أن تكون ذات فعالية ما لم تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:[1]

1- صلابة الأنظمة الطاقوية من حيث بنيتها وهيكلها.
2- شمولية الانتشار بين الحرية المطلقة والأنظمة الجديدة للتسوية.
3- جمود أنظمة النقل وارتفاع استهلاك الطاقة خارج مجموعة الـOCDE كالصين والهند.
4- ليس هناك تخوف حول مصادر الطاقة الرئيسية.
5- الانطلاق المتزايد لاستخدام الطاقة النووية.
6- النمو البطيء والمحدد لمصادر الطاقة المتجددة.
7- انخفاض استخدام الكثافة الطاقوية.

كل هذه الاعتبارات يطلق عليها **جون ماري شوفاليي** اسم الاتجاهات المؤثرة أو الثقيلة « Les Tendances Lourdes » لكن في المقابل يرى نفس الكاتب أن تلك السيناريوهات تقوم حولها بعض الشكوك، والتي قد تجعل تطبيقها متباينا بين دولة وأخرى ومن مرحلة تاريخية لأخرى وهذه الشكوك يلخصها في الآتي:

[1]- Jean Marie Chevalier, Op.cit., p 30.

1- أثر التغيرات المناخية في السياسات الطاقوية.
2- التطور التكنولوجي.
3- التوازنات الجديدة للحكم (السلطة).[*]
4- التطورات الجيو-السياسية وما ينجر عنها من أثر على العرض والطلب خاصة على البترول والغاز الطبيعي وكذا الاضطرابات والأحداث الخطيرة والظواهر المناخية عبر الملائمة والحروب.
5- الاستثمارات الضرورية وما يجب أن تقوم به في الأخير يجب الإشارة أن كل السياسات الطاقوية المعتمدة من طرف الدول المنتجة لمصادر الطاقة أو الدول المستهلكة لها إذا ما أرادت نجاح تلك السياسات يجب عليها أن تضع استراتيجية طاقوية شاملة تضمن ثلاثة أهداف رئيسية هي:
   1- طاقة سهلة المنال.
   2- طاقة ممكنة وعصرية.
   3- طاقة مقبولة أو معقولة، تتوافق والتنمية المستدامة وتعطي أهمية خاصة لملياري فقير (02) في الدول النامية والعالم أجمع.

[*]- Nouveaux équilibres de pouvoir.

الفصل الثاني:
التطورات الدولية في مجال البترول والغاز الطبيعي

تمهيـــد:

لقد أصبح العالم منذ الستينات من القرن الماضي وإلى اليوم يهتم أكثر من أي وقت مضى بمصادر الطاقة الأولية بشكل عام والبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص ولعل السبب في هذا الاهتمام التزايد بالبترول أولا تم الغاز الطبيعي ثانيا يعود أساسا لكون المصدرين أصبحا يغطيان مختلف متطلبات مجالات النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، سواء كان ذالك في المجال الصناعي أو المجال الزراعي أو غيرها من مختلف المجالات كما أن الاستخدام المكثف لهذين المصدرين ساعد وبدرجة كبيرة على تطوير اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والدول الناشئة على حد سواء – من جانب أخر فإن الاعتقاد السائد خاصة بعد الحرب العلمية الثانية والذي مفاده بأنه بقدر ما تملك الدولة من مصادر الطاقة الإستراتيجية بقدر ما تكون درجة تطورها الاقتصادي وتقدمها العلمي والتكنولوجي أكثر من أي وقت مضى وتدعيما لذلك الاعتقاد فإن الفكرة السائدة بعد الحرب العالمية الثانية هي أنه بدون الطاقة تتوقف الآلة الصناعية والزراعية ومختلف مجالات النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي.[1]

إلا أن هذا المؤشر الذي يعتبر ملكية مصادر الطاقة ومنها البترول والغاز الطبيعي كدليل قوي لتحديد درجة تطور وتقدم الدول أصبح غير صحيح من الناحية الواقعية، لأنه لو اعتمد في تجديد ذلك لقياس درجة التقدم الصناعي والتكنولوجي فإن دول الشرق الأوسط مثلا نكون أكبر الدول تقدما على المستوى العالمي إلا أن الواقع عكس ذلك فهذه الدول وبالرغم مما تمتلكه من ثروات طبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي فإنها بقيت لفترة طويلة ومازالت ضمن الدول النامية ومنها فقط مجموعة من الدول التي دخلت إلى مجموعة الدول الناشئة.

من هذا المنطق وباعتبار موضوع دراستنا في هذا الفصل يتناول بالدراسة والتحليل التطورات الدولية في مجال البترول والغاز الطبيعي فإننا سنركز على المحاور الرئيسية التالية:

المبحث الأول: تطور السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي.

المبحث الثالث: الصادرات العالمية من البترول والغاز الطبيعي.

---

[1]– جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1981، ص. 254.

المبحث الأول: تطور السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي.

حسب المختصين والدارسين في مجال الطاقة، فإنه ما من قضية حضيت بمفردها بقدر من الدراسات المستفيضة والمعمقة مثلما حضيت به قضية الطاقة بوجه عام والبترول والغاز الطبيعي بوجه خاص، هذا الاهتمام المتزايد بهذين الصدرين هو الذي أعطى لهما مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي وفي سوق الطاقة بوجه خاص إلا أن ذلك الاهتمام لم يكن بنفس المستوى ولا بنفس الكيفية التي كانت تعالج بها قضية الطاقة والبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص، فمرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تختلف عن مرحلة السبعينيات والثمانينيات من نفس القرن كما أن العقد الأخير فيه يختلف عن بداية هذا القرن والى الآن، فإذا كانت مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تميزت بسيطرة الشركات البترولية العالمية على الصناعة البترولية أولا ثم الغازية ثانيا، وهذا بالرغم من بروز منظمة الأوبك ومنظمة الأواباك (OPEC) و (OAPEC) فإن مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تميزت باستعادة دول منضمة الأوبك سيطرتها على ثرواتها البترولية والغازية من جرَّاء عمليات التأثيم الكلية والجزئية عن طريق مجموعة من الإجراءات والقرارات الجزئية التي غيرت اتجاهات السوق الطاقوية الدولية بشكل عام واتجاهات السوق البترولية بشكل خاص. كل ذلك كان بسبب تراكم العديد من العوامل الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، السياسية والبيئية والتي ساهمت إلى حد كبير في تغيير الاستراتيجيات الخاصة بكيفية استغلال البترول والغاز الطبيعي على مستوى الدول المنتجة والمصدرة للبترول وعلى مستوى الدول المستهلكة (الدول التقدمة صناعيا) على حد سواء.

وللوقوف على كل ما عرفته الساحة الدولية في مجال السوق البترولية والغازية خلال هذه الفترة سنركز في هذا المبحث على مجموعة من المحاور وهي:

- **المطلب الأول:** العوامل المحددة للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي.
- **المطلب الثاني:** تطور الطلب والعرض من البترول.
- **المطلب الثالث:** تطور الطلب والعرض من الغاز الطبيعي.
- **المطلب الرابع:** تطور الاحتياطي العالمي من البترول والغاز.

المطلب الأول: العوامل المحددة للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي.

قبل التعرض لأهم العوامل المحددة للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي هناك بعض الحقائق التي يجب ذكرها أو تأكيدها حول الوضع العام للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي على الساحة الدولية خاصة قبل السبعينيات من القرن الماضي وتلك الحقائق هي:

1) إن الفترة ما قبل السبعينيات من القرن الماضي تميزت بعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في مجال الطاقة بين الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكيا للطاقة وبين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز ومن ناحية أخرى عدم تكافؤ العلاقات بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والشركات الاحتكارية الكبرى والتي كانت تسيطر على السوق البترولية العالمية.

2)عدم قدرة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (باعتبارها دول نامية) من السيطرة على ثرواتها الطبيعية وخاصة من البترول والغاز الطبيعي بسبب تخلفها الاقتصادي والاجتماعي زيادة عن افتقارها للموارد المالية وكذا التقنيات التكنولوجية التي تتطلبها عمليات استغلال تلك الثروات دون اللجوء إلى تلك الشركات الاحتكارية.

3) سيطرة الشركات البترولية الكبرى (الاحتكارية) على مجمل مجالات الصناعة البترولية جعل عملية تجديد سعر وسقف الإنتاج أو حصص الإنتاج وكذالك توجيه الاستثمارات وتحديد أماكن لاستغلال كل ذالك كان بيد تلك الشركات.

وتأسيسا على ما سبق فإن كل الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المجددة للطلب والعرض من البترول أولا ثم الغاز الطبيعي تتفق في معظمها بأن ليس هناك تباين بين العوامل المحددة للطلب والعوامل المحددة للعرض من البترول والغاز الطبيعي. إلا أن التباين أو الاختلاف يكمن فقط في تصنيف هذه العوامل وترتيبها ودور تأثير كل عامل مقارنة ببقية العوامل لكن بشكل عام وبالرغم من هذا التباين حول تصنيف هذه العوامل وترتيبها إلا أن هناك اتفاق عام وهو أن هذه العوامل تمس جميع مجالات النشاط الاقتصادي وتأثيرها قد يكون بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي. لكن التصنيف الأكثر شيوعا والأكثر استخدامًا هو التصنيف الذي يصنف هذه العوامل إلى مجموعتين من العوامل هي:

I- العوامل الاقتصادية.[1]

II- العوامل الأخرى

[1]- نشرة الأوابك (OAPEC)، العدد (04)، السنة 11، الكويت 1988، ص 23.

أولا: العوامل الاقتصادية:

هناك من الدراسات من تصنف هذه العوامل حسب تأثيرها الزمني سواء كان ذلك على مستوى الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاك للطاقة أو على مستوى الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعي الأوبك (OPEC) وخارج الأوبك وهذا التصنيف يقسم هذه العوامل إلى:

I- العوامل ذات التأثير على المدى المتوسط والطويل:

تكمن هذه العوامل في التغييرات التي يعرفها سوق البترول والغاز الطبيعي وانعكاسات تلك التغييرات على الطلب على البترول والغاز الطبيعي في الدول المستهلكة أو على مستوى العرض من البترول والغاز الطبيعي في الدول المنتجة والمصدرة للبترول وخاصة دول الأوبك (OPEC).

II-العوامل ذات التأثير في المدى القصير:

تتعلق بتلك الإجراءات الخاصة بالسحب من المخزون (بترول وغاز) للدول المستهلكة وخاصة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا،

لكن بشكل عام فإن كل الدراسات تذكر بأن العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب والعرض من البترول إنما تتمثل أساسيا في العوامل الرئيسية الثلاثة التالية:[1]

1- سعر البترول
2- أسعار المصادر البديلة للطاقة
3- معدل النمو الاقتصادي

I) سعر البترول:[*] تميزت فترة أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي بظهور بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن تلك الأزمة زادت حدتها مع بداية السبعينيات وهذا قبل حدوث ما عُرف حينها بثورة الأسعار في 1974/1973 وقد هانت أسباب تلك الأزمة متعددة ومتشعبة ومست اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا بالدرجة الأولى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفعت فيها معدلات التضخم نتيجة

---

[1]- نشرة الأوابك(OAPEC)، مرجع سابق، ص. 29.

[*]- إن الحديث عن العامل الاول كمحدد رئيسي للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي لا يعني أن لكل من سعر البترول وسعر الغاز الطبيعي نفس الدور في عملية التحديد، بل إن سعر البترول هو الاكثر تأثيرا على ذلك والسبب في ذلك يعود إلى المكانة التي يحضى بها البترول في السوق الدولية مقارنة بالغاز الطبيعي سواء كان ذلك باعتباره كمصدر طاقة أو كمصدر تمويل.

لزيادة الإنفاق العسكري لحرب الفيتنام ورفع الاتفاق على التسلح ضمن سياسة السباق نحو التسلح هنا زيادة عن ظهور دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان كقوتان اقتصاديتان منافستان للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه بعد سنة 1973 ومباشرة بعد الإعلان عن رفع أسعار البترول الخام من طرف دول الأوبك (OPEC) قامت الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف في مجملها إلى تحقيق أثر الارتفاع في الأسعار على موازين مدفوعاتها، باعتبارها أكثر الدول استهلاكا للطاقة (بترول وغاز طبيعي) ولعل من بين تلك الإجراءات والتدابير نذكر.[1]

❖ اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التوسع النقدي بغية تخفيف قيمة الدولار الأمريكي والذي يسعر به البترول وكل السلع والمواد الأولية المصدرة من الدول النامية مما أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للبترول.

إن المقولة التي تقول بأن هناك علاقة عكسية بين سعر البترول والطلب عليه تكاد تكون غير صحيحة خاصة في الفترة ما قبل الثمانينيات من القرن الماضي، والسبب في ذالك هو أنه قبل الثمانينيات أو بالأحرى فترة الستينيات من القرن الماضي كان الطلب على البترول بتزايد بنسبة 7%سنويا في حين كان سعر البترول الخام ثابتا بل أحيانا يتجه نحو الانخفاض اسميا وفعليا بسبب الفائض في العرض من البترول وأثر التضخم في الدول الصناعية من جهة وبسبب سيطرة الشركات الاحتكارية العالمية على الصناعة البترولية بشكل خاص . لكن في المقابل هناك رأي مخالف لهذا الطرح وهو أن ارتفاع الطلب على البترول في حد ذاته لايؤدي إلى رفع سعره إلا إذا كان البائعون منظمين بقدر كاف يجعلهم قادرين على الحد من زيادة الإنتاج والمحافظة على التوازن بين الطلب والعرض، لتلك الأسباب وغيرها كانت الدول الصناعية المستوردة للبترول تعتمد أكثر في إمدادها من البترول على الدول المنتجة خارج الأوبك.

وبناء عليه فإن لعامل السعر دور مزدوج، فهو إلى جانب تحقيقه لعوائد مالية معتبرة خاصة في حالة ارتفاعه بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول ، فإنه جنب العالم كارثة نضوب هذا المصدر الاستراتيجي قبل الأوان وقبل تطوير بدائل الطاقة

[1]– رأفت شفيق بسادة: الغرب والأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت 1983، ص. 13.

الأخرى، أو بمعنى أخر فإن عامل السعر (في حالة الارتفاع) يزيد من العمر الإنتاجي للبترول بسبب تراجع الطلب عليه في السوق الدولية، لكن أحيانا أخرى يكون له الدور العكسي أو بمعنى انخفاض السعر يساعد على تكوين مخزونات مستقبلية من جهة ويساهم في نضوب الكثير من الآبار من جهة ثانية.

بشكل عام فإنه ابتداء من سنة 1974 فإن تحديد سعر البترول كأنه يأخذ في الحسبان محصلة تفاعل ثلاثة قوى رئيسية هي:[1]

1- حكومات الدول المستهلكة.

2- الشركات البترولية الاحتكارية العالمية.

3- الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

بشكل عام يمكن القول أن سعر البترول بقدر ما يؤثر في الطلب والعرض أو يكون عاملا في تحديد مستوياتها فإنه في المقابل يتأثر بمؤشرات اقتصادية أخرى خاصة في المدى القصير وهذا التأثر يكون سلبيا في معظمه رغم ارتفاع السعر من الناحية الاسمية ومن بين تلك المؤشرات نذكر:[2]

1- تأثيرات التضخم.

2- تقلبات أسعار الصرف.

3- التمييز بين الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية للبترول هذه المؤشرات مجتمعة تؤثر في الاقتصاد العلمي بشكل عام وفي اقتصاد الطاقة بشكل خاص.

وخلاصة لما سبق فإن فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تختلف إلى حد كبير عن الفترة اللاحقة خاصة منذ الصدمة الثالثة للأسعار أو كما يحلو للبعض تسميتها بالصدمة المضادة (Contre Choc) في سنة 1986 أين تراجعت أسعار البترول الخام إلى ما دون 10 دولارات للبرميل.

بعدما كان في حدود 28.5 دولار للبرميل ثم أخذ السعر في الارتفاع أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى خاصة خلال العقد الأخير من القرن الماضي ثم وصل إلى حدوده القصوى في العقد الأول من القرن الحالي أين تعدى سعر البترول عتبة ال 147

---

[1]- فاضل الجبلي، سياسات الانتاج وتسعير النفط، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، بيروت 1979، ص. 35.

[2]- نجيب نجم الدين، "أرباح شركات النفط الدولية"، مجلة النفط والتنمية، العدد 02، بغداد، نوفمبر 1978، ص. 111.

دولار للبترول في سنة 2008 كما سنرى ذلك في الفصل اللاحق بناء على باسبق وباعتبار سعر البترول أكثر العوامل مساهمة في تحديد مستويات واتجاهات الطلب والعرض من البترول في السوق الدولية فإن ذلك يقودنا للحديث عن بعض الحقائق الخاصة والتي يتم التركيز عليها في تحديد اتجاهات الطلب والعرض من البترول وهذه الحقائق هي: دراسة وتحليل النضريات الخاصة بسعر البترول.

النظريات الخاصة بسعير البترول:

هناك العديد من النظريات المختلفة التي تتناول عملية تسعير البترول الخام ومنتجاته، وكل تلك النظريات تحاول في مضمونها تحديد تطور واتجاهات أسعار البترول وفقا لقواعد ونظم اقتصادية ثابتة ومحدودة تستند في مجملها إلى نظرية التسعير الكلاسيكية والتي مفادها أن أسعار البترول يجب أن "تحددها في المدى القصير الكلفة الحدية للإنتاج الهامشي، في حين تتحدد هذه الأسعار في المدى الطويل (البعيد) بالكلفة الحدية للمصادر البديلة. إلا أن مضمون هذه النظرية أصبح غير صحيح ولا يتلاءم مع التطورات التي تعرفها السوق البترولية العالمية وذلك لعدة أسباب وعوامل منها.[1]

1) إن هذه النظرية تعتمد في تحليلها على اعتبار أن السوق البترولية هي سوق حرة، وبالتالي فأسعار البترول ومن أسعار الغاز الطبيعي تحدد وفقا لقانوني الطلب والعرض في هذه السوق الحرة.

2) إن كل المعلومات المتعلقة بالصناعة البترولية والغازية خاصة في مجالات: الاحتياطي الإنتاج، تكاليف الإنتاج النقل التكرير، السوق والأسعار كانت ومازالت إلى حد كبير في يد تلك الشركات المتخصصة. وهذا الأمر يجعل حتى من المالكين الشرعيين للثروة البترولية والغازية لا يملكون القدرة على تحديد السعر المناسب لوضعهم.

3) إن النظرية الكلاسيكية لاتستطيع مواكبة مايحدث من تطورات في مجال سعر البترول والغاز الطبيعي كما أنها تجهل أو تتجاهل حقيقة أساسية وهي أن الطلب النهائي على البترول يُستمد من الطلب على المنتجات البترولية والغازية في أسواق الاستهلاك الدولية الرئيسية وهذه الأخيرة هي التي تحدد سعر المصدرين معًا.

[1]- ANDRE Giroud, Geopolitique du petrole et du GAZ, edition technip, Paris 1987, p 82.

4) إن الطلب النهائي للبترول والغاز الطبيعي يتوقف على الاستخدامات العديدة لهذين المصدرين ودرجة مرونة طلب كل منهما.

5) بالرغم من أن تحديد سعر البترول أولا ثم سعر الغاز الطبيعي ثانيا كان منذ 1973 مبني على أسس اقتصادية أي على أساس السعر الحقيقي في السوق البترولية الدولية إلا أن الاعتبارات السياسية والجيو-استراتيجية كانت ولا زالت هي المحدد الرئيسي لسعر البترول والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية، تأسيسا على ما سبق فإن أهم النظريات الحديثة التي تتناول تحديد أسعار البترول أولا ثم الغاز الطبيعي ثانيا إنما تكمن في الأتي:[*]

1- نظرية التسعير العادي للبترول.

2- نظرية التسعير الاحتكاري للبترول.

3- نظرية التسعير الشبه الاحتكاري للبترول.

1) نظرية التسعير العادي للبترول:[1]

مضمون هذه النظرية هو أن سعر البترول يتحدد وفقا للتكلفة الحدية لإنتاج برميل إضافي من للبترول الخام، ولذلك تركز هذه النظرية في تحديدها لسعر البترول الخام على المناطق التي تكون فيها التكلفة أقل ما يمكن كما هو الحال بالنسبة لدول الشرق الأوسط خاصة مع بداية السبعينيات من القرن الماضي أين كانت تكلفة إنتاج برميل واحد من البترول الخام لا تتعدى 0.30 دولار. هذه النظرية تؤكد على بقاء الأسعار منخفضة بناء على هذا الأساس، هنا زيادة على احتمالات تراجع الاستهلاك من البترول لعدة عوامل، لكن كل الدراسات المنتقدة لهذه النظرية نرى أن هذه الأخيرة (النظرية) لم تأخذ في الحسبان عامل المنافسة الحرة في عرض البترول خاصة من طرف الدول المنتجة غير العضو في الأوبك.

2) نظرية التسعير الاحتكاري للبترول:

أنصار هذه النظرية يرون أن تسعير البترول يخضع لعوامل احتكارية بحته وأن الأوبك ليست منظمة احتكارية تقرر تسعير البترول وفق النظرية الاحتكارية الكاملة

---

[*]- نلاحظ أن هذه النظريات تركز في تحليلها على سعر البترول ولكنها ضمنيا تشير إلى ربط سعر البترول بسعر الغاز.

[1]- محمد نصير، تسعير النفط الخام، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، الأوابك 1979، ص 330.

(Pure-Monopoly Aprproch). لكن بشكل عام فإن مضمون هذه النظرية يمكن تلخيصه على النحو التالي:

- إن دول الأوبك ليست حرة في تحديد معدلات إنتاجها وليست حرة في تحديد أسعار بترولها وغازها نظرًا لما يفرض عليها من شروط وقيود من أطراف خارجية.
- يمكن أن يكون مضمون هذه النظرية صحيحا وفي صالح الأطراف الفاعلة في مجال إنتاج واستهلاك البترول والغاز الطبيعي إذا كان هناك توافق في الرأي وتنسيق بين دول الأوبك أولا ثم الأطراف الأخرى ثانيا.

3) نظرية التسعير الشبه احتكارية للبترول:

مضمون هذه النظرية يقوم على فرضيتين هما:[1]

أ- دول الأوبك بالرغم من كونها تلعب دور المكمل في مجال الإنتاج والاستهلاك العالميين من البترول والغاز الطبيعي إلا أنها لم تستطع التحكم في ضمان التوازن بين العرض والطلب على البترول والغاز الطبيعي في السوق الدولية.

ب-الدول الأكثر استهلاك للبترول أولا ثم الغاز الطبيعي ونعني بذالك الدول المتقدمة صناعيًا وحتى وإن لم تستطع التحكم في مستويات الطلب خاصة على البترول فإنها تأخذ في الاعتبار ضمان الحد الأدنى من الاستهلاك من هذين المصدرين حتى لا ينعكس ذلك سلبا على نموها الاقتصادي.

في الأخير تشير كل الدراسات المتخصصة أن النظرية الأخيرة تعتبر أكثر النظريات ملائمة لتحديد سعر البترول والغاز وبالتالي تحديد مستويات الطلب والعرض منهما، وذلك باعتبار أن هذه النظرية تنظر إلى السوق البترولية والغازية على المستوى العالمي على أنها سوق ليست احتكارية مطلقة من ناحية ولا هي خاضعة لاعتبارات المنافسة الحرة من ناحية أخرى.

II- <u>أسعار المصادر البديلة</u>:

إن هذه العوامل وإن كان تأثيرها في اتجاهات الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي تبدو أقل نسبيا مقارنة بتأثير سعر البترول في اتجاهات الطلب، إلا أن هذا

[1]- محمد نصر، مرجع سابق، ص 333.

العامل لعب دورا هامًا في تغيير استراتجيات الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاك للطاقة والدول المنتجة على حد سواء، خاصة بعد الصدمة البترولية الثانية 1980/79.

إلا أن الإشكالية التي اعترضت الدول المتقدمة صناعيا حينها بغرض الاستفادة من تلك المصادر البديلة كانت تتمثل أساسيا في:

- ✓ مدى قدرة أسعار المصادر البديلة من منافسة أسعار البترول ومشتقاته ثم أسعار الغاز الطبيعي وخاصة أسعار كل من الفحم والطاقة النووية.
- ✓ حجم الاستثمارات اللازمة لتطوير تلك المصادر مقارنة بحجم الاستثمارات الممكن توظيفها لنفس الغرض بالنسبة للبترول أولا ثم الغاز الطبيعي ثانيا.
- ✓ الآثار المترتبة عن تشغيل عدد معتبر من مناجم الفحم أو مراكز إنتاج الطاقة النووية أو غيرها من المصادر الأخرى البديلة وانعكاسات ذلك على البشرية وعلى البيئة بشكل عام.

للإشارة فقط أنه أثناء الوفرة الطاقوية الرخيصة (قبل 1979) أقدمت مجموعة من الدول المتقدمة صناعيا على غلق العديد من مناجم الفحم فيها لكن بعد 1980 أصبحت تلك الدول مجبرة للعودة بطريقة أو بأخرى للاعتماد على الفحم وتطوير المصادر الأخرى البديلة مع التركيز على الطاقة النووية. إلا أن الأمر لم يكن سهلا بالنسبة لكل الدول بسبب ارتفاع التكاليف الخاصة سواء باكتشاف مناجم جديدة للفحم أو إعادة تشغيل المناجم القديمة التي تم غلقها أثناء الوفرة الطاقوية الرخيصة قبل 79 كما أشرنا. هذا زيادة عن كون إعادة فتح منجم قديم تتطلب وحدها فترة مابين 07 و10 سنوات[1] حتى يكون قابلا للاستغلال، لكن رغم كل ذلك فإن اهتمام كل الدول المتقدمة صناعيا بالمصادر البديلة لم يتراجع وأن كل الاستراتجيات في مجال السياسة الطاقوية لهذه الدول والدول الناشئة تأخذ في الاعتبار كيفية الرفع من الاستفادة من هذه المصادر البديلة وكل ذلك بغرض تقليل تبعية اقتصاديات الدول المتقدمة لمصدر واحد أو أثنين من مصادر الطاقة أي (البترول والغاز الطبيعي).

ولعل العودة التدريجية لاستغلال الفحم كمصدر طاقة خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية في الدول المتقدمة مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي لدليل على ذلك

[1]– عبد العزيز الوتاري، تقويم سياسات الطاقة الدولية وأثرها على الأقطار العربية (مؤتمر الطاقة العربي الأول 1979)، ص 163.

الاهتمام، إذا تشير البيانات والإحصائيات المتوفرة أنه بسبب ارتفاع سعر البترول في 1980/1979 تراجع الطلب العالمي على البترول وازداد الطلب العالمي على الفحم وهو الأمر الذي جعل الاستهلاك العالمي من الفحم ينمو بوتيرة أسرع، إذ بينما كان معدل نمو استهلاك الفحم قبل 1979 في حدود 1.7% انتقل هذا المعدل إلى 3.5% في الفكرة الفترة الممتدة من 1980 إلى 1985. لكن الأمر تغير مباشرة بعد انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وتراجعت حينها معدلات استهلاك الفحم، لكن رغم ذلك بقيت مكانته في إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة في حدود 20% كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذه الدراسة.

أما في مجال الأسعار فإن أسعار الفحم وحسب مجلة الطاقة الدولية فإنها وصلت إلى قمتها في سنة 1982[1] ثم تراجعت بسبب تراجع أسعار البترول خاصة من 1986. ومن حينها أصبحت أسعار البترول تلعب دورا رئيسيا لتحديد مقربات أسعار المصادر البديلة للطاقة على مستوى (السوق الدولية لكن رغم ذلك فإن أسعار الفحم أصبحت منذ 1977 و1978) مستقلة عن كل التأثيرات الظرفية التي تتعرض لها أسعار البترول بشكل عام وأسعار الغاز الطبيعي.

في الأخير نشير أنه ونظرا لعدم توفر إحصائيات وبيانات تتعلق بالفترات اللاحقة والخاصة بأثر أسعار المصادر البديلة لتغيير اتجاهات الطلب والعرض من البترول، كما أن عدد الدول التي تعتمد على المصادر البديلة كمصدر طاقة أو كمادة أولية في اقتصادياتها تُعد قليلة فإن أهمية هذا العامل في تغيير اتجاه العرض والطلب العالمي على البترول والغاز الطبيعي نسبية فقط. هذا بالرغم من وجود بعض الدول المتقدمة صناعيا والتي حققت تقدما معتبرا في اعتمادها على المصادر البديلة خاصة في توليد الطاقة الكهربائية، وغيرها واستطاعت بالتالي أن تسجل خطوات إيجابية في مجال تطبيق سياسات الاحلال مستغلة في ذلك الضغوطات الظرفية الناتجة بسبب ارتفاع أسعار البترول، ولعل من بين تلك الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، كندا، اليابان...، فعلى المستوى الأوروبي نجد فرنسا قد حققت تطورا ملحوظًا في مجال الطاقة النووية من خلال ما تملكه من مراكز إنتاج هذه الطاقة رغم تكاليفها المرتفعة، إذ وحسب

[1]- ENEGIE INTERNATIONAL ; 1988-1989, Economica, Paris 1990, p 32.

البيانات المتوفرة، خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فإن حصة الطاقة النووية في مجال الطاقة في فرنسا. انتقلت من 1.9% سنة 1973 إلى 11.7% سنة 1981 ثم إلى 12.3% سنة 1982[1] أما بعد تلك الفترة فإن الأمر تغير كثيرا وزاد الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة على سوق العالم بسبب ارتفاع سعر البترول، وهذا الأمر الذي أدى بالارتفاع نسبة الطلب على الطاقة النووية خاصة وأن هذه الأخيرة تساهم أكثر في إنتاج الطاقة الكهربائية كل ذالك ساهم في زيادة عدد المفاعلات النووية في العالم منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي إذ بينما كان عدد المفاعلات النووية في العالم في حدود 420 مفاعلا في عام 1991 ارتفع إلى 424 في عام 1993 ليستقر في حدود 432 مفاعلا نوويا سنة 1994.[2] هذا الاهتمام بالطاقة النووية بسبب ارتفاع أسعار البترول ساهم إلى حد كبير في استخدامها لإنتاج الطاقة الكهربائية كما أشرنا في بعض الدول المتقدمة صناعيا خلال العقد الأخير من القرن الماضي حيث كانت النسبة موزعة على النحو التالي:[3]

- ✓ في فرنسا بلغت حصة الطاقة الكهربائية المولدة بالطاقة النووية إلى إجمال الطاقة الكهربائية المولدة 72.9% عام 1991.
- ✓ في بلجيكا كانت النسبة في حدود 59.9% في نفس السنة.
- ✓ في الولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة 22.3%.
- ✓ في اليابان بلغت النسبة في نفس السنة 27.7% (1991).
- ✓ في انجلترا كانت في حدود 29.7%.

وفي الأخير نقول أنه وبالرغم من كون مصدر الطاقة النووية يعتبر كمصدر بديل وجيد للبترول والغاز الطبيعي رغم نسبة المساهمة المتواضعة في الاستهلاك العالمي، إلا هذا المصدر يبقى خطيرا على الإنسانية والبيئة على حد سواء، ولعلى ماعرفه العالم من أحداث خطيرة ومؤلمة أحيان نتيجة استخدام أو استعمال الطاقة النووية لدليل على ذلك ولعل من أهم تلك الأحداث نذكر:[4]

---

[1]- ENEGIE INTERNATIONAL ; Op.cit, p 35.

[2]- Jean Marie Chevalier, les grandes batailles de l'énergies, édition GALLIMARD, Paris 2004, p 118.

[3]– عيدين مسعود الجهني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الرياض، السعودية 2001، ص 414.

[4]– عيدين مسعود الجهني، مرجع سابق، ص 415.

- حادثة ارتفاع درجة الحرارة في مفاعل مدينة ثري مايلز (Three Miles) الأوبكية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي.
- حادثة نشنير نوبل في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي في الاتحاد السوفيتي سابقا.
- التسرب النووي الذي حدث في اليابان سنة 1999.

III) معدل النمو الاقتصادي:

من خلال ما سبق تأكد لنا أن الطاقة أصبحت تمثل عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإنتاجية، نظرا لما تساهم به في تحديد النمو الاقتصادي على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية على حد سواء إلا أن تلك الأهمية تختلف من مرحلة لأخرى من المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن الماضي وإلى الآن.

وبناءً عليه فإن الفترة الممتدة من 1950 إلى 1973 تميزت بوجود ارتباط وثيق بين نمو الطلب على الطاقة بشكل عام والطلب على البترول بشكل خاص من ناحية وبين معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ثانية.

فخلال هذه الفترة كان النمو الاقتصادي بتزايد بمعدل (5.6%) سنويا، في المقابل كان معدل نمو الطلب على الطاقة في نفس المستوى تقريبا أي (5.2%) سنويا لكن كان معدل نمو الطلب على البترول بتزايد بـ(8%) سنويا.[1]

إلا أنه ابتداء من سنة 1973 تغيرت الأوضاع بشكل ملحوظ، حيث بمجرد إعلان دول الأوبك (OPEC) عن رفع أسعار بترولها الخام في أكتوبر 1973 تأثر مستوى الطلب الطاقة عالميا مما أدى إلى تراجع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وخاصة على مستوى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) حيث أصبح معدل النمو الاقتصادي فيها في حدود 4.1% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 1976[2] ثم استمر في التراجع إلى أن وصل حدود 2.6%سنويا (المتوسط) في الفترة (1973–1982) وفي المقابل سجل تراجع في الطلب عل البتـرول لـدول

[1]– رأفت شفيق بسادة، النفط والتنمية الصناعية، مرجع سابق، ص 24.

[2]– رأفت شفيق بسادة، نفس المرجع، ص 25.

المنظمة بـ(-0.5%) سنويا خلال الفترة (1973-1981) ثم سجل انتعاشا نسبيًا 1982 و1983، أين أصبح في حدود 1.2% سنويا. لكن ما يجب تأكيده في هذا المجال أن اقتصاديات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) سادها ركود اقتصادي في الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 وكان أكثر حدة في سنة 1982 وذلك بسبب السياسات المالية والنقدية التي تبنتها معظم دول المنظمة تمثلت أساسا في تطبيق السياسة الانكماشية التي كانت تهدف إلى.[1]

- تخفيض معدلات التوسع النقدي وارتفاع معدلات الفائدة.
- تخفيض معدلات التضخم النقدي في معظم دول المنظمة.

وفي هذا السياق بلغ متوسط التضخم في دول المنظمة الرئيسية (5.1%) خلال الستة أشهر الأولى من سنة 1983 هذا بالرغم من التباين المسجل في معدلات التضخم بين دول المنظمة ككل حيث كانت نسب التضخم في نفس السنة على النحو التالي:[2]

- 1% في اليابان.
- 2.9% في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية (حينها).
- 5% في المملكة المتحدة وكندا.

أما عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي فقد عرف الاقتصاد العالمي تطورات جد هامة تميزت بالاستقرار أحيانا واللاستقرار أحيانًا أخرى خاصة على مستوى السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي وبدأ الحديث عن الأزمات والانتكاسات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وعلاقة ذلك بالتطورات التي عرفتها وتعرفها السوق البترولية العالمية. فعلى سبيل المثال ومن أجل ربط مدى تأثير تلك التطورات والأحداث على معدلات النمو الاقتصادي ومعدل النمو في الطلب على البترول والغاز الطبيعي توصل خبراء الاقتصاد إلى أن أي انخفاض في الناتج المحلي الاجتماعي في الدول الصناعية بنسبة (-2%) فإن ذلك يعتبر انتكاسة، أما إذا كانت تلك النسبة أكثر من سلبية أكثر من (-2%) فإن ذلك يعني أزمة وهذا ما حدث بالنسبة لدول جنوب شرق أسيا في 1998/97[3]. لكن البعض الأخر يرى أن تدهور الأوضاع في اقتصاديات دول

---

[1]- رأفت شفيق بسادة، مرجع سابق، ص 26.

[2]- نفس المرجع، ص 26.

[3]- الأوابك (OAPEC)، تقرير الأمين العام السنوي الـ26، 1999، الكويت 2000، ص 11-12.

الأوبك في 98 / 1999 نتيجة تدهور أسعار البترول الخام كان الأسوأ من الانتكاسة ومن الأزمة. لكن بالرغم من ذلك فإن الاقتصاد العالمي عرف تحسنا نسبيا خاصة في 1999 حيث تميزت هذه السنة باستعادة الطلب العالمي للبترول انتعاشة مسجلا بذلك نسبة نمو قدرت ب 1.3% سنة 1999. مقارنة بـ1998 وهذه النسبة تعود أساسا إلى التحسن المسجل في النمو الاقتصادي العالمي والذي بلغ 3% في سنة 1999 مقابل 2.5% سنة 1998، وهذا التحسن في معدل النمو الاقتصادي إنما مرده استعادة دول جنوب شرق آسيا لعافيتها بعدما تعرضت لأزمة حادة في1998/97، حيث عرفت هذه المجموعة من الدول تسجيل معدل نمو اقتصادي هام بلغ 5.3%سنة 1999 مقابل 3.7% سنة 1998.[1]

أما على مستوى الدول الصناعية فإنه بالرغم من زيادة معدل نموها الاقتصادي بـ(0.6%) في سنة 1999 مقارنة بـ1998 إلا أن تلك الزيادة لم تؤدي إلى زيادة طلبها على البترول ويعود السبب في ذلك إلى قرار الدول الصناعية القاضي بتخفيض كثافة استخدام البترول مقارنة بالدول النامية وهو ما جعل انعكاسات معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية على الطلب على البترول أقل منه في الدول النامية. أما على مستوى مجموعة الدول المتحولة فإن الأمر كان مغايرا تماما مقارنة بالمجموعتين السابقتين، حيث واصل الطلب على البترول فيها تراجعه وبدرجة أكثر خلال الخمس سنوات الأخيرة من عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تراجع الطلب على البترول بنسبة 6% سنة 1999 مقارنة بـ1998 وقابله تراجع في معدل النمو الاقتصادي قدر بـ(-0.8%)[2]، وتأسيسا على ماسبق ومن أجل تحديد العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب على البترول عالميا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي نقدم بيانات الجدول التالي:

---

[1]- الأوابك (OAPEC)، تقرير الأمين العام السنوي الـ26، نفس المرجع، ص 16.

[2]- مرجع سابق، ص 22.

جدول رقم (16):

تطور النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على البترول حسب المجموعات الدولية(1995–1999)

الوحدة (%)

البيان / السنة		1995	1996	1997	1998	1999
الدول الصناعية(*)	الناتج المحلي الإجمالي	2.5	3.0	3.2	2.2	2.8
	الطلب على البترول	01.0	2.2	1.4	0.9	0.9
الدول النامية	الناتج المحلي الإجمالي	6.1	6.6	5.8	3.2	3.5
	الطلب على البترول	4.9	5.5	5.2	1.1	3.4
الدول المتحولة	الناتج المحلي الإجمالي	(0.8)(**)	(1.0)	2.2	(0.2)	0.8
	الطلب على البترول	(0.8)	(5.5)	(1.9)	(02.0)	(06.0)
إجمالي العالم	الناتج المحلي الإجمالي	3.7	4.2	4.2	2.5	03.0
	الطلب على البترول	2.0	2.7	2.5	08	1.3

(*)– الدول الصناعية تشمل دول منطقة الـ(OCDE) ما عدا كوريا الجنوبية والمكسيك.

(**)– الأرقام ما بين قوسين تعني سالبا (–).

المصدر: الأوابك (OAPEC)، تقرير الأمين العام السنوي الـ26–1999، الكويت 2000، ص 51.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

1) نلاحظ على مستوى الدول المتقدمة صناعيا أن معدل النمو الاقتصادي فيها ارتفع من 2.5% سنة 1995 إلى 2.8% سنة 1999، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انتعاش في الاقتصاد الياباني الذي حقق معدل نمو موجب قدره 1%، هذا بالرغم من التراجع المسجل في معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية حيث كانت نسبة التراجع على النحو التالي:

- تراجع معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من 3.9% سنة1995 إلى 3.7% سنة 1999.
- تراجع معدل النمو الاقتصادي في دول أوروبا الغربية من 2.8% سنة 1995 إلى 2.0% سنة 1999.

2) على مستوى الدول النامية فهي المجموعة الوحيدة التي سُجلت فيها معدلات نمو مرتفعة سواء تعلق الأمر بالنمو الاقتصادي أو معدل النمو في الطلب على البترول، رغم التراجع النسبي لكل منهما حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي في هذه المجموعة من 6.1% سنة 1995 إلى 3.5%سنة 1999 وفي المقابل تراجع معدل النمو في الطلب على البترول ولكن بنسبة أقل بالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي، حيث تراجع معدل النمو على الطلب على البترول في هذه المجموعة من 4.9% سنة 1995 إلى 3.4% سنة 1999.

3) على مستوى الدول المتحولة فالأمر يختلف تماما عن الوضع في بقية المجموعات الأخرى والملاحظ من بيانات الجدول أن هناك مفارقة في هذه المجموعة خاصة بالعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب على البترول وهي أن هذه المجموعة سجلت نسبة نمو سالبة قدرت بـ(0.8%) للمؤشرين معًا في سنة 1995 أما في سنة 1999 فإن نمو معدل النمو الاقتصادي سجل نسبة إيجابية قدرها (+0.8%) مقابل تراجع في معدل نمو الطلب على البترول بلغ (-0.6%) سنة 1999 وذلك بسبب اعتماد هذه المجموعة من الدول على الغاز الطبيعي وعلى مصادر الطاقة الأخرى.

ولتوضيح تلك العلاقة أكثر نقدم الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (06):

تطور النمو الاقتصادي ونمو الطلب على البترول عالميا 1995-1999 (%)

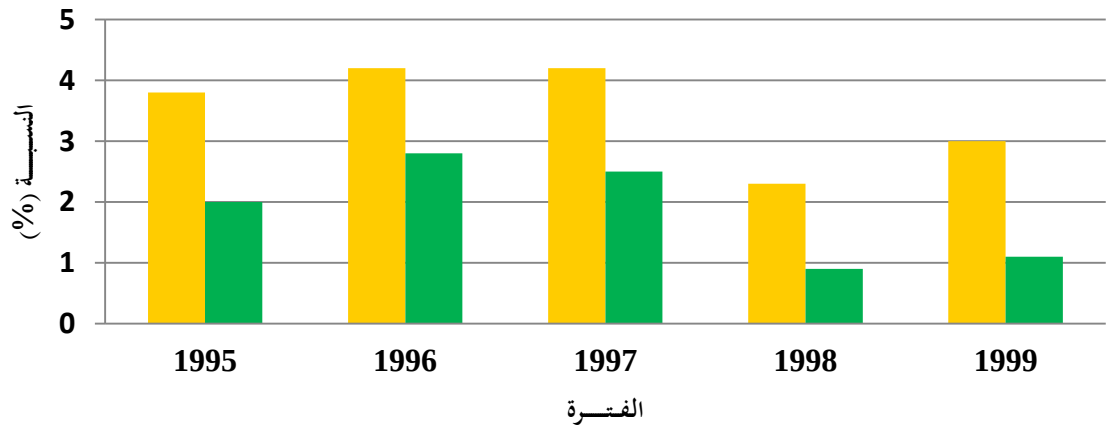

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

هذا كل ما تعلق بتحديد العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الطلب على البترول خلال النصف الأخير من القرن الماضي وخاصة خلال العقد الأخير منه وعليه يمكن القول أنه إذا كان معدل النمو الاقتصادي يعتبر من بين العوامل المحددة للطلب على البترول، فإن العوامل المحددة للعرض منه تختلف إلى حد ما وتنحصر أساسا في:[1]

- حجم الاحتياطي العالمي من البترول.
- تكاليف الاستخراج وتكاليف التطوير.
- أشكال الاستثمار.
- الأنظمة الضريبية المطبقة.
- الظروف السياسية في مناطق الإنتاج.
- توقعات أسعار البترول.
- الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي للبترول.

أما الوضع العام لاتجاهات الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي ومدى تأثرها وتأثيرها في التقلبات التي عرفها معدل النمو الاقتصادي على المستوى العالمي مع بداية هذا القرن وإلى الآن فذلك ما نحاول تحديده باختصار فيما يلي:

لقد عرف العقد الأول من هذا القرن مجموعة من التطورات والأحداث الاقتصادية، الاجتماعية والجيو-سياسية والتي ساهمت بقدر كبير في تغيير النظرة إلى العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي العالمي من جهة ومعدلات نمو الطلب والعرض من البترول خاصة من جهة ثانية، ولعل من أهم تلك الأحداث والتطورات نجد أنه مع مطلع سنة 2001 بدأ العالم يعاني من ركود اقتصادي حاد، وزاد ذلك الركود نتيجة لأحداث الـ11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثرت بشكل آخر على معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تراجع من 4.1% سنة 2000 إلى (1.1%) سنة 2001، وبعد ذلك توالت الأحداث السياسية والاقتصادية والبيئية التي عرفها العقد الأول من هذا القرن، مما ساهم إلى حد كبير في تأثر الطلب العالمي على البترول بسبب تأثير تلك العوامل على معدل النمو الاقتصادي عالميًا نتيجة عدم توفر الظروف

[1]– ماجد عبد الله المنيف، "التطورات في أسواق النفط العالمية"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (108)، سنة 2004، ص12.

الملائمة لكن رغم ذلك فإن معدل النمو الاقتصادي على المستوى العالمي لم يتأثر أكثر بتلك الأحداث مقارنة بتأثر الطلب العالمي على البترول خاصة على مستوى المجموعات الدولية ولتوضيح ذلك أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (17):

تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل الطلب على البترول عالميا في الفترة 2003–2007

الوحدة: (%)

البيان / السنة		2003	2004	2005	2006	2007
الدول الصناعية*	الناتج المحلي الإجمالي	1.9	3.2	2.5	2.9	2.5
	الطلب على البترول	1.5	1.6	0.6	*(0.8)	0.0
الدول النامية	الناتج المحلي الإجمالي	6.7	7.7	7.5	8.1	8.1
	الطلب على البترول	3.6	7.6	2.9	5.1	3.6
الدول المتحولة	الناتج المحلي الإجمالي	7.9	8.4	6.6	7.7	7.8
	الطلب على البترول	0.0	4.4	2.1	0.0	0.0
إجمالي العالم	الناتج المحلي الإجمالي	4.0	5.3	4.8	5.4	5.2
	الطلب على البترول	2.1	3.8	1.5	1.3	1.3

(*)– الأرقام ما بين قوسين تعني سالبا (–).

المصدر: الأوابك(OAPEC) تقرير الأمين العام السنوي الـ34–2007، الكويت 2008، ص.48.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحضات التالية:

1) من خلال الجدول يتضح لنا أن العلاقة القائلة بأن كل تطور في معدل نمو الطلب على البترول يتبعه تطور في معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في نفس الاتجاه هي علاقة طردية إلى حد ما خاصة خلال العقد الأول من هذا القرن.

2) سجل معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال طول الفترة تذبذبا وعدم استقرار، إلا أنه لم يسجل أي معدل سلبي، مقابل تراجع في معدل الطلب العالمي على البترول ابتداء من سنة 2005.

3) عدم تسجيل معدل سلبي في معدل النمو الاقتصادي أي خلال طول الفترة يرجعه المختصون إلى تلك المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي المسجلة في اقتصاديات بعض الدول الرئيسية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، ومنطقة اليورو.

لقد انعكس أداء الاقتصاد العالمي خلال طول الفترة: (2003–2007) على حجم الزيادة في الطلب على البترول حيث بلغت 3 مليون برميل/يوم سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ثم أخذت في التراجع لتستقر في حدود 1.1 مليون برميل/يوم سنة 2007 مقارنة بـ2006. ونتيجة لتلك التطورات فقد ازداد إجمالي الطلب العالمي على البترول بمعدل 1.1% سنة 2007 مقارنة 2006 وعليه يمكن القول أن الطلب العالمي للبترول تأثر بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة منها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب. بينما أدت عوامل أخرى إلى الحد من النمو في الطلب على البترول مثل تصاعد أسعار البترول وتجاوز مستوياتها المعهودة خاصة في النصف التالي من سنة 2007 وهو الأمر الذي دفع بالدول الأكثر استهلاكًا للبترول بإعادة النظر في سياساتها الطاقوية لتشجيع تطوير المصادر البديلة ومنها الطاقات المتجددة هذا إلى جانب إجراءات أخرى تهدف كلها إلى التقليل من استهلاك البترول كالرفع في أسعار المنتجات البترولية وتقليل الدعم في بعض الدول النامية.

أما بقية مرحلة العقد الأول من القرن الحالي وبداية العقد الثاني منه فإن الوضع الخاص باتجاهات الطلب على البترول واتجاهات معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي قد تغير إلى حد كبير خاصة منذ سنة 2007 أين عرف العالم أزمة مالية خانقة ضربت الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص ونتج عن ذلك تسجيل عدم استقرار وتذبذب في اتجاهات الطلب على البترول من جهة واتجاهات معجل النمو الاقتصادي من جهة ثانية وعليه فإن أهم ما ميز الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 على المستوى العالمي الأتي

- ✓ أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العلمية أثرت إلى حد كبير على اتجاهات المؤشرين معا وننتج عن ذلك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع أحيان معدلات نمو الطلب على البترول. إلا أن الأمر لم يكن بنفس الوضعية بين المجموعات الدولية.
- ✓ أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة صناعيا خاصة في دول منطقة اليورو.
- ✓ مخاوف ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الناشئة الرئيسية بسبب أزمة 2008/2007 مقارنة بالسنوات السابقة لها.

هذه العوامل وغيرها كانت كافية لأن تغير اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي من جهة ومعدلات نمو الطلب على البترول والغاز الطبيعي من جهة ثانية سواء كان ذلك على مستوى المجموعات الدولية أو على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال تراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية من (2.7%) في سنة 2007 إلى (1.6%) سنة 2011 وهو الأمر الذي ساهم أو كان سببا في تراجع معدل النمو الاقتصادي عالميا من (5.3%) في سنة 2007 إلى (4.0%) سنة 2011.

هذا الوضع انعكس على اتجاهات معدل نمو الطلب على البترول خلال طول الفترة 2007–2011 وإن كان ذالك التراجع طفيفا إلا أنه كان له الأثر الكبير أين تراجع من 1.4% سنة 2007 إلى (01%) سنة 2011 وحتى نعطي صورة أكثر وضوحا حول تطور معدل النمو الاقتصادي عالميا وتطور معدل نمو الطلب على البترول خلال الفترة 2007 إلى 2011 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (18):

تطور معدل النمو الاقتصادي العالمي. وتطور معدل نمو الطلب على البترول (2007–2011)

الوحدة: (%)

البيان / السنة		2007	2008	2009	2010	2011
الدول الصناعية	الناتج المحلي الإجمالي	2.7	0.2	(3.2)(*)	3.1	1.6
	معدل نمو الطلب على البترول	0.4	(3.6)	(4.4)	1.5	(0.6)
باقي دول العالم	الناتج المحلي الإجمالي	8.7	6.0	2.5	7.3	6.3
	معدل نمو الطلب على البترول	3.9	3.7	1.7	4.4	2.7
إجمالي العالم	الناتج المحلي الإجمالي	5.3	2.8	(0.7)	5.2	4.0
	معدل نمو الطلب على البترول	1.4	(0.6)	(1.6)	2.8	1.0

(*)– الأرقام ما بين قوسين تعني سالبا (–).

المصدر: الأوابك (OAPEC) تقرير الأمين العام السنوي الـ38–2011، الكويت 2012، ص 93.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق يتجلى لنا أن الأزمة المالية التي ضربت العالم في 2007 و2008 كانت لها تداعيات جد مؤثرة على الاقتصاد العالمي وميزت اتجاهات معدل النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الطلب العالمي خاصة في سنتي 2008

و2009، كما يتضح لنا أيضا أن الدول الصناعية كانت أكثر المجموعات تضَّرُرًا من تلك الأزمة، حيث سجلت معدل نموا سالبا في سنة 2009 مقارنة بـ2008 ونراجع فيها الطلب ب (-4.4%) سنة 2009 مقارنة بـ2008.

هذا الأمر انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي العالمي حيث كان سببا في تسجيل معدلات نمو سالبة في سنتي 2008 و2009 في جانب الطلب العالمي للبترول ومعدلات سالبة في سنة 2009 في معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد مدى الوزن الكبير لاقتصاديات الدول الصناعية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، أو بمعنى كلما تأثرت اقتصاديات الدول الصناعة كلما تأثر الاقتصاد العالمي وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها نظرا لما لاقتصاديات هذه المجموعة من الدول في الاقتصاد العالمي من وزنه، والرسم البياني يوضح ذلك أكثر.

رسم بياني رقم (07):

تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب العالمي: 2007-2011

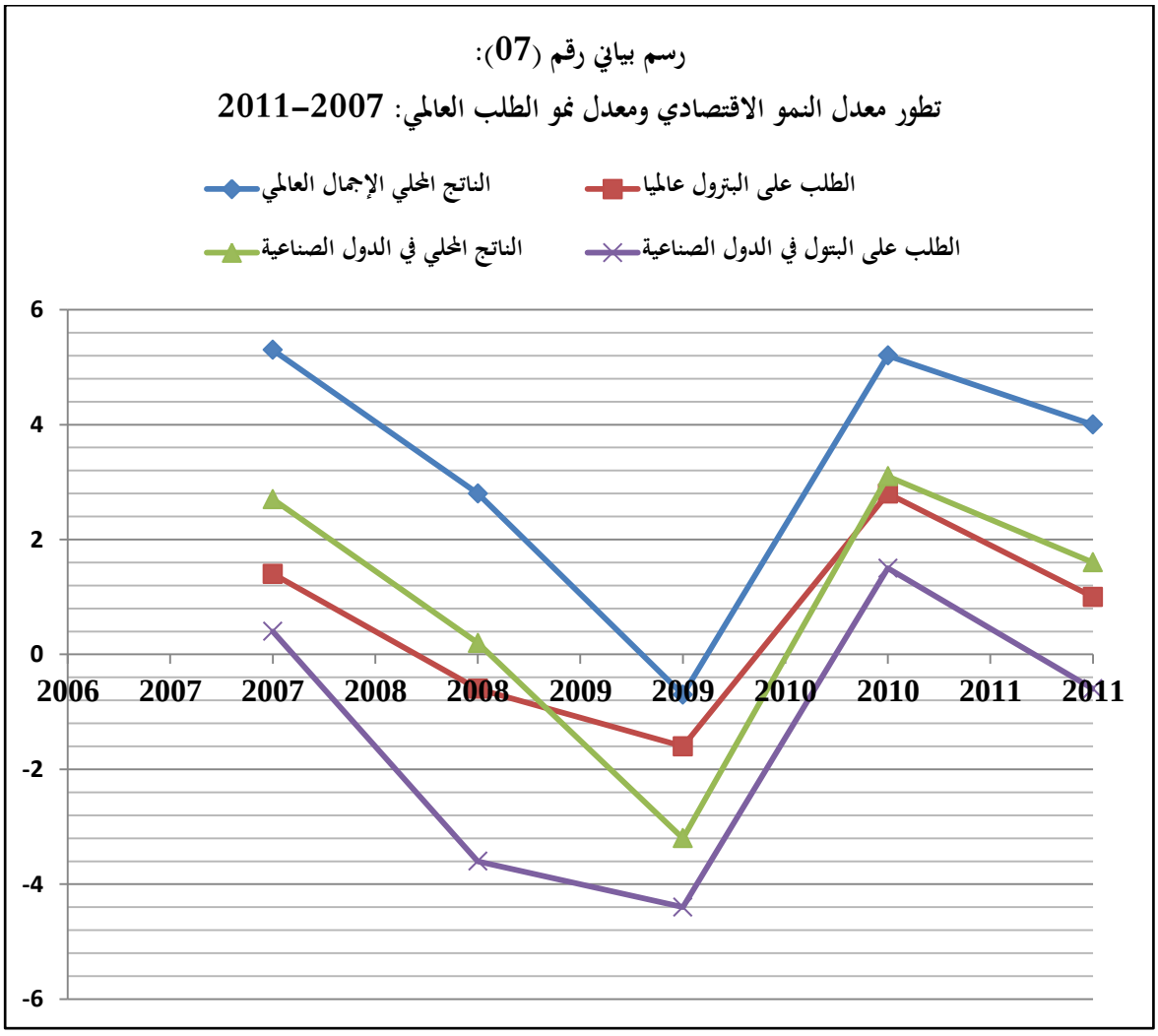

المصدر: الرسم البياني من إعدادا الباحث بالاعتماد على يانات الجدول السابق.

ثانيا: العوامل الأخرى:

رغم أن هذه العوامل متعددة ومختلفة من حيث تأثيرها أو تحديدها للطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي، إلا أن كل الدراسات السابقة تؤكد أن هذه العوامل يمكن حصرها في الأتي:

I) العامل السياسي
II) العامل التكنولوجي
III) العوامل البيئية

I) العامل السياسي:

إن دور هذا العامل في تحديد هيكل الطلب العالمي من البترول والغاز الطبيعي وكذلك العرض العالمي منهما على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي لم يكن حديث النشأة بل ظهر مع اكتشاف البترول خاصة بعد معرفة خصائصه ومكانته وأهميته سواء كمصدر طاقة أو كمادة أولية أو كمصدر تمويل ثم تبعه في ذلك الغاز الطبيعي لكن مباشرة بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي بكميات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، أحدث ذلك الاكتشاف ثورة سياسية في عالم استخدام البترول كمصدر طاقة وأنشئت لذلك الغرض شركات بترولية مختصة في مجال استغلال البترول أولا ثم الغاز الطبيعي والاستفادة من هذين المصدرين الاستيراتيجيين، وتعتبر الشركة البترولية المختلطة البريطانية الإيرانية من بين الشركات الاحتكارية التي لعبت دورا سياسيا إلى جانب دورها الاقتصادي في مجال الطاقة بشكل عام وفي مجال البترول على وجه التحديد. إذا تم إنشاء تلك الشركة سنة 1908[1]، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم محل أنظار الدول المتقدمة صناعيا واحتلت تلك المنطقة مكانة بارزة في المخططات الاستيراتيجية للدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا فعلى سبيل المنال لا الحصر نذكر أنه وأثناء الحرب العالمية الأولى ، وقع البريطانيون مع الفرنسيون معاهدة سيكوس بيكو (Sykes-PicotexAgrement). والتي ركزت على تقسيم منطقة الشرق الأوسط حينها عندما تأكد الطرفان الانجليزي والفرنسي بأن دراسات جيولوجية أثبتت وجود كميات ضخمة من البترول الخام في المنطقة (منطقة الخليج

[1]– حسين فهمي، "استراتيجية البترول"، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة 1979، ص 30.

العربي). ونتج عن ذلك دخول الشركات البترولية الأمريكية في صراع مع الشركات البترولية الانجليزية والفرنسية وفي النهاية استطاعت الشركات البترولية أن تحصل على امتيازات استغلال كبرى في المنطقة.

إن أهمية البترول السياسية كانت ومازالت تعتبر من أولى الأولويات التي يأخذها القادة السياسيون في الاعتبار مع مرور الزمن وفي هذا الإطار وفي إشارة لهذه الأهمية التي كان يحضى بها البترول منذ زمن نجد أن كليمنسو صرح أثناء الحرب العالمية الأولى قائلا: "في هذه الحرب كل قطرة من البترول تساوي قطرة دم".

أما تشرشل فقال في نفس السياق: "من يملك بترول الشرق الأوسط يمكن أن يحكم العالم"[1]. وأعتقد أن هذه المقولة تأكدت لنا الآن، أما محمد حسين هيكل فيقول في إحدى كتاباته: "إن البترول هو أعظم جنرالات الحرب ومصمم استراتجياتها".[2]

إن البترول غالبا ما كان ومازال وأعتقد أنه سيبقى سببا في أحداث سياسية كثيرة ومثيرة في نفس الوقت وصلت إلى حد إحداث أو حصول انقلابات سياسية في بعض الدول كما حدث في إيران أين كان للبترول علاقة مباشرة سياسية بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إعداد الانقلاب المشهور لرئيس وزراء إيران حيينها السيد مصدق في 1953 بعد إعلانه قرار تأميم بترول إيران، وتوالت الأحداث السياسة بعد ذلك وخاصة منذ الستينيات من القرن الماضي وإلى الآن.

ونظرا لتعدد الأحداث والتطورات السياسية التي كانت سببا في تغيير اتجاهات الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي على الساحة الدولية خاصة منذ الثمانينيات من القرن الماضي وإلى الآن فإننا سوف نقتصر على البعض منها فقط.[3]

- ✓ قضية لوكربي الليبية: والتي يرى المحللون السياسيون أنها قضية مفتعلة وأن سببها هو أن الرئيس الليبي معمر ألقذافي لم يكن يفضل عمل الشركات البترولية في أراضيه واستغلال البترول كباقي الشركات الأخرى في 1990.

---

[1]– عيدين مسعود الجهني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، مركز الخليج العربي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الرياض 2011، ص 60.

[2]– حسين فهمي، نفس المرجع السابق، ص 35.

[3]– محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2010، ص 235-236.

✓ استخدام البترول كرهان استراتيجي بين الشركات متعددة الجنسيات في أنغولا أين كان الصراع بين حزبين سياسيين حزب حاكم وحزب معارض، فالحزب الحاكم كان مواليا للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبالتالي تم تدعيمه من طرفها حفاظًا على مصالحها.

✓ كما أن الحرب التي عرفها السودان ونتج عنها تقسيمه إلى جزئين، يرى المختصون في المجال أن تلك الحرب كانت كلمة السر فيها هي (البترول).

وتوالت الأحداث بعد ذلك وهي كثيرة ومتعددة (حرب الخليج 1 و2 الحرب ضد أفغانستان، حرب في أوكرانيا وغيرها).

II) <u>العامل التكنولوجي</u>:

يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى السابقة ذكرها، وذلك بسبب طبيعته ومكوناته وبالتالي اختلاف درجة تأثيره في اتجاهات الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي.

يبرز هذا الاختلاف في عمليات استغلال مصادر الطاقة بشكل عام وخاصة البترول والغاز الطبيعي حيث كلما اعتمدت تلك العمليات على تقنيات تكنولوجية عالية الجودة كلما كان ذلك سببا في توفير وضمان إمداد العالم بمصادر الطاقة البديلة للبترول والغاز حتى ولو كان ذلك بصورة تدريجية، لذلك تشير بعض الدراسات أنه مع بداية القرن الماضي وعندما كانت شركة واحدة مسيطرة على عمليات نقل وتكرير البترول[1] الأمريكي بمجرد اكتشافه، حيث لم تكن تلك الشركة تهتم بعمليات الاستكشاف بل كانت تترك ذلك لشركات أخرى أو لمنتجين آخرين ليقوموا بعمليات البحث والتنقيب إلى أن تتم عملية التأكد من اكتشاف البترول حينها تتوقف مهمة هؤلاء وتتولى الشركة الأم (الأمريكية) "ستاندارد أويل"[2] عمليات الاستخراج والنقل والتكرير نظرا لما تمتلكه من تقنيات وتكنولوجيا عالية تساعدها في إيصال البترول والغاز الطبيعي للمستهلك النهائي حسب المواصفات المطلوبة.

وقد لجأت الدول المتقدمة صناعيا إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات التي جعلتها تنجح إلى حد كبير لضمان ما تحتاجه من بترول وغاز طبيعي لا لشيء إلا لكونها تمتلك التكنولوجيا التي تتطلبها الصناعة البترولية والغازية ولعل من أهم تلك الإجراءات والتدابيرنجد.[3]

---

[1]– مركز زايد للتنسيق والمتابعة، "أوبك الواقع وتحديات المستقبل"، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2000، ص 54.

[2]– أوبك الواقع وتحديات المستقبل، نفس المرجع، ص 55.

[3]– نفس المرجع، ص 56.

- ✓ تضييق قنوات نقل التكنولوجيا للتعويض في إمداد الطاقة، وخاصة البترول والغاز الطبيعي.
- ✓ إقصاء أو عدم إدراج العامل التكنولوجي في الحوار بين المنتجين والمستهلكين للبترول والغاز.
- ✓ إقصاء الحوار بين المجموعتين حول الإنتاج والأسعار فقط.

لكن في حقيقة الأمر وإذا ما أردنا إجراء مقارنة بين طرفي المعادلة (المنتجين والمستهلكين) تقول أنه إذا كانت الدول المنتجة والمصدرة للبترول ورغم مرور كل هذه الفترة لم تستطع امتلاك التكنولوجيا الضرورية لصناعة البترول والغاز الطبيعي دون اللجوء إلى الدول المتقدمة، فإن الدول المتقدمة صناعيا ورغم ملكيتها للتكنولوجيا العالية التقنية لم تستطع تسخير هذه التكنولوجيا لضمان ما تحتاج اقتصادياتها من طاقة وخاصة البترول والغاز الطبيعي دون ان تلجأ إلى الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعليه فإن العامل التكنولوجي وان اعتبر كعامل مؤثر في اتجاهات العرض والطلب على البترول والغاز الطبيعي فإن درجة التأثير هذه تبقى في رأينا نسبية ومرتبطة أساسا بمصالح الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة على حد سواء. كما تختلف درجة التأثير من مصدر لأخر وهذا مرتبط أساسا بدرجة استخدام كل مصدر من المصدرين سواء كمصدر طاقة أو كمادة أولية يدخل ضمن متطلبات الصناعة البتروكيمياوية، فعلى سبيل المنال نجد أن للعامل التكنولوجي دور بارز في تحديد العلاقة بين الطلب على الغاز الطبيعي وما يعرف بالدورة المركبة خاصة منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث شهدت هذه الفترة تحولا جوهريًا في ميدان توليد الطاقة الكهربائية، إذ بفضل التطور التكنولوجي المستخدم في محطات الدورة المركبة والتي زاد اعتمادها على استعمال الغاز الطبيعي كوقود، وما يميز تلك المحطات ما يلي:[1]

1- ارتفاع كفاءتها إلى أكثر من 60% مقارنة بكفاءة المحطات التقليدية التي لم تكن تتعدى 40%.

2- قصر الفترة الزمنية لإنشائها وتشغيلها.

3- انخفاض التكلفة الرأسمالية للوحدات العاملة بالدورة المركبة.

---

[1]- جميل طاهر، "دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 111، خريف 2004، ص 74.

III) العوامل البيئية:

تعتبر العوامل البيئية من العوامل التي تؤثر في اتجاهات الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي بشكل مباشر أو غير مباشر، وتختلف درجة التأثير بين المصدرين في مختلف المجالات والقطاعات المكونة للاقتصاد.

إن مبادرة المفوضية الأوروبية التي جاءت في 1992 كانت قد قدمت مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها التقليل من التلوث البيئي وذلك عن طريق رفع كفاءة استخدام الطاقة النظيفة للحد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون (Co_2) تلك المبادرة الأوروبية تجسد مضمونها من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف باسم قمة الأرض الذي انعقد بالبرازيل سنة 1994. كما أشرنا إلى ذلك سابقا وقد تمحورت الإجراءات والتدابير التي تقدمت بها المفوضية الأوروبية حول التقليل من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون (Co_2) خاصة وأنه كان ينمو بمعدل 11% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1990–1995. ولعل من أهم تلك الإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف المفوضية الأوروبية نذكر الآتي:[1]

1) تنمية الطاقات المتجددة والرفع من نصيب استهلاكها.
2) رفع نسبة استهلاك الدول الأوروبية من الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل 1990 من إجمال استهلاك دول المجموعة الأوروبية من الطاقة.
3) تشجيع استخدام الوقود البيولوجي في قطاع النقل.
4) تطبيق برنامج (SAVE) الذي استهدف دفعة قوية لترشيد استهلاك الطاقة والرفع من كفاءتها مع التركيز على بعض القطاعات ذات العلاقة المباشرة بموضوع التلوث البيئي من المحافظة البيئة أو المحيط مثل:
   1- تصميم المباني الجديدة باستخدام الطرق العازلة.
   2- ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي.
5) تطبيق برنامج (Therme) والذي بدأ تنفيذه في جوان 1990 من طرف دول الجماعة الاوروبية، ويهدف هذا البرنامج إلى:

[1]- جميل طاهر، مرجع سابق، ص 85.

1- تحسين تكنولوجيا الطاقة بصفة عامة مع تخصيص حوالي 230 مشروعا بغرض التحسين.

2- فرض ضريبة على مصادر الطاقة بنسبة 50% للطاقة و50% حسب المستوى الكربوني لكل مصدر.

3- تبدأ الضريبة بمعدل يصل حراريا إلى مايعادل برميلا واحدا من البترول الخام إلى 3 دولارات أمريكية بالنسبة للبترول و2.63 دولار أمريكي بالنسبة للغاز الطبيعي و4 دولارات بالنسبة للفحم. تزداد الضريبة بمعدل تلشي الرقم المشار إليه سابقا كلما كانت نسبة الكربون أكبر حتى تصل إلى 10 دولار بالنسبة للبترول مثلا.

في الأخير أشارت الدراسات المقدمة في مؤتمر قمة الأرض بأن متوسط حرارة الجو قد ارتفع خلال الفترة 1950–1990 بمل يعادل (0.3 – 0.6 درجة مئوية) وارتفعت بذلك الكمية المنبعثة من الكربون من 1.6 مليار طن إلى 6 مليار طن مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ثم ارتفعت هذه الكمية لتصل إلى 11 مليار طن سنة 2004.

ولم تجد كل الدراسات المتخصصة حينها الجواب المقنع لذلك لكن مباشرة بعد ستة 2005 اتضح فعلا أن مشكلة التلوث البيئي لها تأثيراتها الكبيرة والسلبية على حياة الشعوب المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وهذا ما دفع كل دول العالم تقريبا الموافقة والإمضاء على بروتوكول كيوتو بكل ما تحتويه من بنود تتعلق بحماية البيئة والمحيط من التلوث مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت متحفضة على بنود البروتوكول إلى غاية نهاية 2006 حينما قدمت وكالة ناسا (NASA) تقريرها حول الاحتباس الحراري وأكدت فيه عن خطورة الوضع وتفاقم أزمة أو مشكلة الاحتباس الحراري كما تؤكد بعض الدراسات أن السبب الرئيسي والذي يساهم بشكل كبير في تلوث المحيط هو التنقل عن طريق العربات (السيارات) هذا الأخير يساهم بأكثر من 40%[1] من الغازات المنبعثة في الجو والمؤثرة على البيئة ومن حينها بدأ مناصرو البيئة ينادوه ببعث المشروع الجديد في السوق والمعروف باسم سيارة البترول (Auto oil) ويهدف هذا المشروع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في صناعة السيارات مما يجعل وقودها أكثر صفاء ثم بعدها تأتي السيارة الكهربائية وأخيرا يجب التأكيد على ما ورد على لسان أحد الكتاب الفرنسيين حين قال إن المحيط أو البيئة له تكلفة ولكن ليس له ثمن.[2]

---

[1]- SamulFerfari, Op.cit, p 79.
[2]- Idem, p 83.

المطلب الثاني: تطور الطلب والعرض العالمي للبترول.

تعتبر السوق البترولية العالمية أكثر الأسواق حساسية بفعل ما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي وكل ذلك لكون البترول كان ومازال سلعة إستراتيجية مميزة وضرورية للاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديات الدول النامية على حد سواء ولتحديد أهمية ومكانة البترول في الاقتصاد العالمي فإن ذلك يتطلب منا معرفة أهم المراحل التي عرفتها السوق البترولية العالمية من خلال معرفة اتجاهات الطلب واتجاهات العرض الخاصة بالبترول منذ النصف الأخير من القرن الماضي وإلى الآن ونظرا لطول هذه الفترة إلى حد ما فإننا سنقسم دراستنا لهذا المحور على فترات زمنية حسب ما تقتضيه ظروف ووضعية كل مرحلة، سواء تعلق الأمر بجانب الطلب العالمي على البترول أو جانب العرض منه.

أولا: تطور الطلب العالمي على البترول منذ 1990:

منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وإلى الآن عرفت السوق العالمية للبترول تطورات وأحداث هامة كانت سببا في تغيير الكثير من المعطيات وموازين القوى على الساحة الدولية خاصة في مجال الطاقة بشكل عام وأصبح من الصعب مواكبة وتيرة التحول في بنية التحولات الاقتصادية الدولية وهيكل السوق البترولية العالمية بالدرجة الأولى. هذه الأخيرة التي أصبحت تتحكم فيها أكثر من قوة، كل ذلك وغيرها من العوامل كان سببا كافيا من أن يدفع كل الأطراف الفاعلة في هذه السوق بالجلوس على طاولة الحوار وإيجاد الإستراتيجية المناسبة لضمان إمداد العالم بما يحتاج من مصادر طاقة وخاصة البترول والغاز الطبيعي وفي نفس الوقت إرضاء المنتجين عن طريق الإنفاق على مستويات مقبولة ومعقولة لأسعار بترولها الخام، وكانت هناك نداءات عديدة لتجسيد فكرة الحوار بين المنتجين والمستهلكين للبترول والغاز الطبيعي.

وبالرغم من أن فكرة الحوار لم تكن جديدة على الأطراف الفاعلة في السوق البترولية العالمية لأنها كانت وليدة الصدمة البترولية الأولى (1973) أو كما تعرف بثورة الأسعار، إلا أنها تطورت لتكون أشمل وأن لا يقتصر الحوار على سلعة واحدة (البترول) بل تشمل كل المواد الأولية خاصة المصدرة منها من قبل الدول النامية وقد كان ذلك في مؤتمر الجزائر 1975 حول ما كان يعرف حينها بحوار الشمال والجنوب، وتمخض عن ذلك المؤتمر نتائج إيجابية في معظمها لا يسمح المجال لذكرها الآن.لكن الذي يجب تأكيده هو أن الدعوة للحوار مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي كان سببها ارتفاع أسعار البترول، وبشكل عام فقد تجسدت فكرة الحوار تلك بعقد الكثير من اللقاءات التي تمت بين الأطراف الفاعلة في السوق البترولية العالمية نذكر منها على سبيل المثال:[1]

[1]- أوبك الواقع وتحديات المستقبل، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، إعداد مجموعة من المؤلفين، سبتمبر 2000، ص 24-26.

1) مؤتمر البترول والغاز الطبيعي في مدينة اصفهان الإيرانية في ماي 1991 والتقى في هذا المؤتمر جميع الاطياف الفاعلة في مجال البترول والغاز الطبيعي من ممثلي الحكومات وممثلي الشركات البترولية العالمية الكبرى والمنتجين والمستهلكين والسياسيين وخبراء في مجال البترول.

2) لقاء باريس في جويلية 1991 شارك فيه ممثلي 26 دولة من الدول المنتجة والمصدرة للبترول وتسعة (09) منظمات دولية منها الوكالة الدولية للطاقة، وتم التعرض في هذا اللقاء إلى تحديد آلية الحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة، وقد ثارت خلافات أساسية بين الدول الصناعية السبع فيما يتعلق بالهدف من إجراء هذا الحوار، وتباينت خصوصا وجهات النظر الفرنسية والأمريكية في الموضوع.

3) الاجتماع الفني لخبراء الطاقة في باريس 1992 من تنظيم الوكالة الدولية للطاقة، حرص فيه المؤتمرون على تجنب مناقشة قضية أسعار البترول ومعدلات الإنتاج وتركزت مناقشتهم حول تبادل المعلومات ودراسة موضوعات البيئة واستخدام الطاقة.

4) الاجتماع الوزاري في النرويج في جويلية 1992 تم تحت إشراف كل من مصر والنرويج باعتبارهما أهم منتجي البترول خارج الأوبك وإيطاليا باعتبارها أكبر مستوردي البترول وقد شارك في هذا اللقاء وزراء الخارجية ووزراء البترول والطاقة لأكثر من عشرين دولة (20) منتجة ومستهلكة للبترول، وقد تمت مناقشة عديد القضايا سياسية اقتصادية متعلقة بالبترول والطاقة في العالم على دراسة سبل استقرار السوق العالمية للبترول، هذا إلى جانب مناقشة فرض ضريبة الكربون على الطاقة ومناقشة قضايا البيئة والطاقة والتنمية.

5) دورة الحوار في فنزويلا في سنة 1995 تناولت العديد من القضايا ذات الصلة بالطاقة والصناعة البترولية والغازية خاصة منها:

1- صناعة البترول والغاز الطبيعي في العالم وأثرها على النمو الاقتصادي.

2- التكنولوجيا وأثرها على صناعة البترول وعلى البيئة.

3- تكامل العمليات الاستثمارية في الصناعة البترولية.

وتأسيسا على ما سبق فإن الاتجاه العام للطلب على البترول بعد 1988 عرف تذبذبًا وعدم استقرار من سنة لأخرى إلى غاية 2014. وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (19):

تطور الطلب العالمي على البترول في الفترة الممتدة من 2014/1989

الوحدة: مليون برميل/يوم

البيان / السنة	1989	1990	1992	1995	1997	1998	1999	200	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكمية	66.436	66.790	67.911	70.000	73.700	74.300	75.300	76.606	78.268	82.827	84.106	86.548	86.097	84.474	86.990	87.793	88.960	90.010	91.150
نسبة التغير (%)	-	0.5	0.8	1.5	5	0.8	1.3	1.7	2	5.5	2.2	2.8	(0.5)	(1.1-)	2.9	0.9	1.3	1.16	1.2

*- أرقام سنة 2014 إلى غاية ماي 2014.

المصدر:تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 1990, p.30.

2- (OAPEC)، تقرير الامين العام السنوي السادس والعشرون (26)، 1999، الكويت 2000، ص.54.

3- B.P, Statistical Review of world energy, June 2011, p.9.

4- OPEC, Monthly Oil MARKET Report, 13 MAY 2014, p.37.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق نستطيع أدراج الملاحظات التالية:

1) نلاحظ أن الاتجاه العام للطلب العالمي على البترول في تزايد مستمر خلال طول الفترة الممتدة من 1989 وإلى غاية 2014. ماعدا التراجع المسجل في سنتي 2008 و2009 بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق أسيا خاصة ونحن نعرف أنها من بين أكثر الدول استهلاكًا للبترول.

2) خلال العقد الأخير من القرن العشرين كان الطلب العالمي ينمو بنسبة 1% سنويا، في حين معدل نمو الطلب العالمي على البترول خلال العقد الأول من القرن الحالي ارتفعت قليلا مسجلة نسبة نمو قدرت بي 1.2% سنويا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010.

3) من الملاحظتين السابقتين نستطيع القول أن الطلب العالمي على البترول حافظ على نفس الوتيرة خلال طول الفترة الممتدة من 1989 إلى 2014 . وهذا رغم ماعرفته هذه الفترة من تطورات وأحداث لعل أهمها الأزمتين الاقتصاديتين أزمة دول جنوب شرق أسيا لأنها منتتى 2007 و2008 وأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية.

4) خلال طول الفترة الزمنية المشار إليها في الجدول السابق نجد أن الطلب العالمي على البترول ارتفع من 66.4 مليون برميل/يوم سنة 1989 إلى 76.606 مليون برميل/يوم سنة 2000 وهذا معناه أن الطلب العالمي زاد بمقدار 10 مليون برميل خلال عشر سنوات، أو ما يعادل نسبة تغير في حدود 1% سنويا.ونجد نفس الوضعية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 أين انتقل الطلب العالمي على البترول من 76.6 مليون برميل/يوم سنة 2000 إلى حوالي 87 مليون برميل/يوم سنة 2010 والفارق هو 10 مليون برميل/يوم أيضا وهو ماجعل نسبة النمو في الطلب في حدود 1% أيضا.

ثانيا: تطور الإنتاج (العرض) العالمي من البترول منذ 1990:

مثلما كان الحال بالنسبة للطلب العالمي على البترول حيث كان هناك العديد من العوامل التي تحدده فإن العرض العالمي من البترول يتأثر هو الأخر لمجموعة من العوامل تساهم في مجملها في تحديد اتجاهات العرض من سنة لأخرى ومن منطقة أنتاج لمنطقة إنتاج أخرى وهذه العوامل يمكن ذكرها على النحو التالي:[1]

[1]– محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر 1983، ص 121.

1) حجم الاحتياطي العالمي والإقليمي من البترول.
2) تكاليف الاستخراج والتطوير.
3) أشكال الاستثمار.
4) الأنظمة الضريبية المطبقة.
5) الظروف السياسية في مناطق الإنتاج.
6) التوقعات بشأن أسعار البترول.
7) طبيعة السوق البترولية.
8) مستوى التطور في الأساليب الفنية والمعدات التكنولوجية للعرض.
9) الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي من البترول.

إن تفاعل هذه العوامل وغيرها مجتمعة تكون أحيانا سببًا مباشرا في زيادة الإنتاج وأحيانا أخرى تكون سببًا في تراجعه. وعليه فإنه كلما كان أثر هذه العوامل إيجابيا كلما كان ذلك مناسبة وفرصة سانحة للمنتجين من زيادة إنتاجهم وذلك عن طريق فتح المجال للاستثمار وتطويره وتدعيمه خاصة عندما تكون الأنظمة الضريبية مناسبة أو محفزة على الاستثمار في مجال الإنتاج. إلا أن الإشكال المطروح في مجال إنتاج البترول أو عرضه يتمثل أساسا في التباين الموجود بين مناطق الإنتاج المختلفة عبر العالم.

في هذا المجال مثلا نجد أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر المنطقة الأكثر ملاءمة للبحث والتنقيب على البترول بفعل التكاليف المنخفضة زيادة عن تواجد البترول على أعماق متوسطة أو قريبة إلى حد ما من سطح الأرض،عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لمنطقة كندا وغرب إفريقيا وغيرها كما سنرى ذلك لاحقا وتأسيسا على ماسبق ولمعرفة الاتجاه العام للعرض (الإنتاج) العالمي للبترول الخام منذ 1990.

إن أهم ماميز العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي هو أن هذه الفترة تميزت بمرحلتين سياستين هما مرحلة العقد الأخير من القرن الماضي (فترة التسعينيات) وبداية القرن الحالي (العقد الأول والثاني) وكل مرحلة من هذه المراحل عرفت تطورات وأحداث كان لها الأثر الكبير في تغيير الكثير من موازين القوى، كما تغيرت أيضا نظرة العالم إلى البترول من والغاز الطبيعي باعتبارها كمصدري طاقة وكمادة أولية خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا وباعتبارهما كمصدرين للتمويل

بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة لهما، هذا إلى جانب الأحداث السياسية التي عرفها العالم خلال هذه الفترة مثل الحرب العراقية الإيرانية، غزوا العراق للكويت والحرب الخليجية الثالثة زيادة عن الأحداث التي عرفتها نيجيريا كل ذلك كان سببا كافيا لإحداث عدم استقرار في العرض العالمي من البترول، وخلق نوعا من البلبلة في أوساط المستهلكين والمنتجين للبترول مما دفع بالدول المنتجة لزيادة إنتاجها وتثبيته عند مستوى معين أحيانا أخرى حفاظا على ضمان الإمداد العالمي من البترول من جهة وضمان التوازن بين العرض والطلب العالمي على البترول من جهة ثانية.

وعليه فإن الاتجاه العام للإنتاج (العرض) العالمي من البترول العام خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2014، عرف انتعاشا ملحوظا حيث انتقل الإنتاج العالمي من البترول 58.2 مليون برميل/يوم سنة 1989 إلى 63.97 مليون برميل/يوم سنة 1999 ليستقر في حدود 86 مليون برميل في مارس من عام 2014[1] ولتوضيح الرؤية أكثر حول تطور الإنتاج العالمي من البترول خلال الفترة 1989–2014 نقدم الجدول التالي:

[1]–OPEC ; MONTHLY OIL MARKET REPORET 13 MAY 2014 PAGE 221.

جدول رقم (20):

تطور الإنتاج العالمي من البترول الخام خلال الفترة الممتدة من 1989–2014

الوحدة: مليون برميل/يوم

السنـــة	1989	1990	1992	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الكمية	58.21	59.58	59.81	60.06	60.52	63.19	65.49	63.97	74.89	74.95	80.97	82.01	82.28	82.93	8.26	83.27	84.21	86.15	85.79	86.10*
المؤشر: %100=1989	100**	102	102	103.2	103.3	105.5	112.5	110.0	128.6	128.7	139.1	140.1	141.3	142.5	136.6	143.0	144.6	148.0	147.4	148.0

*- أرقام سنة 2014 إلى غاية مارس 2014.

المصدر:

1- OAPEC، تقرير الأمين العام السنوي الـ26، 1999، الكويت 2000، ص.121-123.

2- OPEC, Annual statistical belletin 1999, p.14-16. (2000)
3- OPEC, Annual statistical belletin 2008, p.20-22. (2009)
4- OPEC, Annual statistical belletin 2009, p.24. (2010)
5- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2011, p.32.
6- OPEC, Annual statistical belletin 2012, p.30-36. (2013)
7- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2013, p.8,22,32.
8- OPEC MONTHLY oil Market Report, Mai 2014, p.58-59.

**- الأرقام خاصة بنسبة التغير، من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول الرئيسي (أعلاه).

من خلال قراءتنا للجدول السابق نستخلص الملاحظات التالية:

- ✓ نلاحظ أن وتيرة الإنتاج العالمي من البترول خلال طول الفترة المذكورة متباينة من فترة لأخرى ونعني بذلك فترة العقد الأخير من القرن الماضي ومن بداية القرن الحالي وإلى (2014)، حيث نجد أن نسبة نمو الإنتاج العالمي من البترول خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي (1989–1997) لم تتعدى الـ10% بين سنة وأخرى أو بعبارة أخرى كان الإنتاج العالمي يتزايد بوتيرة بطيئة وجد ضعيفة.
- ✓ نلاحظ أيضا أن الفترة الممتدة بين 1998–2014 كانت نسبة التغير تتراوح بين 12% و39%.باستثناء سنة 2009 التي تراجعت فيها النسبة إلى 36% مقارنة بسنة 1989 طبعا.
- ✓ ابتداء من سنة 2010 أخذ الإنتاج العالمي يتزايد بنسبة معتبرة ليسجل بذلك أكبر نسبة خلال الفترة الممتدة من 2010–2014 حوالي 48%.
- ✓ من الملاحظات الأخرى التي يمكن تقديمها من خلال بيانات الجدول السابق هو بروز أثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها دول جنوب شرق أسيا في 1998/1997 حيث ظهر تأثيرها في سنة 1999 أين تراجع الإنتاج العالمي من البترول حيث انتقل من 65.49 مليون برميل/يوم إلى 63.97 مليون برميل في سنة 1998 و1999 على التوالي مما جعل نسبة التغيير في الإنتاج تتراجع من 12% سنة 1998 إلى 10% سنة 1999 كما تأثر الإنتاج العالمي بالأزمة الاقتصاديةالتي ضربت الاقتصاد الأمريكي أولا ثم الاقتصاد العالمي بعد ذلك مع نهاية 2007 وسنة 2008 حيث تراجعت نسبة نمو الإنتاج العالمي من 42% سنة 2008 مقارنة بـ1989 إلى 30% في سنة 2009 مقارنة دائما بسنة الأساس 1989.
- ✓ بشكل عام فإن الوضع العام للإنتاج العالمي من البترول خلال العقد الأول من القرن الحالي وما بعده تميز باستقرار نسبي والسبب في ذلك حسب المختصين في الصناعة البترولية هو وجود فئتان من الدول المنتجة والمصدرة للبترول وهما دول منضمة الأوبك والدول المنتجة خارج الأوبك (HORS-OPEC) هذه الأخيرة التي كان لها الدور الكبير في ضمان إمداد العالم بالبترول اللازم خلال طول الفترة وكانت تضمن أكثر من

50% من احتياجات العالم من البترول كما سنرى ذلك لاحقا حين التعرض للتوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي حسب المجموعات الدولية.

✓ في نفس السياق فإن فترة التسعينيات من القرن الماضي وخلال العقد الأول من القرن الحالي عرف الإنتاج العالمي من البترول عدم تكافؤ أو بالأحرى تباين في تكلفة استخراج البرميل الواحد من البترول الخام حسب مناطق الإنتاج المختلفة، مما أثر سلبا على عدم استقرار الإنتاج عالميا ولعل بيانات الجدول التالي توضح لنا تكلفة استخراج البترول في أهم مناطق إنتاجه في سنة 1999.

جدول رقم (21):

تكلفة استخراج البرميل الواحد من البترول الخام حسب مناطق الإنتاج المختلفة

الوحدة: دولار/برميل

المنطقة	السعر دولار/برميل	المنطقة	السعر دولار/برميل
روسيا	13.5 – 12.0	فنزويلا	6.5
روسيا (منطقة سيبيريا)	11.5 – 11	نيجيريا	6.5
بحر الشمال	11.5 – 10	الكروتيا	6.0
كندا	10.5	النرويج	5
إفريقيا الغربية	10.5	دول أخرى في الأوبك	5
خليج المكسيك	10.0	دول أوبك شمال إفريقيا	4
البرازيل، كولومبيا، بوليفيا	9	أوبك الشرق الأوسط	4
أوروبا الوسطى	8	الشرق الأوسط ككل (معدل)	3

Source :SAMUAL FERFARI, Opcit, p.194.

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تبين لنا مدى التباين الملحوظ في تكلفة إنتاج البرميل الواحد من البترول الخام على مستوى كل منطقة من مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم ويظهر التباين في التكلفة خاصة بين الدول المنتجة خارج الأوبك والدول المنتجة والمصدرة للبترول في الأوبك، إذ نلاحظ أنه بينما تقدر تكلفة الإنتاج في دول الشرق الأوسط العضو في الأوبك بحوالي 3 دولارات أمريكية للبرميل الواحد، نجد التكلفة في روسيا أكثر من أربعة أضعاف وفي دول بحر الشمال بحوالي 4 أضعاف وفي دول أمريكا اللاتينية خارج الأوبك بثلاثة أضعاف التكلفة بالنسبة لدول الشرق الأوسط إن

هذا العامل يعتبر من المؤشرات الهامة والتي لها الدور الفعال في تحديد إتجاهات الإنتاج العالمي من البترول إلى جانب عوامل أخرى سبق ذكرها.

لكن بشكل عام فإن الإنتاج العالمي خلال الفترة الممتدة من 1989–2014 عرف نموا متزايدا نسبيا باستثناء سنتي 1999/1998 و2009/2008، وذلك يعود إلى الأزمات التي عرفها العالم خلال هذه الفترة، وبالرغم من أن تداعيات الأزمة الأولى 1999/1998 كانت مقتصرة على مجموعة من الدول (دول جنوب شرق أسيا) ولم تدم طويلا إلا أن مؤشر الإنتاج العالمي يبين لنا بوضوح التراجع النسبي للإنتاج في سنة 1999 مقارنة بـ1998 أما في سنة 2008 فإن تداعيات الأزمة المالية العالمية كانت أكثر تأثيرا وشملت الاقتصاد العالمي ككل مما جعل مؤشر الإنتاج العالمي للبترول يسجل تراجعا نسبيا، كما يوضح لنا ذلك الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (08):

مؤشر تطور الإنتاج العالمي من البترول العام في الفترة الممتدة 1989–2014

على أساس 1989 = (100%)

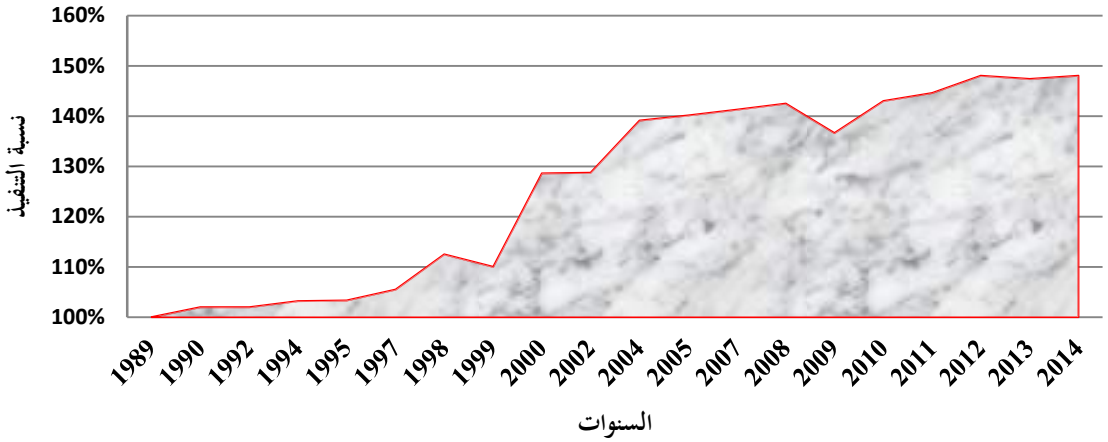

المصدر:الرسم البياني من إعدادا الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المطلب الثالث: تطور الطلب والعرض العالمي من الغاز الطبيعي.

لقد ظل الاهتمام بالغاز الطبيعي ملازما لسوق الموارد الأولية للطاقة حتى نهاية التسعينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، مع بعض الاستثناءات هنا وهناك بل أن تلك الاستثمارات كانت تشجعها في غالب الأحيان وفرة الاحتياطيات المكتشفةمن الغاز الطبيعي في مناطق محدودة من العالم، ونعني بذلك الإتحاد السوفيتي سابقا والجزائر وليبيا وعلى هذا الأساس فإن الفترة ما قبل 1973 بالنسبة لصناعة الغاز

الطبيعي على المستوى العالمي شهدت العديد من التطورات والأحداث التي ساهمت إلى حد كبير في تغيير اتجاهات الطلب والعرض من الغاز الطبيعي على المستوى العالي، هذا بالرغم من أن درجة الاهتمام بهذا المصدر الحيوي لم تكن بنفس الحدة كما كانت عليه بالنسبة للبترول خلال نفس الفترة، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب وعوامل بعضها ذكر سابقا وبعضها يتمثل أساسا في:[1]

- ✓ انخفاض أسعار البترول وانخفاض تكاليف استغلاله مقارنة بالغاز الطبيعي.
- ✓ عمليات استغلال الغاز الطبيعي تتطلب تكنولوجيا على درجة كبيرة من التطور وهو مالم يكن متوفرا حينها.
- ✓ صناعة الغاز تتطلب استثمارات ضخمة تتعلق بعمليات نقله تخزينه وتسويقه وهذه كانت شبه منعدمة خاصة على مستوى الدول النامية التي تتواجد بها حقول الغاز الطبيعي. وعليه فإننا سنركز في هذا الجزء على تطور الطلب والعرض من الغاز الطبيعي منذ 1990.

تطور الطلب والعرض من الغاز الطبيعي منذ 1990:

لقد ازداد الاهتمام العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية بالغاز الطبيعي باعتباره كمصدر أساسي وزاد من ذالك الاهتمام توفر الغاز بكميات معتبرة عبر مناطق مختلفة من العالم هذا إلى جانب العوامل الاقتصادية الأخرى والعوامل البيئية التي تصاحب إستخداماته حتى أصبح استهلاكه أكثر مصادر الطاقة نموا باعتباره مصدرا غير ملوث للبيئة أو كما يفضل البعض تسميته بصديق البيئة[2] إذا ما قورن ببقية مصادر الطاقة الأخرى اللاحفورية (بترول وفحم) كما يتصف الغاز الطبيعي بفاعليته العالية من حيث استخدامه في تشغيل طور بيانات الغاز ذات الدورة المتكاملة في مصانع توليد الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية هذا بالرغم من أن الغاز الطبيعي كان ولفترة ليست بالبعيدة(فترة الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي) يستخدم كلقيم في الصناعة أو يعتبر كمصاحب للبترول كل هذه العوامل وغيرها ساهمت إلى حد كبير في زيادة العرض العالمي من الغاز الطبيعي والطلب عليه من سنة لأخرى خلال طول الفترة

---

[1]– علي السيد، اقتصاديات الغاز الطبيعي في الوطن العربي، معهد الاتحاد العربي، بيروت 1981، ص.17.

[2]- Jean MovieChevaléri, les grandes batailles de l'energie, Opcit, p.251.

2012/1989. هذا بالرغم من أن فترة التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي عرفت بحالة الترقب لأوضاع السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي على حد سواء، وذلك بسبب عدم وضوح الرؤية حول مستقبل هذه السوق في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة في اتجاهات الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي على حد سواء ولعل من أهم تلك الأحداث نذكر.[1]

1- الفوضى الاقتصادية التي شهدتها دول الاتحاد السوفياتي سابقا.
2- عودة العراق لعمليات تصدير البترول.
3- مشروع فرض ضريبة جديدة على استهلاك البترول تطبيقا لسياسة ترشيد استهلاك الطاقة خاصة من طرف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).
4- الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي باعتباره أقل تلويثا للبيئة.
5- انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي مقارنة ببقية مصادر الطاقة الأخرى.

لكن رغم كل هذه العوامل والتطورات فإن العرض العالمي والطلب العالمي على الغاز الطبيعي لم يتأثر بذلك وهذا ما أكد أن الغاز الطبيعي خاصة مع بداية القرن الحالي أصبح سلعة ومرغوبة وجذابة وهو الأمر الذي ساعد على ارتفاع حجم الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012 هذا بالرغم من أن نسبة الزيادة من سنة لأخرى كانت متواضعة إلا أنها كانت في تزايد كمي خلال طول الفترة، والدليل على ذلك هو أن العرض العالمي من الغاز الطبيعي انتقل من 2041.48 مليار $م^3$ سنة 1989 إلى 2412.20 مليار $م^3$ سنة 1999 مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرها 1.7% سنويا ثم انتقلت نسبة الزيادة في العرض في سنة 2012 مقارنة بـ 2000 إلى 2.7 % سنويا أما جانب الطلب العالمي فسجل نفس النسب وبنفس الزيادة تقريبا مع بعض الفروقات الطفيفة بشكل عام ولمعرفة الاتجاه العام للطلب والعرض العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1989-2012، نقدم بيانات الجدول التالي:

[1]- حسين رباعي، "الغاز الطبيعي ينعش الاقتصاد العالمي"، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 331، السنة 29، أفريل 1998، ص.14.

جدول رقم (22):

تطور الطلب والعرض العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من1989 إلى 2012

(مؤشر التطور على أساس 1989 = 100%)

الوحدة: مليار م^3

البيان	السنة	1989	1990	1992	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العرض	الكمية	2041.48	2081.04	2116.01	2184.28	2213.71	2306.05	2350.67	2412.20	2492.42	2600.35	2697.6	2780.0	2943.2	3054.0	2989.3	3192.3	3291.3	3363.9
	نسبة التغير * %	100	101.9	103.6	106.9	1085.4	112.9	115	118	118	127.3	132.0	136	144	149.5	146.5	156	161	165
الطلب	الكمية	1993.34	2031.57	2040.0	2171.40	2198.8	2295.6	2343.9	2408.9	2411.7	2522.1	2674.9	2768.9	2932.1	3011.5	2943.9	3176.3	3232.4	3314.4
	نسبة التغير * %	100	101.9	102.3	109	110	115	117.5	121	121	126.5	134	139	147	151	148	159	162	166

*- على أساس 1989 = 100%

1- OPEC, Annual statistical belletin2004, p.24.
2- OPEC, Annual statistical belletin2009, p.24.
3- B.P, Statistical Review of world energy, June 2013, p.22-23.
4- B.P, Statistical Review of world energy, June 2011, p.23.
5- OAPEC، تقرير الأمين العام السنوي السادس والعشرون 26، 1999، الكويت 2000، ص.118-122-124.
6- عبد الامير السعد، قضايا راهنة في التجارة العالمية للغاز الطبيعي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 332، السنة 29، ماي 1998، الإمارات العربية، ص.10.
7- النفط والتعاون العربي، العدد 109، ربيع 2004، بنك المعلومات، ص.58.

بالنظر إلى بيانات وأرقام الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) انتقل العرض العالمي من الغاز الطبيعي من 2081.04 مليار م^3 سنة 1990 إلى 2412.2 سنة 1999 مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرها 3.3% سنويا وهي الفترة التي سجل فيها عرض الغاز الطبيعي أكبر نسبة نمو خلال طول الفترة (1989–2012) أما بداية القرن الحالي وخاصة في العقد الأول منه فقد تراجعت نسبة نمو العرض العالمي من الغاز الطبيعي إلى 2.2%كمتوسط في الفترة (2000–2004) ثم تعود للارتفاع من جديد في الفترة اللاحقة مسجلة نسبة زيادة قدرها 2.6% خلال طول الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012 أين انتقلت الكميات المعروضة من 2780 مليار م^3 سنة 2005 إلى 3363.9 مليار م^3 سنة 2012.

2) جانب الطلب العالمي على الغاز الطبيعي عرف هو الأخر تزايدا مستمرا لكن بوتيرة أقل نسبيا مقارنة بتلك المسجلة على مستوى العرض العالمي من الغاز.

3) لم يسجل العرض العالمي أي تراجع في الكميات المعروضة خلال طول الفترة باستثناء التراجع المسجل في سنة 2009 مقارنة بنسبة 2008 أين كانت نسبة التراجع في حدود (-2.8%) ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية التي مست دول جنوب شرق أسيا حينها وهذا باعتبار أن هذه الدول أكبر الدول استهلاكا للطاقة، وهو ما أثر على تراجع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال نفس السنة.

4) نلاحظ أن نسبة نمو الطلب العالمي على الغاز ونسبة نمو العرض منه خلال طول الفترة كانت متقاربة إلى حد ما مع بعض الفروقات التي تبين ارتفاع مؤشر الطلب مقارنة بمؤشر العرض العالمي من الغاز الطبيعي والرسم البياني الموالي يبن ذلك.

رسم بياني رقم (09):

مؤشر تطور الطلب من العرض العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة 1989–2012

على أساس 1989 = 100%

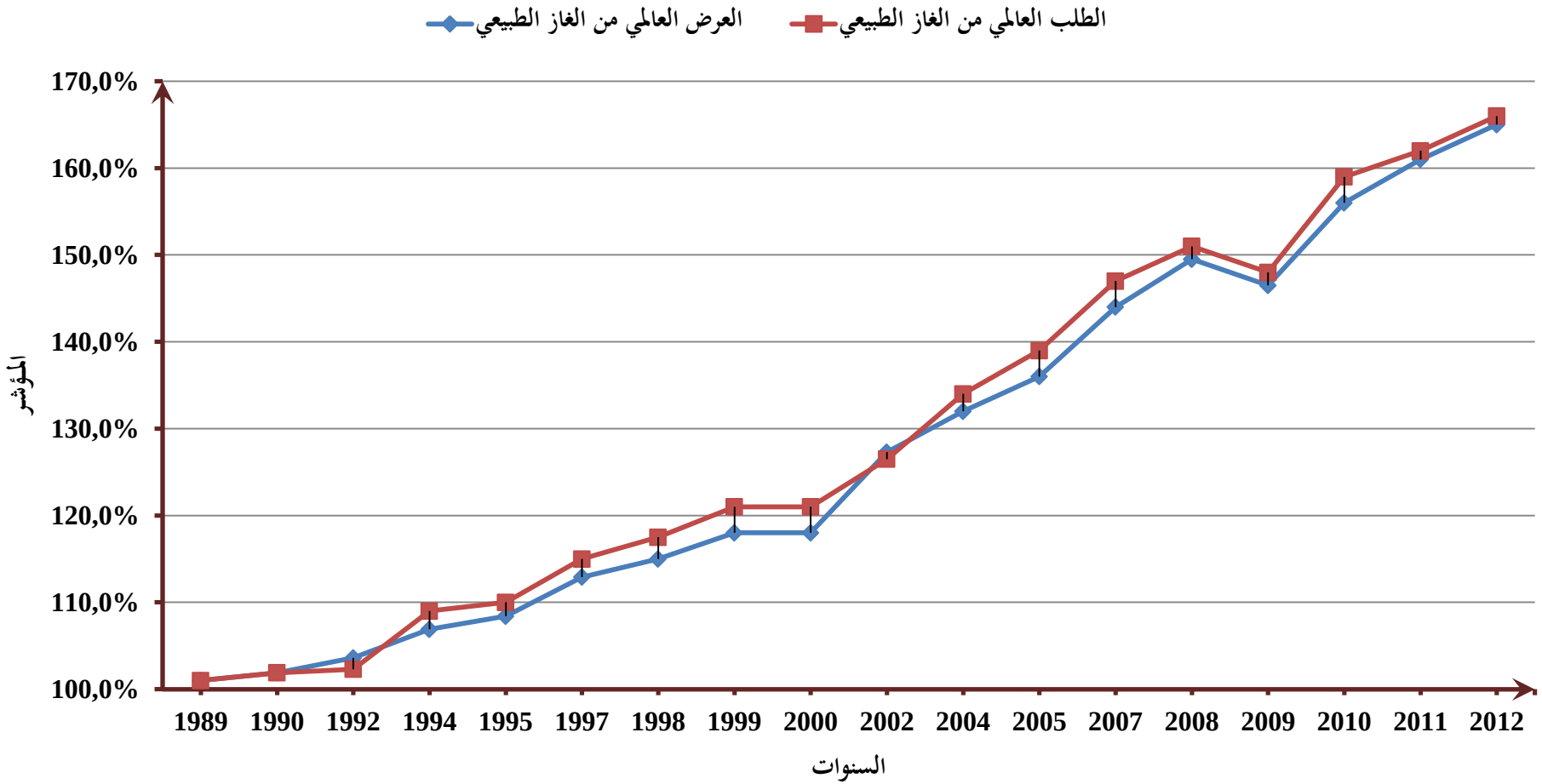

المطلب الرابع: تطور الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي.

يعرف الاحتياطي البترولي بأنه الخام الذي اكتشف وجوده ولكنه مازال في باطن الأرض، هذا بالرغم من أن الاحتياطي البترولي يعتبر من الناحية العلمية قابلا للإنتاج لكن قسما منه فقط يمكن إنتاجه في ظل الظروف السائدة والخاصة بالعائد والأسعار وهذا ما يؤكد بأن الاحتياطي البترولي لايعني مجرد الكمية الموجودة منه في باطن الأرض فحسب وإنما يعني أيضا الأبعاد الأساسية للمعروض منه ونفقة استخراجه، وبالتالي فإن الطبيعة الاقتصادية للاحتياطي للبترولي تتوقف على العلاقة بين التكلفة والأسعار في أية لحظة زمنية، لأنه إذا تغيرت تلك العلاقة فقد تتغير طبيعة الوصف الاقتصادي للاحتياطي.

أولا: أنواع احتياطي البترول:

يرى بعض المختصين في مجال الدراسات البترولية أن أحسن تقسيم لأنواع الاحتياطي البترولي هو التقسيم الآتي:[1]

I- الاحتياطي المؤكد الوجود: Preved Reserve

هو الكميات السائلة من البترول والغاز الطبيعي التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد من الآبار المحفورة ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية الحالية.

II- الاحتياطي الراجح الوجود: Probable Reserve

هو كميات البترول والغاز السائلة التي يؤمل الحصول عليها من الآبار المعروفة على أساس تقدير تقريبي للكميات المتجمعة، لذلك تعتبر كميات مؤكدة الوجود من الناحية الفنية، ولكنها غير معروفة وغير اقتصادية الكلفة بالنسبة للأسعار السائدة وفق الإنتاج المتبع.

III- الاحتياطي المحتمل الوجود Possible Reserve:

هو كميات البترول والغاز الطبيعي السائلة التي يؤمل اكتشافها في أبار غير معروفة أنيا والتي يمكن استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية والتي يمكن أن تتطور خلال سنوات مقبلة، مع العلم أن حجم الاحتياطي المؤكد من البترول يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الوسائل المتبعة في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج،

[1]- سمير التنير: استراتيجية النفط العربي، مركز الدراسات الاقتصادية، بيروت 1981، ص 32.

والتغيرات في التكاليف ومستويات الأسعار، لذلك فإن الاحتياطي بشكل عام لا يتعرض للارتفاع فقط بل قد ينخفض أيضا، وتتوقف ذلك على حجم الطلب وما يستخرج من ذلك الاحتياطي سنويا لذلك نجد أن الاحتياطي من البترول والغاز الطبيعي يواجه حالته من التغير هما:[1]

1- الارتفاع بسبب الاكتشافات الجديدة.

2- الانخفاض نتيجة الاستخراج المستمر.

ويتفاعل هذين العاملين بتحديد حجم الاحتياطي المتبقي، لكن رغم هذا فإنه من الصعب الاهتداء إلى رقم نهائي وأكبر حجم هذه الاحتياطيات والسبب في ذلك يعود إلى كون تلك الأرقام والبيانات تكون أحيانا بعيدة عن الواقع نظرا لضخامة الاحتياطيات المؤكدة من جهة، ومن جهة ثانية ما قد يتم اكتشافه بفضل التطور التكنولوجي والعلمي المستخدم في عمليات التنقيب والوسائل الجيوفيزيائية المستخدمة.

في هذا الإطار يشير أحد المختصين في مجال الدراسات البترولية في حديث عن الاحتياطي البترولي قائلا:"في الحقيقة إنه من الصعب جدا إن لم نقل من المستحيل جدا التكهن أو التنبؤ الأكيد بتاريخ نهاية البترول أو نفاذه، لأنه هناك دائما حقل من الحقول لم تصله يد الاستغلال وبالتالي لايمكن اكتشافه إلا بعد حين"[2]، لكنه يؤكد من جهة ثانية أن ظاهرة إستنفاذ أو نفاذ البترول أو الغاز هي ظاهرة أخذة في التقدم وعليه فإن نهاية البترول أو الغاز الطبيعي سوف لن تكون عنيفة (Brutal).وتساءل في هذا الشأن قائلا: "إن البترول باعتباره مصدر طبيعي غير متجدد أو قابل للنفاذ ممثلا في كميات محددة تحت الأرض"، ولتحقيق التنبؤ الصحيح والواقعي حول حجم الاحتياطيات، فإن ذلك يتطلب منا معرفة حجم الاحتياط الموجود عالميا وما هي الكميات التي يمكن إنتاجها وما هي مصداقية الأرقام الرسمية المقدمة في هذا الشأن؟لأن هذه الأرقام يضيف صاحب الكتاب نادرا ما تكون صحيحة وفعلية حول حجم الاحتياطيات العالمية من المصادر الطاقويةاللاحفورية (بترول،غاز،فحم). فإن ذلك يتطلب عند الضرورة استخدام أو الاعتماد على ما يسميه بالجوسسة الصناعية (L'espionage Industriel) ويضيف قائلا مثلا أن $(\frac{1}{3})$ ثلث تلك الأرقام المقدمة من طرف منظمة الأوبك (OPEC) حول الاحتياطي

---

[1]- سمير النير، مرجع سابق، ص.33.

[2]- Jean-LUC-Vingert, La vie après le pétrôle, Edition AUTREMENT, Paris 2005, p.40.

البترولي أو الغاز هي أرقام لا وجود لها في الواقع أصلا. انطلاقا مما سبق وبالرغم من أن دراسة الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي تتطلب بحثا مفصلا لتغطية كل الجوانب الخاصة بهذا الموضوع، لذلك سنحاول الاختصار.

إن حقيقة الوضع العام للاحتياطي العالمي تتطلب دراسة مستفيضة ودقيقة لمعرفة اتجاهاته الحقيقية، وفي هذا المجال يقول أحد الكتاب[1] أنه: "إلى غاية 2007 تم استخراج 900 مليار برميل من البترول المتواجد في باطن الأرض، وهو ما يمثل 30% من إجمالي الاحتياطي العالمي الممكن استغلاله وعليه يرى صاحب الكتاب أنه خلال الربع الأخير من القرن الماضي أو بمعنى أصح منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي استهلكت الانسانية حجم ما تم استهلاكه منذ أن ظهرت البشرية للوجود، ويضيف قائلا أنه وحسب كل المعطيات المتوفرة حينها (2007) فإنه من سنة 2007 إلى غاية 2027 سوف تستهلك البشرية نصف الاحتياطيات العالمية المؤكدة من البترول، وبعدها بعشر سنوات أو أكثر بقليل سيصبح نفس الوضع بالنسبة للغاز الطبيعي.

إن مثل هذه الطروحات وغيرها تجعلنا نتأكد أن دراسة الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي وتحديد الاتجاه العام لهما تبقى نسبية إلى حين لكن رغم ذلك فإننا سنحاول في هذا المحور تتبع الاتجاه العام لتطور الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي وذلك لمعرفة على الأقل أهم التطورات المسجلة في هذا الشأن ومدى تأثر حجم الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي بالتطورات والأحداث التي عرفتها السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي خلال العقود السابقة، مع التأكيد هنا أي الشيء المتفق عليه بالإجماع من طرف مختلف الأطراف المهتمة بمعالجة ودراسة موضوع الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي هو أن هذا الأخير (الاحتياطي) في تزايد مستمر من سنة لأخرى وقد ساعدا على ذلك وجود أربعة مجالات أو مصادر تؤكد ذلك التزايد وهذه المصادر هي:[2]

1- اكتشاف حقول جديدة
2- توسيع المكامن المعروفة
3- اكتشاف مكامن جديدة في حقول قديمة

---

[1]- GAITA LA France, Vivre aprè le Pétrôle, Mission impossible, Edition Multimondes, Paris 2007, p.28

[2]- عبد الرزاق قايس الفارس، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 145، مارس 1991، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.24. « EOR : EhhaheoilRecovery »

أما المصدر الرابع فيأتي من عملية التطوير في التقنيات البترولية والمتمثلة أساسا في تطبيق عمليات استخراج البترول، حيث غالبا ما يكون البترول المستخرج بالطرق الحديثة (EOR) أغلى من حيث التكاليف الرأسمالية والتشغيلية كما أن الكميات المستخرجة بهذه الطريقة عادة ما تكون أقل من الكميات المستخرجة بالطريقة الطبيعية.

ثانيا: تطور الاحتياطي العالمي من البترول والغاز الطبيعي منذ 1990.

في خمسينيات القرن الماضي كان يقال: "بأن البترول جاء فجأة وأن نهايته ستكون فجأة" لكن الحقائق البترولية جاءت عكس ذلك تماما، فالاحتياطي العالمي كان في تزايد مستمر ويتعدى أحيانا الاستهلاك العالمي سواء من البترول أو الغاز الطبيعي، فعلى سبيل المثال تشير بعض المصادر أن الاحتياطي العالمي من البترول عندما تجاوز عتبة الألف مليار برميل (1000 مليار) بين سنتي 1991 و1992 أصبح يمثل أكثر من 500 ضعفا[1] ما كان عليه حجم الاحتياطي العالمي مع بداية القرن العشرين وهذا معناه أن فكرة نفاذ البترول على الأقل في المدى المتوسط أمر غير وارد نسبيا، وما يدعم هذا الطرح هو استمرار عمليات البحث والتنقيب عل البترول والغاز الطبيعي في كل مناطق العالم خاصة مع استخدام الوسائل التكنولوجية الجد متطورة في هذا المجال.

لذلك يمكننا القول أنه مادامت عمليات البحث والتنقيب مستمرة ولم تتوقف ونعتقد أنها لن تتوقف فإن الاحتياطي العالمي لن ينتهي، لكن هذا لا يمتنع أن يتعرض حجم الاحتياطي العالمي للبترول والغاز الطبيعي لصدمات تجعله يتراجع بين سنة وأخرى نتيجة تأثير عوامل عديدة خاصة وأن العالم عرف أحداث وتطورات جد هامة مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي وإلى الآن، بداية مع الحرب الباردة ثم التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 وبعدها تعرض العالم إلى حرب عرفت بحرب أو ثورة الغاز (Guerre du GAZ)[2] بين روسيا وأوكرانيا من جهة وبين أوكرانيا وجورجيا من جهة ثانية. هذا زيادة عن حرب دارفور التي كان من ورائها الصين حسب أراء المختصين في مجال السوق البترولية العالمية، أين لعبت الدبلوماسية الصينية دورا فعالا في نشوب الحرب وذلك بغرض ضمان إمداد الصين بما يحتاج من البترول من هذه المنطقة، كل

---

[1]– عبدين مسعود الجهني، "صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي"، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، الرياض 2001، ص.287.

[2]- Question Internationales, la bataille de l'énergie n°24, Mars 2007, Documentation Fraçaise, p.35.

هذا التنافس حول مصادر الطاقة الإستراتيجية وغير المتجددة أو القابلة للنضوب جعل الاحتياطي العالمي من هذين المصدرين يزداد من سنة لأخرى وإن كانت الزيادة متواضعة أحيانا ومتفاوتة من منطقة لأخرى أحيانا أخرى، وسنعود لذلك حين التعرض إلى التوزيع الجغرافي للاحتياط العالمي حسب المجموعات الدولية.

من جانب البترول نستطيع القول أن الاحتياطي العالمي منه عرف تطورا معتبرًا من 1989 وإلى غاية 2012، وهذا ما تؤكده الأرقام والبيانات المتوفرة في هذا المجال حيث تؤكد هذه البيانات أن حجم الاحتياطي العالمي من البترول انتقل من 995.683 مليار برميل سنة 1989 إلى 1086.248 مليار برميل سنة 2000 محققا بذلك نسبة نمو قدرت بـ9.0% أو ما يعادل 0.8% سنويا ثم انتقل حجم الاحتياطي ليصل 1668.900 مليار برميل سنة 2012 محققا بذلك نسبة زيادة قدرت بحوالي 4.5% سنويا، ولإعطاء صورة أكثر وضوحا حول تطور الاحتياطي العالمي من البترول خلال الفترة الممتدة من 1989–2012 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (23):

تطور الاحتياطي العالمي من البترول خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012

الوحدة: مليار لرميل

السنة / البيان	1990	1992	1995	1997	1998	1999	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الكمية	993.278	1002.075	1018.867	1040.092	1046.094	1063.29	1086.65	1157.61	1190.39	1198.95	1219.35	1295.08	1332.78	1481.53	1654.10	1668.90
المؤشر: 1989=100%	76	100.6	100.2	100.4	105	106.7	109	116.2	119.5	120.4	122.5	130	134	149	166.6	167.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا:

1- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2013, p.8.

2- OAPEC، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون (26)، 2011، الكويت 2012، ص.184-186.

3- Chems Eddine Chitor, Stratégie énergitique de l'Algerie 2003, p.35.

4- Pierre Jacquet, Francoise Nicolas, Pétrôle Crises, Mdrchèse, Politiques, édition, Dunod, Paris 1991, p.74.

5- Question Internationales, la bataille de l'énergie n°24, Mars-Avril 2007, p.147.

من بيانات الجدول السابق يمكننا إدراج الملاحظات التالية:

1) إن الاحتياطي العالمي من البترول العام تميز بالتزايد المستمر خلال طول الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012، حيث لم نلاحظ أو نسجل أي تراجع في حجم الاحتياطيات العالمية، وهذا ما يعني أن الاحتياطي العالمي لا يتأثر بالأحداث والتطورات التي تعرفها الساحة الدولية بشكل عام والسوق العالمية للبترولية بشكل خاص، بل أن تلك الأحداث إن وجدت يمكن أن تكون سببا أو دافعا لزيادة الاحتياطي وبالتالي تكوين مخزون استراتيجي خاصة للدول المستهلكة وغير المنتجة للبترول لذلك فإنه عندما يعرف العالم أحداث وتطورات فإن ذلك من شأنه دعم عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف.

2) نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن وتيرة حجم الاحتياطي العالمي من سنة لأخرى خلال العقد الأخير من القرن الماضي كانت بطيئة إلى حد ما مقارنة بالعقد الأول من القرن الحالي، فعلى سبيل المثال عند مقارنتنا الفرق المسجل في حجم الاحتياطي العالمي في سنة 1999 مقارنة بسنة 1989 نجده في حدود 67.6 مليار برميل، وأن حجم الاحتياطي خلال هذه الفترة كان يتزايد بنسبة 0.6% سنويا، وفي المقابل كان الفرق في حجم الاحتياطي المؤكد بين سنة 2010 وسنة 2000 في حدود 394.9 مليار برميل وكانت نسبة التغير المسجلة في 2010 مقارنة بنسبة 1999 في حدود 36% وهو مايعادل 3.3% سنويا.

3) لم نسجل أي تراجع في حجم الاحتياطات العالمية خلال طول الفترة رغم ما عرفته هذه الفترة من أحداث وتطورات كان لها الوقع الكبير في تغيير اتجاه الطلب أحيانا وتغيير اتجاه العرض من البترول أحيانا أخرى.

أما بالنسبة لتطور الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي فإن الوضع لايختلف كثيرا عن الوضع الخاص بالبترول خلال طول الفترة فالاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي تميز بتزايد مستمر خلال طول الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012، ماعدا الاستثناء الأول الذي حصل في سنة 1999 مقارنة بسنة 1989، بناءًا على ماسبق فإنه من أجل معرفة التطورات التي عرفها الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2012 تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (24):

تطور الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي من الفترة الممتدة من 1989–2012

الوحدة: تريليون م^3

البيان / السنة	1990	1992	1995	1997	1998	1999	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الكمية (الحجم)	132.98	143.34	147.23	154.32	157.98	156.74	159.78	173.59	115.38	176.27	179.56	182.90	189.71	192.56	196.16	187.3
المؤشر: 1989=100%	103	111	113	118	120	120	124	134	136	136.5	139	141	147	149	152	145

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 1999, Vienne 2000, p.12.
2- OPEC, Annual statistical belletin 2008, Vienne 2009, p.20.
3- OPEC, Annual statistical belletin 2012, Vienne 2012, p.23.
4- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2011, p.20.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

1) لقد سجل الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي على المستوى العالمي ارتفاعا ملحوظا خلال العقد الأخير من القرن الماضي حيث انتقل الاحتياطي من 129 تريليون م^3 سنة 1989 إلى حوالي 157 تريليون متر مكعب (م^3) سنة 1999 أي بفارق قدرة 28 تريليون م^3 وهو مايعادل نسبة زيادة قدرت بـ2% سنويا، أما خلال العقد الأول من القرن الحالي فإن الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي قد عرف ارتفاعا معتبرا مقارنة بالفترة السابقة أين انتقل من 160 تريليون م^3 سنة 2000 إلى 196 تريليون م^3 سنة 2011 مسجلا بذلك زيادة قدرها 36 تريليون م^3 أي ما يعادل نسبة زيادة قدرها حوالي 1.9% وهذا مايعني أن التغيير النسبي للاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي الممتدة في الفتره من 1989 إلى غاية 2011 كان بنفس النسبة أو لم يتأثر بالمؤثرات الخارجية.

2) لم يسجل حجم الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي أي تراجع في الكميات المؤكدة خلال طول الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2011، والسبب في ذلك تعود حسب اعتقادنا كون الاحتياطي العالمي من الغاز لا يتأثر بالأحداث والتطورات التي تعيشها الساحة العالمية بشكل عام والسوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص، خاصة إذا كانت تلك الأحداث والتطورات تجري أو تتم في أماكن بعيدة عن الأماكن الرئيسية لإنتاج الغاز الطبيعي أما إذا كانت تلك الأحداث تجرى داخل المناطق الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي فإن حجم الاحتياطات ستتأثر بذلك والدليل هو تراجع الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي في سنة 2012 مقارنة بـ2011 بسبب التطورات التي عرفتها بلاروسيا وروسيا، والصراع الذي دار حول كيفية نقل وتوزيع أو إمداد العالم بالغاز المنتج من مناطق أوكرانيا، جورجيا وروسيا.

المبحث الثاني: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية.

لقد كانت التطورات والأحداث التي عاشها الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص خلال النصف الأخير من القرن الماضي وإلى الآن سببا في تغيير الكثير من المفاهيم والسياسات المتعلقة بكيفية ضمان إمداد العالم بمختلف مصادر الطاقة وخاصة منها البترول والغاز الطبيعي، وهذا الاهتمام المتزايد بهاذين المصدرين يعود بالدرجة الأولى إلى تواجدهما في مناطق مختلفة من العالم ومتباعدة أحيانا عن المناطق الأكثر استهلاكا لهما، لذلك فقد أصبح هذان المصدان الشغل الشاغل للدول المتقدمة صناعيا والدول النامية على حد سواء.

فالدول المتقدمة تحاول ضمان حصولها على هذين المصدرين بالطرق التي تراها مناسبة وغير مكلفة، خاصة وأنها تمتلك من القدرات العلمية والتكنولوجية ما يضمن لها ذلك. أما الدول النامية المنتجة للبترول والغاز الطبيعي فهي تنظر إليهما بأنهما السبيل الوحيد لضمان تحقيق تنمية شاملة وضمان الرفاهية لشعوبها.

إن الذي كان سائدا سابقا ومنذ الخمسينيات وإلى غاية نهاية السبعينيات من القرن الماضي وهو وجود علاقات اقتصادية غير متكافئة بين مجموعتين من الدول هما:

أ- مجموعة الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للطاقة وخاصة البترول والغاز الطبيعي.

ب- مجموعة الدول النامية والأكثر إنتاجا وتصديرا للبترول والغاز الطبيعي.

ونظرا لطول الفترة محل الدراسة وتسهيلا للفهم والقدرة على التحليل سنقسم هذه المرحلة إلى فترات زمنية على النحو التالي:

المطلب الأول: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة ما قبل 1990.

المطلب الثاني: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية منذ 1990.

المطلب الأول: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي قبل 1990 .

أولا: توزيع الطلب العالمي على البترول قبل 1990:

لقد نتج عن التطورات التي عرفتها السوق العالمية للبترول منذ عام 1973 أحداث تاريخية غيرت هيكل الطلب العالمي على البترول وعلاقته بالنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي نتج عنه تراجع نسبي في الطلب العالمي على البترول على مستوى المجموعات الدولية عبر المناطق المختلفة للعالم.

كما أن للصدمات البترولية التي عرفتها السوق العالمية للبترول خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي دور كبير في تغيير درجة تمركز الطلب على مستوى المجموعات الدولية. هذا إلى الأحداث السياسية والجيو–سياسية التي عرفتها الساحة العالمية والتي سبق ذكرها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

في هذا السياق وفي ضل تلك الظروف حدثت تطورات هامة في نمط الطلب العالمي على البترول وبالتالي نتج عن ذلك توزيع غير عادل للطلب إن لم تقل توزيعا سيئا له, فيما بين المجموعات الدولية، حيث تمركز الطلب العالمي على البترول في مناطق محددة وبكميات جد معتبرة على حساب بقية المناطق أو المجموعات الدولية الأخرى وهذه الوضعية هي نفسها الوضعية التي عرفتها السوق البترولية العالمية قبل 1973، لكنها كانت متباينة من منطقة لأخرى نتيجة الاختلاف حدة المستجدات التي عرفتها السوق البترولية بعد 1973 مقارنة بالفترة ماقبل 1973.

لذلك فإنه لمعرفة أهم المناطق أو المجموعات الدولية التي يتمركز فيها الطلب العالمي على البترول قبل 1990 نقدم الجدول التالي.

جدول رقم (25):

توزيع الطلب العالمي للبترول حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1990

الوحدة: 10^6 برميل/يوم

السنة / المجموعات	1973	1974	1975	1977	1979	1980	1982	1984	1986	1988	1989	1990
أمريكا الشمالية	19.54	18.96	18.70	21.04	21.32	20.01	18.07	18.47	19.08	20.30	20.50	20.20
أمريكا اللاتينية	2.71	2.78	2.77	3.05	3.37	3.33	03.27	3.17	3.31	03.53	3.56	3.56
أوروبا وأورآسيا	22.66	22.36	22.06	23.55	25.12	24.41	22.77	22.45	22.80	23.00	23.05	23.36
الشرق الأوسط	1.41	1.47	1.42	1.72	2.07	2.04	2.41	2.83	03.01	03.08	3.22	3.39
افريقيا	0.89	0.92	0.95	1.15	1.30	1.38	1.59	1.67	1.69	1.82	1.90	1.98
آسيا والمحيط الهادي	9.15	9.06	09.04	10.11	11.10	10.57	10.0	10.50	10.97	12.19	12.93	13.77
العالـم	**56.36**	**55.55**	**54.11**	**60.62**	**64.28**	**61.74**	**58.11**	**59.09**	**60.86**	**63.92**	**65.16**	**66.26**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المراجع التالية:

1- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2003, p 07.
2- Amor khelif, le monde pétroler Face aux nouvelle stratigies de domination,, CLEAD, Alger 1989, p 37.

من بيانات وأرقام الجدول السابق ندرج الملاحظات التالية:

1) لقد تغير الوضع العام لتمركز الطلب العالمي على البترول في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، ذلك أن مجموعة دول أمريكا الشمالية أصبحت في المركز الثاني بعد مجموعة دول أوربا وأورآسيا، هذه الأخيرة التي أصبح الطلب العالمي يتمركز فيها بنسبة تتراوح بين 40% سنة 1973 ثم تراجعت قليلا إلى 39.5% سنة 1980 لتستقر أخيرا في حدود 35% سنة 1990. لكن ماميز الطلب العالمي على مستوى هذه المجموعة هو التذبذب بين سنة وأخرى وعدم الاستقرار خاصة بعد 1979 أين عرف الطلب العالمي على البترول تراجعا من 64.28 مليون برميل سنة 1979 إلى 61.74مليون برميل سنة 1980 ومن تلك الفترة (السنة 1979) والطلب على البترول على مستوى هذه المجموعة في تراجع إلى غاية نهاية الفترة والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تطبيق سياسة ترشيد استهلاك الطاقة من قبل الدول المتقدمة صناعيا في هذه المجموعة.

2) مجموعة دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) استأثرت هي الأخرى على أكبر حصة من الطلب العالمي من البترول خلال طول الفترة وجاءت في الدرجة الثانية بعد المجموعة الأولى من حيث تمركز الطلب على البترول فيها وعرف الاتجاه العام للطلب على البترول في هذه المجموعة عدم استقرار وتذبذب نسبي من سنة لأخرى خلال طول الفترة بسبب تلك الأحداث والتطورات التي عرفتها الساحة العالمية والتي سبق ذكرها زيادة عن الإجراءات والسياسات التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال استهلاك الطاقة وتطبيق سياسة الترشيد والاحلال.

3) إذا ما أخذنا المجموعة الأولى والثانية وحسب بيانات هذا الجدول نجد أن الطلب العالمي على البترول تراجع بنسبة تتراوح بين 74% و75% خلال طول الفترة، وهذا معناه أن ثلاثة أرباع الطلب العالمي على البترول متمركزا في هاتين المجموعتين على حساب بقية المجموعات الأخرى. وبقي الطلب العالمي متمركز في هاتين المجموعتين بنفس النسبة إلى غاية 1977 ثم تراجعت تلك النسبة إلى 72% سنة 1980، واستقرت أخيرا في حدود (65.0%) سنة 1990.

4) نلاحظ أن الوضع العام لتوزيع الطلب العالمي على البترول خلال هذه الفترة تأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى كل مجموعة من المجموعات السابقة والدليل على ذلك

أنه تم تسجيل أعلى كمية في سنة 1979 حيث وصل الطلب العالمي 64.25 مليون برميل/يوم ثم أخذ في التراجع إلى غاية 1989 أين تم تسجيل تزايد نسبي في الكميات المطلوبة عالميا هذا بالرغم من التراجع المسجل في درجة تمركز الطلب في المجموعتين الأولى والثانية إلا أن الزيادة في الكميات المطلوبة كانت بسبب زيادة الطلب في المجموعات الأخرى وخاصة مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي التي زادت نسبة تمركز الطلب فيها ابتداء من 1986 أين ارتفعت حصتها من 18% سنة 1986 إلى 21% سنة 1990 بشكل عام فإن توزيع الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 90/73 تميز بسيطرة الدول المتقدمة صناعيا على الحصة الأكبر من هذا التوزيع حيث كانت نسبة تمركز الطلب العالمي في الدول الصناعية المنضوية تحت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) تتراوح بين 62% و52% خلال طول الفترة وهذا ما تبينه بيانات الشكل التالي الذي يبين درجة تمركز الطلب على مستوى دول OCDE مقارنة بالعالم.

شكل رقم (10):

درجة تمركز الطلب على مستوى دول OCDE مقارنة بالعالم

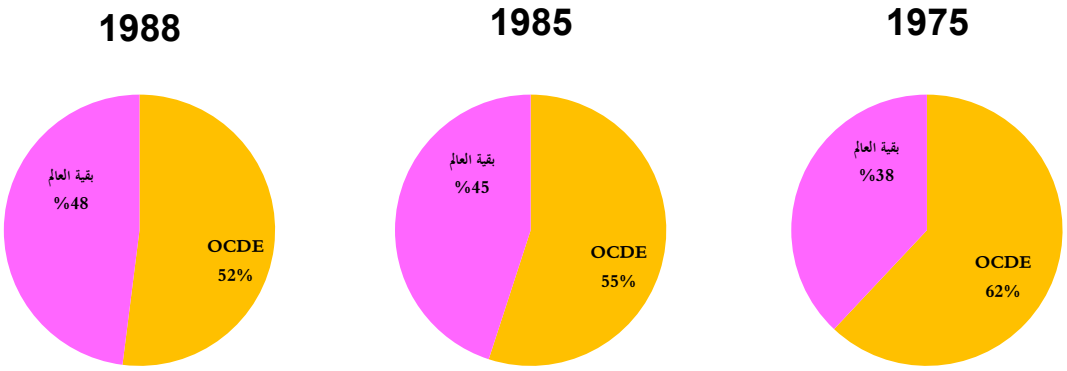

ثانيا: توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي قبل 1990:

لقد ظل الغاز الطبيعي ملازما لسوق الموارد الأولية للطاقة حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، مع بعض الاستثناءات هنا وهناك، بل أن تلك الاستثناءات كانت تشجعها في غالب الأحوال كثرة الاحتياطات المكتشفة، كما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي حينها والاكتشافات في كل من ليبيا والجزائر.

مع بداية السبعينيات من القرن الماضي ومع التحول التي عرفته السوق العالمية للبترول في أكتوبر 1973 عرفت السوق العالمي للبترول والغاز الطبيعي انطلاقة حقيقية معلنة بذلك أن عهد البترول الرخيص قد انتهى كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

كل هذه التفاعلات وغيرها أدت إلى تقليص العوائق التي كانت تقف أمام عمليات استغلال الموارد الغازية، حيث أصبحت التكاليف الرأسمالية المرتفعة واللازمة لتنمية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي واستغلاله لا تمثل عائقا رئيسيا في تنمية هذا المورد الاستراتيجي والملائم اقتصاديا وبيئيا، باعتباره الوفود الأمثل للكثير من القطاعات خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا لذلك يمكن القول أن الغاز الطبيعي منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي استطاع أن يضمن لنفسه مكانا أساسيا ضمن مصادر الطاقة الأولية، وأصبح الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في تزايد مستمر مسجلا بذلك معدلات نمو عالية تفوق أحيانا معدلات نمو الطلب على البترول.

كل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تعدد مجالات استخداماته خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا والدول الناشئة كما ساعدت زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي مجموعة من العوامل تتمثل أساسا في الاهتمام المتزايد بالبيئة على المستوى العالمي وارتفاع حرارة الجو وغيرها من العوامل الأخرى . وبالنظر إلى تعدد استخدامات الغاز الطبيعي كما أشرنا خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا فإن ذلك يعتبر سببا وجيها لتمركز الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في هذه المجموعة على حساب بقية دول العام الأخرى ولمعرفة الوضع العام لتوزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية نقدم الجدول التالي.

جدول رقم (26)

توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية

الوحدة: * مليون برميل مكافئ/نفط

السنة / المجموعات	1973	1975	1977	1979	1980	1982	1984	1985	1987	1988	1989	1990
أمريكا الشمالية	11.08	9.94	9.98	10.24	10.01	9.34	9.24	8.97	8.96	9.48	9.62	9.86
أمريكا اللاتينية	0.60	0.62	0.70	0.87	1.02	1.13	1.24	1.19	1.23	1.28	1.32	1.38
أوروبا وأورآسيا	6.78	8.09	8.43	9.54	9.93	11.92	13.48	14.50	15.97	16.41	16.88	17.04
الشرق الأوسط	0.45	0.55	0.61	0.78	0.66	0.65	0.94	1.03	1.35	1.52	1.71	1.70
افريقيا	0.14	0.21	0.20	0.42	0.32	0.56	0.75	0.81	0.95	1.02	1.10	1.14
آسيا والمحيط الهادي	0.47	0.70	0.94	1.17	1.25	1.35	1.75	1.90	2.05	2.15	2.32	2.44
العالـم	**19.78**	**20.11**	**20.86**	**23.02**	**23.19**	**24.15**	**27.4**	**28.46**	**30.51**	**31.86**	**32.95**	**33.56**

(*)– تم التحويل من الأمتار المكعبة إلى البرميل المكافئ نفط.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المراجع التالية:

1- OPEC, Annual statistical belletin 2004, p 24.
2- OPEC, Annual statistical belletin 1988, p 17.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1- نلاحظ أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي يتمركز بنسبة أكبر في مجموعة دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) على حساب بقية المجموعات الأخرى أين بلغت نسبة تمركز 56% سنة 1973 ثم أخذت هذه النسبة في التراجع لتستقر في حدود 29% سنة 1990.

2- إن التراجع المسجل في تمركز الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في دول المجموعة الأولى سببه التطور النسبي والكمي لتمركز الطلب في دول المجموعة الثانية خلال طول الفترة حيث انتقلت نسبة تمركز الطلب لمجموعة دول أوروبا وأوراسيا من 37% سنة 1973 إلى 49% سنة 1984 لتستقر في حدود 51% سنة 1990.

3- إن نسبة استحواذ المجموعتين على الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال طول الفترة تؤكد أن من 80% إلى 90% متمركز في المجموعتين، وهذا معناه أن مناطق تمركز الطلب على الغاز الطبيعي عالميا ينحصر فقط في مجموعتين عكس الطلب العالمي على البترول ، أما باقي المجموعات الأخرى فإن درجة تمركز الطلب فيها على الغاز الطبيعي فكانت تتراوح بين 3% و5% حسب كل مجموعة.

4- نلاحظ أيضا التراجع المستمر للطلب العالمي من البترول على مستوى دول أمريكا الشمالية وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أن هذه المجموعة تنتج هي ذاتها الغاز الطبيعي وبالتالي فهي تحتوي على مخزون تستخدمة في الحالات غير العادية وذلك ما لاحظناه في سنتي 1979 و1985، بسبب الأحداث والتطورات التي عرفتها الساحة الدولية بشكل عام والسوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص.

5- إن التزايد المستمر للطلب على الغاز الطبيعي في دول أوروبا وأورآسيا يعود بالدرجة الأولى لمجموعة من العوامل أهمها:

- إدخال تكنولوجيات جديدة في الصناعة الكهرومنزلية تستخدم أو تشتغل بالغاز الطبيعي 100% (مجففات الغسيل).
- تشغيل المراجل على مستوى المؤسسات والمساحات الكبرى بالغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية منذ 1990.

إن الحديث عن توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي خلال هذه الفترة يجعلنا نؤكد حقيقة أساسية وهي أن هذه الفترة عرفت مرحلتين متميزتين، وكل مرحلة تميزت بأحداث وتطورات هامة ارتبطت أساسا بالتطورات والأحداث التي عرفتها السوق العالمية للبترول من جهة وتلك التي شهدها الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، وقد سبق وأن أشرنا إلى تلك الأحداث في الفصل الأول من هذه الدراسة، لذلك نرى أنه من الأفيد لنا تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين على النحو التالي:

I) التوزيع في الفترة الممتدة من 1991 إلى 1999.

II) التوزيع منذ سنة 2000 .

I) توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 1991–1999.

إن المتتبع لكيفية توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي خلال هذه المرحلة لا يلاحظ أية فوارق ملموسة من حيث درجة التمركز الخاصة بالطلب أو العرض من البترول والغاز الطبيعي مقارنة بالفترة السابقة على مستوى المجموعات الدولية، إلا أن المستجدات التي ميزت فترة السبعينيات من القرن الماضي جعلت بعض الفوارق تظهر في عملية التوزيع.

في هذا السياق ومن أجل معرفة الوضع العام لتوزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي وتسهيلا لعملية التحليل فإننا نعتمد التقسيم التالي:

أ) توزيع الطلب والعرض من البترول خلال الفترة 1991–1999.

ب) توزيع الطلب والعرض من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1991–1999.

أ) توزيع الطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية 1991/1999.

لم يتغير الوضع العام لتوزيع الطلب والعرض العالمي من البترول حسب المجموعات السابقة حيث حافظت نفس المجموعات تقريبا على حصتها من الطلب أو العرض من البترول على المستوى العالمي على حساب بقية المجموعات الأخرى ماعدا الاستثناء الوحيد الذي ظهر وهو تبوأ منطقة الشرق الأوسط للصدارة من حيث درجة

تمركز العرض العالمي من البترول خلال طول الفترة الممتدة من 1991 إلى 1999 وهذا شيء طبيعي باعتبارها المنطقة التي تتوفر على أكثر الاحتياطيات العالمية من البترول خاصة ، حيث كانت حصتها في تزايد مستمر أين انتقلت من 26.5% سنة 1991 إلى 29.6% سنة 1995 لتستقر في حدود 30% سنة 1999 بالنسبة لدرجة تمركز العرض العالمي من البترول في هذه المنطقة، لكن في المقابل فإن حصة هذه المجموعة من الطلب العالمي لم تكن تتعدى الـ5% خلال طول الفترة تقريبا، وعليه ومن أجل معرفة الوضع العام لتوزيع الطلب والعرض من البترول خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1999 تقدم الجدول التالي حسب المجموعات الدولية.

جدول رقم (27):

توزيع الطلب والعرض العالمي من البترول حسب المجموعات الدولية (1991-1999)

الوحدة: [*] مليون برميل/يوم

المجموعات	السنة / البيان	1991		1992		1994		1995		1997		1998		1999	
		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	العرض	14.18	22	14.05	21	13.60	20	13.80	20	14.27	20	14.18	19	13.67	19
	الطلب	19.91	30	20.28	30	21.14	31	21.06	30.5	22.19	31	22.59	31	23.21	31
أمريكا اللاتينية	العرض	4.75	7	4.84	7	5.35	8	5.78	8.5	6.49	9	6.94	10	6.82	10
	الطلب	3.60	5.5	3.72	6	3.98	6	4.13	6	4.54	6	4.68	6	4.70	6
أوروبا وأورآسيا	العرض	15.22	23	14.29	22	13.65	21	13.82	20	14.23	20	14.17	19	14.46	20
	الطلب	22.95	34.5	22.00	33	19.75	29	19.64	28.5	19.58	27	19.72	27	19.63	26
الشرق الأوسط	العرض	17.28	26.5	18.75	28.5	20.00	30	20.13	30	21.49	30	22.69	31	21.75	30
	الطلب	3.50	5	3.57	5	3.89	6	4.03	6	4.19	6	4.21	6	4.30	6
افريقيا	العرض	6.81	10.5	6.93	10.5	7.00	10.5	7.11	10.5	7.75	10.5	7.64	10.5	7.57	10.5
	الطلب	1.99	3	2.04	3	2.13	3	2.20	3	2.30	3	2.38	4	2.44	3
آسيا والمحيط الهادي	العرض	6.93	11	6.92	10.5	7.18	10.5	7.33	10.5	7.72	10.5	4.73	10.5	7.61	10.5
	الطلب	14.38	22	15.35	23	17.15	25	18.09	26	19.63	27	19.25	26	20.19	28
العالـم	العرض	65.17	100	65.76	100	66.93	100	67.94	100	71.95	100	73.35	100	71.89	100
	الطلب	66.33	100	66.96	100	68.04	100	69.15	100	72.43	100	72.83	100	74.47	100

(*)- تم التحويل من الأمتار المكعبة إلى البرميل المكافئ نفط.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على:

1- BP; Satistical review of world energy juine 2003, p 10.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) إن الطلب العالمي على البترول يتمركز بنسبة 64.5% في المجموعتين الأولى والثانية في سنة 1991، وحافظت المجموعتان على نفس النسبة تقريبا إلى غاية 1995 أين تراجعت النسبة إلى 58% لتستقر في حدود 57% سنة 1999.

2) إن الطلب العالمي والعرض العالمي من البترول كان ينمو بوتيرة بطيئة نسبيا ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار الطلب والعرض في المجموعات الدولية من سنة لأخرى إذ كانت نسبة التغيير المسجلة في العرض العالمي من البترول سالبة في منطقة دول شمال أمريكا ونفس الشيء بالنسبة لمجموعة دول أوروبا وأورآسيا، بينما تم تسجيل نسبة تغير موجبة في منطقة الشرق الأوسط.

3) نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصة منطقة الشرق الأوسط في الطلب العالمي من البترول كانت نسبة مستقرة وفي نفس الوقت جد متواضعة حيث لم تتعدى الـ5% خلال طول الفترة من إجمالي الطلب العالمي من البترول عكس جانب العرض.

وعلى هذا الأساس وحتى نبين مكانة مجموعة دول الشرق الأوسط في العرض العالمي من البترول خلال طول فترة التسعينيات من القرن الماضي في مقارنة بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز في منظمة أوبك والدول المنتجة خارج الأوبك تقدم البيانات التالية:

جدول رقم (28):

التوزيع الكمي والنسبي للعرض العالمي من البترول حسب مناطق الإنتاج 1991–1995–1999

الوحدة: مليون برميل/يوم

السنة / البيان	1991		1995		1999	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
العرض من الأوبك (OPEC)	24.80	38	27.61	41	29.56	41
العرض من خارج أوبك (HORS OPEC)	40.47	62	40.33	59.0	42.33	59
العالم	65.17	100	67.94	100	71.39	100

- على رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، ربيع 2012، ص 80.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا القول أن منطقة الشرق الأوسط وبالرغم من احتلالها المراكز الأولى من حيث العرض العالمي للبترول خلال طول الفترة 1991–1999 إلا أن مكانتها النسبية لم تكن كذلك باعتبار أن ما يتم عرضه من البترول خارج

المنطقة يفوق ما يعرض من هذه المنطقة والدليل على ذلك أن حصة أوبك (OPEC) في العرض العالمي من البترول في سنة 1999 كانت في حدود 41% مقابل 59% بالنسبة للدول المنتجة خارج أوبك.

ولإعطاء فكرة أكثر وضوحا حول كيفية توزيع الطلب العالمي على البترول حسب المجموعات الدولية خلال الفترة 1991–1999 نقدم الرسم البياني التالي:

شكل رقم (11):

توزيع الطلب العالمي حسب المجموعات الدولية في الفترة: 1991–1999

الوحدة: مليوم برميل/يوم

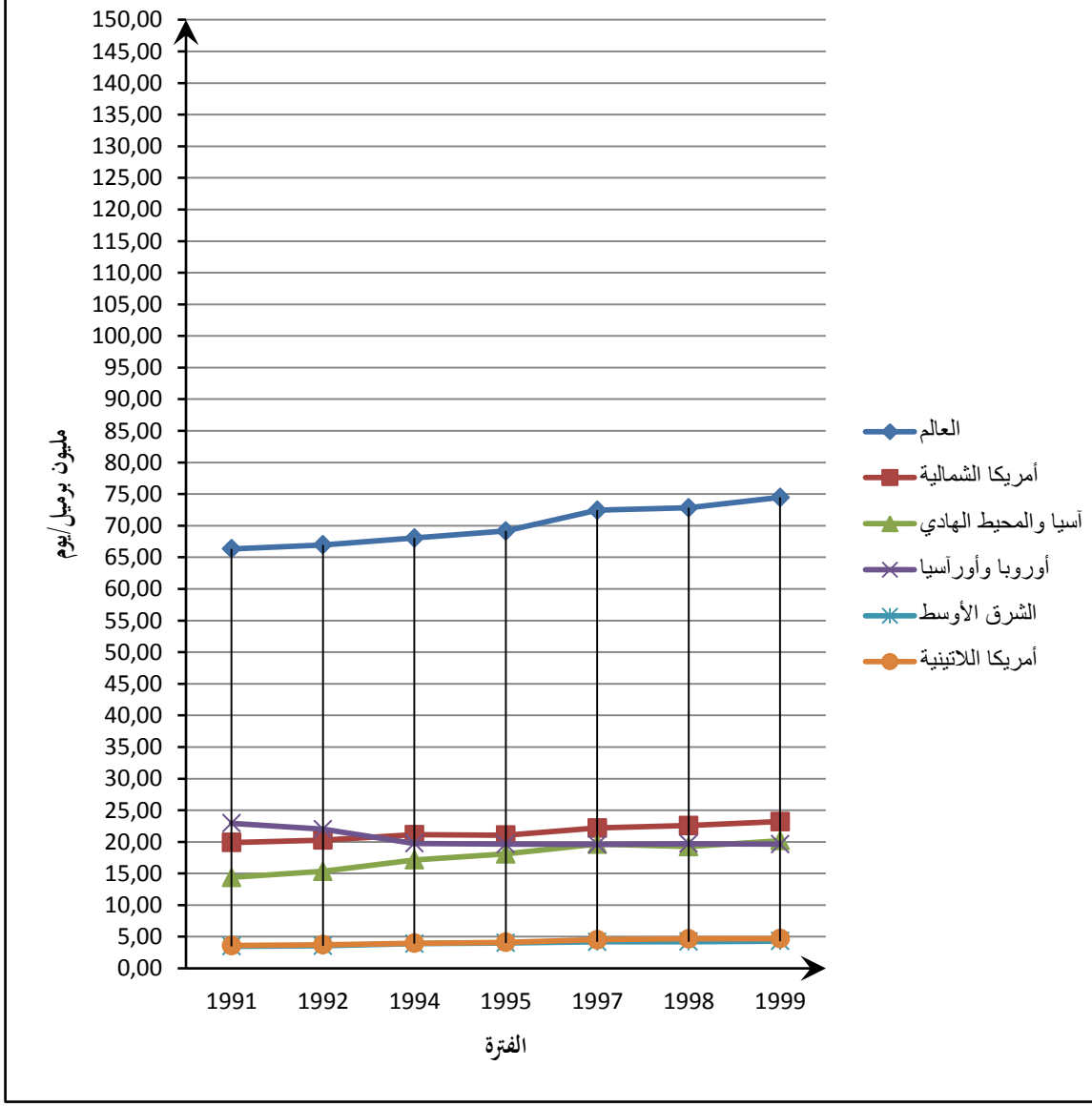

- تم إعداد الرسم البياني من طرف الباحث بالاستناد على بيانات الجدول السابق الخاص بتطور الطلب العالمي على البترول وكيفية توزيعه حسب المجموعات الدولية.

ب) توزيع الطلب والعرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 1991 إلى 1999.

لقد أصبح الغاز الطبيعي ثاني أكبر مصادر الطاقة نموا بعد البترول، وأصبح الغاز الطبيعي محل اهتمام دول العالم خاصة مع وفرة احتياطياته وتعدد مزايا البيئية، وعلى هذا الأساس فقد حاولت الدول المنتجة للغاز الطبيعي تحسين مراكز الإنتاج، وتطويرها مع محاولة ربطها بمراكز الاستهلاك (الطلب).

ولذلك فإنه قبل التعرض للكيفية التي يتوزع بها الطلب والعرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية (مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك) منذ 1990 لابد من التأكيد على حقيقة أساسية وهي أن العرض والطلب على الغاز يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز عبر مناطق العالم المختلفة، لأنه بقدر ما تكون حجم الاحتياطيات في منطقة ما تكون حصتها من الإنتاج أكبر، وفي المقابل بقدر ما تكون تلك الاحتياطيات أقل أو متواضعة بقدر ما يزداد الطلب في هذه المجموعة على الغاز الطبيعي خاصة إذا كانت من الدول المتقدمة صناعيا ذات الاستهلاك الواسع للغاز الطبيعي، وعلى هذا الأساس فقد عرفت الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي تطورا ملحوظا في فترة التسعينيات من القرن الماضي وكل ذلك بفضل الاكتشافات الجديدة وعمليات التنقيب والبحث المتزايد من سنة لأخرى كما أشرنا سابقا ولتأكيد ذلك فقد ارتفع حجم الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي من 138337 مليار م^3 سنة 1992 إلى 144756 مليار متر مكعب سنة 1997 محققا بذلك نسبة نمو قدرت بأكثر من 1% سنويا وقد كانت تلك الاحتياطيات موزعة حسب المناطق الجغرافية على النحو التالي:

جدول رقم (29):

توزيع الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية (1992-1997)

الوحدة: مليار م^3

السنة / البيان	1992		1997	
	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	9449	7	8365	6
أمريكا اللاتينية	5340	4	6296	4
أوروبا وأورآسيا	61024	44	62272	43
الشرق الأوسط	43045	31	49530	34
افريقيا	9822	7	9871	7
آسيا والمحيط الهادي	9656	7	9077	6
العالـم	138337	100	144756	100

- حسام جبر الدار، تطورات الطلب والتجارة العالمية للغاز الطبيعي *** وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 31، العدد 114، صيف 2005، ص 51.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن أكبر حصة من الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي تتمركز في مجموعتين بنسبة 75% وهما مجموعة أوروبا وأورآسيا ومجموعة دول الشرق الأوسط، وذلك في سنة 1992 ثم ارتفعت تلك الحصة لتصل إلى 77% سنة 1997 لنفس المجموعتين، معنى ذلك أن أكثر من ثلاثة أرباع(4/3) الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي تتركز في منطقتين أو بالأحرى في مجموعتين على حساب بقية المجموعات الأخرى هذا بالرغم من أن هاتان المجموعتان تتبنى من الغاز الطبيعي إلا 55% من إجمالي الإنتاج (العرض) العالمي من الغاز الطبيعي كما سنرى ذلك لاحقا في هذا السياق ولمعرفة كيفية توزيع العرض العالمي من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (30):

توزيع العرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة 1991 – 1999

الوحدة: مليار م^3

المجموعات / السنة		1991	1992	1994	1995	1997	1998	1999
أمريكا الشمالية	الكمية	616.016	633.129	682.075	685.320	700.929	700.454	706.380
	%	30	30.5	32	31.5	314	30	30
أمريكا اللاتينية	الكمية	85.642	82.317	94.765	99.630	114.471	121.831	131.061
	%	4	4	4	4.5	5	5	5.5
أوروبا وأورآسيا	الكمية	1011.16	983.47	939.20	933.33	929.02	943.67	959.12
	%	49	47	44	43	41	41	40.5
الشرق الأوسط	الكمية	115.04	126.51	146.48	152.71	178.68	187.20	199.54
	%	5.5	6	7	7	8	8	8
افريقيا	الكمية	74.89	74.6	77.07	82.30	98.39	103.61	108.97
	%	4.5	4	4	3	4.5	4.5	5
آسيا والمحيط الهادي	الكمية	164.30	175.97	201.13	210.47	239.19	241.88	258.39
	%	7	8.5	9	11	10.5	11	11
العالم	الكمية	2067.05	2076.00	2140.73	2165.76	2260.50	2307.94	2363.46

Source :

1- OPEC, Annual statistical belletin 2009, p 24.
2- OPEC, Annual statistical belletin 1999, p 58.

من بيانات وأرقام الجدول أعلاه نستطيع تقديم الملاحظات التالية :

1) إن العرض العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة محل الدراسة متمركز بنتيجة تفوق 75% في المجموعتين الأولى والثانية (دول أوروبا وأوراسيا ودول أمريكا الشمالية). هذا بالرغم من التراجع النسبي لدرجة تمركز العرض العالمي من الغاز الطبيعي في المجموعة الثالثة من 49% سنة 1991 إلى 40.5% سنة 1999 وفي المقابل حافظت المجموعة الأولى على نفس النسبة أي في حدود 30%.

2) إن التراجع النسبي في العرض من الغاز الطبيعي في المجموعة الثالثة قابلة ارتفاع نسبي في درجة تمركز العرض في المجموعتين الرابعة والسادسة أي (مجموعة دول الشرق الأوسط ودول أسيا والمحيط الهادي، حيث ارتفعت نسبة التمركز من 5.5% سنة 1991 إلى 8% سنة 1999 بالنسبة للمجموعة السادسة.

أما بقية المجموعات الأخرى فلم يسجل أي تغيير في حصصها وبالتالي بقيت على نفس الوضعية حيث كانت درجة تمركز العرض فيها تتراوح بين 4% و5.5% كمتوسط.

أما جانب توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية فإن الأمر لايختلف كثيرا عن الوضع الخاص بالعرض إلا أن الاختلاف يكمن في تغير المجموعات التي يتمركز فيها الطلب على الغاز الطبيعي وهو مرتبط أيضا بدرجة نمو وتطور إقتصاديات الدول الخاصة بكل مجموعة من المجموعات الدولية.

فحسب البيانات المتوفرة فإن هناك مجموعتان يتمركز فيهما الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حيث نستأشر هاتان المجموعتان على حصة تتراوح بين 74% و80% في الفترة الممتدة 1992 إلى 1998، وهاتان المجموعتان هما مجموعة دول أمريكا الشمالية ومجموعة دول أوروبا وأورآسيا وللتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (31):

توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة 1992–1998

الوحدة مليار م^3

البيـــان / المجموعـات	1992		1997		1998	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	684	32	770	32.5	704.30	30.0
أمريكا اللاتينية	61	3	115	5	123.0	5.5
أوروبا وأورآسيا	965	48	1014.2	43	1032.9	44
الشرق الأوسط	111	5	165.6	7	177.00	7.5
افريقيا	40	2	50.6	2	52.50	2
آسيا والمحيط الهادي	179	10	249.7	10.5	254.30	11
العالـم	2040	100	2365.1	100	2344.0	100

المصـدر:

1- حسام جبر الدار، مرجع سابق، ص 51.

2- OAPEC، تقرير الأمين العام السنوي الـ26، 1999، الكويت 2000، ص. 167.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1) تزداد درجة تمركز الطلب على الغاز الطبيعي من سنة لأخرى في كل المجموعات الدولية المذكورة في الجدول، إلا أن التباين يكمن في كون درجة التمركز بالنسبة للطلب على الغاز الطبيعي بين مجموعة وأخرى أين نجد استحواذ مجموعتين على أكبر حصة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي على حساب بقية المجموعات الأخرى، حيث نجد مجموعتان فقط تستأثران على 80% من إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في سنة 1992. لكن هذه النسبة ورغم بقائها مرتفعة إلا أنها أخذت في التراجع إلى أن استقرت في حدود 75%، وهذا معناه أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي تمركز بنسبة 75% كمتوسط في مجموعتين أو منطقتين من مناطق العالم فقط.

2) إن ارتفاع حصة هذه المجموعات المذكورة يعتبر في نظرنا أمر طبيعي باعتبار أن درجة نمو وتطور اقتصاديات دول هذه المجموعة يستدعي طلب متزايد على الطاقة بشكل عام وعلى مصدر الغاز الطبيعي بشكل خاص باعتباره عنصر أساسي في جميع القطاعات الإستراتيجية لكل دولة خاصة المتقدمة منها.

3) رغم أن درجة تمركز الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية منحصر في مجموعتين فقط كما أشرنا إلا أن بيانات الجدول السابق تبين لنا بوضوح وجود تطور وتزايد مستمر لدرجة التمركز على مستوى بقية مناطق (مجموعات) العالم رغم تباين درجة التمركز الطلب على الغاز الطبيعي في المجموعتين المذكورتين سابقا من 80% سنة 1992 إلى 75% سنة 1998 أين ارتفعت النسبة من 20% سنة 1992 إلى 25% سنة 1998 على مستوى بقية المجموعات الأخرى.

والشكل الموالي بين ذلك بوضوح:

رسم بياني رقم (12):

توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية 1992–1997–1998

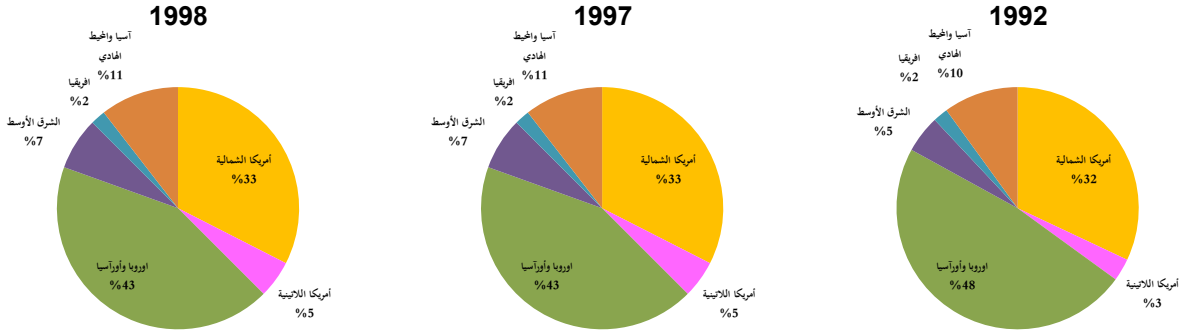

II- توزيع الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية بعد 1999

لقد كان للأحداث التي عرفتها السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي في العقد الأخير من القرن الماضي أكبر الأثر في تغيير هيكل الطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي وبالتالي تغيير كيفية التوزيع فيما بين المجموعات الدولية منذ بداية القرن الحالي.

في منتصف عام 1999 تغير وضع السوق العالمية للبترول وبدأ التوازن في سوق البترول يلوح في الأفق وأخذت المحزونات البترولية في التراجع خاصة في الثلاثة أشهر الأخيرة من نفس العام.

إلى جانب ذلك شهدت الأوضاع الاقتصادية لدول الأوبك (OPEC) تحسنا موازيا في اقتصادياتها، أما على مستوى الدول المتقدمة صناعيا فقد كان الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق في اليابان أثره الايجابي على مجمل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة صناعيا ككل، إذ بمجرد تسجيل الاقتصاد الياباني لمعدل نمو ايجابي قدره 1% فإن ذلك أدى إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE). إلى 2.8% بعدما كان هذا المعدل في حدود 2.6% سنة 1998.

أما جانب الطلب والعرض من الغاز الطبيعي فقد عرفت السوق العالمية للغاز الطبيعي زيادة مقبولة عكس الذي حدث بالنسبة للطلب والعرض من البترول، ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة السوق العالمية للغاز الطبيعي حيث اتجاه الطلب والعرض من الغاز الطبيعي تكون في منأى عن كل تلك الأحداث التي عرفتها السوق البترولية وبالتالي فتأثيرات تلك الأحداث إن وجدت فهي ليست بنفس الحدة كما في حالة الطلب والعرض من البترول.

من كل ما سبق نستطيع القول أن نهاية القرن الماضي وما عرفته من أحداث وتطورات كانت كافية لتغيير خارطة التوزيع الخاصة بالطلب والعرض من البترول والغاز الطبيعي مع بداية القرن الحالي حيث استأثرت دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية على أكبر حصة من الطلب والعرض على البترول (خاصة) في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 وسجلت خلال هذه الفترة أكبر معدلات نمو الطلب على مستوى هذه المجموعة لكن بعد عام 2006 تحولت معدلات النمو الاقتصادي لدول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) إلى قيم سالبة وبلغت حدتها في سنتي 2008 و2009، وخلال هذه الفترة حدثت تغيرات في ديناميكيات الطلب العالمي على البترول حيث مهدت صدمة الطلب الايجابية « Positive Demand Shock » التي سادت العالم خلال سنتي

2004–2006، مهدت الطريق أمام حدوث صدمة الطلب السلبية « Négative Demand Shock » خلال عامي 2008 و2009 وكانت من نتائج ذلك الآتي:

- ✓ سجل الطلب العالمي على البترول نموا سلبيا لسنتين متتاليتين، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي.
- ✓ السبب الرئيسي الذي يقف وراء تراجع الطلب العالمي على البترول هو انخفاض طلب دول منضمة الـ(OCDE).

لقد كشفت أحداث 2008 و2009 بوضوح تام أن الصدمات التي تحدث خارج السوق البترولية يمكن أن يكون لها تأثير طويل المدى على السوق البترولية بشكل عام وعلى الطلب على البترول والعرض منه بشكل خاص، بناءا على ما سبق ومن أجل الوقوف على هيكل الطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية بعد 1999 نقدم الجدول التالي الذي يبين توزيع الطلب والعرض من البترول في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014.

جدول رقم (32):

توزيع الطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014

الوحدة: * مليون برميل مكافئ/نفط

المجموعات / السنة		2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	الطلب	23.57	23.80	25.04	25.12	25.11	23.89	23.00	23.46	23.40	23.62	23.95	24.13
	العرض	13.90	14.07	14.15	13.70	13.63	13.16	13.44	13.64	14.33	15.56	18.08	19.13
أمريكا اللاتينية	الطلب	4.86	5.00	5.06	5.20	5.65	5.88	5.92	6.22	6.40	6.27	6.50	6.74
	العرض	6.81	6.74	7.16	7.32	7.32	7.40	7.35	7.38	7.45	7.54	7.67	8.37
أوروبا وأورآسيا	الطلب	19.58	19.75	19.99	20.14	20.06	20.02	19.15	19.06	18.97	18.54	24.60	24.73
	العرض	14.95	16.35	17.60	17.55	17.84	17.63	17.81	17.75	17.45	17.21	19.95	20.54
الشرق الأوسط	الطلب	5.02	5.45	6.03	6.34	6.70	7.19	7.57	7.86	7.99	8.35	7.81	8.12
	العرض	23.54	21.96	24.87	25.52	25.30	26.41	24.72	25.76	27.98	28.27	29.63	30.91
افريقيا	الطلب	2.44	2.57	2.73	2.91	3.07	3.22	3.30	3.46	3.37	3.52	3.55	3.61
	العرض	7.80	7.93	9.32	9.90	10.18	10.23	9.65	10.12	8.74	10.84	10.05	7.40
آسيا والمحيط الهادي	الطلب	21.14	22.09	24.12	24.53	26.00	25.9	26.20	27.76	28.75	29.08	29.50	29.92
	العرض	7.87	7.88	7.85	8.00	8.00	8.11	8.07	8.42	8.24	8.31	8.29	8.31
العالـم	الطلب	**76.61**	**78.66**	**81.97**	**84.24**	**86.59**	**86.10**	**85.14**	**87.82**	**88.88**	**89.38**	**95.91**	**97.25**
	العرض	74.87	74.93	80.95	81.99	82.27	82.94	81.04	83.07	84.19	87.73	93.67	94.66

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

1- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2011, p 22-23.
2- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2013, p 8-9.
3- World Energy council, world energy reserve, Survey, Summary 2013, p 13.
4- OPEC, Monthly oil market report, 13 May 2014, p 47-48-49.

من بيانات الجدول العام لتوزيع الطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية في الفترة 2000 إلى 2014 يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) بقي الطلب والعرض على البترول متمركزا في نفس المجموعات التي كان عليها الوضع قبل عام 2000 تقريبا وهذا على حساب بقية المجموعات الأخرى وخاصة جانب الطلب منه.

2) نظرا للسياسات المعتمدة من قبل الدول المتقدمة صناعيا في مجال ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام والبترول بشكل خاص فقد عرفت معدلات نمو الطلب على البترول على مستوى هذه المجموعة تراجعا نسبيا من سنة لأخرى.

3) توزيع الطلب العالمي على البترول كان متذبذبا من سنة لأخرى نظرا لتأثير العوامل المذكورة سابقا في كيفية التوزيع على مستوى المجموعات الدولية وبالتالي فما ميز هذه الفترة تقريبا هو عدم استقرار الكميات المطلوبة لسنوات عديدة متتالية.

4) إن درجة تمركز العرض العالمي من البترول لايختلف كثيرا عن الوضع المسجل في الطلب إذا بقيت المجموعات الأكثر استهلاكا للطلب هي نفسها تقريبا التي تستأثر على أكبر حصة من العرض العالمي من البترول خلال طول الفترة، باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت تتصدر المجموعات من حيث درجة تمركز العرض العالمي حسب المجموعات الدولية، كما أن الكميات المعروضة في هذه المجموعة كانت في تزايد مستمر خلال طول الفترة.

من خلال هذه الملاحظات حول كيفية توزيع الطلب والعرض العالمي من البترول خلال الفترة 2000 إلى 2014 حسب المجموعات الدولية ومن أجل إعطاء صورة واضحة حول درجة تمركز الطلب والعرض معا من البترول حسب المجموعات الدولية نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (33):

التوزيع الكمي والنسبي للطلب والعرض من البترول حسب المجموعات الدولية

في الفترة 2000–2014 (سنوات مختارة)

الوحدة: مليون برميل/يوم

البيان / المجموعات	2000		2007		2009		2014	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	37.47	25	38.95	22	36.44	21	43.26	22.5
أمريكا اللاتينية	11.67	8	19.95	11	13.27	8	15.11	8
أوروبا وأوراسيا	34.53	23	37.90	22	37.33	21	45.27	23.5
الشرق الأوسط	28.56	18	32	18	32.35	19	39.03	20
افريقيا	10.24	7	13.88	8	19.95	11	11.01	6
آسيا والمحيط الهادي	29.01	19	34.00	19	34.27	20	38.23	20
العالـم	**151.87**	**100**	**176.68**	**100**	**173.61**	**100**	**191.91**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول العام السابق لتوزيع الطلب والعارض من البترول حسب المجموعات الدولية في الفترة 2000–2014.

من خلال بيانات نلاحظ الأتي:

1) إن الطلب والعرض من البترول يتمركز بنسبة 48% في مجموعة دول أمريكا الشمالية ومجموعة دول أوربا وأسيا في سنة 2000 ثم تراجعت هذه بنسبة إلى 44% سنة 2007 تستقر أخيرا في 46% سنة 2014.

علما أن هاتان المجموعتان تستحوذان على أكثر من 56% من إجمالي الطلب العالمي على البترول في سنة 2000 ثم تراجعت هذه النسبة إلى 52% سنة 2007 و50% عام 2014.

2) نلاحظ التحسن في درجة تمركز الطلب والعرض من البترول خلال هذه الفترة المذكورة على مستوى مجموعة دول الشرق الأوسط حيث انتقلت الكميات المعروضة من هذه المجموعة من 23.54 مليون برميل سنة 2000 إلى 30.91 مليون برميل/يوم سنة 2014 أي بنسبة تغير قدرت بحوالي 2% سنويا مقابل زيادة في الطلب قدرت بـ3% سنويا، خلال طول الفترة مع العلم أن درجة تمركز العرض العالمي من البترول حسب المجموعات الدولية خلال طول الفترة أصبحت تستحوذ عليه مجموعتان فقط هي مجموعة دول الشرق الأوسط بواقع 31.5%، وهي النسبة التي تجعلها تتبوأ مركز الصدارة ضمن

المجموعات الدولية، وهنا نسجل مرة أخرى عدم تكافؤ في عملية التوزيع الخاصة بالعرض العالمي للبترول حسب المجموعات الدولية بعدما عرفناه في جانب الطلب على البترول خلال نفس الفترة.

أما جانب التوزيع الجغرافي للطلب والعرض العالمي من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة ذاتها فإن الأمر يختلف إلى حد ما بالمقارنة بالوضع الخاص بالطلب والعرض من البترول، بسبب اختلاف الظروف الخاصة بالطلب والعرض من الغاز الطبيعي وكذا اختلاف في مناطق التمركز الخاصة بالغاز الطبيعي وهذا ما سنحاول تحليله.

عرفت السوق العالمية للغاز الطبيعي مع مطلع القرن الحالي تطورات وأحداث هامة كانت في معظمها سببا مباشرا في زيادة الطلب والعرض من الغاز الطبيعي وهو الأمر الذي ساهم في تغيير خارطة التوزيع حسب المجموعات الدولية أو المناطق الجغرافية.

لقد شهد الطلب العالمي والعرض العالمي من الغاز الطبيعي تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 وما بعدها، إلا أن ذلك التزايد لم يعكس نفس الوضع بالنسبة لمعدلات النمو في الطلب والعرض من الغاز الطبيعي على مستوى كل مجموعة من المجموعات الدولية.

فعلى سبيل المثال انتقل الطلب العالمي على الغاز من 2411.4 مليار م^3 عام 2000 إلى 3314.4 مليار م^3 في عام 2012 مسجلا بذلك زيادة قدرها 902.7 مليار م^3 وهو ما يعادل زيادة سنوية بلغت 75 مليار متر مكعب أو بمعنى تسجيل نسبة نمو قدرت بـ2.3% سنويا.

أما جانب العرض من الغاز الطبيعي فقد عرف هو الأخر نموا مضطربًا من سنة لأخرى مع تسجيل تفاوت نسبي بين مجموعة وأخرى، إلا أن مايلفت الانتباه في هذا الشأن هو تسجيل نوع من التوازن بين الطلب والعرض من الغاز الطبيعي خاصة في السنوات الأولى من القرن الحالي، حيث كانت النسبة 50% للطلب و50% للعرض مثلما هو الشأن في سنة 2000 هذا بالرغم من الزيادة المسجلة في العرض من الغاز الطبيعي في سنة 2012 مقارنة بـ2000 أين كانت أكبر من تلك الزيادة المسجلة في الطلب حيث كانت في حدود 950.5 مليار متر مكعب (م^3).

في هذا السياق ولتحديد كيفية توزيع الطلب والعرض من الغاز الطبيعي على مستوى المجموعات الدولية والمناطق الجغرافية المختلفة نقدم الجدول العام الذي يبين لنا عملية التوزيع في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2012.

جدول رقم (34):

توزيع الطلب والعرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012

الوحدة: مليار م^3

المجموعات / السنة		2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أمريكا الشمالية	الطلب	794.4	788.7	783.8	782.2	813.9	821.5	816.1	849.6	868.0	906.5
	العرض	763.7	763.6	753.6	750.6	781.9	800.8	807.4	821.1	866.5	896.4
أمريكا اللاتينية	الطلب	96.0	101.3	119.0	123.9	136.3	140.9	136.8	152.2	156.4	165.1
	العرض	986.3	1020.6	1078.0	1100.5	1125.9	1136.3	1049.5	1129.6	1105.8	1083.3
أوروبا وأورآسيا	الطلب	986.3	1020.6	1078.0	1100.5	1125.9	1136.3	1049.5	1129.6	1105.8	1083.3
	العرض	938.9	966.5	1025.5	1029.1	1043.2	1079.3	958.8	1031.2	1039.9	1035.4
الشرق الأوسط	الطلب	208.1	2017.6	247.9	279.2	303.2	331.9	344.6	376.8	394.7	411.8
	العرض	186.7	247.2	285.1	319.9	357.8	364.2	407.3	472.7	518.7	548.4
افريقيا	الطلب	58.4	69.6	81.2	85.6	95.4	100.8	100.1	107.8	114.0	122.8
	العرض	130.3	138.2	156.4	177.0	204.1	212.2	200.4	214.3	211.2	216.2
آسيا والمحيط الهادي	الطلب	290.8	324.3	365.8	397.4	457.3	480.0	496.7	590.4	593.6	625.0
	العرض	272.1	300.5	336.4	363.0	400.5	417.1	439.6	486.5	483.6	490.2
العالـم	الطلب	**2411.7**	**2522.1**	**2674.9**	**2768.9**	**2932.1**	**3011.5**	**2943.9**	**3176.3**	**3232.4**	**3314.4**
	العرض	**2413.4**	**2523.9**	**2691.6**	**2780.0**	**2943.2**	**3054.0**	**2969.3**	**3192.3**	**3291.3**	**3363.9**

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

1- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2011, p 22-23.
2- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2013, p 22-23.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع الطلب والعرض من الغاز الطبيعي حسب المجموعات الدولية تستطيع توضيح ما يلي:

1) نلاحظ أن هناك توازن شبه تام بين الطلب والعرض من الغاز الطبيعي خلال طول الفترة ولعل السبب في ذلك حسب اعتقادنا يعود إلى طبيعة السوق العالمية للغاز الطبيعي التي تتميز بطابع العقود الطويلة المدى.

2) يتمركز الطلب العالمي والعرض العالمي من الغاز الطبيعي في مجموعة دول أوربا وأور أسيا(*) حيث تستأثر هذه المجموعة على نسبة تقارب 41% في عام 2000 بالنسبة للطلب و39% بالنسبة للعرض، وبذلك تكون درجة التمركز في هذه المجموعة في حدود 40% في نفس العام (2000). إلا أن هذه المجموعة لم تستطيع الاحتفاظ بنفس النسبة في السنوات اللاحقة حيث أخذت في التراجع من سنة لأخرى مسجلة نسبة 38% عام 2005 ثم 36.5 عام 2008 لتستقر في حدود 32% عام 2012.

3) نلاحظ من خلال البيانات المدونة في الجدول أي العرض والطلب على الغاز الطبيعي في عام 2009 تراجع على مستوى كل المجموعات الدولية، وهذا معناه أن السوق العالمية للغاز الطبيعي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي خربت الاقتصاد العالمي منذ نهاية عام 2007 وهو ما يعكس حدة وقوة الأزمة.

4) تمركز الطلب والعرض من الغاز الطبيعي على مستوى الدول الصناعية على حساب بقية الدول الأخرى النامية.

5) تأتي مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي من حيث درجة تمركز الطلب والعرض من الغاز الطبيعي فيها أي كانت نسبة التمركز في تزايد مستمر حيث انتقلت من 12% في عام 2000 وانتقلت إلى 15% في عام 2008 ثم استقرت أخيرا في حدود 17% في عام 2012.

(*)- تضم مجموعة دول أوربا وأورآسيا المجموعات التالية:

أ- دول أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي سابقا.

ب- دول أوربا الغربية.

المبحث الثالث: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي.

ترتكز العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية على أسس غير متكافئة وغير عادلة إلى حد كبير، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف التاريخية التي عاشتها معظم الدول النامية لفترة طويلة من الزمن، عرفت خلالها نهبا لخيراتها وثرواتها الطبيعية من طرف الدول الرأسمالية بطرق مختلفة، ونتج عن ذلك اتساع الفجوة التي تفصل بين اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديات الدول النامية.

إن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة كانت قد شملت كل القطاعات والمجالات الاقتصادية، التكنولوجية والعلمية وغيرها، هذه الوضعية جعلت الدول النامية ولفترة طويلة من الزمن تصدر مواردها الطبيعية في شكلها الخام نحو الدول الصناعية مقابل ما تستورده من سلع إنتاجية واستهلاكية (مصنعة ونصف مصنعة) وخدمات بما يضمن تنميتها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي وعليه بالرغم من حصول كل الدول النامية على استقلالها السياسي بقيت تابعة اقتصاديا بالرغم ما بذلته وتبذله من جهود لتحقيق استقرارها الاقتصادي الذي يضمن إقامة علاقات اقتصادية متكافئة تستند على مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة والمساواة في المصالح المشتركة بما يضمن للدول النامية تحقيق التنمية الشاملة لشعوبها.

لكن منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي شهد العالم أعنف أزمة اقتصادية في القرن العشرين بعد تلك التي عرفها في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي (1929–1933)، وهي أزمة الطاقة التي سبق وأن أشرنا إلى حيثياتها وأسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي في الفصل الأول من هذه الدراسة.

لكل تلك الأسباب وغيرها بدأت الدول النامية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي بتصعيد مجهوداتها للعمل على تصحيح تلك الأوضاع وإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وإرسائها وفق قواعد متكافئة تضمن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يحقق المصالح لجميع دول العالم.

وعليه فقد كان من نتائج ثورة الأسعار في أكتوبر 1973 أن انتزعت الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول حقوقها الشرعية من الشركات البترولية العالمية الاحتكارية في

مجال تقرير أسعار ثرواتها البترولية أولا ثم الغازية وتصحيحها لوحدها كمو يتوافق ومصالحها الوطنية ويتلاءم مع المنطلقات الحقيقية للصناعة البترولية والغازية الدولية على وجه التحديد.

في هذا السياق ومن أجل معرفة أهم التطورات التي عرفتها التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص وتطورات السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل عام، ونستعرض هذا في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي منذ 1990.

المطلب الثاني: تطور قيمة الصادرات العالمية من البترول والغاز الطبيعي.

المطلب الأول: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي منذ 1990.

نحاول في هذا المحور دراسة وتحليل الوضع العام لتجارة البترول والغاز الطبيعي على المستوى العالمي، نظرا لخصوصية هذه الفترة فقد ارتأينا تقسيمها إلى مرحلتين هما.

أولا – تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي في الفترة 1991 إلى 1999 .

ثانيا – تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي بعد 1999 .

أولا: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي في الفترة 1991 – 1999.

I) تجارة البترول: تطور الصادرات:

تميز العقد الأخير من القرن الماضي بكثير من الأحداث الجيوسياسية التي كان لها الأثر الكبير على السوق العالمية للبترول بشكل عام وعلى تجارة البترول بشكل خاص، وقد سبق وأن أشرنا إلى تلك الأحداث في الفصل الأول من هذه الدراسة، إلا أن أثر تلك الأحداث كان متباينا من منطقة لأخرى سواء تعلق الأمر بمناطق التصدير أو مناطق الاستيراد وحدث نوع من التخوف وعدم اليقين من مستقبل تجارة البترول، وبالتالي أخذت الدول المتقدمة صناعيا والأكثر إستهلاكا للبترول من الرفع من حجم الكميات المستوردة لتكوين مخزوناتها الإستراتيجية خوفا من حدوث أزمة أسعار أخرى وأحداث سياسة أخرى مما يؤثر على ضمان الإمداد بالبترول في حين أخذت الدول المنتجة والمصدرة من الرفع من الكميات المصدرة لضمان التمويل اللازم لمشروعاتها.

كل ذلك ساهم بكيفية أو بأخرى بزيادة حجم الصادرات العالمية من البترول وحجم المنتجات البترولية المصدرة من سنة لأخرى خلال طول الفترة الممتدة من 1991 إلى

1999 ما عدا الاستثناء الوحيد الذي عرفته تجارة البترول وهو تراجع حجم الصادرات البترولية في عام 1999 مقارنة بعام 1998 وكان ذلك بسبب الأزمة الأسيوية وما دون ذلك فقد كان الاتجاه العام للصادرات البترولية في تزايد من سنة لأخرى وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (35):

تطور الصادرات العالمية من البترول الخام والمنتجات البترولية خلال الفترة 1991–1999

الوحدة: مليون برميل/يوم

السنة / البيان	1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999
بترول خام (1)	27.69	30.46	31.34	32.05	34.73	37.04	36.20
منتجات بترولية (2)	12.10	13.26	13.73	13.80	15.71	15.45	15.62
الإجمالي	39.79	43.72	45.07	45.85	50.44	52.49	51.82
%1/2	30	30	30.5	30	31	29	30

المصدر: الجدول من غعداد الباحث بالاستناد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 1999, p 31.
2- OPEC, Annual statistical belletin 2004, p 34.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا إدراج الملاحظات التالية .

1) شهدت الصادرات العالمية من البترول الخام تطورا مستمرا خلال طول الفترة مسجلة بذلك زيادة قدرها حوالي 7 مليون برميل/يوم عام 1999 مقارنة بعام 1991. أي ما يعادل نسبة زيادة قدرها 2.6 % سنويا.

2) سجلت صادرات المنتجات البترولية هي الأخرى نموا متسارعا خلال طول الفترة محل الدراسة مسجلة بذلك زيادة قدرها 3.52 مليون برميل بين عامي 1991 و 1999 وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 2.5% سنويا.

3) تم تسجيل تراجع في الصادرات العالمية من البترول الخام في عام 1999 مقارنة بعام 1998 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق أسيا هذه الأخير التي تعتبر من أكبر الدول استهلاكا للبترول واستيرادا له.

في هذا السياق ومن أجل معرفة كيفية توزيع هذه الصادرات على المستوى العالمي خلال نفس الفترة وتحديد المكانة النسبية والكمية لحجم الصادرات الآتية من دول الأوبك

نحو العالم، وبناء على المعلومات المتوفرة فإن حصة صادرات الأوبك من إجمال الصادرات العالمية كانت تتراوح بين 61% و54% خلال طول الفترة وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (36):

تطور صادرات أوبك من البترول العام والمنتجات البترولية خلال الفترة 1991–1999

الوحدة: مليون برميل/يوم

السنة / البيان	1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999
بترول خام (1)	16.96	17.90	18.02	18.10	19.38	20.60	19.40
منتجات بترولية (2)	3.13	3.59	3.80	4.24	4.67	4.57	4.42
المجموع	20.09	21.49	21.82	22.34	24.05	25.17	23.82
العالم (3)	27.69	30.46	31.34	32.05	34.73	37.04	36.20
% إلى العالم (1)/(3)	61	59	57.5	56.5	56	55.5	54

المصدر: الجدول من غعداد الباحث بالاستناد على مراجع الجدول السابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات أوبك من البترول الخام بدأت في التراجع بصورة تدريجية من سنة لأخرى خاصة من الناحية النسبية التي تراجعت حصة الأوبك من إجمال الصادرات العالمية من البترول من 61% عام 1991 إلى 54% عام 1999 وهذا يعني وجود دول منتجة ومصدرة خارج الأوبك، أخذت تستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات وبشكل عام وللتوضيح نقدم الشكل البياني التالي.

شكل رقم (13):

تطور الصادرات العالمية وصادرات أوبك من البترول الخام والمنتجات البترولية في الفترة 1991–1999

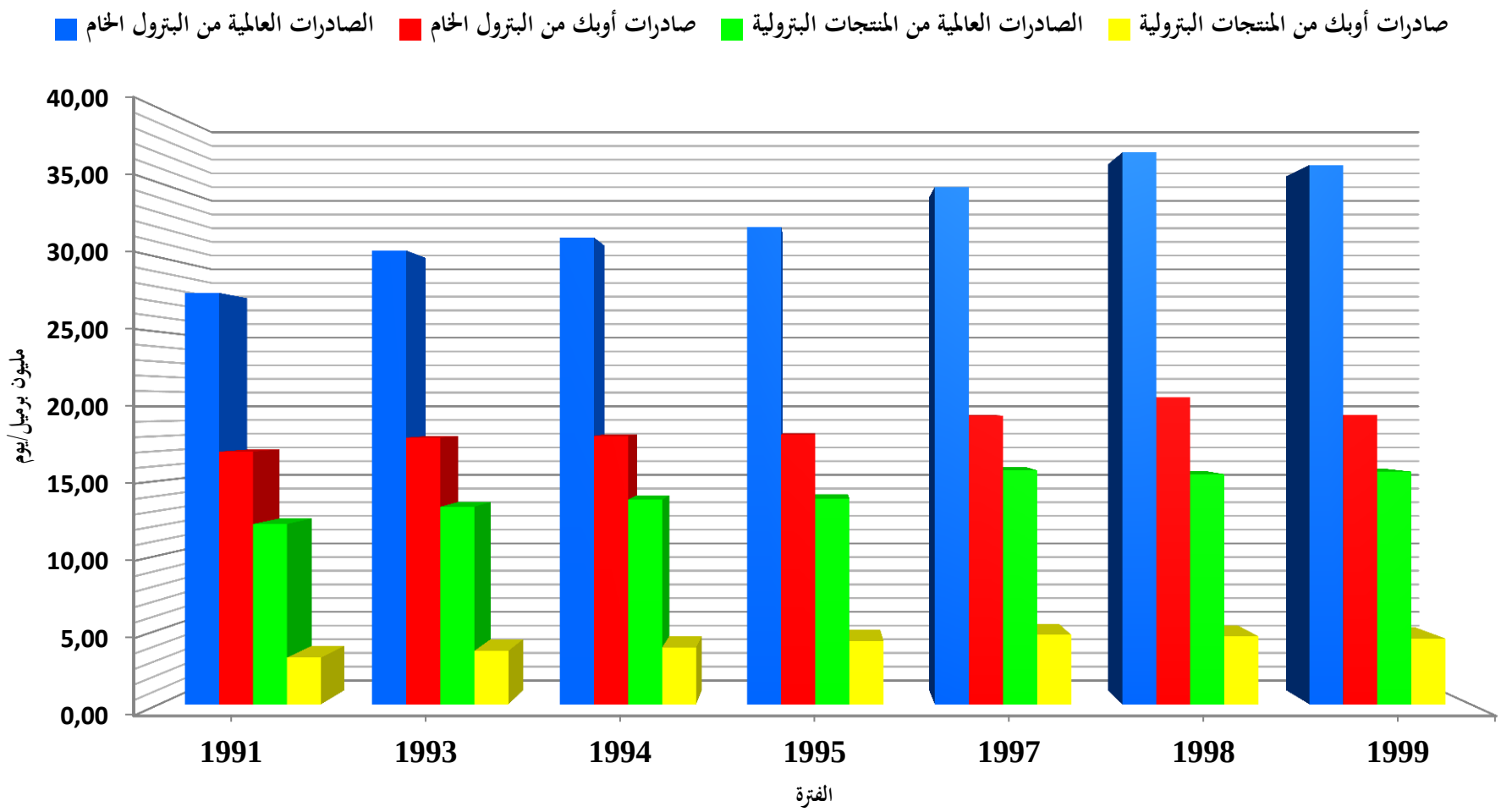

II) تجارة البترول : توزيع الصادرات العالمية للبترول حسب أهم مناطق التصدير:

يتمركز حجم الكميات المصدرة من البترول الخام في مناطق محددة من العالم باعتبارها المناطق الأكثر إنتاجا للبترول ونجد في مقدمة هذه المناطق منطقة الشرق الأوسط التي تستأثر على أكبر حصة من الصادرات العالمية للبترول حيث نغطي أكثر من 45% من حجم الكميات المصدرة عالميا في عام 1991 وحوالي 42% في عام 1999 ولمعرفة كيفية توزيع الصادرات العالمية من البترول الخام حسب أهم مناطق التصدير عالميا نقدم الجدول التالي.

جدول رقم (37):

التوزيع الكمي والنسبي للصادرات العالمية من البترول العام خلال الفترة 1991–1999

الوحدة: مليون برميل/يوم

البيان / السنة		1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999
أمريكا الشمالية	الكمية	0.879	1.01	1.08	1.15	1.14	1.25	1.17
	%	3.8	3.3	3.4	3.5	3.0	3.4	3
أمريكا اللاتينية	الكمية	3.22	3.50	3.74	4.07	5.06	5.19	4.71
	%	12	12	12	13	15		
أوروبا الشرقية	الكمية	1.21	1.80	1.88	1.89	2.17	3.04	3.44
	%	4	6	6	6	6		
أوروبا الغربية	الكمية	2.93	3.47	4.17	4.28	4.55	4.51	4.64
	%	11	11	13	13	13		
الشرق الأوسط	الكمية	12.43	13.89	13.76	13.79	14.49	45.59	45.14
	%	45	46	44	43	42	42	42.5
افريقيا	الكمية	4.69	4.53	4.40	4.57	5.03	5.22	4.86
	%	17	15	14.5	14	14.5	14	13
آسيا والمحيط الهادي	الكمية	2.30	2.24	2.30	2.28	2.27	2.21	2.22
	%	8	7	7	7.8	6.5		
العـالـــــم		27.69	30.45	31.34	32.05	34.73	37.04	36.20

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- OPEC, Annual statistical belletin 2004, p 34.

يتضح من الجدول السابق أن هناك أربعة مناطق تستحوذ عل أكبر حصة من الصادرات العالمية من البترول الخام ونعني بذلك منطقة الشرق الأوسط والتي كانت حصتها من إجمال الصادرات العالمية من البترول الخام خلال طول الفترة بين 42% و45% تتبعها دول إفريقيا بنسبة تتراوح بين 13% و17% تليها دول أمريكا اللاتينية بنسبة تتراوح بين 12% و 15% خلال طول الفترة وأخيرا نجد دول أوربا الغربية بنسبة تتراوح بين 11% و13% وعليه يمكن القول أن هذه المناطق كانت تستحوذ على أكثر من 80% من حجم الصادرات العالمية من البترول الخام خلال طول الفترة.

أما الملاحظة الأخيرة حول هذا الجدول هو أن دول أمريكا الشمالية حافظت على أنى نسبة لها من إجمالي حجم الصادرات العالمية وهي 3% خلال طول الفترة، وهذا أمر طبيعي نظرا لقوة الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى باعتباره أكبر اقتصاد في العالم استهلاكا للبترول وبالتالي فإن إمكانية التصدير تكون قليلة إلى حد ما وربما يتم تعويضها بالمنتجات البترولية.

III) تجارة الغاز الطبيعي:

إن للغاز الطبيعي دورا مهما في تزويد العالم بالطاقة الصديقة للبيئة كمل يحلو للبعض تسميتها ولمختلف الصناعات المتعلقة بهذا المصدر الاستراتجي والحيوي في نفس الوقت في هذا السياق وقبل التعرض لأهم التطورات التي عرفتها تجارة الغاز الطبيعي على المستوى العالمي خلال العقد الأخير من القرن الماضي، نشير فقط أن البداية الأولى لتصدير الغاز الطبيعي المميع (المسال) بدأت حسب البيانات المتوفرة بأول شحنة تجارية من الجزائر في ميناء جزيرة كانفي « CANVEY » ببريطانيا عام 1964، وبدأت اليابان تستورد الغاز الطبيعي عام 1969 من مشروع كيناي « KENAI » في ألاسكا.

لهذا فإن تجارة الغاز الطبيعي بدأت منذ أكثر من خمسين عاما من الآن لذلك يمكن القول أن سوق الغاز تعتبر حديثة إذا ما قورنت بأسواق مصادر الطاقة الأخرى وخاصة الفحم والبترول، ولقد سبق وأن تعرضنا لأهم التطورات التي عرفتها السوق العالمية للغاز الطبيعي قبل 1990 أما فترة التسعينيات من القرن الماضي فقد عرفت تطورات كبيرة غيرت إلى حد ما مجرى التجارة العالمية للغاز الطبيعي سواء تعلق الأمر

بالكميات المصدرة أو المستوردة من جهة أو من حيث مناطق التصدير ومناطق الاستيراد على المستوى العالمي من جهة ثانية.

وتأسيسا على ما سبق فلقد شهدت الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي نموا منتظما خلال الفترة 1991 إلى 1999 فعلى سبيل المثال بلغ حجم الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي في عام 1991 حوالي 319.6 مليار متر مكعب ثم انتقل إلى 387.24 عام 1995 مسجلا بذلك زيادة قدرها 67.68 مليار متر مكعب وهو ما يعادل نسبة نمو بلغت 4.2% سنويا، واستمر حجم صادرات الغاز على المستوى العالمي في الارتفاع ليبلغ 487.16 مليار متر مكعب عام 1999 محققا بذلك نسبة نمو بلغت 5.1% سنويا مقارنة ب 1995، وتعتبر منطقة دول أوربا الشرقية أكثر المناطق تصديرا كما تعتبر أكثر المناطق إنتاجا للغاز الطبيعي كما أشرنا سابقا، تتبعها منطقة أوربا الغربية وأسيا والمحيط الهادي وإفريقيا حيث كانت الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي تتمركز بنسبة تتراوح بين 26% و33% خلال طول الفترة في دول أوربا الشرقية في المرتبة الأولى تتبعها دول أوربا الغربية بنسبة تتراوح بين 18% و22%، تأتي في المرتبة الثالثة دول أسيا والمحيط الهادي بنسبة تتراوح بين 13% و 18%.

مع العلم أن لدول الأوبك حصتها في إجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي تتراوح بين 21% و24% خلال طول الفترة. وللتوضيح أكثر نقدم الجدول العام التالي للصادرات العالمية من الغاز الطبيعي وتوزيعها حسب أهم مناطق التصدير على المستوى العالمي في الفترة الممتدة من 1991 إلى 1999.

جدول رقم (38):

تطور الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي وتوزيعها حسب المجموعات الدولية 1991–1999

الوحدة: مليار م^3

البيان / السنة	1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999
أمريكا الشمالية	51.03	67.54	75.34	83.79	86.37	90.63	99.24
أمريكا اللاتينية	2.22	2.12	2.18	2.17	2.98	3.83	8.75
أوروبا الشرقية	105.20	200.9	106.73	117.27	116.45	121.10	127.49
أوروبا الغربية	67.71	74.44	73.87	71.37	89.66	88.48	95.50
الشرق الأوسط	6.46	3.85	4.16	7.13	10.67	12.01	15.67
افريقيا	35.40	36.65	33.17	38.84	49.86	58.60	61.02
آسيا والمحيط الهادي	51.47	57.93	64.04	66.66	74.83	76.00	79.49
إجمالي العالم	319.56	343.45	359.49	387.24	430.82	445.64	484.16
الأوبك (OPEC)	71.64	72.30	72.47	78.78	95.31	105.51	115.31
الأوبك إلى العالم (%)	**22.4**	**21**	**20.2**	**20.3**	**22**	**23**	**24**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- OPEC, Annual statistical belletin 2004, p 40.

من الجدول أعلاه ندرج الملاحظات التالية:

1) تستحوذ منطقة أوربا الشرقية على أكبر حصة من الصادرات العالمية للغاز الطبيعي، وهو أمر طبيعي باعتبار المنطقة تعتبر الأكبر عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي خلال هذه الفترة، لأنها تضم دول الاتحاد السوفيتي سابقا، الأمر الذي جعل حصتها من إجمالي الصادرات تتراوح بين 26% و 33% خلال طول الفترة ، هذا بالرغم من التراجع النسبي في حجم الكميات المصدرة من هذه المجموعة إذ تراجعت من حوالي 33% في عام 1991 إلى 26% عام 1999 لكن في المقابل تم تسجيل زيادة في الكميات المصدرة من المجموعة خلال طول الفترة وبلغت تلك الزيادة حوالي 2.4% سنويا.

2) المساهمة المتواضعة لدول أمريكا الشمالية في إجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي ويعود السبب في ذلك إلى قوة الاقتصاد الأمريكي للولايات المتحدة الأمريكية باعتباره أكبر اقتصاد مستهلك للغاز الطبيعي وبالتالي فهذه المجموعة من الدول التي تقل فيها الكميات المصدرة بحكم قوة اقتصادها.

3) باغت نسبة مساهمة دول الأوبك في إجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي أكثر من 22% عام 1991 ثم تراجعت قليلا لتصل إلى 20% عام 1995 لتستقر أخيرا في حدود 24% عام 1999 ، وذلك يعود إلى زيادة الرفع من حجم الكميات المنتجة والموجهة للتصدير من طرف الدول الأكثر إنتاجا في المنطقة في هذا السياق وباعتبار الغاز الطبيعي يتكون من نوعين رئيسيين هما.

أ) الغاز الطبيعي المميع (المسال)

ب) غاز البترول المميع (المسال)

فإن طريقة تسويقهما تختلف من نوع لآخر وبالتالي نجد نوعين من التجارة تجارة الغاز الطبيعي من طريق الأنابيب وتجارة الغاز المميع عن طريق الناقلات.

أ) **تجارة الغاز الطبيعي عبر الأنابيب:**

بلغ حجم الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب حوالي 74% من إجمال الصادرات العالمية في عام 1992 أي ما يعادل حوالي 254 مليار متر مكعب ($م^3$) علما أن حجم الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي في عام 1992 بلغ حوالي 9،335 مليار $م^3$ ، ثم انتقلت الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب إلى 322 مليار $م^3$ وهو ما يعادل نسبة قدرها 75% تقريبا من إجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي السوق عبر الأنابيب والمقدرة بـ82،430 مليار $م^3$.

ب) **تجارة الغاز المميع (المسيل) عالميا:**

عرف هذا النوع من التجارة ازدهارا ملحوظا في العقد الأخير من القرن الماضي إذا ارتفعت الكميات المصدرة من 81.9 مليار متر مكعب في عام 1992 إلى 111.3 مليار متر مكعب عام 1997 مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرها 4،4% سنويا، وللتوضيح أكثر نقدم الجدول النموذجي التالي:

جدول رقم (39):

تجارة الغاز الطبيعي عبر الأنابيب وعبر الناقلات 1992 و1997

الوحدة: 10^9 م^3

السنوات / المجموعات	تجارة الغاز عبر الأنابيب						تجارة الغاز المميع عالميا					
	1992			1997			1992			1997		
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان
أمريكا الشمالية	63.8	63.8	0.0	86.1	86.1	00	1.4	1.3	0.1	1.7	2.0	0.3-
أمريكا اللاتينية	2.2	2.2	0.0	2.3	2.3	00	00	00	00	00	00	00
أوروبا وأورآسيا	171	186	15-	207	230.4	23.4-	00	20.1	20.1-	0.0	25.2	25.2-
الشرق الأوسط	00	00	00	0.6	0.5	0.1	3.4	00	3.4	10.4	00	10.4
افريقيا	15.6	0.7	14.9	24.2	0.9	23.3	21.4	00	21.4	25.4	00	25.4
آسيا والمحيط الهادي	1.1	1.1	00	1.5	1.5	00	54.7	59.3	4.6-	73.8	84.1	10.3-
العالم	254	254	0	322	322	00	81.9	80.7	1.2	111.3	111.3	0

المصدر: حسام جبر الدار، تطورات الطلب والتجارة العالمي للغاز الطبيعي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 31، العدد 114. صيف 2005، ص 61-63.

يتضح من الجدول أن الدول الأوربية بشكل عام هي الوحيدة بين المجموعات الدولية التي تعاني من نقص في إمدادها بالغاز الطبيعي مما يجعلها تعتمد أكثر على الواردات الغازية من المناطق المختلفة للعالم ، حيث تشكل الصادرات الإفريقية وفي مقدمتها الصادرات الجزائرية مصدرا هاما للسوق الأوربية بينما تسود حالات التوازن التقريبي بين الصادرات والواردات في بقية المجموعات الدولية الأخرى .

1) تعتبر سوق منطقة أوربا وأسيا الأكثر إستيرادا للغاز الطبيعي على المستوى العالمي، حيث ارتفعت وارادتها من 186 مليار م^3 عام 1992 إلى 230 مليار متر مكعب في عام 1997 مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرت ب 3.9% سنويا .

2) أما تجارة الغاز المميع عالميا فقد عرفت هي الأخرى ازدهارا ملحوظا خلال العقد الأخير حيث ارتفعت الكميات المصدرة من 81.9 مليار متر مكعب (10^9 م^3) في عام 1992 إلى 111.3 مليار متر مكعب عام 1997 مسجلة بذلك معدل نمو سنوي بلغ 7.1%.

3) تتركز الأسواق الأكثر استهلاكا للغاز الطبيعي وبالتالي الأكثر استيرادا له بشكل رئيسي في منطقة أسيا والمحيط الهادي وتليها منطقة أوربا وأسيا وبدرجة أقل منطقة دول أمريكا اللاتينية ودول أمريكا الشمالية، خاصة مما سبق نستطيع القول أن التجارة العالمية للغاز الطبيعي خلال العقد الأخير من القرن الماضي تميزت ببروز نوعين من الأسواق هما.

أ) أسواق الاستهلاك أو الأسواق الأكثر إستيرادا للغاز وتظم هذه الأسواق مجموعة الدول التالية.

1) منطقة آسيا ومنطقة المحيط الهادي وتظم هذه المنطقة كل من اليابان، كوريا الجنوبية، وتايوان.
2) منطقة أوربا وأور أسيا.
3) أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية.

ب) الأسواق الأكثر تصديرا للغاز الطبيعي وتظم كل من.

1) منطقة أسيا والمحيط الهادي (اندونيسيا، ماليزيا، بروناي وأستراليا)
2) منطقة إفريقيا (الجزائر، نيجيريا، وليبيا)
3) أمريكا اللاتينية.
4) أمريكا الشمالية.

ثانيا: تطور التجارة العالمية للبترول والغاز الطبيعي بعد 1999:

I) تجارة البترول: تطور الصادرات والواردات:

للوقوف على أهم التطورات التي عرفتها التجارة العالمية للبترول منذ بداية القرن الحالي فإن ذلك يتطلب معرفة أهم المراحل التي مرت بها صادرات وواردات البترول الخام منذ بداية هذا القرن إلى جانب معرفة كيفية توزيعها بين المناطق المختلفة عبر العالم، وكذا تحديد الأهمية النسبية لكل منطقة في إجمال الصادرات والواردات وكل ذلك في ظل الظروف الجيوسياسية التي عرفتها السوق العالمية للبترول مع مطلع القرن الحالي وإلى الآن.

لقد عرف الاقتصاد العالمي مع مطلع هذا القرن تباطؤا نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من عام 2000 و إلى عام 2003 ، مما أثر سلبا على الطلب العالمي على البترول خلال هذه الفترة ما عدا بعض الاستثناءات ويتعلق

الأمر بالاقتصاد الصيني الذي سجل معدلات نمو معتبرة كانت في حدود 7% سنويا، مما جعل طلبه على البترول يزداد حيث بلغت نسبة الطلب على البترول في الصين

خلال الفترة 2000–2003 حوالي 43% وإذا أضفنا إلى ذلك الهند فإن النسبة بلغت حوالي 65% من إجمال الطلب العالمي على البترول ، هذه الزيادة كانت مناسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول وخاصة الدول المنتجة من خارج أوبك من زيادة إنتاجها وبالتالي زيادة صادراتها وهو الأمر الذي انعكس إيجابيا على الاتجاه العالمي للصادرات البترولية على المستوى العالمي، حيث كانت في تزايد مستمر خاصة خلال الفترة 2000 وإلى غاية 2007 إذ انتقلت الكميات المصدرة من البترول الخام من 43.37 مليون برميل /يوم عام 2000 إلى 55.55 مليون برميل/ يوم عام 2007 مسجلة بذلك زيادة قدرت بـ 2.7% سنويا.

مما سبق ومن أجل معرفة الاتجاه العام لحجم الصادرات والواردات العالمية منذ بداية القرن الحالي وإلى الآن مع تحديد كيفية توزيعها عبر المناطق المختلفة في العالم نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (40):

تطور الواردات العالمية من البترول وكيفية توزيعها حسب أهم مناطق الاستيراد عالميا

في الفترة (2000 – 2012)

الوحدة: مليون برميل/يوم

البيان / السنة		2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	الكمية	11.09	11.36	12.88	13.52	13.63	12.87	11.45	11.69	11.33	10.59
	%	26	25	26	26	24.5	22.5	22	2	21	19
أوروبا	الكمية	11.07	11.89	12.53	13.26	13.95	19.75	12.48	12.09	12.20	12.49
	%	26	26.5	25	26	25	25	24	22.5	22	22.5
اليابان	الكمية	5.33	5.07	5.20	5.22	5.03	4.92	4.26	4.57	4.49	4.74
	%	12	11	10.5	10	9	9	8	8.5	8	8.5
باقي دول العالم	الكمية	15.88	16.29	18.65	19.17	22.93	23.09	24.13	25.16	26.57	27.49
	%	36	37.5	38.5	38	41.5	43.5	46	47	49	50
العـالـــــم		**43.37**	**44.61**	**49.29**	**51.18**	**55.55**	**54.62**	**52.33**	**53.51**	**54.61**	**55.31**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2011, p 18.
2- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2013, p 18.

من بيانات الجدول أعلاه نستنتج الملاحظات التالية.

1) نستأثر الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية على أكثر من 50% من إجمال الواردات العالمية للبترول في عام 2000 وحافظت على هذه النسبة إلى غاية 2007 أين أخذت في التراجع لتستقر في حدود 41.5% عام 2012، وهذا يعود إلى تراجع في حجم الكميات المستوردة من الولايات المتحدة من سنة لأخرى خلال طول الفترة حيث قيمة التراجع في الاستيراد كانت في حدود -3.04 مليار برميل/ يوم عام 2012 مقارنة بعام 2007، وهو العام الذي سجلت فيه الولايات المتحدة أكبر حجم للاستيراد من البترول خلال طول الفترة 2000-2012.

2) نلاحظ أن حجم الواردات العالمية من البترول بلغ ذروته في عام 2007 ثم أخذ في التراجع وهذا بسبب تأثير الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي بالدرجة الأولى والولايات المتحدة الأمريكية، وينطبق ذلك على الدول الأوربية أيضا حيث تراجعت وارداتها الإجمالية من 13.95 مليون برميل/ يوم عام 2007 على 12.49 مليون برميل / يوم وهو ما انعكس على حصتها في إجمال الواردات أين تراجعت من 25% عام 2007 إلى 22.5 % عام 2012.

3) الاستثناء الذي حدث أثناء هذه الفترة هو أن بقية دول العالم بقيت نسبة مساهمتها أو حصتها في إجمال الواردات العالمية في تزايد مستمر ولم تتأثر بالأزمة العالمية 2008/2007، كما حدث في بقية المجموعات الأخرى والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى كون هذه الأخيرة تضم الدول الأسيوية التي كانت قد حققت معدلات نمو مرتفعة مقارنة ببقية دول العالم وفي مقدمة هذه الدول نجد كل من الصين والهند وكوريا الشمالية هذه الدول كانت فيها معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة رغم تراجعها النسبي، وهذا ما جعل إجمال الواردات العالمية لم يسجل تراجعا كبيرا خلال الفترة بل سجل زيادة معتبرة بلغت 11.94 مليون برميل/يوم عام 2012 مقارنة بعام 2000، وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 1.6 % سنويا خلال طول الفترة.

هذا كل ما يتعلق بجانب الواردات أما جانب الصادرات فإن الأمر يختلف تماما، حيث نجد مجموعة دول الشرق الأوسط تتصدر الطليعة باعتبارها أكبر الدول المصدرة للبترول عالميا وهو ما جعل حصتها في إجمال الصادرات العالمية بلغت أقصاها في عام 2000 بنسبة تقدر ب 44% ثم أخذت تتراجع نسبيا إلى أن استقرت في حدود 36% عام

2012، ولمعرفة كيفية تطور الصادرات العالمية من البترول خلال نفس الفترة السابقة (2000–2012) ولتحديد أهم المناطق تصديرا للبترول العام على المستوى العالمي نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (41):

توزيع الصادرات العالمية من البترول حسب أكبر مناطق التصدير عالميا خلال الفترة 2000–2012

الوحدة: مليار م^3

السنة / البيان	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	0.89	0.90	0.99	1.13	1.44	1.96	1.95	2.15	2.50	2.68
كندا	1.70	1.60	2.15	2.20	2.46	2.50	2.52	2.60	2.80	3.05
المكسيك	1.81	1.96	2.07	2.06	1.97	1.61	1.45	1.54	1.49	1.37
أمريكا اللاتينية	3.08	2.96	3.23	3.53	3.57	3.61	3.75	3.57	3.76	3.83
أوروبا	1.96	2.23	1.99	2.15	2.27	2.02	2.03	1.89	2.05	2.17
الاتحاد السوفيتي (سابقا)	4.27	5.37	6.44	7.07	8.33	8.18	7.97	8.54	8.79	8.59
الشرق الأوسط	18.94	18.06	19.63	19.82	19.68	20.13	18.41	18.88	19.75	19.70
شمال افريقيا	2.73	2.62	2.91	3.07	3.34	3.26	2.94	2.67	1.95	2.60
غرب افريقيا	3.29	3.13	4.05	4.36	4.83	4.58	4.36	4.60	4.65	4.56
آسيا والمحيط الهادي	3.73	3.85	4.19	4.24	6.00	5.39	5.63	6.22	6.21	6.42
باقي دول العالم	0.94	1.55	1.63	1.54	1.65	1.36	1.32	0.64	0.65	0.32
الإجمالي	**43.37**	**44.61**	**49.29**	**51.18**	**55.55**	**54.62**	**52.33**	**53.51**	**54.61**	**55.31**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- BP, Statistical Reviw of World Energy, June 2013, p 18.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية.

1) تستأثر منطقة الشرق الأوسط على أكبر حصة من حجم الصادرات العالمية من البترول وهذا أمر طبيعي باعتبارها أكبر منطقة إنتاج البترول عالميا ، إذ تستحوذ على 44% من إجمال الصادرات العالمية في عام 2000، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمال الصادرات العالمية أخذت في التراجع من سنة لأخرى إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2007 حيث كانت في حدود 35% ثم أخذت في الارتفاع قليلا لتستقر في حدود 36% عام 2012.

وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة الكميات المصدرة من البترول على مستوى جمهوريان الاتحاد السوفيتي (سابقا) حيث ارتفعت حصتها من إجمال الصادرات العالمية من 10% عام 2000 إلى 15.5% عام 2012.

2) إن إجمال صادرات منطقة الشرق الأوسط بلغت دورتها في عام 2008 أين بلغت 20.13 مليون برميل/ يوم ثم أخذت تتراجع لتستقر في حدود 19.70 مليون برميل/ يوم عام 2012، السبب في ذلك يعود إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على السوق البترولية وتتراجع الطلب العالمي على البترول بسبب ركود الاقتصاد العالمي خلال الفترة، الممتدة من 2008 وإلى منتصف عام 2009 .

II) تجارة الغاز الطبيعي بعد 1999:

لقد زادت حركة تدفق موارد الطاقة في العالم مع مطلع القرن الحالي بصورة مثيرة للانتباه، ولعل ذلك التدفق هو نوع من الأنشطة الدولية التي أكدت ورسخت مفهوم العالمية أو العولمة، وذلك لكون الطاقة وخاصة البترول والغاز الطبيعي هي أكثر مصادر الطاقة إتجارا في العالم وأهمها شيوعا وانتشارا في السوق الدولية.

في هذا السياق فقد عرفت تجارة الغاز الطبيعي منذ بداية القرن الحالي تطورا معتبرا خاصة بعد أن أصبح الغاز الطبيعي يحضى بأهمية متزايدة من سنة لأخرى في مزيج الطاقة على المستوى الدولي وعلى مستوى الدول الأكثر استهلاكا للغاز الطبيعي عل المستوى العالمي ونعني بذلك دول الاتحاد الأوروبي وذلك يعود لأسباب عديدة ذات طبيعة بيئية واقتصادية وتكنولوجية، هذا زيادة عن تسجيل اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي مع مطلع القرن الحالي عبر مناطق مختلفة من العالم مما ساعد على تطوير وتوسيع استخدام الغاز الطبيعي على المستوى العالمي وبالتالي زيادة الكميات المصدرة عبر مناطق العام المختلفة.

هذه الوضعية جعلت الغاز الطبيعي يتبوأ مكانة مميزة في إجمال التجارة الدولية للطاقة سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات على المستوى الإقليمي والدولي، وقد ساعد على ذلك حجم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي من سنة لأخرى خلال العقد الأول من هذا القرن، وتأسيسا على ماسبق فقد عرفت التجارة العالمية للغاز الطبيعي تطورا ملحوظا منذ بداية القرن الحالي والدليل على ذلك هو أن الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي على المستوى العالمي خلال الفترة 2000 إلى 2011 كانت في تزايد مستمر من سنة لأخرى، باستثناء عامي 2008 و2009 التي عرفت فيها حجم الصادرات

العالمية من الغاز الطبيعي تراجعها بسبب تداعيات الأزمة العالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي، مما جعل تراجع الصادرات والواردات من الغاز الطبيعي على مستوى المجموعات الدولية في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي كانت فيها الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي في تزايد خلال طول الفترة إلى جانب دول أسيا والمحيط الهادي، وعليه ومن أجل معرفة الاتجاه العام للصادرات والواردات العالمية من الغاز الطبيعي وكيفية توزيعها حسب، المجموعات الدولية تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (42):

تطور الصادرات والواردات العالمية من الغاز الطبيعي وتوزيعها حسب أهم مناطق التصدير والاستيراد (2000-2011)

الوحدة: (مليار م^3)

البيان / السنة		2000	2002	2004	2007	2008	2009	2010	2011
أمريكا الشمالية	الصادرات	108.44	122.22	123.53	129.83	130.49	129.56	125.78	135.37
	الواردات	109.21	121.18	128.99	143.85	130.25	125.83	128.55	128.99
أمريكا اللاتينية	الصادرات	10.54	16.00	29.70	34.56	32.81	32.43	35.30	38.80
	الواردات	9.56	18.70	27.52	26.30	29.81	28.91	37.31	29.70
أوروبا الشرقية	الصادرات	131.67	130.41	133.60	303.39	315.36	259.22	289.49	319.71
	الواردات	40.88	40.80	42.25	187.19	195.49	143.08	171.76	197.17
أوروبا الغربية	الصادرات	109.49	131.34	154.17	168.73	185.78	180.32	207.79	207.95
	الواردات	265.47	285.12	329.01	378.76	400.86	390.10	429.67	424.08
الشرق الأوسط	الصادرات	23.70	34.63	45.28	80.13	87.53	96.38	132.48	140.51
	الواردات	2.65	4.9	7.50	25.80	35.31	39.10	41.05	47.98
افريقيا	الصادرات	68.22	67.13	77.44	110.43	115.07	105.09	114.35	105.15
	الواردات	1.73	2.29	1.90	4.15	4.95	5.25	4.79	5.02
آسيا والمحيط الهادي	الصادرات	78.48	63.76	98.10	104.05	104.74	108.57	116.23	125.83
	الواردات	101.08	119.15	133.90	165.15	175.13	172.25	206.23	230.38
العـالـــــم	الصادرات	530.55	585.48	678.22	931.12	971.78	904.53	1019.42	1072.32
	الواردات	530.55	585.48	678.22	931.12	971.78	904.53	1019.42	1072.32

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 2004, p 25-102.
2- OPEC, Annual statistical belletin 2012, p 60.

من أرقام الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1) تميز الاتجاه العام للصادرات والواردات العالمية من الغاز الطبيعي خلال هذه الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011 بالاتجاه التصاعدي من سنة لأخرى ماعدا التراجع المسجل في عام 2009 مقارنة بعام 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي مع مطلع عام 2008، حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 7% أي ما يعادل –67.25 مليار م^3 .

2) لقد حافظت دول أمريكا الشمالية على التوازن بين الصادرات والواردات من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2004، ثم أخذت نسبة الواردات تتزايد من سنة لأخرى على حساب الصادرات والسبب في ذلك يعود إلى عدة اعتبارات أهمها.

- ✓ تزايد الطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة اقتصادها وزيادة استهلاكها من الغاز الطبيعي.
- ✓ قلة احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي مما دفعها يقدم الرفع من الإنتاج خوفا من مستقبل الغاز الطبيعي فيها.

3) تعتبر دول أوربا الغربية أكثر المجموعات الدولية إستيرادا للغاز الطبيعي خلال طول الفترة ، حيث كانت وارداتها تتراوح بين 50% من إجمال الواردات العالمية في عام 2000 ثم تراجعت النسبة إلى 40% في عام 2007 لتستقر في حدود 39.5% عام 2011.

4) دول منطقة أمريكا اللاتينية عرفت نوعا من التوازن بين صادراتها خلال طول الفترة وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون المجموعة تتضمن دولا منتجة للغاز الطبيعي من جهة ومن جهة أخرى عرفت اقتصادياتها نوعا من الانتعاش مما جعلها تستهلك أكبر كمية ممكنة من الغاز الطبيعي محليا.

5) تصدرت دول منطقة أوروبا الشرقية المركز الأول من حيث الصادرات من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011، حيث كانت نسبة صادرات المنطقة تتراوح بين 32.5% في عام 2007 ثم انتقلت إلى 29% عام 2009 لتستقر في حدود 30% عام 2011، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2004 بينما لم تكن تتعدى 25% عام 2000.

إن هذه الوضعية المميزة لمكانة دول المنطقة في إجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي تعتبر في نظرنا عادية جدا بحكم أن المجموعة تتضمن أكبر الدول إنتاجا للغاز الطبيعي ونعني بذلك الدول المستقلة وروسيا. من كل ما سبق ومن أجل تحديد أهم المجموعات الدولية تصديرا للغاز الطبيعي على المستوى العالمي وأهمها إستيرادا الغاز الطبيعي وبالنظر للتفاوت الملحوظ بين اقتصاديات الدول المصدرة والدول المستورة للغاز الطبيعي فقد ارتأينا تقديم لمحة موجزه عن الوضع العالم لتجارة الغاز الطبيعي على مستوى هذه المجموعات والتي هي.

1) تجارة الغاز الطبيعي على مستوى دول الاتحاد الأوروبي.
2) تجارة الغاز الطبيعي على مستوى بعض الدول الأسيوية الأكثر استيرادا للغاز
3) تجارة الغاز الطبيعي على مستوى الدول الغربية الأكثر تصديرا للغاز الطبيعي

1) <u>تجارة الغاز الطبيعي على مستوى دول الاتحاد الأوروبي بعد 2000:</u>

مع مطلع القرن الحالي كانت دول الاتحاد الأوروبي تعاني من انخفاض مستمر في إنتاجها من الغاز الطبيعي، حيث وصل إنتاجها ذروته في عام 2001 وذلك عند المستوى 232.4 مليار متر مكعب وهو ما يعادل 9%[1] من إجمال الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي في نفس النسبة ، ثم أخذ إنتاج المجموعة في التراجع إلى أن وصل غلى 9،191 مليار متر مكعب عام 2007. وهو ما يعادل نسبة تراجع بلغت(-2.5%) مقارنة بعام 2006، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التراجع المعتبر في إنتاج كل من: هولندا وانجلترا باعتبارهما الدولتان الرئيسيتان الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي على مستوى أوروبا الغربية خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، مع العلم أن انخفاض إنتاج هاتان الدولتان كان يتراوح بين 8% و10% خلال طول الفترة ترتب عنه تطورات وأحداث هامة كان لها الأثر الكبير في تغيير طبيعة سوق الغاز الطبيعي على مستوى دول أوربا الغربية وأصبحت انجلترا بعد عام 2007 دولة مستوردة للغاز الطبيعي بعد أن كانت قبل ذلك مصدرة له، والسبب في ذلك هو انخفاض إنتاجها ومحدودية احتياطياتها من الغاز الطبيعي مما أثر على نسبة تغطيتها المحلية من الغاز الطبيعي وأصبحت

[1]- حسام جبر الدار: تطورات الطلب والتجارة العالمي للغاز الطبيعي و المسيل ولانعكاساتها على الاقتصاد والأعضاء في الأوبك (OPEC)، من مجلة النفط والتعاون العربي الجلد 31 العدد 114 نتلنتل 2005 ص (60-62).

انجلترا بعد ذلك تستورد حوالي 20% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من الأسواق الخارجية منذ عام 2007، مع العلم هنا أن تراجع إنتاج دول أوربا من الغاز الطبيعي مع بداية القرن الحالي لم تكن فقط بسبب تراجع الإنتاج في انجلترا وهولندا، بل سجلت بعض الدول الأوربية انخفاضا متباينا في إنتاجها للغاز خاصة في عام 2007 مقارنة بعام 2006، ولعل من أهم تلك الدول التي تراجعت فيها إنتاج الغاز الطبيعي نذكر.

- ✓ ألمانيا نسبة التراجع كانت في حدود (8.3%) في عام 2007 مقارنة بـ2006.
- ✓ الدانمارك نسبة التراجع كانت في حدود (-11%) في عام 2007 مقارنة بـ2006.
- ✓ ايطاليا نسبة التراجع كانت في حدود (11%) في عام 2007 مقارنة بـ2006.

أما الاستثناء الوحيد من الدول الأوربية المنتجة للغاز الطبيعي التي سجلت فيها زيادة متواضعة في إنتاجها للغاز الطبيعي هي النرويج أين ارتفع فيها إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2007 بمعدل 2% مقارنة بعام 2006 ، إلا أن تلك الزيادة لم تكن قادرة على تغطية كل حاجيات دول الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي وهو ماجعل دول الاتحاد الأوروبي تلجأ إلى استيراد الغاز الطبيعي من الأسواق الخارجية، في هذا المجال تشير كل البيانات المتوفرة أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد إلى حد كبير في إيراداتها من الغاز الطبيعي على غاز الأنابيب وهذا بحكم موقعها الجغرافي وقربها من أماكن التصدير وخاصة من روسيا وشمال إفريقيا. للإشارة فقط فإن هولندا تعتبر أول دولة أوربية تزود دول الإتحاد الأوربي بما تحتاجه من الغاز الطبيعي منذ عام 1966 ولكن بعد عام 1979 تغير وضع هولندا وأصبحت تلعب دور المتمم لواردات الدول الأوربية من الغاز الطبيعي على مستوى السوق الأوربية ، أما انجلترا فقد بقيت منفصلة عن السوق الأوربية إلى غاية إنجاز الأنبوب الذي يربط بريطانيا بأوربا الغربية عن طريق الأنبوب الرابط بين مدينة باكتون (BAKTON) البريطانية ومدينة زيبروج (ZEEbrugge) البلجيكية والذي اكتمل بناءه في عام 1998 وبمواصفات تمكن استخدام نقل الغاز باتجاهين لتسهيل تجارة الغاز الطبيعي مابين بريطانيا ودول أوربا الغربية الأخرى.

وبسبب الفجوة المسجلة بين إنتاج دول الاتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي وما تستهلكه دول الاتحاد من الغاز الطبيعي فإن ذلك جعلها تعتمد على استيراد الغاز من مناطق مختلفة من العالم وقد كان الاتحاد السوفيتي (سابقا) الممون الرئيسي لدول الاتحاد

الأوروبي منذ ستينيات القرن الماضي وإلى الآن ولكن بنسب متفاوتة من فترة لأخرى وكانت عمليات إمداد دول الاتحاد تم عن طريق ثلاثة أنابيب ناقلة للغاز الطبيعي وهي:[1]

1) أنبوب من روسيا مرورا بأوكرانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي.

2) أنبوب من روسيا عبر أوكرانيا مرورا برومانيا، بلغاريا وتركيا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

3) أنبوب عبر روسيا البيضاء وبولندا، بدلا من أوكرانيا لكن مباشرة مع تفكك الاتحاد السوفيتي، واجهت دول الاتحاد الأوروبي مشاكل وصعوبات من ضمنها العقوبات المالية وهو الأمر الذي. دفع بشركة غاز يروم (GAZbroDM) الروسية بفتح المجال أمام تصدير الغاز الروسي نحو الدول الأوربية بمرونة أكثر من السابق وبالتالي الرفع من الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا. لكن بشكل عام فإن الأسواق الأوربية تعتمد في إمدادها من الغاز الطبيعي بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى وبين منطقة وأخرى فعلى سبيل المثال تعتمد دول الإتحاد الأوربي على وارداتها بنسبة 85% من روسيا والجزائر في عام 2001 موزعة على النحو التالي. 52.4% و 34.4% على التوالي. وبعدها تأتي كل من نيجيريا وغيرها من الدول الأكثر إمدادا للغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (43):

واردات أوربا الغربية من الغاز الطبيعي حسب المصدر 2001

الوحدة: (%)

الدولة	روسيا	الجزائر	نيجيريا	سلطنة عمان	ليبيا	قطر	تريزار وضوياغو	الإمارات العربية	مصادر أخرى
%	52.4	34.4	5.5	0.7	0.6	0.5	0.4	0.1	5.4

المصدر: حسام جبر الدار، مرجع سابق، ص 88.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن درجة اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها تتمركز في منطقتين فقط وهما روسيا والجزائر وهذا بسبب الظروف المواتية

[1]– على رجب: تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي والانعكاسات على الطلب على الغاز في الأقطار الدولية في الأوابك (OAPEC) مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 العدد 135 خريف 2010 ص (70 – 77).

للمنطقتين من حيث عمليات التصدير وهو ما يعني درجة تبعية أكبر لدول الاتحاد الأوروبي لصادرات روسيا والجزائر باعتبارهما الدولتان الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي وخاصة الغاز الطبيعي المميع (المسال) وهذا ماجعل دول الاتحاد الأوروبي تعتمد في وارداتها من الغاز الطبيعي على هذا النوع من الغاز (المسال) وهذا ما توضحه بيانات وأرقام الجدول التالي:

جدول رقم (44):

الوضع العام لواردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المميع (المسال) في عامي 2002/2001

الوحدة: مليار م^3

البيان / السنة	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا	بلجيكا	اليونان	البرتغال	المجموع
2001	10.9	9.0	4.7	2.3	0.5	0.3	27.7
2002	14.3	12.0	6.1	3.5	0.5	0.4	36.8

المصدر: حسام جبر الدار، مرجع سابق، ص 89.

نلاحظ أن فرنسا تستحوذ على أعلى نسبة من واردات الدول الأوروبية المشار إليها في الجدول بنسبة 39% عام 2001 وحافظت على نفس النسبة تقريبا في عام 2002، ويعد السبب في ذلك إلى تطبيق سياسة الاحلال من قبل فرنسا من جهة ومن جهة ثانية أن فرنسا تحاول دائما العمل على جعل اقتصادها مرتبط بمصدر واحد من مصادر الطاقة كما يحدث في بعض الدول الأوروبية الأخرى.

نلاحظ أيضا التطور المسجل في واردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي من سنة لأخرى عدا اليونان الذي حافظ على نفس الوتيرة من الاستيراد وبالتالي المحافظة على نسبة ضعيفة من إجمال واردات دول المجموعة بعد البرتغال الذي يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث حجم الواردات من الغاز الطبيعي.

إن الكميات المستوردة من قبل دول الاتحاد الأوروبي في العامين المذكورين أننا كانت موزعة حسب مصدرها على النحو التالي:

جدول رقم (45):

واردات أوربا الغربية من الغاز الطبيعي المميع حسب المصدر

(عدا الاتحاد السوفيتي سابقا)

الوحدة: مليار م^3

السنة / البيان		الجزائر	قطر	ليبيا	الامارات	عمان	نيجيريا	برفاي	استراليا	ترينيداد	المجموع
2001	الكمية	19.3	0.9	0.8	0.1	0.6	5.4	–	–	0.6	**27.7**
	%	70.0	3	3	–	2	19.5	–	–	2	**100**
2002	الكمية	21.8	2.10	0.6	0.5	1.6	9.6	0.08	0.07	0.44	**36.80**
	%	59	6	2	2	4	26	–	–	1	**100**

المصدر: حسام جبر الدار، مرجع سابق، ص 90.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق أن الجزائر ونيجر تستأثران على حوالي 90% من واردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في عام 2001، ثم تراجعت حصة الدولتان في عام 2002 لتصل إلى 85% من إجمال واردات دول الاتحاد الأوروبي، وهذا بسبب تطبيق دول الاتحاد الأوربي لسياسة التجارة المتعددة الأطراف حيث أصبحت قطر في عام 2002 هي المصدر الثالث لدول الاتحاد الأوروبي بعد الجزائر ونيجيريا مما جعل حصة قطر من إجمالي واردات دول الاتحاد تنتقل من0.9 مليار م^3 عام 2001 إلى 2002 مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرت بـ 57% وهو ما جعل حصتها ترتفع 3% عام 2001 إلى 6% عام 2002، من إجمال واردات دول الاتحاد الأوروبي وبشكل عام فإن أهم دول الاتحاد الأوروبي استيرادا للغاز الطبيعي في عامي 2001 و2002 تظهر من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (14):

أهم دول الاتحاد الأوروبي استيرادا للغاز الطبيعي المميع

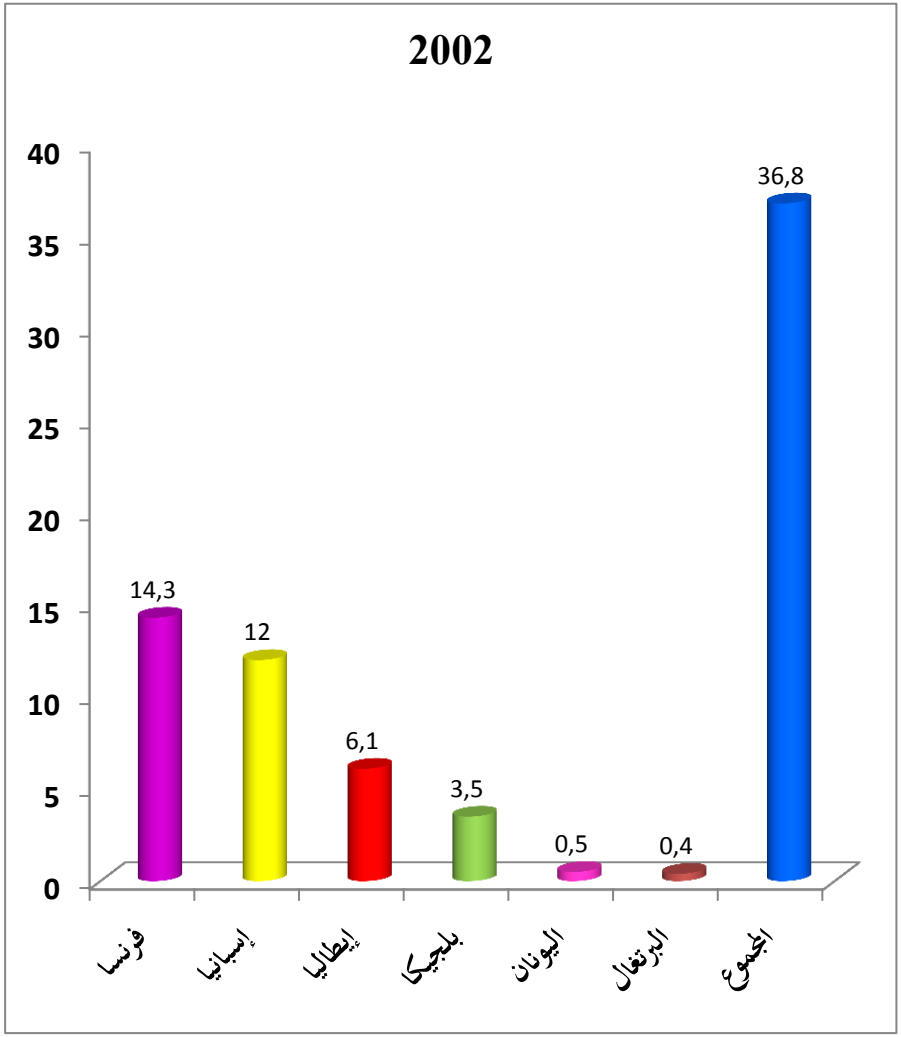

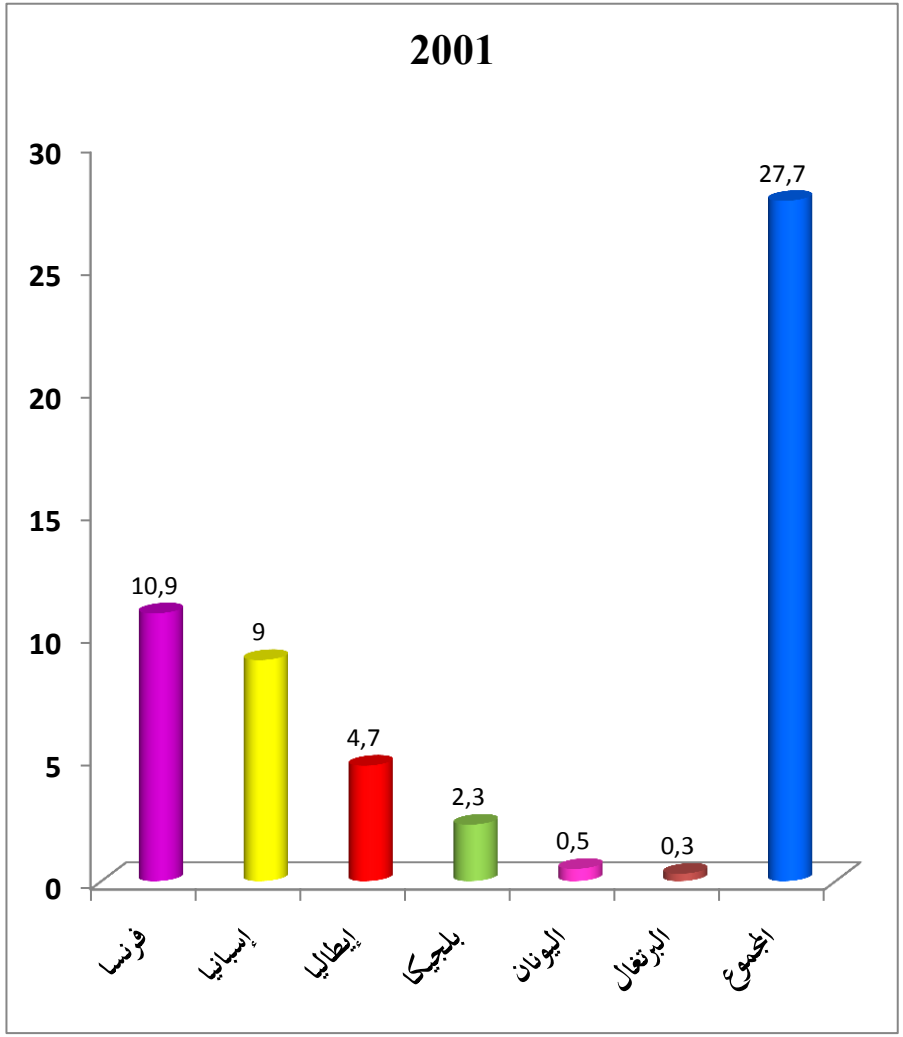

بشكل عام فإن تجارة الغاز الطبيعي على مستوى دول الاتحاد الأوروبي تميزت خلال العقد الأول من هذا القرن بحالة من عدم الاستقرار خاصة في الفترة الممتدة من عام 2002 وإلى غاية عام 2009، والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل في مقدمتها ماعرف حينها بالأزمة الروسية الأوكرانية في عام 2004 وما بعدها، وما حدث هو أنه لأول مرة حاولت روسيا قطع الغاز الطبيعي عن أوكرانيا لمدة ثلاثة أيام مع بداية عام 2006، ثم تجدد الخلاف بعد ذلك في أكتوبر من عام 2007 انتهي بتخفيض الصادرات الروسية إلى أوكرانيا، وفي مارس من عام 2008 تدهورت العلاقات بين الطرفين مجددا وأدى ذلك إلى إقدام روسيا بقطع صادراتها من الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا إلى ثمانية عشرة دولة أوروبية (18) عضو في الاتحاد الأوروبي وغير عضو مما أدى إلى نقص إمدادها بالغاز الطبيعي، وقد عانى الأوروبيون من جراء ذلك بسبب البرد القارص لعام 2008 حتى أصبح الأوروبيون يُطلقون على تلك الأزمة بحرب الغاز (GAS-WAR) ومع بداية عام 2009 توقف ضخ الغاز الطبيعي (يوم 07 جانفي 2009) ولفترة أسبوعين، إلا أن ذلك لم يدم أكثر حيث عادت كليا الأمور إلى طبيعتها بين الطرفين وتم الاتفاق بإبرام عقد لإمداد دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي الروسي لمدة عشرة (10) سنوات ابتداء من 2009.

في هذا السياق يمكن القول أن اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على استيراد الغاز الطبيعي من الأسواق الخارجية لا يمكن اعتباره حدثا جديدا ولا استثناء ولا يمكن اعتباره مشكلة بحد ذاتها خصوصا في ضل العولمة الدولية الحالية وتشجيع التبادل التجاري ما بين الدول، إلا أنه وبسبب طبيعة صناعة وسوق الغاز الطبيعي فإن الأمر يختلف إلى حد ما عن سوق البترول والأسواق الأخرى لمختلف السلع المتداولة عالميا ، وهذا ما جعل القضية تحضى باهتمام أكثر على المستوى الدولي وكل ذلك كون مشاريع الغاز الطبيعي تتم وفق عقود طويلة المدى في معظم الحالات وأحيانا قبل الشروع في مشروع الاستغلال مع ضرورة حصول الموافقات الحكومية على تلك المشروعات، وهذا الأمر مرتبط أصلا بسياسة دول الاتحاد الأوروبي ونظرتها تجاه التطورات التي تعرفها أسعار الغاز الطبيعي على المستوى الأوروبي بالدرجة الأولى وتطورات السوق العالمية للغاز الطبيعي بشكل عام، وعليه وبعد انتهاء الأزمة الروسية الأوكرانية في عام 2009 كما أشرنا عَبرت

المفوضية الأوروبية عن بعض اهتماماتها التي تركزت بشكل جدي على إيجاد الحلول الممكنة والوسائل البديلة لمواجهة أزمة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروربي في حال تكرارها ولعل من أهم تلك الإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف دول الاتحاد بعد عام 2009 هو دعوتها إلى بلوره خطة تسريع البنية التحتية وربط شبكات الطاقة مابين دول الاتحاد الأوروبي خصوصا وأن تحرير أسواق الغاز الطبيعي جاءت مع تحرير أسواق الكهرباء مما يتيح درجة أعلى من التعاون والتنسيق ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة أثناء الأزمات.

من جانب أخر أكدت المفوضية الأوروبية حرصها بتعزيز العلاقة بين البلدان المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي (خارج أوربا) لتكون علاقة تبادلية تخدم مصلحة الطرفين إضافة إلى تنويع مصادر الإمدادات وطرق عبور منتجات الطاقة تفاديا تكرار الأزمة وكل ذلك عبر طريقين رئيسيين هما.[1]

أ) محاولة ربط دول الاتحاد الأوروبي وبشكل مباشر بأنابيب غاز من بلدان ومناطق منتجة أخرى، وكان من أهم الأنابيب المقترحة والذي حضي بتغطية واسعة في الإعلام الدولي هو أنبوب (تابوكيTAboky) الذي يضمن بنقل الغاز الطبيعي من بلدان بحر قزويل وخاصة من أذربيجان إلى جنوب شرق ووسط أوربا دون المرور بالأراضي الروسية بالإضافة إلا استغلال لنقل إمدادات الغاز من بلدان الشرق الأوسط أيضا والتي تشمل كل من العراق ومصر عن طريق خط الغاز العربي من سوريا إلى تركيا، وإيران، لكن هذا المشروع لم ينفذ بعد وقد لقي معارضة شديدة من طرف الروس، مما جعل هذا الأخير يقترح أنابيب بديلة للمشروع يشرف عليها الطرف الروسي طبعا (الأمر مان معلقا إلى غاية 2013).

ب) تشجيع زيادة اعتماد واردات دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال (المميع) (GNL) والتي تقسم تجارة بمرونة أكثر بالمقارنة مع غاز الأنابيب ومن شأن ذلك أن يقلل من درجة اعتماد دول الاتحاد الأوروبي عل بلدان قليلة مصدرة للغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب وبشكل خاص روسيا كما نص الاتفاق على فتح السوق

---

[1]– علي رجب: تطورات سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب والغاز من الأقطار الأعضاء في الأوابك (OAPEC)، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 العدد 135 ص 77.

الأوروبية للغاز الطبيعي على الأسواق العالمية لضمان الواردات سواء كانت تلك المناطق بعيدة أو قريبة من السوق الأوروبية.

وقد كان من نتائج عودة العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا هو عودة الصادرات الروسية نحو دول الاتحاد الأوروبي وتزامن ذلك مع سياسة التكامل التي إتبعتها شركة غاز بروم الروسية وسياسة توزيع طاقات النقل للسوق الأوروبية عبر الأنابيب لسببين رئيسيين هما.

1) توسيع الطاقات التصديرية.
2) احكام السيطرة وضمان منافذ التصدير إلى السوق الأوروبية وقد كانت طاقة تصدير الغاز الطبيعي من طرف غاز بروم في عام 2008 حوالي 145 مليار م^3 موزعة على أنبوبين هما.

الأول يمتد عبر أوكرانيا، والثاني عبر روسيا البيضاء والمعروف باسم يمال1 (YAMAL-1)[1] زيادة عن الأنبوب الأخر المعروف بالأنبوب الأزرق (bleu strem) بطاقة 16 مليار م^3 يمتد باتجاه تركيا، كما أقرت شركة غاز يروم الروسية وإيني الإيطالية عن مشروع كبير في عام 2008 بهدف إلى توسيع وضمان منافذ تصدير الغاز الطبيعي الروسي نحو أوربا ويتضمن المشروع (الأنبوب) من خطين هما خط تيار الشمال، (North-Strem) لم يكتمل بعد. ويمتد من روسيا بشكل مباشر إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق، هذا زيادة عن خط أخر قيد الإنشاء يعرف بتيار الجيوب (South-Strem) يمتد من روسيا إلى بلغاريا ويتفرع إلى أنبوبين. يمتد الأول إلى رومانيا وهنغاريا وسلوفينيا، أما الثاني فيمتد إلى اليونان وجنوب إيطاليا لكن هذا الأخير تم تجميده في نهاية عام 2008 في الأخير نشير أن شركة غاز بروم الروسية قررت زيادة صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي بواقع 11% في عام 2011 مقارنة بعام 2009 عبر الأنبوب المشار إليه سابق (Nortn-Strem) وهو بطول 1244 كلم وبسعة 55 مليون متر مكعب (يربط روسيا مباشرة بدول الاتحاد الأوروبي عبر بحر البلطيق كما أشرنا سابقا).

ونتيجة لكل هذه الإجراءات والتدابير التي تهدف أساسا لضمان إمداد دول الاتحاد الأوروبي بما تحتاجه من الغاز الطبيعي بنوعية خاصة من الأسواق الخارجية خلال العقد

[1]– علي رجب: مرجع سابق ص 79،80.

الأول من القرن الحالي، فإن دول الاتحاد استطاعت بفضل تلك السياسة ضمان إمدادها بالغاز الطبيعي ولكن بصورة متفاوتة بين سوق وأخرى، لكن ما يجب تأكيده أن السوق الأوروبية (المحلية) كان لها القسط الأوفر في إمداد أوربا بالغاز الطبيعي، وهذا ما يبنيه الشكل التالي .

شكل رقم(15):

مصادر وإمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي (2007) (%)

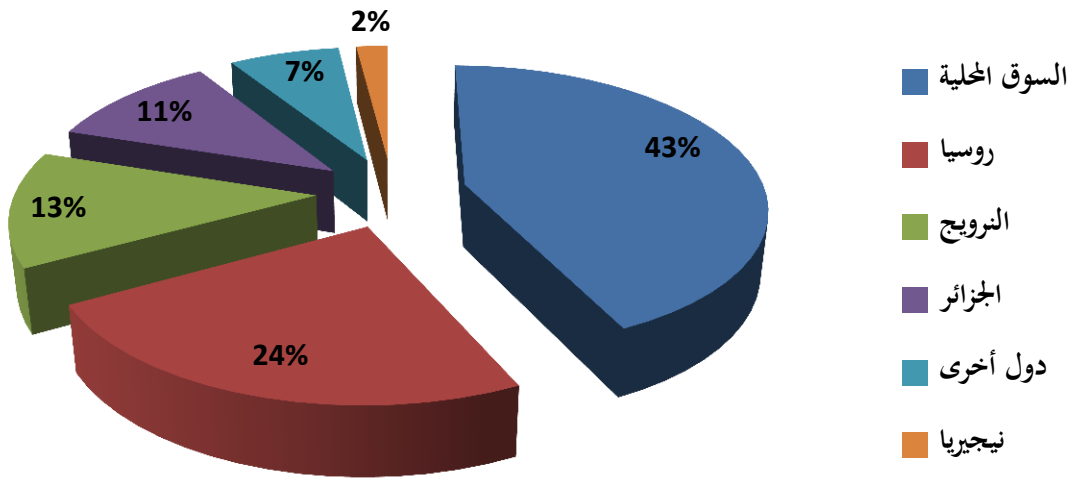

1) <u>تجارة الغاز الطبيعي على مستوى الدول الأسيوية بعد عام 2000 :</u>

تعتبر القارة الأسيوية من أهم الأسواق العالمية للطاقة بشكل عام للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص، إذ تتمتع القارة بكثافة سكانية جد عالية وباقتصاديات جد سريعة النمو، لذا يفضل البعض تقسيم القارة إلى مجموعتين من الدول مجموعة الدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها اليابان والصين ومجموعة الدول النامية وتضم بقية الدول الأسيوية باستثناء دول الشرق الأوسط وغيران وتركيا.

في هذا السياق وباعتبار اليابان تعتبر ثالث أكبر دولة مستهلكة للبترول بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع بداية القرن الحالي، فغن اليابان لا تمتلك من الغاز الطبيعي سوى 738 مليار متر مكعب كاحتياطي مؤكد حسب أخر إحصائية عام 2011 أين كان حجم الاحتياطيات اليابان من الغاز الطبيعي في حدود 1.4 ترليون متر

مكعب، ونظرا لكون اليابان من الدول المنادية بالحفاظ على البيئة واستعمالها لمصادر الطاقة النظيفة فقد استأثرت اليابان لوحدها على 36% من إجمال الواردات العالمية من الغاز الطبيعي في عام 2009[1] ونظرا لافتقار اليابان للموارد الطبيعية فإن ذلك جعلها تعتمد على استيرادها من الأسواق الخارجية بشكل شبه كلي معتمدة في ذلك على سياسة طاقوية تركزت في الأساس على ثلاثة أهداف هي:

1) ضمان أمن الطاقة.
2) حماية البيئة.
3) زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

لكن رغم ذلك فإن اليابان تعتبر أهم مستهلك ومستورد للغاز الطبيعي وفي الوقت ذاته للغاز الطبيعي المميع في أسيا والعالم إذ بلغ استهلاكها من الغاز الطبيعي في عام 2001 حوالي 78.4 مليار متر مكعب وهو ما يعادل 71.8% من استهلاك دول أسيا الصناعية و 4.3 % من الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي ، وتعتمد اليابان على استيراد الغاز الطبيعي المميع بشكل حصري لتوفير 97% من استهلاكها المحلي وفي هذا السياق تشير البيانات المتوفرة أن واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسيل عام 2002 كانت قد بلغت حوالي 71.86 مليار متر مكعب، وتعتمد اليابان بشكل أساسي على السوق الإقليمية للغاز الطبيعي المميع بنسبة 75% تقريبا، حيث استوردت اليابان حوالي 28.4% من احتياجاتها من أندونيسيا و 20.7% من ماليزيا و13.9% من أستراليا و11.7% من بروناي بينما استقدمت حوالي 2.5% من وارداتها من الغاز الطبيعي المميع من الولايات المتحدة الأمريكية (الاسكا) هذا وتعتبر كل من قطر والإمارات العربية أهم مصدرين من الأقطار الأعضاء لأوبك للسوق اليابانية إذ تمثل واردات اليابان من الدولتين معا حوالي 1.3% من واردات اليابان من الغاز الطبيعي المميع في نفس السنة والجدول التالي يبين لنا ذلك:

[1]– عبد الفتاح دندي . تطور إنتاج واستهلاك النفط والغاز اللطبيعي في دول الأسيوية عند الصين والهند والانعكاسات على الدول العربية . عن محلو النفط والتعاون العرب ايبا 38 العدد 141 ربيع 2012 ص 103 – 106.

جدول رقم (46)

واردات اليابان من الغاز الطبيعي المميع عام 2002

الوحدة: مليار م^3

البلد	أندونيسيا	ماليزيا	أستراليا	بروناي	الولايات المتحدة	قطر	الإمارات العربية	سلطنة عمان	المجموع
الكمية	20.41	14.90	9.98	8.41	1.77	9.12	6.33	0.94	71.86
%	28	21	14	12	2.5	12.5	9	1	100

المصدر: الجدول من غعداد الباحث بالاعتماد على:

- حسام جبر الدار، مرجع سابق، ص 93.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن اليابان تعتمد على سياسة تعدد الأطراف التي نمدها بما تحتاجه من الغاز الطبيعي حيث لم تجد أي طرف مسيطر على الواردات اليابانية على حساب بقية الأطراف الأخرى فهناك تقارب نسبي بين الدول التي تمد اليابان بما تحتاجه من الغاز الطبيعي المميع، لكن الاستثناء الوحيد هو اعتمادها بالدرجة الأولى على الأسواق الإقليمية وهذا تفاديا لتكاليف الباهظة الخاصة بنقل الكميات المستورد من أماكن التصدير لإيصالها إلى اليابان وفي نفس الوقت هناك هامش نسبي للأسواق الخارجية حتى لا تفقدها اليابان نهائيا والعودة إليها في الحالات الاستثنائية أو الطارئة ..

3- تجارة الغاز الطبيعي على مستوى الدول العربية الأكثر تصديرا :

من الناحية العملية فإن الدول العربية وفي مقدمتها الدول العضو في منظمة الأوبك تنتج كميات معتبرة من الغاز الطبيعي إلى جانب إنتاجها للبترول، إلا أن ما تنتجه الدول العربية من الغاز الطبيعي (الدول المنتجة للغاز) يفوق معظم الحالات احتياجات الدول العربية ككل، وهذا ما يعطيها فرصة تصدير الفائض نحو الأسواق العالمية وأصبحت بذلك تتبوأ مكانة محترمة ضمن الدول المصدرة للغاز الطبيعي على المستوى الدولي والإقليمي بالرغم من التفاوت الملحوظ في احتياطيات الغاز الطبيعي على مستوى كل دولة عضو في المنظمة أو غير عضو فعلى سبيل المثال بلغ حجم الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي على مستوى الدول العربية ككل في عام 2000 حوالي 83.04 مليار متر مكعب وهو ما يعادل حوالي 16% من إجمال الصادرات العالمية في نفس العام

ونستحوذ الجزائر على 74% من إجمال الصادرات العربية من الغاز الطبيعي خلال نفس العام، تتبعها قطر بنسبة 17% مما يعني أن الدولتان تسيطران على أكثر من 90% من إجمال الصادرات العربية من الغاز الطبيعي في عام 2000 وبقيت هاتان الدولتان ستتأثران على أكبر حصة من حجم الصادرات الغازية في الدول العربية إلى غاية 2004 أين وصلت نسبة صادراتها 83.5% من إجمال الصادرات العربية وهو ما يعادل 12.5% من إجمال الصادرات العالمية للغاز الطبيعي في عام 2004. أما الأهمية النسبية لكل دولة عربية في إجمال الصادرات العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 فهذا ما نوضحه أرقام وبيانات الجدول التالي.

جدول رقم (47):

صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية: 2000–2004

الوحدة: مليار م^3

البيان / السنة	2000		2001		2002		2003		2004	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الجزائر	61.70	74	57.70	64.5	57.80	63	61.08	62.5	60.87	60
ليبيا	0.800	1	0.770	6.5	0.630	6.5	0.750	1	0.630	6.5
قطر	14.04	17	16.54	19	18.59	20	19.19	20	24.06	23.5
الإمارات العربية	6.51	8	7.08	8	6.85	7.5	7.11	7	7.38	7
سلطنة عمان		–	7.43	8	7.96	9	9.41	9.5	9.03	9
المجموع (1)	**83.05**	**100**	**89.52**	**100**	**91.96**	**100**	**97.54**	**100**	**102.00**	**100**
العالم (2)	**530.55**		**553.46**		**585.49**		**631.30**		**678.82**	
% من العالم (1)/(2)	**15.65**		**16.17**		**15.70**		**15.45**		**15**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مختار اللباباتت صناعة الغاز الطبيعي عربيا وعالميا من مجلة النفط والتعاون الذي تتت32 العدد 117 سناء 2006 ص 103 .

2- OPEC, Annual statistical belletin 2004, Vienne 2005, p 40.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية.

1) سجلت الصادرات العربية من الغاز الطبيعي زيادة قدرها 19 مليار متر مكعب في عام 2004 مقارنة بعام 2000 وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 4.5% وهي قريبة إلى حد ما مع نسبة نمو الصادرات العالمية خلال نفس الفترة والتي كانت في حدود 6% سنويا .

2) تستحوذ كل من قطر والجزائر على أكبر حصة من الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي على مستوى الدول العربية خلال طول الفترة وهذا بحكم ما تمتلكه الدولتان من احتياطيات معتبرة من هذه المادة الإستراتيجية مقارنة ببقية الدول العربية، حيث نسبة صادراتها تتراوح بين 91% و83.5% خلال طول الفترة، هذا بالرغم من التراجع النسبي للكميات المصدرة من الغاز الجزائري بسبب زيادة الطلب المحلي عليه، وهو الأمر الذي جعل النسبة تتراوجع من 74% إلى 60% بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى إجمال الصادرات العربية ولكن في المقابل انتقلت حصة الصادرات القطرية من 17% عام 2000 إلى 32.5% عام 2004، كما أن صادرات قطر من الغاز الطبيعي سجلت نسبة نمو بلغت 8% في عام 2004 مقارنة بعام 2000.

3) رغم التذبذب المسجل في الكميات المصدرة للدول العربية الرئيسية إلا أن حصة الدول العربية من إجمال الصادرات العالمية حافظت على نفس النسبة خلال الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2004.

أما فيما يتعلق بالوضع العام للصادرات العربية في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحالي فإن الأمر تغير إلى حد ما وحدثت تطورات معتبرة في مجال صناعة الغاز على مستوى الدول العربية مما جعل عدد الدول المصدرة الرئيسية للغاز الطبيعي يرتفع من 2 إلى أربعة دول وهذا ما جعل حصة الصادرات العربية من الغاز الطبيعي على المستوى العالمي تتحسن نسبيا وأصبحت تتراوح بين 17% و 20% من إجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعية الغاز الطبيعي المميع وغاز الأنابيب، في هذا السياق فقد انتقلت الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي على مستوى الدول العربية من 158.15مليار م^3 عام 2007 إلى 201.96 مليار م^3 عام 2011 مسجلة بذلك نسبة نمو قدرت بحوالي 4% سنويا في حين كانت نسبة الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي في حدود 6،2% فقط وللوقوف على الوضع العام للصادرات العربية من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى 2011 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (48):

الصادرات العربية من الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011

الوحدة: مليار م^3

البيان / السنة	2007		2008		2009		2010		2011	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الجزائر	58.37	37	58.83	35	52.67	31	57.34	28	52.02	26
قطر	43.50	27.5	56.78	33.5	63.53	37	107.00	52	113.70	56
الإمارات العربية	17.32	11	15.75	9	15.21	9	5.18	2.5	5.18	2.5
مصر	15.87	10	16.92	10	18.32	10.5	15.17	7	14.87	7
سلطنة عمان	13.15	8	10.89	6.5	11.54	7	11.45	5.5	12.14	6
ليبيا	9.96	6.5	10.40	6	9.89	5	9.97	5	3.67	2
اليمن	-	/	-	/	0.420	0.5	0.420	0.5	0.378	0.5
المجموع (1)	**158.15**	**100**	**169.57**	**100**	**171.58**	**100**	**206.53**	**100**	**201.96**	**100**
العالم (2)	**931.12**		**971.78**		**904.56**		**1019.42**		**1073.32**	
% من العالم (1)/(2)	**17**		**17.5**		**20**		**20**		**19**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 2004, Vienne 2005, p 56.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا ادراج الملاحظات التالية:

1) تستأثر الدول الخمسة الأول على أكثر من 95% من إجمال الصادرات العربية من الغاز الطبيعي خلال طول الفترة تتقدمها قطر والجزائر والإمارات العربية المتحدة بحصة تتراوح 93.5% عام 2007 و 97.5% عام 2011، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى هذا الحد إلى ارتفاع حصة قطر من إجمال الصادرات العربية والتي انتقلت من 27.5% عام 2007 إلى 56% عام 2011 أين تضاعفت صادراتها بحوالي 2.5 مرة في 2011 مقارنة ب 2007 مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرها 12.3% سنويا.

2) نلاحظ تراجع حصة الإمارات العربية المتحدة من الغاز الطبيعي ابتداء من عام 2010 مقارنة بعام 2009 وهذا بسبب زيادة الطلب المحلي في الإمارات عل الغاز الطبيعي وكثرة استخداماته في مختلف القطاعات الحساسة في الاقتصاد الإماراتي، وهو ما أثر على تراجع وانخفاض قدر ب 2،2% في 2011 مقارنة بعام 2010، هذا إلى جانب تراجع الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي على مستوى الجزائر بسبب زيادة الطلب المحلي على الغاز الطبيعي من جهة وسياسة الجزائر في مجال إنتاج الغاز للحفاظ على الاحتياطي المؤكد من الغاز وبالتالي إطالة العمر الإنتاجي من من الغاز في الجزائر من جهة ثانية.

بشكل عام فإن الصادرات العربية من الغاز الطبيعي استطاعت أن تجد لنفسها مكانة مميزة في أجمال الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي مما جعلها تحتفظ بنسبة تتراوح بين 19% و 20% من إجمال الصادرات العالمية للغاز الطبيعي.

خلاصة لما سبق ومن أجل إعطاء صورة واضحة حول أهم الأسواق العالمية إستيرادا للغاز الطبيعي من الدول العربية، نستطيع القول أن السوق الأوروبية تعتبر السوق الأول الأكثر إستيرادا للغاز الطبيعي العربي، فعلى سبيل المثال تستأثر السوق الأوروبية على أكثر من 48% من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي في عام 2007 تتبعها السوق الأسيوية بنسبة 35%، وهذا بسبب الموقع الجغرافي المناسب للسوقين الأوروبية والأسيوية وقربها من مناطق التصدير سواء تعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط أو منطقة شمال إفريقيا والجدول التالي يوضح لنا كيفية توزيع الصادرات العربية من الغاز الطبيعي في عام 2007.

جدول رقم (49):

توزيع الصادرات العربية من الغاز الطبيعي حسب أهم الأسواق العالمية 2007

الوحدة: مليار م^3

الأسواق / البيان	السوق الأوروبية	السوق الآسيوية	سوق أمريكا الشمالية	التجارة البينية	الإجمالي
الكمية (مليار م^3)	76.62	55.62	6.90	19.01	158.15
النسبة %	48.5	35	4	12.5	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع الجدول السابق.

المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات العالمية من البترول و الغاز.

قبل التعرض إلى أهم المراحل التي مرت بها قيمة العائدات البترولية والغازية على مستوى السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي بشكل عام وعلى مستوى دول الأوبك (OPEC) والأوابك (OAPEC) بشكل خاص يجب التذكير بحقائق أساسية ترتبط بطبيعة الوضع العام لتجارة البترول والغاز الطبيعي على المستوى العالمي خاصة مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي أين تحول سوق البترول الدولي من سوق يهيمن عليه البائعون إلى سوق يهيمن عليه المشترون كما أشرنا إلى ذلك سابقا. وهذا معناه تحول السوق البترولية الدولية من سوق يتحكم فيها المنتجون المصدرون في تحديد سعر وحجم الصادرات المرغوبة شراؤها غلى سوق استطاع فيها المستوردون والمستهلكون لتخفيض سعر البرميل من البترول العام مما أثر سلبا على قيمة العائدات المتأنية من جراء عمليات التصدير.

في هذا السياق فإن الحديث عن قيمة العائدات البترولية والغازية خلال مرحلة زمنية معينة معناه الحديث عن المبالغ المتأنية من عمليات تصدير الكميات المطلوبة من المصدرين الاستراتيجيين وفقا لشروط وقواعد السوق المعمول بها خلال فترة إجراء عمليات التصدير وحسب الأسعار المعلنة، لذلك فإن الحديث عن قمة العائدات البترولية والغازية وأهميتها خاصة على مستوى دول الأوبك والأوابك يمكن أن يكون له معنى منذ عام 1973 وما بعده، أما قبل ذلك فإن الحديث عن العائدات البترولية خاصة والغازية بعدها بالنسبة لدول الأوبك والأوابك يعتبر في رأينا ضربا من الخيال، لأن دول الأوبك

بشكل عام قبل 1973 لم يكن لها دور في عمليات التسعير المعتمدة ولم تكن لها سياسة تسعيرية خاصة بها، كما لم يكن لها حتى حق التفاوض أو اتخاذ أي قرار بشأن تحديد سقف الإنتاج أو حصة إنتاج كل دولة عضو في المنظمة (OPEC) كما لم يكن حتى حق في اعتماد طرق التصدير والتوزيع.

لكن رغم كل ذلك فإن نهاية الستينيات من القرن الماضي وإلى غاية 1972 عرفت العائدات البترولية والغازية على مستوى دول الأوبك وخاصة الأوابك انتعاشا ملحوظا نتيجة للتطورات التي عرفتها السوق العالمي للبترول والغاز الطبيعي والوضع الاقتصادي العالمي بشكل عام، من خلال هذا العرض الموجز ونظرا لطول الفترة محل الدراسة فقد ارتأينا تقسيمها على النحو التالي:

أولا : تطور قيمة الصادرات (العائدات) والواردات لدول الأوبك قبل 1990.

ثانيا: تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك بعد 1990.

أولا: تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك قبل 1990:

للوقوف على أهم التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية لدول الأوبك خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فإن ذلك يتطلب منا التعرض للاتجاه العام لقيمة الصادرات الإجمالية وقيمة الواردات الإجمالية لدول الأوبك مع تحديد الأهمية النسبية لقيمة الصادرات البترولية والغازية لدول الأوبك خلال نفس الفترة خاصة وأن هذه الفترة كما نعلم عرفت صدمتين بتروليتين في عام 73 و47 و 79 / 1980 فيها عرفت السوق العالمية للبترول والغاز تطورت هامة ارتفعت فيها أسعار البترول بشكل معتبر ساهم إلى حد كبير في زيادة العائدات البترولية والغازية لدول الأوبك خاصة في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1980 حيث ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية لدول الأوبك من 41.3 مليار دولار أمريكي عام 1973 إلى أكتوبر 300 مليار دولار أمريكي في عام 1980 وهو ما يعني أن قيمة الصادرات الإجمالية تضاعفت بأكثر من سبعة أضعاف مقارنة بعام 1973، هذه الوضعية الخاصة بالصادرات الإجمالية لدول الأوبك كانت بسبب الارتفاع الهائل في قيمة الصادرات البترولية والغازية على مستوى دول الأوبك التي ارتفعت من 37 مليار دولار أمريكي عام 1973 أكثر من 182 مليار دولار أمريكي عام

1980. أي بزيادة قدرها 145.6 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة زيادة قدرها 10% سنويا خلال طول الفترة 1973–1980، أما بعد ذلك فقد تراجعت قيمة الصادرات الإجمالية لدول الأوبك وتراجعت حينها قيمة الصادرات من البترول والغاز الطبيعي إلا أن سجلت أدنى مستوى، لها في عام 1986 أي كانت في حدود 98.56 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرت ب 30% سنويا، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول كما نعرف والتي وصلت إلى حد أقل من عشرة دولار لبرميل الواحد في 1986 كما سنرى ذلك لاحقا وللتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (50):

تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك في الفترة 1973–1989

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / البيان	1973	1974	1975	1977	1979	1980	1981	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي قيمة الصادرات (1)	41.32	125.26	112.10	149.2	218.4	300.12	279.14	221.34	171.20	152.96	98.56	120.6	123.17	152.84
قيمة الصادرات البترولية والغازية (2)	37.0	119.0	106.9	141.6	200.0	282.62	259.42	203.82	147.9	128.8	76.64	91.58	88.22	110.46
إجمالي قيمة الواردات	19.7	32.0	50.7	83.9	98.8	125.5	157.4	159.2	123.73	102.77	92.0	92.31	112.41	113.93
نسبة (2) إلى (1) 1/2%	95	95	95	95	91.5	94	93	92	86	84	78	76	72	72

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

1- OPEC, Annual statistical belletin 1999, Viene 2000, p 4-5-6.
2- OPEC, Annual statistical belletin 2004, Viene 2005, p 12-13-14.
3- OPEC, Annual statistical belletin 2008, Viene 2009, p 12-13-14.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) شهدت التجارة الخارجية لدول الأوبك ازدهارا معتبرا خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 1980 ونتج عن ذلك تحقيق عائدات هامة من جراء ارتفاع أسعار البترول وسوائل الغاز الطبيعي خاصة في عاميي 74/73 و 1980/79 حيث انتقلت قيمة الصادرات الإجمالية لدول الأوبك من 41.32 مليار دولار أمريكي عام 1973 إلى 300 مليار دولار أمريكي عام 1980 مسجلة بنسبة قدرها 86% أي ما يعادل زيادة قدرها 258.7 مليار دولار أمريكي في 1980 مقارنة بعام 1973.

2) نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أيضا أن فترة الثمانينيات بشكل عام لم تكن فترة رخاء وازدهار بالنسبة لدول الأوبك وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وبداية تدهور أسعار البترول منذ 1982 إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 1986 أين تم تسجيل أدنى قيمة للصادرات الإجمالية وأدنى قيمة للصادرات من البترول والغاز الطبيعي بسبب تراجع سعر البرميل من البترول العام إلى ما دون العشرة دولارات أمريكية كما سنرى ذلك لاحقا.

3) ابتداء من عام 1986 أصبحت قيمة العائدات البترولية والغازية لدول الأوبك لا تغطي قيمة الواردات عكس ما كان عليه الوضع قبل 1986، هذا بالرغم من تسجيل زيادة متواضعة في قيمة الصادرات غير البترولية ابتداء من عام 1986 رغم أنها كانت شبه ثابتة في الفترة 1973 إلى 1986 ثم أخذت في الارتفاع منذ عام 1987 إلى غاية 1989 وهنا ما تبنيه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (51)

تطور قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية لدول الأوبك في الفترة 1973 – 1989

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / البيان	1973	1974	1975	1977	1979	1980	1981	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي قيمة الصادرات	41.32	125.26	112.10	149.20	218.40	300.12	279.54	221.34	171.20	152.96	98.56	120.6	123.17	152.84
الصادرات البترولية والغازية	37.0	119.0	106.9	141.6	200.0	282.62	259.42	203.82	147.9	128.8	76.64	91.58	88.22	110.46
الصادرات غير البترولية	4.32	6.26	5.20	7.6	18.4	17.5	20.12	17.5	23.30	24.16	21.92	29.00	34.9	42.38

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات ومراجع الجدول السابق.

من بيانات هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة مساهمة الصادرات غير البترولية على مستوى دول الأوبك كانت محصورة بين 5% عام 1973 و 28% عام 1989، وهذا ما يعني أن اقتصاديات دول الأوبك هي اقتصاديات أحادية الجانب كما أشرنا إلى ذلك سابقا، لكن بشكل عام فإن اتجاه قيمة الصادرات غير البترولية عرفت تطورا متواضعا بعد 1980، وأصبحت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات البترولية والغازية بسبب الأزمة وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (16):

تطور التجارة الخارجية لدول الأوبك 1973–1989

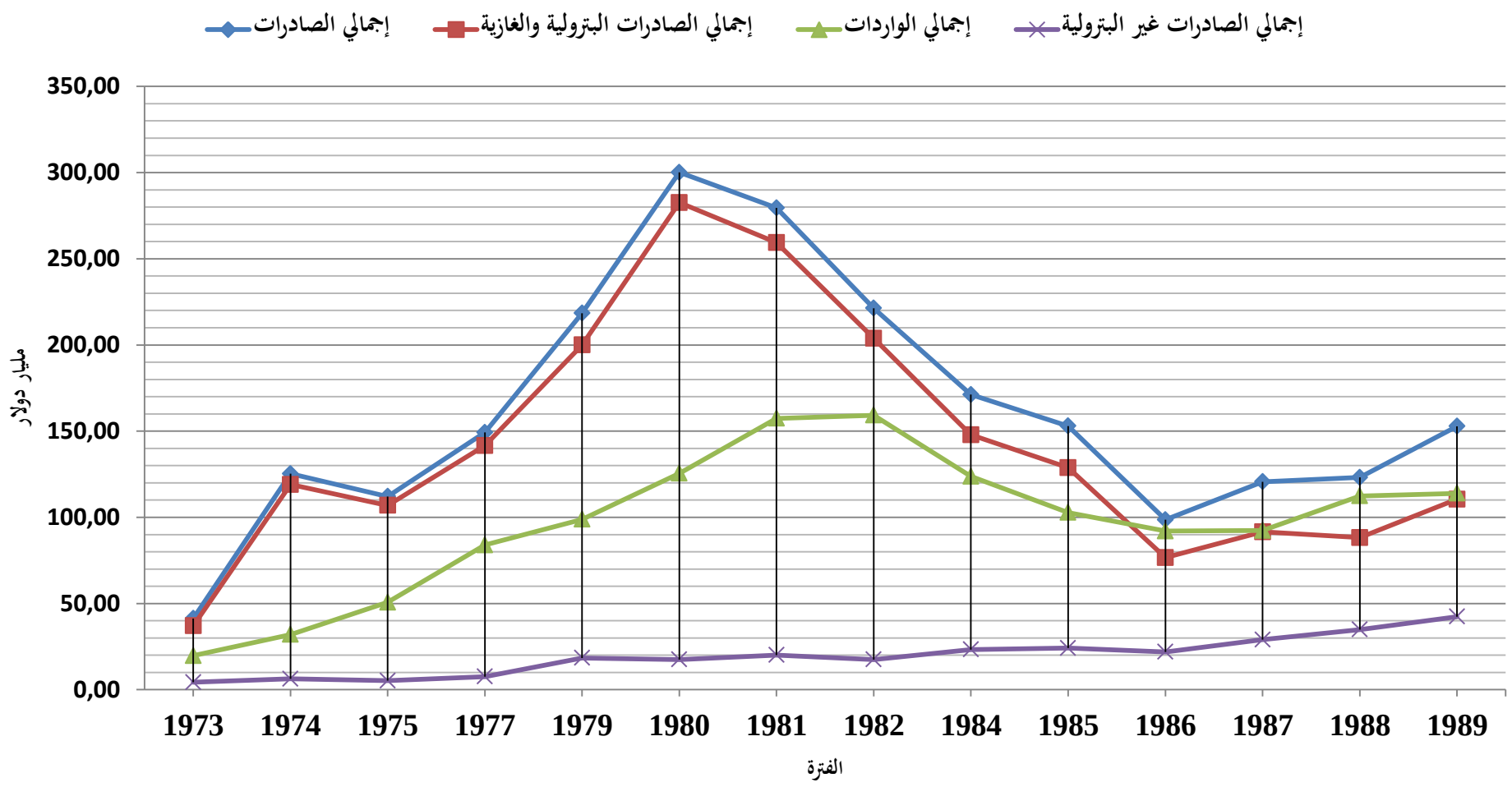

في هذا السياق ومن أجل معرفة مكانة العائدات البترولية والغازية على مستوى كل دولة عضو في منضمة الأوبك خلال نفس الفترة المذكورة وبالتالي معرفة نصيب كل دولة من تلك العائدات وأهميتها النسبية خاصة وأن هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالطاقة الإنتاجية لكل دولة وحجم الاحتياطيات البترولية والغازية المؤكدة ومدى ملاءمة أسعار البترول الخام واستقرارها في السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي خاصة وأن هذه الفترة عرفت صدمتين بتروليتين 1974/73و 1980/79 والصدمة المضادة في 1986/1985، مما جعل قيمة العائدات غير مستقرة بين فترة وأخرى بشكل عام وعلى مستوى كل دولة من دول الأوبك ولتوضيح ذلك أكثر نقدم البيانات التالية:

جدول رقم (52):

التوزيع ألقيمي للعائدات البترولية والغازية لدول الأوبك لسنوات مختارة (73 / 1989)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنة	1973	1974	1977	19779	1980	1986	1989
الجزائر	1.52	4.26	5.56	8.74	12.97	5.16	6.81
أندونيسيا	1.60	5.21	7.29	8.87	15.59	05.50	6.00
إيران	5.61	20.90	23.60	19.18	11.69	5.90	11.31
العراق	1.84	6.53	9.56	21.38	26.09	5.90	11.87
الكويت	3.57	10.56	8.91	17.29	18.93	6.37	10.43
ليبيا	3.98	8.25	11.39	15.94	21.90	7.56	6.57
نيجيريا	3.05	8.99	11.56	15.62	24.93	4.77	7.47
قطر	0.61	1.98	2.05	3.69	5.37	1.72	1.95
العربية السعودية	8.95	35.47	43.30	62.85	101.42	18.06	24.90
الإمارات العربية	1.70	6.32	9.25	12.86	19.39	6.86	10.21
فنزويلا	4.32	10.54	9.11	13.63	17.56	7.17	10.00
المجموع	**41.32**	**125.26**	**149.20**	**218.04**	**300.12**	**98.56**	**152.84**

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 2004, Viene 2005, p 12-13.

من خلال الجدول السابق يمكننا تقديم البيانات التالية:

1) نلاحظ أن قيمة العائدات البترولية خلال هذه الفترة عرفت مرحلتين أساسيتين هما

أ) المرحلة الممتدة من 1973 إلى 1986.

ب) المرحلة الممتدة من 1987 إلى 1989.

فالمرحلة الأولى عرفت فيها العائدات البترولية والغازية على سعر دول الأوبك تطورا معتبرا من سنة لأخرى خاصة في عامي 1974/1973 و1980/1979، بسبب ثورة الأسعار الأولى والثانية كما نعلم حيث تضاعفت قيمة العائدات البترولية لدول المنضمة بحوالي سبعة أضعاف في عام 1980 مقارنة بعام 1973، أين انتقلت القيمة من 41.32 مليار دولار أمريكي عام 1973 إلى 300.12 مليار دولار أمريكي عام 1980.

أما المرحلة الثانية فعرفت هي الأخرى تحولا عكسيا في قيمة العائدات البترولية والغازية لدول الأوبك أين عرفت أسعار البترول تدهورا جادا مما أدى إلى تراجع في قيمة العائدات في عام 1986 بلغت 98.56 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك نسبة تراجع وصلت إلى –29% سنويا، لكن مباشرة ففي عام 1986 تحسنت مستويات الأسعار وارتفعت قيمة العائدات إلى أكثر من 162 مليار دولار عام 1989 أين بلغت نسبة الزيادة حوالي 9% سنويا في الفترة 1986 أو 1989 وبنسبة زيادة قدرها 5% سنويا خلال طول الفترة.

2) الملاحظ أن العائدات البترولية والغازية تتمركز في الدول ذات الكثافة السكانية الضعيفة وذات الإنتاج الأكبر من البترول وهذا ما جعل دول مثل الجزائر وأندونيسيا والعراق كانت فيها العائدات متواضعة مقارنة يتلك المسجلة على مستوى العربية السعودية وإيران والكويت خاصة في عام 1973، كما أن المتضرر الأكثر من انخفاض أسعار البترول في عام 1986، هي العربية السعودية التي تراجعت فيها قيمة العائدات من 101.42 مليار دولار أمريكي عام 1986 إلى 18 مليار دولار أمريكي عام 1986 مسجلة بذلك نسبة تراجع قدرت ب 66% سنويا خلال طول الفترة. وهو الأمر الذي انعكس سلبا على تراجع قيمة العائدات الإجمالية لدول الأوبك في عام 1986 مقارنة بعام 1980 أين بلغت نسبة التراجع الإجمالي حوالي 35% عام 1986 مقارنة ب 1980.

ثانيا: تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك بعد 1990:

أدت الأحداث والتطورات التي عرفها العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى تحول جذري في بنية السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي ، حيث كانت المبادلات التجارية بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز وبين الدول المستهلكة غير مستقرة ومتذبذبة من سنة لأخرى مما أثر على الاتجاه العام لقيمة الصادرات العالمية وقيمة الصادرات البترولية والغازية بشكل خاص على مستوى دول الأوبك باعتبار هذه الأخيرة تعتمد اعتمادا كبيرا في صادراتها على البترول والغاز الطبيعي دون غيرها من السلع الأخرى، أو بمعنى يغلب على اقتصاديات دول الأوبك الطابع الأحادي في التصدير حيث تبلغ أحيانا نسبة الصادرات البترولية والغازية أكثر من 95% ولا تقل عن 60% من إجمال الصادرات في أحسن الأحوال.

في هذا السياق ولمعرفة الاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات البترولية وغير البترولية في دول الأوبك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2011 تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (53):

تطور قيمة الصادرات والواردات لدول الأوبك في الفترة 1990–2011

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / البيان	1990	1992	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي قيمة الصادرات(1)	200.67	195.28	197.67	220.70	266.94	207.82	256.0	376.8	338.4	550.7	754.6	1051.9	1356.0	866.7	1077.4	1418.14
قيمة الصادرات البترولية والغازية (2)	15.9	136.8	122.8	138.0	168.3	110.9	160.5	266.0	216.3	375.0	555.9	745.9	1006.8	593.5	771.3	1078.3
إجمالي قيمة الواردات	123.9	152.5	134.7	158.2	183.0	168.7	170.4	191.8	214.6	329.9	407.8	614.4	659.4	584.1	622.7	721.4
نسبة (2) إلى (1) 1/2%	75	70	62	62.5	63	53	63	70.5	64	68	74	71	74	68	71.5	76

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 2009, p 12-13-14.
2- OPEC, Annual statistical belletin 1999, p 6-7-8.
3- OPEC, Annual statistical belletin 2012, p 18-19-20.

من خلال بيانات وأرقام الجدول السابق تبين لنا الأتي:

1) إن تجارة الدول المنتجة والمصدرة للبترول أوبك تعتمد في صادراتها بشكل شبه كلي على تصدير البترول والغاز الطبيعي دون غيرهما من السلع الأخرى.

2) نلاحظ أن فاتورة الاستيراد على مستوى دول الأوبك في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية عام 1999 هذا بالرغم من التراجع المستمر بين عام وأخر في قيمة العائدات البترولية والغازية وهذا ما يدل على أن مجتمعات دول الأوبك هي مجتمعات استهلاكية بالدرجة الأولى، أما خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2011 فإن قيمة الواردات كانت أقل بكثير من قمة العائدات المتأتية من البترول والغاز المصدر خاصة في عام 2008 أين بلغ سعر البرميل رقما قياسيا كما أشرنا (147 دولار برميل)، الأمر الذي كان سببا في ارتفاع قيمة العائدات البترولية والغازية في دول الأوبك مما جعلها تنتقل من 754.6 مليار دولار عام 2005 إلى 1356.0 مليار دولار عام 2008 مسجلة بذلك زيادة قدرها 601.4 مليار دولار أي نسبة زيادة قدرت ب 11% سنويا.

3) نلاحظ أيضا أن عام 1998 سجلت فيه التجارة الخارجية لدول الأوبك تراجعا معتبرا سواء من حيث قيمة الصادرات الإجمالية أو في قيمة الصادرات البترولية والغازية وكذلك التراجع في فاتورة الاستيراد والسبب في ذلك يعود إلى كون عام 1998 تعرف بالسنة السوداء بالنسبة لدول الأوبك حيث فقد سعر البرميل من البترول العام 30%[1] من قيمته مع بداية عام 1998 حيث تراجع سعر البرميل بما يعادل من 10 وإلى 11 دولار أمريكي مع نهاية 1997 وبداية 1998، وكل ذلك بسبب الأزمة التي تعرضت لها الدول الأسيوية كما سبق وأن أشرنا، هذا إلى جانب الركود الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد العالمي .

4) لقد استغلت الدول المستهلكة للبترول والغاز الطبيعي التراجع المسجل في سعر البترول مع نهاية عام 1997 وبداية 1998 لتكون لنفسها مخزونا استراتيجيا معتبرا حيث بلغ حوالي 2.8 مليار برميل في بداية جوان من عام 1998 بسبب زيادة العرض من البترول والذي بلغ 75.2[2] مليون برميل/يوم في تنتت كان الطلب العالمي على البترول

[1]– MAURICE DUROUSSET ; le marché du petrole op cite page 70.
[2]– IBIDEM page 71.

خلال نفس الفترة لا يتعدى 72.4 مليون برميل/يوم. تأسيسا على ما سبق وباعتبار أن البيانات المقدمة سابقا والخاصة بتطور قيمة الصادرات البترولية والغازية على مستوى دول الأوبك، لا تعكس الوجه الحقيقي لتلك العائدات لكونها بيانات شاملة ولا تبين لنا الأهمية النسبية لها على مستوى كل دولة عضو في منظمة الأوبك، لذلك ارتأينا دراسة وتحليل كيفية توزيع هذه العائدات خلال طول الفترة المشار إليها في الجدول السابق مع اختيار مجموعة من السنوات المختارة كمؤشر لذلك.

إن عملية توزيع قيمة العائدات البترولية والغازية على مستوى دول الأوبك مرتبطة أساسا بحجم إنتاج كل دولة عضو في المنظمة من جهة وبالمستوى العام لأسعار البترول العام المصدر من جهة ثانية إذ نجد أنه كلما ارتفعت أسعار البترول كلما كان ذلك سببا في ارتفاع قيمة العائدات البترولية والغازية وهذا أمر طبيعي، إلا أنه ذلك لم يكن بنفس القيمة وبنفس المستوى على مستوى كل دولة نظرا لتباين نوعية البترول المصدر من جهة والاختلاف في سعر البرميل بين دولة وأخرى من دول المنظمة، هذا إلى جانب الأحداث والتطورات التي سبق ذكرها والتي غالبا ماتؤثر سلبا أو ايجابيا على قيمة العائدات البترولية والغازية لدول الأوبك بشكل. عام ولمعرفة كيفية توزيع العائدات (الصادرات) البترولية والغازية. لدول الأوبك تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (54):

توزيع قيمة الصادرات البترولية والغازية لدول الأوبك في الفترة 1990-2011

الوحدة: مليار دولار

السنة / البيان	1990	1995	1999	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	9.59	6.94	8.31	14.20	32.88	44.48	53.70	30.58	38.27	51.40
أنغولا	3.67	3.46	4.54	7.06	22.70	43.00	64.46	39.80	49.35	64.43
الاكوادور	1.35	1.54	1.42	2.40	5.90	8.33	11.75	6.96	9.65	14.02
أندونيسيا	7.40	6.44	5.43	7.74	15.19	15.70	20.10	(*)	(*)	(*)
إيران	16.83	14.97	16.10	25.44	53.22	69.25	88.91	55.75	72.22	114.75
العراق	9.59	0.46	12.10	19.77	22.95	39.43	61.11	41.67	52.29	83.00
الكويت	6.39	12.00	11.03	18.18	42.44	59.00	84.43	48.91	61.75	96.72
ليبيا	10.71	7.76	7.73	12.23	28.30	42.88	55.20	36.96	46.11	11.82(**)
نيجيريا	13.26	11.51	12.45	26.30	49.72	51.17	74.70	44.73	65.67	86.20
قطر	3.27	2.99	4.76	7.03	17.58(***)	22.82	38.95	19.13	31.47	44.75
العربية السعودية	40.12	43.55	44.88	70.87	161.78	206.48	283.0	161.91	215.38	318.48
الإمارات العربية	14.85	12.82	15.02	26.15	55.08	74.39	102.5	52.87	66.86	104.54
فنزويلا	13.91	13.51	16.76	27.87	48.14	62.65	89.00	54.20	62.32	88.13
المجموع	150.9	130.0	160.5	166.06	555.9	745.3	1027.81	593.5	771.3	1078.75

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual statistical belletin 2012, Viene 2013, p 17.
2- OPEC, Annual statistical belletin 2008, Viene 2009, p 13.
3- OPEC, Annual statistical belletin 2004, Viene 2005, p 13.

(*)- منذ 2009 أصبحت اندونيسيا مستوردة للبترول بعد أن كانت مصدر له.

(**)- تراجع قيمة العائدات البترولية والغاز في ليبيا بسبب الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد ووفاة رئيسها.

(***)- ارتفاع قيمة العائدات البترولية والغازية في فطر سببها الزيادة في قمة العائدات الغازية نظرا لزيادة الكميات المصدرة من الغاز في قطر منذ 2005.

خلاصة الفصل:

يتفق الباحثون والمختصون في الشؤون البترولية والغازية أن العالم لا يمكنه أن يستغني عن هذين المصدرين الاستراتيجيين لتلبية النمو المتوقع في الطلب العالمي على الطاقة بشكل عام وعلى البترول والغاز الطبيعي بشكل خاص، مؤكدين في هذا السياق أن النمو المتسارع للاقتصاد العالمي يستدعي بالضرورة زيادات ضخمة في إمدادات الطاقة على الأقل إلى غاية 2030.

هذا الطرح يتم التأكد عليه في كل المؤتمرات والندوات والمنتديات المنعقدة من أجل المطالبة بضمان إمداد العالم بالمصادر الرئيسية للطاقة مؤكدين في ذلك على ضرورة تنويع مصادر الطاقة لمواجهة الطلب المتزايد بما فيها الفحم، الطاقة النووية والمصادر الطاقوية الأخرى (المتجددة) إلى جانب البترول والغاز الطبيعي.

في هذا السياق وحسب التوقعات المقدمة في تلك الندوات والمؤتمرات التي عالجت مشكلة الطاقة أكدت أن الطلب العالمي على الطاقة سيزداد بنسبة تراوح بين 50% و60% إلى غاية 2030 حسب تقديرات 2010، وقد بنيت تلك التقديرات على مجموعة من المؤشرات منها:

- ✓ الزيادة السكانية على المستوى العالمي.
- ✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي العالمي خاصة على مستوى اتلدول الآسيوية.
- ✓ التطور التكنولوجي.
- ✓ التحسن المنتظر في مستوى معيشة سكان المعمورة.

وحسب نفس التقارير فإن النمو في إنتاج الطاقة مستقبلا سيلقى دعما في الأسواق الحرة والمفتوحة، هذا إلى جانب إمكانية الرفع من حجم الاستثمارات الممكن تخصيصها لإنتاج الطاقة خاصة على مستوى الدول المتقدمة صناعيا، ومن جانب آخر توقع تلك التقارير ارتفاع مستويات استهلاك الطاقة خاصة على مستوى الدول النامية. لكن رغم ذلك فإن كل تلك التقارير تؤكد بأن وتيرة إنتاج البترول والغاز الطبيعي سوف تعرف تراجعا نسبيا من سنة لأخرى. وهذا ما يتطلب إعادة رسم خريطة الطاقة على المستوى العالمي وهو ما يستدعي تشجيع التجارة الحرة (كما تؤكد تلك التقارير) والاستثمار في مجال الطاقة للرفع من الإنتاج العالمي منها (الطاقة)، وتأكيدا للطرح السابق نذكر على سبيل المثال لا الحصر التقرير الذي أعده المجلس الوطني الأمريكي للبترول في عام

2008 والمعروف في الأوساط الأمريكية باسم "التصدي لتحديات الطاقة"[1]. حيث أوصى المجلس مع بداية 2008 اعتماد خمسة (05) استراتيجيات أساسية في مجال الطاقة إلى غاية 2030 وما بعدها وهذه الاستراتيجيات هي:

1- ترشيد الطلب المتنامي على الطاقة وذلك بزيادة كفاءة النقل والاستعمالات المنزلية والتجارية والصناعية.

2- توسيع وتنويع إنتاج الطاقة من الفحم، الطاقة النووية والطاقة الحيوية.

3- دمج سياسات الطاقة في السياسات التجارية، الاقتصادية، البيئية، الأمنية والخارجية.

4- تقوية التجارة والاستثمار العالميين في الطاقة.

5- توسيع دائرة الحوار مع الدول المنتجة والمستهلكة لتحسين أمن الطاقة عالميا.

في هذا السياق تؤكد الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها الذي قدمته مع بداية عام 2008، تحت عنوان: "تقرير توقُّع تحولات جذرية في السوق العالمية تهدد بصدمة بترولية". ما لم يتم الترتيب لها مسبقا، ويؤكد التقرير ذاته أن هذه التحولات الممكن حدوثها يفرضها عاملان أساسيان هما:

1- تعاضم اهمية بحر قزوين وآسيا الوسطى خصوصا بعد قيام حكومة موالية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان.

2- بسبب حدوث تغيير من جانب الطلب بانضمام دول جديدة لقائمة سوق الطلب منها الصين التي يُتوقع أن يكون طلبها على الطاقة وعلى البترول والغاز كبيرا.

ومن جانب آخر ومما يدل على تزايد الطلب العالمي على البترول والغاز الطبيعي كمصادر رئيسية وضرورية لن يستطيع العالم أن يستغني عنها، وما ورد على لسان رئيس الجمعية الدولية للطاقة الأمريكية (I.E.A)[*]. هيرمان فرانسن « Herman Francen » الذي قال: "الطلب المتزايد في البلدان ذات الاقتصاد الناشئ وخصوصا في الصين والهند مسؤولة على ارتفاع الطلب العالمي للبترول".

وأضاف رئيس الجمعية قائلا أنه في عام كان هناك خمسة (05) مليارات نسمة من الدول النامية يستهلك كل فرد من هذا العدد برميلين من البترول سنويا، لكن في

---

[1]- محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، بيروت، لبنان 2010، ص 40.

[*]- International Energy Associates.

المقابل يستهلك الفرد الواحد في الدول المتقدمة صناعيا ما يعادل 81 برميل من البترول سنويا، لذلك يؤكد هيرمان أنه لو استهلك كل فرد من سكان المعمورة ما يستهلكه الفرد الأمريكي من البترول لما كان الاحتياطي المؤكد من البترول عالميا يكفي لأكثر من ثمانية (08) سنوات فقط، لكن لو استهلك كل فرد من سكان المعمورة مثلما يستهلك الفرد في السنغال لاستثمر عمر البترول لأكثر من (100 سنة) وعليه فإن المسألة حسب هيرمان مرتبطة أساسا بضرورة تخفيض الاستهلاك العالمي من البترول والغاز لتفادي أزمة الإمدادات العالمية من هذين المصدرين مستقبلا.

في السياق ذاته فقد سبق جون ماري شوفاليي [*]« Jean Marie Chevalier » في كتابه الموسوم بـ: "المعارك الكبرى للطاقة"، الصادر في عام 2004 حيث قال: "إن نصيب المواطن الأمريكي من البترول خلال سنة واحدة من عمره يعادل ما يستهلكه المواطن المالي خلال طول عمره (علما أن متوسط العمر في مالي يتعدى قليلا ستين عاما (60)). إن هذا الطرح حول مستقبل الطاقة بشكل عام والبترول والغاز بشكل خاص لم يكن وليد الألفية الجديدة وغنما كان لاهتمامه بالطاقة وبمستقبل البترول والغاز منذ القدم وخاصة مع بداية سبعينيات القرن الماضي، ويحضرني في هذا المقام وختاما لهذا الفصل أن أشير إلى مقولة قالها الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في 18 أفريل 1977، حيث قال وهو يخاطب الشعب الأمريكي في خطاب للأمة لتوضيح خطته الجديدة في مجال الطاقة: "أحدثكم اليوم عن مشكلة ليس سابقة في تاريخنا وهي تعتبر التحدي الأكبر الذي سيواجه بلدنا خلال تواجدها بعد قضية السلام، إنها أزمة الطاقة التي لم تقهرنا حتى الآن ولكنها ستقهرنا إذا لم نعمل بسرعة، إنها المشكلة التي لن نستطيع حلها في السنوات القليلة القادمة ومن المحتمل أن تزداد سوءًا خلال السنوات المتبقية من هذا القرن، لذلك يجب أن نوازن طلبنا على الطاقة مع مصادر الطاقة لدينا والتي تتناقص بسرعة وإذا نشطنا للعمل الآن يمكن أن نتحكم في مستقبلنا بدلا من أن نجعله يتحكم فينا". وأردف قائلا: "إن العالم الآن (1977) يستهلك حوالي 60 مليون برميل/يوم من البترول ويزداد الطلب بمعدل 5% سنويا وهذا يجعلنا نقول أن العالم يحتاج إلى تكساس جديدة كل عام أو إلى سعودية جديدة كل ثلاثة أعوام".؟

[*]- Jean Marie Chevalier, « les grandes batailles de l'énergy ».

الفصل الثالث:
سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي

تمهيـــد:

من المسلم به اقتصاديا أن سعر أية سلعة يتحدد في معظم الحالات نتيجة التفاعل الذي يحدث بين قوى العرض من تلك السلعة والطلب عليها، وهذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية للتوصل إلى سعر محدد تتساوى فيه الكمية المطلوبة من سلعة ما مع الكمية المعروضة منها، وهنا تحدث حالة التوازن. في المقابل يسمى السعر في نقطة التوازن هذه بالسعر التوازني أو سعر السوق.

في هذا السياق وباعتبار أسواق السلع المختلفة تتباين في الكثير من خصائصها فإن ذلك يستدعي بالضرورة اختلاف الأسلوب الذي يتحدد به السعر التوازني في تلك الأسواق . مع العلم أن سوق أية سلعة يتحدد هيكليا بمجموعة من الخصائص أهمها:[1]

1- عدد المنتجين وعدد المشترين للسلعة وحجم كل منهم.

2- مدى معرفة المنتج و المستهلك للأسعار السائدة وكذا للظروف الآنية للسوق.

3- مدى تجانس السلعة المنتجة بواسطة أكثر من منتج.

بناء على هذه الخصائص نستطيع تحديد درجة التنافس أو الاحتكار التي تسود سوق السلعة، وهنا يجب التأكيد بأنه في حالة تعدد كلا من المنتجين و المشترين لهذه السلعة إلى درجة أن لا أحد منهم يستطيع أن يؤثر على سوق السلعة محل الدراسة ،وكان كل من المنتج أو المستهلك أو المستثمرين على علم تام بالظروف الآنية للسوق ،فإن سوق مثل هذه السلعة يكون تنافسيا « Compétitive »، أما في حالة وجود عدد قليل من المنتجين فإن ذلك يسمى باحتكار الغلة ، ويكون السوق احتكاريا إذا كان هناك منتج واحد فقط. أما إذا كان مشتري واحد نسمي ذلك باحتكار المشتري.

في هذه الحالة فإن السعر التوازني أو سعر السوق يتحدد طبعا وفقا للظروف والخصائص سابقة الذكر.

إن كل ما قيل سابقا ينطبق على كل السلع الممكن طرحها(عرضها) في السوق الدولية والتي تكون محل طلب باستثناء البترول الخام كسلعة فالأمر يختلف إلى حد كبير. حيث أنه إذا أردنا تحديد نوعية وهيكل السوق البترولية على الصعيد الدولي لا

---

[1]- محمد أزهر السعيد السماك، زكرياء عبد الحميد باشا في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق 1980، ص 222.

تضع لنا أن هذه السوق تحيط بها ظروف فريدة من نوعها إلى درجة الغرابة بحيث لا نستطيع تحديد نوعية السوق البترولية و ينطبق هذا الطرح خاصة في المرحلة ما قبل 1970 أين اجتمعت مجموعة من الظروف والعوامل الداخلية و الخارجية (خاصة بالدول المنتجة للبترول) لطمس معالم سوق هذه السلعة (البترول)، بحيث لم تكن هناك ما يمكن تسميته بالسوق الدولية للبترول .و السبب في ذلك يكمن في كون الدول الأم. أو بمعنى المالك الشرعي للثروة البترولية لم يكن لها أي دور بذكر في أية مرحلة من مراحل الصناعة البترولية الدولية المتعلقة بالإنتاج أو التسعير وكل ما في الأمر هو أن هذه الدول كانت تتلقى "حفنة" من العوائد النقدية تقدمها لها الشركات البترولية الكبرى ،حتى تلك العوائد كانت تحتسب بأساليب ملتوية أو بمعنى تحصل الدول المنتجة على هذه العوائد كانت تتميز بخاصية التراكيب أي أنها كانت تتكون من مجموعة من المدفوعات مثل: بدل الإيجار، المكافأة عند اكتشاف البترول الإتاوة والضريبة.

لهذه الأسباب والظروف التي كانت تتميز بها عمليات استغلال البترول خاصة في منطقة الشرق الأوسط تستطيع القول أن نظم التسعير الممتدة قبل 1970 لم تكن نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب العالميين على البترول وإنما تحديد الأسعار كان يتم وفقا لمصالح الشركات البترولية العالمية الكبرى الاحتكارية .أما بعد عام 1970 وخاصة بعد 1973 أصبح سعر البترول يتجدد في أكثر من سوق ويخضع لأكثر من عامل وفقا لاختلاف الظروف المحيطة بالسوق العالمية للبترول. من جهة والوضع الاقتصادي العالمي من جهة ثانية. لذلك فإنه من أجل الإلمام بكل النواحي المتعلقة بنظم وأساليب تسعير البترول الخام أولا ثم الغاز الطبيعي ثانيا ومعرفة أهم السياسات السعرية المعتمدة من قبل الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للبترول. ونعني بذلك المنتجون، المستهلكون والشركات البترولية العملاقة فإننا سنحاول دراسة وتحليل كل هذه الأمور حسب المحاور التالية.

المبحث الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول الخام.

رغم أن الولايات الممتدة الأمريكية كانت السباقة في اكتشاف البترول الخام في عام 1859 كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا إلا أن عملية تسعير البترول لم تتم إلا بعد مرور عام على ذلك أي في عام 1860 أي تم تسعير البترول لأول مرة في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عند فوهة بئر ويل هيد « WEEL-HEDD » وحدد أول سعر حينها بـ9,59 دولار أمريكي للبرميل وقد ساهمت الشركة الأمريكية العملاقة: ستا ندر أويل أوف نيو جيرزي « Standard oïl of new jersey company » التي استحوذت فيما بعد على الصناعة البترولية لفترة طويلة من الزمن و كان لها الدور الكبير في تحديد أسعار البترول الخام .في هذا السياق ومن أجل معرفة المراحل الأساسية التي مرت بها عمليات تسعير البترول الخام منذ اكتشاف السعر فإن ذاك يتطلب منا تقسيم هذا المبحث إلى المحاور التالية:

المطلب الأول: التطور التاريخي لأنواع أسعار البترول والغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول الخام.

أولا: تطور أسعار البترول الخام قبل 1960.

ثانيا: تطور أسعار البترول الخام قبل 1986.

أ- تطور أسعار البترول الخام في الفترة 1960-1972.

ب-تطور أسعار البترول الخام في الفترة 1973-1985.

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول الخام منذ عام 1986.

أولا: تطور أسعار البترول في الفترة 1986-1999.

ثانيا: تطور أسعار البترول منذ عام 2000.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأنواع أسعار البترول الخام و الغاز الطبيعي.

في واقع الأمر ليس هناك سعر واحد للبترول الخام رغم أن الحديث العام يكون من سعر البترول وكان سعر واحد. لذلك نقول أنه من الناحية التاريخية فقد تطورت طبيعة سعر البترول الخام مع بنية الصناعة البترولية، لذلك فقد ظهرت أشكالا وأنواعا مختلفة لسعر البترول الخام منذ بداية إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الآن. ونظرا لكون أسعار البترول الخام كانت وما زالت

وستبقى تشكل إحدى المواضيع المتميزة على الساحة الدولية بشكل عام وعلى مستوى السوق البترولية العالمية بشكل خاص، لذلك نجد أنه من الضروري معرفة أهم أنواع أسعار البترول المعتمدة منذ البدايات الأولى لظهور البترول كسلعة لها مكانتها في السوق الدولية، هذه الأخيرة التي كانت في يد الحركات الاحتكارية الكبرى وكان لذلك الشركات القوة المطلقة في تحديد أسعار البترول لمختلف أشكالها وأنواعها، شرط أن تكون تلك الأشكال والأنواع المعتمدة تخدم بالدرجة الأعلى مصالح تلك الشركات الاحتكارية خاصة قبل سبعينيات القرن العشرين. لذلك يمكن القول أنه وإلى غاية 1973 كانت الشركات الاحتكارية هي الطرف الرئيسي والوصي الذي يتولى أو يشرف على عملية تسعير البترول الخام باستثناء الفترة الممتدة من 1971 إلى ما قبل أكتوبر 1973. التي يمكن اعتبارها الفترة التي أحدثت طفرة في عالم الصناعة البترولية بشكل عام وفي عملية تسعير البترول الخام بشكل خاص، حيث في هذه الفترة أصبح سعر البترول الخام يتحدد عن طريق التفاوض المزدوج بين الشركات البترولية العالمية وحكومات الدول المنتجة والمصدرة للبترول. لكن رغم ذلك فقد كانت تلك الشركات هي صاحبة الامتياز في تحديد مستويات الأسعار وكذلك تحديد أنواع سعر البترول الخام.

في هذا السياق وفي ظل ظروف السوق البترولية الاحتكارية فإن أسعار البترول هي الأخرى كان يغلب عليها الطابع الاحتكاري بغض النظر عن كونها ثابتة أو متحركة، مرتفعة أو منخفضة. لكن المهم هو أن تلك الأسعار كانت تعتبر بمثابة الأداة التي تحقق بواسطتها الشركات البترولية العالمية أرباحها الاحتكارية كما أن مرحلة ما قبل 1973 كانت خالية من عنصر المنافسة في الصناعة البترولية، وحتى إن وحدت نجدها في جانب الطلب على البترول فقط، نظرا لوجود أطراف عديدة مستهلكة للمنتجات البترولية، ومن هنا تتحدد العلاقة بين الطلب والعرض من البترول الخام وهي العلاقة التي سمحت لتلك الشركات بأن تفرض أسعار احتكارية مرتفعة للمنتجات البترولية تفوق بكثير تكاليف إنتاج تلك المنتجات ومن حينها ظهر في السوق الدولية للبترول أكثر من نوع لأسعار البترول، وبالرغم من تعدد تلك الأنواع والتسميات من مؤلف لأخر إلا أن تلك الأنواع في مجملها لا تختلف من حيث مضمونها لكن رغم ذلك فإننا سنقدم كل تلك التقسيمات ولنقل أهم تلك التقسيمات الخاصة بتحديد أنواع أسعار البترول الخام وهي كما يلي:

- هناك من يرى بأن أسعار البترول تنحصر في الأنواع التالية:[1]

1- الأسعار المتعلقة The posted prices

2- الأسعار المتحققة The realized prices

3- أسعار الكلفة الضريبية The tax-paid cost prices

- في حين يرى البعض الأخر أن أسعار البترول تنحصر في الأنواع التالية:[2]

الأسعار المعلنة

1- الأسعار المحققة

2- أسعار الإشارة The reference prices

3- أسعار الكلفة الضريبية

4- الأسعار الفورية أو الآنية The sport prices

أما وجهة النظر الثالثة فنرى أن أسعار البترول تنحصر في الأنواع التالية:[3]

1- السعر المعلن

2- سعر السوق أو السعر الحقيقي Marker prices

3- سعر التحويل.

في الأخير نجد الرأي الذي يقول بأن أنواع أسعار البترول بشكل عام تتمثل في الآتي:[4]

1- السعر المعلن

2- سعر المبيع الحكومي (السعر الرسمي)

3- السعر على أساس عائد البرميل المكرر

4- سعر أوبك (سنة أوبك)

5- سعر السوق

6- سعر العقود

7- سعر غير أوبك.

---

[1]- فوزي القريشي "التطور التاريخي لأسعار النفط حتى عام 1973 "، عن مجلة النفط والتنمية، العدد 03، السنة الرابعة (04) بغداد، كانون الأول 1978، ص 30-31.

[2]- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية، ليبيا 2000، ص 18.

[3]- محمد سعيد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات السياسات النفطية. الطبعة الأولى، الموصل 1980، ص 224.

[4]- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1990، ص 94.

من خلال الأنواع الواردة في التقسيمات السابقة يمكننا تحديد التقسيم الشامل الذي يحدد الأنواع الأكثر تداولا لسعر البترول الخام على الساحة الدولية وهذه الأنواع هي:

1- الأسعار المعلنة
2- الأسعار المتحققة (سعر السوق) أو الأسعار الحقيقية (الفعلية)
3- أسعار الإشارة
4- أسعار الكلفة الضريبية
5- الأسعار الفورية (الآنية)
6- سعر السوق.

وفيما يلي شرح موجز لمضمون أهم أنواع الأسعار تداولا في السوق الدولية للبترول:

أولا: الأسعار المعلنة "The posted prices":

تم الإعلان عن هذا النوع من الأسعار لأول مرة من طرف الشركة الأوبيكية للبترول: ستاندارد أويل أوف نيو جيرزي « Standard of new jersey company » في عام 1890 أين كانت السوق البترولية تتميز بوجود عدد كبير من منتجين الأوبيكين إذ كانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير البترول منذ عام 1873. لذلك فقد أعلنت تلك الشركة من جانبها أسعارا على البترول المستخرج من الآبار مباشرة وبدون إشراك مستخرجين في عملية التسعير، واستمر العمل بهذا النوع من الأسعار إلى غاية 1911 وهو العام الذي أقدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على حل احتكار شركة نيو جيرزي، الأمر الذي سمح بدخول شركات بترولية جديدة وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لسعر البترول الخام الأوبيكي وهنا تحولت السوق الأوبيكية للبترول إلى سوق منافسة بعد أن كانت محتكرة من طرف شركة نيو جيرزي.

باحتكار شديد فإن السعر المعلن هو السعر الذي ترغب فيه شركة من الشركات البترولية الاحتكارية بيع بترولها الخام حسب نظام (Fob)[1] (موانئ الستمن) ولم يكن هناك أي بترول آخر في السوق غير هذا البترول أو وجود القليل منه ليباع بذلك السعر وما يميز هذا النوع من الأسعار هو تحديد حصة الحكومة من عائدات البترول من جهة وتحديد الكلفة الإجمالية للبترول بالنسبة للشركات البترولية صاحبة الامتياز من جهة ثانية.

[1]- للإطلاع أكثر راجع،علي أحمد عتيقة:الاعتماد المتبادل على جسر النفط-المخاطر والغرض-مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان-1990، إبتداءا من ص 94 .

ثانيا: الأسعار المحققة "The Actuel Prices" الفعلية:

كان لدخول الشركات البترولية المستقلة في دول الشرق الأوسط يدوية لظهور أسعار جديدة في السوق البترولية العالمية سميت بالأسعار المحققة، وذلك عندما منحت تلك الشركات بعض الخصومات على الأسعار تراوحت بين (10-35) سنت للبرميل الواحد من البترول الخام في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1960[1] وكان الدافع الآخر لقهر هذا النوع من الأسعار هو منافسة الشركات البترولية العملاقة في سعرها المعلن والذي كان يراوح بين (1,8-2,0) دولار للبرميل علما أن هذا النوع من الأسعار يعتبر في الوقت ذاته أسعارا فعلية في السوق القومية للبترول و يتحدد هذا النوع من الأسعار بناء على ارتباطها بمجموعة من العوامل أهمها:[2]

1- أنماط الاستهلاك

2- طبيعة المنافسة(قوية أو ضعيفة)

3- الموقع الجغرافي

4- المحتوى الكبريين للبترول وكثافته النوعية

لكن بشكل عام فإن الميزة الرئيسية لهذا النوع من الأسعار هو كونها دائما تكون أقل من الأسعار المعلنة، ولها مكانة خاصة لدى الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول. والتي تسوق لبترولها مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية.

ثالثا: أسعار الإشارة "The reference prices":

تكون هذه الأسعار في مستوى وسط بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة (طبق هذا النوع من الأسعار لأول مرة في الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في 28 جويلية 1965)[3] حيث تم تحديد سعر الإشارة بموجب ذلك الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات البترول الخام من خلال أقل من هذه الأسعار لم تحقق فنزويلا باعتماد هذا النوع في عام 1967 وتطبيقها.

---

[1]- نواف الرومي، مرجع سابق، ص 21-22.

[2]- نفس المرجع، ص 21-22.

[3]- نفس المرجع، ص 21-22.

رابعا: أسعار الكلفة الضريبية:

هذه الأسعار تمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الواحد من البترول الخام المنتج بموجب اتفاقيات الامتياز التي عقدتها الشركات الكبرى مع حكومات الدول المنتجة للبترول مع العلم أن هذه الأسعار تعتبر بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق البترولية. إذا أن بيع البترول بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة. وفي هذا المجال فإن كل الدراسات المخصصة تؤكد أن عائد الحكومة من خلال الاتفاقيات التي يتم عقدها بين الشركات البترولية العالمية ودول الأوبك (OPEC) يتم حسابه على النحو التالي:[1]

- **عائدة الحكومة = الضريبة + الربح**
- **سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة**
- **سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + الضريبة + الربح**

خامسا: الأسعار الآنية (الفورية)"The sport prices":

ظهر هذا النوع من الأسعار مع نهاية 1978 عندما توقفت صادرات البترول الإيرانية عن الدول المستهلكة المتعاقدة معها وهو ما دفع بتلك الدول من البحث عن البترول البديل للبترول الإيراني بسبب زيادة الطلب العالمي على البترول مقارنة بما هو معروف منه. وعليه فقد قامت الشركات البترولية الكبرى المستقلة حينها ببيع كميات من البترول الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى. وفق حسومات معينة في السوق الآنية (الفورية): « Sport Mareket ». وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات البترولية على الدول المستهلكة للبترول. ولكن تلك الحسومات تكون بنسب قليلة تتراوح بين(5% –10 %) في نهاية 1978، ثم ارتفعت النسبة في 1979 وأصبحت تتراوح بين(15% و20%) من إجمالي الصادرات العالمية من البترول الخام.

في هذا السياق فإنه يجب التأكيد أن الأسعار الفورية أو الآنية ما هي في الواقع إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا،والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عمليتي البيع والشراء. لذلك نجد أن هذا النوع من الأسعار يتأثر أكثر بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق الدولية للبترول خلال برم إجراء عمليتي البيع والشراء فقط.

[1]– نواف الرومي، مرجع سابق، ص 22–23.

للإشارة فإن سوق روتردام « Rotterdam Market » تعتبر أحسن مثال للسوق الفورية للبترول الخام. وهذه الأخيرة تهدف بالدرجة الأولى لإعادة توزيع الإمدادات البترولية في السوق العالمية بما يتوافق ومنظومة التصفية الموجودة لدى الشركات الخاصة بها.

سادسا: سعر السوق:

في عام 1986 تم التخلي عن نظام الأسعار الرسمية من طرف دول الأوبك وترك أمر تحديد أسعار مختلف أنواع البترول الخام لعوامل السوق، حيث في البداية تم تطبيق الطريقة الترجيعية (Net back) للتسعير التي تعتمد بصورة عامة على حصيلة المنتجات الناتجة عن التكرير[1] مضروبة في أسعارها مطروحا منها أجور التكرير. إلا أن هذه الطريقة لم تدم طويلا بسبب الانهيار الحاد لأسعار البترول الخام في 1986 أين وصل إلى ما دون العشرة دولارات للبرميل الواحد كما أشرنا إلى ذلك سابقا. لذلك قررت دول الأوبك في ديسمبر 1986 العودة مرة أخرى إلى نظام السعر الرسمي الثابت واعتماد سعر سلة أوبك[*] كمؤشر مرجعي لتسعير بقية الأنواع الأخرى للبترول الخام. وهذا معناه أن سلة أوبك أصبحت بعد هذا التاريخ تلعب الدور الذي كان يلعبه البترول العربي الخفيف والذي تم تعليق العمل به. في هذا الإطار فقد تم تحديد معدل سعر سلة أوبك بواقع 18 دولار/للبرميل، شرط أن تكون الفروقات السعرية[**] بين الأنواع المختلفة للبترول الخام لا تزيد عن 2.65 دولار/للبرميل. كحد أعلى إلا أن تطبيق هذا النظام الجديد لم يدم طويلا وتم التخلي عنه في عام 1987، وتم اعتماد نظام تسعير جديد من طرف دول الأوبك مرتبط بالسوق البترولية العالمية والذي اعتبر حينها كبداية لمرحلة جديدة فير عملية تسعير البترول الخام أو بمعنى بداية تطبيق نظام أسعار السوق. إن مضمون نظام أسعار السوق الجديد هو أن تلتزم دول الأوبك بإعلانها شهريا عن طبيعة أسعار البيع

---

[1]- Pierre Jacquet, Françoise Nicolas ;Pétrole, crises ,norehé-Politiques ;Edition Dunod.Paris 1991 page 50.

[*]- سعر سلة أوبك بصيغتها القديمة كانت تشمل المعدل البسيط لأسعار صيغة أنواع من البترول الخام وهي:

(1)- العربي الخفيف (2)- مزيج الصحراء الجزائري (3)- خام دبي (4)- تي جي الخفيف الفنزويلي

(5)-يوني الخفيف النيجري (6)- خام ميناس الأندونسي (7)-خام أزموس المكسيكي.

علما أن سلعة أوبك استمر العمل به إلى غاية 2005.

[**]- للإطلاع أكثر راجع: علي رجب، مرجع سابق، ص 40.

لمختلف أنواع بترولها الخام حسب صيغ معادلة معينة للتسعير خاصة في مناطق الاستهلاك الرئيسية (أمريكا، أوروبا الغربية، الشرق الأقصى).

للإشارة فإن المعادلة السعرية ما هي إلا طريقة لربط سعر البترول مصدر بسعر بترول آخر باعتباره بترول مرجعي أو سعر إشارة. وكان الغرض من وراء وضع تلك المعادلة هو تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- تحرير الدول المصدرة للبترول من عبء مهمة اكتشاف السعر الاقتصادي للبترول وتركه للسوق.

2- يضمن المصدر من خلال استخدامه لمعادلة تحقيق الأسعار التي تعكس المستويات العامة لحركة أسعار البترول الخام في الأسواق الدولية.

3- ضمان التنافسية ما بين البترول المصدر الذي ترغب دولة ما تسويقه ومجموعة البدائل الأخرى القريبة من أنواع البترول المصدرة من طرف الدولة الأخرى في السوق.

- للتوضيح فقط فإن المعادلة السعرية بصيغتها البسيطة تتحدد بالعلاقة التالية:

$$\boxed{P_x = P_R \pm D}$$

حيث: P_X- سعر نوعية محددة من البترول الخام المصدر.

P_R- يعبر عن معدل سعر البترول الخام.

D- يعبر عن قيمة التعديل (الفروقات السعرية).

وبالتالي تكون القراءة الصحيحة لهذه المعادلة على النحو:

سعر البترول الخام المراد تصديره = سعر البترول الإشارة القريب أو المستقبلي مطروحا منه أو مضاف إليه عامل تعديل الفروقات السعرية

أما على مستوى دول منظمة الأوبك فقد اتبعت المنظمة استراتيجية السعر المستهدف والاكتفاء بالاتفاق على سقف وحصص للإنتاج كوسيلة لإدارة سوق ما للتأثير على السعر الهيكل غير مباشر يهدف الوصول إلى السعر المستهدف، وعليه يمكن القول أنه من خلال نظام أسعار السوق تم الحفاظ بسعر سلة أوبك كسعر مستهدف وليس كسعر مرجعي، وهذا معناه الإبقاء على سعر السلة المستهدف وهو 18 دولار أمريكي

للبرميل الواحد. حتى منتصف عام 1990، أين رفع السعر المستهدف إلى 21 دولار/للبرميل خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، ثم بدأ تطبيق نظام النطاق السعري الجديد بواقع (22 دولار إلى 28 دولار) للبرميل الواحد من البترول الخام. خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005،لكن مع نهاية 2005 قررت منظمة أوبك تعليق العمل رسميا بمبدأ النطاق السعري. وهذا معناه التخلي عن سياسة السعر المستهدف تاركة مستويات السعر البترولي الخام تتحدد بقوى السوق ولو بصورة مؤقتة.

للإشارة فقط فإن النطاق السعري يعني تحديد الحد الأدنى و الحد الأعلى لسعر الأنواع المختلفة للبترول الخام، و يعتبر نظام النطاق السعري بمثابة آلية للمحافظة على مستوى الأسعار، تقوم بموجبه دول أوبك وبشكل تلقائي زيادة إنتاجها بكمية تقدر ب500 ألف برميل/يوم في حالة استمرار سعر سلة أوبك في الارتفاع لمستوى يفوق الحد الأعلى للنطاق السعري لفترة 20 يوما عمل متتالية، وفي المقابل تقوم أوبك بتخفيض إنتاجها بنفس الكمية في حالة استمرار سعر سلة أوبك إلى ما دون الحد الأدنى للنطاق لفترة عشرة 10 أيام عما متتالية. وبعد عام 2005 تم إعادة النظر في النطاق السعري نتيجة لأسباب عديدة منها التصاعد المستمر لأسعار البترول الخام بداية من عام 2004 وتجاوزها الحد الأعلى للنطاق السعري. لكن بعد التقلبات الحادة في الأسعار في عامي 2008 و2009 تم إعادة العمل بالنطاق السعري للتخفيف من حدة تذبذب الأسعار، ثم العودة إلى تطبيق نظام جديد للنطاق السعري بعد اجتماع وزراء الطاقة للدول المنتجة والدول المستهلكة المنعقد في مارس 2010 بكانكوك بالمكسيك أين كان الاتفاق الضمني وبالإجماع على تطبيق نطاق سعري جديد حدد ب (70-80) دولار/للبرميل هذا كل ما يمكن قوله عن أهم أنواع أسعار البترول الأكثر تداولا وتطبيقا في السوق العالمية للبترول أما بالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي فقد عرفت هي الأخرى أكثر من نوع ولكن يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة عملية تسويق الغاز الطبيعي وتجارته والتي تتميز بقلة المرونة، كما أن أسعار الغاز الطبيعي تتميز بطبيعة إقليمية إذ تختلف من منطقة إلى أخرى أو ربما أحيانا تختلف من استخدام الآخر في المنطقة نفسها.

لكن بشكل عام فإن أنواع أسعار الغاز الطبيعي يمكن تحديد في نوعيه رئيسيين وهما:

1) سعر الاتفاق:[1]

تطلق تسمية سعر الاتفاق على سعر الغاز الطبيعي الذي يتم الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وفق عقد معين يتم تحديده في الغالب بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية [*]« B.TU » أو المتر المكعب (م^3) أو قدم مكعب.

ثانيا: السعر الحقيقي (السعر النهائي):

قد يختلف عن السعر التعاقدي الذي يأخذه في الاعتبار تأثير البنود التعاقدية الأخرى المؤثرة في المحصلة النهائية للسعر مثل أدنى كمية يلتزم المشتري باستهلاكها والتغير اليومي أو الشهري أو الموسمي في الكميات المباعة أو المستلمة ووجود حد أدنى وحد أعلى للسعر والربط السعري.

مع الإشارة أنه جرت العادة أن تكون أسعار الغاز الطبيعي على أساس صيغة C.I.F[**] أي تكفل المصدر لضمان وصول الشحنة إلى حدود البلد المستورد أو حدود دولة أخرى في الطريق .والذي يسمى بسعر الحدود بالنسبة لغاز الأنابيب. وعلى أساس (Fob) أي تأمين تحميله على متن الناقلة في ميناء البلد المصدر أو أصل (CSF) ميناء البلد المستورد بالنسبة للغاز المميع.

في هذا السياق وبعد هذا العرض الخاص بتطور أهم أنواع أسعار البترول الخام منذ اكتشافه وإلى الآن وكذا تحديد أنواع أسعار الغاز الطبيعي بشكل مختصر نحاول لاحقا عرض التطور التاريخي لأسعار البترول الخام واحدة من أهم المحطات المتميزة في عمليات التسعير وكذا العوامل المؤثرة على الاتجاه العام لأسعار البترول الخام أولا ثم الغاز الطبيعي ثانيا وهذا ما سيكون محور المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول.

أولا: تطور أسعار البترول الخام قبل 1960:

تميزت هذه الفترة بالسيطرة الكاملة للشركات البترولية الكبرى على مجالات الصناعة البترولية (الاستخدام ،النقل ،التسوق والتكرير) وهذا ما كان يعرف اقتصاديا

---

[1]– علي رجب، النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 120، شتاء 2007 ، ص 28–29.

[*] - " British Th ermal unit "

[**]- C.I.F: " COST Msurauce and Freight ".

باحتكار القلة وقد ساعد على سياسة الهيمنة على الصناعة البترولية من طرف تلك الشركات العديد من العوامل أهمها:[1]

1-قوة نفوذ تلك الشركات.

2-التخلف الاقتصادي والاجتماعي المميز لاقتصاديات الدول البترولية.

3-التواجد المكثف للاستعمار في هذه الدول.

4-كل الاتفاقيات التي كانت تعقد حينها كانت تتميز بدرجة كبيرة من السرية و لم يعرف منها إلا القليل.

ولإعطاء فكرة عامة حول أهم ملامح التاريخية لتطور أسعار البترول الخام منذ اكتشافه وحتى عام 1960 فسنستعرض ذلك على مرحلتين:

أ- **المرحلة الأولى:** تمتد من 1860 إلى 1879.

هذه المرحلة تميزت بمتوسط عالي لسعر البترول حيث بتذبذب عالي جدا في الأسعار بين عام وآخر.

في هذا السياق ونظرا لتمركز السوق البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن تلك السوق كانت أكثر توترا أو بعبارة أخرى كانت هائمة كما يؤكد ذلك جون بيار فافناك (Jean Pierre Favenec) في كتابة المرسوم بـ الطاقة بأي ثمن؟ أسواق الطاقة. حيث يقول أنه بينما كان هناك منتجون يتنافسون في انتاج البترول ،إلا أن الاستهلاك (الطلب) على البترول كان في حاجة إلى تطوير أو لم يتطور بالكيفية المطلوبة ،وفي ظل تلك الظروف فقد استغل مدير شركة نيمكس (NYMEX) حينها بإنشاء بورصة لتبادل البترول الخام ابتداء من عام 1875 وبالتالي احتكرت الشركة نقل وتكرير البترول الخام وبالتالي تحقيق ثروة طائلة ،خاصة وأن سعر البترول حينها كان يتحدد على مستوى المصفاة (في مدخل المصفاة). أي كان المنتج يقرر بيع البترول وفقا لطريقة النت-بك (NET-BACK) حيث بقي العمل بهذا النظام إلى غاية 1911 ،وهي السنة التي تم فيها تصفية الشركة الأمريكية العملاقة ستاندارد أويل (STANDARD-OIL) من طرف الحكومة الأمريكية.

[1]- Jean pierre favenec ;l'énergie à quel prix les marches de l'énergie édition TECHNIP Paris 2006 page 32.

ب- المرحلة الثانية: تمتد من 1880 إلى غاية 1899.

هذه المرحلة تميزت بمتوسط أقل للأسعار حيث كان المتوسط في حدود 0,839 دولار للبرميل من البترول الخام ،كما كانت تسجل تغيرات أقل في الاسعار خلال هذه المرحلة. خلاصة القول فإن أهم تميز به الاتحاد العام لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1860 إلى 1899 هو ما توضحه أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (55):

تطور اسعار البترول الخام الأمريكي في الفترة 1860-1899

الوحدة: دولار/برميل

الفترة	1860	1861	1862	1863	1864	1865	1867	1871	1873	1876	1878	1880	1883	1887	1892	1895	1898	1899
السعر	9.59	0.49	1.05	3.15	8.00	6.59	2.41	4.34	1.83	2.56	1.19	0.95	1.00	0.61	0.56	1.36	0.19	1.29

المصدر عيد بن مسعود الجهني: مرجع سابق ص 115.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن أسعار البترول الخام تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال طول الفترة ،ولكنها في نفس الوقت أخذت في التراجع بعد العام الأول حيث سجل أعلى مستوى للأسعار في عام 1860 ليستقر في حدود 1.29 دولار للبرميل في عام 1899.

هذا باختصار ما كان عليه الاتجاه العام لأسعار البترول الخام خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشره ،أما وضع الأسعار منذ بداية القرن العشرين فإن الامر تغير إلى حد كبير حيث عرفت أسعار البترول تدهورا كبيرا خاصة خلال العقدين الأولين من القرن العشرين حيث كان متوسط سعر البرميل من البترول الخام لا يتعدى الدولار الواحد خلال الفترة من 1900 إلى 1914 ولإعطاء صورة واضحة حول الاتجاه العام لأسعار البترول منذ اكتشاف هذا الأخير وإلى غاية 1960. نقدم الجدول التالي مع الرسم البياني:

الجدول رقم(56):

تطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1860-1960

الوحدة: دولار/برميل

السنة	1860	1861	1864	1865	1867	1871	1876	1878	1880	1887	1892	1898	1899	1900	1905	1912	1914	1918	1920	1930	1945	1947	1952	1955	1959	1960
السعر	9.59	0.49	8.00	6.59	2.41	4.34	2.56	1.19	0.95	0.67	0.56	1.19	1.29	1.19	0.63	0.74	0.81	1.98	3.07	1.19	1.05	2.75	2.75	3.00	3.14	3.14

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث:

1- Jean Pierre FAVENNE et autres, Op.cit, p 32.

2-علي رجب، مرجع سابق، ص 15.

3-محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص 222.

4-عيد بن مسعود الجهني، مرجع سابق، ص 115-117.

شكل رقم (17):

الإتجاه العام لتطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1860 إلى1960 دولار/برميل

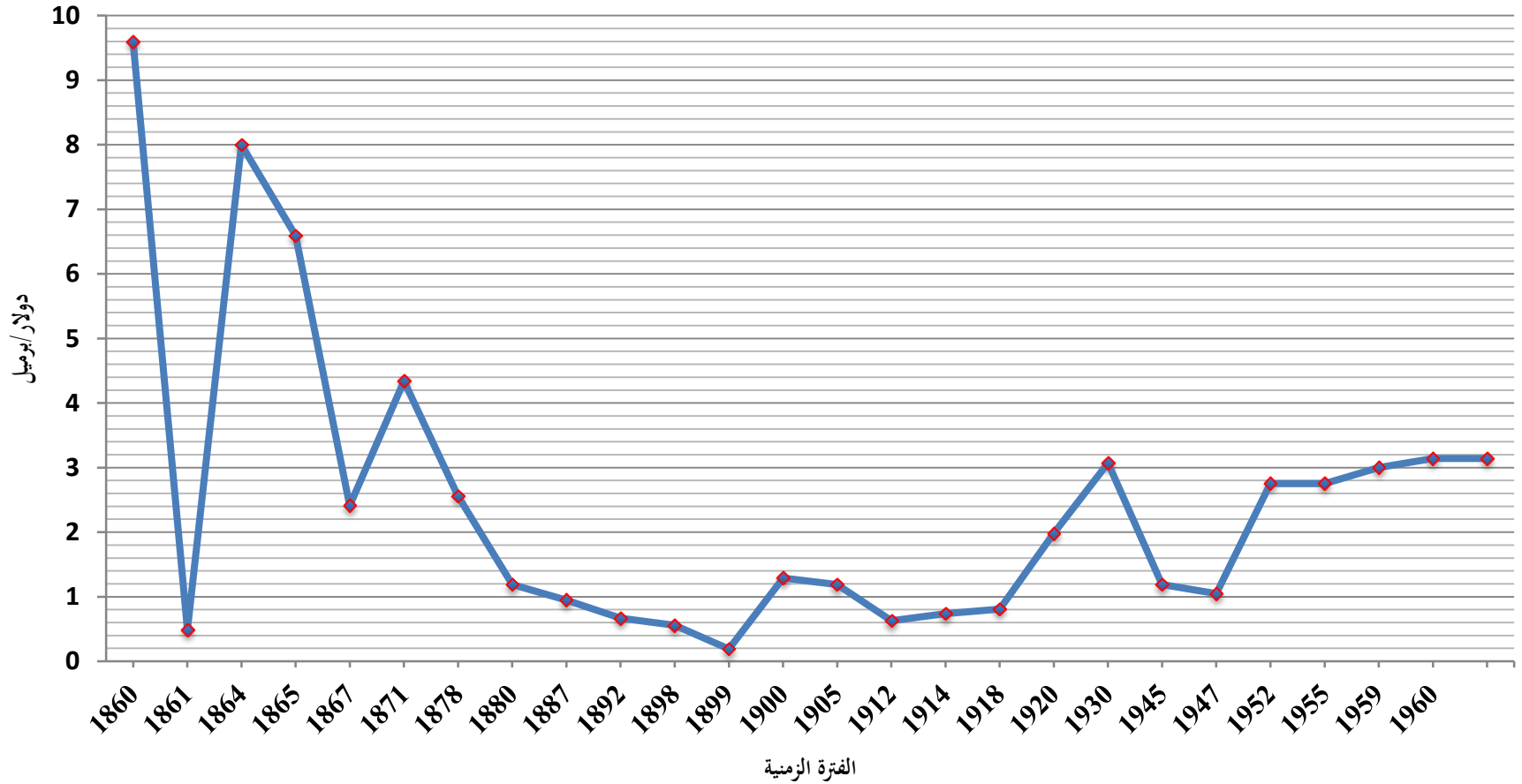

وكخلاصة عامة فإن الفترة ما قبل 1960 والخاصة بتطور أسعار البترول الخام تميزت بالكثير من الأحداث والتطورات التي عرفتها السوق البترولية العالمية بشكل عام والصناعة البترولية بشكل خاص ولعل أهم ما ميز هذه الفترة نذكر:

- ✓ الهيمنة الكاملة للشركات البترولية العالمية العملاقة على الصناعة البترولية
- ✓ حصول تلك الشركات على اتفاقيات الامتياز خلال الحرب العالمية الأولى تلك الاتفاقيات كانت بمثابة غنائم حرب.
- ✓ تقسيم منطقة الشرق الأوسط بين الشركات البترولية العملاقة من خلال الاتفاق الذي يعرف باتفاقيات الخط الاحمر ،ولعل أهم بند في تلك الاتفاقيات هو عدم قيام الشركات متعددة الجنسيات بمناقشة بعضها البعض على الموارد البترولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ،أو بمعنى أن لا تكون هناك عمليات تنقيب أو بحث على البترول بصورة انفرادية

ثانيا: تطور أسعار البترول الخام قبل 1986: هذه الفترة عرفت مرحلتين متميزتين هما:

المرحلة الأولى: تطور أسعار البترول الخام من 1961 إلى 1972.

نظرا للتدهور الحاد لأسعار البترول الخام مع نهاية خمسينيات القرن الماضي وخاصة في عام 1959 أين أقدمت شركة ESSO في أوت من عام 1960 عن تخفيض معتبر في الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط وصل إلى حد 1.8 دولار/برميل. مقابل أكثر من ثلاثة دولارات (03) أمريكية بالنسبة للبترول الأمريكي (خليج المكسيك) ،وكان ذلك القرار بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس ،إذا لم يمضي شهر على ذلك الاعلان حتى وقع الحدث الأكبر حينها وهو مولد أو إنشاء منظمة الأوبك (OPEC) إذ بمجرد بروز هذه الأخيرة تدهورت قوة الشركات البترولية العالمية الاحتكارية في السوق البترولية وبشكل تدريجي من سنة لأخرى ونتج عن ذلك أن سيطرة الشركات البترولية العالمية على الامدادات البترولية الفائضة المحتملة في السوق العالمية للبترول أخذت تتآكل بشكل واضح وذلك لأسباب عديدة منها:[1]

[1]– علي رجب:مرجع سابق ص 15.

1- قيام الاتحاد السوفيتي (سابقا) بتصدير البترول الخام إلى خارج دول المنظومة المذكورة بسبب حاجته الماسة حينها للعملة الصعبة.

2- بداية إنتاج البترول الخام من مصادر جديدة تقع خارج مجال سيطرة تلك الشركات.

3- تزايد عدد الشركات المستقلة[*] للعمل في مناطق مختلفة من العالم ومن ضمنها منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

4- ظهور بعض الشركات البترولية الوطنية التابعة للدول المنتجة والمصدرة للبترول والتي أخذت تبحث عن تجربة لها في العمليات البترولية كما كان الشأن في كل من الجزائر ،ليبيا، نيجيريا وأبو ظبي تلك الشركات التي استطاعت أن تبدأ في عمليات تصدير البترول مع بداية الستينيات من القرن الماضي وقد حرصت الدول العضو في المنظمة على التعجيل بوضع مجموعة من الأهداف تكون بالدرجة الأولى خالية من التحدي والمجابهة، وأن تكون متوازنة إلى حد ما خدمة لمصلحتي الدول المنتجة والدول المستهلكة وخدمة الشركات البترولية العاملة في أراضي دول المنظمة.

وقد حددت تلك الأهداف على النحو التالي:[1]

1- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء لحماية مصالحها الانفرادية والجماعية.

2- وضع الطرق والأساليب التي تضمن استقرار الأسعار في احواض البترول الدولية.

3- حماية مصالح الدول العضو في المنظمة وضمان عائد ثابت وفي المقابل ضمان إمداد الدول المستهلكة بالبترول بطريقة اقتصادية ومنتظمة. في هذا السياق وحتى نعطي صورة واضحة حول تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1972 نقدم الجدول التالي:

---

[*]- هذا النوع من الشركات بدأ يظهر على الساحة الدولية في مجال الصناعة البترولية مع بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي.

[1]- علي رجب: مرجع سابق ص 17.

الجدول رقم (57):

تطور أسعار البترول الخام بالأسعار المعلنة(*) في الفترة 1960-1972

الوحدة: دولار/برميل

السنة	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
السعر	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	2.18	2.48

المصدر: ر.و.أن جيكيان/ترجمة زهدي الشامي، الأوبك في الاقتصاد العالمي، دار المستقبل العربي، بيروت 1985، ص 24.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أنه فعلا مع بروز منظمة الأوبك تميزت أسعار البترول الخام باستقرار شبه تام خاصة خلال الفترة 1960 إلى غاية 1970 أما بعد ذلك فقد حدث تطور طفيف في لأسعار أي ارتفعت مستويات الأسعار من 21% عام 1971 مقارنة بالسنوات السابقة وبنسبة أكبر بقليل في العام الموالي أي بنسبة وصلت إلى حد 38% ولعل السبب في ذلك هو أنه مع بداية السبعينات من القرن الماضي كانت كل المؤشرات السياسية والاقتصادية توحي بأن بوادر الأزمة في الطاقة تلوح في الأفق ،وبدأت تحركات دول الأوبك تزداد من يوم لآخر ،وتجسدت تلك التحركات في الإعلان عن عقد مؤتمر كاراكس في ديسمبر 1970 ،هذا المؤتمر الذي اتخذت فيه دول الأوبك مجموعة من القرارات ذات الصلة بالأسعار ،الإتاوات والضرائب وكانت تلك القرارات بمثابة الأسس التي يتطلب من الأوبك تحقيقها أثناء تفاوضها مع الشركات البترولية العالمية، وعليه فقد كان من ضمن ما جاء في بنود مؤتمر كاراكس مجموعة من البنود المتعلقة بالأسعار نذكر منها:[1]

1- توحيد الأسعار المعلنة لدول الأوبك على أساس اعتماد أسعار الدول التي تتميز بوضع تفضيلي.

(*)- الأسعار المعلنة لا تمثل أسعار الصفقات الحقيقية وإنما تمثل أو تستخدم كأساس لحساب "مدفوعات الربع".

[1]- راشد البراوي، "النفط والقوة العالمية"، المكتبة المصرية، القاهرة، ص 229.

2- تحديد أسس جديدة لحساب الاختلافات في أنواع البترول وموقعه على أسعار السوق، وهذا معناه المطالبة بإعادة النظر في الفوارق في الأسعار المعلنة للبترول الخام مع أخذ كثافة الخام وموقعه الجغرافي ودرجة نقائه ونسبة الكبريت بعين الاعتبار.

3- رفع الأسعار المعلنة للبترول الخام بطريقة تعكس التطور العام للأسعار في السوق الدولية

4- إلغاء كافة الخصومات على أسعار تصدير البترول الخام ابتداءً من أول جانفي 1971.

5- ضرورة زيادة الأسعار المعلنة للبترول الخام لتعويض النقص في القدرة الشرائية للعوائد البترولية.

6- ضرورة معاملة أسعار خام البحر الأبيض المتوسط معاملة خاصة بحيث يراعي في ذلك الارتفاع في أجور الشحن.

المرحلة الثانية: تطور أسعار البترول الخام قبل 1986.[*]

تميزت السنوات الأولى من عقد السبعينيات من القرن العشرين بتطورات و أحداث كان لها الأثر الكبير في تغيير الكثير من موازين القوى في مجال الطاقة وبشكل عام وعلى مستوى السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي على وجه الخصوص، هذا إلى جانب الأحداث الأخرى سياسية، اقتصادية واجتماعية ولعل في تقدير هذه الأحداث نذكر:[1]

1- أزمة الدولار الأمريكي عام 1971.

2- حرب أكتوبر 1973.

3- ثورة أسعار البترول في أكتوبر 1973.

---

[*]- 1985 اعتمدت كنهاية لهذه الفترة باعتبارها السنة (1985) التي تخلت فيها دول الأوبك عن الأسعار الرسمية للبترول الخام واعتماد سعر السوق.

[1]- سعيد أزهر السماك :مرجع سابق ص 253.252.

هذه المحطات الثلاثة التي عرفتها الساحة الدولية مع بداية السبعينيات من القرن العشرين غير معالم الخريطة العالم السياسية والطاقوية على الساحة الدولية وظهرت مراكز قوى جديدة وأطراف فعالة على مستوى السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي.

في هذا السياق فإنه مع حلول عام 1971 كان الدولار الأمريكي قد عرف أزمة حادة بسبب العجز المتتالي لميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض احتياطياتها من الذهب نتيجة لعدة أسباب ولعل أهمها أو الأكثر تأثيرا في ذلك هو الحرب الأمريكية الفيتنامية تلك الحرب التي أحدثت خللا في الاقتصاد الأمريكي لم تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أزمة 1948 لذلك أصبح إلزاما على السلطات من اتخاذ الإجراءات الضرورية للخروج من تلك الأزمة ،وبالفعل فقد أقبل الرئيس الأمريكي حينها نيكسون على اتخاذ القرارات التاريخية التالية:[1]

1) وفق العمل بتحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب في 15 أوت 1971.
2) التخلي عن نظام بريتون وودز « Bretton-Woods » في 22 سبتمبر 1971

وقد تبع تلك القرارات ما يلي:

1- ظهور موجة من التوقعات التشاؤمية في الأوساط الأمريكية حول مصير الدولار الأمريكي.
2- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق النقدية الدولية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وانخفاض قوته الشرائية.
3- تراجع الثقة في الدولار الأمريكي.
4- خفض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالذهب بواقع 7.89%.
5- حدوث تسجيل أضرار معتبرة في العائدات البترولية في دول الأوبك باعتبار البترول بسعر الدولار الأمريكي.
6- ارتفاع فاتورة الاستيراد بالنسبة للدول النامية بشكل عام وخاصة دول الأوبك (OPEC) نتيجة استخدام الدولار الأمريكي كعملة لتقييم تلك السلع المستوردة.

---

[1]- عبد المسعود الجهني، "صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي"، الصفحة الأولى، الخليج العربي للطاقة، الرياض 2001، ص 134.

نتيجة لكل تلك التداعيات والانعكاسات السلبية التي عرفها الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصادية الدول المنتجة والمصدرة للبترول باعتبارها الأكثر تضررا من تلك الأحداث والتطورات، لذلك كان لزاما على دول منظمة الأوبك التحرك واتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على الأقل على مستويات معقولة لعائداتها البترولية باعتبارها المصدر الرئيسي الأول لتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق فقد توصلت دول الأوبك (OPEC) بإمضاء اتفاقية جنيف التي جمعت بين دول الأوبك مع الشركات البترولية العالمية في جانفي عام 1972 وتم فيها الاتفاق على رفع الأسعار المعلنة للبترول الخام (العربي الخفيف) بواقع 8.49% كتعويض عن الأضرار الناجمة عن تراجع قيمة الدولار الأمريكي.

وتابعت دول الأوبك إجراءاتها الوقائية حفاظا على ثرواتها البترولية والغازية حيث أعلنت بعض دول المنظمة على اتخاذ إجراءات التأمين لثروتها البترولية والغازية وهو ما حدث في:

- الجزائر: فيفري 1971.
- ليبيا: ديسمبر 1971.
- العراق: جوان 1972.

وقد كانت تلك التأميمات كانت سببا كافيا إلى حد ما برفع أسعار البترول (الحقيقية) إلا أن السبب المؤثر أو الفرصة المناسبة لرفع أسعار البترول هي حرب أكتوبر 1973 والتي استخدم فيها البترول العربي كسلاح سياسي خاصة بعد أن فشلت كل المفاوضات التي تمت بين الدول المنتجة والشركات البترولية العالمية لذلك فقد رأت دول الأوبك أنه لا جدوى من استمرار التفاوض مع الشركات البترولية العالمية وأنه يجب اتخاذ القرار الأنسب، وهو ما حدث فعلا حيث اجتمعت دول الأوبك في الكويت يوم 16 أكتوبر 1973 واتخذت القرار التاريخي الذي يمكن اعتباره كنقطة تحول رئيسية في الصناعة البترولية العالمية وأعلنت دول الأوبك حينها ومن جانب واحد على القرار القاضي برفع سعر البترول الخام بنسبة 70% و أصبح بذلك سعر البرميل من البترول الخام (العربي الخفيف) إلى حدود 11.65 دولار/برميل، وتم الاتفاق على أن يبدأ في تطبيقه بداية من جانفي 1974، ومن حينها أصبحت دول الأوبك هي المسؤولة على

تحديد سعر بترولها الخام وهي التي تحدد نسب الضرائب المفروضة على الشركات البترولية العالمية، وقد اتسم هيكل الأسعار في تلك الفترة بالارتباك وعدم الوضوح .لذلك سادت حالة من الذعر والخوف في السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي ،وبدأت الأسعار المعلنة بالارتفاع لمعدلات خيالية واستغلت بعض الدول تلك الظروف حيث أقبلت على بيع بترولها الخام في المزاد العلني مثلما حدث في الدول التالية:

- ❖ تونس: باعت بترولها بسعر 12.66 دولار/برميل في نوفمبر 1973.
- ❖ نيجيريا: باعت بترولها بسعر 22.66 دولار/برميل (تضاعف بـ25% مقارنة في 1971).
- ❖ إيران: باعت بترولها بسعر 17.34 دولار/برميل في 1972.

وبعد تلك التطورات والتغيرات التي عرفتها السوق البترولية العالمية قررت دول الخليج العربي الستة في ديسمبر 1973 إعادة النظر في الكيفية التي كان يتحدد بها السعر المعلن للبترول، وتم الاتفاق على أنه يجب الفصل بين السعر المعلن والسعر الحقيقي ،وكانت النتيجة هو ارتفاع أسعار البترول إلى 11.65 كما أشرنا وأعقب قرار دول الخليج الستة مماثلة تتعلق برفع سعر البرميل من البترول الخام وهو ما حدث فعلا في كل من:

- ✓ ليبيا: أصبح سعر البترول الخام فيها في حدود 15.76 دولار/برميل.
- ✓ الجزائر: أصبح سعر البترول الخام فيها في حدود 16.20 دولار/برميل.
- ✓ نيجيريا: أصبح سعر البترول الخام فيها في حدود 14.96 دولار/برميل.
- ✓ أندونيسيا: أصبح سعر البترول الخام فيها في حدود 10.80 دولار/برميل.
- ✓ بوليفيا: أصبح سعر البترول الخام فيها في حدود 13.70 دولار/برميل.

وابتداء من عام 1975 تم التخلي نهائيا عن العمل بنظام الأسعار المعلنة وتطبيق الأسعار الرسمية المحددة من طرف الأوبك كما أشرنا وظهر فيما بعد ما يعرف بسعر الإشارة (نفط الإشارة) كأساس لتحديد سعر بقية أنواع البترول الأخرى ،مع الإشارة هنا أن تحديد الأسعار من طرف دول الأوبك في عام 1974 لم يكن عفويا بالكامل و إنما استند إلى مجموعة من الاعتبارات منها:[1]

[1]– علي رجب، مرجع سابق ذكره، ص 147.

1- تحديد القيمة الحقيقية للبترول كمصدر طاقة كمادة أولية وثروة وطنية (مصدر تمويل) غير متجدد عكس ما كان سائدا من قبل.

2- ربط أسعار البترول الخام بأسعار بقية مصادر الطاقة الأخرى، حيث كان الاعتقاد السائد أن مستويات أسعار البترول كانت منخفضة مقارنة بأسعار بقية مصادر الطاقة الأخرى للطاقة وفي مقدمتها الفحم.

3- تطوير أسعار البترول يكون مرتبط مع معدلات التضخم المسجل في الدول الصناعية، وكل ذلك بغرض المحافظة على القوة الشرائية الحقيقية للعائدات البترولية التي تعتبر المصدر الوحيد تقريبا في كل دول لأوبك لتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

من كل ما سبق ومن أجل معرفة الاتجاه العام لأسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985 نقدم بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (58):

تطور أسعار البترول الخام (العربي الخفيف) في الفترة الممتدة 1973-1985

الوحدة: دولار /برميل

البيان / السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر	4.36	11.83	10.70	12.38	13.68	13.81	28.92	36.86	35.62	32.89	29.90	28.19	27.70
نسبة التغير	-(*)	171	-9.5	16	10.5	9.5	14	27	-3	-8	-9	-4	-3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مجلة أخبار النفط والصناعة. العدد 251، السنة 21، الإمارات العربية، جويلية 1991، ص 23.

2- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2011, page 15.

3- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2013, page 15.

(*)- نفط الإشارة.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) إن الاتجاه العام لأسعار البترول الخام في تزايد خلال الفترة من 1973 إلى نهاية 1980 حيث كانت نسب التغير من سنة إلى لأخرى جد معبرة خاصة بين سنتي 1973 و1974 بسبب ما كان يعرف بثورة الأسعار وفي سنتي 1979 و1980 بسبب الثورة الإيرانية.

2) تسجيل تراجع في مستوى الأسعار بدءا من عام 1982 وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي مما أثر سلبا على المستوى العام لأسعار البترول بشكل عام و من سنة 1982 وما بعدها وإلى غاية 1985 تميزت أسعار البترول الخام بتذبذب أحيانا وعدم استقرار أحيانا أخرى بسبب التضخم العالمي الذي عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية على حد سواء في هذا المجال نشير أنه بينما كان سعر البرميل من البترول الخام في عام 1974 في حدود 11.83 دولار أمريكي بالأسعار الجارية في حين سعر البرميل بالأسعار الثابتة لم يتعدى 11.30 دولار أمريكي، وفي سنة 1978 كان سعر البرميل في حدود 14.5 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لم يتعدى 8.34 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة و بلغ أكبر فارق بين سعرين في عام 1979 حيث كان البرميل من البترول الخام في حدود 31.6 دولار أمريكي بالأسعار الجارية مقابل 16.6 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة وكل بفعل أثر التضخم وهذا ما انعكس سلبا على العائدات البترولية لدول منظمة الأوبك بشكل عام ودول الأوبك بشكل خاص.

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول الخام منذ 1986.

من أجل الوقوف على تحديد الاتجاه العام لأسعار البترول منذ 1986 وإلى الآن، فإن ذلك يتطلب تحديد أهم المراحل التي مرت عمليات تسعير البترول خلال طول الفترة محل الدراسة. في هذا السياق ونظرا لطول الفترة وحتى تكون الدراسة ذات مصداقية أكثر ارتأينا تقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين مع الأخذ في الاعتبار الأحداث وتطورات التي عرفتها كل مرحلة و ما يميزها عن المرحلة الأخرى وهذه المراحل هي:

أولا: تطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999.

ثانيا: تطور أسعار البترول الخام بعد عام 1999.

أولا: تطور أسعار البترول الخام في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999:

ما ميز هذه الفترة يتمثل أساسا في حدثين هامين عرفتهما السوق العالمية للبترول ويتعلق الأمر بـ:

قرار دول منظمة الأوبك القاضي بالتخلي عن نظام الأسعار الرسمية للبترول الخام وترك أسعار مختلف أنواع البترول تتحدد وفقا لعوامل السوق ،معتمدة في ذلك على عدة سياسات للتسعير من ضمنها ما كان يعرف بالطريقة الرجعية « Net back » هذه الطريقة التي تعتمد في حسابها لسعر لبرميل من البترول الخام على النحو التالي:

"حصيلة المنتجات الناتجة عن عمليات التكرير مضروبة (x) في أسعارها مطروحا (–) منها أجور (تكاليف) الشحن"، لكن هذه الطريقة لم يتم تطبيقها طويلا بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم بداية من عام 1986، وكان من تداعيات تلك الأزمة التراجع الرهيب لأسعار البترول إلى ما دون العشرة (10) دولارات للبرميل الواحد. لذلك قررت دول منظمة الأوبك التخلي عن الطريقة السابقة والعودة مرة أخرى إلى نظام التسعير الرسمي في ديسمبر من عام 1986 واعتماد نظام تسعير جديد هو سعر سلة أوبك[*] كمؤشر مرجعي لتسعير كل أنواع البترول الخام المنتج على مستوى دول المنظمة (OPEC) مع التأكيد هنا انه بمجرد تطبيق السعر الجديد تم إيقاف العمل بسعر البترول العربي الخفيف (لفظ الإشارة) وتم تحديد معدل سلة أوبك حينها بـ18 دولار أمريكي للبرميل الواحد[1] شرط أن تكون الفروقات بين الأنواع المختلفة للبترول الخام على النحو التالي:

- أسعار أنواع البترول الخفيف ممثلة ببترول بوي الخفيف النيجري.
- أسعار أنواع البترول الثقيلة ممثلة ببترول العربي الثقيل.

---

[*]– سلة أوبك: بصيغتها القديمة هي المعدل البسيط لسعة نفط رئيسية هي:

(1)– العربي الخفيف السعودي (2)–مزيج الصحراء الجزائري (3)–خام دبي (4)–تي جي الخفيف الفنزويلي

(5)– بوي الخفيف النيجري (6)– خام ميناس الاندونيسي (7)– ازموس المكسيكي.

ومنذ عام 2005 تم اعتماد سلة أوبك بتشكيلة جديدة لتصبح حاليا تمثل المتوسط المرجح لاثنتي عشرة (12) نوعا من البترول تمثل أهم بترول منتج في كل دولة عضو (مرجح بإنتاج كل دولة من الإنتاج الكلي لأوبك).

[1]– علي رجب، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية عن مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد141، ربيع 2012، ص 39–40.

شرط أن لا تزيد تلك الفرو قات عن 2.5 دولار/برميل. كحد أقصى هذا النظام الأخر لم يدم تطبيقه طويلا لسبب تضارب في المصالح بين الدول المنتجة ذاتها، الأمر الذي دفع دول منظمة الأوبك وهي مرغمة على ذلك التخلي كليا عن نظام الأسعار الثانية في عام 1987 المحددة من طرفها ،واعتماد نظام التسعير المرتبط بالسوق ومضمون هذا النظام هو انه تلتزم كل دولة عضو في أوبك بإعلان أسعار كل أنواع بترولها شهريا، أو بمعنى الإعلان عن طبيعة أسعار بيع البترول حسب صيغ معادلة معينة (المعادلات السعرية) لمناطق الاستهلاك الرتيبة المتمثلة أساسا في مناطق: "أمريكا، أوروبا والشرق الأوسط" للإشارة فقط أن المعادلة السعرية بشكل عام هي الطريقة لربط سعر بترول مصدر بسعر بترول آخر باعتباره بترول مرجعي البترول الإشارة والغرض من هذه المعادلة هو تحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

1- تحرر الدول المصدرة من عبء مهمة اكتشاف السعر الاقتصادي للبترول وتركه للسوق.

2- يضمن المعدل من خلال استخدامه للمعادلة تحقيق الأسعار التي تعكس المستويات العامة لحركة أسعار البترول في الأسواق الدولية.

3- ضمان التنافسية ما بين البترول المصدر الذي ترغب الدول في تسويقه ومجموعة من البدائل القريبة الأخرى من أنواع البترول المصدرة من طرف الدول الأخرى في السوق مع العلم أن المعادلة السعرية تتمثل بالصيغة الرياضية البسيطة التالية:

$$P_x = P_R \pm D$$

حيث : P_X: تمثل سعر نوعية محددة من بترول التقليدي.

P_R: تمثل معدل سعر البترول إشارة معين.

D: تمثل قيمة عامل التعديل (الفروقات السعرية).

في هذا السياق ومن أجل الوصول غلى السعر المرغوب فيه من طرف دول الأوبك فقد طبقت هذه الأخيرة سياسة خاصة ذات بعد استراتيجي يتمثل أساسا في الاتفاق بين أعضاء دول المنظمة على تحديد سقف الإنتاج والالتزام بنظام الحصص كأداة

[1]- علي رجب، مرجع سابق، ص 40.

لإدارة السوق البترولية والتأثير على سعر البترول بشكل غير مباشر من أجل الوصول إلى السعر المستهدف أو المرغوب فيه، لذلك فقد حافظت دل الأوبك على سعر سلة أوبك كسعر مستهدف وليس كسعر مرجعي أو بمعنى الإبقاء على سعر 18 دولار/للبرميل حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين. في هذا السياق ومن أجل معرفة الاتجاه العام لأسعار البترول الخام خلال الفترة 1986-1999 نقدم الشكل والجدول التاليين:

جدول رقم (59):[*]

تطور أسعار البترول الخام 1986-1999 الأسعار الإسمية و الحقيقية

الوحدة: دولار/ برميل

البيان / السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأسعار الاسمية	13.5	17.7	14.2	17.3	22.3	18.4	16.4	15.5	16.7	20.3	18.7	12.4	17.5
الأسعار الحقيقية	9.1	12.2	10	12.3	16.2	13.8	12.4	12	13	15.8	14.6	9.7	14

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC, Annual Statistical bulletin 2004, Kuwait 2005, p 125.

2- OAPEC: تقرير الأمين العام السنوي الـ26، 1999، الكويت 2000، ص 63.

3- مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 251، السنة 22، جويلية 1991، ص 23-24.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) تميز المستوى العام للأسعار خلال طول الفترة بالتذبذب وعدم الاستقرار بين سنة وأخرى سواء تعلق الأمر بالأسعار الاسمية أو الأسعار الحقيقية، كما أن نسبة التغير بين النوعين كانت في حدود2% بين سنة وأخرى بالنسبة للأسعار الاسمية و(4%) بالنسبة للأسعار الحقيقية.

[*]- الجدول مرفق بشكل بياني.

2) التراجع المعتبر في أسعار البترول الخام بنوعيه في عام 1988 مقارنة بعام 1987 بسبب الأحداث التي عرفتها الساحة الدولية حينها الاقتصاد العالمي بشكل خاص. أي عرف هذا الأخير أزمة مالية حادة (أزمة البورصة) حتى أصبح المختصون في مجال البورصة يطلقونه على اليوم الذي بدأت المالية والموافقة لـ17 أكتوبر 1987 بيوم الاثنين الأسود وتلي ذلك أزمة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع معدلات التضخم فيها وانهيار أسواق المال في عام 1989 وبالضبط في 13 أكتوبر 1989 حتى أصبح هذا يعرف باسم الجمعة اليتيمة.

شكل رقم (18):

تطور أسعار البترول الخام من 1986-1999

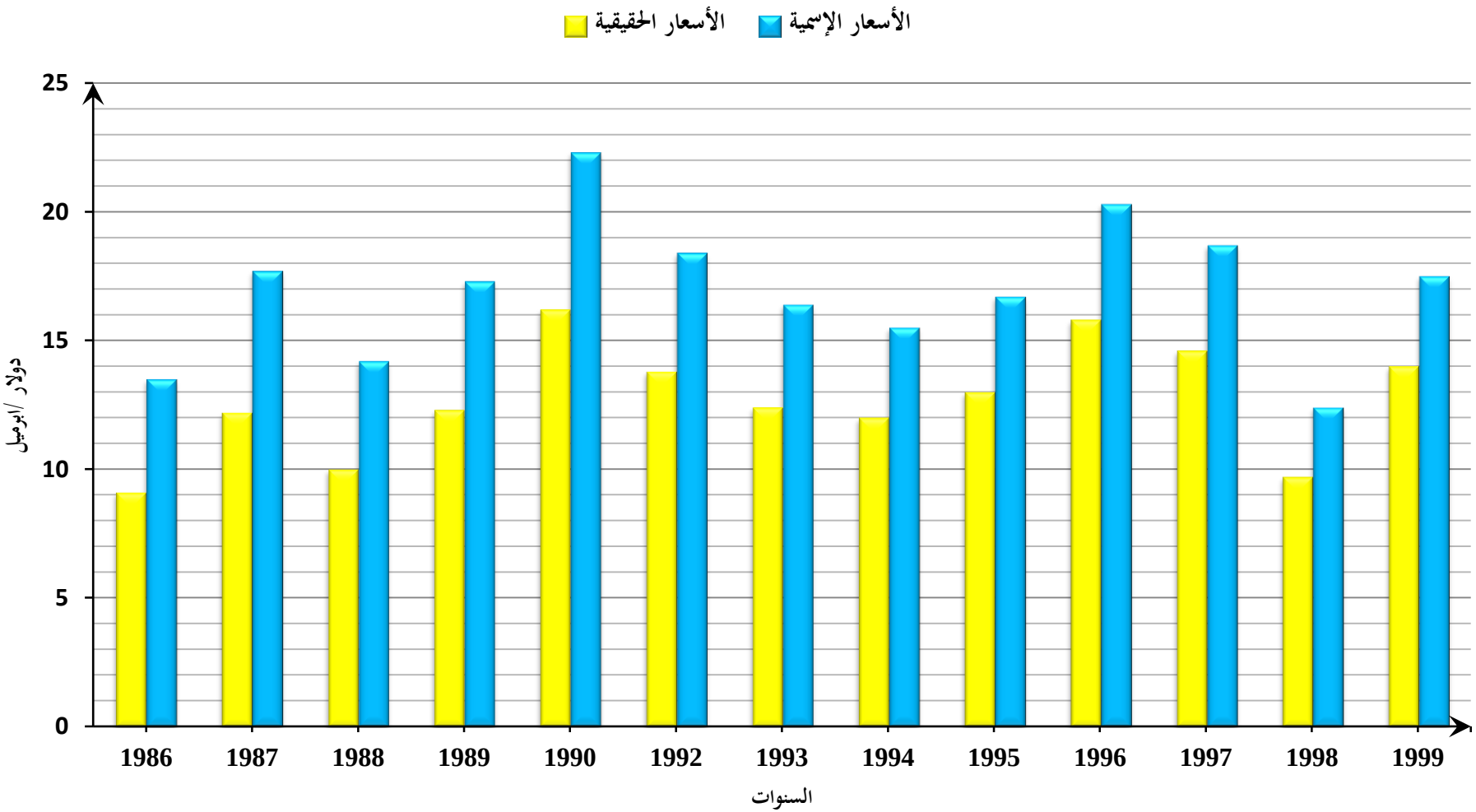

بشكل عام فإن أهم ما ميز الفترة 1986-1999 هو أنها عرفت أحداث جيو سياسية كانت الأثر الكبير في تغيير اتجاهات الأسعار ولعل من بين تلك الأحداث التي عرفتها هذه المرحلة نذكر ما يلي:

- نهاية الحرب الإيرانية العراقية وكان من نتائجها انه فقد الإنتاج العالمي من البترول الخام ما يعادل 10% من حجمه.
- انهيار الاتحاد السوفيتي بعد ذلك مباشرة باعتباره ثالث أكبر منتج للبترول.
- غزو الكويت في 1990 وحرب الخليج الثانية 1991.
- أثر النمو القوي في الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات بعض الدول الأسيوية بشكل واضح على أسعار البترول الخام والتي تراوحت بين 15.5 دولار/برميل و23.3 دولار خلال الفترة الممتدة 1990-1997.
- في عام 1998 نصفت أزمة النمو الأسيوية بأسعار البترول الخام مما جعلها تنزل إلى ما دون العشرة "دولارات للبرميل الواحد"، وهذا الأمر هو الذي جعل أهم أنواع البترول الخام تداولا في السوق الدولية للبترول متقاربة في قيمتها الاسمية خاصة في الأنواع الثلاثة الرئيسية التالية خام سلة الأوبك، خام برنت، خام غرب تكساس، لكنها رغم ذلك فقد كانت الأنواع الثلاثة متضاربة وغير مستقرة من سنة لأخرى. وهذا ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (60):

تطور الأسعار الاسمية لأنواع البترول المختلفة خلال الفترة 1987-1999

الوحدة: دولار/ برميل

البيان \ السنة	1987	1988	1990	1992	1993	1994	1996	1997	1998	1999
خام سلة أوبك	17.7	14.2	23.3	18.4	16.3	15.5	20.3	18.7	12.3	17.5
خام برنت	18.4	14.9	23.6	19.3	17.0	15.8	20.7	19.1	12.7	17.9
خام غرب تكساس (WTI)[**]	19.2	15.9	24.5	20.6	18.5	17.2	22.2	20.6	14.4	19.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 125، ربيع 2008.

2- عبد الفتاح دندي، "تقنيات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات البترولية للأقطار الأعضاء في الأوبك"، ص 59.

[**]- WTI : WEST TEXAS INTERMEDIATE.

ثانيا: تطور أسعار البترول الخام منذ عام 2000:

ما ميز بداية القرن الحالي هو قبول الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للبترول والجلوس حول طاولة المفاوضات للتحاور حول الوضع لأسعار البترول الخام والغاز الطبيعي .لذلك فقد شهد عام 2001 تطورا ملحوظا تجسد في تسارع الحوار بين منتجي البترول ومستهلكيه ويرى بعض المحللين أنه ربما لأول مرة يكون الطرفان قد وضعا خلافاتهما السابقة جانبا وقرروا فتح صفحة جديدة لاستقبال القرن الواحد والعشرون بوضع أحسن من ذي قبل.

في هذا السياق وبينما كان سعر البترول الخام المستهدف من قبل دول منظمة أوبك في حدود 25 دولار أمريكي للبرميل الواحد ،وكان هذا السعر مقبولا إلى حد ما من قبل كل الأطراف لا لشيء إلا أنه لم يخرج عن النطاق السعري المحدد مسبقا والذي هو (22-28) دولار للبرميل ،إلا أن الأمر تغير بعد ذلك وخاصة في النصف من العقد الأول لهذا القرن أين عرفت أسعار البترول الخام تغيرات عديدة في مستوياتها .وكان الارتفاع بأسعار سلة أوبك جد معتبر حيث انتقل من 27.6 دولار/برميل عام 2000 إلى 69.1 دولار/للبرميل عام 2007 مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرها 14% سنويا، هذا بالرغم من أن عام 2005 كان قد سجل نسبة زيادة قدرها 41% مقارنة بعام 2000.

بشكل عام فإن العقد الأول من القرن الحالي تميز بزيادة الاهتمام أكثر بمستويات أسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول وقد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل أهمها:

1- الاهتمام المتزايد بالوضع في الشرق الأوسط والخوف من نقص الإمدادات الأمر الذي تطلب اعتماد إجراء بتضمن إدخال علاوة الحرب ضمن سعر البرميل الواحد من البترول الخام وتم تحديدها بين 3 دولارات و5 دولارات عن كل برميل يتم تصديره وهذه القيمة تمثل تقريبا 10% من سعر البترول المسوق.

2- عدم الاستقرار السياسي في فنزويلا مع بداية شهر ديسمبر 2002 والاضطرابات العرقية والدينية في نيجيريا.

3- استمرار حالة الغموض في العراق وعمليات التخريب التي طالت أنابيب نقل البترول ،وبالإضافة إلى أزمة شركة بوكس الروسية في 2003.

4- المضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق البترول المستقبلية إلى جانب كل هذه العوامل نذكر أيضا التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام والأداء الاقتصادي الجيد في كل من الصين، الهند، أمريكا لكن كل هذا لم يدم طويلا حتى بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تلوح في الأفق منذ أكتوبر 2007 تلك الأزمة التي أدت إلى أحداث تغيرات جذرية كان لها الأثر الكبير على مستويات الأسعار خاصة أسعار البترول الخام بمختلف أنواعه لذلك نجد أن الاتجاه العام لأسعار البترول الخام تميزت خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة لأخرى وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(61):

تطور أسعار أنواع الرئيسية للبترول الخام في الفترة (2000-2014)

الوحدة: دولار/برميل

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
خام برنت brent	28.5	24.5	25.0	28.9	38.2	54.4	65.1	72.5	97.1	91.5	79.5	99.4	11.6	109.8	108
خام غرب تكساس (WTI)	30.3	25.9	26.1	31.1	41.4	56.5	66.0	72.3	98.9	61.6	79.4	85.8	93.1	108.7	106.8
خام سلة أوبك	27.6	23.1	24.4	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.1	61.0	77.4	107.5	111.0	107.3	104.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OAPEC: مجلة النفط والتعاون العربي[*]، المجلد 38، العدد 140، شتاء 2012، ص 56-59.

2- OAPEC: تقرير الأمين العام السنوي، الـ34، 2007، الكويت 2008، ص 58.

3- OPEC ; Monthly of Market Repport, 13 May 2014, p 06.

4- BP ; statistical Reviw of us Energy, June 2001, p 13.

5- BP ; statistical Reviw of World Energy, June 2011, p 15.

6- BP ; statistical Reviw of World Energy, June 2013, p 15.

7- OPEC ; Annual Statistical Belletin 2004, Kuwait 2005, p 119.

[*]- المقال لعبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار.

شكل رقم (19):

تطور أسعار الانواع الرئيسية للبترول الخام (2000–2014) دولار/برميل

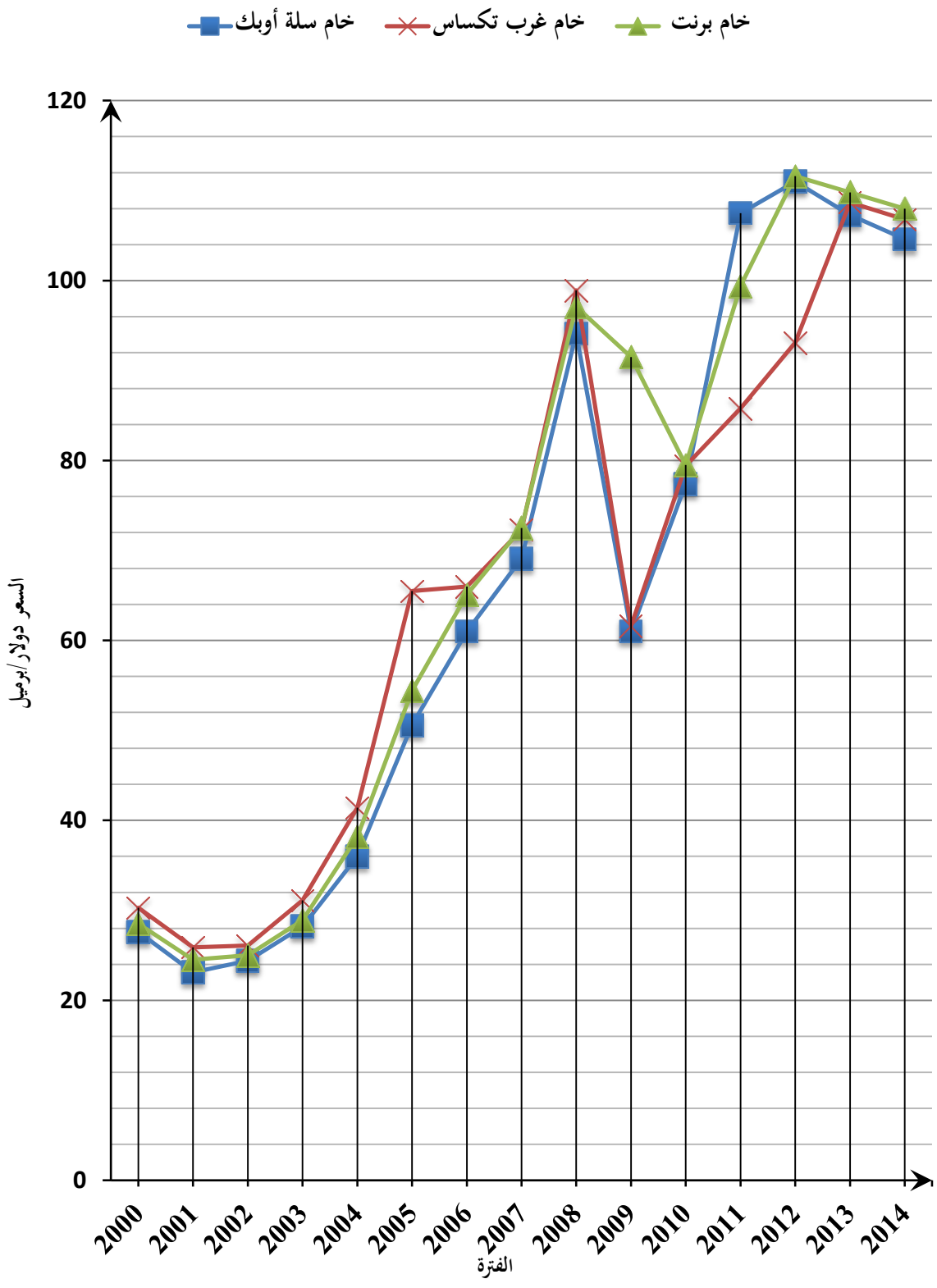

من خلال بيانات الجدول أعلاه نستطيع تقديم الملاحظات التالية:

1) تميزت أسعار مختلف أنواع البترول الخام في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 أنها لم تكن تتعدى الثلاثين دولار للبرميل الواحد كما أن نسبة التغير في السعر خلال نفس الفترة كانت متواضعة.

2) ابتداءً من عام 2004 عرفت أسعار البترول الخام للأنواع الثلاثة قفزة نوعية حيث انتقلت من 38.2 دولار للبرميل في عام 2004 إلى 97.1 دولار للبرميل عام 2008 ساهمت بذلك زيادة قدرها 59 دولار كفرق وهو ما يعني نسبة زيادة قدرها حوالي 31% سنويا بالنسبة لسعر خام برنت وعرف بترول خام غرب تكساس نفس الزيادة تقريبا خلال نفس الفترة.

3) ابتداءً من عام 2009 عرف الاتجاه العام لأسعار كل الأنواع الخاصة بالبترول الخام تراجعا طفيفا في 2009 و2010 لتجدد الأسعار نحو الارتفاع في عامي 2011 و2012 ثم التراجع الطفيف في عصر 2013 و2014 و ينطبق الأمر هنا على كل أنواع أسعار البترول الخام. هذا بالرغم من سعر البترول الخام كان قد عرف أعلى مستوى له في جويلية من عام 2008 أين بلغ 147 دولار للبرميل. كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

هذا كل ما يتعلق بالاتجاه العام لأسعار الأنواع الثلاثة من البترول الخام الأكثر تداولا للسوق العالمية للبترول، أما إذا أردنا تحديد الاتجاه العام لأسعار البترول الاسمية والحقيقية فإن الوضع يختلف إلى حد ما لأن الحديث عن الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية ندخل فيها عوامل أخرى لها تأثيرها على الاتجاه العام لأسعار البترول الخام الاسمية منها والحقيقية ،في هذا المجال وحسب المعلومات المتوفرة فإن الاتجاه العام للأسعار الاسمية والحقيقية للبترول الخام خلال الفترة 2000 إلى 2012 تميزت هي الأخرى بعدم الاستقرار والتذبذب أحيانا أخرى لكن مستويات الأسعار خلال هذه الفترة كانت أعلى من الفترة السابقة 1986-1999 .فعلى سبيل المثال عرفت أسعار البترول الخام بنوعيها (الاسمي والحقيقي) زيادة معتبرة من عام 2000 إلى غاية 2011. باستثناء عام 2001 الذي تراجعت قيمة الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول الخام أي وصلت نسبة التراجع (-16.3%) في عام 2001 مقارنة بعام 2000 أو ما يعادل 4.5 دولار للبرميل و يعزي ذلك الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- انخفاض الطلب الأوبكي على البترول نتيجة الأداء الاقتصادي الضعيف للاقتصاد الأوبكي.

2- الإمدادات المبالغ فيها من طرف دول الأوبك تطبيق سياسة الانحراف.

3- أحداث 11 سبتمبر 2001.

لكن الأمر تغير بعد ذلك مباشرة وأخذت الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول في الارتفاع التدريجي إلى غاية 2008، لكن الأمر تغير في عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة العالمية ، لكن بشكل عام فإن الوضع العام لأسعار البترول الخام بنوعيها الاسمية والحقيقية سجلت معدلات نمو موجبة من سنة لأخرى خاصة في الفترة 2002-2008 وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (62):

تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول الخام في الفترة (2000-2012)

الوحدة: دولار/للبرميل

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأسعار الاسمية	27,6	23,1	24,3	28,2	36,0	50,6	61,0	69,1	94,4	61,0	77,4	107,1	107,2
الأسعار الحقيقية	27,6	22,7	23,5	26,8	33,5	46,3	54,17	60,3	80,08	51,8	65,0	88,0	107,1

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

1- OAPEC: تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون (38)، 2011، الكويت 2012، ص 101.

2- BP ; Statistical Review of world energy, juin 2011, p 15.

3- OPEC ; Annual statistical belletin 2004, KUWAIT 2005, p 12.

4- OPEC ; Annual statistical belletin 2012, KUWAIT 2013, p 82.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكننا تحديد ما يلي:

1) لقد حافظت أسعار البترول الخام بنوعيها الاسمية والحقيقية على الارتفاع من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من عام 2002 إلى غاية عام 2008 هذه السنة الأخيرة التي سجل فيها سعر البترول الخام أعلى مستوى له منذ أن بدأت عملية تسعير البترول الخام. أين بلغ سعر البرميل من البترول الخام في هذه السنة 94 دولار/برميل كمتوسط سنوي.

لأن سعر البرميل من البترول الخام كان قد سجل سعرا قياسيا في 21 جويلية 2008 أين ينتج 147 دولار للبرميل. لكن سرعان ما تراجعت أسعار البترول الخام في عام 2009 لتنزل إلى 61 دولار برميل لتعدد مرة أخرى نحو الارتفاع وتستقر في الأخير في حدود 107,2 دولار للبرميل في عام 2012 لكلا النوعين من الأسعار مع العلم أن هذه الفترة (2002-2008) تخللتها الكثير من الأحداث والتطورات والتي كان لها الأثر المباشر في ارتفاع أسعار البترول الخام ولعل في مقدمتها نذكر.

- ✓ الاضطرابات السياسية التي عرفتها نيجيريا مع بداية 2008 ومناطق أخرى.
- ✓ انخفاض المخزون البترولي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ المضاربة والاضطرابات الجيو سياسية، هذا إلى جانب عوامل أخرى زيادة عن الأزمة المالية العالمية وتداعيات الأزمة التسعيرية هذه الأخيرة كانت سببا في تراجع سعر البترول الخام عام 2008 إلى حدود 36 دولار للبرميل في 29 ديسمبر 2008.

2) أما المستوى العام للأسعار بعد عام 2008 فقد تراجع في عام 2009 نسبة التراجع قدرت ب (35%) مقارنة بعام 2008 لكن في المقابل استطاعت أسعار البترول الخام أن تسترجع لماضيها بعد 2010 لتسجل أعلى مستوى لها في عام 2012 والذي كان في حدود 107,2 دولار للبرميل سجلا بذلك نسبة موجبة قدرت بـ13,5% في عام 2012 مقارنة بعام 2008 وهو ما يعادل نسبة نمو قدرها 2,3 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012. من خلال ما سبق نستطيع القول أن أسعار البترول الخام منذ بداية القرن الحالي تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار كما أشرنا وهذا أمر طبيعي في اعتقادنا بسبب ارتباط سعر البترول وتأثيره بعوامل عديدة. إلا أن اعتبر للانتباه خلال هذه الفترة هو ما عرفته أسعار البترول في عام 2008 حيث تم تسجيل أعلى مستوى لأسعار البرميل من البترول الخام منذ اكتشافه وفي المقابل عرف أدنى مستوى لأسعار البرميل من البترول منذ بداية القرن الحالي ويعود السبب في ذلك في اعتقادنا إلى تعدد العوامل المؤثرة في السوق العالمية للبترول خلال هذه السنة وحتى تقدم صورة واضحة عن الاتجاه العام لأسعار البترول خلال عام 2008 تقدم البيانات التالية:

1- 02 جانفي 2008 وصل سعر البرميل من البترول الخام 100 دولار. وكان السبب وراء ذلك حسب المختصين هو الاضطرابات العنيفة التي عرفتها نيجيريا وبعض المناطق الأخرى في إفريقيا إلى جانب انخفاض المخزون الاستراتيجي للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- 13 مارس 2008 وصل سعر البرميل من البترول الخام إلى 111 دولار/للبرميل والسبب في ذلك هو المضاربة في السوق البترولية العالمية.

3- 16 أفريل 2008 وصل سعر البترول الخام 115 دولار/للبرميل.

4- 22 أفريل 2008 وصل سعر البترول الخام 119 دولار/للبرميل.

5- 05 مارس 20008 وصل سعر البترول الخام 120 دولار/للبرميل.

6- 09 ماي 2008 وصل سعر البترول الخام 125 دولار/للبرميل.

7- 21 ماي 2008 وصل سعر البترول الخام 130 دولار/للبرميل.

كل هذه التغيرات والارتفاع المتزايد في سعر البرميل من البترول الخام كانت بسبب عامل المضاربة والاضطرابات الجيوسياسية.

8- 21 جويلية 2008 بلغ سعر البترول الخام 147 دولار/للبرميل وهو أعلى مستوى يسجله سعر البرميل من البترول الخام في تاريخ الصناعة البترولية.

9- في 06 نوفمبر 2008 تراجع سعر البترول الخام إلى 66 دولار/للبرميل بسبب حدة الأزمة المالية والاقتصادية.

10- في 08 نوفمبر 2008 يستمر السعر في التراجع ليسجل 58 دولار/للبرميل.

11- في 15 ديسمبر 2008 تراجع السعر مرة أخرى إلى 42 دولار/للبرميل.

12- في 29 ديسمبر تراجع السعر إلى 36 دولار/للبرميل، ولإعطاء فكرة أكثر وضوحا حول الاتجاه العام لأسعار البترول الخام في 2008 نقدم الشكل التالي:

شكل رقم (20):

الاتجاه العام لأسعار البترول الخام عام 2008

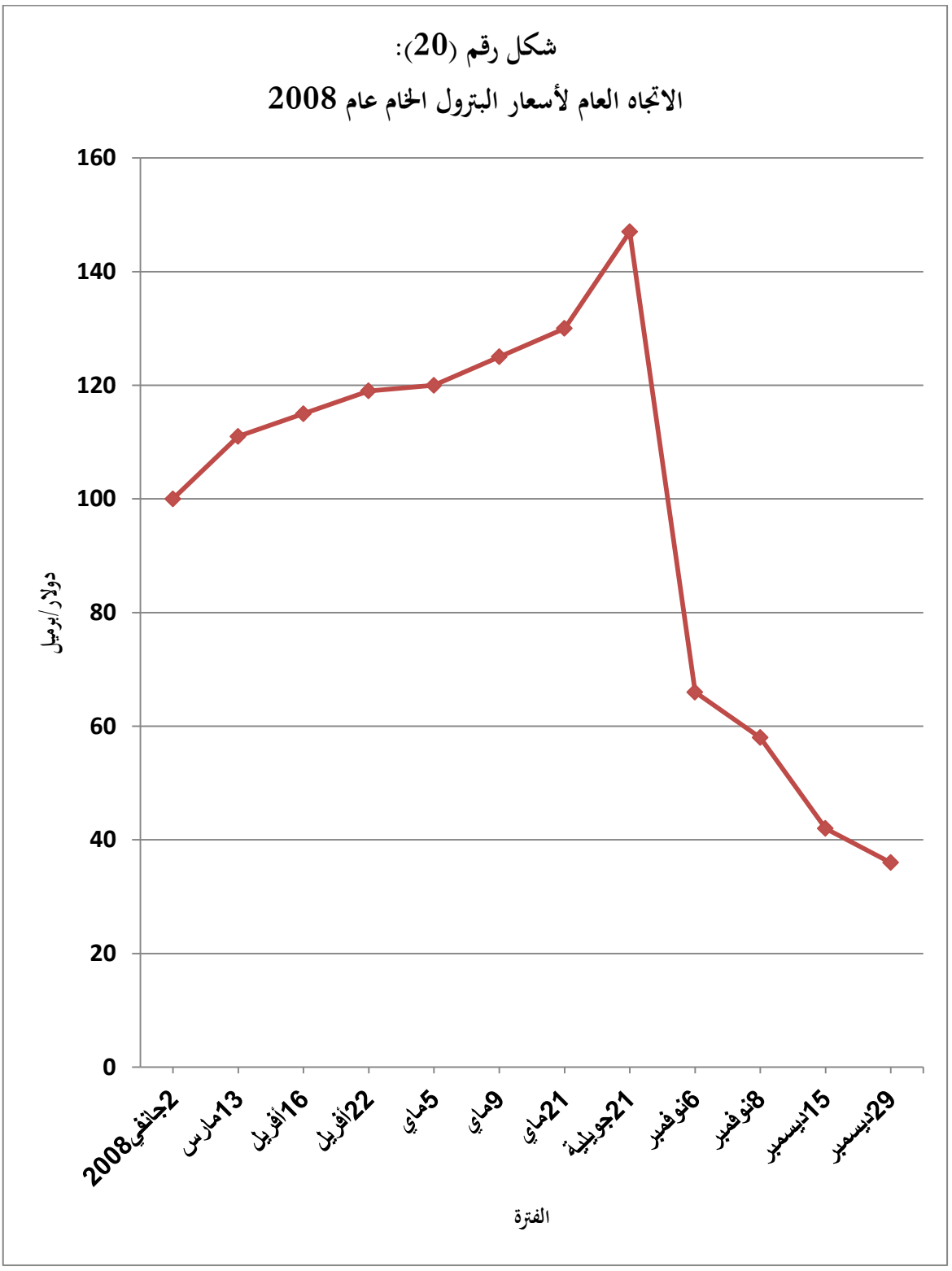

في الأخير نستطيع القول أن أسعار البترول الخام تتأثر لجملة من العوامل والتي تختلف تأثيراتها في الاتجاه العام لأسعار البترول الخام، وكخلاصة لهذه العوامل نقدم الشكل التالي المعد من طرف صامويل فرفاري (Samuel Farfarie).

شكل رقم (21):

العوامل المؤثرة في سعر البترول الخام

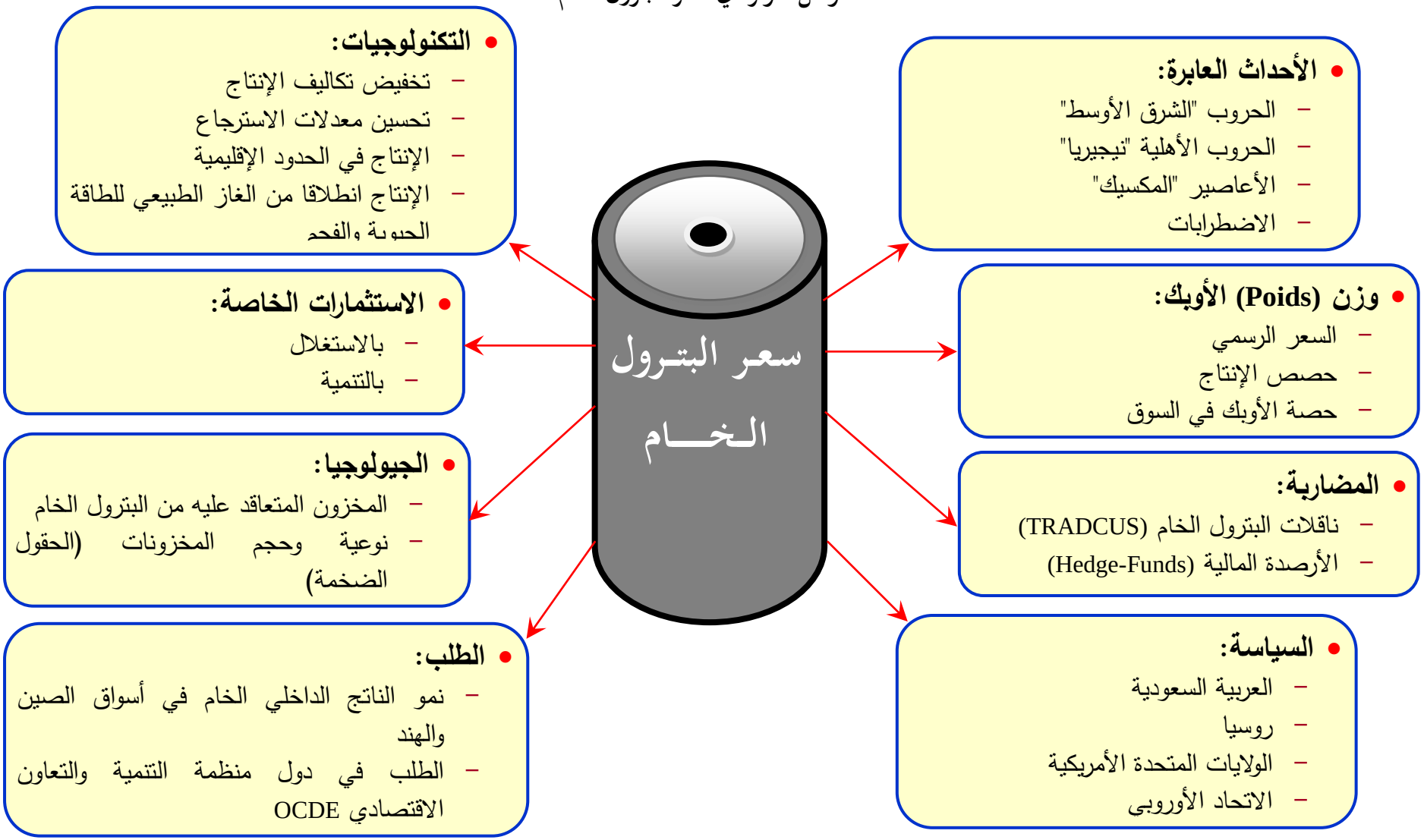

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار الغاز الطبيعي.

تعتبر نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين بداية تحول نوعي في موقع الغاز الطبيعي في التجارة العالمية، حيث انتقلت أسعار المازوت إلى أسعار البيع المبنية على مراجعة السعر الأساسي باستخدام دليل قياسي مبني على أساس المازوت ثم الانتقال إلى نظام التسعير المزدوج، ونفي بذلك أن الحد الأدنى لسعر الغاز الطبيعي يتحدد على أساس:[1]

1- سعر التكلفة الدفترية مضافا إليه نفقة نقله في حالة الغاز الطبيعي المميع (المسال GPL).

2- سعر السوق الذي يربط بأسعار أنواع الطاقة المنافسة الأخرى.

ومع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين عرفت التجارة العالمية للغاز الطبيعي تطورات هامة تم خلالها تعويض ربط سعر الغاز الطبيعي بالبترول الخام، ومن حينها أصبح لأسعار الغاز الطبيعي مكانة فتميزه في السوق العالمية للغاز الطبيعي، في هذا السياق و من أجل معرفة حقيقة السوق العالمية للغاز الطبيعي وآلية تسعيرة و لأنواع المختلفة لأسعار الغاز الطبيعي و كيف تطورت تلك الأسعار منذ ذلك الفترة و إلى الأبد، فإن ذلك يتطلب من أولا الحديث عن مجموعة العلاقات التعاقدية الثنائية من جهة والحديث عن مجموعة العلاقات التعاقدية الثنائية من جهة و الحديث عن وضعية القوى الضاغطة التي تتدخل لحظة إمضاء عقود استغلال الغاز الطبيعي و بالتالي تثبيت سعره في السوق الدولية من جهة ثانية، لذلك فإن الرهان على عقود ما معناه تقييم العائد من الغاز الطبيعي (La route gaziére)[2] الذي يعرف بأنه الفرق بين سعر تقديم الغاز الطبيعي في سوق معين (من طرف المستهلك).

ومجموعة تكاليف: إنتاج، تمييع، نقل، تخزين وتوزيع الغاز الطبيعي، وإذا ما أخذنا في الحسبان كل هذه المؤشرات يكون سعر الغاز الطبيعي مقبولا للاستعمال النهائي (للتداول)، لكن رغم ذلك فإنه لا يمكن اعتماد مرجعية معينة لتحديد سعر الغاز الطبيعي ما لم يتم ربط ذلك بسعر البترول الخام وذلك بسبب الارتباط الوثيق أن لنقل تبعية سوق الغاز الطبيعي للسوق البترولية الدولية.

---

[1]- عبد الأمير السعد، مجلة أخبار النفط و الصناعة العدد 332 لسنة 29 الامارات العربية المتحدة ماي 1998 ص 15.

[2]- Autoine Ayoub, Jaques Bercebois, Pétrite, Marchés et Stratégies : édition economica, Paris 1987 page 27.

في هذا السياق ومن أجل معرفة أهم المحطات التي مرت بها أسعار الغاز الطبيعي منذ بداية النصف الأخير من القرن العشرين و إلى الآن، فإن ذلك يتطلب الحديث ولو باختصار الحديث عن كل ما له علاقة بعملية تسعير الغاز الطبيعي سواء تعلق الأمر بطرق التسعير أو أسواق الغاز الطبيعي الرئيسية أو طبيعة الأنواع الرئيسية للغاز الطبيعي وكذلك التطور التاريخي لأسعار الغاز الطبيعي منذ سبعينيات القرن الماضي و إلى الآن.

المطلب الأول: طرق تسعير الغاز الطبيعي و الأسواق الرئيسية للغاز:

أولا: طرق تسعير الغاز الطبيعي (مبادئ):

توجد مبادئ (طرق) عامة يمكن اعتمادها لتسعير الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز المميع) مع العلم أن اختيار طريقة التسعير تتأثر بعدة عوامل منها:[1]

1- طبيعة الاستخدام النهائي للغاز الطبيعي.

2- السوق المستهدفة للغاز (محلية، دولية).

3- عدد و طبيعة الجهات الموردة لغاز الأنابيب أو الغاز المميع (السائل) للسوق المستهدفة.

4- طبيعة العراقيل (إن وجدت) سواء كانت: إدارية، سياسية، مالية أو فنية.

وعليه فإن من أهم الطرق المتبعة في تسعير الغاز الطبيعي بنوعيه نذكر الآتي:

1) التسعير المبني على استرجاع التكاليف (Cost Recovery Pricing):

حسب هذه الطريقة فإنه يتم التوصل إلى سعر للغاز الطبيعي واصل (OIF) للمستهلك النهائي بعد إضافة عناصر التكاليف في جميع حلقات الغاز وفي مقدمتها: الضرائب ومردود استثماري معقول هذه الطريقة مثالية في بعض الأحيان خاصة عندما تكون هناك رغبة من قبل البائع دخول السوق الغازية أو حصوله على حصة في سوق معينة خاصة إذا كانت تكاليف منخفضة، لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة هو كونها مبنية على أساس تكاليف الإنتاج ولا تأخذ في الحسبان ظروف السوق، أو بمعنى أن الغاز حسب هذه الطريقة يسعى بمنأى (بعيدا) عن المصادر البديلة للطاقة، وهو ما لا يعطي

[1]- علي رجب: مرجع سابق، ص 48.

إشارات اقتصادية واضحة لتشجيع الاستثمار وهو الأمر الذي كان سببا في التخلي عن هذه الطريقة خاصة بعد ثبوت فشل تطبيقها في بعض الدول وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2) التسعير الترجيحي التنافسي « Competitive Nefback Pricing »:

وفق هذه الطريقة تتمثل نقطة البداية بتحديد السعر الذي يمكن أن يدفع للغاز من قبل المستهلك النهائي والذي يحدد بأعلى سعر يقبل به المستهلك لاستخدام الغاز بدلا من أي مصدر طاقوي آخر، لذلك فإن هذه الطريقة مبنية في تحديد سعر الغاز على أساس مفهوم المنافسة بين بدائل مصادر الطاقة.

حسب هذه الطريقة أيضا يمكن تعديل السعر بعد أخذ بعض العوامل في الحسبان مثل: ضرائب السوق و الفروقات في كفاءة الاستخدام بين مصادر الطاقة المختلفة أو في تكاليف الإبقاء بالمعايير البيئية المطلوبة، وعليه فإنه لحساب سعر الغاز الطبيعي فإن ذلك يتم على مستويين هما:

- **بالنسبة للغاز المميع:** يتم تحديد السعر بعد طرح تكاليف إعادة الغاز المميع إلى حالته الغازية بالإضافة إلى تكاليف التخزين في بلد المستورد بغرض التوصل إلى سعر واصل (CIF) بلد المستورد.

ثم تطرح تكاليف النقل و التأمين بغرض التوصل إلى سعر قوي (Fob) ميناء التصدير في بلد المصدر.

- **بالنسبة للغاز بالأنابيب:** هذا الغاز يباع أحيانا على أساس واصل إلى الحدود الدولة المستورد أو دولة أخرى في الطريق، و عليه فإنه لحساب سعر الغاز عند الحدود و يتم طرح أجور النقل بالأنابيب عند الحدود إلى مكان الاستهلاك النهائي، مع العلم أن هذه الطريقة تطبق عادة في الأسواق التي تخضع فيها أسعار الغاز لمراقبة السلطات الحكومية كما هو الشأن بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية.

3) التسعير بالمزج بين الطريقتين:

فيها يتم تسعير الغاز الطبيعي بالمزج بين طريقة التكاليف والطريقة الترجيحية لتجنب عيوب كل طريقة على حدة قدر الإمكان.

ثانيا: الأسواق الرئيسية للغاز الطبيعي:(*)

إن عملية تسويق الغاز الطبيعي تتميز بمرونة نسبية، كما أن القواعد التي تحكمها تختلف عن تلك التي تحكم عملية تسويق أو تجارة البترول وبقية مصادر الطاقة الأخرى كما أن صناعة الغاز الطبيعي تتميز بارتفاع تكاليفها وزيادة درجة تعقيدها في كافة مراحلها، الأمر الذي دفع بالدول النامية المنتجة للغاز الطبيعي بأن تلجأ في معظم الحالات الخاصة بعمليات استغلال الغاز الطبيعي إلى الشركات الأجنبية المتخصصة بغرض تنفيذ المشاريع الخاصة بصناعة الغاز الطبيعي.

وذلك عن طريق إبرام عقود طويلة المدى، و من خلال تلك العقود تلتزم الشركات الأجنبية المكلفة باستغلال الغاز الطبيعي بأمرين هامين هما:[1]

أ- أن يتعهد الشركاء الأجانب (الشركات متعددة الجنسيات) بضمان تمويل المشروع أو المشاريع الخاصة بالغاز الطبيعي المراد إنجازها.

ب- يتعهد الشركاء الأجانب ومن خلالهم حكوماتهم بفتح أسواقهم أمام معظم الكميات المزمع إنتاجها ثم تصديرها من الغاز الطبيعي.

بشكل عام ومن الناحية التاريخية لتطور الأسواق العالمية للغاز الطبيعي فإن هذه الأخيرة عرفت مرحلتين متميزتين هما:

1- مرحلة ما قبل التسعينيات من القرن العشرين حيث تميزت بالطابع الإقليمي لأسواق الغاز الطبيعي.

2- مرحلة ما بعد التسعينيات من القرن العشرين تميزت بزيادة الاتصال بين أسواق الغاز الطبيعي الرئيسية في العالم، حيث أصبح تحويل الشحنات الفورية من سوق لأخرى أمر ممكن حدوثه لذلك فإن لأسواق الاستهلاك الرئيسية للغاز الطبيعي طبيعتها الخاصة ومكوناتها الأمر الذي جعل للغاز الطبيعي أكثر من سوق و هذه الأسواق هي:[2]

I- السوق الأمريكية

II- السوق اليابانية

III- السوق الأوروبية

(*)- أسواق الاستهلاك.

[1]- علي رجب، أساسيات تسعير الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 120، شتاء 2007، ص 47.

[2]- مختار اللبابيدي، صناعة الغاز الطبيعي عربيا وعالمية، مجلة النفط والغاز العربي، المجلد 30، العدد 103، ربيع 2004، ص 73.

I- السوق الأمريكية:

تختلف السوق الأمريكية للغاز الطبيعي عن بقية الأسواق الأخرى من ناحية الحجم فهي تستهلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، ولا توجد عليه قيود حكومية، وبذلك تخضع أسعار الغاز الطبيعي في السوق الأمريكية لعوامل العرض و الطلب وتاريخيا اعتمدت أمريكا وبدرجة كبيرة على مصادرها المحلية من الغاز الطبيعي حيث لم تكون وارداتها منه تتعدى 6% في سبعينيات القرن الماضي مقابل اعتماد السوق الأوروبية على الغاز المستورد بنسبة 43% والسوق اليابانية بنسبة 85% في نفس الفترة (فترة السبعينيات)، لكن رغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد كميات إضافية من كل من كندا والمكسيك عن طريق الأنابيب وعلى شكل غاز مميع من الجزائر وأستراليا، كما يتم استيراد إضافية على شكل شحنات فورية من دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد ضلت أسعار الغاز الطبيعي خاضعة للسيطرة و الرقابة الحكومية لغاية ثمانينيات القرن الماضي بعد قرار المحكمة العليا الأمريكية في عام 1954 على إبقاء أسعار الغاز في فوهة البئر خاضعة لرقابة لجنة الطاقة الفيدرالية، حيث كان التسعير يتم وفقا لمبدأ تكاليف الخدمة (Cost of service Principe). في تلك المرحلة، وفي عام 1978 بدأت الإدارة الأمريكية برفع السيطرة والرقابة الحكومية عن أسعار الغاز وثم التخلي عن التسعير المبني على أساس التكاليف، وتم اعتماد طريقة التسعير الرجعية إلى غاية نهاية 1992، ومنذ 1993 أصبح السعر الغاز الطبيعي بنوعيه يتحدد وفقا للعرض و الطلب في السوق الأمريكية.[*]

II- السوق اليابانية:

لأسباب جغرافية وجيولوجية معروفة، تعتمد اليابان بصورة كاملة في وارداتها من الغاز على الغاز الطبيعي المميع (GNL)، وهي بذلك تمثل أكبر سوق للغاز المميع في العالم حيث بلغت نسبة الغاز المسوق عالميا في عام 2004 الموجة لليابان حوالي 43% من إجمالي تجارة الغاز المميع العالمية، مع العلم أن اليابان استخدم أول نظام تسعير للغاز المميع في عام 1969 باعتماد أسلوب السعر الثابت وبعدها تم ربط أسعار الغاز بأسعار البترول الخام وليس أسعار المنتجات البترولية وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضي تم اعتماد مبدأ مساواة أسعار الغاز المميع على أساس واصل (CIF) مع أسعار

---

[*]- للإطلاع أكثر راجع: علي رجب، أساسيات تسعير الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، عن مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 120، شتاء 2007، ص 52.

البترول الخام (على أساس القيمة الحرارية المكافئة) وذلك باستخدام المعادلة السعرية التالية:[1]

$$P = a(JCC) + b$$

حيث: P: سعر الغاز المميع واصل (CIF).

(JCC): معدل سعر البترول المستورد من قبل اليابان

a: معامل تحويل أو ثابت و يساوي 0.1485

b: أجور النقل المتفق عليها.

للإشارة فإن اليابان تعتمد في وارداتها من الغاز المميع على عدد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، أندونيسيا، بروناي، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة وقطر.

III- السوق الأوروبية:

تتميز السوق الأوروبية بتوفر مصادر غازية محلية هامة، هذا زيادة عن قربها من مصادر أخرى مثل دول الكومنولث المستقلة والجزائر وليبيا، حيث يتم استيراد الغاز إما بواسطة الأنابيب من كل دول الكومنولث المستقلة والجزائر، أو الغاز طبيعي مميع من الجزائر وليبيا لكن من الناحية التاريخية يمكن القول أن استخدام طريقة التسعير الترجيحية المعتمدة على مبدأ قيمة الإحلال في عقود الغاز الطويلة المدى في أوروبا قد مكن الغاز الطبيعي من منافسة مصادر الطاقة البديلة خصوصا وأن تسعير الغاز في أوروبا مبني في الأساس على مبدأ المنافسة ما بين أنواع الوفود المنافسة، من جهة ثانية فإنه بسبب تعدد مصادر إمدادات الغاز إلى أوروبا، محلية وخارجية (غاز الأنابيب والغاز المميع) فإن أي دولة مصدرة إلى السوق الأوروبية ستأخذ بعين الاعتبار عند الاتفاق على التسعيرة، مستويات أسعار الغاز من المصادر الأخرى و طبيعة تسعيرتها لمعرفة درجة منافسة أسعارها مع تلك الأسعار، مع العلم أن معظم عقود الغاز إلى أوروبا كانت بأسلوب المعادلة العربية (السابقة الذكر)، باستثناء بعض الحالات الاستثنائية القليلة التي أبرمت فيها عقود الإمداد بالأسعار الثابتة مثلما حدث في عقد الغاز الجزائري إلى بلجيكا في عام 1975 وبسعر ثابت قدر حينها بـ3.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية،

[1]- علي رجب، أساسيات تسعير الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، عن مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 120، شتاء 2007، ص 62.

وأعيد الغاز فيه في عام 1981 ليصبح السعر في حدود 4.80 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) علما أنه قد تم تسعير الغاز الجزائري لأول مرة في عام 1964 (غاز مميع) إلى بريطانيا وكان بسعر 0.536 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، للإشارة فقط فإن الدول الأوروبية قررت مع بداية القرن الحالي تحرير أسعار الغاز الطبيعي كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل عام يمكننا القول أن التجديد الذي حظيت به أسواق الغاز الطبيعي من خلال إعادة تنظيمها أو هيكلتها في بعض الدول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا قد ترافق بتجزئة أسواق الغاز إلى سوق للغاز وسوق لنقل الغاز، مع إحداث تغيير في نمط تجارة الغاز العالمية الأمر الذي سمح بدخول أطراف أخرى في الأسواق العالمية للغاز الطبيعي مثل شركات توليد الكهرباء، الحركات التجارية والوسطاء، في تجارة الغاز هذا زيادة عن الطرفين الرئيسيين في تجارة الغاز العالمية وهي البائع والمشتري، كما أن ذلك أدى إلى بروز مجموعة من الأسواق القريبة للغاز الطبيعي بنوعين مثل:

1- الأسواق الفورية للغاز الطبيعي.[1]

2- الأسواق المستقبلية للغاز الطبيعي مثل:

أ- سوق نيمكس (NYMEX) في نيويورك.

ب- سوق (IPE) في لندن.

ج- سوق فورية في أوروبا مثل مركز ريبروج (ZEEBRUGGE) في بلجيكا.

ثالثا: طبيعة و أنواع أسعار الغاز الطبيعي:

تتميز أسعار الغاز الطبيعي بكونها ذات طبيعة إقليمية، فهي تختلف من منطقة إلى أخرى كما تختلف أحيانا من استخدام إلى آخر في المنطقة ذاتها، وكل ذلك بسبب المحددات الخاصة بصناعة وسوق الغاز الطبيعي، في هذا المجال تشير بعض المعلومات المتوفرة أن الجزء الأكبر من الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي عالميا يتم استهلاكها محليا حيث تصل النسبة أحيانا إلى 70% من إجمالي الغاز المنتج عالميا باستبعاد الغاز المحرق والمعاد حقنه في الآبار، وهذا معناه أن الكميات التي تدخل ضمن تجارة الغاز الدولية لا تتعدى في أحسن الأحوال 30% من إجمالي ما هو منتج من الغاز عالميا عكس الوضع بالنسبة لتجارة البترول الخام.

---

[1]- Jean Marie Chevalier, op.cit, p 263.

لذلك نجد أن عملية تسعير الغاز الطبيعي محليا تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية ومختلف السياسات الطاقوية المعتمدة على مستوى كل دولة، وهو الأمر الذي يجعل مستويات الأسعار المحلية للغاز الطبيعي تتميز بمستويات منخفضة خاصة على مستوى الدول المنتجة للغاز الطبيعي بالمقارنة مع الأسعار المعتمدة للغاز عالميا.

فعلى سبيل المثال تتراوح الأسعار المحلية في منطقة الشرق الأوسط بين 0.75 و1.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، لكن في المقابل نجد أن أسعار الغاز الطبيعي العابر للحدود والذي يدخل في التجارة البينية في المنطقة تتراوح بين 1.3 و3 دولار لكل وحدة حرارية بريطانية (BTU) لهذه الأسباب وغيرها لا نجد سعر إشارة عالمي للغاز الطبيعي كما لا نجد سعر فعلي[*] مثل الذي يطبق في حالة تصدير وبيع البترول الخام. لكن بشكل عام فإن للغاز الطبيعي نوعين رئيسيين من الأسعار هما:[1]

1- سعر الاتفاق (التعاقدي)

2- السعر الحقيقي (النهائي)

1- سعر الاتفاق: يطبق عليه أيضا السعر التعاقدي وهو السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين البائع و المشتري وفق عقد معين يتم تحديده في الغالب بالدولار الأمريكي، أما لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)[**] أو بوحدات حجمية (أمتار مكعبة أو أقدام مكعبة).[2]

2- السعر الحقيقي (السعر النهائي): يختلف عن السعر التعاقدي (الإتفاق) الذي يأخذ في الاعتبار تأثير البنود التعاقدية الأخرى المؤثرة في المحصلة النهائية للسعر.

---

[*]- ما يميز أسعار الغاز الطبيعي أيضا هو أيضا:

- تفتقر إلى الشفافية
- بعض العقود المبرمة لتسويق الغاز الطبيعي بنوعيه تتضمن مادة السرية التي تقضي بعدم جواز نشر الأسعار من أي طرف من طرفي العقد.
- المحافظة على كتمانها لأسباب تعود إلى الطبيعة طويلة المدى للعلاقة بين الطرفين.

[1]- علي رجب، أساسيات تسعير الغاز في الأسواق العالمية، مرجع سابق ذكره، ص 29.

[**]- « British Thumal Units »

[2]- 1 متر مكعب من الغاز = 6.289 برميل مكافئ نفط = م^3، 1 قدم مكعب = 0.0283 م^3.

المطلب الثاني: تطور أسعار الغاز الطبيعي:

تعتبر مسألة تسعير الغاز الطبيعي من أكثر المسائل حساسية بالنسبة للمنتجين، إذ بالرغم من أن هناك قناعة كاملة لدى المستهلكين حول أهمية الغاز الطبيعي كبديل لكثير من المشتقات البترولية وأخطاره المحدودة إلا أن مستويات أسعار الغاز كانت وما زالت ربما ستبقى بعيدة عن مستويات أسعار البترول الخام في الموانئ.

لكن رغم ذلك فإن أسعار الغاز الطبيعي تتحدد في الأسواق الرئيسية الثلاثة المشار إليها آنفا بصورة منفصلة عن الأسواق الأخرى وإلى حد كبير، وذلك وفقا لظروف تلك السوق فيما يتعلق باقتصاديات الطاقة ونمط صناعة الغاز في تلك السوق منها:[1]

- نسبة إنتاج الغاز المحلي إلى الاستيراد.
- نسبة استهلاك الغاز من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأخرى.
- نسبة غاز الأنابيب والغاز المميع (المسال).

هذا زيادة عن كون أسعار الغاز الطبيعي تختلف من سوق لأخرى، إذ كلما كانت السوق أبعد جغرافيا عن مصدر الغاز كلما كانت الأسعار أعلى.

في هذا السياق تؤكد الدراسات المتخصصة في مجال صناعة الغاز الطبيعي أن أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه تميزت في الفترة ما قبل 1974 بحالة من الاستقرار أو الركود وبمستويات منخفضة إلى حد كبير عبر مختلف أسواق الاستهلاك الرئيسية للغاز الطبيعي، في هذا الإطار نجد أن من بين الدول السباقة للاهتمام بمشكلة تسعير الغاز الطبيعي هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن بدأت تستورد ما تحتاجه من الغاز من المكسيك بداية من عام 1956[2] أين تم تحديد سعر الغاز الطبيعي حينها وفقا لعقود البيع بين الدولتين بما يعادل 0.14 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، وكان قد تم الاتفاق على أن يرفع ذلك السعر بمعدل سنت واحد (0.01 دولار) كل ثلاثة سنوات.

أما بالنسبة للغاز الهولندي الموجه للسوق الأوروبية فإن العقود المبرمة كانت قد حددت في الفترة 1966-1971 سعرا متوسطا للغاز الطبيعي يتراوح بين 0.33 و0.44 (دولار/BTU)[*] وطبق نفس السعر على الغاز المصدر من الاتحاد السوفيتي حينها نحو الدول الأوروبية، مع العلم أن تلك العقود كانت تخضع لتعديلات دورية.

---

[1]- علي رجب، مرجع سابق، ص 30.

[2]- Amor Khelif, Evolution du Marché et des prix internationaux du GAZ naturel, Revue, des scieuses économiques N°=1, Mai 1982, Université de Constantine, Algérie, p 37.

[*]- MBTU: تعني مليون وحدة حرارية بريطانية.

أما في الجزائر فإن الأمر كان أكثر خطورة حيث كانت أسعار الغاز الطبيعي تتحدد بنسبة مئوية (%) معينة من السعر المتداول في السوق العالمية للغاز الطبيعي إذ كانت تلك النسبة تتراوح بين (15%-20%) من السعر المتداول وقد طبق ذلك فعلا ولأول مرة بين شركة سوناطراك الجزائرية وشركة بريتيش ميتان « British Methane » الانجليزية في سنة 1964 أين تم الاتفاق بين الطرفين بأن يتحدد السعر على النحو التالي:

- 86% من سعر الأساس المعمول به في السوق العالمية للغاز الطبيعي هذه النسبة تكون ثابتة خلال فترة العقد.
- 14% من السعر المعتمد هي فقط التي تخضع للتفاوض وبالتالي فهي قابلة للتغيير.

ويعد ذلك وخاصة في الفترة الممتدة بين 1972 إلى غاية 1979 طرحت فكرة الربط السعري « Indexation » أي ربط سعر الغاز الطبيعي بسعر البترول الخام، هذا بالرغم من وجود محاولات انفرادية قبل هذا التاريخ، ويتعلق الأمر هنا بمحاولة تطبيق سياسة الربط السعري من طرف شركة سوناطراك الجزائرية والشركة الأمريكية البازو « El BASO » بالسنة 1969[1] أين تم تحديد سعر الغاز الطبيعي آنذاك بـ0.30 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أما حوصلة ما بعد السبعينيات من القرن الماضي فإن الوضع العام لأسعار الغاز الطبيعي قد تغير وأصبحت مستويات الأسعار متفاوتة على مستوى الأسواق الرئيسية الثلاثة حيث كانت مستويات الأسعار مرتفعة إلى حد ما في السوق اليابانية ثم بعدها الأسعار في السوق الأوروبية وأخيرا تأتي الأسعار المنخفضة إلى حد ما في السوق الأمريكية خاصة في سنوات السبعينيات من القرن الماضي.

واستمرت مستويات أسعار الغاز الطبيعي في اليابان في الارتفاع مقارنة ببقية الأسواق الأخرى إلى غاية 2003 أين أصبحت أسعار الغاز في السوق الأمريكية أعلى من الأسعار في السوق اليابانية لكن الأمور تغيرت بعد ذلك أي في 2004 أين ارتفعت مستويات أسعار الغاز الطبيعي في السوق اليابانية مقارنة ببقية الأسعار في الأسواق الأخرى.

حيث تشير البيانات المتوفرة أن أسعار الغاز في السوق الأمريكية بقيت أعلى من أسعار الغاز في السوقين اليابانية والأوروبية بحوالي 28% لكن بشكل عام ولمعرفة الاتجاه العام لتطور أسعار الغاز الطبيعي منذ سبعينيات القرن الماضي وإلى الآن نقدم الجدول التالي:

---

[1]- عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، دار النشر بوشان، الجزائر 1990، ص 17.

جدول رقم (63):

تطور أسعار الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 1970-2014

الوحدة :دولار/مليون وحدة حرارية

2014(*)	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2002	2000	1999	1998	1997	1996	1992	1990	1988	1986	1985	1980	1979	1977	1974	1970
4.30	5.22	8.45	8.35	6.71	6.33	10.35	6.98	5.50	6.63	5.26	3.24	2.78	1.88	2.50	2.72	2.66	2.83	2.98	2.78	1.30	2.00	2.28	0.93	0.47	0.54	0.47

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- BELKACEM NABI, ou va l'Algérie, édition DEHLEB, ALGER 1999, p 174.
2- Sddek Boussena, Jean Pierr pawls et autre, le défi pétrolier, question actuel du pétrolé et du Gaz, viber, paris 2006, p 233.
3- BP ; Statistical Reviw of world energy, June 2013, p 27.
4- BP ; Statistical Reviw of world energy, June 2014, p 27.

5-مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 108، شتاء 2004، ص 77.

6-بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والظلال، دار النشر برشان، الجزائر 1960، ص 223.

7-حسام جبر الدار، التطورات الدولية في أسواق الطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 32، العدد 119، ص 31.

8-OAPEC: نشرة أوبك (OAPEC)، السنة 40، العدد 05، الملف الإحصائي 2014، ص 33.

* أسعار 2014 إلى غاية أفريل 2014.

شكل رقم (22):

الإتجاه العام لأسعار الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 1972-2014

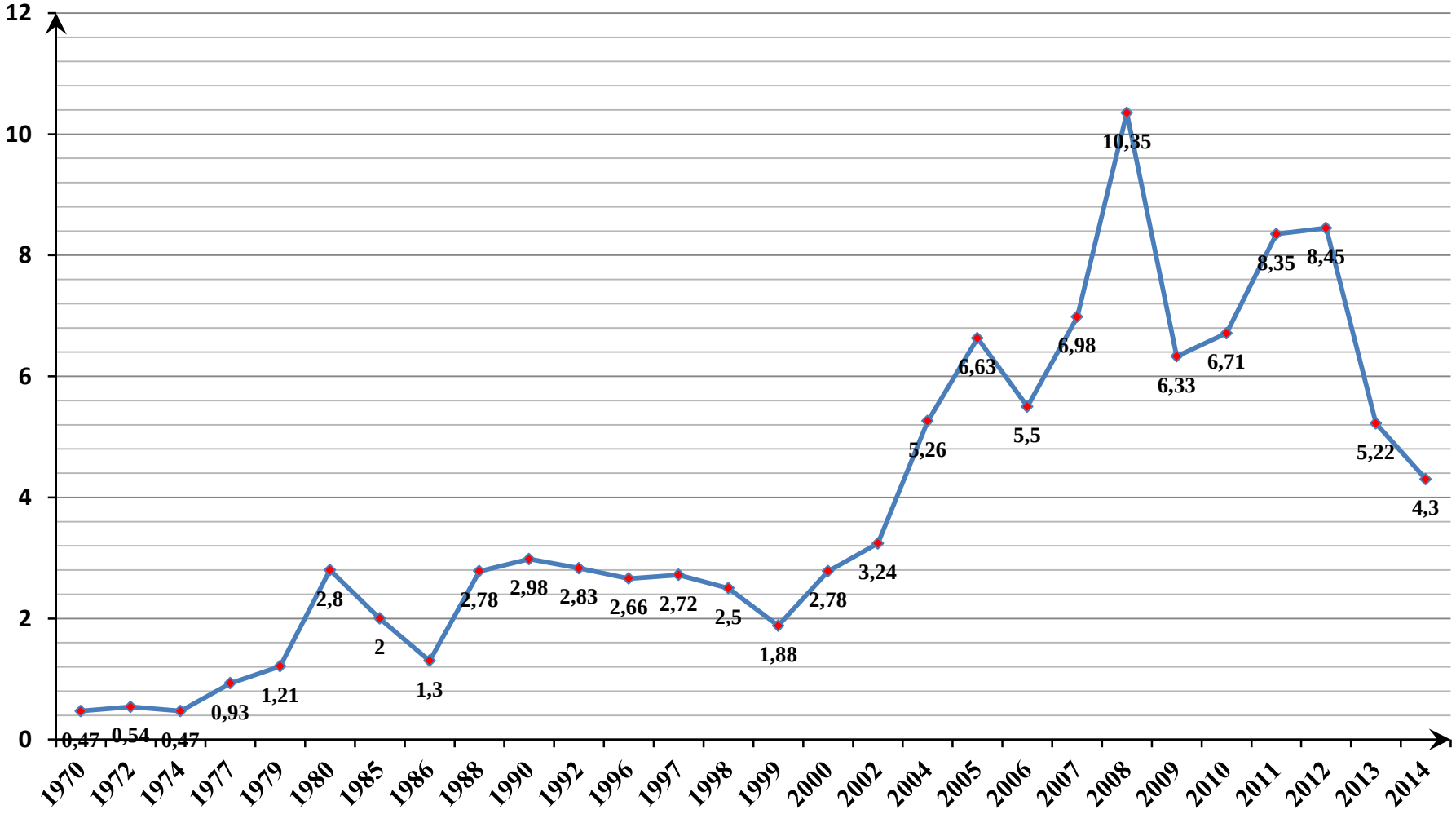

من خلال بيانات الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) تميزت أسعار الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2000 باستقرار شبه تام، حيث المستوى العام لأسعار الغاز حدود الثلاثة دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MBTU)، لكن رغم ذلك فقد تضاعفت أسعار الغاز الطبيعي في عام 1979 مقارنة بعام 1970 حيث بلغت 157% في 1979 مقارنة بـ1970 أو ما يعادل نسبة زيادة سنوية قدرها 1.5%.

2) فترة التسعينيات من القرن العشرين تراجعت فيها أسعار الغاز الطبيعي خاصة في عام 1999 بسبب تداعيات الأزمة الآسيوية كما هو معلوم.

3) من خلال الجدول السابق نسجل أيضا أن المستوى العام لأسعار الغاز الطبيعي بلغ أقصى مستوى له في عام 2008 أين تعدى السعر حدود العشرة دولارات أمريكية (10.35)، لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، و يعود السبب في ذلك إلى تداعيات تطبيق سياسة الربط السعري المعتمدة في السوق العالمية للغاز الطبيعي، خاصة ونحن نعلم أن سعر البترول الخام كان قد سجل أعلى مستوى له منذ تاريخ اكتشاف البترول وتسعيره أي بلغ حد الـ147 دولار/برميل في جويلية من عام 2008، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

4) باقي السنوات الممتدة من 2000 إلى 2012 فإن الأسعار كانت متذبذبة أحيانا ومستقرة أحيانا أخرى رغم أنها سجلت تراجعا في عام 2014 مقارنة بعامي 2012 حيث بلغت نسبة التراجع (-49%) أي ما يعادل نسبة تراجع سنوية تقدر بأكثر من 16%.

لكن رغم ذلك فإن الاتجاه العام لأسعار الغاز الطبيعي في أسواق الاستهلاك العالمية كانت قد عرفت تذبذبا و عدم استقرار خاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحالي، وعليه فقد كانت أسعار الغاز الطبيعي في السوق اليابانية هي الأعلى خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى ما قبل 2006.

حيث تعدت أسعار الغاز في السوقين الأوروبية والانجليزية أسعار الغاز في السوق الياباني واستمر الوضع على ذلك إلى غاية 2008 أين عادت مستويات أسعار الغاز الطبيعي وخاصة المميع في السوق اليابانية إلى الارتفاع مسجلة أعلى مستوياتها في عام 2012 أين بلغ السعر 12.55 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ثم أخذ في التراجع مباشرة في سنة 2009 إلى ما دون العشرة دولارات بسبب تداعيات الأزمة

الاقتصادية العالمية (2008-2009)، ثم عادت الأسعار نحو الارتفاع من جديد لتسجل كما أشرنا أعلى مستوى لها في عام 2012 أين بلغ سعر الغاز في السوق اليابانية 16.75 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو أعلى سعر يصله الغاز الطبيعي منذ 1970، في الأخير ومن أجل إعطاء صورة واضحة حول وضع أسعار الغاز الطبيعي في مختلف الأسواق الرئيسية للغاز الطبيعي نقدم الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم (64):

تطور أسعار الغاز الطبيعي و توزيعها حسب أهم أسواق الاستهلاك العالمية للغاز (1990– 2012)

الوحدة :دولار/مليون وحدة حرارية

السنة / الأسواق	1990	1994	1996	1998	1999	2000	2001	2002	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السوق الياباني	3.64	3.18	3.66	3.05	3.14	4.72	4.64	4.27	7.14	7.73	12.55	9.06	10.91	14.73	16.75
سوق الاتحاد الاوروبي	4.2	2.9	2.9	2.26	1.80	3.25	4.15	3.47	8.69	8.93	11.56	8.52	8.01	10.48	11.03
سوق الولايات المتحدة	2.3	2.5	3.3	2.08	2.27	4.23	4.07	3.33	6.76	6.95	8.85	3.89	4.39	4.01	2.76
سوق كندا	(-)	(-)	1.12	1.42	2.00	3.75	2.61	2.57	5.83	6.17	7.99	3.38	3.69	3.47	2.27
سوق المملكة المتحدة	(-)	(-)	1.87	1.92	1.64	2.68	3.22	2.58	7.87	6.01	10.79	4.85	6.56	9.04	9.46

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(-) غير متوفرة

1- (OAPEC) أوباك: تقرير الأسهم العام السنوي الأربعون (40) 2013، الكويت 2014، ص 286.

2- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 109، ربيع 2004، ص 74.

3- OAPEC (أوباك): تقرير الأمين العام المستوى الثامن والثلاثون (38) 2011، الكويت 2012، ص 274.

4- Youcef Abchi, « perspectives des exportation du (GPL) et la place de la « SONATRACH », sur le marché médétiranis, 8eme journée scientifique, Novembre 2008, Alger, p 03.

5- BP ; Stastical Review of world energy, june 2013, p 27.

في الأخير فإن لأسعار المشار إليها في الجدول أعلاه تعكس هنا الاتجاه العام لها خلال الفترة 1990-2012 وهذا ما بينه الرسم المبين في التالي:

شكل رقم (23):

تطور أسعار الغاز الطبيعي حسب أهم الأسواق الرئيسة للإستهلاك

2012-1990

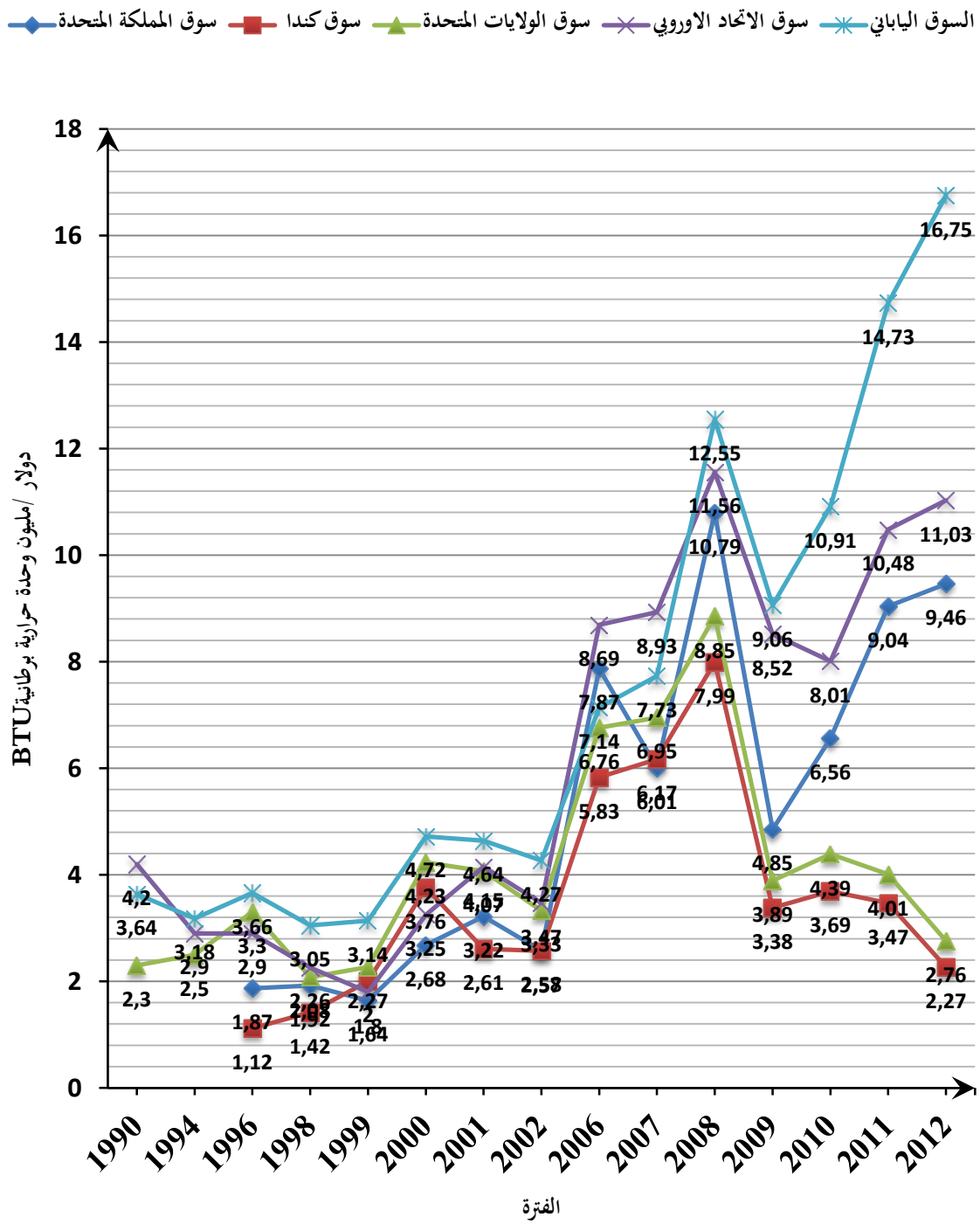

خلاصة الفصل:

لقد تبين من خلال دراسة وتحليل أهم التطورات والتغيرات التي عرفتها أسعار البترول والغاز الطبيعي في السوق العالمية، أن تجارة البترول والغاز الطبيعي تختلف إلى حد ما عن تجارة بقية أنواع السلع الأخرى المتداولة في السوق العالمية والسبب في ذلك يعود إلى وجود عوامل أخرى تتحكم في آلية تسعير البترول والغاز الطبيعي في السوق العالمية زيادة عن عاملي العرض والطلب وهذه العوامل هي:

1- الظروف السياسية

2- المضاربات

3- العوامل التقنية

كما أن المحاولات التي طبقت من أجل إيجاد مصدر طاقوي للبترول والغاز الطبيعي بين مصادر الطاقة الأولية لم يتحقق بعد لكل هذه الأسباب والعوامل وغيرها فقد استأثر موضوع أسعار البترول والغاز الطبيعي بنوعيه باهتمام متزايد منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي وزاد الاهتمام أكثر مع بداية القرن الحالي خاصة عندما وصلت أسعار الغاز مستويات تفوق مستويات أسعار البترول الخام كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي 2001 و2002. بعد أن كانت أسعار الغاز تتحرك كتابع لأسعار البترول و بمستويات تقل عنها قبل ذلك و بعدها.

في هذا السياق لقد كثر الحديث عن عملية الربط السعري مع بداية القرن الحالي رغم المحاولات السابقة في نهاية ستينيات القرن الماضي، و كانت عملية الربط السعري تبرز و كأنها عملية تعكس ظاهرة المنافسة بين أنواع الوقود المختلفة خاصة و أن البترول كان و ما زال منافسا مباشرا للغاز الطبيعي الأمر الذي حال طول تطبيق عملية الربط السعري، و لعل من بين العوامل التي كانت عائق أمام تطبيق الربط السعري نذكر:

- ✓ الارتفاعات المتواصلة لأسعار البترول مع بداية القرن الحالي مثلما حدث في عامي 2004 و2005 وفي جويلية 2008.
- ✓ ظاهرة تذبذب أسعار البترول رغم اعتماد مبدأ النظام السعري (الحد الأدنى والحد الأعلى) في الأسعار للتخفيف من ذلك التذبذب سواء بالنسبة للبائع والمشتري على حد سواء.

- ✓ أسعار الغاز الطبيعي كانت تتميز بنسبة تذبذب أكبر مقارنة بما يحدث من تذبذب في أسعار البترول الخام.
- ✓ ساهمت إجراءات إعادة تنظيم هيكلة أسواق الغاز الطبيعي لأي إضعاف تطبيق الربط السعري.
- ✓ تحويل التنافس ليصبح بين أسعار الغاز المختلفة وربط سعر الغاز بأسعار الغاز الداخلية بأكبر الأسواق.

لكن رغم كل ما قيل عن الربط السعري فإن ما يجب تأكيده هو أن هناك علاقة مهمة بين أسعار الغاز وأسعار البترول ومشتقاته ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل هذه العلاقة ومهما كانت الظروف و مهما كانت إيجابيات وسلبيات تطبيق عملية الربط السعري لأن هناك بعض الدراسات أن التغير النسبي لأسعار البترول يمكن أن يكون له تأثير على سوق الغاز الطبيعي حيث كلما ارتفعت أسعار البترول بالمقارنة مع أسعار الغاز كلما زادت المسافة الجغرافية التي يمكن أن يغطيها الغاز بصورة اقتصادية.

لكن بشكل عام فقد تبلورت فكرة جديدة مع بداية 2003 ترمي إلى تغيير طريقة الربط السعري الفرعية واقتراح طريقة جديدة كبديل للطريقة القديمة و هذه الطريقة تقدمت بها مصر في عام 2003 بعدما قدمت مجموعة من المصرفات أية تحول دون تطبيق الربط السعري القديم تم حصرها في الأساس.

- ✓ درجة عالية من التذبذب والتقلب في أسعار الغاز نتيجة تطبيق الربط السعري.
- ✓ أسعار الغاز متباينة في الأسواق المختلفة في العالم وحتى داخل الدولة الواحدة.
- ✓ وجود مخاطر عالية يمكن أن تؤثر في برامج تحويل الغاز الطبيعي.

وبناء عليه فقد تقدمت مصر بمقترحات جديدة أو بديلة تمثل أساسا في أن يطبق مبدأ جديد للتسعير وهو مبدأ السعر الثابت وبالتالي استبعاد ربط تسعير الغاز الطبيعي بسعر البترول ومشتقاته ويشمل هذا المقترح العناصر التالية:

- ✓ سعر أولي يتم الاتفاق عليه ما بين البائع والمشتري، وهذه إشارة ضمنية للنوع الأول مبدأ أسعار الغاز الطبيعي الذي سبق ذكره ولكن بذلك سعر الاتفاق أو السعر التعاقدي.
- ✓ زيادة سنوية للسعر الأولي بمقدار يعتمد بالدرجة الأولى على عامل التنظيم العالمي.

- ✓ وجود حد أدنى وحد أعلى لسعر الغاز أو ما يعرف بالنظام العربي.
- ✓ إعادة التفاوض حول السعر خلال كل خمسة (05) أو سبعة سنوات (07).

كل هذه العناصر من شأنها أن تقلل من حدة التذبذب التي تحصل في أسعار الغاز الطبيعي وتجعلها أكثر استقرارا، مما يحقق عائد مجزي للاستثمار وبالتالي تشجيع البنوك لضمان تمويل مشاريع الغاز الطبيعي وجذب المزيد من الاستثمارات.

عموما فإن هذا المقترح يقضي باعتماد سعر رسمي ثابت للغاز الطبيعي ضمن إطار تنظيمي يشبه السعر الرسمي للبترول الذي كان مطبقا في السوق البترولية العالمية قبل 1987 أين تم التخلي عنه.

لكن رغم ذلك فقد قوبل هذا المقترح لعدم جدواه الاقتصادية كما يرى ذلك المختصون في المجال مقدمين مجموعة من المبررات أهمها:

- ✓ التنوع في أسواق الغاز وطبيعة هيكلة تلك الأسواق.
- ✓ أجور النقل المرتفعة و قلة المرونة.
- ✓ الاعتماد و بدرجة عالية على العقود طويلة المدى.

كل هذه المبررات جعلت من تطبيق هذا المقترح الخاص بتطبيق نظام السعر الثابت بالنسبة للغاز أمر غير عملي وغير اقتصادي وغير ملائم والنتيجة هي أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق عام حول ما يمكن أن تصل إليه طريقة تسعير الغاز الطبيعي في العالم بصورة دقيقة وواضحة بسبب وجود عراقيل عديدة مع درجة كبيرة من التعقيد والتشابك.

لكن رغم ذلك فإن هناك اعتقاد راسخ الآن بأن سوق الغاز تم بمرحلة مشابهة للمرحلة التي مرت بها السوق البترولية سابقا، وأن الاتجاه المستقبلي لتسعير الغاز الطبيعي في العالم سيكون بدون شك نحو المنافسة مع أسعار الغاز الطبيعي أو ما يعرف بطريقة « GAS to GAS Compitition » والذي له علاقة مباشرة بالقيمة السوقية للغاز في الداخل مثلما هو عليه الشأن في السوق الأمريكية والسوق البريطانية، وبالتالي يتوقع أن تضع أسعار الغاز الأمريكي في مركز هنري هوب « Henry-Hub » مؤشرا عالميا لأسعار الغاز زيادة عن نفط غرب تكساس (W.T.I) في هذا السياق ونظرا إلى كل هذه التطورات والتغيرات التي عرفتها وتعرفها أسعار الغاز الطبيعي والبترول الخام فإن التوقعات الخاصة بشأن مستقبل الاتجاهات المستقبلية لتسعير الغاز على مستوى أسواق الغاز العالمية يمكن حصرها في الآتي:

1- تقليل عملية الربط بأسعار البترول كمؤشر متفرد لصورة مباشرة مع تزايد تطبيق أساليب الحد الأدنى والحد الأعلى لتخفيف أثر التذبذب في أسعار البترول على أسعار الغاز الطبيعي.
2- زيادة نسبة الربط بأسعار الغاز « GAS to GAS Compitition » وتحديدا في السوق الأوروبية إلى غاية تطوير أسواق فورية جديدة للغاز في منطقة الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد إعادة هيكلة الأسواق الأوروبية للغاز الطبيعي في منتصف العقد الأول من القرن الحالي.
3- توقع حصول المزيد من التنوع في التسعير بسبب الطبيعة الخاصة لصناعة وسوق الغاز وتنافس الغاز مع العديد من أنواع الوقود الأخرى.
4- قد يكون تطبيق التنوع في التسعير أكثر سهولة خاصة في عقود الغاز المميع مقارنة بعقود غاز الأنابيب.
5- احتمال استمرار مستويات أسعار الغاز في العالم باتجاه تصاعدي أكثر من احتمال انخفاضها.
6- رغم درجة التقارب المحتملة بمستويات الأسعار وطرق التسعير في الأسواق المختلفة للغاز الطبيعي.
7- احتمال تعرض أسعار البترول الخام لتقلبات أكثر في السنوات والعقود المقبلة بسبب تعدد أسباب ذلك، وفي مقدمتها:
   - أسباب لها علاقة بأساسيات السوق (عرض طلب).
   - مستويات المخزونات البترولية.
   - المضاربات والإشاعات.
   - التصريحات والنزاعات بين الدول ودرجة الاستقرار السياسي في الساحة العالمية وغيرها من العوامل، مع العلم أن السبب الأول يكون تأثيره على أسعار البترول بصورة تدريجية وذات فترة زمنية طويلة نسبيا.

أما بقية العوامل الأخرى فتأثيراتها على السوق البترولية عادة ما تكون آنية أو فورية وقد تزول بزوال المؤثر كما يؤدي إلى حدوث تذبذب في الأسعار في أسواق البترول الفورية صعودا وهبوطا مرات عديدة خلال اليوم الواحد.

ختاما لهذا الفصل نقدم مقولة مشهورة للرئيس المدير العام لشركة إيطالية سابقا السيد **باولي سكاروني** حيث قال في عام 2006 أنه: "***من أجل إطالة عمر البترول يجب أن ندخر الوقود الآن***".

الفصل الرابع:

دور البترول و الغاز في التنمية الاقتصادية في الجزائر

ـ في ظل الاقتصاد المخطط ـ

تمهيـــد:

باعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تلك العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج المحلي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن، كما أن النتيجة بشكل عام هي الجهود المبذولة من طرف السلطات الوطنية وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بغرض تحقيق مستويات أعلى للمعيشة، ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

لذلك نقول أنه إذا كانت التنمية باعتبارها ظاهرة عالمية وقضية المجتمع كله، فإن الدول النامية ومنها الجزائر كانت قد اعتمدت على استراتيجية التصنع وراهنت عليها وكلها أمل في أن تتخلص من المشاكل التي كانت تعاني منها مع بداية الاستقلال و التي طبعت اقتصادها بطابع التخلف، وبما أن موضوع بحثنا هذا لا يتناول قطاع التصنيع بحد ذاته بقدر ما يركز على التنمية الاقتصادية بشكل عام والاهتمام بقطاع البترول والغاز (المحروقات) بشكل خاص باعتباره شريان الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وإلى الآن وإن لم يكن هناك تغيير في استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر، فإننا نعتقد أن القطاع سيبقى كذلك إلى حين ولكن نتمنى أن لا يحدث ذلك.

لذلك فقد أصبح التخطيط في الجزائر منذ 1962 مذهبا في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر في 1964. وعليه فقد رأت السلطات الجزائرية في التخطيط بأنه الوسيلة الفنية التي من خلالها نستطيع الوقوف على الوضع الحقيقي للبلاد. كما أن التخطيط يعتبر الوسيلة الاقتصادية التي تضمن فائضا من الإنتاج من جهة، ومن جهة ثانية أعتبر التخطيط كوسيلة سياسية لترغيب مجموع القوى المنتجة في بناء الاقتصاد الوطني و الخروج من التخلف والتبعية بمختلف أشكالها.

إن التخطيط بالنسبة للمشرع والمخطط الجزائري يعتبر بمثابة أداة للتنسيق يُنظم بواسطتها مجهود الأمة خلال فترة زمنية معينة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني. وذلك عن طريق تخصيص الموارد وتوفير الوسائل الضرورية واللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وعليه فقد كان ينظر إلى التخطيط أيضا على أنه شمولي و وحدودي في مسعاه وديمقراطي في إعداده وصياغته وإلزامي في تنفيذه، لأن التخطيط بكل بساطة هذا اختيار أساسي يشمل كل المستويات وكل النشاطات الاقتصادية، ويضمن الإطار الملائم

للقطاعين العام والخاص وكل ذلك بغرض تعبئة موارد الدولة خدمة لتنمية الاقتصادية. كما أن التخطيط في الجزائر لأنه مبني على مبادئ العقلنة والتنافس ويأخذ من الضمانات ما توفره له أدوات التنظيم والاستقرار، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية ومباشرة بعد أن تحقق فيها الاستقرار السياسي في عام 1965. التفكير في آفاق 1980 وما بعدها من أجل بناء اقتصاد وطني شامل معتمدة في ذلك على استغلال ما تمتلكه من ثروات طبيعية هامة وفي مقدمتها الثروة البترولية والغازية لذلك فقد قررت الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية المستقلة حديثا البحث عن الاستراتيجية التنموية الملائمة والتي تستطيع من خلالها تحقيق التنمية الشاملة بالاعتماد على مداخيلها من البترول والغاز بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية.

إن اعتماد الجزائر بصورة كلية على العائدات البترولية والغازية في تمويل تنميتها الاقتصادية جعلها أكثر ارتباطا بما يحدث من تطورات وتغيرات على الساحة الدولية بشكل عام وعلى مستوى السوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص.

تلك السوق التي تتحكم فيها أطراف عديدة، وبالتالي يصعب على كل طرف تحديد أو تحقيق أهدافه كما يخطط لها ما لم يعتمد في ذلك على سياسات واستراتيجيات من شانها مواكبة تلك التطورات والأحداث وفي نفس الوقت ضمان البقاء ضمن مجموعة الأطراف الفاعلة في تحديد آلية السوق العالمية للبترول والغاز، هذه السوق التي تضم مجالات عديدة ومعقدة تعقد السوق ذاتها.

في هذا السياق فان عمليات البحث والتنقيب والاكتشاف والإنتاج والنقل والتوزيع والتسعير الخاصة بهذين المصدرين الاستراتيجيين ليست بالعمليات الممكن تطبيقها والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى كون كل طرف من الأطراف الفاعلة في هذه السوق يحاول بكيفية أو بأخرى تحقيق أهدافه ومراميه حتى وان كان ذلك على حساب مصالح الأطراف الأخرى. في هذا السياق وباعتبار الاقتصاد الجزائري أحادي الجانب كما أشرنا إلى ذلك سابقا لكونه يعتمد على العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز الطبيعي وأن تلك العائدات مرتبطة أساسا بعمليات التسعير التي تقررها الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز، لذلك فان ضمان تلك العائدات من خلال ضمان سعر عادل للمصدرين في الجزائر يتوقف بالدرجة الأولى على مدى القدرة التفاوضية للجزائر مع الأطراف الفاعلة لاعتماد سياسة سعرية تتوافق ومتطلبات تنميتها الاقتصادية

والاجتماعية. للعلم فقط أن سياسة التسعير الدولية الخاصة بالبترول والغاز تتحكم فيها أطراف عديدة ونعني بذلك:

1- الشركات البترولية العالمية (الشركات العابرة للقارات).

2- الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز (OPEC).

3- الدول المنتجة للبترول والغاز خارج الأوبك (HOROPEC)

هذا إلى جانب وجود أطراف أخرى ذات تأثير مباشر مثل المنظمة العالمية للتجارة OMC والاتحاد الأوربي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

وعليه فان لكل طرف من الأطراف الثلاثة المذكورة مآرب خاصة يدافع عنها سواء بشكل جماعي انفرادي خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد القوة التفاوضية على أساس ما يملكه كل طرف من احتياطيات بترولية وغازية أو حجم الإنتاج الذي يستطيع كل طرف أو المجموعة تسويقه وكذا حجم رؤوس الأموال التي يمكن ضخها لضمان عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج من البترول والغاز.

انطلاقا مما سبق فقد اعتمدت الجزائر منذ 1967 استراتيجية تنموية بعيدة المدى ترتكز في الأساس على تقويم (Valorisation) قطاع البترول والغاز مع الحرص على إعادة تنظيم النشاطات الاقتصادية في مؤسسات وطنية تعتمد على الطاقات الوطنية و الموارد الطبيعية المتاحة وتجسيد معالم الاستراتيجية التنموية في الجزائر بإعلان مجموعة من المخططات التنموية بدءا بالخطة الثلاثية 1967-1969 وانتهاء بالمخطط الخماسي الثاني مع فترة انتقال في عام (1979/1978) .

وسنركز في هذا الفصل على المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار المؤسسي لقطاع البترول والغاز في الجزائر (تحليل نظري).

المبحث الثاني: قطاع البترول والغاز الطبيعي والتنمية الاقتصادية في الجزائر قبل 1990.

المبحث الثالث: الإطار العام لتجارة البترول والغاز الطبيعي في الجزائر قبل 1990.

المبحث الرابع: سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر قبل 1990.

المبحث الأول: الإطار المؤسسي للثروة البترولية والغازية في الجزائر منذ الاستقلال.

باعتبار الجزائر من الدول النامية التي تتوفر على ثروة بترولية وغازية معتبرة نسبيا فإن اعتمادها على هذه الثروة في وضع استراتيجية التنمية الملائمة لها بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان أمرا ممكنا تحقيقه خاصة إذا تم استغلال هذه الثروة أحسن استغلال. وجعل تلك الثروة في خدمة الاقتصاد الوطني وتكون بذلك مصدرا لخلق فائض اقتصادي يمكن استثماره في القطاعات الأخرى .

إلا أن ذلك يتطلب الكثير من الجرأة والإرادة على اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها أحداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي بشكل عام. وعلى مستوى قطاع الطاقة والثروة البترولية والغازية على وجه التحديد.

في هذا السياق فقد اعتمدت الجزائر منذ أن تحقق فيها الاستقرار السياسي منذ 1965 على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي استطاعت من خلالها الجزائر ضمان استرجاع سيطرتها شبه الكلية على ثرواتها الطاقوية والمنجمية انطلاقا من عام 1966 إلى غاية 1972 كما سنرى ذلك لاحقا.

إلا أن الذي حدث منذ ذلك التاريخ هو أن تطبيق تلك الإجراءات لم تكن دفعة واحدة بل كانت بصورة تدريجية ووفقا للأولويات التي كانت قد أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر من ناحية والظروف المحيطة بها على المستوى الدولي من ناحية ثانية. وقد كان تركيز السلطات الجزائرية في البداية منصبا على كيفية استرجاع أجهزة الدولة ومؤسساتها وإنشاء (تكوين) القطاع العام وهيكلته ثم بعد ذلك بدأ التفكير في البحث عن اعتماد سياسة تنموية من شأنها إخراج الجزائر من دائرة التخلف بمختلف صوره (اقتصادية–اجتماعية). وكان ذلك بمثابة الحافز والدافع بالنسبة للمخطِّط والمشرع الجزائري الشروع في تطبيق نموذج تنموي الذي من شأنه تحقيق آمال وطموحات المجتمع الجزائري وذلك عن طريق رسم استراتيجية تنموية بعيدة المدى بالاعتماد على ما تتوفر عليه البلاد من موارد بشرية ومادية وتسخيرها خدمة للمصلحة العامة، من خلال توفير الشروط الضرورية والمناسبة وأحداث تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وغير المنتجة وصولا إلى تحقيق تكامل بين فروع القطاع الواحد.

ومن هذا المنظور كان على الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية المستقلة حديثا اختيار نموذج من بين النماذج التنموية التي كانت قد طرحت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت موجهة خصيصا للدول النامية وكان الهدف من وضع تلك النماذج هو الإسراع بعملية التنمية على مستوى الدول النامية بشكل عام. وقد كان من بين تلك النماذج المقترحة أو المقدمة الآتي:[1]

1- نموذج التصنيع لإحلال الواردات.

2- التصنيع مع التركيز على الصناعات الاستهلاكية.

3- نموذج قيادة الصناعة أو ما عرف حينها بنموذج الصناعات المصنِّعة. (أقطاب النمو).

وقد استقر اختيار الجزائر كما هو معلوم على نموذج ديستان دوبريس "GERARD DESTANNE DEBRIS" للصناعات المصنعة باعتبار النموذج بمثابة الحل الأمثل للخروج من دائرة التخلف، حيث كان التركيز على الصناعة والزراعة من خلال مدخلات (INPUT) ومخرجات (OUTPOUT) القطاعين.

ولتجسيد ذلك النموذج اهتمت السلطات الجزائرية بدرجة أكبر بعملية البناء الاقتصادي من خلال إنشاء أو خلق القطاعات الرائدة المنتجة لوسائل التجهيز وأخرى منتجة للمنتجات الوسيطة الموجهة للاستهلاك المحلي (الوطني). حيث كان التركيز في هذا المجال على قطاعات معينة ذات بعد استراتيجي في تاريخ الجزائر المعاصرة، وكان من بين تلك القطاعات قطاع البترول والغاز (قطاع المحروقات) والذي هو محور دراستنا في هذا البحث بشكل عام، هذا القطاع الذي أصبح يقوم بأكثر من وطبقة حسب ما تؤكد ذلك الدراسات المعاصرة، حيث إذا تم استغلال أو توظيف تلك الوظائف أحسن استغلال فان هذا القطاع سوف يلعب دورا رائدا في الاقتصاد الجزائري وهذه الوظائف هي:[2]

---

[1]–GIRARD DISTANN DEBERNIS ;Deux stratégies pour le tierre-monde revue du tierre-monde N°=12 France 1974 page 47.

[2]– صالحي صالح: التنمية الشاملة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس، 2008 سطيف ص 873.

1- الوظيفة الطاقوية.

2- الوظيفة المالية.

3- الوظيفة التشغيلية.

4- الوظيفة الإنتاجية.

5- الوظيفة التكنولوجية.

6- الوظيفة الاندماجية التكاملية.

7- الوظيفة التجارية.

أولا: الوظيفة الطاقوية:

باعتبار البترول والغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في العالم لضمان الاستهلاك الطاقوي في مختلف الاستخدامات، حيث تفوق نسبة تغطيتها للاستهلاك العالمي الإجمالي من مصادر الطاقة أكثر من 62% مقسمة على النحو التالي : 38% بالنسبة للبترول 24% بالنسبة للغاز الطبيعي خلال نهاية العقد الأول من القرن الحالي. والجزائر لم تكن مستثنية من هذه الثروة للاستفادة منها كمصدر طاقة لتغطية احتياجاتها من المصدرين في الوقت الراهن والتفكير في المستقبل، إلا أن ذلك يرتبط دائما بحجم الاحتياطات المؤكدة للجزائر بالنسبة للبترول والغاز الطبيعي. وكذلك العمر الإنتاجي للمصدرين.

ثانيا: الوظيفة المالية:

تعتبر الثروة البترولية والغازية من أهم مصادر الإيرادات المالية للميزانية العامة للدولة التي تمتلك هذه الثروة، كما أن تلك الثروة تعتبر من أهم مصادر تكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة للدول البترولية والمتقدمة و النامية على حد سواء. كما أن العائدات البترولية والغازية تشكل مصدرا ماليا هاما نتيجة للجباية البترولية والغازية المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة، وهي لا تختلف تماما عن تلك العائدات التي تحققها الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومن بينها الجزائر التي تعتمد اعتمادا شبه كلي كما أشرنا سابقا على العائدات البترولية والغازية باعتبارها المصدر الاستراتيجي والرئيسي إن لم نقل الوحيد لتمويل التنمية الاقتصادية وتوفير الاحتياطيات

الممكنة من العملات الأجنبية خاصة وأنه كلما كان حجم تلك الاحتياطيات معتبرا كلما كان ذلك دليل على صحة المركز المالي للدولة والعكس.

ثالثا: الوظيفة التشغيلية:

إن ما يحدث من تطور في الأنشطة الاقتصادية باستغلال واستخدام الثروة البترولية في الجزائر انطلاقا من مرحلة الاستكشاف وصولا إلى مرحلة التوزيع فإن ذلك يتطلب أيدي عاملة أكثر تتماشى وتلك التطورات التي يعرفها قطاع البترول والغاز في مختلف مراحله، هذا بالرغم من أن الصناعة البترولية معروف عنها أنها صناعة كثيفة رأس المال أكثر.

رابعا: الوظيفة الإنتاجية (التصنيعية):

لا يقتصر دور البترول والغاز في كونهما كمصدري طاقة أو كمصدر تمويل بل يتعدى دورهما في ذلك إلى كونهما يستخدمان كمادة أولية أو وسيطة أو مساهمة في إنتاج العديد من المنتجات في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث كلما حدثت عملية توسيع في العملية الإنتاجية يتزايد معها عدد المواد المنتجة كلما أدى ذلك إلى زيادة أهمية البترول والغاز خاصة على مستوى القطاع الصناعي وبقية القطاعات الاستراتيجية الأخرى (فلاحة، خدمات ...) وبقية الفروع الأخرى المرتبطة بهذه القطاعات، وفي هذا المجال فان الجزائر من مصلحتها أن تعمل على تطوير صناعتها حتى تستطيع بعد ذلك تدعيم صادراتها من خلال تصديرها للمنتجات البترولية خاصة ونحن نعرف أن سعر الطن من المنتجات البترولية المكررة يفوق بكثير سعر الطن من البترول الخام.

خامسا: الوظيفة التكنولوجية:

إن قطاع البترول والغاز (المحروقات) يتميز عن غيره من القطاعات في كونه يعتمد على تقنيات على درجة كبيرة وعلى مستوى عالي من التكنولوجيا. الأمر الذي جعل عملية الشراكة مع الشركات الأجنبية في هذا القطاع على مستوى الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول والغاز للاستفادة من تجاربها أمرا محتوما أحيانا وضروريا أحيانا أخرى والجزائر غير مستثنية من هذا الطرح رغم أن شركة سوناطراك لها من الخبرة ما جعلها تكتسب معارف تكنولوجية واستطاعت فرض نفسها على الساحة الدولية في المجال

التكنولوجي وقدرتها في التحكم في هذه التكنولوجيا لكن رغم هذا فان الأمر لا يتوقف إلى هذا الحد لان هناك أنواع حديثة من التكنولوجيا لم يتم نقلها بعد إلى الشركات البترولية في الدول المنتجة والمصدرة للبترول أو بمعنى أن الشركات البترولية العالمية (العابرة للقارات) مازالت تحتكر هذا النوع من التكنولوجيا الجد متطورة وتحفظ بها لنفسها حتى تبقى دائما مسيطرة على هذا الجانب (التكنولوجيا).

سادسا: الوظيفة الاندماجية التكاملية:

حسب هذه الوظيفة فانه كلما تطور قطاع البترول والغاز كلما كان ذلك سببا أو دافعا لزيادة ارتباطها بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعددة كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط الداخلي وتحقيق التكامل على المستوى المحلي وكلما تحقق ذلك أكثر كلما كان ذلك مناسبا لتراجع كل أنواع الاندماج السلبي في السوق الدولية وهذا من شأنه وضع القطاع في المكانة الملائمة والتي من خلالها نستطيع التقليل من التبعية المالية، التجارية والاقتصادية.

سابعا: الوظيفة التجارية:

من خلال هذه الوظيفة فإن لقطاع البترول والغاز الطبيعي دورا رائدا في الحركة التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة عندما تكون مخرجات القطاع في تزايد مستمر وبالتالي تزداد عملية انتشار منتجاته على مستوى السوقين المحلي والدولي. وذلك من خلال الصادرات المعنية بتلك المنتجات .

في هذا الإطار فان الجزائر تصبح مضطرة لتحقيق ذلك خاصة أن اقتصادها أحادي الجانب كما أشرنا وبالتالي يجب العمل على جعل مخرجاتها أكثر استمرارا من القطاع نفسه أو أنها تعمل على تطوير صادراتها خارج المحروقات لضمان مكانة مناسبة لها في السوق الدولية .

من هذا المنظور وتماشيا ومضمون هذه الوظائف فقد حاولت الجزائر أن تكون حريصة بأن تجعل قطاع البترول والغاز لا يخرج عن مضامين هذه الوظائف معتمدة في ذلك على قدراتها الذاتية أحيانا و على المساعدة الأجنبية أحيانا أخرى في ظل التبادل المتكافئ بين الدول من أجل أن تجعل القطاع أكثر مساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية للشعب الجزائري بشكل عام ولتحقيق ذلك كان على

السلطات الجزائرية أولا وقبل كل شيء البحث عن الميكانيزمات والآليات التي تسمح للجزائر بإدارة وتسيير القطاع ووضعه تحت تصرف وإدارة السلطة الجزائرية (الإدارة الوطنية). وحتى يتحقق لها ذلك فقد عمدت إلى تطبيق جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها وضع كل ثرواتها الطبيعية تحت تصرفها.

في هذا الإطار فقد قررت السلطات الجزائرية منذ عام 1965 إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات التي كانت تهدف في الأساس إلى استعادة كل ثرواتها الطبيعية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز أكثر على البترول والغاز الطبيعي وفروعهما وكان من بين الإجراءات الهامة عمليات التأميم التي مست قطاع البترول و الغاز وبقية القطاعات الأخرى الحيوية وتركزت عمليات التأميم تلك على:[1]

1-في عام 1965 تم تأميم قطاع التجارة الخارجية ثم لحقتها عملية تأميم المؤسسات المالية والنقدية مع بداية عام 1966.

2-في ماي 1966 تم تأميم كافة الموارد المعدنية في البلاد حيث شملت عملية التأميم كل من: الحديد، الفوسفاط، الرصاص، الزنك والرخام وغيرها من المعادن، وتم بموجب ذلك إنشاء الشركة الوطنية للتنقيب واستغلال المناجم "SONAREM".

3-في بداية عام 1967 قامت الجزائر بشراء شبكة توزيع شركة بريتيس بتروليوم البريطانية (BP) وتمت العملية بالتراضي بين الطرفين.

4-في أوت منذ عام 1967 قامت الجزائر بتأميم شبكة توزيع سركنيإيسو "ESSO" وموبيل "MOBIL".

5-في ماي 1968تم تأميم السوق الجزائري للسوق البترولية وأصبحت الجزائر بموجب ذلك تحتكر توزيع وتخزين تلك المنتجات.

6-في جوان عام 1968 تم تأميم حصص خمسون (50) شركات فرنسية تنشط في القطاعات المحورية والأساسية للصناعة مثل: الأسمدة، مواد البناء، الأجهزة الصناعية، الصناعات الغذائية وغيرها.

7-في جوان من عام 1970 حدث تأميم آخر في مجال النشاطات البترولية والغازية شمل الشركات البترولية التالية:

[1]- عبد الكريم النشا شيبي: الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي 1992، تقرير صندوق النقد الدولي، مجموعة صفحات.

أ- شركة شل (SHELL).

ب- شركة أميف (EMIF).

ج- شركة سوفرابال (SOUFRAPAL).

د- شركة فيليبس (PHILIPS).

هـ- دريل إنج (DRIL ING).

8-في 24 فيفري 1971 أتخذ القرار التاريخي الخاص برفع حصة الجزائر في استغلال الثروة البترولية إلى 51% بالنسبة للبترول في الشركتين الفرنسيتين (ERAP) و(CFP). والتأميم الشامل لاستغلال الغاز الطبيعي واهتمت بذلك لتسيطر وتشرف بنسبة 100% على صناعة الغاز.

في هذا الإطار فإن أهم ما جاءت به قرارات التأميم هذه الآتي:[1]

1- تأميم الشركات الفرنسية برفع مساهمة الجزائر في رأس مالها إلى 51%.

2- تأميم حقول الغاز الطبيعي بنسبة 100%.

3- إلغاء عقود الامتياز وجعل سوناطراك وحدها صاحبة الحق في التنقيب واستغلال البترول.

4- إجبار الشركات الأجنبية التي ترغب في الاشتراك باستغلال بترول الصحراء الجزائرية على إنشاء شركات تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

5- تدفع الشركات المختلطة عائدات تساوي 12.5%من قيمة المحروقات السائلة و5% من قيمة الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول.

أما في مجال الأسعار والضرائب فقد جاء في قانون التأميم 1971/02/24 ما يلي:[2]

1- التحول من نظام الريع الذي يحسب بكامله من الضريبة إلى نظام الريع الذي اعتمدته الأوبك وتحديد سعر معلن يساوي 2.7 دولار/برميل. المصدر في ميناء بجاية ابتداء من 19 مارس 1971.

---

[1]- DEMETRI GERMIDIS ;Le Maghreb la France et l'enjeux technologique Edition Cujas ,Paris 1976 page 58.

[2]– حسن بهلول بلقاسم: إشكالية الاستثمار والتوازن الجهوي، مرجع سابق ص51.

2- زيادة السعر المعلن إلى3.60 دولار لكل برميل من 30مارس 1971 إلى 30 جوان 1975 وهذا السعر يشمل سعرا معلنا أساسيا بالنسبة يساوي 3.35 دولار/برميل. يضاف إليه 0.25 دولار علاوة مؤقتة لقرب المنشأ للبترول (44°).

3- يزداد سعر البرميل بنسبة 2.5% سنويا ابتداء من 1973 حتى نهاية 1975 حسب اتفاقيتي طهران وطرابلس. ليصبح بعد ذلك البرميل من البترول الخام الجزائري في حدود 3.844 دولار في عام 1975.

4- ابتداء من الربع الأخير من عام 1971 تحصل الجزائر على حصة (ربع) يبلغ مجموعها 1.81 دولار أمريكي عن كل برميل مصدر ثم ترتفع هذه الحصة إلى 1.97 دولار/برميل عام 1975. عكس ما كان مطبقا في الفترة 1965-1971 حيث كانت الجزائر تحصل فقط على 0.78.

في هذا السياق وبعد الانتهاء من عمليات التأميم تلك إلى جانب مجموعة الإجراءات الإدارية البحتة أشرفت الجزائر على نهاية العشرية الأولى من عمر مرحلة التخطيط وقامت بإجراء أول عملية تقديم للمسار التنموي بالجزائر في الفترة 1978/1967. يمكن للحصيلة التي أفرزت مجموعة من النتائج الايجابية إلى جانب مجموعة من النتائج السلبية دفع بالسلطات الجزائرية حينها إعادة النظر في الآلية التي كان يسير بها الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1978/1967 بشكل عام وكيفية تسيير قطاع البترول والغاز بشكل خاص، لذلك فقد كانت النتائج غير المرضية أحيانا والمتواضعة أو الضعيفة أحيانا أخرى التي تم تسجيلها على مستوى مختلف المؤشرات الاقتصادية بشكل عام وقطاع البترول والغاز على وجه التحديد كانت دافعا حقيقيا للقيام بمجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها رفع الكفاءة الاستخدامية لقطاع البترول والغاز أكثر من ذي قبل خاصة بعد أن لاحظت مجموعة من الظواهر السلبية التي ميزت القطاع (المحروقات) والتي من أهمها:[1]

- كبر حجم المؤسسات الوطنية والتداخل الواضح في صلاحياتها.
- ظهور ضغوطات كبيرة في مجال التوازنات الخارجية مما أدى إلى عدم القدرة في معالجة كل القضايا التي أفرزتها تلك المرحلة وفي مقدمتها ضعف الفعالية في

[1]– إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب) SNED الجزائر 1974، ص 56.

انجاز المشاريع المخططة إلى آخره من القضايا التي كانت تتطلب فعلا إعادة النظر خاصة في كيفية تسيير وإدارة قطاع البترول والغاز ومن خلال ذلك إعادة النظر في التنظيم الاقتصادي بشكل عام. وفي قطاع البترول والغاز بشكل خاص وبالفعل فقد تجسد ذلك في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بما فيها شركة سوناطراك وسونلغاز، وكان الهدف من وراء ذلك هو أعادة الوظيفة الأساسية خاصة لشركة سوناطراك "SONATRACH" التي أنشأت من أجل تلك الوظيفة، في هذا المجال فقد اعتمدت عملية إعادة الهيكلة على مجموعة من المبادئ العامة أهمها:

1- مبدأ التخصص.

2- مبدأ اللامركزي.

3- الاقتراب من مواقع الإنتاج.

4- التخفيف من المركز الإداري لصالح العمل الإنتاجي الفعلي.

وكانت هذه لمبادئ تهدف في الأساس إلى التحكم أكثر في لتسيير والانجاز من جهة وتحقيق مردودية أكبر على مستوى الجهاز الإنتاجي من جهة ثانية. وعليه فقد تم تطبيق إعادة الهيكلة على شركة سوناطراك وانبثق عن العملية إحدى عشرة (11) مؤسسة. زيادة عن الشركة الأم سوناطراك. ومن منطلق مبدأ التخصص المشار إليه سابقا فقد نتج عن عملية إعادة الهيكلة تلك مجموعتين من الشركات: مجموعة متخصصة في مجال الإنتاج وأخرى متخصصة في الخدمات وكان توزيعها على النحو التالي:[1]

1) مؤسسات الإنتاج: من بين هذه المؤسسات نجد:

1- مؤسسة التكرير والتوزيع لنفطال "NAFTAL" تم إنشاؤها في 06 أفريل عام 1980 ومقرها بالشراقة بالجزائر العاصمة.

2- مؤسسة المطاط والبلاستيك (ENPC) تم إنشاؤها في 1980/04/06 مقرها بسطيف.

3- مؤسسة البتروكيمياء والأسمدة تم إنشاءها في 1981/08/01 متواجدة بأرزيو وسكيكدة.

[1]- SONATRACH ; Revue Sonatrach ,N°= spéciale 24 février 1985 page 14.

2) مؤسسات الخدمات: هذه المجموعة من المؤسسات أنشأت كلها في 1981/08/01 وهي:

1- المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR) ومقرها حاسي مسعود.

2- المؤسسة الوطنية لأعمال الآبار (ENTP) مقرها حاسي مسعود.[1] مؤسسة أعمال الجيوفيزياء (ENAGEO) مقرها حاسي مسعود.

3- مؤسسات خدمات الآبار (ENSP) مقرها حاسي مسعود.

4- مؤسسة قنوات الغاز والبترول (ENAC) ومقرها ورقلة.

5- مؤسسة الهندسة والبناء (ENGCB) ومقرها بومرداس.

6- مؤسسات الأشغال البترولية الكبرى (ENGTP) مقرها رغاية بومرداس.

7- مؤسسة الدراسات الهندسية (ENEIG) ومقرها الجزائر العاصمة.

هذا كل ما تعلق بإعادة هيكلة سوناطراك في فترة الثمانينات من القرن الماضي. أما فيما يتعلق بشركة سونلغاز فقد شملتها إعادة الهيكلة بصورة كاملة في عام 2002 وكان الهدف الرئيسي من إعادة هيكلة سونلغاز هو تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

أ- فتح قطاع الكهرباء أمام الاستثمار الخاص وخاصة في مجال النشاطات التنافسية منها:

ب- الإنتاج يبقى مفتوحا لكل مستثمر مؤهل ومرخص.

ج- تبقى الدولة هي المشرف الرئيسي على الخدمة العمومية.

د- الدخول إلى شبكة النقل والتوزيع مضمون للكل.

هذا وقد انبثق عن عملية إعادة هيكلة سونلغاز مجموعة من المؤسسات العمومية تابعة لوزارة الطاقة منها:

1- مؤسسة قنوات الغاز ومقرها المدية.

2- مؤسسة التركيب الكهربائي (تركيب) مقرها في الجزائر العاصمة.

3- مؤسسة الكهرباء الريفية (كهريف) مقرها برج منايل.

4- مؤسسة التركيب الصناعي مقرها بوفاريك.

5- مؤسسة المنشآت الطاقوية مقرها بير التوتة (الجزائر العاصمة).

---

[1]– SONATRACH ; Rapport annuel 1999 ALGER page 35-40.

[2]– CHEMS-EDDINE CHITOUR ; Op cite page 203-204.

للإشارة فقط فأن شركة سونلغاز تحولت فيما بعد إلى صيغة الهولدينغ (HOLDING) وهي تابعة بنسبة كبيرة للدولة وتمارس نشاطاتها بواسطة الفروع المتخصصة وهذه الفروع تكون في معظمها تابعة لسونلغاز .

إن مسار قطاع البترول والغاز الطبيعي لم يتوقف عند مرحلة إعادة الهيكلة بل حدثت إجراءات أخرى وتدابير أخرى كانت قد سبقت مرحلة إعادة الهيكلة ويتعلق الأمر خاصة بما يعرف بمخطط تقويم المحروقات (VALHYD) أو (valorization des Hydrocarbores) الهدف منه تطوير القطاع والعمل على زيادة التحكم فيه وتمثل هذا المخطط في دراسة تقدمت الشركة الأمريكية باشتل (BACHTEL)[1]، ومن بين ما يهدف إليه هذا المخطط هو استخلاص (نفاذ) كل احتياطيات الجزائر من البترول والمكثفات وغاز البترول المميع خلال الفترة 1976-2005 هذا إلى جانب الجزء الأعظم من احتياطيات الغاز المكتشف والمؤكدة وكل ذلك بغرض ضمان تمويل التصنيع في الجزائر التي انطلقت مع بداية تطبيق مرحلة التخطيط.

أما في فترة الثمانينيات من القرن الماضي وما بعدها فقد اهتمت السلطات الجزائرية بالإطار القانوني للقطاع وأعدت في هذا المجال قانون المحروقات الأول في 1986 ثم تلاه القانون المعدل المتمم في عام 1991 وبعدها في عام 2005 وأخيرا في عام 2007.

هذا إلى جانب اهتمام السلطات الجزائرية بالقطاع فقد وضعت هيئة متخصصة في المجال تعتبر بمثابة الهيئة الاستشارية والرقابية لكل ما يجري في قطاع البترول والغاز بشكل خاص وفي قطاع الطاقة بشكل عام ونعني بذلك قرار الدولة بإنشاء المجلس لوطني للطاقة في 1995/04/08 هدفه الأساسي هو ضمان تسيير ومراقبة قطاع المحروقات بشكل عام. وقد حددت لهذه الهيئة مجموعة من الأهداف نلخصها في الأتي:[2]

1- متابعة عمليات التنقيب على البترول والغاز والبحث عنها ومعالجتها.

2- العمل على تطوير شبكات نقل البترول والغاز الطبيعي.

3- العمل على تدعيم سياسة تمييع الغاز ومعالجته.

---

[1]- ABDELHAMID BRAHIMI ; L'économie Algérienne op cite page 159.

[2]- الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ: 1995/04/08.

4- دعم عمليات تحويل وتكرير البترول وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان التمويل اللازم من العملة الأجنبية المتخصصة في المجال.

5- العمل على ترقية المصادر الطاقوية من غير البترول والغاز.

6- العمل على تطوير كل نشاط له علاقة بالصناعة البترولية و الغازية والذي من شأنه تدعيم القدرة التمويلية للجزائر من جهة وتغطية الطلب المحلي من المنتجات البترولية والغازية من جهة ثانية.

من العرض السابق نستطيع القول أن السلطات الجزائرية منذ 1965 وإلى الآن عملت كل ما بوسعها تسخير كل قدراتها المادية والبشرية والمالية وحتى القانونية وتسخيرها لصالح قطاع البترول والغاز وجعله أكثر فاعلية وأكثر مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره القطاع الاستراتيجي والحيوي للاقتصاد الوطني نظرا لما يوفره من العملة الأجنبية، وتغطية للطلب المحلي من المنتجات البترولية والغازية بمختلف أنواعها. إلا أن عملية تطويع قطاع البترول والغاز وجعله يساهم أكثر في تحقيق الفائض الاقتصادي وبالتالي ضمان إمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه من منتجات بترولية وغازية من جهة وضمان متطلبات التنمية الاقتصادية من العملة الأجنبية من جهة ثانية كان قد وضع الجزائر أو بالأحرى السلطات الجزائرية أمام خيارين رئيسيين هما:[1]

الخيار الأول: مضمون هذا الخيار والذي جاء في صيغة تساؤل كيف للجزائر أن تستغل ثروتها البترولية والغازية في مختلف المجالات (الإنتاج، النقل، التصدير، التمويل) بما يسمح لها من خلق قيمة مضافة عن طريق عمليات التأميم أولا والتملك ثانيا؟ ولتحقيق ذلك كان على الجزائر أن تعمل على توفير موارد مالية معتبرة لمواجهة نتائج وآثار عمليات التأميم الكلية أو الجزئية التي أقدمت عليها وتقديم تلك الموارد في شكل تعويضات للمصالح الأجنبية المؤممة والتي كانت تمارس نشاطاتها في مجال البترول والغاز داخل الجزائر من جهة ومن جهة ثانية كانت الجزائر مطالبة بتوفير الموارد المالية التي تتطلبها عملية تنمية وتطوير قطاع البترول والغاز في حد ذاته. وكل ذلك كان مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى ما تحققه الجزائر من عائداتها من البترول والغاز خلال

[1]– جاسم الأمين: السياسات المحلية للطاقة في الوطن العربي، ورقة مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الأول، الكويت 1980 ص 82.

عمليات التصدير نحو الخارج، هذه العائدات مرتبطة هي الأخرى بسياسات التسعير المعتمدة على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز وكيفية تحديد أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي سواء من طرف دول الأوبك بما فيها الجزائر أو من طرف الشركات البترولية العالمية وما هو دور الجزائر كعضو في منظمة الأوبك في تحديد السعر لضمان تلك العائدات المنتظر تحقيقها.

في هذا السياق ونظرا للمكانة المتواضعة للجزائر في منظمة أوبك بالنظر إلى ما تمتلكه من احتياطي وفي وحجم إنتاجها من البترول فإن دورها في تحديد السياسة السعرية وبالتالي تحديد المستوى الملائم لها في أسعار البترول خاصة كان إلى حد كبير جد متواضع.

لكن رغم ذلك فقد كانت الجزائر مرغمة على تحويل جزء من الفائض الاقتصادي المحقق على مستوى القطاع لتمويل القطاع نفسه أو تحويل جزء من الفائض المحقق على مستوى القطاعات الأخرى لتمويل وتدعيم وتنمية قطاع البترول والغاز. في هذه الحالة إذا كانت متطلبات القطاع تفوق ما تحققه الجزائر من فائض فإن الحل هو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية أو بمعنى لجوء القطاع إلى التمويل الخارجي على حساب بقية القطاعات الأخرى، وهنا تجد الدولة نفسها أمام تطبيق مبدأ الأولوية أو الأفضلية في اختيار القطاعات الاستراتيجية لتجنب مثل هذه الوضعية.

لكن هذا الاختيار له جوانب سلبية على المدى الطويل حيث أنه إذا ما استمرت الدولة في سحب الفائض الاقتصادي المحقق في القطاعات الأخرى بغرض تعويض الشركات المؤممة[1] أو التي تم شراء حصصها فإن ذلك سيجعل اللجوء إلى الافتراض أمرا لا مفر منه، نظرا لمحدودية أو قلة الموارد المالية المحلية والمحققة بالقطع الأجنبي وهذا ما ينعكس سلبا على مسار التنمية بشكل خاص خاصة بعد أن عرفت أسعار البترول والغاز انفراجا بعد عام 1973 وفي 1974. حيث سجل القطاع قيمة مضافة معتبرة كما سنرى ذلك لاحقا.. إلا أن الإشكالية المطروحة في هذا الشأن هي أنما حققه القطاع من قيمة مضافة خلال تلك الفترة وإلى غاية نهاية 1977 كان يذهب لتسديد

[1]- MARC ECREMENT ; Indépendance politique et libération économique un quart de siècle du develop peinent de l'Algérie OPU.ENAP.GRONOBLE 1986 page 38-39.

الديون التي تحصل عليها القطاع بدلا من أن تذهب تلك الفوائض لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تلجأ مرة أخرى للاستدانة.

الخيار الثاني: هذا الخيار مكملا للخيار الأول، رغم أن تطبيقه في الواقع لم يكن بالأمر السهل، لكنه لم يكن مستحيلا ومضمون هذا الخيار هو أن تلجأ الدولة برفع سعر البترول والغاز الطبيعي وفي نفس الوقت تبقى تلك الشركات تستغل الثروة البترولية والغازية في الجزائر إلا أن تطبيق ذلك كان يتطلب توفر عدة شروط أهمها:

1- قدرة الجزائر في رفع سعر بترولها وغازها الطبيعي بمفردها وكيف يتم ذلك؟

في هذا المجال فإن الجزائر لم تكن لها القدرة على فرض سعر خاص لبترولها أو غازها بمعزل عن رأي دول منظمة الأوبك (OPEC). وبالتالي لا تستطيع الخروج عن القاعدة المطبقة من طرف دول المنظمة من جهة ومن جهة ثانية أن ما تمتلكه الجزائر من احتياطات بترولية خاصة لا يسمح لها باتخاذ هكذا قرار، لكن الأمر عكس ذلك مثلا بالنسبة للسعودية.

2- القدرة التفاوضية للجزائر في مجال تحديد السعر الخاص بالبترول أو الغاز على الشركات الأجنبية العالمية، وهل يمكن للحل الانفرادي أن يعطي نتائج ايجابية إذا ما تم ذلك فرضا؟.

إن الواقع يقول أن ذلك غير ممكن ولا يمكن حدوثه إن لم نقل أنه كان مستحيلا حدوثه لا لشيء إلا لكونه الوزن النسبي للجزائر في مجال الإنتاج والاحتياطي. يعتبر جد متواضع مقارنة بمعظم دول الأوبك وخاصة في مجال البترول.

أما بالنسبة للغاز وبالرغم من المكانة المعتبرة للجزائر في منطوقة الدول المشكلة للغاز إلا أن ضعف أو تدني مستوى أسعاره ومحدودية الكميات المنتجة تجعل من الغاز الطبيعي لا يساهم إلا بأقل من 40% من صادرات الجزائر من المحروقات في أحسن الظروف.

3- مدى قدرة الجزائر في إقناع أو التأثير على دول الأوبك في رفع مستوى الأسعار إذا ما رغبت هي إلى ذلك.

4- مدى معرفة السلطات الجزائرية المختصة بظروف السوق الولية للبترول والغاز الطبيعي وشروط التبادل الدولي.

5- الأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل الأخرى المؤثرة في سعر البترول والغاز وفي مقدمتها معدلات التضخم وكذلك تقلبات أسعار الدولار الأمريكي وأسعار الصرف الدولية.

خلاصة لما سبق فإنه إذا استطاعت الجزائر أن تضمن أو تغطي تلك الشروط مجتمعة وفي ظل تلك العوامل المحيطة بالسوق الدولية يمكن لها أن تعتمد الاختيار الثاني لكن الواقع أثبت حينها أن الجزائر لم تستطع توفير تلك الشروط أو حتى جزء منها لتستطيع بذلك اعتماد سياسة سعرية خاصة بها أو بالأحرى بمبادرة منها.

في الأخير نشير أن نجاح الدولة في اعتماد الخيار الأول أو الخيار الثاني إنما يرتبط بالأساس بقدرة الدولة على ضمان توفير رؤوس الأموال التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية.

من خلال تحصيل الربع البترولي أولا، وثانيا إن هذا الطرح كان مقبولا في فترة زمنية معينة (فترة السبعينيات من القرن الماضي) لكن بعد ذلك فإن الأوضاع قد تغيرت وتغيرت معها آلية ضبط السوق العالمية للبترول والغاز وارتفعت أسعار البترول إلى مستويات قياسية دون أن يكون السبب في ذلك هو تدخل دولة منتجة ما. بل كان نتيجة لتأثيرات ومؤشرات عديدة دولية وإقليمية ذات طابع اقتصادي أحيانا وطابع سياسي أحيانا أخرى حتى ذات طابع عسكري، تلك التغيرات ساهمت إلى حد كبير في رفع مستويات الأسعار مما جعل الدول المنتجة والمصدرة للبترول تستفيد من نتائج تلك الأوضاع، والجزائر من بين تلك الدول التي استفادت من الطفرة البترولية منذ 1974 وإلى الآن حيث استطاعت أن تحقق قفزة نوعية نسبيا في حالات عدة، وبالتالي أصبح قطاع البترول والغاز الطبيعي يلعب دورا استراتيجيا في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان إمداد الاقتصاد الوطني لمصادر الطاقة الضرورية. لكن كل ذلك لا يعني أن الجزائر أصبحت مكتفية ذاتيا بما تحتاجه من تلك المنتجات والمصادر الطاقوية وتحقيق التوازنات المالية المنشودة.

في هذا السياق و لمعرفة حقيقة ما طرحناه من تحليل نظري للقطاع الحساس في الجزائر. نحاول في الدراسة اللاحقة الوقوف على أهم محطات مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر ودور قطاع البترول والغاز في تحقيق التنمية من جهة ومن جهة ثانية تحديد الأهمية النسبية للسياسات السعرية المعتمدة من طرف الجزائر والدول المنتجة والمصدرة للبترول التي عرفتها السوق العالمية وما هي إلا انعكاسات تلك السياسة على مسار التنمية في الجزائر. سواء منها الانعكاسات الايجابية أو السلبية وماذا استطاعت الجزائر أن تحقق من انجازات بفضل عائدات البترول والغاز والمعتمدة أساسا على مستويات أسعار المصدرين معا. هذا ما سنحاول دراسته وتحليله فيما تبقى لنا من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: دور البترول والغاز في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط قبل 1990.

منذ السنوات الأولى من الاستقلال تم وضع العالم الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني حيث كان التركيز في البداية على وضع الاطار المؤسسي لقطاع البترول والغاز (المحروقات) إلى جانب انشاء مؤسسات وأجهزة الدولة وتنظيم الاقتصاد الوطني ،وكل ذلك بغرض تدعيم المسار التنموي الذي تم تأكيده في المواثيق الوطنية بعد الاستقلال مباشرة مع محاولة تسخير كل وسائل الانتاج الكبرى لتحقيق الاستقلال المالي وخلق سوق وطنية متكاملة مع محاولة في التكنولوجيا[1] وقد ساعد على ذلك الاستقرار لسياسي منذ 1965 حيث كان لهذا العامل الدور الكبير في تجسيد استراتيجية التنمية على المدى البعيد وذلك عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي واستعمالا عقلانيا ،وقد اعتمدت السلطات الجزائرية في ذلك على الموارد الضريبية العادية وبصورة أكبر الاعتماد على العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز (الريع البترولي).[2]

لذلك فقد أولت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال اهتماما خاصا لقطاع البترول والغاز الطبيعي من خلال ما تم تخصيصه من استثمارات مالية مع محاولة ربط حجم تلك الاستثمارات بحجم العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز كمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاقتصاد الموجه وسنركز في هذا المبحث على المحاور التالية:

المطلب الأول: مساهمة قطاع البترول والغاز في التراكم في الفترة 1979/1967.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع في التراكم في الفترة 1989/1980.

المطلب الأول: مساهمة قطاع البترول والغاز في التراكم في الفترة 1979/1967.

مما لا شك فيه أن أهم المقدمات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية تكمن في تراكم رأس المال، لذلك فإن مساهمة قطاع البترول والغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية إنما تكمن فيما يوفره القطاع من فائض اقتصادي ومالي واستخدام ذلك الفائض بغرض احداث

---

[1]- DJAMEL BOUDJAMLINE ;L'industrie algérienne cotre l'autonomie et la de pendance. These de doctorat 3eme cycle en sciences économiques paris juin 1982 page 11.

[2]- MARC-ECREMENT ; op cite page 42.

تغييرات هيكلية خدمة بقية الفروع الاقتصادية الأخرى وتكوين رأس المال الضروري لتحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية التنموية على المدى البعيد لذلك سنحاول في هذا المحور عرض النقاط التالية:

أولا: تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز قبل 1990.

I- تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز في الفترة (67-1979).

II- تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز في الفترة (80-1989).

ثانيا: دراسة وتحليل فعالية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز قبل 1990.

أولا: تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز قبل 1990.

لقد كان البعض يرى بأن استراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة في الجزائر منذ 1967 كانت بمثابة تعبير حقيقي لارادة السلطات الجزائرية لضمان استغلال الثورة الوطنية خدمة للاقتصاد الوطني وبالتالي الالغاء التدريجي لانفتاح الدولة[1]. وتجسيدا لتلك الارادة فقد قررت السلطات الجزائرية الشروع في تنفيذ خمسة مخططات تنموية انطلاقا من الخطة الثلاثية 1969/67 وصولا إلى المخطط الخماسي الثاني 1989/1985. وخصص لذلك الغرض مبالغ مالية معتبرة في شكل استثمارات تم توزيعها على مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية في نظر السلطات الجزائرية وفي مقدمتها القطاع الصناعي ومن خلاله قطاع البترول والغاز الطبيعي (المحروقات) في هذا السياق فإنه من أجل تحديد حصة قطاع البترول والغاز من اجمالي الاستثمارات المخصصة خلال المخططات التنموية الخمسة ونظرا لطول الفترة فسنقسمها على مرحلتين على النحو التالي:

I- تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز في الفترة 1979/67.

ما ميز هذه الفترة هو أن توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية ونوع النشاط كان إلى حد ما غير متوازن بل كان التركيز على القطاع الصناعي بالدرجة الأولى وكان لقطاع البترول والغاز الحظ الأوفر في أن ينال حصة معتبرة من تلك الاستثمارات نظرا لمكانته الاستراتيجية وذلك ما تبينه لنا بيانات الجدول التالي:

---

[1]- M- RAFFINOT et PIERRE JACQUEMOT ;Le capitalisme de l'état algérienne Edition MASPERO op cite page 50.

جدول رقم (65):

تطور حجم بنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز في الفترة 1967-1979

الوحدة : 10^9 دج

السنة / البيان (القطاعات)	1969-1967		1973-1970		1977-1974		1978		1979	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
المحروقات	2,7	28	9,8	27	36	30	14,7	28	17,5	32
إجمالي القطاع الصناعي	5,4	59	20,8	57	74,2	61	32,5	62	34,1	62
الفلاحة	1,6		4,6		5,8		2,5		1,8	
إجمالي الاستثمارات	9,7	100	36,7	100	120,8	100	52,6	100	54,8	100

المصدر:

* MOHAMED NASSER THABET ; les secteur des hydrocarlrures et le développement en Algérie édition ENAL,OPU, ALGER 1989 page 122.

من أرقام الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1- بنية الاستثمارات العامة خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1979 عرفت تطورا سريعا حيث كان المبلغ المستوى في الخطة الأولى 69/67 في حدود 3,2 مليار د.ج، ثم انتقل المبلغ إلى 9,2 مليار د.ج خلال المخطط الرباعي الأول وبعدها وصل إلى حد 30,2 مليار د.ج خلال المخطط الرباعي الثاني (1977/74) أما في السنتين الاخيرتين فقد بلغ حجم الاستثمارات السنوية 52,6 مليار د.ج في عام 1978 ليستقر أخيرا في حدود 54,8 مليار د.ج في عام 1979.

2- نصيب (حصة) قطاع البترول والغاز في هذه الاستثمارات كانت تتراوح بين (28%) في الفترة 69/67. و 30% في فترة المخطط الرباعي الثاني 77/74 لتستقر النسبة في (32%) عام 1979. مع العلم أن نصيب قطاع البترول والغاز من إجمالي الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي كان يتراوح بين 45% و51% خلال طول الفترة.

3- تميزت الخطة الثلاثية 69/67 باهتمام السلطات الجزائرية وتركيزها على الصناعات الارتكازية وفي مقدمتها الحديد والصلب وتنمية قطاع المحروقات (بترول وغاز). هذا الأخير الذي يلعب الدور الرئيسي بإمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه من العملة الصعبة من جهة ومن جهة ثانية يقلل من درجة تبعية الجزائر للخارج أو بمعنى محاولة تحرير السوق الوطني من التبعية للخارج.

4- نلاحظ المكانة المعتبرة التي كان يحظى بها القطاع الصناعي من حيث حصته في إجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث كانت النسبة في حدود 60% الأمر الذي جعل قطاع البترول والغاز يستحوذ على 29% من إجمالي الاستثمارات العامة خلال طول الفترة وفي نفس الوقت كانت حصته في إجمالي الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في حدود 48% كمتوسط (لكل مخطط).

5- من خلال قراءتنا لأرقام الجدول السابقة نستنتج أن السلطات الجزائرية كانت قد ركزت في تخصيصها للاستثمارات على القطاعات المنتجة (أو التي اعتبرتها منتجة) حيث كان لهذه القطاعات حصة معتبرة من إجمالي الاستثمارات خلال المخططات الثلاثة والدليل على ذلك ما تبينه النسب التالية:[1]

[1]- BOUZIDI ABDELMADJID ; question actuelles de la planification algérienne éditions . ENAP , ENAL , ALGERIE 1983 page 25.

- 83%في الخطة الثلاثية 69/67.
- 69% في المخطط الرباعي الأول 73/70.
- 71%في المخطط الرباعي الثاني 77/74.

مع العلم أن هذه النسب لا تخص قطاع البترول والغاز فقط بل تشمل كانت القطاعات المنتجة بما فيها قطاع البترول والغاز.

لكن فيما يتعلق بقطاع البترول نستطيع القول أنه حظي باهتمام كبير على حساب بقية فروع القطاع الصناعي الأخرى.

وتتجلى تلك الأهمية أنه إذا كانت المبالغ المخططة للقطاع الصناعي كاستثمارات خلال الفترة 1967-1978 كانت في حدود 116 مليار د.ج (بأسعار 1978) كان نصيب قطاع البترول والغاز في حدود 47,25 مليار د.ج أي ما يعادل حوالي 40% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي و 19,6% من الاستثمارات الإجمالية المخططة ذاتها.

من هذا المنظور ومن أجل معرفة الوضع العام لحجم الاستثمارات المخصصة لقطاع البترول والغاز في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1979 فإن ذلك يتطلب معرفة عاملين رئيسيين هما:

أ- تكاليف المخططات التنموية.

ب- المتبقي انجازه (RAR)*

أ- **التكاليف:** حسب الحصة الاقتصادية 78/67 فإن المبلغ الإجمالي المخصص أو المخطط له كان قد تضاعف حوالي 2,75 مرة في نهاية 1978 حيث انتقل المبلغ من 146,5 مليار د.ج إلى 402,2 مليار د.ج والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع تكاليف انجاز المشاريع من مخطط لآخر، خاصة ابتداء من عام 1973/ 1974. الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إعادة تقييم التكاليف مما أدى إلى تضاعف هذه الأخيرة.

لذلك السبب فقد بلغ إجمالي تكاليف القطاع الصناعي خلال الفترة 67-77 حوالي 240 مليار د.ج كان نصيب قطاع البترول والغاز فيها في حدود 116 مليار د.ج و88 مليار د.ج للصناعات القاعدية، والباقي للصناعات التحويلية.

إن ارتفاع تأليف برامج الاستثمارات في قطاع البترول والغاز الطبيعي خلال الفترة 1967-1977 يعود بالدرجة الأولى إلى أسلوب الانجاز الذي كانت الشركات البترولية العالمية العاملة في الجزائر قد فرضته على سوناطراك منذ عام 1974 هذا الأسلوب المعروف بـ (cost + fee)[1]، الذي يتعهد بموجبه المقاول (القائم بالأعمال) (constructeur) بانجاز المشروع أو البنامج في الوقت المحدد مقابل تعويض حقيقي للتعويضات (prestation) أو (cost) مع زيادة الاتعاب (fee) وهذا كله لتسوية المخاطر المالية للمقاول، وعليه فقد كان لهذا النمط الدور الكبير في ارتفاع تكاليف نجاز المشاريع في قطاع البترول والغاز، وذلك باعتبار أن المتعامل مع سوناطراك عليه وحسب هذا النمط أن يعيد تقويم (évaluation) تكاليف مشروعات من فترة لأخرى وفقا لمتطلبات السوق الدولية والتغير في الأسعار والمعدات المستعملة في عملية الاستغلال لكن تبقى أن نشير بان سبب ارتفاع تكاليف الانجاز في قطاع البترول والغاز خلال الفترة 1967-1978 كانت متعددة ومتفاوتة من حيث درجة التأثير وأهميتها النسبية في انجاز المشاريع ولعل من بين أهم تلك الأسباب نذكر:[2]

1- تضخم تكاليف السلع والخدمات المستوردة والموحية للقطاع.
2- سوء التقسيم لتكاليف البرامج عند إعدادها.
3- التعديل في البرامج والتغيير في المنفذين.
4- عبء الفوائد الإضافية (les intérets intercalaires).
5- طبيعة نمط انجاز المشاريع في القطاع وفقا لـ cost + fee .
6- الشروط غير الملائمة للتمويل وضعف البنية التحتية الموجودة.
7- تأخر انجاز المشاريع بلغ إلى (04) سنوات أو حتى خمسة (05) سنوات.
8- الاستخدام المكثف لمساعدة التقنية الأجنبية.

ب- المتبقي والواجب انجازه: (RAR): نظرا لارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع في قطاع البترول فإن ذلك كان سبب في عدم انجاز كل المشاريع المخططة في وقتها المحدد. الأمر الذي أدى إلى تسجيل تراكمات في الاعتمادات بين مخطط وآخر خاصة على

[1]- MOHAMED NASSER THABET ; op cite page 133.
[2]- Op cite, page 134.

مستوى القطاع الصناعي بشكل عام حيث بلغ المبلغ الإجمالي المتبقي والواجب انجازه في القطاع حولي 116 مليار د.ج، كان نصيب قطاع البترول والغاز فيه في حدود 47.25 مليار د.ج، أي ما يعادل حوالي 41% من المبلغ الإجمالي في القطاع الصناعي، وهذا المبلغ (47.25) يمثل عبئا جديدا على الاقتصاد الوطني من جهة ويقلل من دور القطاع (البترول والغاز) في أداء وظيفته التمويلية من جهة ثانية، كما أنه سيكون سببا في عدم اعتماد برامج جديدة في قطاع البترول والغاز مادامت البرامج القديمة لم تنجز بعد، هذه الوضعية كانت قد جعلت الجزائر أمام خيارين هما:

الخيار الأول: هو أن تقوم السلطات الجزائرية بإلغاء جزء من المشاريع الجديدة (برامجها الجديدة) الموجهة للقطاع من أجل توجيه الاعتمادات المالية المخصصة لها لتمويل البرامج القديمة والتي لم يتم انجازها في حينها.

الخيار الثاني: يتمثل في أن تبقي السلطات الجزائرية على المشاريع الجديدة مع ما تم تخصيصه كمبالغ استثمارية فيها، وتلجأ من جانب آخر للقروض الخارجية أو حتى الداخلية لتمويل الاستثمارات في المشاريع القديمة ، لكن الأمر لا يتعلق بالخيار الأول أو الثاني بقدر ما هو مكلف أكثر للاقتصاد الوطني.

II- تطور حجم وبنية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز في الفترة (1980-1989):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي تحولات جذرية بالموازاة مع التطورات والأحداث التي عرفتها اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء خلال تلك الفترة وكان لتلك التطورات الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري أين ظهرت مجموعة من المشاكل والعراقيل التي بدأت تعيق مسيرة التنمية في الجزائر. الأمر الذي تطلب إعادة النظر في التنظيم العام للاقتصاد الوطني وتجسد ذلك بصورة فعلية أثناء إعداد وتقديم المخطط الخماسي الأول (1980-1984) وتبعه مباشرة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 حيث قررت السلطات الجزائرية تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية انطلاقا من إعادة هيكلة القطاع العام وإعادة النظر في مكونات الاقتصاد الوطني وكذلك منح استقلالية أكبر للمؤسسات الاقتصادية العمومية وغيرها من الأمور التي كانت تتطلب فعلا إحداث تغييرات جذرية على مستوى الاقتصاد الوطني تماشيا مع ما كان عليه الوضع الاقتصادي العالمي.

لذلك سنحاول في هذه الدراسة تحديد مكانة البترول والغاز الطبيعي كقطاع استراتيجي في المنظومة الاقتصادية الكلية للجزائر خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

وذلك من خلال عرض شامل لهيكل وحجم الاستثمارات المخصصة في المخططين وتحديد نصيب القطاع الصناعي من تلك الاستثمارات ومن خلالها تحديد حصة قطاع البترول والغاز من تلك الاستثمارات خاصة وأن قطاع البترول يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني كما أشرنا وبما أننا لسنا هنا بصدد تحليل ودراسة مضمون المخططات التنموية ومكوناتها، إلا أن ذلك لا يمنعنا من عرض سريع لأهم الأهداف التي حددها المخطط الجزائري في الفترة (1980-1989).

في هذا السياق فقد كان التركيز في المخططين بشكل عام على محاور اساسية كانت في مجملها تركز حول القطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة بناء على مبدأ ترتيب الأولويات بين القطاعات، في هذا المجال نلاحظ أنه في المخطط الخماسي الأول كان الحرص فيه على إجراء عملية تقييم نهائية للفترة السابقة، ثم بعدها العمل على تحقيق مبدأ التوازن من الناحيتين القطاعية والجهوية من جهة والسياسية من جهة ثانية.[1]

هذا كل ما يتعلق بالمحاور العامة التي تم التركيز عليها في المخطط الخماسي الأول، أما المحاور الخاصة بالسياسة الطاقوية بشكل عام وقطاع البترول والغاز بشكل خاص فقد ركز المخطط الخماسي الأول على المحاور التالية:

1- تنمية الثروات الطاقوية بمختلف أنواعها.

2- تدعيم الإمداد (التموين) الوطني بالبترول والغاز والعمل على ترشيد نمط استهلاك الطاقة.

3- تنويع الصادرات من غير المحروقات والعمل على تطوير سياسة تصدير المنتجات المكررة.

ولإعطاء فكرة أوضح حول كيفية توزيع تلك الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول نقدم الجدول التالي:

---

[1]- محمد حسن بلقاسم بهلول: الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر) ENAL –الجزائر 1990 ص 404.

جدول رقم (66):

هيكل توزيع الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول (1980–1984)

الوحدة 10^9 د.ج

البيان		باقي 1979	برامج جديدة	تكلفة البرامج	الترخيص المالي
الاستثمارات الإنتاجية		113.7	224.0	337.0	253.6
منها	في القطاع المنتج	100.7	195.1	296.4	221.6
	في القطاع شبه المنتج	13.0	28.9	40.6	32.0
الاستثمارات غير المنتجة		83.2	139.6	228.8	147.0
منها	الهياكل الاقتصادية الأساسية	11.7	31.9	43.6	28.5
	الهياكل الاقتصادية غير الاجتماعية	71.5	107.7	175.2	118.5
المجموع العام		196.7	363.6	560.5	400.6

*حسب بهلول مرجع سابق ص 415.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة التالي:

1- أن حصة الاستثمارات الإنتاجية حتى عام 1979 كانت تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات المخصصة لعام 1979.

وفي المقابل كانت حصة القطاع شبه المنتج في حدود (6%) خلال العام نفسه.

2- نلاحظ أن حجم الاستثمارات المخصصة للبرامج الجديدة خلال المخطط الخماسي الأول تميزت أيضا باستحواذ الاستثمارات المنتجة حيث كانت حصتها في حدود 224 مليار دينار أي ما يعادل 62% من إجمالي الاستثمارات المخصصة في المخطط ومن هذا المبلغ كانت حصة القطاع المنتج في حدود 87% مقابل 13% فقط للقطاعات جبه المنتجة.

3- إن الاستثمارات غير المنتجة فتميزت هي الأخرى بعدم التوازن أو لنقل لا عدالة في التوزيع حيث كان الاهتمام بالهياكل الأساسية الاجتماعية على حساب الهياكل الأساسية الاقتصادية في كل المجالات سواء تعلق الأمر بالبرامج الجديدة أو تكلفة البرامج أو حتى الترخيص المالي .فبالنسبة للبرامج الجديدة كانت حصة الاستثمارات الموجهة للقطاعات

غير المنتجة في حدود 139.6 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 38% من إجمالي الاستثمارات المخصصة خلال طول فترة المخطط ومن هذا المبلغ كان نصيب الهياكل الأساسية الاجتماعية في حدود 107.7 مليار د.ج أي ما يعادل 77% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات غير المنتجة و29%من إجمالي الاستثمارات المخصصة لبرنامج المخطط الخماسي الأول ككل.

أما فيما يتعلق بفترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 فقد كانت فترة متميزة إلى حد ما عن فترة المخطط الخماسي الأول. حيث كانت فترة حرجة وصعبة على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي بشكل عام. باعتبار أن فترة المخطط الخماسي الثاني عرف فيها العالم أزمة اقتصادية حادة بداية من 1986/1985 خاصة بعد انهيار أسعار البترول كما أشرنا إلى ذلك سابقا. وقد كانت تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد الجزائري دافعا حقيقيا للسلطات الجزائرية للتفكير بجدية في إعادة النظر من جديد في بعض مكونات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة وأن محاولات التقليل من العقبات الاقتصادية لم تكن في مستوى طموحات السلطات الجزائرية من خلال ما تم تسجيله من نتائج غير مرضية خلال فترة المخطط الخماسي الأول.

لتلك الأسباب وغيرها فقد تم التركيز في مرحلة المخطط الخماسي الثاني على مجموعة من الأهداف التي اعتبرها البعض مجرد أهداف مكملة للمخطط الخماسي الأول، إلا أنها كانت وفق منظور استراتيجي جديد يتماشى والتطورات الدولية والإقليمية التي كانت تميز الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص إذ بالرغم من محاولة تنويع الصادرات من غير المحروقات (البترول والغاز والمنتجات البترولية) إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي معتمدا في موارده المالية بالعملة الأجنبية على 98% من المداخيل المتأتية من صادرات البترول والغاز الطبيعي. كما سنرى ذلك لاحقا.

إلا أنه بشكل عام فقد كان التركيز خلال المخطط الخماسي الثاني على تحقيق مبدأ التوازن من خلال إعطاء أهمية أكثر للقطاع الزراعي باعتباره من بين الأهداف الرئيسية العامة التي حظيت بنصيب متزايد من سنة لأخرى خلال فترة المخطط إلى جانب

بقية الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عن الاهتمام بالقطاع الزراعي ولعل من بين الأهداف العامة التي تم التركيز عليها في هذا المخطط نذكر على سبيل المثال الآتي:[1]

1- العمل على تنويع الصادرات وتخفيض الواردات.

2- تخفيض تكاليف التنمية والتقليل من آجال الانجاز.

3- تقليل الاعتماد على القدرات الأجنبية في مجال الانجاز.

إلى آخره من الأهداف العامة الأخرى التي كانت من بين اهتمامات السلطات الجزائرية أثناء مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الثاني.

أما الأهداف التي ركز عليها المخطط الخماسي الثاني والمتعلقة بقطاع الطاقة بشكل عام وقطاع البترول بشكل خاص فقد تم تحديدها عل النحو التالي:[2]

1- تدعيم وتطوير قطاع المحروقات (البترول والغاز) أفقيا وذلك عن طريق تدعيم الصناعة البتروكيماوية بهدف خلق تكامل داخل القطاع الصناعي للتقليل من استيراد كل أنواع المنتجات البتروكيماوية وكان التركيز في ذلك على المجالات التالية:

أ- زيادة طاقة تحويل المواد البلاستيكية.

ب- بناء وحدات إنتاجية جديدة متخصصة.

ج- رفع الطاقة الإنتاجية في مجال الأسمدة الفوسفاطية.

2- تطوير حقول البترول والغاز الطبيعي ودعم عمليات التنقيب.

3- تجديد معدات الانجاز.

4- ربط حقول الإنتاج بأنابيب نقل جديدة لضمان التوزيع الأكبر للبترول والغاز وخاصة غاز البترول المميع (GPL)، الزيوت الدهنية وزيت الزفت (Butumes).

في هذا المجال ومن أجل تجسيد كل تلك الأهداف فقد رصدت السلطات الجزائرية مبالغ جد معتبرة خلال فترة المخططين الخماسيين الأول والثاني كاستثمارات لتغطية الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989. هذا ما تبينه بيانات الجدول العام التالي:

---

[1]- ABDELHAMID BRAHIMI op cite page 35.

[2]- MARE-ECREMENT op cite page 360.

جدول رقم (67):

حجم وبنية الاستثمارات العمومية خلال المخططين الخماسيين (1)و(2)

الوحدة 10^9 د.ج

البيان / القطاعات	المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	استهلاك القروض	تكلفة الاستثمارات	استهلاك القروض	تكلفة الاستثمارات
منها: المحروقات	154.5	194.30	174.2	90.83
الصناعة	63.0	74.30	32.8	32.0
الصناعة خارج المحروقات	91.5	120.0	134.4	58.83
الزراعة، الغابات، الصيد	24.10	14.03	38.0	16.96
الري	23.0	12.2	41.0	27.17
البناء الأشغال العمومية	20.0	27.0	19.0	27.80
النقل	13.0	80.3	23.0	26.50
الهياكل الارتكازية	37.9	33.8	45.5	58.5
السكن والتهيئة العمرانية	60.0	48.7	76.0	42.12
التعليم والتكوين	42.2	30.4	45.0	31.96
البنى الاقتصادية	22.5	24.75	64.45	34.30
استثمارات أخرى	63.4	6.85	23.85	44.23
مجموع الاستثمارات	400.6	418.22	550.0	400.34

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- الدليل الاقتصادي والاجتماعي –الجزائر 1987 ص 64،63.

2- JEAN-PIERRE paoweles ; réflexion sur les novelles orientation économiques du llou 80/82 ENAL Algérie 1983 page 18.

3- MPAT ; deuxième plau quinquennal 1985, 1989 Alger page 135.

4- MARC écrèment op cite page 305.

5- وزارة التخطيط والتنمية العمرانية – مشروع المخطط الخماسي الأول- 80، 1984 ماي 1980–الجزائر ص 85.

1- توضح لنا الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن حصة القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمارات المعتمدة في المخطط الخماسي الأول كانت في حدود 38.5%، لكنها تراجعت إلى 32% أثناء المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) وفي المقابل فقد تراجعت حصة قطاع البترول والغاز من إجمالي الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول من 16% إلى 8% في المخطط الخماسي الثاني وهذا دليل على أن هناك تغير في استراتيجية الجزائر تجاه قطاع المحروقات تطبيقا لأهداف المخطط الخماسي الثاني التي كانت ترتكز على تنويع الصادرات وتطويرها خارج قطاع البترول والغاز وبالتالي

توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة من غير قطاع البترول والغاز، والدليل على ذلك أن حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي خارج المحروقات ارتفعت حصته من 23% أثناء المخطط الخماسي الأول إلى 24.5% أثناء فترة المخطط الخماسي الثاني.

2- حضي القطاع الزراعي باهتمام أكبر في فترة المخطط الخماسي الثاني مقارنة بفترة المخطط الخماسي الأول، حيث كانت حصة القطاع الزراعي بما فيها الري في حدود 12% وارتفعت هذه النسبة إلى 14% أثناء فترة المخطط الخماسي الثاني 1989/1985.

3- قطاع السكن والتهيئة العمرانية حضي باهتمام أكبر أثناء فترة المخططين معا حيث كانت حصته من إجمالي الاستثمارات في حدود 14% كمتوسط وهو ما يعني الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الجزائرية في تلك الفترة من تدعيم الجانب الاجتماعي.

ثانيا: دراسة وتحليل فعالية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز 79/67.

I- دراسة وتحليل فعالية الاستثمارات في قطاع البترول والغاز قبل 1980.

من منطلق أن قطاع البترول والغاز الطبيعي قطاعا رائدا في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر فإنه لتقييم الأداء الاقتصادي لأي قطاع مهما كانت أهميته في الاقتصاد الوطني فإن ذلك ليتطلب التركيز على مجموعة من الجوانب الأساسية والتي من خلالها يمكن تحديد مدى فعالية الاستثمارات التي تم توظيفها في القطاع ومن أهم تلك الجوانب نذكر:

- ✓ قياس الفعالية عن طريق مقارنة النتائج الفعالية والتحقق أو التأكد مما هو مخطط مسبقا.
- ✓ قياس درجة الأداء عن طريق مقارنة المعدلات التي تم تحقيقها مع الأنماط والمعايير المخططة.
- ✓ تدقيق امكانية التطور عن طريق الفحص الدقيق للنظم والأساليب والتقنيات الادارية والفنية التي يستخدمها القطاع.

هذه الجوانب المستخدمة في قياس درجة الأداء يمكن تطبيقها على أي قطاع كان باعتبارها مؤشرات عامة ،وبالتالي لا تميز بين المؤشرات الرئيسية والمؤشرات الجزائية أو المكملة أو الاضافية إلا أن الواقع العملي يتطلب التمييز بين تلك المؤشرات أو بمعنى تحديد مضمون المؤشرات الرئيسية ومضمون المؤشرات الجزئية ،حيث المؤشر الرئيسي يتمثل في الفائض الاقتصادي الذي يتم تحقيقه على مستوى قطاع معين ،أما المؤشرات

الجزئية فهي تلك المؤشرات المرتبطة بالنتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق أو استخدام المؤشر الرئيسي.

من هذا المنظور فإنه لتحديد الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري سنركز على مجموعة من المؤشرات التي تجمع في مضمونها بين المؤشر الاقتصادي (الفائض الاقتصادي) وبعض المؤشرات الأخرى المكملة وذلك على النحو التالي.

I- مساهمة قطاع البترول والغاز في الإنتاج الداخلي الخام(P.I.B).

لقد بلغ إجمالي الاستثمارات التي تم توظيفها في قطاع البترول والغاز خلال الفترة 1967-1978، حوالي 91 مليار دينار جزائري بالأسعار الثابتة لعام 1978، هذا المبلغ ساهم في خلق إنتاج إضافي بلغ 10,4 مليار د.ج خلال طول الفترة، وهذا معناه أن المعامل الجدي لرأس المال في قطاع البترول والغاز خلال هذه الفترة كان في حدود 8,75 أو بمعنى آخر فإنه من اجل خلق قيمة مضافة بدينار واحد فإن ذلك يتطلب استثمار 8,75 د.ج، على مستوى القطاع، في حين كان هذا المعامل في حدود 11,2 د.ج على مستوى القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات (البترول والغاز).

والنتيجة هو أن المعامل الحدي لرأس المال في قطاع البترول والغاز والقطاع الصناعي كان جد مرتفع والسبب في ذلك يعود إلى الأسباب التالية:[1]

- الطبيعة الرأسمالية للاستثمارات في قطاع البترول والغاز.
- الأنماط المستخدمة في عمليات التنقيب والانجاز.
- ضعف إنتاجية القطاع.
- الاختيارات التكنولوجية أو المعقدة (كثيفة رأس المال).

لذلك فقد كانت مساهمة القطاع في الإنتاج متفاوتة بين الإنتاج المادي و الإنتاج الداخلي الخام، إذ بينما كان القطاع يساهم بنسبة 50% من إجمالي الإنتاج المادي عام 1967، تراجعت هذه النسبة إلى 44% عام 1978. وفي المقابل تراجعت حصة القطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 35% عام 1967 إلى 28% عام 1978 بالأسعار الثابتة لعام 1978 ولتوضيح ذلك أكثر نقدم الجدول التالي:

[1]– ABDELHAMID BRAHIMI op cite page 131.

جدول رقم (68):

مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 1967–1977

الوحدة: مليار دينار جزائري

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
إجمالي الإنتاج الداخلي الخام (1)	40.3	45.4	49.6	54.2	49.6	60.1	62.0	65.7	69.1	73.2	80.2	86.8
المحروقات (بترول وغاز) (2)	14.2	15.8	16.8	18.1	13.0	19.8	21.2	19.9	18.8	20.8	22.5	24.6
نسبة (2) إلى (1) $(\frac{2}{1})$%	35	35	34	33	26	33	34	30	27	28	28	28

الجدول من إعداد الباحث: بالاعتماد على:

1- M.P.A.T Synthèse du bilan économique et social 67/78, Alger 1979page 60.
2- Abdelhamid Brahimi, op.cite, page 131.

* من بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

– تراجع مساهمة القطاع في الإنتاج بشكل عام ابتداء من 1975، أين كانت نسبة المساهمة 44% كمتوسط خلال الفترة 78/75، في حين كانت النسبة في حدود 48%كمتوسط خلال الفترة 74/67.

– نلاحظ التراجع المسجل في مساهمة القطاع في الإنتاج المادي خاصة في عام 1971 والسبب في ذلك يعود إلى القرارات التي اتخذتها الجزائر وما تبعها من تداعيات سلبية سواء على منتجات القطاع أو على عائداته، كما ان ذلك انعكس سلبا على مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام، حيث تراجعت نسبة مساهمته من 35% في عام 1967 إلى 26% في عام 1971 لتستقر في حدود 28% عام 1978، هذا التراجع النسبي المسجل على مستوى القطاع انعكس سلبا على مساهمة الإنتاج المادي الإجمالي في تكوين الإنتاج الداخلي الخام حيث تراجعت النسبة من 70% عام 1967 إلى 65% عام1978، والسبب في ذلك يعود إلى التطورات التي عرفتها الجزائر خلال عام 1971 مما أدى إلى تعطيل الاستثمارات في القطاع وخاصة في مجال التنقيب والبحث الشيء الذي انعكس على حجم الصادرات سواء من الناحية الكمية (الحجم) أو من الناحية القيمية (العائدات) كما سنرى ذلك لاحقا بناء على ما سبق فإن أهمية ودور قطاع البترول والغاز في الإنتاج المادي وفي تكوين الإنتاج الداخلي الخام ترتبط أساسا بكيفية تمويل الاستثمارات خلال طول الفترة، وهذا بدوره يجدد الوظيفة

التمويلية لقطاع البترول والغاز، في هذا المجال وحسب الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للبشرية (78/67) المقدمة من طرف وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حينما تؤكد ان إجمالي الاستثمارات التي تم رصدها خلال الفترة 78/67 قد تم تمويلها بالاعتماد على ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- المدخرات البترولية والغازية المتأتية اصلا من الجباية البترولية والغازية.
- الاستدانة الخارجية.
- الإصدار النقدي الجديد.

II- مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة:

من المعلوم أن أي نشاط إنتاجي يستخدم سلعا وسيطة، ومع إدخال تعديلات على تلك السلع أو المستخدمات الإنتاجية تصبح في النهاية سلعا صالحة لإشباع حاجة أخرى، كما ان تلك التعديلات تتطلب بالضرورة تضافر مجموعة من القوى التي تساهم في خلق إنتاج جديد تزيد قيمته عن قيمة المستخدمات الإنتاجية. وعليه يكوّن الفرق بين الإيراد الكلي للنشاط الإنتاجي وقيمة المستخدمات الإنتاجية ما يعرف بالقيمة المضافة، أو بعبارة أخرى فإن القيمة تساوي قيمة الإنتاج في نهاية المرحلة ناقصا (–) قيمة مستخدمات الإنتاج.[1] أو هي مجموع عوائد عوامل الإنتاج، وبالتالي تصبح القيمة المضافة بهذا المعنى تعني القيمة المضافة الإجمالية باعتبارها تتضمن استهلاك الأصول الرأسمالية المختلفة التي ساعدت العمل البشري في الإنتاج. وانطلاقا من كون القيمة المضافة الإجمالية تمثل مجموع القيم المضافة لكل القطاعات بعد اقتطاع (استبعاد) الاستهلاكات الوسيطة أو بعبارة أخرى فإن القيمة الإجمالية لقطاع ما تساوي الفرق بين الإنتاج الخام والاستهلاكات الوسيطة[2]، في هذا السياق ومن خلال هذا الطرح الموجز حول القيمة المضافة نبين مدى مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة 1967–1978 وهذا ما ستوضحه بيانات الجدول التالي:

[1]- فهمي عبد العزيز: موسومة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية –بيروت (لبنان) 1980 ص 09.
[2]- MOURAD LAABIDI ; conrs de comptabilité nationale –OPU. Alger 1980 page 81 ,82.

جدول رقم (69):

مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة 1967–1978

الوحدة: مليار د.ج

البيان / السنة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	78/76
إجمالي القيمة المضافة (1)	38.5	43.2	46.5	51.2	46.9	56.8	58.5	58.8	61.9	66.8	72.5	78.3	680.0
القيمة المضافة للمحروقات (2)	14.2	15.8	16.8	18.1	13.0	19.9	21.2	19.9	18.9	20.8	22.5	24.6	225.8
نسبة 1/2 $(\frac{2}{1})$%	37	36.5	36	35	28	35	36	34	30	31	31	31	33

تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- OMS Series Statistiques Retrospective (62-90) N°31 Alger 1991 page.65.
2- M.P.A.T ; Synthèse (67/78) op cité page 60.

من الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1- استحوذ قطاع البترول والغاز على أكثر من ثلث القيمة المضافة الإجمالية المسجلة خلال الفترة 78/67، حيث كانت حصة القطاع تتراوح بين 37% و30% خلال طول الفترة.

2- نسبة التغير في القيمة المضافة للقطاع كانت معتبرة اذ بلغت 73% في عام 1978 مقارنة بعام 1967 وهو ما يعادل نسبة تغير تقدر بـ6% سنويا خلال طول فترة المخططات التنموية.

3- المتوسط السنوي لنمو القيمة المضافة كان في حدود 33% من إجمالي القيمة المضافة خلال طول الفترة إلا أن الشيء الذي يجب تأكيده هو أن هذه النسبة كانت فيها حصة القطاع العام الجزائري في حدود 19% فقط والباقي يذهب للشركات البترولية العالمية العاملة في الجزائر (الشريك الأجنبي).

4- ان سبب ارتفاع القيمة المضافة في قطاع البترول والغاز الطبيعي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى خلال طول الفترة كان نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- ✓ تكثيف الاستثمارات الموجهة للقطاع خلال الفترة.
- ✓ توسيع نشاطات البحث والتنقيب.
- ✓ وجود الشريك الأجنبي بنسب معتبرة.

ولتحديد مدى ارتباط القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر بالقيمة المضافة في قطاع البترول والغاز تقدم الرسم البياني التالي في الصفحة الموالية:

شكل بياني رقم (24):

الاتجاه العام للقيمة المضافة (1967-1978)

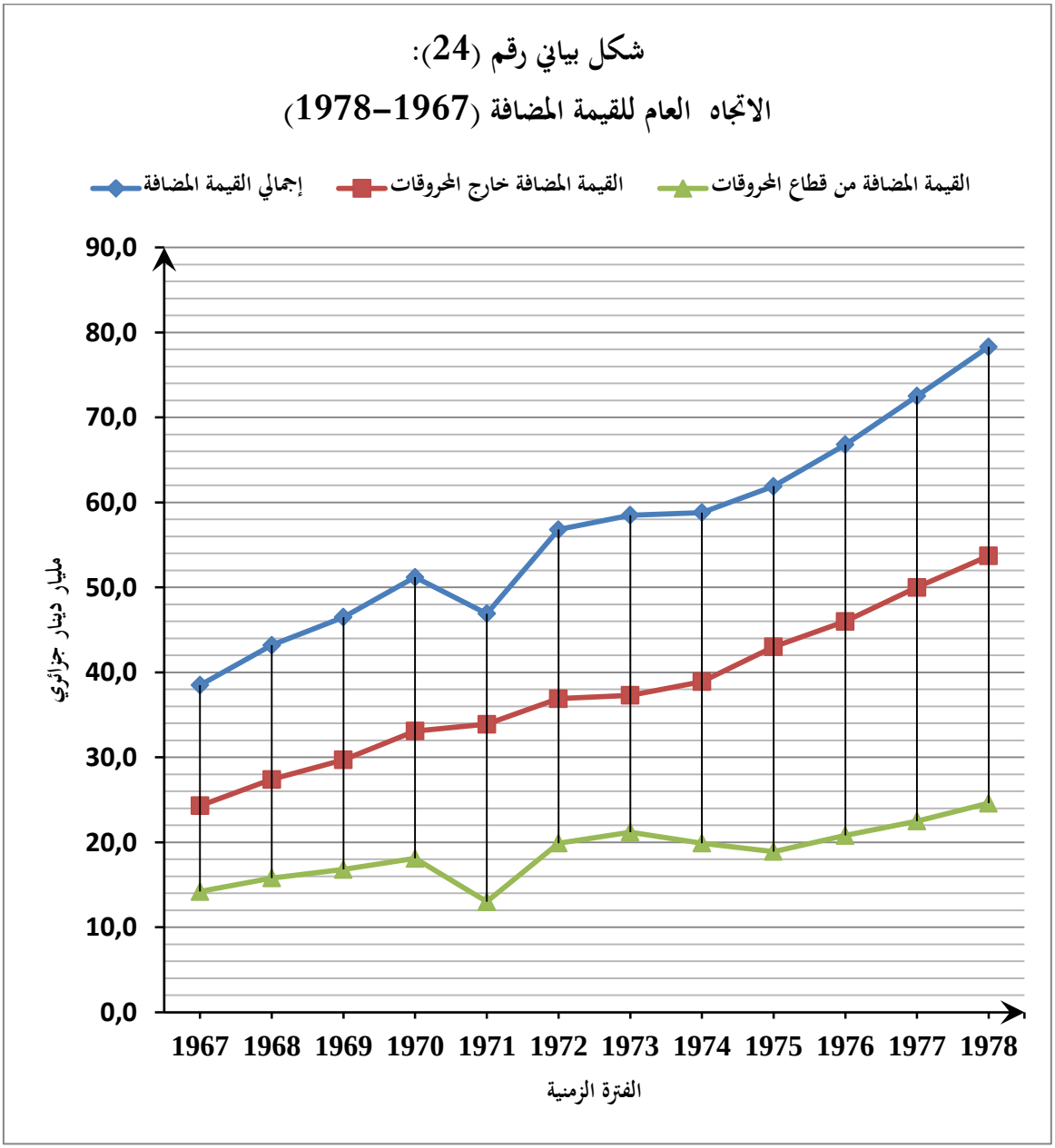

III- مساهمة قطاع البترول والغاز في التشغيل (1967/1978).

الفكرة الرئيسية التي ارتكزت عليها التنمية في الجزائر هي ان التنمية كل متكامل، واعتبار التشغيل جزء من هذا الكل وهذا منذ 1967، حيث كان الهدف الاستراتيجي هو ضمان منصب شغل لكل مواطن بلغ سن العمل وقادر على تأديته.[1] في هذا المجال وحسب ما هو متوفر من بيانات وإحصائيات حول تطور التشغيل في الجزائر ، فإن تلك المعلومات تؤكد ان قدرة الاقتصاد الوطني على التوظيف خلال الفترة 1967-1973 كانت منخفضة نسبيا ، الأمر الذي جعل نسبة التوظيف تتراجع من 31,5% خلال الفترة 69/67 إلى 28,5% في عام 1973. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الموارد المالية خاصة وان الدولة كانت تعتمد في ذلك على ما يتحقق من عائدات مالية نتيجة تصديرها للبترول والغاز. وهذه الأخيرة (العائدات) تتوقف على المستوى العام لأسعار البترول والغاز التي كانت حينها دون الثلاثة دولارات للبرميل الواحد، هذا زيادة عن كون الثروة البترولية والغازية إلى غاية 1971 كانت في معظمها في يد الشركات البترولية الأجنبية، زيادة عن التأثيرات السلبية لعمليات التأميم التي أقدمت عليها الجزائر في 1971.

إلا انه ابتداء من عام 1974 اخذ الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر نحو الارتفاع من سنة إلى أخرى، بسبب توفر الموارد المالية بالعملة الوطنية وبالعملة الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار البترول والغاز في 74/73، زيادة عن كون الثروة البترولية والغازية أصبحت تحت سلطة سوناطراك بنسبة 51% بالنسبة للثروة البترولية و 100% بالنسبة للثروة الغازية كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

في هذا السياق ومن اجل معرفة الاتجاه العام لمستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1967-1979 تقدم الجدول التالي:

[1]- أحمد كنيوة: الجوانب الصعبة في التشغيل: مجلة أحداث اقتصادية –العدد الجزائر 1987 ص 26.

جدول رقم (70):

تطور التشغيل في الجزائر حسب قطاعات النشاط(1967-1979)

الوحدة: 1000 عامل.

السنة / البيان	1967		1969		1973		1977		1978		1979	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة (الزراعة)	878	50	934	49	873	40	800	30	861	30	969	32
الصناعة خارج المحروقات	117	07	153	8	223	10	347	13	390	14.0	353	12
المحروقات (بترول وغاز)	6	0.5	8.8	1.5	22	1	48	2	78	3	48	2
المجموع	1748	100	1893	100	2182	100	2658	100	2826	100	3022	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- Mekideche Mustepha ; op cité page .106.
2-OWS ; Statistiques Spéciale 25eme Aniversaire(1962-1987) N°15 juin 1987 page 11.

3- MPAT ; Series Statistiques (1967-1982) octobre 1984 page 07.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مساهمة قطاع البترول والغاز كانت جد ضعيفة إذ لم تتعدى (2%) خلال الفترة 78/67 و1979، هذا بالرغم من الاهتمام الذي حضي به القطاع من حيث حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع على حساب بقية القطاعات الأخرى. وعليه فإن الملاحظة الهامة التي يمكن إدراجها في هذا المجال هي أن عدد مناصب الشغل في الجزائر بشكل عام خلال الفترة 1978/11974 كانت قد تضاعفت بـ4.6 مرة مقارنة بفترة الخطة الثلاثية، والسبب في ذلك هو اعتماد السلطات الجزائرية الى تطبيق سياسة تحفيز جديدة تهدف إلى التقليل من حدة البطالة، وقد ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول والغاز وبالتالي زيادة موارد الدولة بالعملة الصعبة والمحلية كما أشرنا سابقا. الأمر الذي جعل الدولة تستغل تلك الظروف المواتية نسبيا لرفع قدرة الاقتصاد الوطني على التوظيف من خلال فتح مجالات عمل جديدة على مستوى كل القطاعات المنتجة وغير المنتجة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع معدل نمو خلق مناصب الشغل في الفترة 1978/1967 على النحو التالي:

- 1967-1969: بلغ معدل النمو السنوي 3.2%.
- 1970-1973: بلغ معدل النمو السنوي 3.6%.
- 1974-1978: بلغ معدل النمو السنوي 5.6%.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع في التراكم في الفترة 1980/1989:

بناء على مبادئ وأهداف المخططين الخماسي الأول (1980-1984) والخماسي الثاني (1985-1989) والتي تم التركيز فيها على مجموعة من المحاور الرئيسية والتي منها:

- العمل على زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرف الجهاز الاقتصادي وذلك عن طريق التسريع في الإنتاج والحصول على الحجم اللازم من الواردات.
- ضمان التوظيف الملائم لتلك الموارد واستخدامها استخداما عقلانيا. ولأجل تجسيد تلك الأهداف والمبادئ فقد عملت السلطات الجزائرية على تكثيف جهودها منذ الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول للعمل على زيادة التراكم اللازم لتحقيق

التنمية السريعة في المديين المتوسط والبعيد، وعليه وحتى نعطي صورة أكثر وضوحا سنركز في هذا المجال على محورين رئيسيين هما:

1- دراسة وتحليل الموارد والتوظيفات في الفترة (1980-1989).

2- مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة خلال الفترة (1980-1989).

أولا: **دراسة وتحليل الموارد والتوظيفات في الفترة (1980-1989)**:

لقد عرفت موارد الأمة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 تطورا ملحوظا مما جعلها تساهم في تحقيق نوع من التوازن الداخلي بين الموارد واستخداماتها والدليل على ذلك هو أن الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B) قد انتقل من 143.3 مليار دينار جزائري (بالأسعار الجارية) عام 1980 إلى 225.3 مليار د.ج في عام 1985 مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرت ب حوالي 11.4% سنويا وواصل الإنتاج الداخلي الخام ارتفاعه خلال المخطط الخماسي الثاني أين انتقل من 252.8 مليار د.ج في عام 1985 إلى 313.2 مليار د.ج في عام 1989 مسجلا بذلك نسبة نمو قدرها 5% سنويا لكن في المقابل كانت نسبة الزيادة بين عامي 1980 و1989 جد معتبرة إذ بلغت 11.5% سنويا وهذا المعدل يعتبر أكبر بكثير مما كان مخططا له خلال فترة المخططين. ولتوضيح ذلك أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (71):

الوضع العام لموارد الدولة واستخداماتها (1980-1989)

الوحدة: مليار د.ج

البيان / السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الإنتاج الداخلي الخام (PIB)	143.3	169.03	181.07	203.6	231	252.8	250.5	260.8	261.8	313.2
استيراد السلع والخدمات	49.3	59.03	60.2	60.2	61.56	59.4	50.8	39.9	51.13	76.67
مجموع الموارد	192.6	228.06	241.27	263.8	292.56	312.2	301.3	300.7	312.9	389.87
الاستهلاك النهائي	74.5	91.5	99.1	110.6	132.34	146.9	163.2	161.0	(-)	(-)
التراكم الإجمالي للأموال الثابتة	54.8	63.0	71.4	80.3	87.18	92.7	101.4	92.9	(-)	(-)
الصادرات من السلع والخدمات	55.8	66.30	64.2	65.3	67.68	68.6	38.7	45.8	49.8	76.06
التغير في المخزون	7.34	7.36	6.60	7.60	5.05	4.00	2.00	01.00	-	-
مجموع التوظيفات	192.6	228.06	241.20	263.8	292.56	312.2	301.3	300.7	-	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ABDELHAMID BRAHIMI op cite page 445-448.
2- ONS ; L'Algérie en quelques chiffres 1986-1987 et 1988.
3- ONS ; séries statistiques N°=15 Alger juin 1987.
4- ONS ; séries statistiques (62-90) N°=31 Alger 1991.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1- سجلت موارد الأمة تطورا معتبرا خلال طول الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 وهو ما يعكسه تطور الإنتاج الداخلي الخام الذي انتقل من 143.3 مليار د.ج بالأسعار الجارية في عام 1980 إلى 313.2 مليار د.ج عام 1989 مسجلا بذلك معدل نمو قدر ب 118.5% في عام 1989 مقارنة بعام 1980 وهذا المعدل معناه أن المعدل السنوي للإنتاج الداخلي الخام خلال طول الفترة كان في حدود 11.5% (المتوسط السنوي) وهذا المعدل أكبر مما كان مخططا له في المخططين الخماسيين الأول والثاني. وهنا نشير أنه بالرغم من أن الإنتاج الداخلي الخام لا يعكس الصورة الواضحة لمعدل النمو الحقيقي إلا أنه في الوقت ذاته ساهم في رفع موارد الأمة من السلع والخدمات خلال طول الفترة، حيث انتقلت من 192.6 مليار د.ج في عام 1980 إلى 292.8 مليار د.ج عام 1984 ممثلة بذلك نسبة زيادة قدرها 10.4% سنويا. واستمرت في الارتفاع حيث انتقلت من 318.2 مليار د.ج عام 1985 إلى 339.9 مليار د.ج عام 1989 وهو ما يعادل معدل نمو قدره 102% في 1989 مقارنة بعام 1980، أو بمعنى آخر بمعدل النمو السنوي كان في حدود 10.2%.

2- التراجع المسجل في قيمة الواردات من السلع والخدمات خاصة بين عامي 1986 و 1987 والسبب في ذلك يعود إلى تراجع مداخيل الجزائر الناتجة عن عمليات التصدير التي سجلت تراجعا كبيرا بسبب انهيار أسعار البترول والغاز في عام 1986، وبالتالي تراجعت قيمة الصادرات كما سنرى ذلك لاحقا.

ثانيا: مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام (1980-1989):

يعتبر قطاع البترول والغاز (المحروقات) من بين القطاعات المنتجة الأكثر مساهمة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي (1980-1989) ولبيان ذلك أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (72):

مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام في الفترة (1980–1989)

الوحدة: مليار د.ج

البيان / السنة		1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصناعة		65.18	75.58	77.30	84.54	92.72	98.16	78.59	83.96	82.67	103.50
منها	الصناعة خارج المحروقات	13.98	16.42	18.60	22.40	29.69	32.76	39.54	38.42	41.87	44.70
	المحروقات	51.20	59.16	58.70	62.14	63.03	65.40	39.05	45.54	40.80	58.50
الفلاحة		12.9	16.25	16.10	16.60	19.48	24.08	26.25	31.78	38.72	47.50
بقية القطاعات*		54.45	62.25	72.02	83.09	92.20	107.27	121.36	119.06	116.21	133.50
إجمالي القيم المضافة		132.53	154.08	165.42	184.23	204.40	229.51	226.2	234.8	237.6	284.50
الرسم اليومي على الإنتاج		10.77	14.26	15.66	19.34	23.40	23.32	24.25	25.90	24.20	28.70
إجمالي الإنتاج الداخلي الخام		143.3	169.04	189.08	203.57	231.00	252.8	256.46	260.70	261.80	313.20

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع الجدول السابق رقم ()

*–تشمل: البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والخدمات، أخرى.

من بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1- عقد الثمانينيات من القرن الماضي لم يكن ملائما بالنسبة لقطاع البترول والغاز في الجزائر بشكل خاص حيث تأثر القطاع بالتطورات والأحداث التي عرفتها هذه الفترة مما أثر سلبا على أداء القطاع الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمته في تكوين الإنتاج الداخلي الخام من 36% عام 1980 إلى 27% عام 1984، وهذا معناه أن مساهمة القطاع خلال فترة المخطط الخماسي الأول قد فقدت تسعة نقاط (09) في 1984 مقارنة بعام 1980. أما فترة المخطط الخماسي الثاني فالأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للقطاع إذ تراجعت مساهمة القطاع من 29% عام 1985 إلى 15% فقط عام 1986 وهذا لأسباب سبق ذكرها، وأخيرا استقرت مساهمة القطاع في حدود 18.5%في عام 1989.

2- إن لتراجع المسجل في مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام انعكس سلبا على مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج الداخلي الخام حيث كانت نسبة مساهمته في تراجع خلال طول الفترة (1980/ 1989) إذ انتقلت النسبة من 45% عام 1980 إلى 40% عام 1984 ثم إلى 39% عام 1985 لتستقر أخيرا عند 33% فقط في عام 1989.

3- رغم التراجع المسجل في نسبة مساهمة القطاع الصناعي ومن خلاله قطاع البترول والغاز إلا أن قيمة الإنتاج الداخلي الخام كان قد سجل معدل نمو قدره حوالي 12% سنويا خلال طول الفترة وهو ما يؤكد أن مساهمة بقية القطاعات الأخرى من غير القطاع الصناعي في تزايد مستمر مما جعلها تعوض العجز المسجل حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة خارج المحروقات من 9% عام 1980 إلى 15% عام 1989 على مستوى كل قطاع.

هذا كل ما يتعلق بمدى مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي. أما مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية فان الوضع لا يختلف كثيرا عن وضعه السابق. حيث كانت نسبة مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة تفوق الثلاثين بالمائة (30%) خلال فترة المخطط الخماسي الأول إلا أنها تراجعت خلال فترة المخطط الخماسي الثاني حيث

سجلت أدنى مستوى لها وهو 17% في عامي 1986 و1988. رغم أن القيمة المضافة في القطاع انتقلت من 51.2 مليار د.ج عام 1980 إلى 58.8 مليار د.ج عام 1989 وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرت بحوالي 1.5% سنويا وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل العام لنمو القيمة المضافة عل مستوى الاقتصاد الوطني خلال عقد الثمانينيات (1980-1989) حيث قدرت بـ 11% سنويا خلال فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و 5% سنويا خلال فترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989. وحتى نعطي صورة أكثر وضوحا حول مساهمة قطاع البترول ولغاز في تكوين القيمة المضافة خلال فترة المخططين الخماسيين الأول والثاني نقدم بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (73):

مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة (1980-1989)

السنة / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي القيمة المضافة (1)	132.50	154.08	165.40	184.2	204.4	229.5	226.2	234.8	237.6	284.50
القيمة المضافة في القطاع الصناعي (2)	65.18	75.58	77.3	84.54	92.72	98.16	78.59	83.96	82.67	103.50
القيمة المضافة في قطاع البترول والغاز (3)	51.20	59.16	58.7	62.14	63.03	65.4	39.05	45.54	40.80	58.80
نسبة قطاع المحروقات على الإجمالي $(\frac{3}{1})$ %	39	38	35.5	34	31	28.5	17	19	17	20.5
نسبة مساهمة (3)إلى (2) $(\frac{}{2})$ %	78.5	78	76	73.5	68	67	49.5	54	49	57

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ABDELHAMID BRAHIMI op cite page 252.
2- ONS ; séries statistiques N°=31 Alger op cite page 62.
3- ONS ; L'Algérie en quelques chiffres (80-84) et (186-87) ,1988,1990 .

المبحث الثالث: الإطار العام لتجارة البترول والغاز في الجزائر في الفترة قبل 1990:

انطلاقا من عام 1967 كان على الجزائر وهي تدخل مرحلة جديدة من عمر التخطيط والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أن تأخذ في الاعتبار السياق الاقتصادي الدولي، وقد استطاعت فعلا وبنفس السياسات التي انتهجتها للحد أو التقليل من التأثيرات السلبية إلا أنها في نفس الوقت لم تنجو من تأثيراته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي ولعل ما ساعد في ذلك هو طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا أحادي الجانب أو بمعني ينتج منتوجا واحدا ويعتمد في صادراته على نفس المنتوج ونعني بذلك (المحروقات) أو البترول والغاز.

في هذا السياق وبما أن دور التجارة الخارجية يكمن في كيفية الموازنة بين العرض والطلب عن طريق تصدير فوائض السلع القليلة العدد واستيراد مجموعة من السلع التي يكون الاقتصاد الوطني في حاجة إليها، وهذا الأمر ينطبق على الاقتصاد الجزائري ، وهذا معناه أن التجارة الخارجية بهذا المفهوم تمكن الاقتصاد الوطني على المدى القصير التخفيف من حدة الاختناقات المرافقة لظروف النمو غير المتوازن. الناجمة عن الاختلال الهيكلي في التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج في المدى الطويل.[1] فإن التجارة الخارجية تساهم بكيفية ايجابية في خلق الظروف المادية لتصحيح الاختلال في التركيب القطاعي لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في نسب عوامل الإنتاج.

لذلك وباعتبار التجارة الخارجية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الاهتمام بقطاع التجارة كان من ضمن أولويات المخطط الجزائري عند اعتماد أسلوب التخطيط في عام 1967، ومن حينها والجزائر تحاول التركيز على مجموعة التوازنات الاقتصادية المرغوب تحقيقها على مستوى كل مخطط تنموي وعملت في هذا الإطار على تطوير المجاميع الاقتصادية الرئيسية منها تحديد بنية الاستثمارات وكيفية توزيعها بين القطاعات الاستراتيجية وكذلك هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية وبنية الاستهلاك.

[1]- محمد الطاهر سعودي: تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة: الحتمية والرهانات أطروحة دكتوراه دولة –2003–2004، الجزائر، ص 263.

المطلب الأول: تطور الاستهلاك الوطني من البترول والغاز قبل 1990:

لقد كانت الفكرة السائدة لدى السلطات الجزائرية في فترة السبعينيات من القرن الماضي وقبلها أن البترول والغاز الطبيعي ليس لهما إلا وظيفة واحدة وهي الوظيفة التمويلية أو بمعنى اعتبارهما كمصدري تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط وبالتالي لم تعطى حينها أية أهمية لجانب إمداد الاقتصاد الوطني بمنتجات القطاع وقد ساعد على ذلك الظروف الفنية والتكنولوجية التي لم تكن الجزائر تتوفر عليها بالكيفية التي تضمن للجزائر من تغطية احتياطاتها من المنتجات البترولية والغازية المكررة. رغم ذلك فإن النظرة للاستهلاك حينها (قبل الثمانينات) كانت تمثل الفرق بين الكميات المنتجة والكميات المصدرة من البترول والغاز الطبيعي[1] الأمر الذي نتج عنه عدم وجود رؤية واضحة حول الاستهلاك الوطني من البترول والغاز الطبيعي ومشتقاتهما خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، لكن رغم ذلك فإن البيانات المتوفرة لدينا تؤكد إن الاتجاه العام للاستهلاك الوطني من البترول والغاز خلال الفترة الممتدة من 1969إلى 1979 كانت في تزايد مستمر من سنة لأخرى مع العلم إن الاستهلاك الوطني في هذه المرحلة كان مركزا فقط على استهلاك المنتجات المكررة "Refined Products" ، وهذه الأخيرة عرف الاستهلاك منها تطورا معتبرا حيث انتقلت الكميات المستهلة منها من 32300 برميل/يوم عام 1967 إلى 95300 برميل/يوم عام 1979 معنى ذلك ان حجم الاستهلاك الوطني من المنتجات المكررة في الجزائر كان قد تضاعف بثلاث مرات في عام 1979 مقارنة بعام 1969، أو ما يعادل نسبة نمو قدرت بـ 9,2% سنويا وهي نسبة مقبولة إلى حد كبير.

في هذا السياق فقد حرصت السلطات الجزائرية قبل الشروع في تطبيق أو تجسيد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ارض الواقع فإنها (السلطات) وضعت من بين اهتماماتها أمرين هامين هما:

1- كيفية ضمان الموارد المالية من البترول والغاز لتمويل التنمية .

---

[1]- SMAIL KHENNAS ; STRATEGIES ET POLITIQUES énergétiques au Maghreb et en Egypte édition SALAM BOFRANCE 1992. Page 77.

2- تحديد خطة للاستهلاك الوطني من الطاقة تشمل كل القطاعات الاقتصادية، الصناعية، النقل، والاستهلاك المنزلي. في هذا الإطار فقد أشار وزير الطاقة بلقاسم نبي في عام 1984 (أوت 1984) من أن الاستهلاك الوطني يتركز أساسا على المنتجات البترولية المكررة، هذا بالرغم من ان احتياطي الجزائر من البترول حينها كان يمثل 20% فقط من إجمالي الاحتياطي الجزائري من المحروقات (80% غاز طبيعي)، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية اتخاذ قرار إنشاء أو تأسيس لجنة وطنية مهمتها توجيه وترشيد الاستهلاك الوطني في مجال الطاقة وقد وضعت تلك اللجنة في خططها المستقبلية التركيز على الغاز الطبيعي كمصدر تموين تماشيا ما عرفته حضيرة السيارات من تطور وكذلك حدوث تغير ملحوظ في نمط الاستهلاك العائلي للغاز بمختلف أنواعه. ولإعطاء صورة واضحة حول الوضع العام للاستهلاك الوطني من البترول والغاز ومشتقاتهما خلال فترة الثمانينات نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (74):

تطور حجم وبنية استهلاك المحروقات في الجزائر حسب نوع المنتج 1980–1989

الوحدة : 10 ^{6} ط.م.ن. *

السنة / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
بترول خام ومكثفات	10.46	13.66	19.26	18.06	20.40	19.60	21.36	20.18	22.54	21.40
منتجات مكررة	4.50	4.8	5.05	5.7	6.06	6.10	6.30	6.31	6.26	6.44
غاز البترول المميع (GPL)	0.75	0.77	0.86	0.89	1.03	1.06	1.15	1.19	1.24	1.27
الغاز الطبيعي (GN)	3.30	3.8	4.2	4.4	4.7	5.5	5.9	6.2	6.5	6.4
المجموع	19.01	23.03	29.37	29.05	32.20	32.36	34.71	34.50	36.54	3551
الاستيراد (زيوت وشحوم)*	1.12	1.15	0.93	1.42	1.76	0.36	0.42	0.40	0.45	0.47
المجموع الكلي	20.13	24.18	30.3	30.47	33.96	32.72	35.13	34.90	37.0	35.98
نسبة التغطية (%)	94.5	95	97	95	95	95	99	99	99	99

تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- ONS ;Annaire statistique de l'algerie (83-84) N°12 Alger 1985 page 170.
2- ONS ;bulleti, statistique courantes N°12 Alger 1990, 1987 page (15.16).
3- - ONS ;Annaire statistique de l'algerie (85-86) N°13 Alger 1987 page 163.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

– يستحوذ جانب الاستهلاك الوطني من البترول الخام والمكثفات على أكبر نسبة من إجمالي الاستهلاك خلال طول الفترة حيث كانت حصته من إجمالي الاستهلاك تتراوح بين 55% في عام 1980 ثم ارتفعت إلى 63% عام 1984 ثم تراجعت قليلا لتستقر عند حدود 60%، ثم تأتي في المرتبة الثانية المنتجات المكررة التي كانت حصتها من إجمالي الاستهلاك الوطني خلال طول الفترة تتراوح بين 23%عام 1980 و19% عام 1984 لتستقر عند 18% عام 1989.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية من البترول والغاز قبل 1990.

ترتبط عملية تصدير البترول والغاز الطبيعي في الجزائر كغيرها من عملية التصدير في الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول على حجم احتياطاتها البترولية والغازية وكذلك على طاقتها الإنتاجية من جهة، ومن جهة ثانية ترتبط بعوامل أخرى داخلية وخارجية وفي مقدمة تلك العوامل نجد حاجة الاقتصاد الوطني للموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك بالعملة الوطنية أو بالقطع الأجنبي، إلا أن ذلك يتوقف من جانب آخر على مستويات أسعار البترول والغاز في السوق الدولية للبترول والغاز هذا إلى جانب ارتباط عمليات التصدير بالعوامل الجيوسياسية التي تميز الوضع العام للاقتصاد العالمي والإقليمي خلال فترة معينة (فترة التصدير)، وعليه فقد عرفت الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989، العديد من التطورات والأحداث التي غيرت الكثير من موازين القوى وغيرت الاتجاهات العامة للكثير من المؤشرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وقد سبقت الإشارة إلى معظمها في الفصول السابقة من هذا البحث، إلا أن أهم تلك الأحداث التي كان لها الأثر الكبير في تغيير اتجاهات الصادرات العالمية من البترول والغاز الطبيعي نذكر ثورات الأسعار في 1974/1973 و 1979 والثورة المعاكسة في 1986 ، ونتيجة تلك الأحداث فقد تأثر الاتجاه العام للصادرات الجزائرية خلال الفترة المذكورة ويظهر ذلك أكثر من خلال تتبعنا للاتجاه العام للتطور الكمي للصادرات الجزائرية من البترول الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة 89/67 وهذا ما يوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (75):

التطور الكمي والنسبي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز في الفترة: 1989/1967

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط.

البيـــان / السنـــة		1967	1969	1970	1972	1974	1975	1977	1979	1982	1984	1986	1987	1989
البترول الخام+المكثفات	الكمية	40.6	46.8	50.6	51.8	48.7	51.8	54.2	57.9	43.7	44.0	45.4	45.4	47.1
	النسبة %	97	96.5	97	97	94.5	91	91	97	80	68.5	66	61	59
الغاز الطبيعي+GPL+GNL	الكمية	1.22	1.70	1.50	1.57	2.81	4.97	4.21	11.90	10.8	20.20	23.3	28.5	32.8
	النسبة %	3	3.5	3	3	5.5	9	9	3	20	31.5	34	39	41
المجموع		41.82	48.5	52.1	53.37	51.51	56.77	59.4	59.8	54.5	64.2	68.7	73.9	079.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- Mohamed Nasser Thabet op cité page 303.
2- Khennas.S ;Stratégies et politiques énergitiques au maghrebet en Egypte, Canada 1992 page 105.
3- ONS ; Series statistiques N°31 (62-90) Alger 1991.
4- ONS ;Annaire statistique de l'algerie (1985-1986) N°13 Alger 1987 page163.
5- ONS ; L'Algerie en quelques chiffres –Alger 1988 page 11.
6- ONS ;Annaire statistique N°15 (1962-1986) Alger 1987.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1- إن فترة السبعينيات في الجزائر بالنسبة للصادرات كانت السيطرة فيها للبترول الخام والمكثفات عكس فترة الثمانينات التي كانت لصالح تصدير الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع وغاز البترول المميع. حيث نلاحظ الاتجاه التنازلي للكميات المصدرة من البترول الخام والمكثفات بعد عام 1979، وفي المقابل كان الاتجاه التصاعدي للصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي بأنواعه خلال طول الفترة.

2- الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية من البترول والمكثفات كانت تفوق الـ 90% في الفترة الممتدة من 1967 إلى عام 1979 ثم تراجعت هذه النسبة تدريجيا لتستقر عند حدود 59% في عام 1989. لكن في المقابل فإن مساهمة الغاز الطبيعي بأنواعه في إجمالي صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة فقد كانت أقل من 10% خلال الفترة 79/67. ثم أخذت في الارتفاع بعد ذلك لتستقر عند حدود 41%عام 1989.

3- إن بيانات الجدول السابق تبين لنا أيضا مدى نجاح السلطات الجزائرية في تطبيق سياسة تنويع الصادرات من غير البترول والتوجه نحو الغاز في الصادرات كمرحلة أولى، خاصة وأن احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي تجعلها تغير من سياسة تصديرها لمصالح الغاز الطبيعي، كما أن الغاز الطبيعي يعتبر من المصادر الطاقوية غير الملوثة للبيئة رغم أن تكاليف استغلاله حينها كانت مرتفعة نسبيا.

4- وأخيرا يمكن القول أن المتتبع للاتجاه العام لتطور الصادرات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي يلاحظ مدى درجة تأثر اتجاه الصادرات الجزائرية من المحروقات بالتطورات والأحداث التي عرفها العالم خلال طول الفترة وفي مقدمتها وأكثرها تأثيرا في الاتجاه العام نذكر الصدمة البترولية الأولى والصدمة البترولية الثانية وكذلك الصدمة البترولية المعاكسة في 1986، إلا أن تأثير هذه الصدمات في الاتجاه العام للصادرات في الجزائر لم يكن بنفس الأثر، حيث ساهمت الصدمتين الأولى والثانية في تخفيض حجم الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار في حين كان العكس بالنسبة للصدمة المعاكسة التي تطلبت الرفع من حجم الصادرات لتعويض انهيار أسعار البرميل من البترول الخام في 1986 الذي بلغ حوالي 7 دولارات كما أشرنا إلى ذلك سابقا، لذلك يمكن القول أن الاتجاه العام للصادرات الجزائرية يتميز بحساسية أكبر تجاه ما يحدث من تطورات وأحداث على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز وكذلك الأحداث الجيوسياسية الدولية والإقليمية. في الأخير وحتى نعطي صورة أكثر وضوحا حول الاتجاه العام للصادرات الجزائرية من المحروقات (بترول وغاز طبيعي) خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989. نقدم الرسم البياني التوضيحي التالي اعتمادا على بيانات وأرقام الجدول السابق.

رسم بياني رقم (25):

التطور الكمي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي خلال 1967–1989

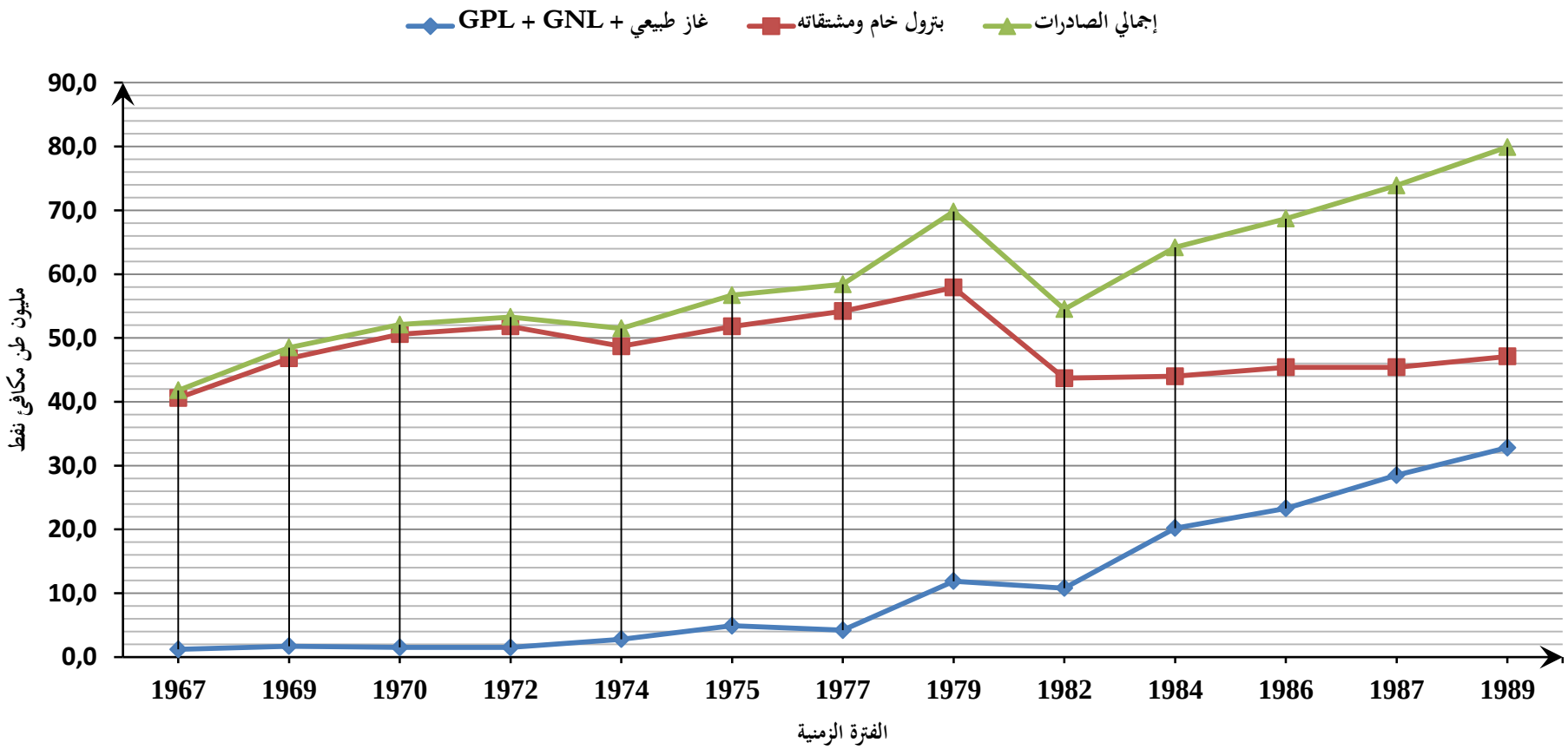

المطلب الثالث: تطور أسعار وعائدات البترول والغاز في الجزائر في الفترة 1967-1989.

انطلاقا من كون أسعار البترول والغاز الطبيعي تشكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في المالية الداخلية والمالية الخارجية للدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز خاصة دول الأوبك(OPEC). وتتوقف درجة الاعتماد هذه على مستويات أسعار كل من البترول والغاز من جهة وعلى ما يتأتى من عمليات تصديرهما في الأسواق الخارجية من موارد مالية من ناحية أخرى.

في هذا السياق وباعتبار الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز لم تكن مستثناة من هذه القاعدة وربما كانت أكبر الدول العربية اعتمادا على هذين المصدرين من خلال مساهمة قطاع البترول والغاز في إجمالي العائدات من جهة ومن جهة ثانية في تكوين الدخل الوطني، إلا أن تلك المساهمة تتوقف بالدرجة الأولى على مستوى أسعار كل من البترول والغاز في السوق الدولية من جهة كما تتوقف تلك العائدات على مدى توفر الجزائر على الاحتياطات الضرورية من البترول والغاز والتي تستطيع من خلالها الرفع من طاقتها الإنتاجية لضمان توفير الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية.

من هذا المنظور ومن أجل معرفة الاتجاه العام لأسعار البترول والغاز في الجزائر خلال الفترة من 1967 إلى 1989. ومن خلال ذلك يمكننا معرفة قيمة صادرات الجزائر من المصدرين خلال هذه الفترة، لذلك سنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

أولا: تطور أسعار البترول والغاز في الفترة 1967-1989.

ثانيا: تطور العائدات الجزائرية من البترول والغاز 1967-1989.

أولا: تطور أسعار البترول والغاز في الفترة 1967-1989.

لقد بينا في الفصول السابقة أن أسعار البترول تتحدد بعاملي العرض والطلب كأي سلعة أخرى مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. إلا أن هناك من المتخصصين في مجال البترول والغاز يؤكدون أنه لا يمكن النظر إلى البترول والغاز كأنهما مجرد سلعة اقتصادية عادية بل هما من السلع الاستراتيجية التي تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية ولعل في مقدمة تلك الظروف نذكر:

- الظروف الجيوسياسية .
- الظروف الخارجية.

وتتفاوت تأثيرات هذه الظروف على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة من جهة وبين الدول المنتجة المستهلكة للبترول والغاز من جهة ثانية.

إلا أن المهم في هذا المجال هو إن مشكلة تسعير البترول والغاز إنما تخضع بالدرجة الأولى إلى الأطراف الفاعلة في تحديد مستويات الأسعار بمختلف أنواعها في السوق الدولية للبترول والغاز، وقد سبق أن ذكرنا هذه الأطراف.

ذلك يمكننا القول انه من الناحية التاريخية فإن أهمية تسعير البترول أولا ثم الغاز بعد ذلك بدأت تتجلى أكثر مباشرة بعد الصدمة البترولية الأولى في عام 1974/1973 ومن ذلك التاريخ وأسعار البترول تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال طول الفترة الممتدة من 1969 إلى 1989. في هذا الإطار وباعتبار الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز لم تكن بمعزل عن تلك الأحداث والتطورات التي عرفتها مستويات الأسعار الخاصة بالبترول والغاز الطبيعي على مستوى السوق الدولية، وبالتالي فقد تأثر اقتصادها الوطني بتلك الأحداث كما تأثرت عائداتها من القطاع خلال طول الفترة. ولمعرفة الاتجاه العام لتطور أسعار البترول والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989، وهذا من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (76):

تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر

الوحدة : دولار/برميل

	1967	1969	1970	1973	1974	1977	1979	1980	1981	1984	1986	1989
سعر البترول	2.30	2.66	3.55	5.51	13.33	14.38	21.24	35.19	39.54	29.70	14.18	18.40
سعر الغاز *	–	–	0.70	0.54	0.60	0.73	1.5	2.40	3.93	4.35	1.30	2.72

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- Jean Baptiste ; Equilibre et déséquibbre sur le marché internationale du Gaz Naturel ; Economica.Paris 1987 page 38.
2- Youcef Dehbi ; Perspective des Exportations des GPL et place de la Sonatroch sur le marché médéteuramm Alger 2008.
3- Belkacem Nabi ;oúva l'Algerie, 1990 page 174.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- إن أسعار البترول الخام في الجزائر كانت جد ضعيفة في الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1973، كما أن الفوارق بين سنة وأخرى لم تكن كبيرة بل لم تتعدى دولار واحد ودولار ونصف بين سنة وأخرى. بينما سعر الوحدة الحرارية من الغاز الطبيعي فكان جد ضعيف حيث لم يتعدى السعر الواحد دولار في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1977. وهذا ما يدل على أن كل السياسات المعتمدة في الرفع من قيمة سعر البرميل من البترول الخام خلال هذه الفترة والتي أعطت نتيجة ايجابية خاصة بعد 1973، لكن في المقابل نجد أن سعر الغاز لم يكن محل نقاش ولم تكن قضية تحديد سعر الغاز الطبيعي قد طرحت بشكل واسع ما عدا تلك المفاوضات التي قامت بها الجزائر مع الشركة الأمريكية البازو"ELPASO"[1] في عام 1969.والتي طالبت فيها الجزائر بتطبيق نظام الربط السعري (Indexation) أو بعد ربط سعر الغاز بسعر البترول إلا أن تلك المفاوضات لم تستطع تحقيق ما كانت تصبو إليه الجزائر.*

2- نلاحظ أن المستوى العام لأسعار البترول منذ 1979 سجلت تطورا معتبرا إلى غاية 1981 أي سجل سعر البرميل من البترول الخام الجزائري أعلى مستوى له خلال طول الفترة وهو 39,54 دولار/برميل، مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرها حوالي 86% وهو ما يعادل نسبة النمو السنوية تقدر بـ 28%، أما بعد ذلك فقد اخذ المستوى العام للأسعار في الانخفاض إلى أن أنها سعر البترول في عام 1986. بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم كما سبق وأن اشرنا إلى ذلك سابقا.

3- إن الاتجاه العام لسعر البرميل من البترول الخام الجزائري خلال طول الفترة عرف مرحلتين الأولى من 1967 إلى 1981 حيث كان في تزايد مستمر حتى وان كان بنسب متواضعة بين سنة وأخرى، أما المرحلة الثانية فهي التي عرف فيها سعر البترول الخام الجزائري انهيارا معتبرا في عام 1986، مثلما تأثر ذلك كل أنواع أسعار البترول على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز، وبالموازاة مع ذلك فقد تأثرت أسعار الغاز الطبيعي الجزائري أي بلغت نسبة التراجع في عام 1986 حوالي 234,5% مقارنة بعام 1984. أو بمعنى أن سعر الوحدة الحرارية البريطانية من الغاز (مليون وحدة حرارية بريطانية) تراجع بحوالي 3 دولارات.

---

[1]- عبد السلام بلعيد: الغاز الجزائري بين الحكمة والظلال، مرجع سابق ص 60.

ثانيا: تطور العائدات الجزائرية من البترول والغاز في الفترة 1989/1967:

تعتبر الحقبة التي جاءت بعد التصحيح الأول لأسعار البترول الخام في عام 1974/1973 حقبة هامة في تاريخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز بشكل عام والجزائر بشكل خاص حيث تطورت وتوسعت علاقات الجزائر بصورة أكثر مع العالم الخارجي من خلال زيادة حجم صادراتها من البترول والغاز مستغلة في ذلك الظروف المواتية للرفع من عائداتها من قطاع البترول والغاز بالموازاة مع الارتفاع المعتبر لأسعار البترول بالدرجة الأولى.

في هذا السياق فإن ارتفاع أسعار البترول في الفترة 1989/1967 كان قد ساهم في إحداث قفزة نوعية في الاقتصاد الجزائري إذ وبالرغم من تذبذب العائدات المحققة خلال الفترة (وذلك أمر طبيعي) باعتبار العائدات ترتبط باتجاه أسعار البترول والغاز وبكل ما عرفته السوق العالمية للبترول والغاز خلال الفترة المذكورة فإن العائدات البترولية والغازية خلال هذه الفترة كانت قد ساهمت بقدر كبير في إمداد الاقتصاد الجزائري بما يحتاجه من العملة الوطنية والعملة الأجنبية التي كانت تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، وعليه فقد حاولت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة توظيف تلك العائدات من أجل تحسين مستويات معيشة المواطنين حاضرا ومستقبلا، الأمر الذي سمح للجزائر الشروع في اعتماد مجموعة المخططات التنموية وخصصت لها مبالغ مالية جد معتبرة في شكل استثمارات كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق.

في هذا الإطار ورغم محدودية حجم الصادرات على مستوى دول الأوبك الأخرى فقد عرفت العائدات الجزائرية من البترول والغاز تطورا معتبرا خاصة في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1980. ثم أخذت في التراجع بسبب الظروف والتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص وخاصة في عام 1986 أين سجلت أسعار البترول انهيارا كبيرا مما أثر على قيمة العائدات الجزائرية وانعكس ذلك سلبا على الوضع العام للاقتصاد الجزائري وأدخل الجزائر في دوامة المديونية وغيرها من المشاكل والأحداث التي عرفتها خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي لذلك. ومن أجل الوقوف على أهم التطورات التي عرفتها العائدات البترولية والغازية في الجزائر ومدى مساهمة قيمة الصادرات الجزائرية من البترول والغاز نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (77):

التطور القيمي والنسبي لصادرات الجزائر من البترول والغاز وأهميتها الى إجمالي الصادرات (1969-1989)

الوحدة مليون دولار.

البيان / السنة	1967	1970	1973	1974	1977	1979	1980	1981	1984	1986	1988	1989
إجمالي قيمة الصادرات (1)	934	1009	1887	4687	5944	9551	13871	14396	13592	8255	9470	10222
قيمة الصادرات من المحروقات (2)	606	681	1522	4267	5562	8746	12971	13066	9778	5161	5725	6815
نسبة (2) إلى (1) $(\frac{2}{1})$ (%)	65	67.5	80.5	91	93.5	91.5	93.5	91	72	62.5	60.5	66.5

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC ; annual statistical belletion 2004 Kuwait 2005 page 29.

2- OAPEC ; secretary generalis, Sixth annual report 1979 Kuwait 1980 page 67, 71.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1- نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه مدى ارتباط قيمة الصادرات الجزائرية بقيمة الصادرات من البترول والغاز، إذ بينما تضاعفت قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر في عام 1979 بعشرة أضعاف مقارنة بعام 1969. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ما حققته صادرات الجزائر من البترول والغاز خلال نفس الفترة بأكثر من 14 ضعفا خلال نفس الفترة، لكن في المقابل تضاعفت قيمة الصادرات الجزائرية من غير المحروقات خلال نفس الفترة بمرتين فقط (ضعفين) في عام 1979 مقارنة بعام 1969.

2- لقد انتقلت نسبة مساهمة قطاع البترول والغاز من 65% عام 1969 إلى 93.5%في عام 1980، وهذا ما يفسر بوضوح عدم قدرة الجزائر من تنويع صادراتها من غير المحروقات خلال طول الفترة 1980/1969. لكن بعد عام 1980 بدأت نسبة مساهمة العائدات البترولية والغازية في التراجع إلى أن بلغت أدنى مستوى لها أو بمعنى أصح أدنى نسبة مساهمة في القطاع في إجمالي الصادرات خلال طول الفترة (1969 إلى 1989). في عام 1986 حيث بلغت نسبة المساهمة 62.5% فقط، والسبب في ذلك لا يعود إلى زيادة صادرات الجزائر من غير البترول بل بالعكس فقد تراجعت قيمة العائدات من 14396 مليار دولار في عام 1981 إلى 8255 مليار دولار مسجلة بذلك نسبة تراجع قدرت بـ 42.6% في عام 1986 مقارنة بعام 1981، وهذا ما يؤكد مرة أخرى مدى درجة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات في جانب عائدات الدولة التي تعتمد عليها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعل الأمر سيزداد أكثر وضوحا عندما نستعرض مدى مساهمة القطاع في تمويل ميزانية الدولة وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تحليلنا لموارد ميزانية الدولة الجزائر لاحقا.

المبحث الرابع: سياسات تسعير البترول والغاز وانعكاساتها على التنمية في الجزائر قبل 1990:

في الحقيقة إن الحديث عن سياسات تسعير البترول والغاز في الجزائر لا يمكن أن يفهم بأن للجزائر سياسة خاصة بها تستطيع من خلالها تحديد مستويات أسعار بترولها الخام وغازها الطبيعي وكل ذلك بمعزل عما يحدث في السوق الدولية للبترول، أو بمعنى أن الجزائر قادرة على أن تتحكم في مستوى الأسعار بصورة انفرادية، بل أن كل ما في الأمر هو أن الجزائر تخضع لكل ما يتخذ من قرارات وإجراءات ذات الصلة بمستويات أسعار البترول والغاز على مستوى السوق الدولية لا لشيء إلا لأن الجزائر ليس لها قدرة تفاوضية كبيرة التي تستطيع من خلالها فرض السياسة السعرية التي تخدم مصالحها دون أن تلحق ضررا بالأطراف الأخرى خاصة وأن القدرة التفاوضية مرتبطة في الأساس بعاملين هما:

1- حجم الاحتياطيات المؤكدة من البترول والغاز ووزنها النسبي مقارنة بحجم الاحتياطيات في الدول الأخرى .

2- طاقتها الإنتاجية وقدرتها على التخزين.

هذان العاملان يمثلان نقطة ضعف الجزائر في هذا المجال (التفاوض)

بشكل عام فإن الفترة الممتدة من 1973 إلى 1989 عرفت مجموعة من السياسات الخاصة بكيفية الاستفادة من الثروة البترولية والغازية من خلال تحديد سياسات تسعير المصدرين في السوق الدولية ، ونظرا لاختلاف وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة في السوق الدولية وخاصة الدول المنتجة والدول المستهلكة حيث نجد أن كل طرف يعمل على تحقيق مصالحه باعتماد السياسة المناسبة له، لكن رغم ذلك فليس هنالك سياسة انفرادية تخص طرف دون آخر لذلك نجد أنه منذ 1973 عرفت السوق الدولية للبترول والغاز مجموعة من السياسات خاصة بكل مرحلة منها:

1- سياسة الدفاع عن الأسعار في الفترة 1973 إلى 1985.

2- سياسة الدفاع عن الحصة السوقية 1986-1989.

3- سياسة تثبيت الأسعار بعد عام 1989.

لذلك فإن سياسة تسعير البترول والغاز المعتمدة في الجزائر يجب أن لا تخرج عن تلك السياسات التي تعتمد السعر المناسب خدمة لاقتصادها وضمانا لتوفير الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شكل عائدات هذه الأخيرة التي تتحصل عليها الجزائر من خلال عمليات تصديرها للبترول والغاز الطبيعي بنوعيه.

لذلك سنحاول في هذه الدراسة تحديد مدى الدور الذي تلعبه العائدات البترولية والغازية في الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاقتصاد المخطط، وما هي السياسات المعتمدة في هذا المجال خاصة عند إعداد الميزانية العامة للدولة خلال كل سنة بناء على ما يمكن تحصيله من عائدات بترولية وغازية وفقا للسعر المعلن في السوق الدولية للبترول والغاز هذه الأخيرة تأخذ في الاعتبار الظروف الجيوسياسية والمناخية وغيرها من العوامل الأخرى والتي لها دور فعال في تحديد مستويات أسعار البترول والغاز الطبيعي بشكل عام .

في هذا السياق وبما أن الجزائر ليست حرة في تحديد سعر بترولها ولا سعر غازها الطبيعي، فهي بذلك تعتمد سياسة أخرى يمكن اعتبارها في نظرنا سياسة وقائية إلى حد ما، وتتمثل هذه السياسة في أن الجزائر عند إعدادها لميزانياتها العامة سنويا تعتمد في ذلك على سعر مرجعي للبترول والغاز الطبيعي أقل من السعر المعلن للمصدرين في السوق الدولية، وهذا في نظرنا إجراءًا صائبا لكونه يجنب المخطط الجزائري في تحديد إيرادات الدولة بناء على السعر المعلن في السوق لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على انجاز المشاريع التنموية في حالة انهيار أسعار البترول والغاز لسبب أو لآخر. لذلك فإن اعتماد سعر مرجعي من طرف السلطات الجزائرية غير السعر المعلن في السوق الدولية للبترول والغاز والهدف منه هو تجنب المبالغة في التنبؤ لما سيكون عليه سعر البرميل من البترول الخام أو المتر المكعب من الغاز الطبيعي خلال سنة مالية معينة. إلا أنه من جانب آخر فإن اعتماد سعر أقل من السعر السائد في السوق الدولية لتحديد حجم العائدات التي تحصل عليها الجزائر من جراء عمليات تصدير البترول والغاز كان له جانب إيجابي إلى حد ما حيث يساهم الفرق بين السعر السائد في السوق الدولي والسعر المعتمد من قبل السلطات الجزائرية حين إعداد الميزانية العامة للدولة في تكوين احتياطي

معتبر من العملة الأجنبية خاصة في حالة ارتفاع الأسعار، وبالتالي الاستفادة من ذلك الاحتياطي في حالة وقوع الجزائر في ضائقة مالية أو بسبب تراجع كبير وبشكل غير منتظر في سعر البترول والغاز أقل من السعر المعتمد محليا.

في هذا المجال ونظرا لكون الجزائر تعتمد في مصادر تمويلها على ما يتأتى من عائدات بترولية وغازية خلال فترة زمنية معينة وبنسبة تفوق 95% في معظم الحالات. نحاول من خلال ذلك تحديد مدى الدور الذي تلعبه العائدات البترولية والغازية في الجزائر في تمويل ميزانية الدولة خلال فترة الاقتصاد المخطط في الجزائر (1967/1989).

من جهة ومن جهة ثانية تحديد العلاقة بين السياسات السعرية المعتمدة في السوق الدولية لتحديد سعر البترول والغاز، مدى الانعكاسات السلبية والايجابية لتلك السياسات على المسار التنموي في الجزائر خلال طول الفترة.

المطلب الأول: دور العائدات الجزائرية من البترول والغاز في تمويل ميزانية قبل 1990:

لقد كانت الحقبة التي جاءت بعد تصحيح أسعار البترول والغاز في عام 1973 و 1974 حقبة هامة في تاريخ اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول و خاصة الدول العربية ومنها الجزائر، تلك التصحيحات التي تغيرت بفضلها موازين القوى بين الدول المنتجة والدول المستهلكة من جهة، ومن جهة ثانية تغيرت نظرة الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز تجاه العائدات المتأتية من قطاع البترول و الغاز والعمل على تسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الجزائر منذ ذلك التاريخ وهي تسعى جاهدة باستغلال كل الظروف الملائمة خاصة في حالة ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للاستفادة من العائدات المتأتية من عمليات تصيرها للبترول والغاز منذ اعتمادها الاقتصاد المخطط خلال طول الفترة الممتدة من عام 1967 والى غاية 1989.

على هذا الأساس فإن الحديث عن العائدات البترولية والغازية في الجزائر يقودنا للحديث عن دور ومساهمة هذه العائدات في تمويل ميزانية الدولة ومدى تغطيتها للنفقات العمومية، وهل ساهمت تلك العائدات في تكوين المدخرات الوطنية من العملة الوطنية والعملة الأجنبية خلال طول الفترة، وفي نفس الوقت هل استفادت الجزائر بتوظيفها تلك

العائدات لإحداث تنمية شاملة في ظل الظروف التي عرفتها السوق العالمية للبترول والغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1989. هذه الفترة التي عرفت فيها السوق العالمية للبترول والغاز ثلاثة أحداث هامة تمثلت أساسا وكما سبق الذكر في:

- الصدمة البترولية الأولى في عام 1974/1973.
- الصدمة البترولية الثانية في عام 1980/1979.
- الصدمة البترولية المعاكسة في عام 1986.

لذلك فإنه إذا كانت الصدمة الأولى والثانية تعتبر في نظر المستهلكين كصدمة بترولية فقد كانت في نظر المنتجين طفرة بترولية نتيجة لما تحقق خلالهما من عائدات بترولية وغازية هامة ساهمت إلى حد كبير في تمويل ميزانيات دول الأوبك بما فيها الجزائر. إلا أن الصدمة الثالثة التي يطلق عليها بالصدمة المعاكسة في نظر الدول المنتجة والمصدرة للبترول كانت بمثابة نقطة تحول عكسية لمسار العائدات البترولية والغازية لكل الدول ومنها الجزائر، هذه الأخيرة التي تتوقف عملية تمويل ميزانيتها على اتجاهات مستويات الأسعار خلال طول الفترة الممتدة 1967-1989، ومن خلال ذلك يمكننا تحديد مدى مساهمة تلك العائدات في تمويل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة. ولمعرفة ذلك نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (78):

مساهمة إيرادات قطاع البترول والغاز في تمويل ميزانية الدولة (1989/1967)

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنة	1967	1970	1974	1977	1979	1980	1981	1982	1984	1986	1987	1989
إجمالي الإيرادات (1)	4.02	6.30	23.44	33.48	46.43	59.59	79.38	77.24	101.36	89.69	92.98	121.40
أ- الإيرادات الجبائية (2)	3.38	5.45	21.40	31.28	44.84	57.77	76.71	69.45	89.40	74.09	78.69	109.4
منها الجباية البترولية (3)	0.88	1.35	13.40	18.02	26.51	37.65	50.95	41.46	43.84	21.44	20.48	43.8
ب- الإيرادات غير الجبائية	0.64	0.85	2.40	2.20	1.59	1.57	2.67	4.79	10.88	15.59	14.99	7.50
نسبة (2) إلى (1) $(\frac{2}{1})$ %	84	86.5	91	93.5	96.5	97	97	90	88	70	85	90
نسبة (3) إلى (2) $(\frac{3}{2})$ %	26	25	63	58	59	65	66	60	49	29	26	40
إجمالي النفقات العامة	4.72	5.87	13.51	25.47	33.51	44.01	57.65	72.44	91.51	101.81	113.0	114.7
منها: نفقات التسيير (4)	3.40	4.25	9.49	15.28	20.09	26.79	34.20	37.99	50.27	61.15	63.76	74.4
منها: نفقات التجهيز	1.32	1.62	4.02	10.19	13.42	16.42	23.45	34.45	44.70	40.66	40.21	40.30
الادخار الحكومي (1-4)	0.62	2.05	13.95	18.20	26.34	32.55	45.18	36.25	51.09	28.84	29.22	47.0

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث بالاستناد إلى:

1- M.P.A.T ; series statistiques (1967-1982) octobre 1984 Alger page (41,56).
2- ONS ; series statistiques (1962-1992) N°= 31 Alger 1993 page 47.
3- S.KHENNAS ; op cite page 103.

من بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1- تعتمد الجزائر في تمويل ميزانيتها العامة خلال الفترة 1967 إلى غاية 1989 بنسبة كبيرة على الإيرادات الضريبية، حيث كانت هذه النسبة تفوق 80% في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1970 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع لتسجل أعلى نسبة لها في عامي 1980 و1981 أين بلغت النسبة 97% والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الارتفاع القيمي والنسبي للجباية البترولية حيث أعلى قيمة لها في عام 1981 أي بلغت قيمة الجباية 50.95 مليار دينار جزائري. مسجلة بذلك نسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات العامة الميزانية قدرت بـ 64%.

2- إن مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية ارتفعت من 26% عام 1967 إلى 64% عام 1974 وذلك بفضل الارتفاع في أسعار البترول خلال ثورة الأسعار 1974/1973، ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 65% عام 1980 و66% عام 1981 وكل ذلك سبب الارتفاع المعتبر لأسعار البترول خلال الصدمة البترولية 1980/1979، والتي بلغ فيها سعر البرميل من البترول الخام الجزائري أكثر من 39دولار/برميل.

3- ابتداء من عام 1982 أخذت مساهمة الجباية البترولية في التراجع سواء من حيث الجانب القيمي أو الجانب النسبي، إلى أن بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية 29% في عام 1986. بسبب الانهيار الكبير في أسعار البترول الخام والغاز على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز أين بلغ سعر البرميل من البترول الخام مستوى 10 دولارات للبرميل الواحد في حين كان سعر البرميل الخام من البترول الجزائري في حدود 14.2 دولار/برميل كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

4- من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ درجة حساسية مصادر تمويل ميزانية الدولة في الجزائر للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز خلال طول الفترة، وهذا ما يعني أن الجزائر لم تستطع خلال طول فترة التخطيط، تنويع مصادر تمويلها من غير قطاع البترول والغاز.

لذلك فقد بقي قطاع البترول والغاز خلال طول الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 أهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وأهم مصدر لتمويل الميزانية العامة للدولة.

5- رغم التراجع النسبي لمساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة من جهة ومساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة خلال طول الفترة إلا أن الاتجاه العام للنفقات العامة لم يتأثر بتلك التغيرات التي عرفتها مستويات أسعار البترول والغاز الطبيعي.

6- رغم ما عرفته المرحلة محل الدراسة من تطورات وأحداث على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي وكذلك الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة. إلا أن الاتجاه العام للنفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة لم يتأثر بتلك الأحداث والتطورات، حيث كان الإنفاق العام في اتجاه تصاعدي من سنة لأخرى أين تضاعف الإنفاق العام بأكثر من 27 مرة في عام 1989 مقارنة بعام 1967 وبذلك انتقل حجم الإنفاق العام من 4.72 مليار د.ج في عام 1967 إلى 114.7 مليار د.ج في عام 1989. هذا ما يعكس حرص السلطات الجزائرية خلال طول الفترة في المحافظة على ضمان متطلبات السكان حتى وإن استدعى الأمر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية أو بمعنى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وهذا ما جعل حجم المديونية الخارجية للجزائر قد بلغت أعلى مستوياتها خاصة خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي.

7- رغم التراجع المسجل في مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة بين سنة وأخرى خلال هذه الفترة، إلا أن الجزائر استطاعت وبفضل سياساتها الضريبة أن ترفع من حجم المدخرات الحكومية من جهة ومن جهة ثانية جعلت نسبة تغطية الإيرادات العامة النفقات العامة موجبة خلال طول الفترة (على الأقل في السنوات المذكورة في الجدول) باستثناء عام 1967 حيث سجلت الميزانية عجزا قدره 0.7 مليار د.ج الأمر الذي جعل نسبة تغطية الإيرادات للنفقات في حدود 85% فقط.

أما الادخار الحكومي[*] فقد تضاعف في عام 1979 بواقع 42.5 مرة مقارنة بعام 1967 أين بلغ حجم الادخار الحكومي 26.34 مليار دينار جزائري ثم ارتفع هذا المبلغ

[*]- الادخار الحكومي حسب على أساس: (إجمالي الإيرادات- نفقات التسيير).

ليصل إلى 51.09 في عام 1984 ليستقر في حدود 29.22 مليار د.ج في عام 1987 مسجلا بذلك نسبة تراجع قدرت بـ (5.5%) تقريبا في عام 1987 مقارنة بعام 1984.

بشكل عام فإنه من أجل تحديد الاتجاه العام لإيرادات الميزانية العام خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 و معرفة مدى ارتباطها (الميزانية) بالتغيرات التي عُدت في مختلف، أنواع الجباية بما فيها الجباية البترولية نقدم الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (26):

تطور الاتجاه العام لإيرادات ميزانية الدولة في الفترة (1967–1989)

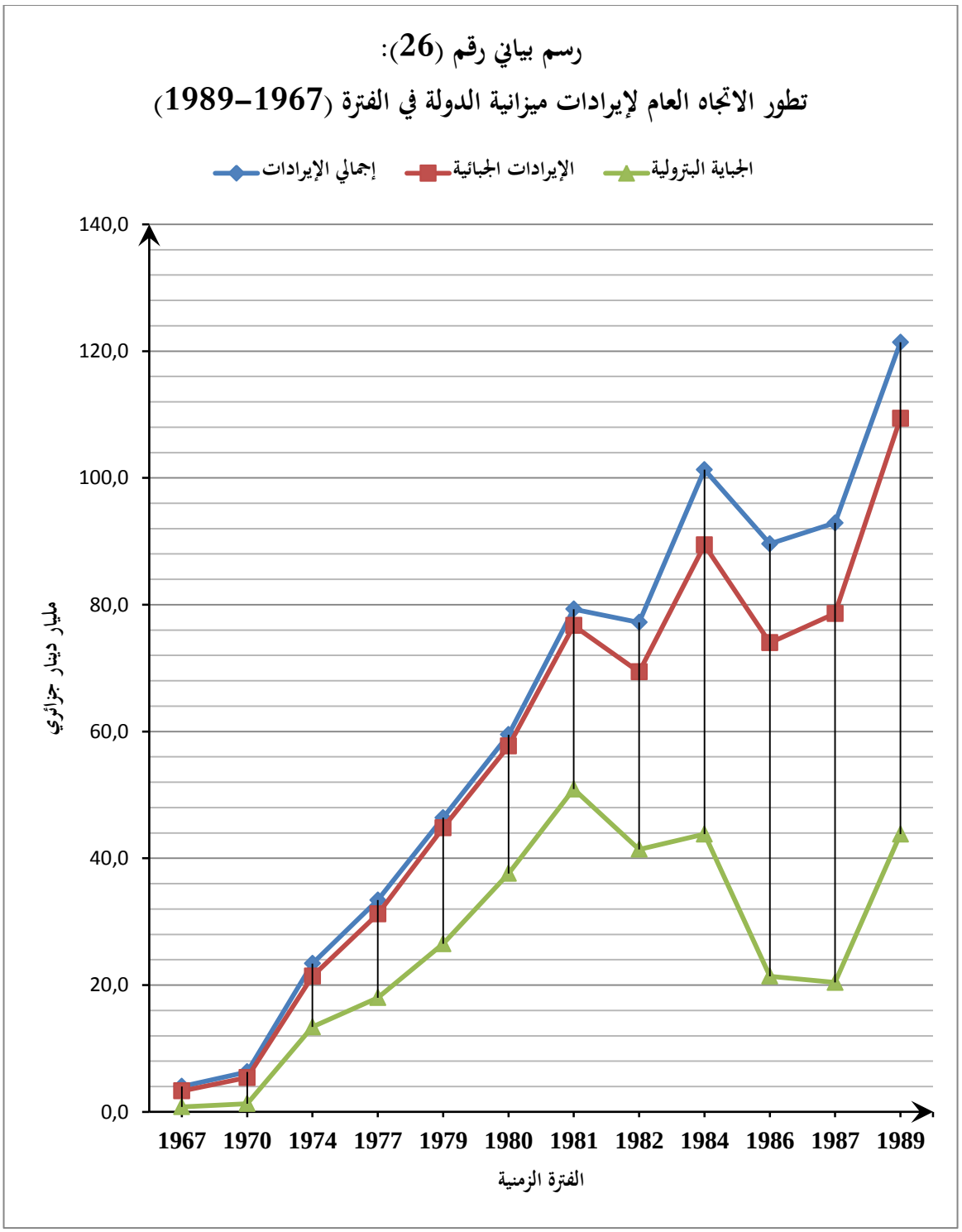

المطلب الثاني: انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر قبل 1990:

هناك اعتقاد شائع يعتبر ارتفاع أسعار البترول والغاز كعملية انتقال ضمنية للأموال من الدول المستوردة للبترول والغاز إلى الدول المصدرة لهما معا. فترتفع بموجب ذلك عائدات الدول المصدرة على حساب الأضرار التي تلحق بالدول المستوردة. إلا أن هذا الاعتقاد يعتبره البعض خطأ فادح لأنه يجرد عملية الانتقال هذه من محتواها الحقيقي مرده النمط التقليدي في النظرية الاقتصادية العامة الذي يفترض ثبات جميع المتغيرات الأخرى عند دراسة التغير في أسعار البترول. ويكمن الخطأ هنا في الافتراض الذي مفاده بأن الأسعار متغير مستقل، لكن الأسعار المقومة بالدولار تعتمد بالدرجة الأولى على سعر صرفه ، كما تعتمد الأسعار بشكل عام على معدلات التضخم السائدة، وهذا ما يتطلب عدم إغفال هذا العامل عند الحديث عن ارتفاع أسعار البترول والحديث عنها إذا كان الأمر يتعلق بالأسعار الاسمية أو الحقيقية. هذا إلى جانب وجود عوامل عديدة ومتشعبة يعتبر سعر البترول متغيرا تابعا لها. مثل التكاليف التي تعتبر كعامل رئيسي في تحديد سعر بيع البترول للمستهلك شأنه في ذلك شأن أية سلعة أخرى.

لذلك يقال أن صناعة البترول والغاز تتأثر إجمالا بالتغيرات التي تحدث في أسعار المصدرين معا، ولكنها في نفس الوقت تنمو بنموها (نمو الأسعار)ويصيبها الركود في حالة انخفاض أسعار البترول والغاز إلى مستويات متدنية.

في هذا الإطار فإنه بالنسبة للمستهلك النهائي نجد أن للسياسات المالية التي تتبعها البلدان المستهلكة دور مهم في تحديد سعر البترول والغاز إذ عند دراسة تركيبة السعر النهائي من برميل البترول الخام في مجموعة الدول الصناعية تلاحظ أن حكومات هذه الدول تكرس سياساتها الضريبية لتحقيق عرضين رئيسيين هما:

- ✓ تحقيق فوائض مالية على حجم وارداتها من البترول والغاز من جهة .
- ✓ كبح جماح طلبها المحلي على البترول من جهة ثانية.

وقد وصل أمر تطبيق مثل هذه السياسات أن أصبحت قيمة الضريبة المطروحة على استهلاك برميل واحد من البترول أكبر من قيمة البرميل نفسه عند الشراء.

انطلاقا من هذا الطرح النظري حول علاقة الارتباط بين العائدات البترولية والغازية وبين أسعار البترول والغاز ومدى تأثر الأولى بالثانية ومدى تأثير الثانية في الأولى، هذا التأثير الطردي تكون نتائجه أحيانا إيجابية وأحيانا أخرى سلبية، وعليه نحاول في هذا المحور تحديد الانعكاسات الايجابية والسلبية لسياسات التسعير المعتمدة في السوق الدولية لتحديد سعر البترول والغاز الطبيعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989.

من هذا المنطلق وبناء على التحليل السابق للوضع الاقتصادي العام في الجزائر ووضع قطاع البترول والغاز الطبيعي بشكل خاص خلال الفترة المذكورة اتضح لنا أن قطاع البترول والغاز كان قد لعب دورا رياديا في قيادة الاقتصاد الوطني نحو التطور والتقدم، حيث ساهم القطاع في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية هامة بفضل ما وفره القطاع من مصادر تمويل سواء بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، إلا أنه رغم كل تلك التحولات فإن النتائج المسجلة خلال طول الفترة لم تكن في مستوى طموحات المجتمع الجزائري بشكل عام خاصة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث كانت النتائج المسجلة متباينة بين الفترة والأخرى ايجابية وأحيانا سلبية وللوقوف على كل تلك النتائج الانعكاسات فإن ذلك يتطلب دراسة وتحليل الانعكاسات الايجابية بمعزل عن الانعكاسات السلبية حتى تتضح لنا الرؤيا أكثر.

أولا: الانعكاسات الايجابية:

بفضل العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز الطبيعي تم تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية خلال الفترة الممتدة من 1967الى 1989. في مختلف المجالات والأصعدة ورغم أن تلك النتائج كانت متباينة من فترة لأخرى إلا أنها على العموم أظهرت المجهودات التي بذلتها السلطات الجزائرية في استغلال الموارد المالية المتأتية من القطاع لتحقيق كل هذه النتائج والتي من أهمها:

1- تسجيل معدلات نمو بلغت 7% سنويا في الفترة الممتدة من 1973الى1980، وهذه الفترة جاءت متوافقة مع الارتفاع المعتبر لأسعار البترول والغاز في 74/73 و80/79.

2- اعتماد برنامج استثمارات مثل 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام لتدعيم قطاع البترول وصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

3- تسجيل فائض اقتصادي مقبول نسبيا بلغ 3,8 مليار دولار سنويا خلال الفترة الممتدة من 1980الى 1985.

4- استطاعت الجزائر أن تحافظ على توازناتها الخارجية نسبيا بفضل مجموعة من الإجراءات والتدابير ساهمت في تخفيض عجز الميزانية إلى اقل من 3% في عام 1985 مقارنة بعام 1980.

5- انتقلت حصة قطاع البترول والغاز في الناتج الداخلي الخام من 20,9% في فترة الخطة الثلاثية 69/67. إلى 39,4 % في فترة 77/74 ، رغم تراجعه في مرحلة الخطة الرباعية الأولى إلى 19.4% ثم استقر أخيرا في حدود 35,6 عام 1980.

6- اعتماد مخطط تثمين أو تقويم المحروقات " PLAN VALHYD "

التي استطاعت الجزائر بواسطته تحديد استراتيجية الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1976الى 2005, هذا المخطط الذي كان من بين أهم المخططات التي اعتمدت على المستوى العالمي , حيث لا نجد له مثيلا إلا في دول قليلة من العالم , حسب ما يؤكد ذالك مارك ايكريمان "MARECREMENT" في كتابه المرسوم بالاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي ربع قرن من التنمية في الجزائر 1985/62

حيث بفضل هذا المخطط ساهم القطاع في تحقيق مجموعة من المنجزات أهمها:

- ✓ انجاز 7 وحدات لتمييع الغاز الطبيعي.
- ✓ انجاز وحدة واحدة لمعالجة الغاز الطبيعي مهمتها الأساسية عزل غاز البترول المميع GPL والمكثفات عن الغاز المصاحب في حاسي الرمل.
- ✓ وضع 77000كلم من الأنابيب لضمان نقل الغاز والمكثفات وغاز البترول المميع نحو الموانئ الجزائرية (الشمال).
- ✓ تنمية احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي في الجنوب الشرقي للوطن.

ومن أجل انجاز كل هذا فقد تم تخصيص حوالي 33 مليار دولار أمريكي كحجم استثمارات منها 17,4مليار دولار قروض خارجية أي ما يعادل حوالي 50% من إجمالي المبلغ.

7- تمكنت الجزائر خلال الفترة 1989/67 من تنويع الصادرات ولكن فقط من المنتوجات ذات القاعدة البترولية والغازية الأمر الذي جعل حصة الجزائر من الصادرات من المحروقات ترتفع إلى 98% خاصة خلال الفترة 1980الى1985 رغم أن هذه النتيجة يدرجها البعض من ضمن النتائج السلبية لكونها رسخت أو ثبتت مبدأ أحادية الاقتصاد الجزائري .

8- استقرار نسبي في حجم نسبة المديونية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام حيث بقيت في حدود 40% خلال الفترة .

9- ادخار الميزانية العمومية في الجزائر انتقلت مساهمته في حجم الاستثمارات العمومية المخططة من 9,3 في الفترة 1970الى 1973 إلى 33% خلال فترة المخطط الرباعي الثاني ,هذا بالرغم من أن هناك من يرى بان هذه النتيجة لم تكن قد تحققت محليا بل مصدرها كان خارجيا لان ذلك تم بفضل ما تم تصديره من البترول والغاز في السوق الدولية نتيجة لارتفاع أسعار المصدرين معا.

10- في الفترة 1973الى 1977 انتقلت نسبة مناصب الشغل من 36% في عام 1973 إلى 45% في عام 1973 من مجموع الاستخدام حيث أصبح عدد الإجراء في القطاع العام يمثل 70% من مجموع العمال في 1977 مقابل 42% في عام 1973.

11- تطبيق سياسة اعادة الهيكلة منذ 1980 ونتج عن ذلك تقسيم المؤسسات العمومية المتواجدة إلى مؤسسات (شركات) صغرى لكنها لا تتحمل إلا إنتاج منتوج واحد .

لان مثل كل الشركات اتجهت نحو إنتاج منتوجات استهلاكية لا تعتبر من ضمن أولويات المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ,في هذا المجال فقد أشار جيلالى اليابس في مقال له في إحدى المجلات الأسبوعية الجزائرية أن الجزائر بإعادتها هيكلة مؤسساتها وظفت مؤسسات تنتج الشكولاطة والبسكويت والمجتمع الجزائري حينها لم يكن تحصه مثل هذه المنتجات بل كان يحتاج إلى ما هو أهم.

12- مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدت القيمة المضافة خارج المحروقات تأخذ مكانة رئيسية وذلك دليل على الإرادة التي ظهرت بعد 1980في تطور الاقتصاد الوطني الاعتماد على القطاعات. غير قطاع المحروقات ومحاولة خروج البلاد من وضع المصدر لمنتوج واحد في هذا المجال فقد انتقلت القيمة المضافة خارج قطاع البترول والغاز (المحروقات) من 11,3مليار دينار جزائري في عام 1967الى 46,62مليار دينار جزائري في عام 1977 لتستقر في حدود 166,3مليار دينار جزائري عام 1985.[1]

خلاصة لما سبق ذكره من نتائج ايجابية (نسبيا) ساهمت بقدر كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الرفاهية والتقدم على الأقل خلال الفترة 67الى 1989 رغم الهزات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ 1983 إلى نهاية 1989 إلا أن ما يؤخذ على هذه النتائج الايجابية هو أن مصدرها أو من كان سببا في تحققها هو قطاع واحد وهو قطاع البترول والغاز وان كل النتائج لم تكن وليدة السياسات المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية بقدر ما كانت بفضل ارتفاع أسعار البترول والغاز في الأسواق الدولية وبالتالي نتج عن ذلك ارتفاع في العائدات الجزائرية من خلال عمليات تصديرها للبترول والغاز لأنه في اعتقادنا الجزائر كدولة لم تكن قادرة على اعتماد السياسة السعرية لبترولها وغازها بما يتوافق ومصالحها الوطنية بشكل انفرادي، وإنما كانت تلك العائدات المتأتية من القطاع بفضل تضافر جهود كل الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز من جهة ومن جهة أخرى مدى تأثير الظروف الجيوسياسية والمناخية وغيرها والتي عرفتها السوق الدولية للبترول والغاز خلال الفترة. إلا أن الشيء الذي يمكن اعتباره كعامل ايجابي للسلطات الجزائرية خلال هذه الفترة هو محاولة تطبيقها لاستراتيجية الإحلال بين البترول والغاز قصد تدعيم مركزها التفاوضي من خلال تطويرها للغاز الطبيعي في كل المجالات وسخرت كل ما لها من إمكانيات للرفع من حجم احتياطياتها من الغاز خاصة بعد أن عرفت احتياطياتها البترولية ثباتا نسبيا في حجمها خلال طول الفترة، وكان من نتائج تلك الاستراتيجية هو رفع حجم صادرات الغاز من 20% في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى أكثر من 40% في نهاية الثمانينيات.

[1]- أحمد هني: اقتصاديات الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية- الجزائر 1993 ص 56.

أخيرا يمكننا القول أن الجزائر حتى وإن لم تكن عضوا مسيطرا في منظمة الأوبك في اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد سقف الإنتاج ولا القرارات الخاصة بتحديد سياسة التسعير الملائمة لها إلا أنها في الوقت ذاته كانت لها الحنكة السياسية التي استطاعت بفضلها أن تكسب ود كل الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز وحرصت في هذا الإطار أن لا تكون معارضة لما يتخذ من قرارات قد تكون في غير صالحها.

ثانيا: الانعكاسات السلبية:

لقد تأكد لنا من خلال عرضنا للانعكاسات الإيجابية لسياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي في السوق الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين تطور العائدات البترولية والغازية وبين المستوى العام لأسعار البترول والغاز وعليه فإننا نعتبر أن النتائج الايجابية المسجلة لم تكن لتتحقق لولا مساهمة قطاع البترول والغاز من خلال ما وفره القطاع من موارد مالية ساهمت في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم الظروف التي عرفتها الساحة الدولية خلال هذه الفترة بشكل عام والظروف الجيوسياسية التي عرفتها السوق الدولية بشكل عام.

إلا أن الذي يمكن قوله حول هذه النتائج ورغم كونها إيجابية إلا أنها لم تكن في مستوى طموحات المجتمع الجزائري وذلك يعود لعدة أسباب وعوامل داخلية وخارجية، وهذه الأسباب التي جعلت النتائج السلبية أكثر من النتائج الإيجابية نسبيا، وهذا يعود لسبب رئيسي في اعتقادنا وهو كون الاقتصاد الجزائري لم يستطع التخلص من خاصية الأحادية خلال طول الفترة وحتى الآن (للأسف) وكذلك عدم قدرته في التحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى الأمر الذي نتج عنه انعكاسات سلبية أثرت على المسار التنموي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 ومن بين هذه النتائج نذكر:

1- ارتفاع تبعية الاقتصاد الجزائري نحو الخارج.

2- ضعف شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي مع ضعف التحكم في التوازنات الخارجية.

3- أصبحت الجزائر بلدا مصدرا لمنتوج واحد ومستوردا لتشكيلة واسعة من المنتوجات.

4- حجم المديونية الخارجية كان في عام 1970 شبه منعدم ارتفع إلى 17 مليار دولار عام 1980 ثم تراجع قليلا إلى 15.6 مليار دولار أمريكي في عام 1985، علما أن حجم المديونية مثلا كان يمثل 39% من الناتج الداخلي الخام. في هذا المجال وبسبب انهيار

الأسعار في عام 1986 تخلت الجزائر عن عملية تسديد ديونها بسبب الضائقة المالية التي كانت تعاني منها.

5- سجل ميزان المدفوعات الجزائري عجزا قدره 2.2 مليار دولار عام 1985 الأمر الذي دفع بالجزائر لتخفيض حجم وارداتها وتطبيق سياسة التقشف، حيث تراجع المبلغ المخصص للواردات من 8.8 مليار دولار أمريكي عام 1980 إلى 7.9 مليار دولار أمريكي عام 1986، وبالموازاة مع ذلك تراجع الميزان التجاري الجزائري من 1.3 مليار دولار أمريكي عام 1987 إلى 0.7 مليار دولار أمريكي عام 1988.

6- تراجع التوظيف في القطاع العام ونتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة من 17% عام 1987 إلى 23% عام 1988 إلى أن وصلت 24.5% عام 1989.[1]

7- بسبب الانهيار الكبير لأسعار البترول والغاز في 1986 في السوق الدولية للبترول والغاز تراجعت أسعار البترول في الجزائر بنسبة 50%كما تراجعت أسعار الغاز بنسبة 20% وهذا كله حدث في الفصل الأول من عام 1986 لتعرف بعد ذلك نوعا من الانتعاش وكانت نتيجة ذلك أن تراجعت قيمة المداخيل الجزائرية من القطاع نسبة 40% في عام 1986 مقارنة بعام 1985، وبلغة الأرقام فقد خسرت الجزائر عامي 1985 والنصف الأول من عام 1986 حوالي 25 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 6.5 مليار دولار أمريكي حينها، هذا الوضع دفع بالسلطات الجزائرية بالمصادقة على قانون المالية التكميلي لعام 1986 حيث تم نقل عجز الميزانية من 5 مليارات من الدنانير الجزائرية الى أربعة عشرة مليار دينار جزائري، وقد انعكس هذا الوضع على أنشطة الاقتصاد الوطني حيث أدى ذلك إلى النتائج السلبية التالية:

- المشاريع الجارية انجازها والتي تتوفر على رخص الانجاز ومصدر التمويل اتخذت بشأنها ثلاثة إجراءات:
  - أ- الاستمرار في المشاريع العاجلة والتي يتعذر تأجيلها.
  - ب- تأجيل المشاريع التي لم يشرع في انجازها.
  - ج- تحويل انجاز المشاريع القديمة المكلف بإنجازها الشركات الأجنبية وتحويلها إلى الشركات الوطنية لتتولى هي عملية انجازها.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر نوفمبر 1998 ص (02-03).

8- خدمة الدين كانت في حدود 35% من إجمالي الإيرادات المحصلة من قطاع البترول في الفترة الممتدة من 1980 إلى 1985 ثم ارتفعت هذه النسب على النحو التالي:

- 60%في عام 1987.
- 70%في عام 1988.

9- تذبذب وعدم استقرار في موارد الأمة خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989، حيث كان الوضع العام لموارد الأمة على النحو التالي:

جدول رقم (79):

معدل نمو موارد الأمة في الفترة 1967-1982

الوحدة (%)

السنة / البيان	1978-1967	1982-1979
إيرادات الميزانية	22.3	12.6
الجباية المادية	12.7	12.8
الجباية البترولية	31.1	24.3
أخرى	7.4	35.1

Source : M.P.A.T ; synthèse tome 1 op cite page 188.

10- حساسية إيرادات الخزينة العمومية للتغيرات التي تعرفها أسعار البترول والغاز الطبيعي خلال الفترة كانت قوية جدا.

11- ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 3% سنويا قابلها تراجع في حصة الاستثمارات العمومية بنسبة (5.2%).

وهذه كانت إشارة ضمنية مسبقة من طرف السلطات الجزائرية أن الدولة الجزائرية بدأت تفكر في التخلص من تمويل المؤسسات العمومية. ومنه كان التفكير في الانتقال من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، خاصة بعد مضي عقد من الزمن في إصلاحات الاقتصاد الوطني خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وتجسدت الفكرة عمليا خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، التي فتحت المجال للتعددية الحزبية لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة وبالتالي تم الانتقال بعد ذلك مباشرة إلى اقتصاد السوق. وهذا ما سيكون موضوع دراسة وتحليل الفصل اللاحق.

خلاصة الفصل:

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تسخير كل طاقاتها البشرية، المادية والمالية لتحقيق التنمية الشاملة مستغلة في ذلك كل ما تملكه من ثروة طاقوية ومنجمية هائلة، وكانت الانطلاقة الحقيقية بعد الاستقلال مباشرة مع التصحيح الثوري في 1965 حيث شرع في وضع المعالم الأولى للاستراتيجية التنموية على المدى البعيد وصلت حينها إلى التفكير في عام 1980، تلك الاستراتيجية التي أخذت في عين الاعتبار ما تزخر به الجزائر من ثروة بترولية وغازية إلى جانب الثروة البشرية. ومن حينها بدأت الجزائر في استغلال هذه الثروة بما يخدم المصلحة العامة للبلاد وما يحقق الرفاهية للمجتمع الجزائري بشكل عام.

في هذا السياق ومن أجل الوقوف على أهم ما تم تحقيقه من انجازات خلال ربع قرن من الزمن من عمر الاستقلال فقد قسمت هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث حيث خصصنا المبحث الأول لإعطاء نظرة شاملة حول الإطار المؤسسي لقطاع البترول والغاز (المحروقات) باعتباره القطاع محل دراستنا في هذا البحث وكان التركيز حول أهم المحطات التي مر بها القطاع من الناحية التنظيمية والقانونية وذلك من خلال ما تم اعتماده في شأنه من إجراءات وتدابير وتشريعات التي كانت في مجملها تهدف إلى جعل القطاع في خدمة الاقتصاد الوطني. وقد تأكد لنا من الدراسة مدى الأهمية الكبرى التي أولتها السلطات الجزائرية لقطاع البترول والغاز حتى وإن كان ذلك على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الوطنية في بعض الأحيان، خاصة بعد أن تأكد لنا من خلال الدراسة أن للقطاع أكثر من وظيفة ولا تنحصر فقط في كونه كمصدر تمويل وكمصدر طاقة.

لقد كان لاعتماد الجزائر على النهج الاشتراكي والاقتصاد المخطط آثارا إيجابية خلال مرحلة التخطيط لكن في المقابل كانت هناك آثار وانعكاسات سلبية طبعت الاقتصاد الجزائري تعود أصلا إلى عدة عوامل داخلية وخارجية إلا أن الذي يعاب على مسيرة التنمية في الجزائر بشكل عام خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 هو اعتماد المخطط الجزائري والسلطات الجزائرية على قطاع البترول والغاز كمصدر واحد للتمويل والتموين أو بمعنى آخر الاعتماد شبه الكلي على الريع البترولي خلال الفترة المذكورة. لكن رغم ذلك فقد استطاعت الجزائر وبفضل اعتمادها على القطاع أن تحقق

نتائج ملموسة لا يمكن إنكارها وساهمت بكيفية أو بأخرى في تغيير وضع الاقتصاد الوطني ولو بشكل نسبي.

إن ارتباط قطاع البترول والغاز وما يتأتى منه من عائدات بالعالم الخارجي أو بمعنى ارتباط القطاع بالسوق الدولية للبترول والغاز حال دون تحقيق كل الأهداف المسطرة من قبل السلطات الجزائرية والسبب في ذلك هو أن الجزائر لم تكن في موضع قوة في تلك السوق لمواكبة كل التطورات والأحداث التي عرفتها السوق الدولية للبترول والغاز خلال هذه الفترة لا لشيء إلا بسبب محدودية احتياطيات الجزائر من البترول والغاز مقارنة ببقية دول منظمة الأوبك هذا إلى جانب أن طاقتها الإنتاجية من المصدرين كانت متواضعة إذ لم تكن تتعدى المليون برميل يوميا في أحسن الظروف، هذا إلى جانب تخلفها التكنولوجي في بقية القطاعات الأخرى (خارج المحروقات).

إن سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كانت قد اعتمدت على استراتيجية الصناعات المصنعة وركزت في ذلك على القطاع الصناعي ومن خلاله على قطاع البترول والغاز الطبيعي وأهملت بقية القطاعات الأخرى والتي كانت في نظر المخطط الجزائري قطاعات غير منتجة (لا تخلق الثروة). هذا بالرغم من اعتماد ثلاثة ثورات (ثورة صناعية، ثورة زراعية، وثورة ثقافية في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي). لكن في المقابل فقد قررت الجزائر منذ 1967 ومن أجل التقليل من تبعية القطاع للعالم الخارجي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الجريئة والتاريخية في مسيرة الجزائر المستقلة ونعني بذلك عمليات التأميم الجزئية والكلية للثروة الطاقوية والمنجمية ولعل أبرزها تأميمات 24 فيفري 1971 أين أصبحت الجزائر وبموجب قرارات التأميم تمتلك 51% من ثروتها البترولية و 100% من ثروتها الغازية، ثم دعمت تلك الإجراءات والتدابير بعد ذلك في منتصف السبعينيات بتطبيقها لبرنامج تثمين المحروقات المعروف باسم (plan valhyd).

وبالرغم من أن هذا المخطط كان قد تعرض لانتقادات عديدة كان أهمها أن البعض كان يرى أن هذا المخطط يهدف بالدرجة الأولى إلى التعجيل باستنزاف الثروة الوطنية من البترول والغاز في أقرب وقت وبالتالي لم يكن هناك تفكير في مستقبل الأجيال القادمة أو بمعنى حرمانها من الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية التي وهب الله بها الجزائر، لكن رغم ذلك فقد تم تطبيق البرنامج بايجابياته وسلبياته واستمرت عمليات الاهتمام بالقطاع مع

بداية الثمانينيات من القرن الماضي باتخاذ تدابير وإجراءات أخرى تمثلت أساسا في إعادة هيكلة القطاع تماشيا والشروع في الإصلاحات الاقتصادية حينها وقد تجسدت عملية الهيكلة في اعادة هيكلة مؤسسة سوناطراك (SONATRACH) ومؤسسة سونلغاز (SONELGAZ). حيث انبثقت عن عملية هيكلة المؤسستين مجموعة من المؤسسات المتخصصة في مجالات عدة داخل القطاع وكل ذلك كان بغرض الاستغلال الأمثل للثروة البترولية والغازية، الأمر الذي يساعد على حسن إدارة وتسيير القطاع خدمة للمصلحة العامة.

أما المبحث الثاني في هذا الفصل فقد خصصناه لتحديد المكانة المميزة لقطاع البترول والغاز وذلك من خلال إبراز حصة القطاع في إجمالي حجم الاستثمارات التي تم رصدها على مستوى المخططات التنموية انطلاقا من الخطة الثلاثية 1969/1967 وصولا إلى المخطط الخماسي الثاني 1985–1989. وقد تبين لنا من خلال عرضنا لحجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاستراتيجية في الجزائر وخاصة القطاع الصناعي أن قطاع المحروقات (بترول وغاز) كان يحظى بأهمية مميزة عن بقية القطاعات الأخرى حيث كانت حصته من إجمالي الاستثمارات سواء على المستوى القطاعي أو على المستوى الوطني جد معتبرة، وكان من نتائج ذلك الاهتمام تسجيل نتائج معتبرة على مستوى القطاع من حيث مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث استطاعت الجزائر بفضل العائدات المتأتية من القطاع أو التي يحققها أن تنشئ قاعدة تحتية لا يستهان بها وكذلك خلق مناصب شغل وساهمت في تقليل معدل البطالة ولو نسبيا رغم أن القطاع يمتاز بكونه كثيف رأس المال لكن في المقابل فقد كان الاهتمام شبه الكلي للقطاع على حساب بقية القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني سببا في تسجيل بعض النتائج التي انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني ولعل في مقدمة تلك الانعكاسات السلبية أن قطاع المحروقات كان تابعا للعالم الخارجي بنسبة 100% أو بمعنى آخر كل ما يتأتى منه من عائدات مصدرها السوق العالمية، وهكذا أصبحت الجزائر تعتمد في صادراتها على 97% من إجمالي الصادرات على صادرات المحروقات سواء تعلق الأمر بالناحية الكمية أو بالناحية القيمية.

لقد تبين لنا من دراستنا وتحليلنا في هذا الفصل أن الجزائر وخلال ربع قرن من الزمن لم تستطع تحقيق كل الأهداف التي كانت قد وضعتها من الأولويات في

استراتيجيتها التنموية ولعل من أهم تلك الأهداف هو محاولة تنويع وتطوير الصادرات خارج المحروقات وكذلك تنويع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث بقي القطاع خلال طول الفترة تقريبا يساهم بنسبة 97% من قيمة الصادرات ويساهم بنسبة تتراوح بين 60% و 65% في ميزانية الدولة ويساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة تصل أحيانا إلى 40% وهذا ما لمسناه في المبحثين الثالث والرابع من هذا الفصل.

كل هذه النسب المشار إليها بينت لنا من خلال الدراسة وبوضوح أن الاقتصاد الجزائري بقي اقتصادا أحادي الجانب يعتمد في صادراته على منتوج واحد ومن قطاع واحد ولكن في المقابل يستورد أكثر من منتوج واستمر الوضع على هذه الحالة إلى غاية 1986 أين حدثت الصدمة البترولية المعاكسة . هذه الأخيرة التي كشفت حقيقة الاقتصاد الجزائري وكل الاقتصاديات في الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على مصدر طاقة وحيد لا تتحكم فيه بل هو تابع للعالم الخارجي بنسبة شبه كلية، فالجزائر في هذا الإطار لم تستطع لا تحديد سياسة سعرية لبترولها ولا لغازها ولم تستطع تحديد سقف إنتاجها من البترول والغاز بما يتوافق والمصالح الوطنية والسبب في ذلك يعود أساسا إلى كون مثل هذه الأمور (تحديد سقف الإنتاج، تحديد السعر المرجعي للبترول والغاز) إنما تتحكم فيه الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي وهذه الأطراف هي:

- الشركات البترولية العالمية الكبرى ومن خلالها الدول الرأسمالية الأكثر استهلاكا للطاقة.
- الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز (الأوبك).
- الوكالة الدولية للطاقة.
- الدول المنتجة خارج منظمة الأوبك.
- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إلى جانب مختلف المنظمات الحكومية والإقليمية والتي لها دخل مباشر وغير مباشر في اتحاد وتحديد كل السياسات المتعلقة بالطاقة سواء تعلق الأمر بسياسة التسعير أو سياسة الإنتاج كل هذه الأطراف كان لها وزنها المؤثر في السوق الدولية للبترول والغاز إلى جانب الظروف الجيوسياسية غير الملائمة التي يتصف بها الاقتصاد العالمي خلال طول هذه الفترة ونعني بذلك أن هذه الفترة عرفت مجموعة من الأحداث الهامة لعل في مقدمتها نذكر ثورة الأسعار في 1974/1973 و 1980/1979. والصدمة البترولية

المعاكسة في1986. في هذا السياق فقد توصلنا من خلال دراسة وتحليل قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 إلى مجموعة من النتائج هي:

1- أن الجزائر لم تستطع خلال طول الفترة 1989/67 تحقيق هدفها الاستراتيجي والمتمثل أساسا في التقليل من تبعيتها للعالم الخارجي، وفي نفس الوقت لم تستطع تنويع وتطوير صادراتها خارج المحروقات.

2- إن الجزائر كدول منتجة ومصدرة للبترول والغاز لم تكن حرة ولم تكن لها الاستقلالية اللازمة سواء من حيث تحديد السعر المناسب لبترولها وغازها أو تحديد حجم وسقف إنتاجها بمعنى أن الجزائر لم تكن حرة في اتخاذ إجراءات من شأنها الرفع من سعر البترول أو الغاز بما يتوافق ومتطلباتها من العملة الأجنبية.

3- لم تستطع الجزائر خلال طول هذه الفترة تحقيق اندماج اقتصادي فعلي في الاقتصاد العالمي مثلما كان مخططا منذ عام 1967، وفي نفس الوقت لم تستغل الجزائر فترات الرخاء المالي 1974/1973 و 1981/1980/1979.

4- في الأخير يمكننا القول أن الفترة الممتدة من 1967 إلى 1989 تميزت بمجموعة من السياسات التي عرفتها السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي، ولكل سياسة انعكاساتها الايجابية والسلبية وهي:

1- سياسة الدفاع عن الأسعار امتدت من 1973 إلى 1985.

2- سياسة الدفاع عن الحصة السوقية 1989/1986.

3- سياسة تثبيت الأسعار بعد عام 1989، وهو العام الذي عرفت فيه الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى لعل أهمها الانتقال إلى اقتصاد السوق وإعلان التعددية الحزبية وتغيير في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سيكون محل دراستنا في الفصل الأخير من هذا البحث لإبراز دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الخامس:

التوجهات الجديدة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق

تمهيـــــد:

عند انهيار جدار برلين في عام 1989 كان الاعتقاد السائد حينها أن عهدا جديدا قد بدأ في التبلور، وعندما انهار الاتحاد السوفيتي سابقا في عام 1991 اعتقد البعض أن هذا العهد قد بدأ فعلا، ومن جانب آخر ساد الاعتقاد بأن عهد السياسات والإيديولوجيات الكبرى قد ولى، وأصبحت كل تلك التغيرات توصف بأنها بمثابة الانهيارات الكبرى التي عرفها العالم منذ 1990. لذلك كان من الضروري صياغة مفاهيم جديدة تتطابق مع الواقع المتغير أساسها حركة رأس المال المعروف سببها وهو السيطرة. تلك هي البداية الحقيقية للعولمة التي برزت كشكل آخر لما كان سائدا.

إنها المعطي السياسي والاقتصادي الذي حاول تنظيم عملية التبادل والعلاقات الدولية ومستلزماتها. إنها السلطة السيدة والسائدة التي تحكم وتتحكم في العالم وهي المسببة في تدهور القيم وإفلاسها أمام منطق التكيف مع متطلبات السوق والواقع العالمي الجديد، هذه السلطة هي العولمة والتي جاءت في الأساس لإعادة تركيب المنظومة السياسية، الاقتصادية، العسكرية والاجتماعية على المستوى العالمي، وحمل هذا التنظيم الجديد (العولمة) في طياته ثلاثة (03) أبعاد أساسية هي:[1]

1- **البعد الأول: ثقافي-سياسي:** هذا البعد تم التعبير عنه برفع شعارات عديدة أهمها:

أ- نشر الديمقراطية.

ب-نشر قيم العالم الحر.

2- **البعد الثاني: اقتصادي-مالي:** من خلاله تم الإعلان المسبق لنهاية عصر تدخل الدولة ووصايتها على عملية الإنتاج وبالتالي إطلاق الحرية لاقتصاديات السوق العابرة للحدود. وسيادة رأس المال أو لنقل سيطرة رأس المال وكل ذلك بغرض إحداث تغيير نوعي في بنية النظام الدولي السابق.

3- **البعد الثالث: تكنولوجي-تقني:** تجسد هذا البعد من خلال تجسيد الفضاء المفتوح وسرعة تناقل وانتقال المعلومات وسهولة الوصول إليها.

---

[1]- حسن خليل، العولمة بوصفها مدخلا إلى الأزمة المالية العالمية، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، العدد 04، المجلد 42، جوان 2014، الكويت.

من هذه الأبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا فرق بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، وهذا معناه أن العولمة بالمفهوم الجديد ما هي إلا امتداد للنظام العالمي السابق ولكن بثوب جديد. هذا العالم الذي كان في ظاهره يهدف إلى مساعدة الدول الفقيرة والنامية من أجل تحقيق التنمية فيها ونشر المبادئ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان إلا أن الواقع أثبت أن تلك الشعارات ما هي إلا بداية لفتح المجال أكثر والتدخل أكثر في شؤون هذه الدول مما يجعلها أكثر تبعية بدلا من جعلها أكثر استقلالا.

من هذا المنطلق فإنه إن كانت العولمة هي امتداد للنظام العالمي السابق وأن هذا الأخير لم يقدم شيئا ملموسا لإخراج الدول النامية من تخلفها الاقتصادي ولا حتى التقليل من درجة فقرها فإن ذلك يعني أن الدول النامية عليها أن لا تنتظر الكثير من هذا العالم الجديد. وأن عليها الإسراع في تغيير سياساتها واستراتيجياتها بمبادراتها الذاتية بما يتوافق ومتطلبات التنظيم الجديد من جهة وما يتلاءم وطموحات شعوبها من جهة أخرى. مع التركيز في حرصها الدائم على مصالحها وعلى مواردها الطبيعية.

في هذا السياق فقد تأكدت الجزائر بعد أن خاضت تجربتها التنموية في ظل الاقتصاد المخطط واعتمادها النهج الاشتراكي لما يفوق عقدين من الزمن وبعد أن تبين لها فشل تلك السياسة في معظم مراحلها كان عليها إحداث تغييرات هيكلية وإصلاح ما يجب إصلاحه في منظومتها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. وشرعت فعلا بتطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة مست كل القطاعات بما فيها قطاع البترول والغاز. إلا أن الظروف الجيو–سياسية التي رافقت تلك التغييرات مع بداية ثمانينيات القرن الماضي كانت غير مواتية، حيث كان الاقتصاد العالمي حينها يمر بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار مما أثر بشكل كبير على مجمل ما تبع ذلك من أمور سواء من حيث المضمون أو من حيث الممارسة، وكانت نتيجة تلك التطورات أن تم خلق آلية جديدة لإدارة العملية الاقتصادية من مختلف جوانبها (إنتاج، استهلاك، نمط العلاقات السائدة..) إلا أن تطبيق تلك الآلية لم يكن بالأمر السهل من الناحية العملية نظرا لمحدودية الإمكانيات الوطنية للجزائر ووضعها الاقتصادي غير المريح خاصة بعد الصدمة البترولية المعاكسة في عام 1986. وما ترتب عنها من تداعيات سلبية على المسار التنموي للجزائر بسبب الانهيار الكبير لأسعار البترول والغاز في نفس العام. الأمر الذي جعل الجزائر مضطرة من أن تلجأ إلى المساعدة الأجنبية من خلال المؤسسات المالية والنقدية الدولية وكذلك المؤسسات الحكومية، تلك المؤسسات التي فرضت شروطها من

أجل تقديم تلك المساعدة حيث وصلت حدة تلك الشروط إلى المساس بالسيادة الوطنية وأصبحت تلك المؤسسات تتدخل في تحديد شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يجب على الجزائر اعتماده إذا ما أرادت الاستفادة من تلك المساعدات. ولعل قبول الجزائر بإجراء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع بداية تسعينيات القرن الماضي لدليل على قبولها بتلك الشروط، وقد كان تطبيق تلك الاتفاقيات بمثابة الانطلاقة الحقيقية لتحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، هذا التحول الذي كان حتمية في رأي البعض وضرورة في رأي البعض الآخر بالنسبة للجزائر، وفعلا فقد اضطرت الجزائر منذ 1989 اللجوء إلى مؤسسات بريتون وودز لطلب المساعدة المالية والتقنية اللازمة لمواجهة اتساع اختلالات الاقتصاد الوطني وأسفر ذلك عن إبرام نوعين من الاتفاق حيث خصص الأول لآليات وسبل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلال اتفاقيتي:

أ- 3 ماي 1989.[1]

ب-3 جوان 1991.

أما الاتفاق الثاني استهدف استقرار الاقتصاد الوطني وقد تم ذلك على مرحلتين هما:[2]

1- **المرحلة الأولى:** مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة المدى تمتد من أفريل 1994 إلى ماي 1995.

2- **المرحلة الثانية:** مرحلة التعديل الهيكلي قصيرة المدى تمتد من أفريل 1995 إلى ماي 1998.

وقد نتج عن تطبيق تلك الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي مجموعة من النتائج الايجابية أحيانا وغير المرضية أحيانا أخرى. لكن الذي يجب تأكيده هو أن بداية التسعينات من القرن الماضي كانت بالنسبة للاقتصاد الوطني بمثابة الدخول إلى عهد جديد بكل ما يحمله من تطورات وأحداث غيرت مجرى الاقتصاد الوطني. لذلك فإنه من أجل الوقوف على أهم تلك التطورات والأحداث التي ميزت الاقتصاد الوطني منذ العقد الأخير من القرن الماضي وإلى الآن من جهة، ومن جهة ثانية معرفة مدى الدور الذي لعبه قطاع البترول والغاز وما ترتب عن ذلك من نتائج ايجابية أو سلبية من خلال سياسات التسعير المعتمدة في السوق الدولية لتحديد سعر البرميل من البترول الخام والغاز منذ عام 1990. وهذا ما سنحاول عرضه من خلال المحاور التالية.

---

[1]- أحمد دبيش، الصناعة الجزائرية، تحديات إنماء وقطاع متعثر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21 جانفي 2013، الجزائر، ص 48.

[2]- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، (ISBN)، الجزائر 1996، ص 202.

المبحث الأول: السياسة العامة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر منذ 1990.

لقد كان الهدف من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي هو تغيير هيكل الاقتصاد الكلي إذ بالرغم من الجهود والإصلاحات المبذولة إلا أن الجزائر لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من سيطرة قطاع البترول والغاز عليه، حيث بقي القطاع هو المحور الأساسي للاقتصاد خاصة بعد أن اتضح الضعف المسجل في القطاعات الأخرى غير البترولية بما فيها قطاعي الصناعة والزراعة من جهة ومن جهة ثانية تزايد وتيرة نمو القطاع منذ تسعينات القرن الماضي وإلى الآن في مختلف المجالات نظرا لما عرفته وتعرفه السوق الدولية للبترول والغاز من تطورات وتقلبات أثرت بشكل أو بآخر في مستويات الاحتياطات العالمية من البترول والغاز وكذلك في حجم الإنتاج والاستهلاك العالمي من البترول كما أشرنا إلى ذلك في الفصول السابقة من هذا البحث. لذلك سنحاول في هذا المحور الوقوف على الاتجاه العام للاحتياطات الوطنية من البترول والغاز الطبيعي وكذلك تطور حجم الإنتاج من البترول والغاز وصولا إلى تحديد حجم الاستهلاك الوطني (المحلي) من البترول والغاز والمنتجات البترولية منذ عام 1990 وإلى الآن.

المطلب الأول: تطور احتياطي الجزائر من البترول والغاز منذ 1990.

منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي ازداد الاهتمام أكثر من طرف السلطات الجزائرية بعمليات الاستكشاف عن البترول والغاز الطبيعي لتدعيم الاحتياطي الوطني من هذين المصدرين الاستراتيجيين، وقد تجسد ذلك الاهتمام خلال المخطط الخماسي الأول (84/80) أين تم تخصيص ثلاثة (03) ملايير دولار أمريكية وجهت لعمليات الاستكشاف وتنوعت العقود المبرمة حينها إلى نوعين من العقود هي:[1]

1- عقود من نوع إنشاء شركات مشتركة (Joint venture).

2- عقود مشاركة في الإنتاج (P.S.A).

[1]- حسن الهمشي تركي، تطورات المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، الكويت، شتاء 2012، ص 94.

وأخذت المشاريع صفة المشاركة (Association) مع سوناطراك بحصة تتراوح بين 30% و40% للشريك الأجنبي الذي يتحمل التكاليف الكاملة أثناء مرحلة الاستكشاف، بالإضافة إلى تكاليف حفر بئرين تحديدين عند تحقيق أي اكتشاف.

أما خلال فترة المخطط الخماسي الثاني 1989/1985، وبالضبط منذ 1986 وبعد الانهيار الكبير لأسعار البترول الخام صدر قانون جديد في الجزائر أعطى مرونة أكثر لعقود الاستكشاف مع الشركات الأجنبية بحيث يمكنها أن تكون مشغِّلة للمشروع بغرض تشجيع تلك الشركات على الاستمرار في عمليات الاستكشاف بموجب اتفاقيات امتياز أو عقود أو خدمات أو مشاركة تؤسس لغرض الاستكشاف. ومنذ ذلك القانون تم توقيع 40 اتفاقية من نوع المشاركة في الإنتاج بين سوناطراك والشركات العاملة الأجنبية، وقد تم مراجعة تلك العقود عام 1991، وحدد بموجب ذلك ثلاثة أنواع من العقود هي:[1]

1- عقود مشاركة (Jointventure) بين شركة سوناطراك والشركة أو المجموعة الأجنبية بحيث لا تزيد حصة الجانب الأجنبي عن (49%).

2- عقود مشاركة في الإنتاج: ''Production charing'' بين سوناطراك والشركة الأجنبية بحيث لا تزيد حصة الشريك الأجنبي عن (49%) بعد خصم الضرائب.

3- عقود الخدمات: "Service Contract": حسب هذا النوع من العقود تلتزم سوناطراك بموجب ذلك دفع التكاليف للجانب الأجنبي نقدا أو في شكل جزء من الإنتاج.

للإشارة فقط أن كل الدراسات الجيو-كيميائية تؤكد بأن هناك إمكانيات جد معتبرة من البترول والغاز الطبيعي في الجزائر لم يتم بعد اكتشافها بشكل كامل على الرغم من طول فترة مدة الاكتشاف منذ أن استعادت الجزائر سيطرتها على الثروة البترولية والغازية في عام 1971 كما أشرنا. إلا أن بعض المعلومات المتوفرة تؤكد أن نصف الأراضي التي يتواجد فيها البترول والغاز الطبيعي أو يحتمل تواجدهما لم تستغل بعد على الأقل إلى غاية 2011، لكن رغم ذلك فإن نشاطات الاستكشاف عن البترول والغاز حافظت على وتيرة عالية منذ 1980، إذ بلغت المسوحات الزلزالية حوالي 100 فرقة شهريا خلال

[1]- حسن الهمشي تركي، مرجع سابق، ص 95.

الفترة الممتدة من 1980 إلى 1995 ثم ارتفع العدد إلى 128 فرقة شهريا في عام 1998.[1]

في هذا الإطار وبما أن حجم الاحتياطات المؤكدة من البترول والغاز تتوقف بالدرجة الأولى على عدد الاستكشافات التي تمت ومؤكدة نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (80):

عدد الاستكشافات المؤكدة في الجزائر في الفترة (1995-2010)

الوحدة: عدد

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2006	2007	2008	2009	2010
بترول	4	8	5	17	3	12	5	2	4	3
غاز طبيعي	2	3	1	3	-	7	15	9	12	10

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، مرجع سابق، ص 95.

2- OAPEC: تقرير الأمين العام السنوي 26، 1999 الكويت 2000، ص 111-118.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر بدأت تكثف جهودها أكثر في عمليات الاستكشاف عن الغاز الطبيعي أكثر من عمليات الاستكشاف عن البترول، هذا أمر طبيعي نظرا لكون احتياطات الجزائر من البترول متواضعة مقارنة بحجم الاحتياطات من الغاز هذا إلى جانب تطبيق سياسة ترشيد استغلال الثروة البترولية حاضرًا والتفكير في ضمان الأجيال القادمة للاستفادة من هذه الثروة الطبيعية القابلة للنضوب أو غير المتجددة، وهو ما تطلبه التنمية المستدامة.

وقد فتحت تلك الاستكشافات المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول والغاز وخاصة منذ 1998 حيث بدأت الشركات العاملة الأجنبية تحصل على عقود استكشاف عن البترول والغاز في الأراضي الجزائرية.

لكن بشكل عام فإن عدد العقود الاستكشافية المنجزة فعلا خلال تسعينات القرن الماضي وإلى غاية 2009 كانت على النحو التالي:

[1]- حسن الهمشي تركي، مرجع سابق، ص 96.

جدول رقم (81):

الاستكشافات المنجزة فعلا في الجزائر خلال الفترة (1992–2009) (بترول وغاز)

الوحدة: عدد

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2008	2009
عدد	8	3	3	2	2	2	1	2	2	9	7	5	8	9	4	3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- حسن الهمشي تركي، مرجع سابق، ص 98.

2- OAPEC: تقرير الأمين العام السنوي 1999/26، مرجع سابق، ص 118.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد العقود الاستكشافية المنجزة فعلا في الجزائر وبمشاركة أجنبية بلغت 70 عقدا خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2009 أي بمعدل يقارب 4 عقود سنويا.

من هذا المنظور فإن ما يجب تأكيده في هذا المجال هو أن الشركات العاملة في الجزائر في مجال الاستكشاف والبحث والتنقيب كانت مقسمة إلى مجموعتين هما الشركات الوطنية والشركات العاملة الأجنبية وسوف نذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

أولا: الشركات الوطنية: تتمثل هذه الشركات في:

1)شركة سوناطراك (SONATRACH)؛

2)المؤسسة الوطنية للجيو-فيزياء (ENAGO)؛

3)المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP)؛

4)الشركة الوطنية للحفر (ENAFOR)؛

5)المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)؛

6)المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى (ENTGR)؛

7)المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (G.C.B)؛

8)المؤسسة الوطنية للقنوات (E.N.A.C).

ثانيا: الشركات الأجنبية:

في إطار السياسة الجديدة للجزائر منذ الدخول في اقتصاد السوق ومن أجل الاستفادة أكثر من ثرواتها الطبيعية وخاصة البترول والغاز ونظرا لضخامة حجم الاستثمارات التي تتطلبها عمليات الاستكشاف لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر فقد حرصت الجزائر بفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر مما كان عليه الوضع قبل 1990. خاصة في مجال الحفر والإنتاج حيث بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر في عام 2011 أكثر من 30 شركة أجنبية متخصصة في مجال البترول والغاز منذ عام 2000.

للتذكير فقط فإن من أهم الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال نذكر على سبيل المثال لا الحصر الشركات التالية:[1]

1- شركة ريبسول (Repsolype) الاسبانية.

2- شركة طوطال الفرنسية TOTAL.

3- شركة أنادارکو بتروليوم (Anadarko Petroleum) الأمريكية.

4- شركة إيني (ENI) الايطالية.

5- شركة روزنفت (Rosneft/story Trans GAZ) الروسية.

6- شركة برنتيش بتروليوم (BP) البريطانية.

7- شركة (BG) البريطانية.

8- شركة غاز فرنسا (G D F Suez) الفرنسية.

9- شركة ستاتوال (Statoil) النرويجية.

10- شركة شل (Shell) الهولندية.

من خلال العرض السابق فإن الاتجاه العام لتطور احتياطي الجزائر من البترول والغاز الطبيعي منذ 1990 وإلى الآن كان على النحو التالي:

[1]- حسن الهمشي تركي، مرجع سابق، ص 100.

جدول رقم (82):

تطور احتياطي الجزائر من البترول والغاز الطبيعي في الفترة (1990-2013)

البيان / السنة	الوحدة	1990	1994	1995	1997	1998	2000	2004	2005	2008	2010	2012	2013
احتياطي البترول (1)	10^9 برميل	9.2	9.979	9.979	11.20	11.20	11.30	11.80	12.30	12.20	12.20	12.20	12.20
الاحتياطي العالمي (2)	10^9 برميل	1003.20	1016.75	1025.55	1052.52	1058.15	1104.90	1190.34	1198.95	1295.09	1383.20	1687.30	1687.90
احتياطي الجزائر إلى العالم (2/1)	%	0.9	0.9	0.98	1.06	1	1	1.5	1	0.94	0.9	0.5	0.5
احتياطي الجزائر من الغاز (3)	10^9 م^3	3.3	3.7	3.69	4.08	4.08	4.52	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50
احتياطي العالم من الغاز (4)	10^9 م^3	125.7	143.52	142.67	148.94	151.78	154.30	175.38	176.27	182.84	187.10	187.30	185.7
احتياطي الغاز الجزائري إلى العالم	%(4/3)	2.5	2.5	2.5	3	3	3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2011, pages 6-20.
2- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2013, pages 6-20.
3- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2014, pages 6-20.
4- Belkacem Nabi, ou va l'Algérie?, Edition Dhleb, Alger 1999, page 174.
5- Youcef Dehbi, Perspectives des exportations des GPL et la place de la Sonatrach sur le marché international, Alger 2008.

من خلال بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) الحصة المتواضعة جدا للجزائر من الاحتياطي العالمي سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز الطبيعي حيث حصتها في حدود 1% بالنسبة للبترول و3% على أكثر تقدير بالنسبة للغاز الطبيعي.

2) تميز حجم الاحتياطي الوطني من البترول والغاز خلال العقد الأول من القرن الحالي بالثبات المطلق، وهذا معناه أن السلطات الجزائرية لم تستطع الرفع من حجم احتياطياتها خلال أكثر من عقدين من الزمن بالكيفيات التي تجعلها في موقع آمن مستقبلا، خاصة وأنها تعتمد على قطاع البترول والغاز كمصدر تمويل وكمصدر للطاقة وكمادة أولية تدخل في أكثر من منتوج. هذا بالرغم من الاهتمام المتزايد بالقطاع خاصة بعد عام 2000، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

هذا كل ما يتعلق بالمكانة التي تحتلها الجزائر من حيث احتياطها من البترول والغاز الطبيعي على المستوى العالمي، والأمر لا يختلف كثيرا على المستوى الإقليمي، حيث نجد أن حصة الجزائر في إجمالي الاحتياطي البترولي على مستوى دول الأوبك لم تتعدى 1.5% على أحسن تقدير.

لكن الوضع مختلف إلى حد ما بالنسبة للغاز الطبيعي حيث كانت حصة الجزائر تتراوح بين 6% خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبين 4.5 و5% منذ عام 2000 وإلى الآن.

المطلب الثاني: تطور إنتاج الجزائر من البترول والغاز منذ 1990.

نحاول في هذا المحور تحليل ومتابعة الاتجاه العام لإنتاج الجزائر من البترول والغاز الطبيعي منذ 1990 وإلى الآن وذلك بغرض تحديد أهم المحطات التي مرت بها عمليات إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر في ظل التطورات والأحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري من جهة والتطورات والأحداث التي عرفتها السوق الدولية للبترول والغاز من جهة ثانية وكل ذلك بغرض معرفة السمات الأساسية لإنتاج البترول والغاز في الجزائر.

إن حجم إنتاج البترول والغاز الطبيعي يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطيات المؤكدة من المصدرين من جهة وعلى الطاقة الإنتاجية للجزائر وظروف

العرض والطلب السائدة في السوقين المحلية والدولية هذا بالرغم من أننا نعرف أن الجزائر تركز حين إنتاجها ضمان الكميات الموجهة للتصدير بالدرجة الأولى بسبب الظروف الموضوعية التي تحكم الاقتصاد الجزائري كما أشرنا (اقتصادي أحادي الجانب في التصدير). إلا أن الذي يجب تأكيده أن الجزائر كدولة منتجة للبترول والغاز وتحتل مكانة متواضعة في منظمة الأوبك كانت حريصة دائما على عدم الإخلال بوعودها فيما يتعلق بالتزامها للحصص المقررة من طرف منظمة الأوبك لإنتاجها من البترول أو الغاز الطبيعي، ولكن في نفس الوقت تحاول الجزائر التوفيق بين متطلباتها التنموية من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على مكانتها ضمن منظمة الأوبك وعلى المستوى الدولي كدولة ذات سيادة.

في هذا السياق فإن المتتبع لتطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى الآن يلاحظ أن إنتاج المصدرين تميز بالتذبذب أحيانا والثبات أحيانا أخرى، وبما أن الفترة المذكورة تعتبر طويلة نسبيا فسوف نقسم هذه الدراسة إلى مرحلتين حيث ستكون المرحلة الأولى من عام 1990 إلى عام 1999 أما المرحلة الثانية فستكون عام 2000 إلى 2014.

أولا: تطور إنتاج البترول والغاز في الفترة 1990-1999:

كما أشرنا سابقا فإن التسعينيات من القرن الماضي عرفت تغيرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري بشكل عام، حيث كان الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق لم يكن بالأمر السهل بالنسبة للجزائر فقد عرفت أحداث وتطورات سياسية عديدة أثرت وبشكل مباشر على مسار الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى وضعية القطاعات الاستراتيجية في الجزائر بشكل خاص وبالدرجة الأولى قطاع البترول والغاز الطبيعي باعتباره أكثر القطاعات ارتباطا بالعالم الخارجي نظرا للتواجد المكثف للشركات العاملة الأجنبية في الجزائر تلك الشركات التي أخذت تقلل من نشاطاتها الاستكشافية بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي وهو ما أثر بشكل مباشر على حجم إنتاج الجزائر من البترول والغاز خلال النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين حيث تميز إنتاج الجزائر من البترول والغاز بالتذبذب أحيانا والثبات أحيانا أخرى لكن هذا الأمر ينطبق على البترول دون الغاز الطبيعي، هذا الأخير عرف تطورا ملحوظا في الإنتاج خاصة منذ 1995 أين

انتقل حجم الإنتاج من 55.6 مليار متر مكعب إلى 81.5 مليار متر مكعب مسجلا بذلك نسبة نمو بلغت 46.6% وهو ما يعادل نسبة نمو سنوية قدرت بـ9.3% في حين كانت نسبة نمو الإنتاج من البترول خلال نفس الفترة في حدود 5% سنويا فقط ولمعرفة الاتجاه العام لإنتاج البترول والغاز في الفترة الممتدة من 1990-1999 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (83):

تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر (1990-1999)

البيان / السنة	الوحدة	1990	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999
بترول	10^6 برميل	0.78	0.75	0.75	0.75	0.80	0.84	0.82	0.95
غاز طبيعي	10^9 م^3	51.6	53.2	51.2	55.6	89.0	67.7	72.5	81.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- OPEC ; Annual statistical bulletin 2004, Kuwait 2005, p 21.
2- Belkacem NABI, Op.cit, p 174.
3- بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 323.

من بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ الثبات النسبي والكمي لإنتاج البترول في الفترة 1990 إلى 1995 لكن بعد ذلك أخذ إنتاج الجزائر من البترول في ارتفاع ولكن بصورة متواضعة حيث تم تسجيل زيادة قدرها 143 ألف برميل في عام 1999 مقارنة بعام 1996 وهو ما يعني نسبة نمو بلغت 4.4% سنويا خلال طول الفترة 1996-1999.

2) بالنسبة لإنتاج الغاز فالأمر يختلف كثيرا عن البترول خاصة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 رغم الارتفاع المسجل من سنة لأخرى لكن ومباشرة منذ عام 1996 أخذت الكميات المنتجة من الغاز في ارتفاع بنسب معقولة نسبيا حيث بلغ معدل التغير في عام 1999 ما يفوق 38% مقارنة بعام 1996. وهو ما يعادل نسبة بلغت 9.5% سنويا خلال نفس الفترة.

هذا كل ما يتعلق بالوضع العام لإنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي، إلا أن تلك الكميات المنتجة لا تعكس الإنتاج الكلي للبترول والغاز بل أن هناك منتجات أخرى لم يتم ذكرها في الجدول السابق، وهذا ما سنحاول تقديمه في الجدول التالي:

جدول رقم (84):

تطور إنتاج المحروقات في الجزائر حسب نوع المنتج 1992-1999

السنة / البيان	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
بترول خام + مكثفات	مليون طن	52.1	52.1	51.5	51.8	54.4	54.4	54.9	56.2
الغاز الطبيعي المميع GNL	مليار م^3	52.2	52.5	49.1	55.2	59.4	68.1	72.4	77.9
غاز البترول المميع GPL	مليون طن	32.6	33.8	30.1	29.9	33.0	40.6	41.3	43.9
وقود GARBURANTS	مليون طن	19.8	19.7	18.4	19.0	17.0	19.3	18.1	19.8
زيوت LUBRUFIANTS	ألف طن	131	138	124	126	116	98	104	111

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ONS ; Annuaire Statistiques de l'Algérie, n°18, edition 1998, p 178.
2- ONS ; Annuaire Statistiques de l'Algérie, n°19, edition 2001, p 210.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ الآتي:

إن الاتجاه العام لإنتاج المحروقات في الجزائر يتركز أساسا على الغاز بنوعيه غاز البترول المميع والغاز الطبيعي المميع (GPL; GNL). خلال طول الفترة، الأمر الذي يعكس توجه الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي بتطبيق سياسة التنوع من منتوجاتها من المحروقات وكل ذلك بغرض تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي من حيث المصادر الطاقوية، وخاصة وأن هذه المصادر تساهم بقدر كبير في توفير الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الجزائر تمتلك قاعدة صناعية تمكنها من الولوج في عالم التصدير من هذه الأنواع من المحروقات منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ولمعرفة الوضع العام لاتجاه الإنتاج الجزائري من البترول والغاز الطبيعي بشكل خاص وإنتاجها من المحروقات بشكل عام فذلك ما سيكون موضوع تحليلنا خلال المرحلة الثانية (2000-2014).

ثانيا: تطور انتاج البترول والغاز منذ 2000:

لقد كان للاكتشافات التي أنجزتها الجزائر في مجال البترول والغاز الطبيعي منذ بداية هذا القرن إلى الآن دور في المحافظة على حجم الاحتياطات المؤكدة سواء بالنسبة

للبترول أو الغاز الطبيعي الأمر الذي جعلها في نفس الوقت أن تحافظ على حجم ثابت من الإنتاج الوطني من المحروقات منذ عام 2000، لكن رغم ذلك فإن الاتجاه العام لإنتاج البترول والغاز الطبيعي تميز بعدم الاستقرار أحيانا والثبات أحيانا أخرى، خاصة خلال النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن بالنسبة للبترول الخام أما بالنسبة لإنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي فقد كان الإنتاج شبه مستقر خلال طول الفترة ما عدا بعض الاستثناءات التي كانت تُحدِّثُ تراجع في حجم الإنتاج الوطني من الغاز بسبب الظروف الجيو–سياسية التي عرفتها السوق الدولية للبترول والغاز وكذلك الظروف الخاصة بالوضع في الجزائر من حيث حجم احتياطاتها من البترول والغاز التي تعتبر متواضعة مقارنة ببقية الدول المنتجة وخاصة الدول العضو في منظمة الأوبك، لذلك ومن أجل معرفة الاتجاه العام لإنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر منذ عام 2000 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (85):

تطور إنتاج البترول والغاز في الجزائر في الفترة 2000–2013

الوحدة: مليون طن

السنة / البيان	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بترول ومكثفات(*)	66.8	70.9	83.6	86.2	86.5	86.5	77.2	73.8	71.7	67.2	68.9
غاز طبيعي(**)	76.0	72.3	83.8	76.0	76.3	77.2	71.6	72.4	74.4	73.4	70.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2014, p 10-24.
2- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2011, p 10-24.
3- OPEC ; Annual statistical bulletin 2012, p 30.

(*)- إنتاج البترول يشمل كل أنواع المكثفات والمنتجات البترولية.
(**)- يشمل فقط الإنتاج المسوق.

من بيانات الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) تميز الإنتاج الجزائري من البترول الخام والمكثفات والمنتجات البترولية بازدياد مضطرد من عام 2000 إلى غاية 2008 حيث كانت نسبة التغير في الإنتاج في عام 2008 في حدود 28% مقارنة بعام 2000 أو ما يعادل نسبة نمو قدرها 3% سنويا. إلا أن الاتجاه العام في إنتاج البترول بعد عام 2008 أخذ في التراجع إلى أن أصبحت الكميات المنتجة من البترول أقل من الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي.

2) نلاحظ من بيانات الجدول أيضا أن بوادر تطبيق الاستراتيجية الوطنية الهادفة بالتوجه نحو الغاز الطبيعي كمصدر هام من مصادر الطاقة وكمصدر للتمويل وتجلى ذلك أكثر ابتداء من عام 2010 أين أصبحت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي أكثر من الإنتاج الوطني من البترول.

بشكل عام فإن إنتاج الجزائر من المحروقات منذ بداية القرن الحالي كانت فيه السيطرة للبترول إلى غاية 2010 ثم أخذ إنتاج البترول نحو الانحدار وفي المقابل أخذ إنتاج الغاز نحو الارتفاع وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (27):

تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الفترة: 2000-2013

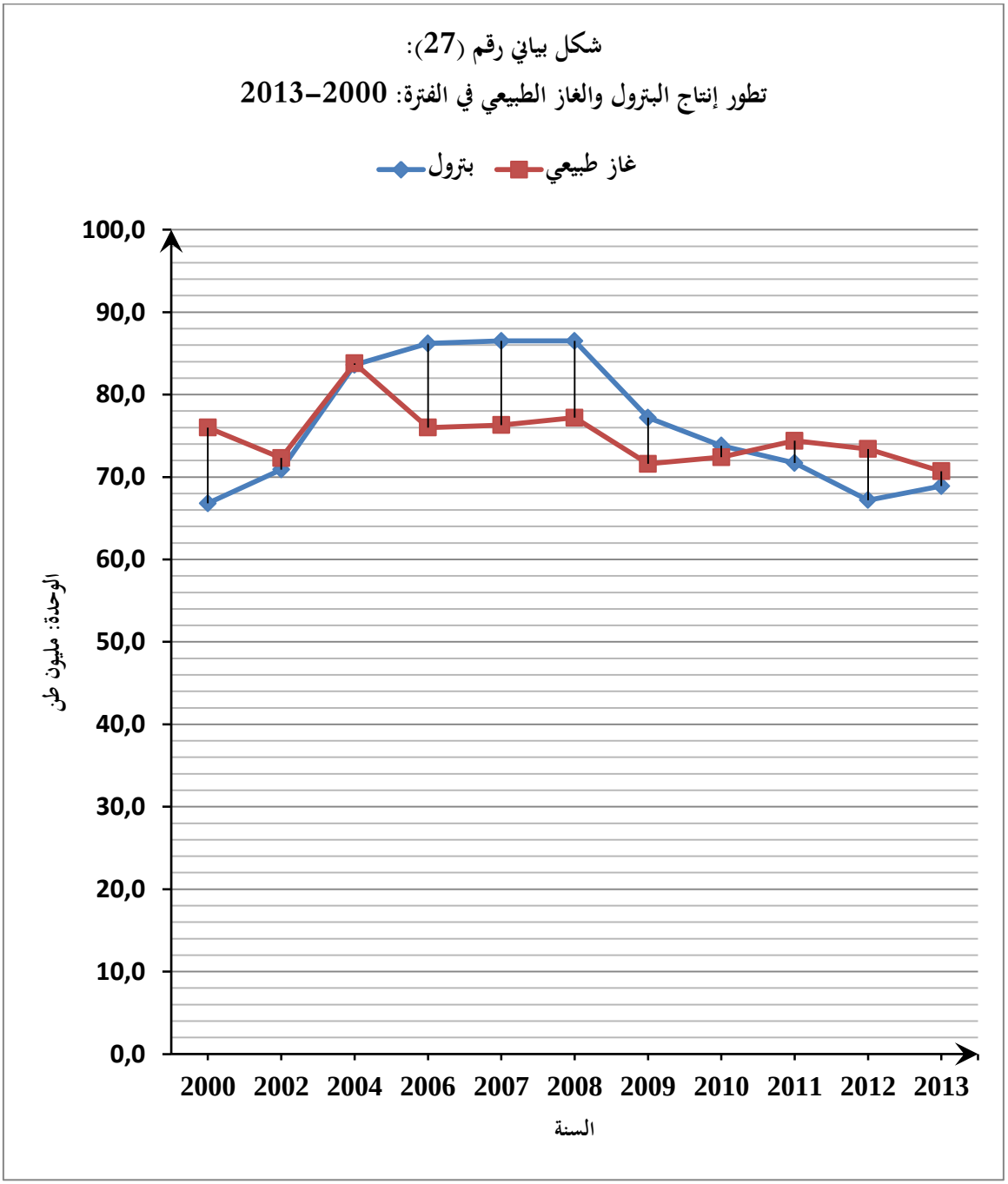

المطلب الثالث: تطور استهلاك وتصدير البترول والغاز منذ 1990.

نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل اتجاهات وأنماط استهلاك الطاقة بشكل عام والبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص لتلبية متطلبات الطاقة فيها إذ يغطي هذين المصدرين ما يفوق 95% من إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر منذ 1990. وعليه فإنه من أجل إلقاء الضوء على اتجاه الطلب على البترول والغاز الطبيعي ونظرا لطول الفترة منذ 1990 وإلى الآن. سنعتمد على تقسيم هذه الدراسة على مرحلتين، حيث تمتد المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999، أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ 2000. أما القسم الثاني من هذه الدراسة سنخصصه للتطور الكمي والنسبي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي، خلال نفس الفترة أي منذ 1990 وإلى الآن.

الفرع الأول: تطور استهلاك البترول والغاز الطبيعي منذ 1990.

لقد عرف الاتجاه العام لاستهلاك الجزائر من البترول والغاز الطبيعي منذ عام 1990 تطورات وأحداث هامة كانت سببا في تذبذب الكميات المستهلكة من البترول والمنتجات البترولية وكذلك استهلاك الغاز الطبيعي كما عرفت ثباتا نسبيا بين سنة وأخرى خلال طول الفترة الممتدة من 1990 وإلى الآن، لذلك فسنحاول الوقوف على أهم التطورات من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين حيث القسم الأول يتناول تطور استهلاك البترول والغاز في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 أما القسم الثاني فسنخصصه لدراسة وتحليل اتجاه الاستهلاك الوطني من البترول والغاز منذ 2000 وإلى الآن.

أولا: تطور استهلاك البترول والغاز في الفترة 1990-1999:

تعتمد الجزائر في استهلاكها لمصادر الطاقة بشكل شبه كلي على البترول والغاز الطبيعي ولا يمثل استهلاكها من مصادر الطاقة الأخرى إلا نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال (4%) خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وما ميز بنية الاستهلاك الوطني من مصادر الطاقة هو سيطرة الغاز الطبيعي على نسبة تفوق 56% في حين كان نصيب استهلاك الجزائر من البترول الخام والمشتقات البترولية لا تتعدى 39% خلال النصف الأخير من عقد تسعينات القرن الماضي.

في هذا السياق ونظرا لتضارب البيانات والأرقام الخاصة باستهلاك البترول والغاز الطبيعي في الجزائر خلال النصف الأول من عقد التسعينات فقد ارتأينا الاعتماد على بيانات الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (86):

التطور الكمي والنسبي لاستهلاك البترول والغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة: 1995-1999

الوحدة: ألف برميل مكافئ نفط/يوم

السنة / البيان		1995	1996	1997	1998	1999
المنتجات البترولية	الكمية	220	215	229	235	245
	%	38.5	37	38	38	38.5
الغاز الطبيعي	الكمية	334	345	357	365	370
	%	58	59.5	59	59	58
أخرى(*)	الكمية	18	20	21	21	21
	%	3.5	3.5	3	3	3.5
المجموع		572	580	607	621	636

المصدر: الجدول من إعداد الباحث الاعتماد على:

1- OPEC ; Annual statistical bulletin 2012, p 46.

2- OAPEC، تقرير الأمين العام السنوي 1999/26، الكويت 2000، ص 70-74.

(*)- تشمل استهلاك الفحم والطاقة الكهربائية.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) سيطرة البترول والغاز الطبيعي على أكبر حصة من الاستهلاك الوطني لمصادر الطاقة على الأقل خلال الفترة المذكورة في الجدول (1995-1999)، هذه الوضعية تبين لنا أمرين مهمين أولهما أن الجزائر لم تستطع تنويع مصادر استهلاكها منذ الاستقلال إلى هذه الفترة رغم تأكيد ذلك في كل مقررات السلطات الجزائرية، أما الأمر الثاني هو توفر المصدرين ويقومان بأكثر من وظيفة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

2) إن بيانات الجدول السابق تبين لنا أن الجزائر استطاعت أن تجسد جزء من استراتيجياتها الخاصة بمجال الاستهلاك الوطني من المصدرين حيث كان التركيز منذ إصلاحات ثمانينيات القرن الماضي والتي تؤكد التوجه نحو استهلاك الغاز الطبيعي على حساب البترول الخام نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من احتياطات مقبولة نسبيا من الغاز بالمقارنة مع البترول.

ثانيا: تطور استهلاك البترول والغاز الطبيعي في الجزائر منذ 2000:

نحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على الوضع العام لاستهلاك الجزائر من البترول والغاز منذ عام 2000، مع محاولة إبراز أهم العوامل المؤثرة إيجابا وسلبا على نمط استهلاك البترول والغاز في الجزائر، خاصة وأننا نعرف أن وضع الجزائر الطاقوي يختلف إلى حد ما مقارنة ببقية الدول العضو في منظمة الأوبك (OPEC) أو الأوابك (OAPEC).

حيث يكمن الاختلاف في التباين الملحوظ بين حجم احتياطيات الجزائر من البترول والغاز وكذلك طاقتها الإنتاجية خاصة بالنسبة للبترول الخام هذه الأخيرة التي تعتبر متواضعة مقارنة بإنتاج بقية دول منظمة الأوبك، لكن رغم ذلك فإن نمط الاستهلاك لا يمكن تحديده بحجم الاحتياطات المتوفرة ولا بالطاقة الإنتاجية الفعلية بل هناك عوامل رئيسية تؤثر في الاتجاه العام للاستهلاك الوطني من الطاقة بشكل عام واستهلاك البترول والغاز بشكل خاص وهذه العوامل نذكرها فقط، لأنه سبق وأن تعرضنا لها في الفصول السابقة من هذا البحث وهذه العوامل هي:[1]

1- الناتج المحلي الإجمالي.

2- عدد السكان.

3- أسعار الطاقة.

في هذا السياق فإن معدل استهلاك الطاقة في الجزائر يعتبر من معدلات الاستهلاك المنخفضة في الوطن العربي، وبما أننا هنا لسنا بصدد إجراء مقارنة حول نمط الاستهلاك الطاقوي في الجزائر والدول العربية لذلك فسنعتمد فقط على تقديم البيانات والأرقام التي تبين لنا الاتجاه العام لاستهلاك الجزائر من البترول والغاز منذ عام 2000، وذلك ما تبينه بيانات الجدول التالي:

[1]- OAPEC، تقرير الأمين العام السنوي الـ38، الكويت 2012، ص 70.

جدول رقم (87):

تطور الاستهلاك الوطني من البترول والغاز في الفترة: 2000-2012

الوحدة: 10^6 ط.م.ن/سنة

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المنتجات البترولية	6.92	7.20	8.02	8.88	9.10	9.10	9.48	10.37	11.30	12.32	12.27	13.55	14.00
الغاز الطبيعي (*)	5.64	5.76	6.16	6.55	7.16	7.86	7.96	8.84	9.05	9.70	10.35	11.11	12.03
أخرى (**)	5.69	6.03	6.35	6.99	7.27	7.55	8.26	8.33	8.95	8.69	9.03	9.32	10.37
المجموع	18.25	18.29	20.53	22.42	23.53	24.51	25.70	27.54	29.30	30.71	31.65	33.98	36.40

ط.م.ن: طن مكافئ نفط سنوي.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- BP ; Statistical Review of world Energy, June 2014, p 22.

2- مؤتمر الطاقة العربي العاشر: الدوحة- ديسمبر 2014، (الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، ص 58.

3- (OAPEC): تقرير الأمين العام السنوي 2012/40، الكويت 2013، ص 69.

(*)- يشمل الغاز الطبيعي + غاز البترول المميع (GPL).

من بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) ما ميز نمط الاستهلاك الوطني من مصادر الطاقة بشكل عام هو استحواذ البترول والغاز على نسبة تفوق (69%) من إجمالي الاستهلاك الوطني خلال طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 وهذه ميزة تشترك فيها الجزائر مع مختلف الدول النامية والدول العربية إلا أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ(31%) فإن حصة (99%) منها تعود إلى الكهرباء وبالتالي فإن استهلاك الجزائر من بقية مصادر الطاقة الأخرى (فحم طاقة كهرومائية...) لا تمثل إلا (1%) من إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر.

2) لقد بلغ معدل نمو الاستهلاك الوطني من الطاقة (99,5%) عام 2012 مقارنة بعام 2000. وهو ما يعادل نسبة نمو بلغت 7,6% سنويا خلال طول الفترة، والسبب في ذلك هو أن معدل استهلاك الجزائر من البترول والغاز كان قد ارتفع من 11,3 مليون طن مكافئ نفط عام 2000 إلى 26,3 مليون طن مكافئ نفط عام 2012 مسجلا بذلك معدل نمو بلغ (130%) أو ما يعادل نسبة نمو قدرها (10%) سنويا.

3) نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن هناك توافق أو تقارب بين حجم الاستهلاك من البترول والغاز خلال طول الفترة مع بعض الفوارق البسيطة التي ترجح الكفة لاستهلاك البترول على حساب الغاز الطبيعي.

4) رغم هذه الأرقام المبينة في الجدول فإن الجزائر مصنفة في ذيل الترتيب العربي من حيث استهلاكها للطاقة خاصة خلال العقد الأول من هذا القرن.

الفرع الثاني: التطور الكمي للصادرات الجزائرية من البترول والغاز منذ 1990:

لقد كشفت الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 عن مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الذي كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمحيط الخارجي. ومنذ ذلك التاريخ والجزائر تسعى جاهدة لتطبيق سياسات واستراتيجيات مختلفة علها تُخرِج الاقتصاد الوطني من ميزة الأحادية التي يمتاز بها.[1] حيث كان اهتمام السلطات الجزائرية منصبا أكثر على مشكلة التصدير خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على ترقية صادراتها وتنويعها، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر المورد الوحيد لضمان أو توفير النقد الأجنبي بالنسبة للجزائر. وبالتالي مساهمة العائدات المحصلة من خلال عمليات التصدير لتمويل برامجها

[1]– مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ورقة خاصة بالجزائر، مرجع سابق، ص 5.

التنموية، إلا أن الخطأ الذي وقعت فيه السلطات الجزائرية هو اعتمادها على جانب وإهمالهما الجانب الآخر في مجال التصدير ونعني بذلك أنها اهتمت بجانب ترقية الصادرات وفي المقابل أهملت جانب تنويع الصادرات. الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري لم يحقق بعد فكرة التنوع الاقتصادي والخروج من الأحادية في التصدير، لكن رغم ذلك فقد سطرت السلطات الجزائرية منذ بداية الألفية الحالية سياسة وطنية تهدف إلى ترقية وتنويع صادراتها من المحروقات وكان هدفها في ذلك تحقيق الآتي:

- ✓ اعتبار التصدير كامتداد طبيعي في المشروعات الإنتاجية.
- ✓ تنويع الصادرات معناه تنويع مصادر الدخل لأنه يحقق ذلك فهو يعني الابتعاد عن خطر الانهيار والاختلال الهيكلي نتيجة ارتباط الاقتصاد الوطني بتصدير منتوج واحد.
- ✓ السعي إلى الانفتاح نحو الأسواق الخارجية لضمان الوقوف في وجه المنافسة والعمل على خلق مناصب شغل جديدة بغرض التقليل من حدة البطالة.

هذه هي بعض المعالم الكبرى للاستراتيجية الجديدة التي حاولت الجزائر تطبيقها خاصة منذ بداية الألفية الحالية وتحديدا منذ 2008. إلا أن النتيجة كانت عكس ذلك حيث لم تستطع الجزائر تحقيق أي هدف من هذه الأهداف نتيجة لعدة عراقيل ومعوقات منها الرسمية ومنها الداخلية ومنها المعوقات الخارجية.[1]

1- المعوقات الرسمية: تكمن في الآتي:

أ- عدم قدرة المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على معوقات التصدير.

ب-عدم وجود نظام ضريبي محفز ومدعم للمؤسسات التي تأخذ على عاتقها عملية التصدير.

ج- غياب الفعالية في المؤسسات المسؤولة عن تنمية الصادرات.

د- ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر نظرا لتعدد وتعقد القيود البنكية.

2- المعوقات الداخلية: يمكن تلخيص هذه المعوقات في الآتي:

أ- التخوف من التسويق نحو الأسواق الخارجية. لذلك نجد أن المؤسسات الوطنية تكتفي فقط بتسويق منتجاتها محليا.

---

[1]- شهرزاد زغيب، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، السنة 34، جانفي 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 124.

ب-ضعف أو عدم كفاية الموارد المادية والمالية التي تضمن التوسع الخارجي من خلال عدم القدرة على توفير رؤوس الأموال الضرورية التي تتطلبها عملية التصدير.

ج- قلة المعلومات ونقص الخبرة في مجال التسويق الدولي زيادة على ضعف الجانب التكنولوجي لدى المؤسسات الوطنية العامة منها والخاصة.

د- ارتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بالمنتجات الأجنبية.

هـ- عدم وجود اتفاقيات شراكة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية بطريقة مباشرة حيث بقي الأمر محصورا لدى الدولة.

3- المعوقات الخارجية: نقصد بهذه المعوقات تلك العراقيل التي تعترض المنتوجات الوطنية في حالة دخولها للأسواق الدولية وهذه العراقيل تحد من عملية التصدير منها.

أ- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية عمومية كانت أم خاصة.

ب-محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية.

ج- ارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية.

في هذا الإطار فقد عرفت صادرات الجزائر منذ 1990 ثلاثة مراحل رئيسية هي:[1]

المرحلة الأولى: هي مرحلة عقد التسعينيات من القرن الماضي.

المرحلة الثانية: تمتد من عام 2000 إلى النصف الأول من عام 2008.

المرحلة الثالثة: تمتد من النصف الثاني لعام 2008 وإلى الآن.

- **المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بالتذبذب وعدم الاستقرار في الاتجاه العام للصادرات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي، بسبب الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الاقتصاد الجزائري بشكل عام وخاصة في الجانب الأمني منه حتى أن بعض ناقلات البترول والغاز خلال تلك العشرية كانت ترفض الاقتراب من الموانئ الجزائرية لضمان الشحنات المبرمجة لعمليات التصدير مما أثر سلبا على الاتجاه العام للصادرات الجزائرية من الجانب الكمي وبالطبع من الجانب المالي (من حيث العائدات) وبيانات وأرقام الجدول اللاحق سوف تثبت ذلك ولو بشكل نسبي.

[1]- OAPEC، مؤتمر الطاقة العربي العاشر (ديسمبر 2014)، ورقة خاصة بالجزائر، ص 10.

➢ **المرحلة الثانية:** المرحلة التي تمتد من عام 2000 إلى النصف الأول من عام 2008، عرفت هذه المرحلة بمرحلة البحبوحة المالية والتي عرفت فيها أسعار البترول مستويات قياسية خاصة في جويلية من عام 2008 أين تخطى سعر البرميل عتبة 147 دولار أمريكي لكن رغم ذلك فإن البحبوحة المالية لم تصنع التنمية بل زادت الأمور تعقيدا بسبب سوء تسيير تلك الأموال.

➢ **المرحلة الثالثة:** هي المرحلة التي تمتد منذ نهاية جويلية من عام 2008 وإلى (2013) تميزت بارتفاع طفيف في حجم المبادلات التجارية من جهة ومن جهة ثانية تراجع في مستوى الأسعار بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. خلاصة لما سبق وإذا ما استبعدنا المرحلة الأولى، فإن المرحلة الثانية والثالثة والممتدة من 2000 إلى غاية 2012، تم تسجيل تراجع محسوس في حجم الصادرات من البترول والغاز بنسبة 11% حيث انخفضت الكميات المصدرة من 124 مليون طن مكافئ نفط عام 2000 إلى 110 مليون طن مكافئ نفط عام 2012 كانت حصة المحروقات السائلة منها 49% بينما بلغت حصة المحروقات الغازية 51% كما سنرى ذلك لاحقا. ولكن قبل ذلك نقدم الجدول التالي والذي يبين لنا تطور الصادرات الجزائرية من البترول والغاز من عام 1990 إلى عام 2012.

جدول رقم (88):

تطور حجم الصادرات الجزائرية من البترول والغاز في الفترة 1990–2012 (سنوات مختارة)

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط

1990	1992	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2001	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
85.71	90.24	85.60	91.14	102.8	108.4	117.3	124.0	119.0	133.0	140.0	138.0	134.0	122.0	120.0	114.00	110.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- SONATRACH ; Rapport Annual 1999, Alger 2000, p 07.
2- Banque d'Algérie, Rapport 2012, Juillet 2013, p 53.
3- SONATRACH ; Annual Report 2000, Alger 2001, p 23.

4- مؤتمر الطاقة العربي العاشر: الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، ديسمبر 2014، ص 56.

5- صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، 1998، ص 148.

من بيانات وأرقام الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) شهدت صادرات الجزائر من البترول والغاز تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 خاصة في النصف الأخير 1999/1995، حيث سجل حجم الصادرات أعلى مستوى في عام 1999 أين بلغ حجم الصادرات 117.3 مليون طن مكافئ نفط مسجلا بذلك زيادة قدرها 31.59 مليون طن مكافئ نفط مقارنة بعام 1990 وهو ما يعني نسبة زيادة قدرها 36.8% أي ما يعادل نسبة قدرها 3.6% سنويا. هذا بالرغم من التراجع المسجل في حجم الصادرات في عام 1993 مقارنة بعام 1992 ونفس التراجع سجل في عام 1994 مقارنة بعام 1992.

2) الاتجاه العام لحجم الصادرات الجزائرية من البترول والغاز منذ بداية القرن الحالي عرف تذبذبا وعدم استقرار بين فترة وأخرى حيث تميز بالارتفاع في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005، ثم أخذ حجم الصادرات في التراجع من عام 2006 إلى غاية 2012. لذلك فقد كانت نسبة الزيادة المسجلة في عام 2005 مقارنة بعام 2000 تقدر بحوالي 13% أي ما يعادل نسبة نمو سنوية بلغت 2.1%.

أما المرحلة الثانية فسجل فيها حجم الصادرات تراجعا ملحوظا من سنة لأخرى ابتداء من عام 2006 إلى غاية 2012. حيث كانت نسبة التراجع في حدود (21%) أي بمعدل انخفاض قدره (2.7%) سنويا في 2012 مقارنة بعام 2005 وهذا المعدل يقابله تراجع كمي بلغ 30 مليون برميل مكافئ نفط في 2012 مقارنة بعام 2005 و(-14) مليون برميل مكافئ نفط في 2012 مقارنة بعام 2000.

إن هذه البيانات توضح لنا مدى حساسية الصادرات الجزائرية من البترول والغاز بما يحدث من تطورات على مستوى السوق العالمية للبترول والغاز من جهة وما تعرفه الساحة الدولية من أحداث وتطورات سياسية وأمنية وغيرها من جهة ثانية.

لذلك ومن أجل إعطاء فكرة حول بنية وهيكل الصادرات الجزائرية من المحروقات حسب نوع المنتوج نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (89):

هيكل الصادرات الجزائرية من المحروقات حسب نوع المنتوج (2000-2012)

الوحدة: مليون طن.م.ن

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البترول الخام	24	22	28	37	45	49	48	48	43	38	36	36	35
الغاز الطبيعي	33	29	29	30	33	37	35	33	36	32	36	34	35
غاز البترول المميع (GPL)	9	10	10	9	9	9	8	9	9	8	7	7	6
المنتجات البترولية	15	16	14	14	11	10	11	11	11	12	16	15	13
الغاز الطبيعي المميع (GNL)	26	25	26	28	24	24	23	23	20	20	18	16	14
المكثفات (Condensates)	18	17	16	15	15	15	15	14	14	12	7	7	6
المجموع	**124**	**119**	**123**	**133**	**137**	**145**	**140**	**138**	**134**	**122**	**120**	**114**	**110**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول السابق.

من بيانات الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) تتركز صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 على البترول الخام والغاز الطبيعي حيث كانت تتراوح بين 46% في عام 2000 إلى 59% في عام 2005 لتستقر في حدود 64% عام 2012، وهذا معناه أن صادرات الجزائر من بقية منتجات القطاع لا تتعدى 40% في أحسن الأحوال إلى غاية 2008 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع نسبيا.

2) نلاحظ أن الكميات الأقل تصديرا في الجزائر هي المتعلقة بغاز البترول المميع (GPL) والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي من هذا المنتوج خاصة بعد أن أصبح يستخدم كوقود للسيارات السياحية بالدرجة الأولى حيث كانت نسبة الكميات المصدرة فيه إلى إجمالي الصادرات من المحروقات لا تتعدى (7%) خلال طول الفترة.

3) هناك نوع من التوازن في المنتوجات المصدرة بحيث أن نسب الكميات المصدرة من كل منتوج متقاربة، فمثلا نسبة البترول الخام المصدر في عام 2000 كانت تقدر بـ(19%) مقابل (21%) بالنسبة للغاز الطبيعي المميع في عام 2000، إلا أن هذه النسب ارتفعت في عام 2005 لتصل (34%) بالنسبة للبترول الخام و(25,5%) بالنسبة للغاز الطبيعي وفي عام 2012 كانت الكميات المصدرة من البترول الخام والغاز الطبيعي متساوية وبنسبة تقدر بـ32%.

في الأخير فإن الاتجاه العام لصادرات الجزائر من المحروقات حسب نوع المنتج المصدر عرفت تباينا بين منتج وآخر ومن سنة لأخرى حيث كان الاختلاف أكثر وضوحا بالنسبة لتطور الصادرات من البترول الخام والغاز الطبيعي في حين سجلت بقية الأنواع تذبذبا بسيطا وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:[1]

[1]– أنظر الرسم البياني في الصفحة الموالية.

شكل بياني رقم (28):

هيكل الصادرات الجزائرية من المحروقات حسب نوع المنتوج 2000-2012

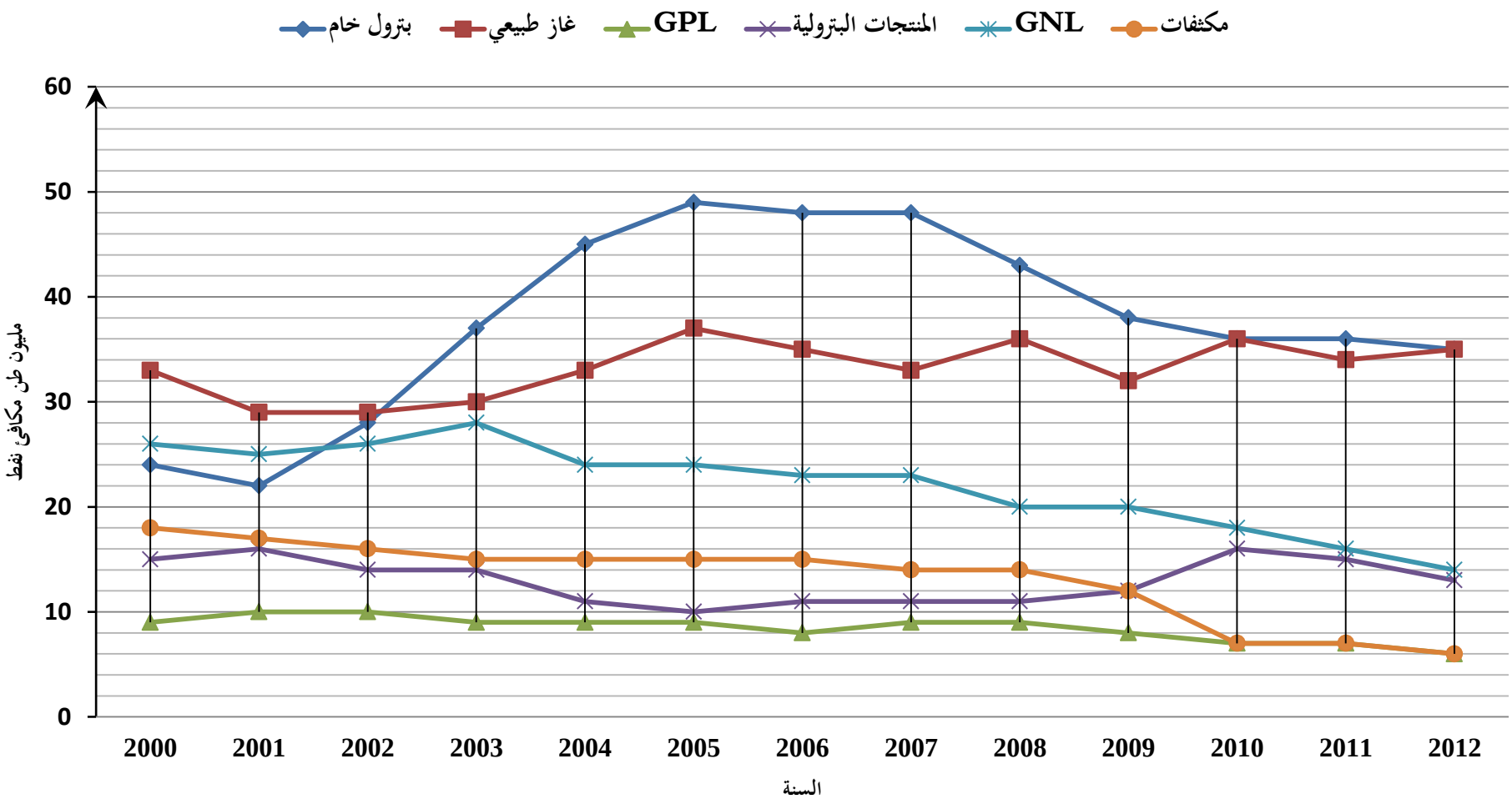

المبحث الثاني: سياسات تسعير البترول والغاز في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.

نحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها عمليات تسعير البترول والغاز الطبيعي في الجزائر منذ أن استعادت الجزائر سيطرتها الكلية على ثرواتها البترولية والغازية مبرزين في ذلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الشأن لضمان مكانة لها ضمن دول منظمة الدول المصدرة للبترول والغاز، إذ بالرغم من محدودية احتياطاتها من البترول والغاز نسبيا إلا أن الجزائر كانت حريصة دائما على استغلال ثرواتها من البترول والغاز وتسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكل ذلك تماشيا مع متطلبات السوق الدولية للبترول والغاز وما تمليه ظروف السوق الدولية بشكل عام، كما سنحاول في هذا المجال معرفة الاتجاه العام لتطور أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 1990 وإلى الآن مع إبراز الأهمية القيمية والنسبية للصادرات الجزائرية من البترول والغاز إلى إجمالي الصادرات الجزائرية منذ 1990.

المطلب الأول: سياسات تسعير البترول والغاز في الجزائر (تحليل نظري).

لقد تبين لنا من خلال الفصول السابقة لهذا البحث أنه عند تأسيس منظمة الأوبك في ستينيات القرن الماضي كانت وحدة الهدف التي تربط الدول الأعضاء بعضها بالبعض الآخر تتمثل بالدرجة الأولى في المحافظة على الحقوق المشروعة للمنتجين والمصدرين للبترول والغاز وجعل أسعارهما مجزية تتناسب وقيمة هذا النوع من الطاقة انطلاقا من كون المصدرين يعتبران من مصادر الطاقة غير المتجددة أو القابلة للنفاذ، هذه الطاقة التي لم تغطيها الشركات العالمية الكبرى في وقت سابق أي اهتمام فيما يتعلق بتحديد قيمتها الاقتصادية بالنسبة للدول التي تتواجد فيها مثل هذه المصادر الطاقوية هذا إلى جانب أن مصادر الطاقة الأخرى كانت مكلفة جدا، لذلك لم تهتم تلك الشركات بقضية تسعير البترول في البداية ولا بقضية تسعير الغاز بعد ذلك،

في هذا المجال وباعتبار الجزائر مع بداية الستينيات من القرن الماضي لم تكن تملك القوة التفاوضية التي تجعلها تفرض رأيها فيما يتعلق بتحديد سعر بترولها الخام في السوق الدولية نظرا لمحدودية احتياطياتها من البترول فقد كان الأمر يختلف نسبيا بالنسبة للغاز الطبيعي حيث استطاعت الجزائر أن تكون طرفا فعالا في تحديد سعر مناسب لغازها الطبيعي في السوق الدولية خاصة بعد 1969 كما سنرى لاحقا.

لكن قبل هذا التاريخ فقد جاء على لسان بلعيد عبد السلام الوزير السابق للطاقة في كتابه الموسوم بـ: "الغاز الجزائري بين الحكمة والظلال" أن أول صعوبة واجهت الجزائر في محادثاتها المتعلقة بعقود بيع الغاز الطبيعي خلال فترة الستينيات من القرن العشرين كانت تتمثل في إصرار كل الأطراف التي تتحاور معها الجزائر على ضرورة ربط سعر الغاز الطبيعي بسعر زيت الوقود وخاصة الثقيل منه باعتباره المادة الوحيدة التي كانت بينها وبين الغاز منافسة مباشرة وكان ذلك في عام 1963 في مفاوضات الجزائر مع الشركة الايطالية (ENI) وكان موقف الجزائر حينها جد متصلب، الأمر الذي دفع الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير كان أهمها:[1]

1- رفض مبدأ ربط سعر الغاز الطبيعي بسعر الوقود على أساس التكافؤ المطلق، وكان موقف الجزائر حينها يفضي –كقاعدة للنقاش– سعر الغاز المخصص للاستهلاك المنزلي مما كان يؤدي بطبيعة الحال إلى خلاف بشأن حجم المصاريف التي تزيد في نفقة توزيع الغاز.

2- عقود البيع الأولى المتعلقة بالغاز الطبيعي والتي أبرمتها الجزائر في نهاية الستينيات وبداية السبعينات من القرن الماضي كان فيها التأكيد على تحديد السعر بصورة حتى وإن كان يؤخذ فيها يعني الاعتبار أسعار مواد البترول المنافسة للغاز وكذلك الأسعار المعروفة من طرف المصدر من الآخرين، إلا أنها كانت مع ذلك تسمح بضمان حصة معينة للغاز الجزائري على مستوى أسواق الاستهلاك المنزلي التي يتمتع فيها سعر الغاز بسعر أعلى نسبيا.

ثانيا: بالنسبة لآلية تسعير الغاز الجزائري المسوق نحو الأسواق الأوروبية فقد كانت تختلف نسبيا مع عقود بيع الغاز الأمريكي، حيث كان لتلك العقود صفة خاصة وتعتمد على مؤشرات ومعايير خاصة كما أن تلك العقود كانت تشمل نوعي الغاز معا (GNL) و(GPL) حيث كانت الخطوة الأولى في هذا المجال في بداية عام 1964 في العقد المبرم بين الجزائر وبريطانيا حول تسويق الغاز الجزائري المميع لأول مرة في العالم وكان السعر المتفق عليه حينها هو: 0.536 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (م.و.ح.ب – M.B.T.U) وكان هذا السعر قريبا جدا لأسعار الغاز السائدة في السوق

[1]– بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 21.

الأوروبية (سعر الأساس)، واعتمد في تحديد سعر الغاز في السوق الأوروبية على مؤشرات غير بترولية حيث كان ربط السعر بأسعار بعض المواد الأولية ومعدلات الأجور في الدول المستوردة، بسبب انخفاض أسعار البترول حينها، لكن مع منتصف السبعينيات من القرن الماضي أصبح سعر الغاز الجزائري المسوق لبريطانيا بسعر أساس قدره 1.30 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وتم ربط السعر بأسعار زيت الوقود المتوسط والمنخفض الكبريت على أساس القيمة الحرارية المكافئة وكان ذلك على النحو التالي:

جدول رقم (90):

شروط عقود بيع الغاز الجزائري في السوق الأوروبية من 1975-1995

السنة	1975	1985-1980	1990-1985	1995-1990
نوع الغاز	غاز مميع (GPL)	غاز مميع (GPL)	غاز مميع (GPL)	غاز الأنابيب (GNL)
السعر الأساس دولار/م.و.ح.ب	1.30	4.80	2.80	1.90
ربط السعر الأساس	ربط: ربط كامل بأسعار زيت الغاز وزيت الوقود	مطلق: ربط كامل بأسعار سلة من أنواع البترول الخام (أسعار رسمية)	مطلق: ربط كامل بأسعار سلة من أنواع البترول الخام (أسعار ترجيحية)	مطلق: ربط كامل بأسعار زيت الوقود وزيت الغاز
إعادة النظر في السعر	كل 4 سنوات	كل 4 سنوات	كل 3 سنوات	كل 3 سنوات
الاستلام أو الدفع	%100	%100	%100	%85

المصدر: علي رجب، سياسات تسعير الغاز في الأسواق العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 120، شتاء 2007، ص 55-56.

للعلم فقط أنه في عام 1980 قررت الجزائر المطالبة بمضاعفة أسعار صادراتها من الغاز المميع وذلك تطبيق لمبدأ المساواة ما بين أسعار (Fob) وأسعار البترول على أساس القيمة الحرارية المكافئة وبالرغم من ظهور بعض التحفظات لدى البعض من مستوردي الغاز الجزائري لمبدأ المساواة انطلاقا من أن الغاز لا ينافس البترول بصورة مباشرة بل ينافس المنتجات البترولية، كان هناك قبول واسع بمبدأ المساواة على أساس (CIF) تبين أساس (Fob)، وتم تطبيق ذلك في كثير من عقود توريد الغاز الجزائري إلى أوروبا سواء تعلق الأمر بمستوى التسعير أو الدفع الفعلي، وبالتالي أصبح الغاز الجزائري المميع بسعر في النصف الأول من عقد الثمانينيات بسعر أساس مقداره حوالي 4.80 دولار/م.و.ج.ب، وتم ربطه بأسعار البترول الخام على أساس القيمة الحرارية المكافئة ووفق للأسعار الرسمية لسلة من أنواع البترول الخام لكن بعد انهيار أسعار البترول في عام 1986 ثم تخفيض سعر الأساس ليصبح في حدود 2.30 دولار/م.و.ح.ب. مع تحديد حد أدنى للسعر فقدر بـ1,30 دولار/ م.و.ح.ب. وتم ربط سعر الأساس بأساس بأسعار البترول الخام ولكن عملية الربط كانت حسب الأسعار الترجيحية وذلك ابتداء من عام 1986.

علما أنه من الناحية التاريخية فقد بدأت الجزائر تصدر غازها نحو السوق الأوروبية عن طريق الأنابيب ابتداء من عام 1983 عن طريق الأنبوب الرابط بين الجزائر وإيطاليا مرورا بالأراضي التونسية وبطول 2500 كلم (برًا وبحرًا) وكانت الشركة الاسبانية سنام (SNAM)[*] المشترية للغاز الجزائري لم تقبل بالسعر (Fob) (الحدود الجزائرية التونسية) بواقع 4.41 دولار/م.و.ج.ب[**] المماثل لسعر الغاز الجزائري المميع المسوق إلى فرنسا. ولكن بعد تدخل من الحكومة الايطالية حينها وافقت الشركة (SNAM) على الشراء ولكن بسعر 4.0 دولارات/م.و.ج.ب، باعتبار أن هذا السعر هو السعر المناسب للغاز في تلك الفترة هذا زيادة عن ربط سعر الأساس بمعدل أسعار سلة من أنواع البترول الخام وهذا ما جعل عقد البيع خاضع لإعادة النظر كل ثلاثة سنوات على الرغم من أن العقد يمتد لفترة 25 عاما.

---

[*]- (SNAM): شركة حكومية إسبانية.

[**]- م.و.ح.ب: مليون وحدة حرارية بريطانية (M.B.T.U).

وبعد ذلك كثفت السلطات الجزائرية من انجاز مشاريع جديدة خاصة بنقل الغاز وتسويقه تجاه السوق الأوروبية نجد ذلك في انجاز ثلاثة أنابيب أخرى ناقلة للغاز الجزائري انطلاقا من الأراضي الجزائرية عبر البحر الأبيض المتوسط حيث تم انجاز الأنبوب الرابط بين ايطاليا والجزائر مرورا بالأراضي المغربية في عام 1996 وثم تمديده إلى البرتغال في عام 1997، وكذلك الأنبوبين الجديدين انطلاقا من الأراضي الجزائرية ومباشرة عبر البحر المتوسط نحو كل من ايطاليا واسبانيا هما أنبوبي (MEDGAZ) و(GALSI) ونظرا للتطورات التي عرفتها السوق العالمية للغاز الطبيعي وقوة المنافسة التي ظهرت له في السوق الأوروبية قررت الجزائر تخفيض تسعيرة الغاز بالأنابيب السوق إلى أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين إلى 1.90 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية كسعر أساس وحد أدنى قدر بـ1$/م.وج.ب وتم ربط سعر الأساس للغاز بأسعار زيت الغاز وزيت الوقود كما يوضح ذلك الجدول السابق.

مع النصف الأخير، من عقد التسعينيات من القرن الماضي ظهرت تطورات جديدة على مستوى سياسة تسعير الغاز الجزائري الموجه إلى السوق الأوروبية، حيث تم ربط سعر الغاز الموجه إلى فرنسا بسعر الفازولين (البنزين)، وربط سعر الغاز الموجه نحو بلجيكا بسعير زيت الوقود وغاز الأنابيب الموجه لإيطاليا بأسعار زيت الوقود وزيت التدفئة، وثم الإبقاء على عملية تعديل الأسعار بصورة دورية حتى نهاية التسعينيات. لكن مع بداية القرن الحالي وإلى الآن أصبحت عملية تسعير الغاز الطبيعي وخاصة الموجه نحو الأسواق الأوروبية بشكل عام يعتمد فيها على استخدام المعادلة السعرية و ربط سعر الأساس بالدرجة الأولى بأسعار المنتجات البترولية سواء تعلق الأمر بسعر غاز الأنابيب أو سعر الغاز المميع، كما تستخدم مؤشرات أخرى في عملية التسعير (الربط عن طريق أسعار مصادر الطاقة البديلة الأخرى) ومؤخرا أضيف مؤشر سعر الكهرباء في بعض العقود ليعكس الموقف التنافسي الجديد للغاز في مجال توليد الكهرباء.

خلاصة لما سبق فإن بداية القرن الحالي تميزت بزيادة الاهتمام أكثر بالغاز الطبيعي حيث لم يتوقف الأمر إلى حد إيجاد سياسة سعرية مناسبة للغاز وضمان المكانة اللائقة له كمصدر استراتيجي للطاقة، بل تعدى الأمر ذلك وأصبح التفكير مع بداية القرن الحالي في إنشاء منظمة تهتم بالقضايا المتعلقة بالغاز الطبيعي إنتاجا وتسعيرا وتصديرا،

وغيرها من الأمور المتعلقة بصناعة وتجارة الغاز على المستوى الدولي، وقد تجسد ذلك فعلا بتأسيس ما أطلق عليه باسم منتدى الدول المصدرة الغاز (G.E.C.F)[1] أين تم الإعلان عن ذلك في اللقاء الأول الذي انعقد بطهران في 2001/05/01، وتم الاتفاق فيه بداية على أن تكون اللقاءات بين الدول الأعضاء بصورة دورية سنويا، وتتعاقب الدول المشاركة فيه في رئاسة واستضافة المنتدى، مع العلم أن اللقاء الأول للمنتدى كان قد حضرته إحدى عشرة دولة وهي: (الجزائر، بروناي، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، النرويج، عمان، قطر، روسيا وتركمانستان). ثم توالت اللقاءات فيما بعد وبصورة دورية كل سنة حيث كان الثاني في الجزائر في عام 2002 وفي قطر في عام 2003 وفي مصر في عام 2004 وفي وترينيدا في عام 2005 وحضر هذا المنتدى الأخير (2005) خمسة عشره دولة هي: الجزائر، بوليفيا، بروناي، مصر، اندونيسيا، إيران، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، عمان، قطر، روسيا، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا، وترينيدا.

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 1990.

إن المتتبع لحركة أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 1990 يلاحظ تذبذبا وعدم استقرار في مستويات أسعار البترول وأسعار الغاز بشكل عام وهذا أمر طبيعي باعتبار أن أسعار الغاز والبترول بالسوق الدولية لم تعرف استقرارا خلال هذه الفترة كما أشرنا إلى ذلك في الفصول السابقة والسبب يعود إلى الظروف التي عرفتها السوق الدولية منذ 1990 تلك الظروف التي كانت متعددة فمنها الظروف الجيو-سياسية، والظروف المناخية ومعدلات النمو الاقتصادي وحجم المحزونات العالمية من البترول والغاز لدى الدول الأكثر استهلاكا للبترول والغاز وغيرها من العوامل التي سبق وأن تعرضنا إليها في الفصول السابقة. وعلى هذا الأساس فإن حركة أسعار البترول والغاز في الجزائر لم تخرج عن هذا الإطار فنجدها ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى بين عام وآخر، وللوقوف على حركة أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 1990، ونظرا لطول الفترة فإننا ارتأينا تقسيم هذه المرحلة إلى فترات زمنية قصيرة إلى حد ما وهذه الفترات هي:

[1]- Questions internationales ; la bataille de l'énergie op cite page 69.

1- الفترة الأولى من 1990 إلى 1999.

2- الفترة الثانية من 2000 إلى 2008.

3- الفترة الثالثة من 2009 إلى 2013.

إن الغرض من هذا التقسيم إنما يتمثل في تسهيل عملية التحليل لا أقل و لا أكثر مع الأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات التي نعتقد أنها تساهم إلى حد كبير في التأثير زيادة أو نقصانا في مستويات أسعار البترول والغاز وهذه الاعتبارات هي:

1- ظروف السوق الدولية في العقد الأخير من القرن الماضي تختلف عن ظروفها منذ بداية القرن الحالي.

2- الظروف الجيو-سياسية التي ميزت الساحة الدولية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي كانت استثنائية وكان لها الوقع الكبير في إحداث تغييرات جذرية في موازين القوى.

3- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينيات من القرن الماضي تعتبر هي الأخرى مرحلة جد معقدة ومتميزة عن المراحل اللاحقة و إلى الآن. من هذا المنطلق فإنه لمعرفة الاتجاه العام لتطور أسعار البترول والغاز سنعتمد على المحاور التالية:

أولا: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر في الفترة 1990-1999.

ثانيا: تطور أسعار الغاز والبترول في الجزائر في الفترة 2000 إلى 2008.

ثالثا: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر في الفترة 2009 إلى 2013.

أولا: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر في الفترة 1990-1999:

لقد تميز الاتجاه العام لمستويات أسعار البترول والغاز في الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي بالتذبذب وعدم استقرار بين سنة وأخرى وهذا أمر طبيعي باعتبار أسعار البترول والغاز تتحدد على مستوى السوق الدولية وما تعرفه تلك السوق من تطورات وأحداث في جميع المستويات في هذا الإطار ولمعرفة الاتجاه العام لتطور أسعار البترول والغاز في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 1999 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (91):

تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر (1990-1999)

البترول: دولار/برميل

الغاز: دولار/(MBTU)(*)

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البترول	24.34	21.04	20.03	17.52	16.31	17.58	21.43	19.49	13.40	18.03
الغاز	2.31	2.60	2.30	1.86	1.87	1.90	2.20	3.63	3.10	1.88

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث والاعتماد على:

1- عبد المجيد برزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر الجزائر، 1999، ص 39.

2- OPEC ; annual statistical belletios1990, Kuwait 2000, page 112.

من بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) تذبذب وعدم استقرار في مستوى أسعار البترول في الجزائر خلال طول الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1998 ونتج عن ذلك أن سعر البرميل تراجع بواقع 11 دولار أمريكي في عام 1998 مقارنة بعام 1990 أو ما يعادل نسبة انخفاض قدرها (-45%)، هذه النسبة تبين لنا بوضوح مدى درجة حساسية سعر البترول بما يحدث من تطورات وأحداث على الساحة الدولية بشكل عام وعلى مستوى السوق البترولية والغازية بشكل خاص.

2) رغم تراجع مستوى أسعار البترول في الجزائر خلال طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 إلا أن ذلك لم يحدث بالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي، بل بالعكس فقد تم تسجيل نسبة زيادة قدرها 3.4% في عام 1998 مقارنة بمستوى الأسعار في عام 1990، وهذا ما يدل على أن درجة حساسية أسعار الغاز الطبيعي بما يحدث من أحداث على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز أقل تأثرا مقارنة بأسعار البترول بتلك التطورات إلا أنه في المقابل وحسب المحللين والمختصين في مجال صناعة الغاز يؤكدون أن مستويات أسعار الغاز تتأثر أكثر بفعل المضاربة والمضاربين في السوق العالمية للغاز الطبيعي أكثر من تأثر أسعار البترول بالمضاربة.

(*)- M.B.T.U: مليون وحدة حرارية بريطانية.

3) رغم التراجع المسجل في أسعار البترول والاستقرار النسبي في أسعار الغاز الطبيعي بنوعه (GPL و GNL) إلا أن مستوى أسعار البترول والغاز في الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي تبقى مقبولة نسبيا إذا ما قورنت بمستويات أسعار بعض أنواع البترول الخام على مستوى دول الأوبك، ونعني بذلك بالدرجة الأولى سعر سلة أوبك وسعر البترول العربي الخفيف (سعر الإشارة) وهذا ما تبينه الأرقام التالية في الجدول التالي:

جدول رقم (92):

تطور سعر البترول الخام الجزائري مقارنة بأسعار أنواع البترول الأخرى (العربي الخفيف، سلة أوبك)

الوحدة: دولار/برميل

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
خليط صحراء الجزائر	24.34	21.4	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02	18.20
العربي الخفيف	20.82	17.43	19.94	15.68	15.39	16.73	19.91	18.71	12.20	17.45
سلة أوبك	22.26	18.62	16.33	16.33	15.53	16.86	20.29	18.08	12.28	17.47

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع الجدول السابق.

من الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ أن الأنواع الثلاثة للبترول الخام سجلت تراجعها في مستويات أسعارها ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان سعر البترول العربي الخفيف أقل تأثرا أو بمعنى سجل أقل نسبة تراجع في عام 1998 مقارنة بعام 1990 أوفي عام 1999 مقارنة لعام 1990 ولكن في المقابل كان سعر خليط صحراء الجزائر أكثر أنواع البترول تأثرا مقارنة بالنوعين الآخرين، فعلى سبيل المثال فقد سعر البرميل من البترول الجزائري أكثر من 11 دولار أمريكي في عام 1998 مقارنة بعام 1990 في حين لم يفقد سعر العربي الخفيف إلا 8.6 دولار فقط وكل ذلك بسبب التطورات والأحداث التي عرفتها الساحة الدولية خاصة في عام 1998 وما عرفته السوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص.

2) لقد سجل سعر البترول الخام الجزائري (خليط صحراء الجزائر) نسبة تراجع قدرت بـ 46.5% في عام 1998 مقارنة بعام 1990 وهي أعلى نسبة انخفاض تسجيل مقارنة

ببقية أنواع البترول الأخرى، حيث كانت نسبة الانخفاض بالنسبة لسعر بترول سلة أوبك في حدود 45% ونسبة تراجع سعر البترول العربي الخفيف بنسبة قدرها 41% في عام 1998 مقارنة بعام 1990، وهذا ما يؤكد من جديد درجة حساسية أسعار البترول لما يحدث من تطورات على مستوى الساحة الدولية، فالتراجع المسجل في سعر البترول بأنواعه الثلاثة في عام 1998 مقارنة بالسنوات السابقة إنما يعود بالدرجة الأولى إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم في عام 1998 وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا.

بشكل عام فإن أسعار البترول والغاز خلال الفترة 1990-1998 تميزت بعدم الاستقرار خلال طول الفترة وخاصة بالنسبة لمستويات أسعار البترول الأمر الذي جعل الاتجاه العام لأسعار البترول و خاصة الأنواع الثلاثة المذكورة أعلاه.

ثانيا: تطور أسعار البترول والغاز 2000 إلى 2008:

لقد تميزت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بالنسبة لقطاع البترول والغاز الطبيعي في الجزائر بالفترة الذهبية بكل ما تحمله الكلمة من معنى حيث في هذه الفترة تم تسجيل أعلى مستوى لأسعار البترول في منتصف 2008 ونتج عن ذلك تحقيق عائدات معتبره من صادرات البترول والغاز وقد ساعد على ذلك انتعاش الاقتصاد العالمي خاصة في الفترة الممتدة 2005 إلى منتصف عام 2008، وبشكل عام فإن مستويات أسعار البترول والغاز في الجزائر عرفت زيادة معتبره من سنة لأخرى إذا ارتفع المستوى العام لأسعار البترول من 29 دولار/برميل عام 2003 إلى 98.96 دولار/برميل مسجلا بذلك زيادة قدرها 70 دولار/برميل وهذا معناه أن سعر البترول الخام في الجزائر كان قد تضاعف بـ3.4 مرة في عام 2008 مقارنة بعام 2003، أما جانب تطور أسعار الغاز الطبيعي فقد عرفت مستويات أسعار الغاز خلال طول الفترة تطورا ملحوظا ولكن بنسبة نمو أقل من تلك المسجلة على مستوى أسعار البترول الخام لذلك و من أجل الوقوف على الاتجاه العام لأسعار البترول والغاز في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ذلك ما توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (93):

تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر في الفترة (2000-2008)

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
بترول	دولار/برميل	28.82	25.06	24.91	29.00	38.70	54.60	66.00	74.95	98.96
غاز(**)	دولار/ م.و.ح.ب (*)	4.75	4.15	3.78	4.40	4.56	3.78	3.24	5.26	6.63

(*)- م.و.ح.ب: مليون وحدة حرارية بريطانية (M.B.T.U).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- عبد الفتاح دندي مرجع سابق ص 112

2- BP. statistical review of world energy June 2014 page 27.

من بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) تميزت أسعار البترول والغاز بالتذبذب وعدم الاستقرار في الفترة 2000 إلى 2002، حيث تراجعت أسعار البترول في عام 2002 بنسبة بلغت 13.5% مقارنة بعام 2000.

2) ابتداء من عام 2003 أخذت الأسعار في الصعود المستمر إلى غاية 2008 أين تم تسجيل أعلى مستوى في عام 2008 حيث بلغ سعر البرميل من بترول خام صحراء الجزائر 98.96 دولار أمريكي في المتوسط، لأن سعر البرميل من البترول الخام الجزائر كان قد تخطى عتبة 147.3 دولار/برميل في جويلية من عام 2008، ونفس الشيء سجل سعر الغاز أعلى مستوى له في عام 2008 أين بلغ 6.63 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مسجلا بذلك نسبة نمو قدرها 39.5% أي ما يعادل نسبة قدرها 4.4% سنويا خلال طول الفترة (2000-2008).

3) إن الارتفاع المعتبر في أسعار البترول والغاز في الجزائر خاصة في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 لم يكن نتيجة سياسات تسعير اعتمدتها الجزائر في ذلك بل كانت نتيجة للظروف الملائمة التي ميزت السوق الدولية للبترول والغاز مما ساعد على زيادة الطلب العالمي نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي ميز الاقتصاد العالمي إلى غاية نهاية النصف الأول من عام 2008، هذا إلى جانب الدور المميز الذي قامت به دول الأوبك بتخفيض إنتاجها من جهة واحترام الحصص المخصصة من قبل الأوبك من جهة ثانية.

(**) - الأسعار الواردة في الجدول نعني بها أسعار الغاز في السوق الحرة أما أسعار الغاز حسب العقود فهي أكبر من ذلك بكثير حيث يتراوح معدل سعر الغاز خلال الفترة المذكورة من 8 إلى 11.50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ثالثا: تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر منذ 2009:

لقد عرفت أسعار البترول الخام على المستوى العالمي انخفاضا شديدا في عام 2009 مقارنة بمستوياتها في عام 2008 خاصة في النصف الأخير من عام 2009 وهو ما انعكس على أسعار البترول الخام في الجزائر حيث تراجع سعر البترول الخام الجزائري (خليط صحراء الجزائر 44°) من 99.97 دولار لكل برميل في عام 2008 إلى 63.35 دولار للبرميل عام 2009 وهذا ما يعني أن سعر البرميل من البترول الخام الجزائري كان قد خسر 36.62 دولار في عام 2009 وهو ما يعادل نسبة انخفاض بلغت 36.6% وهي نفس النسبة تقريبا المسجلة في انخفاض أسعار البترول العالمية خلال نفس العام 2009 مقارنة بـ2008 حيث كانت نسبة التراجع العالمية في حدود 36.4% خلال طول السداسي الثاني من عام 2009، لكن بعد ذلك استعادت أسعار البترول الخام عافيتها مع نهاية السداسي الثاني من نفس العام وأخذت الأسعار في الارتفاع إلى أن بلغت حدها الأقصى في عام 2012 أين سجلت الأسعار أعلى مستوى لها منذ بداية القرن الحالي وهو 112.92 دولار للبرميل لتتراجع قليلا في عام 2013 إلى حدود 110.0 دولار للبرميل لكن المستوى العام لأسعار بترول الجزائر أخذ في التراجع منذ منتصف عام 2013 وإلى غاية 2015 أي بلغ مستويات دنيا تثير القلق لدى السلطات الجزائرية ونفس الوضع عرفته أسعار البترول الخام على المستوى الدولي وفي السوق الدولية للبترول والغاز.

أما سعر الغاز الطبيعي فلم يعرف نفس الوتيرة التي تميزت بها أسعار البترول الخام في الجزائر بل تميز سعر الغاز خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 بالتراجع الملحوظ خلال طول الفترة بحيث بدأ التراجع في سعر الغاز ابتداء من عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث نسبة التراجع متقاربة نسبيا إن تراجع سعر الغاز في عام 2013 بنسبة بلغت حوالي (31%) مقارنة بعام 2009. للإشارة فقط فإن الأسعار التي نتحدث عليها هنا والتي سترد في الجدول اللاحق إنما هي الأسعار المعتمدة في الأسواق الحرة، أما أسعار الغاز الجزائري المعتمد حسب عقود البيع طويلة المدى فقد كانت تتراوح بين 7 دولار و10 في الفترة 2008-2011 ثم ارتفعت لتصل إلى ما بين 16 و18[1] دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى

[1]- مؤتمر الطاقة العربي العاشر(OAPEC) ورقة خاصة الجزائر أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014 ص 21،22.

غاية 2014، وهنا يجب أن نشير إلى حقيقة أساسية تتميز بها أسعار الغاز الطبيعي ليس في الجزائر فحسب يل على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز وهي أن أسعار الغاز تتميز بالسرية شبه التامة أي عدم إعلان مستوياتها وقد اشرنا إلى هذا في الفصول السابقة الأمر الذي يجعل مستويات أسعار الغاز التي يتم نشرها في الوثائق الرسمية للهيئات والمنظمات الدولية دائما محل شك.

في هذا السياق و من أجل الوقوف على الوضع العام لتطور أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (94):

تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر 2009-2013

البيان	الوحدة	2009	2010	2011	2012	2013
سعر البترول الخام (°44)	دولار/برميل	63.35	80.35	107.60	112.92	110.0
سعر الغاز الطبيعي(*)	دولار/MBTU	5.50	4.00	4.40	3.78	3.80

(*)- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع الجداول السابقة (2000-2008).

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا الآتي:

1) لقد عرفت أسعار البترول الخام الجزائري تحسنا ملحوظا في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 حيث كانت نسبة الارتفاع في عام 2012 في حدود 78% مقارنة بعام 2009 بينما سجل سعر الغاز نسبة تراجع بلغت حوالي 31% في عام 2012 مقارنة لعام 2013.

2) المتتبع لمؤشر تطور أسعار البترول والغاز خلال هذه الفترة يلاحظ أن الاتجاه العام لأسعار كانت في التزايد منذ عام 2009 إلى غاية 2012 للتراجع قليلا في عام 2013 لكن في المقابل فإن أسعار الغاز سجلت انخفاضا كليا في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

خلاصة لما سبق ولمعرفة الاتجاه العام لمؤشر تطور أسعار البترول والغاز في الجزائر نقدم الجدول التالي الخاص بتطور مؤشر أسعار البترول والغاز خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 وذلك حسب الجدول التالي.

(*)- M.B.T.U: مليون وحدة حرارية بريطانية.

جدول رقم (95):

مؤشر تطور أسعار البترول والغاز في الفترة 2000-2013

باعتبار سنة 2008 كسنة أساس (2008=100%)

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر البترول	29	25	25	29	39	55	66	75	100	63	80.5	107.6	113	110
سعر الغاز	78	62.5	57	66.5	69	57	49	80	100	83	60.5	66.5	57	57.5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق الخاص بتطور سعر البترول والغاز (2000-2013).

رابعا: كيفية حساب سعر البرميل من البترول الخام وسعر الغاز:

رغم أن الجزائر لم تكن يوما حرة في تحديد سعر برميل بترولها الخام ولا سعر غازها الطبيعي في السوق الدولية للبترول والغاز إلا أنها (الجزائر) في المقابل تستطيع تحديد كيفية حساب سعر بترولها الخام وسعر غازها الطبيعي حسب سعر الأساس المحدد عالميا، لذلك فهناك قواعد وأسس تعتمد على مستوى دول الأوبك (OPEC) خاصة بكيفية حساب سعر البرميل من البترول الخام شرط أن لا يخرج السعر الذي يتم حسابه على النطاق السعري المحدد من طرف الأوبك وبقية الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز إلا أنه أثناء تحديد كيفية الحساب يؤخذ في الاعتبار درجة كثافة البترول، ونوعيته ويعتمد في ذلك على صيغ رياضة، حيث تعتمد كل شركة حكومية (عمومية) للدولة المنتجة الصيغة المناسبة لها، ويتم الاتفاق على كيفية لحساب بين الشركة الحكومية والطرف الأجنبي (الشريك الأجنبي).

في هذا السياق فإن سعر البرميل من البترول الخام يمكن أن يتحدد على مستويين.

I- على مستوى الدول المنتجة بشكل عام.

II- على مستوى الجزائر باعتبارها دولة منتجة.

I- تحديد السعر على مستوى دول الأوبك (OPEC):

يتم تحديد سعر البرميل من البترول الخام على مستوى دول الأوبك حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$X = x + (F + \acute{F}) - P$$

حيث: X: سعر البيع في الدول المنتجة.

x: سعر البيع عند ميناء الشحن.

F: تكاليف النقل من تكساس إلى نيويورك (سابقا)

$\acute{F}$: تكاليف النقل من نقطة البيع إلى نيويورك.

P: رسوم جمركية من أجل الدخول إلى السوق الأمريكية.

علما أن بنية سعر البرميل تتحدد بالعلاقة التالية:[1]

$$CR = C_e + C_s + C_t$$

[1]- MEDENERGIE ; la reuue meditiranaie de l'energie, n°14, 2005, p 14.

حيث: CR: تكاليف العائد

C_e: التكلفة عند فوهة البئر أو الحقل.

C_s: تكلفة التخزين أو المعالجة.

C_t: تكلفة النقل.

II- كيفية حساب سعر البرميل من البترول الخام الجزائري: (صحاري بلند °44، °40)

قبل تحديد كيفية حساب سعر البرميل من البترول الجزائري يجب تحديد كيفية حساب سعر البرميل من البترول الخام (العربي الخفيف) باعتباره سعر الاشارة أثناء اعتماد هذه الصيغة وهي:[1] $\boxed{P_o = C + R}$

حيث: P_o: سعر البرميل من البترول العربي الخفيف.

C: تكلفة العائد.

R: الريع الإجمالي (La rente).

انطلاقا من هذه العلاقة فإن حساب سعر البرميل من البترول الخام الجزائري (صحاري بلند °44، °40) يتم على النحو التالي:

بعد الاتفاق المبرم مع شركة سوناطراك الجزائرية والشركة الأمريكية (بان هاندل) في 1975/07/01، حول تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها حساب سعر البرميل من البترول الخام الجزائري ثم التوصل في هذا الشأن إلى العلاقة التالية: $\boxed{Psh = P_o + DG}$

حيث: Psh: السعر المعتمد من طرف سوناطراك.

P_o: سعر البترول العربي الخفيف.

DG: الفارق الاجمالي.

علما أن: $\boxed{DG = df + dq}$

حيث: df: فرق الحقول

dq: فرق النوعية

وعليه تكون عملية الحساب على النحو التالي: $\boxed{Psh = P_o + DF + Dq}$

علما أن الفارق بين سعر البترول العربي الخفيف وسعر البترول الجزائري يتراوح بين 0.70 دولار/برميل و 0.80 دولار/برميل، أو بمعنى أنه لتحديد سعر البرميل من

[1]- MAGAZINE ; Naftogaz, n°01, Janvier 2001, Algérie, p 24-25.

البترول الخام الجزائري (صحاري بلند) يجب إضافة 0.70 دولار/برميل أو 0.80 دولار/برميل إلى السعر المعلن.

أما سعر الغاز الطبيعي فيتم حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$P = P_o \left[0.5 \frac{F}{F_o} + 0.5 \frac{\acute{F}}{F_{\acute{o}}}\right]$$

حيث: 0.5: رقم معطى

P: سعر الغاز (Fob) في فترة زمنية معينة

P_o: سعر الأساس والمحدد بـ1.30 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية

F: سعر الوقود الثقيل رقم 02

F_o: سعر الوقود الثقيل رقم 06

$\acute{F}$: سعر الوقود الثقيل 02 هو 12.64 دولار/برميل في الميناء

$F_{\acute{o}}$: سعر الوقد الثقيل 06 هو 13.50 دولار/برميل

وبالتعويض عن قيم كل عنصر نحصل على سعر الوحدة الحرارية البريطانية بالمليون: (M.B.T.4) (مليون وحدة حرارية بريطانية).

أما كيفية حساب سعر الغاز الطبيعي وفقا للمعطيات السابقة فتكون على النحو التالي:

$$P = P_0 \left[0.5 \frac{F}{F_0} + 0.5 \frac{\acute{F}}{F_{\acute{o}}}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$P = 1.30 \left[0.5 \frac{2}{6} + 0.5 \frac{12.64}{13.90}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$P = 1.30[0.166 + 0.468] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

ومنه $P = 1.30 \times 0.63 \simeq (0.82)$

أو بمعنى أن سعر المليون وحدة حرارية بريطانية (M.B.T.U) يعادل (0.82) دولار، وهذا السعر يعتبر بمثابة الأساس الذي لا يمكن بيع الغاز الطبيعي بأقل منه في السوق الدولية.

المطلب الثالث: قطاع البترول والغاز (المحروقات) والأداء الاقتصادي الجزائر منذ 1990.

إن الفكرة الرئيسية التي ينطلق منها بعض الاقتصاد بين هي اتخاذ التغيير الهيكلي في الاقتصاد معيارًا للتمييز بين التنمية والنمو[1]، فالاقتصاد قد يحقق نموا ملحوظا في الناتج الوطني الإجمالي ومع ذلك فقد لا ينطوي مثل هذا النمو على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغير محسوس في الاقتصاد الوطني.

لذلك فإن التغيير الهيكلي المقصود طبقا لهذه الفكرة هو التغير في مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الوطني الإجمالي لصالح ما يمكن اعتباره أو تسميته قطاعات رائدة أو استراتيجية ذات مفعول قوي في تكوين التطور الذاتي للاقتصاد الوطني على المدى البعيد.

في هذا السياق وبما أننا بصدد دراسة وتحليل مدى الدور الذي يلعبه قطاع البترول والغاز في تحقيق الأداء الاقتصادي في الجزائر، فإن ذلك يقودنا بالحديث عن مساهمة القطاع في تكوين الإنتاج الداخلي الخام(P.I.B). من جهة وفي خلق القيمة المضافة من جهة ثانية منذ العقد الأخير من القرن الماضي إلى الآن ،ونظرا لطول المرحلة فإننا سنقسم هذه الدراسة إلى فتـرتين:

- ✓ الفترة الأولى 1990-1999
- ✓ الفترة الثانية: 2000-2014.

أولا: الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز في الفترة 1990-1999:

تعتبر المساهمات القطاعية لقطاعات النشاط الاقتصادي من المؤشرات الهامة التي توضح التغيير الهيكلي في نشاط الاقتصاد الوطني للدولة خلال فترة زمنية معينة. في هذا السياق فإنه لتحديد الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز في الجزائر بشكل عام فإن ذلك يتطلب دراسة وتحليل مساهمة القطاع في تكوين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ذات الوزن الهام في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة هذان المؤشران اللذان يعتمدان في تكوينهما على القطاعات الاستراتيجية في الدولة وفي مقدمة هذه القطاعات نجد قطاع البترول والغاز، لذلك سنقوم بداية بتحديد

[1]- عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 143.

مدى مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام ثم بعدها مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة خلال طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999.

I- مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الإنتاج الداخلي الخام 1990-1999:

انطلاق من كون الإنتاج الداخلي الخام يمثل الجزء الأكبر والمصدر الرئيسي لمجموعة السلع والخدمات المتاحة في الدولة، كما أن درجة تنوع الإنتاج الداخلي الخام تؤثر بدرجة أكبر على التجارة الخارجية للدولة، حيث تلعب الصادرات والواردات دورا تصحيحيا عن طريق التخلص من فائض الإنتاج المحلي وتعويضه بالسلع والخدمات التي تكون الدولة في حاجة إليها وفي نفس الوقت لا يستطيع الاقتصاد الوطني ضمانها أو إنتاجها أو أن ما هو منتج منها لا يغطي الطلب المحلي في هذا المجال وللوقوف على الوضع العام للناتج الداخلي الخام في الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي ومدى مساهمة قطاع البترول والغاز فيه نقدم الجدول التوضيحي التالي:

جدول رقم (96):

تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر(PIB) حسب قطاعات النشاط (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الفلاحة*	62.72	87.30	128.41	131.10	145.61	196.56	277.84	242.70	304.48	338.23
الصناعة خارج المحروقات	66.92	99.53	127.16	130.88	161.64	193.90	222.28	223.18	266.82	270.37
المحروقات	125.19	236.24	250.40	247.40	327.35	503.35	733.06	838.98	638.22	890.94
البناء والأشغال العمومية	57.18	78.52	102.15	121.50	151.78	191.16	217.68	243.65	265.41	271.26
النقل والمواصلات	27.22	41.74	56.94	64.99	74.79	99.80	148.88	182.08	206.47	238.85
التجارة	63.83	102.73	125.52	167.00	222.05	283.53	320.57	348.35	380.36	406.31
الخدمات	21.59	27.27	35.99	43.18	54.74	76.29	90.84	103.31	109.84	123.49
أخرى**	48.15	79.27	92.05	99.98	136.98	196.83	340.34	250.21	252.46	262.70
الإجمالي	472.80	752.60	918.62	1005.03	1274.94	174.42	2251.94	2432.46	2424.06	2802.15
نسبة المحروقات إلى الإجمالي (%)	**26.5**	**31.4**	**27**	**24.6**	**25.6**	**29**	**32.5**	**34.5**	**26**	**32**

*- تشمل زراعة +غابات+صيد

**- تشمل أشغال عمومية خاصة بالبترول +حقوق ورسوم جمركية+رسوم خاصة إضافية.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ONS; Annuaire Statistique de L'Algérie N°18, Edition 1998, page 334.
2- ONS; Annuaire Statistique l'Algérie N°19, Edition 2001, page 347.
3- Direction Géniale des Douanes.

من خلال الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) لقد انتقل الناتج الداخلي الخام في الجزائر من 472,8 مليار دينار جزائري في عام 1990 إلى 1741,42 مليار دينار الجزائري وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 45%سنويا خلال طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995،هذه الزيادة المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام إنما مردها الزيادة المسجلة في قطاع المحروقات والتي انتقلت من 125,19 مليار دينار جزائري عام 1990 إلى503,35 مليار دينار جزائري عام 1995 معنى ذلك أن قيمة القطاع قد تضاعفت بأكثر من أربعة أضعاف خلال طول الفترة 1990-1995 واستمرت قيمة الناتج الداخلي الخام في الارتفاع إلى غاية 1997 أين تضاعف الناتج الداخلي الخام بأكثر من خمسة (5) أضعاف مقارنة بعام 1990. وكل ذلك بفضل الزيادة الكبيرة المسجلة في مساهمة قطاع البترول والغاز حيث تضاعفت القيمة بحوالي سبعة أضعاف في 1997 مقارنة بعام 1990. لكن و بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام 1997 و1998 وتراجع أسعار البترول بسبب الظروف المالية والجيو-سياسية التي عرفتها الساحة الدولية بشكل عام والسوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص فقد تراجعت قيمة الناتج الداخلي الخام في عام 1998 مقارنة بعام 1997 بحوالي 0,3% مقابل نسبة تراجع في قيمة المحروقات بحوالي 24%، وهذا ما يبين مدى مساهمة القطاع في تكوين الناتج الداخلي مقارنة بقطاعات الإنتاج المادي الأخرى.

2) نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع البترول و الغاز يساهم في تكوين الناتج الخام بنسبة تتراوح بين 26% و34.5% على أكثر تقدير وهو ما يعني أن حوالي ثلث الإنتاج الداخلي الخام إنما مصدره قطاع البترول و الغاز حيث المعدل العام لمساهمة القطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام كان في حدود 29%سنويا خلال طول الفترة (كمتوسط).

3) نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع في تكوين الناتج الخام في الجزائر خلال طول الفترة ونظرا للارتباط الوثيق للقطاع بالعالم الخارجي فقد انعكس ذلك على تطور قيمة الناتج لمجرد حدوث تراجع أو انخفاض في قيمة القطاع رغم أن بقية القطاعات أو معظمها لم يسجل أي تراجع لكن رغم ذلك فالناتج يتأثر بتأثر القطاع بالعوامل الخارجية وهذه الأخيرة مرتبطة هي الأخرى بالظروف الجيو-سياسية التي تعرفها الساحة الدولية بشكل عام والسوق العالمية للبترول والغاز وأسعارهما بشكل خاص.

II- مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة (1990-1999):

انطلاقا من كون الفرق بين الإيراد الكلي للنشاط الإنتاجي و قيمة المستخدمات الإنتاجية هو المعبر عن القيمة المضافة، فإن ذلك يعني أن القيمة المضافة ما هي في الأساس إلا قيمة الإنتاج في نهاية المرحلة مطروحا منها قيمة مستلزمات الإنتاج وهذه هي القيمة المضافة الإجمالية التي تتضمن استهلاك الأصول الرأسمالية المختلفة التي ساعدت العمل البشري، وإذا ما تم استبعاد قيمة الاستهلاكات لتلك الأصول تحصل في النهاية على القيمة المضافة الصافية. إلا أنه من الصعوبة بمكان حساب القيمة المضافة الصافية سواء على المستوى القطاعي أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

لذلك فإنه من المتعارف عليه هو حساب القيمة المضافة الإجمالية، هذه الأخيرة التي تمثل مجموع القيم المضافة المسجلة على مستوى كل القطاعات باستبعاد الاستهلاكات الوسيطة وعليه يمكننا القول أن القيمة الإجمالية تساوي الفرق بين الإنتاج الخام والاستهلاكات الوسيطة. في هذا السياق ومن أجل تحديد مدى مساهمة قطاع البترول والغاز (المحروقات) في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي (عقد التسعينيات) مع تحديد الأهمية النسبية لمساهمة القطاع في هذه القيمة نقدم بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (97):

المساهمة القطاعية في تكوين القيمة المضافة في الجزائر مع التركيز على قطاع المحروقات 1990-1999

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / البيان	1990		1992		1994		1996		1997		1998		1999	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الفلاحة	62.72	14.5	128.41	15	145.61	12.5	277.84	13.5	242.70	11	304.48	14	338.23	13
المحروقات	125.19	29	250.40	30	327.35	28	733.06	36	838.98	38	638.22	29	890.94	34.5
الصناعة خارج المحروقات	66.93	15.5	127.16	15	161.65	14	222.28	11	223.18	10	266.82	12	270.37	10.5
البناء والأشغال العمومية	57.18	13	102.15	12	151.78	13	217.68	10.5	243.65	11	265.41	12	271.26	10.5
النقل والموصلات	27.23	6	56.94	7	74.79	6.5	148.88	7	182.08	8	206.47	9	238.85	9
التجارة	63.83	15	125.52	15	222.05	19	320.57	15.5	348.35	16	380.36	17	406.31	16
الخدمات	21.60	5	35.99	5	54.74	5	90.84	4	103.31	5	109.84	5	123.49	5
أخرى	4.62	2	12.05	1	17.67	2	36.53	2.5	32.92	1	25.48	2	36.43	1.5
الإجمالي	**429.30**	**100**	**838.62**	**100**	**1155.64**	**100**	**2047.68**	**100**	**2215.17**	**100**	**2197.08**	**100**	**2575.88**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ONS; Annuaire Statistique, de l'Algérie, n°18ed, 1998, page 335.
2- ONS; Annuaire Statistique, de l'Algérie. n°19ed, 1998, page 348.
3- ONS; Collection Statistique, n°115 (l'Activité industrielle 1909-2003), Alger, page 44.

من بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ التباين الواضح في المساهمة القطاعية في تكوين القيمة المضافة الإجمالية خلال عقد التسعينات، حيث كانت نسبة مساهمة مجمل القطاعات دون العشرين في المئة (اقل20%). باستثناء قطاع البترول والغاز (المحروقات)الذي يستأثر على نسبة تتراوح بين 28% و38%خلال الفترة أي بمعدل سنوي يقدر:32%. وهذا ما يدل مرة أخرى مدى الدور الرئيسي والهام الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته الكبيرة في معظم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني، هذا و بالرغم من أن القيمة المضافة المتأتية من القطاع إنما يتم تحقيقها في الخارج (العالم الخارجي) لذلك فإن مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة تبقى دائما رهينة لما يحدث من تطورات وأحداث في السوق الدولية للبترول و الغاز من جهة وما تعرفه مستويات أسعار البترول في هذه السوق من جهة ثانية، وهذا ما يجعل تطور القيمة المضافة المسجلة في القطاع متذبذبة وغير مستقر بين عام وآخر وكل ذلك بسبب تغير الظروف الجيوسياسية التي تميز السوق الدولية.

2) رغم أن إجمالي القيمة المضافة المسجلة على مستوى الاقتصاد ساهمت فيها كل القطاعات و كانت معظم القيم المسجلة على مستوى كل قطاع في تزايد خلال طول الفترة تقريبا، إلا أنه بمجرد التراجع المسجل في القيمة المضافة في قطاع المحروقات أثر ذلك سلبا على إجمالي القيمة المضافة حيث تراجعت في عام 1998 مقارنة بعام 1997 وهذا ما يدل مرة أخرى الوزن الهام لقطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

3) لقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي القيمة المضافة 45%عام 1990 ثم تراجعت قليلا في عام 1994 أين بلغت 42%وعادت للارتفاع من جديد في عام 1997 لتسجل أعلى نسبة مساهمة لها وبـ48%. لتستقر أخيرا في حدود 45% عام 1999.والسبب في ذلك يعود إلى مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة المسجلة على مستوى القطاع الصناعي ككل حيث كانت النسبة في حدود 65% عام 1990 ارتفعت إلى 67%عام 1994 لتسجل أعلى نسبة لها في عام 1994 حيث بلغت 79% واستقرت النسبة أخيرا وفي عام 1999 إلى 78%. معنى ذلك أن مساهمة بقية

القطاعات الأخرى في إجمالي القيمة المضافة خارج القطاع الصناعي لم تكن تتعدى 35% في أحسن الظروف.

ثانيا: الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز منذ عام 2000:

خرجت الجزائر من عقد التسعينات من القرن الماضي من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي بنتائج مقبولة نسبيا على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى مثلما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا. وقد كان التحدي بالنسبة للسلطات الجزائرية مع بداية الألفية الحالية هو الاستمرار في نفس التوجه الذي حددته شرطية صندوق النقد الدولي، والانطلاق من جديد في ظل ظروف أكثر ملائمة خاصة بعد التحسن المسجل في الوضع الأمني نسبيا ومؤشرات اقتصادية مستقرة وتطور جيد في أسعار البترول والغاز مما انعكس إيجابا على عائدات التصدير من قطاع المحروقات بشكل عام.

من هذا المنطق فقد كانت المساهمة القطاعية في دعم الاقتصاد الوطني متباينة بين سنة وأخرى وبين قطاع و آخر منذ عام 2000 إذ بالرغم من توفر كل الظروف التي كانت مواتية للدفع بالاقتصاد الوطني نحو الأحسن، إلا أن المساهمة القطاعية في الاقتصاد الوطني كانت جد متواضعة حتى لا نقول ضعيفة باستثناء قطاع المحروقات (البترول والغاز)الذي بقي يستحوذ على أكبر نسبة مساهمة في مختلف المؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها مساهمته في تكوين الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة وغيرها. هذا بالرغم من أن بقية القطاعات كانت قد تميزت نتائجها بالنمو التزايد من سنة لأخرى إلا أن تلك النتائج كانت دون المستوى المطلوب تحقيقه أو الوصول إليه.

في هذا السياق ومن أجل الوقوف على الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز(المحروقات)مقارنة لبقية القطاعات الأخرى سنركز في ذلك على مساهمة القطاع الإنتاج الداخلي الخام وفي تكوين القيمة المضافة منذ 2000.

I- مساهمة قطاع البترول والغاز في الناتج الداخلي الخام منذ 2000:

يعتبر قطاع البترول والغاز قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي، خاصة إذا عرفنا أن مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام لا تقل عن 30%خلال طول الفترة الممتدة 2000 إلى 2014، وقد تصل أحيانا إلى أكثر من 45% من إجمالي الناتج الداخلي الخام المحقق وطنيا مثلما حدث

في عام 2006 أين بلغت نسبة مساهمة القطاع 45.6%، كما سجلت أدنى نسبة لها خلال العقد الأول من القرن الحالي في عام 2009 حيث كانت في حدود 31%، ثم أخذت مساهمة القطاع تتحسن تدريجيا لتعود للانخفاض من جديد حيث سجلت أدنى نسبة مساهمة للقطاع في عام 2014 والتي بلغت 27% فقط لكن يشكل عام فإن مساهمة قطاع البترول والغاز كانت وما زالت مرهونة بما يحدث من تطورات وتغيرات على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز، وما تتميز به أسعار البترول والغاز من تذبذب وعدم استقرار خلال طول الفترة وعلى هذا الأساس فإنه من اجل الوقوف على مدى مساهمة قطاع البترول والغاز (المحروقات) في تكوين الناتج الداخلي الخام. (P.I.B) منذ عام 2000. نقدم بيانات وأرقام الجدول التـالي:

جدول رقم (98):

تطور الناتج الخام حسب قطاعات النشاط في الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع الفلاحة	346.2	412.1	417.2	515.3	580.5	581.6	641.3	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1771.5
قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477.0	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8
قطاع البناء والأشغال العمومية	335.0	358.9	409.9	445.2	508.0	564.4	674.3	825.1	956.7	1094.8	1257.4	1333.36	1491.2	16.27.4	1794.0
قطاع الصناعة خارج المحروقات	299.7	315.2	337.6	355.4	388.2	418.3	449.6	479.8	519.6	570.7	617.4	663.8	728.6	765.4	837.0
الخدمات	842.7	921.8	1400.2	1112.2	1303.2	1518.9	1684.8	1919.6	2113.7	2349.1	2586.3	2933.2	3305.2	3849.6	4191.0
قطاعات أخرى*	424.8	472.3	499.3	552.3	603.2	631.9	677.9	698.2	1074.8	1197.2	1667.1	2377.9	2648.2	2551.2	2716.0
حقوق ورسوم الجمارك	267.8	302.9	377.5	403.1	446.2	494.0	491.5	532.5	653.9	715.8	747.7	854.6	1077.5	1242.2	1238.4
إجمالي الناتج الداخلي الخام	4123.5	1227.1	4522.8	5252.3	6149.1	7562.0	8501.6	9..9352	11043.7	9968.0	11991.6	14588.5	16208.7	16643.9	17205.1
نسبة المحروقات إلى إجمالي الناتج (8/2)%	39	34	32.6	35.5	37.7	44	45.6	43.7	45	31	34.8	36	34	30	27

*- قطاعات غير منتجة

المصدر: الجدول من غعداد الباحث بالاعتماد على:

1- Banque d'Algérie, Rapport 2012, Juillet 2013, p 18.
2- ONS; l'Algérie au quelques chiffres, Résultats 2002 n°33, Edition 2004, p 53.
3- http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/retrospective/pib2014newpdf وزارة المالية
4- بنك الجزائر، التقارير السنوية، أكتوبر 2008، نوفمبر 2014، ديسمبر 2015، ص 206-214-222.

من الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) لقد استحوذ قطاع البترول والغاز (المحروقات) على أكبر نسبة مساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال طول الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2014. وكان ذلك على حساب بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث كانت النسبة تتراوح بين (27%) كأدنى نسبة و(45.5) كأقصى نسبة مما أدى إلى تراجع في مساهمة بقية القطاعات الأخرى. إذ بقدر ما تزداد مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين الناتج الداخلي الخام بقدر ما تتراجع وتتناقص مساهمة بقية القطاعات الأخرى مما جعل أداء هذه القطاعات متواضعًا وضعيفًا أحيانا أخرى، هذا بالرغم من أن لتطور القيمي لكل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام كان في تزايد خلال الفترة إلا أنها كانت بوتيرة أقل من وتيرة الزيادة المسجلة في قطاع البترول والغاز.

2) من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام عرفت مرحلتين متميزتين خلال طول الفترة حيث تمتد الأولى من عام 2000 إلى عام 2008، أما الرحلة الثانية فتمتد من 2009 إلى 2014.

بالنسبة للمرحلة الأولى فإن مساهمة قطاع البترول والغاز كانت مساهمة القطاع في تزايد مستمر باستثناء عامي 2001 و2002 بسبب الأحداث والتطورات التي عرفها العالم (أحداث 11 سبتمبر 2001 وغيرها من الأحداث التي سبق ذكرها في الفصول السابقة)، تلك الأحداث أثرت في السوق الدولية للبترول والغاز الأمر الذي جعل مساهمة القطاع تتراجع من 39% عام 2000 إلى 34% عام 2001 ثم إلى 32.6%عام 2002، ثم أخذت النسبة بعدها في الارتفاع لتسجل أعلى نسبة لها في عام 2006 حيث كانت في حدود (45.5%) وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع في تكوين الناتج الدخلي الخام خلال طول الفترة لتستقر النسبة أخيرا إلى (45%) في عام 2008. وفي هذا العام انتقل الإنتاج المادي للقطاع من 1616.3 مليار دينار جزائري عام 2000 إلى 4997.6 مليار دينار جزائري مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرها حوالي 68% أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 7.5% سنويا، وفي المقابل فقد انتقلت قيمة الناتج الداخلي الخام من 4123.5 مليار دينار جزائري عام 2000 إلى 11043.7 مليار دينار جزائري عام 2008 مسجلا بذلك زيادة قدرها 6920.2 مليار. أي ما يعادل نسبة زيادة قدرها حوالي 63% وهذا ما يعني تسجيل معدل نمو بلغ حوالي 7% سنويا، وهي نفس النسبة تقريبا التي ازدادت بها نسبة مساهمة قطاع المحروقات خلال نفس الفترة.

أما المرحلة الثانية والتي تمتد من 2009 إلى 2014 فقد تميزت فيها مساهمة قطاع المحروقات بالتذبذب وعدم الاستقرار حيث تم تسجيل أكبر تراجع نسبي في مساهمة القطاع في عام 2009 مقارنة بعام 2008 إذ تراجعت النسبة من (45%) عام 2008 إلى 31% عام 2009 بسبب تداعيات وانعكاسات الأزمة العالمية على السوق الدولية للبترول والغاز وبالتالي على القطاع في الجزائر بسبب الارتباط الوثيق لهذا القطاع بالعالم الخارجي كما نعرف، حيث كانت النسب المسجلة في القطاع خلال طول الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 أقل من تلك النسب المسجلة قبل عام 2008 تقريبا.

3) بالنسبة للمساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال طول الفترة نجد قطاع الفلاحة وقطاع البناء الأشغال العمومية وبعدها قطاع الخدمات هي الأكثر مساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام وبعدها يأتي قطاع الصناعة خارج المحروقات، هذا بالرغم من التباين الملحوظ بين مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات إلا أن الملاحظة العامة هي أنه كلما تراجعت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام ارتفعت نسبة مساهمة هذه القطاعات لكن بشكل عام نجد قطاع الخدمات هو الأكثر مساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال طول الفترة حيث كانت نسبة مساهمته تتراوح بين 20% و24% (كمتوسط) أما قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة فكانت نسبة مساهمتهما متقاربة إلى حد كبير بحيث كانت تتراوح بين 7% و11% على أحسن تقدير، لكن الملاحظ هو صحة الفرضية التي تقول أنه كلما تراجعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات كلما ارتفعت نسبة مساهمة بقية القطاعات الأخرى، وهذا ما نلمسه فعلا في سنوات 2001 و2002، 2006 و2009. حيث عندما تراجعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات من 39% إلى 34% في عام 2001 مقارنة بعام 2000 ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة من 8% إلى 10% في نفس الفترة وقطاع الخدمات ارتفعت نسبة المساهمة من 20% عام 2000 إلى 22% عام 2001 و2002. أما في عام 2006 عندما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى أعلى نسبة (45.6%) تراجعت نسبة مساهمة القطاعات الثلاثة إلى 7.5% بالنسبة لقطاع الفلاحة و8% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية وأخيرا 20% بالنسبة لقطاع الخدمات.

في هذا السياق وحتى تكون الرؤية أكثر وضوحا حول مدى المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام يمكننا تقديم الجدول التالي والذي يوضح لنا المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة ولكن لسنوات مختارة فقط وهذا حسب الجدول التالي:

جدول رقم (99):

المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام في الفترة (2000-2014)

(قطاعات مختارة) الوحدة (%)

القطاعات / السنة	2000	2001	2002	2004	2006	2008	2009	2011	2012	2014
الفلاحة	8	10	9	9.4	7.5	6.5	9	8	9	10.2
المحروقات	39	34	32.6	37.7	45.6	45	31	36	34	27
البناء والأشغال العمومية	8	8.5	9	8	8	8.6	11	9	9	7
الخدمات	20	22	22	21	20	19	23.5	20	20	24
الصناعة خارج المحروقات	7	7.4	7.5	6	5	4.7	5.7	4.5	4.5	5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وأرقام الجدول السابق.

من الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ أنه باستبعاد قطاع المحروقات فإن قطاع الخدمات هو الأكثر مساهمة في تكوين الناتج الخام وهذا شيء منطقي باعتبار أن هذه الفترة عرف فيها الاقتصاد الجزائري تطبيق ثلاثة برامج للإنعاش الاقتصادي مما أعطى دفعة قوية لدعم الاستثمارات وفتح مجالات التشغيل من خلال تطبيق سياسات الانتعاش الاقتصادي.

2) نلاحظ ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج الداخلي الخام رغم السياسات المطبقة في برنامج الانتعاش الاقتصادي والتي تقضي بتدعيم القطاع وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى عزوف الشباب على العمل في هذا القطاع.

من خلال عرضنا السابق حول تطور الناتج الداخلي الخام وتحديد مدى مساهمة قطاع المحروقات في تكوينه خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 اتضح لنا أن معدل النمو الاقتصادي تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار بين عام وآخر وذلك يعود بالدرجة

الأولى إلى تأثره بالتطورات والتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية بشكل عام والظروف الجيو-سياسية التي ميزت السوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص نتيجة للتقلبات والتغيرات التي عرفتها أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، مما انعكس على وتيرة النمو الاقتصادي ،حيث لاحظنا أن هذا الأخير كان ينمو بنسبة أكبر خارج قطاع المحروقات الأمر الذي يؤكد مرة أخرى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق الدولية الخارجية وارتباط القطاع أكثر بالسوق الدولية للبترول والغاز، حيث نعطي صورة مختصرة حول تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (100):

تطور معدل النمو الاقتصادي (خارج وداخل قطاع المحروقات)

الوحدة: %

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي (P.I.B)	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	1.9	3.4	1.8	3.8
معدل النمو خارج المحروقات	3.8	6.2	6.5	6.6	5	6	5.4	7	6.7	9.6	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(وزارة المالية) http://www.dgpp.mf.gov-d2

نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال طول الفترة إلا أن الشيء الذي يمكن تأكيده هنا هو مدى تأثر النمو الاقتصادي بالتطورات التي تعرفها السوق الدولية للبترول حيث لاحظنا أن معدل النمو سجل أدنى نسبة نمو له في عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على السوق الدولية بينما معدل النمو خارج القطاع سجل أعلى معدل نمو له خلال طول الفترة.

II- مساهمة قطاع البترول والغاز في تكوين القيمة المضافة (2000-2014):

رغم أن القطاع الصناعي العام كان القطاع الذي نال الاهتمام الأكبر من قبل السلطات الجزائرية منذ عام 1967 باعتباره القطاع المعول عليه لخلق الثروة في الجزائر ورغم أنه كان المستفيد الأكبر من حجم الاستثمارات التي تم رصدها ضمن مخططات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام 1967 وإلى الآن ورغم إصلاحات ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي، إلا أن القطاع الصناعي العام بقي أداؤه متواضعا إذا ما استبعدنا قطاع المحروقات حيث لم تسجل القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج قطاع المحروقات (البترول والغاز) النتائج المنتظرة منها منذ بداية القرن الحالي وإلى الآن، الأمر الذي جعل القيمة المضافة المسجلة على المستوى القطاعي متمركزة بنسبة كبيرة في قطاع المحروقات على حساب بقية القطاعات الأخرى.

بالرغم من تذبذب وعدم الاستقرار في القيمة المضافة المسجلة على مستوى القطاع إلا أن الاتجاه العام لهذه الأخيرة تتميز بمرحلتين أساسيتين خلال طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 .حيث كانت القيمة المضافة الإجمالية في تزايد خلال المرحلة الأولى الممتدة من 2000 إلى غاية عام 2008، وذلك بفضل الزيادة المستمرة للقيمة المضافة في قطاع المحروقات والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف الاقتصادية الملائمة نسبيا على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز وعلى مستوى الاقتصاد العالمي بشكل عام. كما أشرنا سابقا.

ثم أخذت القيمة المضافة المسجلة في قطاع المحروقات تعرف تذبذبا وعدم استقرار ابتداءً من عام 2009 أين عرفت مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة نسبة تراجع معتبرة إذ تراجعت من 53.5% عام 2008 إلى 38.5% عام 2009. وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل عام وانهيار أسعار البترول والغاز بشكل خاص، الأمر الذي انعكس على إجمالي القيمة المضافة حيث كانت نسبة التراجع حوالي 17%. إلا أنه بعد عام 2009 أخذت مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة في الارتفاع إلى غاية 2010 ثم بدأت في التراجع مرة أخرى ابتداءً من عام 2011 إلى غاية 2014، وللتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (101):

التطور القيمي والنسبي للقيمة المضافة حسب قطاعات النشاط في الفترة 2000-2014

القيمة : مليار د.ج

القطاعات / السنة		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	القيمة	346.2	412.1	417.2	515.3	578.9	579.9	641.3	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1771.5
	%	10	12	11.5	12	11	9	9	9	8	11.5	11	10	11.5	13	13
المحروقات	القيمة	1616.3	1443.9	1477.0	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8
	%	47	42	40.5	44	45.5	52	53	51	53.5	38.5	43	46	44	38.5	35
الصناعة خارج المحروقات	القيمة	290.7	315.2	337.6	355.4	388.2	418.3	449.6	479.8	519.6	570.7	617.4	663.8	728.6	765.4	837.0
	%	8.5	9	9	8	8	6.5	6	6	5.5	7	6	6	6	6	7
البناء والأشغال العمومية	القيمة	335.0	358.9	409.9	445.2	508.0	564.4	674.3	825.1	956.7	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1627.4	1794.0
	%	10	10	11	10	10	9	9	10	10	14	13	12	12	13	13.5
الخدمات	القيمة	842.7	921.8	1004.2	1112.2	1303.2	1518.9	1684.8	1919.6	2113.7	2349.1	2586.3	2933.2	3305.2	3849.6	4191.0
	%	24.5	27	28	26	25.5	23.5	23	24	23	29	27	26	26.5	30	31.5
إجمالي القيمة المضافة	القيمة	3430.9	3452.0	3645.9	4297.0	5099.7	6436.1	7332.3	8021.8	9315.0	8055.0	9656.8	11355.9	12483.1	12850.5	13251.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول السابق الخاص بتطور الناتج المحلي الإجمالي.

من الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) ارتباط القيمة المضافة الإجمالية بنسبة تفوق 45% بقطاع البترول والغاز خلال طول الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014، أو بمعنى أن 45% من القيمة المضافة المسجلة في الجزائر خلال هذه الفترة كان مصدرها قطاع المحروقات. وأن هذه المساهمة كانت مرتبطة بالظروف الجيو–سياسية التي عرفتها السوق الدولية للبترول والغاز والتي ميزت الاقتصاد العالمي بشكل عام خلال طول الفترة ونظرا لهذه المساهمة المعتبرة للقطاع في تكوين القيمة المضافة فقد كان الاتجاه العام للقيمة المضافة زيادة أو نقصانا مرتبط أكثر بمدى مساهمة القطاع والتي ترتبط هي الأخرى (المساهمة) بالتطورات والتغيرات التي عرفتها أسعار البترول والغاز خلال طول الفترة.

2) نلاحظ أن مساهمة قطاع الخدمات في خلق القيمة المضافة. كانت جد مقبولة إذا ما قورنت ببقية القطاعات الأخرى من غير المحروقات حيث نسبة المساهمة في حدود 26% في المتوسط سنويا خلال طول الفترة، هذا بالرغم من أن مساهمة القطاع عرفت هي الأخرى تذبذبا وعدم استقرار خلال طول الفترة إذ كانت المساهمة 24.5% خلال المرحلة الممتدة من 2000 إلى 2008. لترتفع أكثر خلال المرحلة الثانية 2009 إلى 2014 وأصبحت في حدود 28% كمتوسط سنوي. والشيء الملفت للانتباه هنا ومن خلال بيانات الجدول هو أنه عندما ترتفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات أكثر يقابله تراجع في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة ولكن بنسبة أكثر، وهذا ما لاحظناه مثلا خلال عامي 2000 و2001 إذ بمجرد تراجع مساهمة قطاع المحروقات من 47% في عام 2000 إلى 42% عام 2001 بسبب العوامل السابقة الذكر ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من 24.5% إلى 27% خلال نفس المدة. وينطبق هذا الأمر على بقية القطاعات ولكن بنسب متفاوتة وبدرجات أقل باستثناء قطاعي الصناعة خارج المحروقات والبناء و الأشغال العمومية حيث كانت نسبة مساهمتها في تكوين القيمة المضافة خلال طول الفترة بنسبة ثانية 7% و11% إلى جانب القطاع الفلاحي بنفس النسبة 11% في المتوسط.

3) من خلال بيانات الجدول لاحظنا أيضا أنه عندما تتراجع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة يحدث ارتفاع في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين القيمة المضافة خلال نفس الفترة ،وهذا ما لاحظناه بين عامي 2008 و2009 إذ بينما فقد قطاع المحروقات حوالي 15 نقطة في عام 2009 مقارنة لعام 2008 من حيث

مساهمته في تكوين القيمة المضافة كانت مساهمة قطاع الخدمات قد سجلت زيادة قدرها ستة نقاط إذا ارتفعت من 23%عام 2008 إلى 29% عام 2009.

خلاصة لما سبق يجب التذكير أن خلق القيمة المضافة في الجزائر كان ومزال مرتبط بقطاع البترول والغاز وما يحدث من تطورات في السوق الدولية للبترول والغاز، حيث أتضح لنا من خلال بيانات الجدول السابق أنه لمجرد حدوث طارئ في السوق الدولية أو على الساحة العالمية يحدث اختلال أو تراجع في القيمة المضافة في الجزائر وكل ذلك مرتبط أكثر بمجموعة من العوامل والأسباب أهمها.

1- الركود في الاقتصاد العالمي.
2- ضعف الكميات المصدرة للبترول والغاز بسبب تراجع في الطلب العالمي.
3- انهيار في أسعار البترول والغاز.
4- التضخم العالمي.
5- انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقارنة ببقية العملات الأجنبية الرئيسية مثل اليورو وغيرها.

المبحث الثالث: مكانة الثروة البترولية والغازية في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى.

لقد تميز الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي باختلالات داخلية وخارجية وأصبح البحث عن مخرج لذلك أمرًا ضروريا وملحا، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي بتأزم الوضع الاقتصادي، حيث تم تسجيل ارتفاع في معدلات التضخم ونقص في الموارد المالية وارتفاع في معدلات البطالة، وصاحب ذلك حدوث اختلالات مالية عميقة. كل ذلك كان بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني بسبب ارتباطه الوثيق بالسوق الخارجية والاعتماد شبه التام على قطاع البترول والغاز لذلك كان من الضروري على السلطات الجزائرية اعتماد استراتيجية جديدة تتلاءم وتلك التطورات التي عرفتها الساحة الدولية والساحة الوطنية خاصة بعد التطورات السياسية التي عاشتها الجزائر منذ 1988. وعليه سنحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر سواء باعتمادها على قدراتها الذاتية أو بالاعتماد على المساعدات الأجنبية من خلال طلب المساعدة من المؤسسات المالية المحلية والدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (BIRD.FMI) ثم بعد ذلك نحاول تحديد مكانة القطاع في التجارة الخارجية للجزائر من جهة ومن جهة ثانية تحديد مكانة القطاع الأداء الاقتصادي منذ 1990 وكذلك مساهمة القطاع في تمويل ميزانية الدولة منذ عام 1990 ولتحديد كل ذلك فإننا سنركز في هذا المبحث على المحاور التالية:

المطلب الأول: قطاع البترول والغاز والإصلاحات الهيكلية منذ 1990.

المطلب الثاني: قطاع البترول والغاز وتطور التجارة الخارجية منذ 1990.

المطلب الأول: قطاع البترول والغاز والإصلاحات الهيكلية منذ(1990-1999).

لقد اعتمدت السلطات الجزائرية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي استراتيجية جديدة هدفها تهيئة الظروف الملائمة للتحول نحو اقتصاد السوق. وكانت البداية وضع مخططين سنويين متتاليين في عامي 1989 و 1990 ومن خلالهما تم تحديد مجموعة من الأولويات التي كانت السلطات الجزائرية قد راهنت عليها واعتبرتها

أكثر من ضرورية نظرا للوضعية الحرجة التي كان عليها الاقتصاد الوطني. وقد تفصلت أهداف المخطط السنوي الأول 1989 على مجموعة من المحاور أهمها:[1]

1) خلق أحسن الظروف والشروط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام وإعطاء ديناميكية جديدة في ميدان التشغيل ورفع مستوى الإنتاجية.
2) التحكم في التوازنات المالية الخارجية عن طريق تعظيم الصادرات ومراقبة عملية الاستدانة.
3) حماية الشرائح الاجتماعية والسهر على توفير المواد ذات الاستهلاك الواسع وبأسعار ثانية وذلك عن طريق تطوير الاستثمارات في المناطق الفقيرة ووضع برنامج للتطهير الاقتصادي.
4) وضع كل ميكانيزمات الضبط والتخطيط المرتبطة أو المتعلقة بالإصلاحات مثل : الأسعار، القروض، تطهير المؤسسات العمومية وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية كل هذه الإجراءات والتدابير حاولت السلطات الجزائرية تجسيدها على ارض الواقع، إلا أن الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها الجزائر حالت دون تحقيق نتائج مرضية من كل تلك الإجراءات الأمر الذي استدعى إعداد مخطط سنوي آخر في عام 1990 والذي تم التركيز فيه على مجموعة من الأولويات التي وضعتها الحكومة حينها والتي كانت تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية في المدى المتوسط وانصبت تلك الاهتمامات حول النقاط التالية:

1- محاربة أسباب التضخم.
2- تحقيق التوازنات المالية الخارجية.
3- تجسيد العدالة الاجتماعية.
4- إعادة تقديم وتوجيه العمل المنتج.

لقد كان التركيز أكثر في هذا المخطط على التوازنات المالية والاقتصادية على المستوى الكلي خاصة وان هذه الأخيرة تتأثر أكثر بمجموعة من العوامل الخارجية التي غالبا ما تكون السلطات الجزائرية حينها غير قادرة على التحكم فيها ولعل من بين تلك العوامل نذكر:

[1]- مجلة أحداث اقتصادية، العدد 44، فيفري 1990، الجزائر (ملف) المجلة، ص 6-10.

أ- سعر البترول والغاز الطبيعي.

ب-سعر صرف الدولار الأمريكي.

ج- معدلات الفائدة والتضخم العالمي.

إن ما جاء في المخططين 1989 و1990، إنما كان يعكس مجموعة الإصلاحات الذاتية التي أقدمت عليها السلطات الجزائرية مباشرة بعد الصدمة البترولية المعاكسة في 1986، وقد كانت تلك الإصلاحات والتغييرات تهدف بالدرجة الأولى إلى تهيئة الظروف الملائمة للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

إلا أن عملية الانتقال كانت تتطلب مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتمثلة أساسا في العمل على إقناع المجتمع الجزائري أن الغرض من تلك الإصلاحات والتغييرات إنما الهدف منها هو قطيعة مع نظام التسيير السابق والانتقال إلى نظام تسيير جديد وفقا لمبادئ وقواعد السوق، وفعلا فقد كانت البداية بتعديل الدستور في عام 1989 وإصدار القانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض وتبعه في ذلك القانون رقم 93/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات (أكتوبر 1993)، هذا القانون أعطى مرونة أكثر بالنسبة لتسيير الاستثمارات سواء تعلق الأمر بالمستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي.

إلا أن تلك الإصلاحات كانت نتائجها جد متواضعة جدا حتى لا نقول غير مريحة، ولم تكن في مستوى طموحات المجتمع الجزائري بل إن الوضع الاقتصادي ازداد تأزمًا وتدهورًا أكثر فأكثر، خاصة بعد تدهور الوضع السياسي والأمني في غياب الاستقرار الحكومي حيث كانت الجزائر تعرف حكومة كل سنة تقريبا.

كل هذه المؤشرات وغيرها كانت توحي بأنه لا مناص من اللجوء إلى طلب المساعدة الأجنبية بهدف إصلاح الاقتصاد الوطني وتبني تصحيح اقتصادي مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (BIRD.FMI) وهو ما حدث فعلا حيث أصبحت الجزائر مضطرة لذلك وكان عليها تطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية باقتراح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكانت تلك الإصلاحات قد تمت على مراحل وذلك على النحو التالي:

أولا: اتفاقيات الاستعداد الائتماني في 30 ماي 1989:[1]

لقد أبرمت الجزائر أول اتفاقية لها مع صندوق النقد الدولي FMI عرفت باتفاقيات ستاندباي 01 (STAND BAY 01) حيث تعهدت الجزائر بموجب هذه الاتفاقية بتحقيق مجموعة من الشروط كان أهمها الآتي:

1- انتهاج سياسة نقدية أكثر صرامة.

2- التقليل أو التخفيض من عجز الميزانية العامة للدولة.

3- الشروع في اعتماد سياسة مرنة للأسعار.

وقد حرصت الجزائر في هذا المجال على تطبيق هذه الشروط والتزمت بذلك ابتداء من جويلية 1989 بمجموعة من التعهدات أهمها:

أ- الإقرار بان الكتلة النقدية لا تتعدى نسبة زيادة قدرها 07% سنويا.

ب-إلغاء عجز الميزانية.

ج- تخفيض قيمة العملة.

ثانيا: الاتفاقية الثانية في 03 جوان 1991: والمعروفة بـ(STAND BAY 02)

نظرا لعدم تحسن الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر جراء تطبيق الاتفاق الأول رجعت الحكومة الجزائرية إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الاتفاق الثاني STAND BAY 02، وكان ذلك في 03 جوان 1991، حيث التزم بموجبه صندوق النقد الدولي بمنح قرض للجزائر بلغ 400 مليون دولار شرط أن يتم استهلاكها على أربعة دفعات، وبالموازاة مع ذلك تم عقد اتفاق آخر مع البنك الدولي BIRD، تحصلت الجزائر بموجب ذلك الاتفاق على قرض قدره 350 مليون دولار أمريكي كان قد وجه خصيصا للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط أهمها:[2]

1- تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد.

2- تحرير التجارة الخارجية.

---

[1]- HOCINE BENISSAD, Algérie, Restructuration et Réformes économiques (1979-1993) O.P.U, Alger 1994, p 140.

[2]- عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2002.

3- تحرير الأسعار.

4- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة.

5- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.

6- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4% خلال شهر أكتوبر 1991).

7- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

لكن رغم كل تلك الإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي الهادفة لدعم الاقتصاد الوطني إلا أن النتائج المسجلة كانت عكس ما كان منتظراً، والسبب في ذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها:[1]

1) قرار السلطات الجزائرية بعدم اللجوء إلى ترتيبات شاملة لإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن.

2) لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش الواردات بنسبة تزيد عن (20%) من حيث قيمتها بالدولار الأمريكي وتراجع إنتاج من جهة ثانية خاصة في قطاعي الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية.

3) برنامج صندوق النقد الدولي لم يكن مستندا إلى إجماع عريض وواسع بين الشركاء الاجتماعيين، حيث شعر أرباب العمل أن تعديل سعر الصرف تترتب عليه آثار ضارة (سلبية) بالنسبة لعملياتهم مما أدى إلى ارتفاع تكاليف استيراد المواد الأولية، إلى جانب كل هذه الأسباب وغيرها فقد كان عام 1992 في الجزائر قد تميز بحالة من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي ونتج عن ذلك:[2]

- ✓ تباطأت خطي الإصلاحات الهيكلية.
- ✓ اتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- ✓ عدم قدرة الجزائر بالوفاء بخدمة الدين الخارجي والتي بلغت نسبة 80% من متحصلات الصادرات.

---

[1]- كريم النشا شيبي وآخرون، الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 11-13.

[2]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 127.

- ✓ انخفاض نسبة المدخرات إلى إجمالي الاستثمارات الحكومية بأكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ في عام 1992 بلغ العجز في الميزانية 8.7% من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ تراجعت السلطات الجزائرية قليلا عن سياسة التشدد المالي في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية.

ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي: والمعروف بـ: STAND BAY 03

مع بداية عام 1994 انخفضت أسعار البترول والغاز من جديد وبمستويات اقل عما كانت عليه في عام 1993. وقد صاحب ذلك ندرة في مصادر التمويل، هذا إلى جانب زيادة التوترات السياسية في الجزائر (تزايد الصراع المدني) الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري يسجل مرة أخرى عجزا في ميزان المدفوعات الأمر الذي استوجب على الجزائر من صياغة برنامجا عاما للتصحيح الهيكلي وكان ذلك بموافقة ومساعدة صندوق النقد الدولي في ماي 1994 من خلال ما عرف حينها بعقد اتفاق الاستعداد الائتماني مدته سنة كاملة، أي إلى غاية 1995 يهدف هذا البرنامج إلى التركيز على مجموعة من القضايا الهامة حيث كان التركيز فيه على الآتي:

- ✓ استرجاع النمو الاقتصادي.
- ✓ التحكم في البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية كالسكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التحكم في التضخم وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية.

ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية:[1]

1- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها لتشمل المواد القاعدية (أدوية، مياه صالحة للشرب وغيرها).

2- تخفيض سعر العملة الوطنية في أفريل 1994 بنسبة 40.17% حيث أصبح الدولار الأمريكي يعادل 36 دينار جزائري.

[1]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 128.

3- تحرير التجارة الخارجية.

4- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام طول فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور وكذلك ضغط الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي: (من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998).

لقد كان الهدف من اعتماد برنامج التعديل الهيكلي هو تعميق الاستقرار الاقتصادي وتبني إجراءات أخرى للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، وتميز هذا البرنامج بتحديد نوعين من الإجراءات هما الإجراءات ذات طابع الاستقرار والإجراءات ذات الطابع الهيكلي

أ) الإجراءات ذات طابع الاستقرار: تمثلت أساسا في:

1- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات.

2- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية للبنوك التجارية.

3- تحرير أسعار الصرف وتركها تتحدد وفق قانون السوق.

4- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي.

5- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

ب) الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: هدفها بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها في الآتي:

1- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

2- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات.

3- إصلاح النظام المالي والبنكي.

4- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشروع في بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوربي لرسم إطار للشراكة الأورو-متوسطية.

المطلب الثاني: قطاع البترول والغاز وتطور التجارة الخارجية منذ 1990.

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني لأي دولة وبما أن التجارة الخارجية ما هي في الواقع إلا انعكاس لطبيعة الأوضاع والظروف الاقتصادية

والاجتماعية السائدة في الدولة بحيث انه كلما كان هيكل الاقتصاد الوطني متطورا في مكوناته الأساسية بشكل أكثر تناسقا كلما انعكس ذلك إيجابا على هيكل التجارة الخارجية.[1]

في هذا السياق وباعتبار سياسة التجارة الخارجية ما هي إلا جزء من السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة فانه من غير المعقول دراسة وتحليل السياسة العامة بمعزل عن دراسة وتحليل التجارة الخارجية ومكوناتها نظرا للعلاقة الوثيقة بين موارد الدولة واستخداماتها من جهة وبين كيفية تحصيل تلك الموارد المالية اللازمة لتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

إن تحصيل تلك الموارد مرتبط أساسا بحجم الصادرات وبمستوى الأسعار السائدة في السوق الدولية، خاصة وأن الجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع البترول والغاز بنسبة تفوق 96% كما تبين لنا ذلك سابقا ومن هنا تكمن أهمية قطاع البترول والغاز في تجارة الجزائر الخارجية سواء تعلق الأمر بقيمة الصادرات المحصل عليها من خلال عمليات تصدير المحروقات (السائلة والغازية) وما يتحقق من وراء ذلك من عائدات بالعملة الأجنبية أو من حيث مدى مساهمة قطاع البترول والغاز (المحروقات) في تكوين الناتج الداخلي الخام (P.I.B) وفي تكوين القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى وهذا ما سنحاول دراسته وتحليله في النقاط التالية:

أولا: قطاع البترول والغاز الطبيعي وتطور التجارة الخارجية في الجزائر 1990-1999.

I- تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 1990-1999.

II- التركيب السلعي لقيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 1990-1999.

III- تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1990-1999.

ثانيا: قطاع البترول والغاز الطبيعي وتطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 2000.

I- تطور قيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000.

II- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية منذ 2000.

III- تطور الميزان التجاري الجزائري منذ 2000.

[1]- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، مصر 2010، ص 194.

أولا: قطاع البترول والغاز الطبيعي وتطور التجارة الخارجية في الجزائر (1990-1999):

لقد تبين لنا من الدراسة السابقة أن الاقتصاد الجزائري يتميز بعدم التنوع النسبي في نمط إنتاجه ولكن في المقابل يتميز طلبه في التنوع الشديد، أو بمعنى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على منتوج واحد ولكنه يستورد منتجات عديدة . ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية في ضمان التوازن بين العرض والطلب من خلال تسويق الفائض من السلع القليلة واستيراد مجموعة متنوعة من السلع غير المتوفرة في السوق الوطنية لكن هذا الذي يثير الانتباه بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهو اعتماده على تصدير منتوج قطاع واحد وهو قطاع المحروقات (السائلة والغازية) بنسبة تفوق 96% وهذا معناه أن عائدات الجزائر إنما تتوقف على ما يتم تصديره من بترول وغاز ومشتقات بترولية (منتجات مكررة) من جهة وعلى مستوى الأسعار السائدة في السوق الدولية للبترول والغاز من جهة ثانية هذه الأخيرة التي تتحكم فيها عوامل عديدة سبق ذكرها في الفصول الأولى من هذا البحث، وهذا ما يؤكد مرة أخرى درجة تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي من حيث تحصيل العائدات وهذا ما سنحاول توضيحه:

I- تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 1990-1999:

للوقوف على مدى تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 وتحديد مكانة العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز في إجمالي الصادرات الجزائرية وتحديد مكانتها النسبية نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (102):

تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 1990-1999

(مع التركيز على العائدات من البترول والغاز)

(قطاعات مختارة) الوحدة (%)

السنة / القطاعات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي قيمة الصادرات (1)	122.28	239.59	250.09	239.21	320.20	500.61	743.84	791.77	588.87	840.52
الصادرات من البترول والغاز (2)	118.60	226.80	238.69	227.78	307.23	475.22	694.90	762.08	567.87	811.17
نسبة 2 إلى 1 %(1/2)	97	94.5	95.5	95	96	95	93.5	96	96.4	96.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-سعودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 265.

2- ONS ; Annuaire Statistique de l'Algérie, n°19, Alger 2001, p 287.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين تطور قيمة الصادرات الإجمالية وبين تطور قيمة الصادرات من البترول والغاز (المحروقات)، إذ كلما حدث ارتفاع في قيمة العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات والعكس، وهذا ملا يدل على أن العائدات المتأتية من خارج قطاع البترول والغاز لم يكن لها تأثير واضح في إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية خلال طول الفترة.

2) من بيانات الجدول نلاحظ أيضا مدى تأثر القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية بما يحدث من تطورات وتغيرات على الساحة الدولية بشكل عام وعلى مستوى السوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص، ويظهر ذلك جليا في عام 1998.

إذ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية حدث تراجع في الطلب العالمي على البترول ونتج عن ذلك تراجع في قيمة العائدات الجزائرية من البترول والغاز حيث تراجع حجم صادرات الجزائر من البترول والغاز بمعدل -27% ونتج عن ذلك تراجع في قيمة العائدات من الصادرات بنسبة 25.5% في عام 1998 مقارنة بعام 1997.

3) رغم أن العائدات المتأتية من الصادرات خرج قطاع البترول والغاز لم تكن تتعدى مساهمتها في إجمالي قيمة الصادرات 5% في أحسن الظروف خلال طول الفترة إلا أنها تضاعفت بأكثر من عشرة أضعاف في عام 1999 مقارنة بعام 1990.

II- التركيب السلعي لقيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 1990-1999:

رغم أن الجزائر ومنذ حصولها على استقلالها السياسي كانت قد وضعت في استراتيجيتها التنموية هدف أساسي وهو العمل على تنويع صادراتها والعمل أكثر على تنويع وتطوير صادراتها من خارج المحروقات، إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك بالقدر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري أقل تبعية للعالم الخارجي، حيث بقيت معظم عائدات الجزائر مصدرها ما يتم تصديره من محروقات غازية وسائلة بنسبة تفوق 95% خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ولتوضيح ذلك أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (103):

التركيب السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة الممتدة من 1990-1999

الوحدة: مليار دولار

السنة / البيان	1990	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية عامة	0.05	0.079	0.033	0.110	0.136	0.037	0.027	0.024
المحروقات (2)	12.34	11.97	10.85	9.40	8.61	9.72	12.71	13.65
مواد أولية ومنتجات خام	0.02	0.03	0.02	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
منتجات نصف مصنعة	0.18	0.22	0.19	0.27	0.49	0.38	0.25	0.28
سلع تجهيز قلاحية	0.004	0.002	0.002	0.005	0.003	0.001	0.007	0.025
سلع تجهيز صناعية	0.075	0.066	0.009	0.018	0.046	0.023	0.009	0.047
سلع استهلاكية	0.06	0.04	0.02	0.06	0.15	0.02	0.016	0.020
الإجمالي (8)	12.735	12.419	11.137	9.909	9.491	10.239	13.068	14.088
نسبة (2) إلى (8) %	97	96	97	95	91	95	97	97

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- كريم النشاشيبي وآخرون، صندوق النقد الدولي 1998، مرجع سابق، ص 147.

2- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، أفريل 1996، ص 254.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) بقي قطاع المحروقات مسيطرا على صادرات الجزائر بنسبة تفوق 96% خلال طول الفترة، وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة التي كانت نسبتها تتراوح بين 1.4% في عام 1990 وحوالي 2% في عام 1999، معنى ذلك أن نسبة مساهمة بقية المنتجات المصدرة في إجمالي الصادرات لا تتعدى 2% في أحسن الأحوال.

2) نلاحظ التذبذب وعدم الاستقرار في العائدات وهذا راجع إلى عدم استقرار أسعار المحروقات بالدرجة الأولى بسبب تأثرها بما يحدث من تطورات على الساحة الدولية بشكل عام وعلى مستوى السوق الدولية للبترول والغاز بشكل خاص.

3) رغم تذبذب قيمة الصادرات الجزائرية خلال طول الفترة فإنها حققت نموا ايجابيا حيث انتقلت من 12.7 مليار دولار أمريكي عام 1990 إلى 14.08 مليار دولار عام 1999 مسجلة بذلك زيادة قدرها حوالي 1.35 مليار دولار أي نسبة نمو قدرها 1.3% سنويا.

في هذا السياق ومن اجل معرفة التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات بكل أنواعها باعتبارها تعتمد على اكبر حصة من قيمة الصادرات نقدم الجدول التفصيلي التالي:

جدول رقم (104):

تطور قيمة الصادرات من المحروقات حسب نوع المنتوج المصدر في الفترة 1990-1997

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البترول الخام	2.73	2.21	2.09	2.01	1.98	2.16	3.19	2.62
المكثفات (Condansats)	3.55	3.22	2.93	2.61	2.19	2.37	3.03	2.83
المنتجات المكررة	2.62	2.28	2.23	1.82	1.70	1.86	2.20	2.36
غاز البترول المميع (GPL)	0.67	0.78	0.56	0.53	0.47	0.58	0.82	1.11
الغاز الطبيعي المميع (GNL)	1.76	2.14	1.82	1.46	1.38	1.40	182	2.59
الغاز الطبيعي (GN)	1.01	1.34	1.22	0.97	0.89	1.35	1.65	2.14
الإجمالي	12.34	11.97	10.85	9.40	8.61	9.72	12.71	13.65

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- كريم النشاشيبي وآخرون، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 148.

2- ONS ; Annuaire Statistique de l'Algérie (1997-1999), n°19, Alger 2001, p 292.

من بيانات الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ تمركز العائدات المتأتية من المحروقات بصورة اكبر من الأنواع الثلاثة من المنتجات: البترول الخام، المكثفات والمنتجات المكررة. حيث تفوق نسبة مساهمتها في إجمالي العائدات 70% في عام 1990 ثم تراجعت إلى 68% في عام 1994 بسبب انخفاض أسعار البترول حيث تراجع سعر البرميل من البترول الخام من 24.32 دولار أمريكي في عام 1990 إلى 16.31 دولار أمريكي عام 1994 مسجلا بذلك نسبة انخفاض بلغت 33% في عام 1994 مقارنة بعام 1990، لكن في المقابل نلاحظ أن قيمة العائدات المتأتية من تصدير غاز البترول المميع (G.P.L) هي الأضعف والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الطلب المحلي على هذا النوع من المنتوج نظرا لتعدد استخداماته باعتباره كمصدر طاقة، خاصة بعد أن أصبح يستعمل كوقود للمركبات النفعية وبالتالي فقد كانت نسبة مساهمة غاز البترول المميع في إجمالي الصادرات تتراوح بين 5% و8% في أحسن الأحوال (1997).

2) نلاحظ أيضا أن إجمالي العائدات من المحروقات قد سجلت انخفاضا محسوسا في عام 1994 مقارنة بعام 1990 بحيث كانت نسبة الانخفاض تقدر بـ(-30%) ثم عادت للارتفاع بعد ذلك لتسجل زيادة قدرها 10.5% في عام 1997 مقارنة بعام 1990.

في الأخير ومن أجل تحديد الاتجاه العام لقيمة الصادرات الجزائرية من قطاع البترول والغاز (المحروقات) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1997 نقدم الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (29):

تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات

(حسب نوع المنتوج) 1990-1997

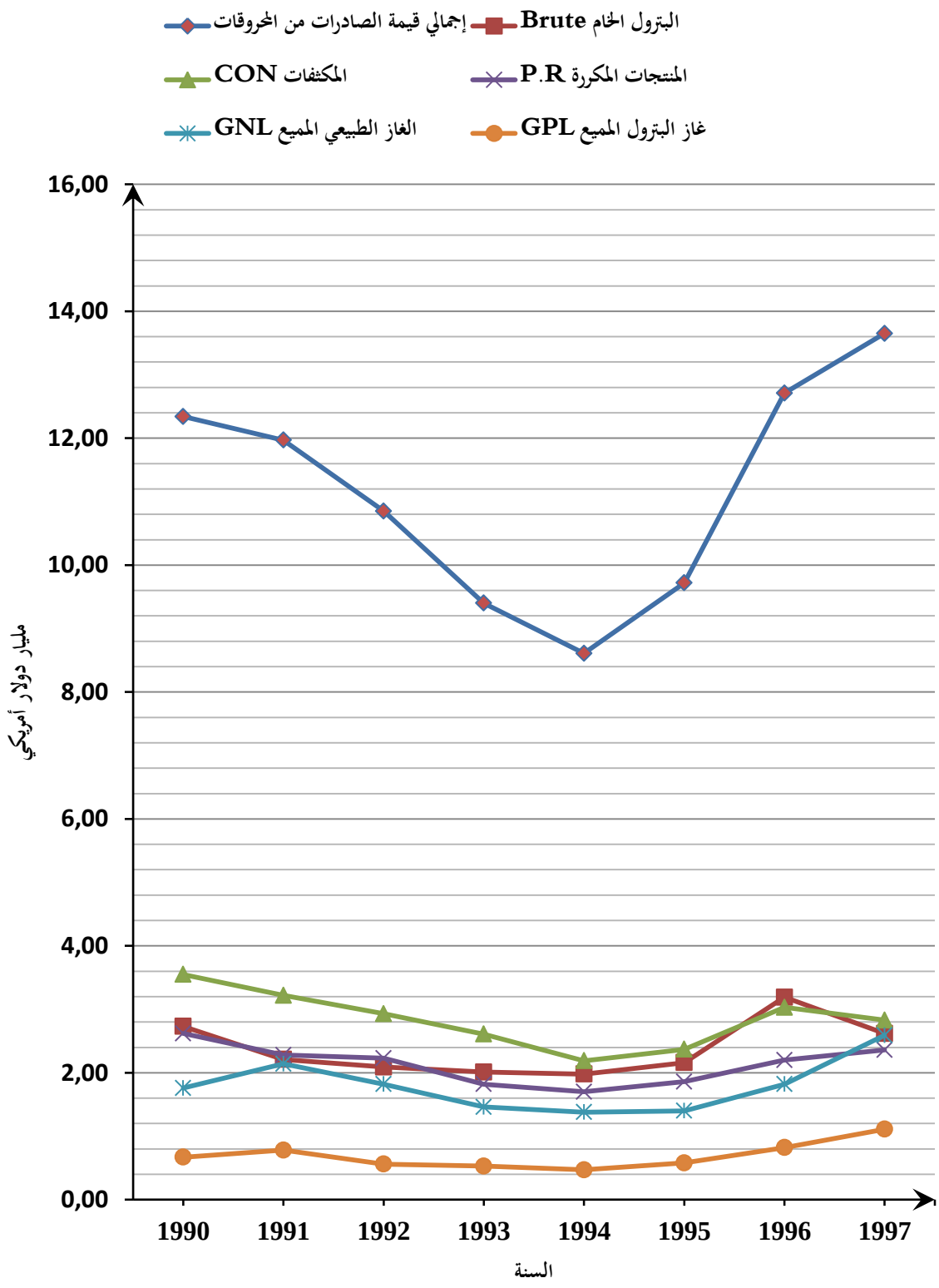

III- تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1990-1999:

باعتبار التجارة الخارجية لأي دولة تمثل عنصرا أساسيا في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، سواء تعلق الأمر بدرجة اعتماد هذا الاقتصاد على تصدير منتجاته نحو العالم الخارجي أو الحصول على ما يحتاجه من السوق العالمية من سلع وخدمات ورؤوس أموال أجنبية، ومن هنا تكمن أهمية القطاعات المختلفة والمكونة للاقتصاد الوطني في تشكيل هيكل الصادرات وهيكل الواردات، في هذا السياق وباعتبار الاقتصاد الجزائري يتميز بكونه اقتصادًا أُحادي الجانب كما أشرنا سابقا، معنى ذلك أن الجزائر تعتمد في صادراتها على تصدير منتوج قطاع واحد وهو قطاع المحروقات (بترول وغاز) ولكنها في نفس الوقت تستورد أكثر من منتوج. لذلك فانه للوقوف على الوضع العام للميزان التجاري للجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي فان ذلك يتطلب دراسة وتحليل قيمة الصادرات وقيمة الواردات في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي مع محاولة تحديد الأهمية النسبية والقيمية للصادرات الجزائرية من المحروقات في إجمالي الصادرات من جهة ومن جهة ثانية تحديد مدى تغطية الصادرات للواردات ومدى مساهمة قيمة الصادرات من قطاع المحروقات في تغطية الواردات خلال طول الفترة الممتدة من 1990 وإلى غاية 1999. وهذا ما سنحاول تحديده من خلال بيانات وأرقام الجدول التالي:

جدول رقم (105):

تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الصادرات (1)	10.82	12.10	10.84	10.09	8.34	10.24	13.37	13.89	10.21	12.52
الصادرات من المحروقات (2)	10.43	11.73	10.39	9.61	8.05	9.73	12.49	13.38	9.85	12.08
إجمالي الواردات (3)	9.65	7.68	8.40	8.79	9.36	10.76	9.09	8.69	9.40	9.16
نسبة تغطية الصادرات (3/1)%	112	157.5	129	115	89	95	147	160	108	137
معدل نمو الصادرات (%)	-	12	- 10	- 7	- 17	23	31	4	- 26.5	26
معدل نمو الواردات (%)	-	- 20	9	4.5	6.5	15	- 15.5	- 4.5	8	- 2.5
الرصيد: (1 - 3)	+ 1.17	+ 4.42	+ 2.44	+ 1.3	(1.02)	(0.52)	+ 4.28	+ 5.2	+ 0.81	+ 3.36
نسبة تغطية صادرات المحروقات للواردات	108	152.5	123.5	109	86	90	137	154	105	132

- الأرقام ما بين قوسين تعني سالب (-).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- La direction générale des douanes (CNIS).
2- http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-doc-commerce-exterieur. (18/03/2015)

من الجدول أعلاه نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 كان الميزان التجاري الجزائري يسجل فائضا سنويا تراوح بين 1.17 مليار دولار أمريكي عام 1990 و 4.42 مليار دولار أمريكي عام 1991 يتراجع قليلا إلى 2.42 مليار دولار عام 1992 مسجلا بذلك نسبة تراجع بلغت 4.5% في عام 1992 مقارنة بعام 1991 ونسبة انخفاض بلغت 7.5% عام 1993 مقارنة بعام 1991. هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض قيمة الصادرات من البترول والغاز أين تراجعت من 11.73 مليار دولار عام 1991 إلى 9.61 مليار دولار عام 1993 وهو ما يعادل نسبة تراجع بلغت 18%.

2) ما ميز عام 1994 وعام 1995 هو أن الميزان التجاري الجزائري سجل فيها ولأول مرة خلال عقد التسعينيات عجزا لسنتين متتاليتين هذا بسبب انخفاض أسعار البترول والغاز في السوق الدولية بسبب عوامل عديدة سبق ذكرها في الفصول الأولى من هذا البحث. حيث بلغت قيمة العجز في عام 1994 حوالي 1.02 مليار دولار أمريكي مقارنة بعام 1993 وهو ما يعادل نسبة تراجع بلغت 21.5%. من جانب آخر فان معدل نمو الصادرات كان قد سجل نتيجة سلبية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 باستثناء عام 1992 الذي كان فيه معدل نمو الصادرات موجبا الشيء الذي جعل الميزان التجاري الجزائري سجل أعلى قيمة فائض له خلال طول فترة التسعينيات من القرن الماضي.

3) نظرا للارتباط الوثيق للميزان التجاري بقيمة الصادرات المتأتية من قطاع البترول والغاز الطبيعي فان الميزان التجاري خلال طول الفترة 1990-1999 تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة لأخرى. إذ نلاحظ أن الفائض في الميزان التجاري انتقل من 1.17 مليار دولار أمريكي عام 1990 انتقل إلى 4.42 مليار دولار عام 1992 وهو ما يعني نسبة نمو موجبة بلغت 277% ثم تراجع الفائض في عام 1992 إلى 2.44 مليار دولار أمريكي مسجلا نسبة تراجع قدرها 4.5 % في عام 1992 مقارنة بعام 1991.

لكن بعد عام 1993 بدأ الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا لسنتين متتاليتين في عامي 1994 و 1995 حيث العجز 1.02 مليار و0.58 مليار دولار أمريكي على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى التراجع في قيمة الصادرات من البترول والغاز الطبيعي

بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولي حيث فقدت الصادرات من المحروقات في عام 1994 حوالي 1.56 مليار دولار مقارنة بعام 1993 وهو ما يعني نسبة انخفاض بلغت 16% وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 6.5% في عام 1994 مقارنة بعام 1993. الأمر الذي جعل الجزائر تلجأ إلى الاستدانة من العالم الخارجي.

4) ابتداء من عام 1996 عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا ملحوظا حيث سجل فائضًا قدره 4.28 مليار دولار أمريكي، وبعدها سجل الميزان التجاري أعلى فائض له خلال عقد التسعينيات والذي بلغ 5.2 مليار دولار عام 1997 مسجلا بذلك نسبة نمو بلغت 21.5% عام 1997 مقارنة بعام 1996، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في قيمة الصادرات المتأتية من قطاع البترول والغاز والتي سجلت هي الأخرى أعلى قيمة لها خلال عقد التسعينيات حيث بلغت 13.38 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرها 7.1% في عام 1997 مقارنة بعام 1996، ونسبة زيادة قدرها 28% مقارنة بعام 1990.

في هذا السياق ومن أجل تحديد الاتجاه العام للصادرات والواردات في الجزائر من الناحية القيمية وكذلك رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي نقدم الرسم البياني التوضيحي التالي:

شكل بياني رقم (30):

تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-1999

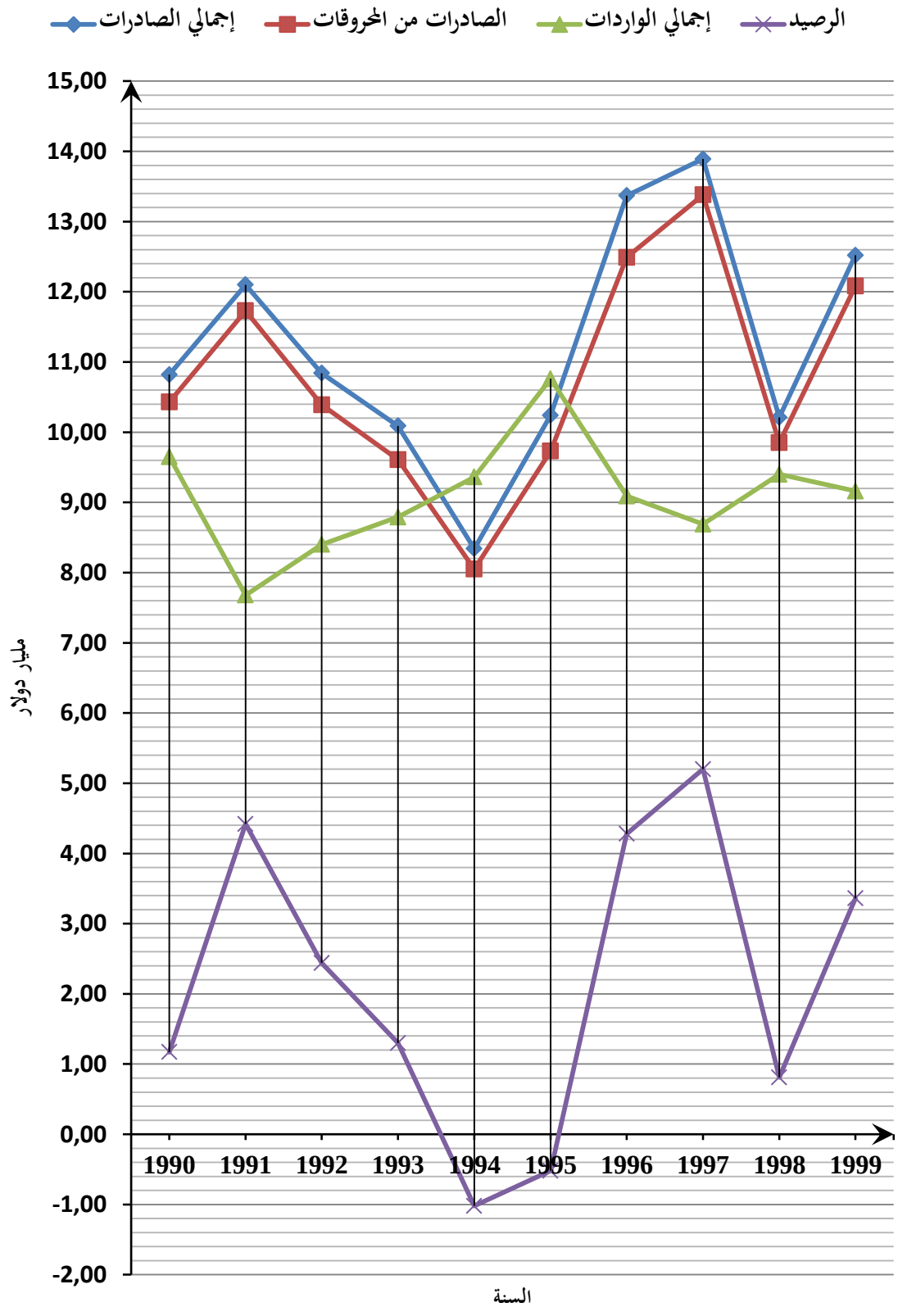

ثانيا: قطاع البترول والغاز وتطور التجارة الخارجية منذ عام 2000:

تميزت بداية القرن الحالي في الجزائر بفترة البحبوحة المالية غذتها الارتفاعات المعتبرة في أسعار البترول والغاز انطلاقا من عام 2000. الأمر الذي شجع السلطات الجزائرية باختيار الانتعاش الاقتصادي كاستراتيجية على النمط الكينزي من اجل تحسين النتائج الاقتصادية الكلية والعمل على وضع الاقتصاد الجزائري على الطريق الصحيح وتم في هذا الإطار اعتماد ثلاثة برامج أو لنقل ثلاثة مخططات تنموية خماسية انطلاقا من عام 2000 وإلى غاية 2014، حيث تم التركيز في كل برنامج على مجموعة من الأهداف وذلك على النحو التالي:

1- مخطط (برنامج) دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004):

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره سبعة (07) ملايير دولار أمريكي وتم التركيز فيه على دعم مجموعة من القطاعات ذات الأولوية وهي:[1]

- ✓ قطاع الفلاحة وهو القطاع الأكثر استفادة من البرنامج.
- ✓ قطاع النقل.
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ✓ قطاع الري والهياكل القاعدية وكذلك التنمية المحلية.

وكان التأكيد في هذا المجال على مرافقة الاستثمار المنتج من خلال دعم القطاعات التي كان يجب تحديثها أو عصرنتها.

2- المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

خصص له اعتماد مالي بلغ 150 مليار دولار أمريكي وتميز هذا المخطط بكونه كان مخططا شاملا أو بمعنى انه شمل كل القطاعات دون استثناء رغم تركيزه أكثر على القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع السكن، قطاع الطاقة وقطاع الصحة.

3- المخطط التكميلي لدعم النمو (2010-2014):

خصص لهذا المخطط مبلغ مالي معتبر بلغ 286 مليار دولار أمريكي منها 130 مليار دولار موجهة لإنهاء المشاريع التي تم الشروع فيها من قبل ولم يكتمل إنجازها أو ما كان يعرف سابقا بالمشاريع غير المنجزة أو المتبقية والواجب انجازها (RAR).

بشكل عام فان المخططات والبرامج الثلاثة كانت تهدف في الأساس إلى تطوير وعصرنة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وهذا معناه أن الاستراتيجية التنموية للجزائر

[1]- عبد الحث لعميري، عشرية الفرصة الأخيرة (الاقتصاد الجزائري: الازدهار أو الانهيار)، منشورات الشهاب، الجزائر 2015، ص 81.

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى عام 2014 كلفت خزينة الدولة 500 مليار دولار أمريكي وهو مبلغ جد ضخم بالنسبة للجزائر كدولة نامية، كما أن تطبيق هكذا برامج تتطلب مجموعة من الشروط منها:

- ✓ قليل من التبادل مع العالم الخارجي.
- ✓ فعالية الأسواق المالية ورأس المال.
- ✓ حكومة راشدة.

لكن للأسف لا شرط من هذه الشروط كان متوفرا في الجزائر بالمواصفات المطلوبة معنى ذلك أن المبالغ المعتمدة كانت بمثابة إنفاق وفقط لكن رغم ذلك فقد تم تسجيل مجموعة من النتائج الملموسة وكل ذلك كان بفضل العائدات المتأتية من قطاع البترول والغاز بسبب التحسن الملحوظ في أسعار البترول والغاز منذ عام 2000 رغم أنها تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار نظرا لما كانت تعرفه السوق الدولية للبترول والغاز.

من هذا المنطلق فانه من اجل تحديد مكانة القطاع في التجارة الخارجية للجزائر ومدى مساهمة العائدات البترولية والغازية في إجمالي قيمة العائدات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2014 فإننا نعتمد على تحليل ودراسة المحاور التالية:

1) تطور قيمة الصادرات الجزائرية منذ 2000.

2) التركيب السلعي للصادرات في الجزائر منذ 2000.

3) تطور الميزان التجاري الجزائري منذ 2000.

1) تطور قيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000:

تعتمد الدول النامية بشكل عام في تجارتها الخارجية على ما تقوم بتصديره من منتجات قطاعاتها الاستراتيجية المكونة لاقتصادها الوطني وتعتمد في ذلك على ما توفره تلك الصادرات من العملة الأجنبية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. في هذا السياق فان الجزائر باعتبارها دولة مصدرة للبترول والغاز وكدولة نامية لم تخرج عن هذه القاعدة إذ تميز اقتصادها كما اشرنا في الفصول السابقة بكونه اقتصاد يعتمد في صادراته على منتوج قطاع واحد هو قطاع المحروقات (بترول وغاز) هذا الأخير الذي تمثل عائداته بالنسبة للجزائر المصدر الرئيسي والمهم لتوفير العملة الأجنبية التي تتطلبها عملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن ضمان القدر الكافي من العملة الأجنبية في شكل عائدات من خلال عمليات تصدير كميات معتبرة من الغاز والبترول يتوقف بالدرجة الأولى على ما تعرفه السوق الدولية للبترول والغاز من تطورات من جهة ومن جهة ثانية ما تعرفه أسعار

البترول والغاز من تقلبات على مستوى تلك السوق الأمر الذي يجعل تلك العائدات عرضة للتقلبات والتطورات التي تعرفها السوق الدولية نتيجة للظروف الجيو-سياسية، خاصة وأن الجزائر لم تكن يوما في المستوى الذي يجعلها تحدد سعر بترولها أو سعر غازها بمفردها أو بمعزل عن قرارات دول الأوبك ودول خارج الأوبك والشركات البترولية العالمية الكبرى.

من هذا المنطلق فإنه ومن أجل معرفة الاتجاه العام لقيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000 مع محاولة تحديد الأهمية النسبية لقيمة الصادرات من المحروقات إلى إجمالي الصادرات وكذا تحديد معدل نمو الصادرات من المحروقات مقارنة بمعدل نمو الصادرات الإجمالية والصادرات خارج المحروقات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (106):

تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنة	الصادرات خارج المحروقات (1)	صادرات المحروقات (2)	إجمالي الصادرات (3)	معدل نمو المحروقات	معدل نمو إجمالي الصادرات	نسبة (2) إلى (3) %(3/2)
2000	0.61	21.42	22.03	-	-	97
2001	0.65	18.48	19.13	(14)	(*)(13)	96.6
2002	0.73	18.09	18.82	(2)	(1.6)	96
2003	0.67	23.94	24.61	32	31	97
2004	0.78	31.30	32.08	31	30	97.5
2005	1.10	43.94	45.04	40	40	97.5
2006	1.16	53.46	54.62	21.6	21	98
2007	1.33	58.83	60.16	10	10	98
2008	1.94	77.36	79.30	32	32	97.5
2009	1.07	44.13	45.20	(43)	(43)	97.6
2010	1.53	55.53	57.06	26	26	97
2011	2.06	71.43	73.49	29	29	97
2012	2.06	69.80	71.86	(2)	(2)	97
2013	2.16	63.75	65.91	(8.6)	(8.3)	98
2014	2.81	60.15	62.96	5.6	(4.5)	95.5

- الأرقام داخل الأقواس تعني سالبًا (-).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-doc-commerce-exterieur. (18/03/2015)

2- OAPEC: مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ورقة خاصة بالجمهورية الجزائرية، أبو ظبي، الإمارات العربية، (21-22 ديسمبر 2014)، ص 57.

من بيانات وأرقام الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ مدى الارتباط الوثيق بين قيمة الصادرات وقيمة الصادرات من قطاع البترول والغاز إلى حد أن نسبة تراجع قيمة الصادرات الإجمالية هي نفسها نسبة التراجع المسجلة في قيمة الصادرات من قطاع البترول والغاز خلال طول الفترة، وحتى في جانب معدل النمو يكاد يكون واحدا بينهما وهذا ما يدل على ضعف قيمة الصادرات من غير المحروقات.

2) لقد حققت الصادرات الإجمالية للجزائر خلال طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 أعلى قيمة لها في عام 2008. أو بالأحرى في النصف الأول من عام 2008 حيث بلغت قيمة الصادرات 79.30 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك زيادة قدرها 57.27 مليار دولار أمريكي مقارنة بعام 2000 أي ما يعادل نسبة زيادة قدرها حوالي 260% وهو ما يعني معدل نمو سنوي قدره حوالي 29% ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الهائل في أسعار البترول والغاز في السوق الدولية خاصة خلال النصف الأول من عام 2008 كما اشرنا. مع العلم أن قيمة الصادرات الجزائرية كانت قد سجلت أدنى نسبة تراجع لها في عام 2009 مقارنة بعام 2008 أين بلغت (-43%) سواء بالنسبة لقيمة الصادرات الإجمالية أو بالنسبة للصادرات من قطاع البترول والغاز وهذا ما يؤكد أكثر درجة ارتباط قيمة الصادرات الإجمالية لما يحدث من تغيرات في السوق الدولية للبترول والغاز واثر ذلك في قيمة العائدات المتأتية من القطاع.

3) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بلغت نسبة قيمة الصادرات الجزائرية نسبة زيادة قدرها 260% في عام 2008 مقارنة بعام 2000، وهو ما يعادل معدل نمو سنوي قدره 29% وفي المقابل كانت قيمة الصادرات من قطاع البترول والغاز قد سجلت نسبة اكبر بقليل وهي 262% في عام 2008 مقارنة بعام 2000، معنى ذلك ان الزيادة المسجلة في قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر إنما مردها الارتفاع النسبي لقيمة الصادرات من البترول والغاز خلال نفس الفترة والتي كانت تمثل حينها نسبة 97.5%.

2) التركيب السلعي للصادرات الجزائرية منذ 2000:

يحتل قطاع التجارة الخارجية في الجزائر مكانة مميزة في الاقتصاد الوطني باعتباره القطاع الرئيسي والهام الذي يضمن للجزائر الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بالقطع الأجنبي.

في هذا السياق فان مصدر تلك الموارد المالية يتوقف على ما تصدره الجزائر إلى السوق الدولية من موارد ومنتجات، إلا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته وبنسبة كبيرة على منتجات قطاع البترول والغاز الطبيعي. حيث تصل قيمة العائدات المتأتية من القطاع إلى 98% من إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000 وإلى الآن. هذا بالرغم من المحاولات الجادة للسلطات الجزائرية بالعمل على تنويع صادراتها من غير المحروقات إلا أن الوضع بقي على حاله وبقيت الجزائر تعتمد في عائداتها على قطاع البترول والغاز منذ عام 2000 وإلى الآن، لذلك فانه من اجل الوقوف على التركيب السلعي لقيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000 وإلى الآن نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (107):

التركيب السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	(-)	(-)	(-)	0.47	0.066	0.067	0.073	0.088	0.120	0.11	0.31	0.35	0.31	0.40
المحروقات(*)	21.42	18.50	18.10	24.00	31.60	45.59	53.61	59.60	77.20	44.42	56.12	71.66	70.58	63.33
مواد نصف مصنعة	(-)	(-)	(-)	0.31	0.43	0.48	0.76	0.64	0.83	0.40	0.50	0.66	0.62	0.49
مواد أولية	(-)	(-)	(-)	0.05	0.09	0.14	0.20	0.17	0.33	0.17	0.094	0.16	0.17	0.11
أخرى	0.61	0.63	0.72	0.74	0.08	0.74	0.76	0.09	0.10	0.10	0.075	0.054	0.06	0.05
المجموع	**22.03**	**19.13**	**18.82**	**24.47**	**32.22**	**46.33**	**54.74**	**60.59**	**78.59**	**45.20**	**57.10**	**72.89**	**71.74**	**64.34**

(*)- المحروقات: تشمل المحروقات السائلة والمحروقات الغازية.

(-)- بسبب تضارب الأرقام من مرجع آخر ارتأينا عَدم القيم المشار إليها.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- تقرير بنك الجزائر لعام 2007، أكتوبر 2008، ص 223.

2- تقرير بنك الجزائر لعام 2013، نوفمبر 2014، ص 230.

3- Banque d'Algérie, édition économique et monétaire en Algérie 2012, p 189.

4- Banque d'Algérie, édition économique et monétaire en Algérie 2010, p 195.

من خلال بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) تشكل قيمة الصادرات الجزائرية من الموارد الاستخراجية (محروقات غازية ومحروقات سائلة) أكثر نسبة في قيمة العائدات الإجمالية حيث تقارب نسبتها 98% من إجمالي قيمة الصادرات، وهذا ما يعكس مرة أخرى حقيقة أحادية التصدير في الجزائر كما تبين هذه النسبة (98%) طبيعة الاختلال الهيكلي في الجهاز الإنتاجي حيث الصادرات خارج المحروقات بقيت جد ضعيفة خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وإلى الآن.

2) عدم قدرة السلطات الجزائرية من تحقيق هدفها الاستراتيجي التي كانت قد وضعته في بداية تسعينيات القرن الماضي والذي يجعل قيمة الصادرات خارج المحروقات أكثر من ملياري دولار أمريكي إلا أن ذلك لم يتحقق منذ عام 2000 وإلى غاية 2013 كما تدل على ذلك بيانات الجدول السابق هذا بالرغم من أن قيمة الصادرات خارج المحروقات كانت قد انتقلت من 610 مليون دولار عام 2000 إلى 1.39 مليار دولار عام 2008 مسجلة بذلك نسبة نمو بلغت 124% في عام 2008 مقارنة بعام 2000 أي ما يعادل نسبة نمو سنوية بلغت حوالي 14%.

3) إن التطور المسجل في قيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000، إنما مرده التحسن الملحوظ في قيمة الصادرات من قطاع البترول بشكل عام هذه الأخيرة التي ارتفعت من 22.42 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 77.20 مليار دولار أمريكي عام 2008، لكن في المقابل وبسبب دائما هشاشة الاقتصاد الجزائري فإن التغيرات والتقلبات التي عرفتها أسعار البترول والغاز الطبيعي في النصف الأخير لعام 2008 وبداية النصف الأول من عام 2009 كان لها الأثر الكبير والسلبي لقيمة الصادرات الجزائرية حيث تم تسجيل تراجع في قيمة الصادرات على مستوى القطاع بنسبة (-43%) كما اشرنا إلى ذلك سابقا وتبعتها نسبة تراجع في قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت (-44%) وهذا ما يؤكد مرة أخرى مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عرفها العالم مع نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 هذا بالرغم من أن الميزان التجاري الجزائري كان قد حقق فائضا قدره 7.8 مليار دولار أمريكي مسجلا بذلك نسبة تراجع بلغت 80.5% في

عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث كان الفائض في حدود 40.0 مليار دولار أمريكي كما سنرى ذلك لاحقا.

في هذا السياق ونظرا لأهمية العائدات المتأتية من قطاع المحروقات (الغازية والسائلة) في الاقتصاد الجزائري نظرا لما توفره من موارد مالية معتبرة وحتى تعطي صورة أكثر وضوحا حول أهمية منتجات القطاع ومدى مساهمتها في إجمالي إيرادات القطاع نحاول تحديد هيكل قيمة الصادرات في قطاع المحروقات، خاصة بعد ما نجحت السلطات الجزائرية إلى حد كبير في تنويع صادرات القطاع، بعدما فشلت في تنويع الصادرات خارج المحروقات لذلك ومن أجل معرفة بنية قيمة الصادرات في قطاع البترول والغاز نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (108):

بنية قيمة الصادرات لقطاع المحروقات (2003-2013)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البترول الخام	7.72	12.56	79.34	22.70	25.37	30.51	16.85	20.72	28.74	27.75	24.33
المكثفات (Condansats)	3.57	4.88	6.31	7.27	8.50	10.09	5.15	4.27	5.49	4.70	4.84
المنتجات البترولية	3.02	3.03	3.94	4.76	5.84	7.31	5.37	9.22	11.97	11.04	10.90
غاز البترول المميع (GPL)	2.17	2.58	3.34	3.62	4.54	5.71	3.22	4.09	5.20	4.77	4.39
الغاز الطبيعي المميع (GNL)	3.79	3.76	5.34	6.38	6.72	9.09	5.60	5.88	6.67	6.50	6.04
الغاز الطبيعي (GN)	3.74	4.74	7.32	8.85	8.62	14.48	8.22	11.94	13.57	15.81	12.82
الإجمالي	24.00	31.60	45.59	53.67	59.60	77.20	44.42	56.12	71.66	70.58	63.33

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- الأرقام من 2003-2007، تقرير بنك الجزائر 2007، أكتوبر 2008، ص 224.

2- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 240.

3- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 231.

من خلال بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ ضعف مساهمة قيمة الصادرات المتأتية من عمليات تصدير غاز البترول المميع (GPL) في إجمالي قيمة صادرات القطاع والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الطلب المتزايد على هذا المنتوج على المستوى الوطني باعتباره كمصدر طاقة خاصة في قطاع النقل لاستخدامه كوقود المركبات مما يجعل الاستهلاك الوطني على هذا النوع من المحروقات في تزايد مستمر بين سنة وأخرى الأمر الذي يجعل الكميات الموجهة للتصدير متواضعة.

2) مساهمة المحروقات السائلة في قيمة الصادرات الجزائرية خلال طول الفترة كانت تتراوح بين 60% و67% في حين كانت مساهمة المحروقات الغازية بنسبة تتراوح بين 33% و40% حيث يمثل البترول الخام أكبر مساهمة في قيمة الصادرات من المحروقات السائلة بينما يمثل الغاز الطبيعي أكبر نسبة في إجمالي قيمة الصادرات المتأتية من المحروقات الغازية خلال طول الفترة.

3) تطور الميزان التجاري الجزائري منذ 2000:

لم يعرف الاقتصاد الجزائري مع بداية القرن الحالي أي تغير يذكر مقارنة بالفترة السابقة من حيث تركيبته وبالتالي لم يحدث أي تغير في هيكل التجارة الخارجية للجزائر، وفي المقابل تم تسجيل تراجع لدور بقية القطاعات الأخرى من حيث مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل قيمة صادرات قطاع البترول والغاز هي المحدد الرئيسي لمعالم الاقتصاد الوطني وهي مصدر الدخل الرئيسي للجزائر بنسبة تفوق 97% كما أشرنا، هذا الوضع كان له انعكاسات مباشرة وهامة على قطاع التصدير بشكل عام حيث أصبحت صادرات قطاع المحروقات هي الغالبة لصادرات الجزائر خاصة بعد عدم قدرة السلطات الجزائرية من تنويع صادراتها من خارج المحروقات ونتج عن ذلك الاتجاه أكثر نحو الاستيراد مما أدى إلى تسجيل اختلالات في الميزان التجاري الجزائري نتيجة ارتباط هذا الأخير بحجم الواردات من جهة وقيمة الصادرات من جهة ثانية مما جعل الميزان التجاري يتميز بعدم الاستقرار بين عام وآخر والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى قيمة الصادرات من المحروقات المرتبطة هي الأخرى بالمستوى العام لأسعار البترول والغاز حيث سجل الميزان التجاري أعلى قيمة له في عام 2008 وهو العام الذي عرفت

فيه قيمة الصادرات أعلى قيمة لها بفضل ارتفاع أسعار المحروقات كما سبق الذكر، كما أن الميزان التجاري حقق أدني رصيد له في عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول مما أدى إلى تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات من 77.36 مليار دولار أمريكي عام 2008 إلى 44.13 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك نسبة تراجع بلغت (-43%) في هذا السياق ومن أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا حول تطور الميزان التجاري الجزائري منذ عام 2000 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (109):

تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000–2014)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي قيمة الصادرات (1)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	45.03	54.61	60.16	79.30	45.20	57.05	73.49	71.86	64.97	62.95
الصادرات من المحروقات (2)	21.42	18.48	18.10	23.94	31.30	43.93	53.46	58.83	77.36	44.13	55.53	71.43	69.80	63.75	60.14
إجمالي قيمة الواردات (3)	9.17	9.94	12.01	13.53	18.30	20.05	21.45	27.63	39.48	39.30	40.47	47.25	47.49	55.03	58.33
الرصيد: (1 – 3) (4)	12.86	9.20	6.81	11.08	13.78	24.99	33.16	32.53	39.82	5.90	16.58	26.24	24.37	9.94	4.63
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	240	192.5	157	182	175	224.5	254.5	218	201	115	141	155.5	151	118	108
نسبة تغطية صادرات المحروقات للواردات	233.5	186	151	177	171	219	249	213	196	112	137	151	147	116	103
معدل نمو الصادرات (%)	–	(*)(13)	(1.6)	31	30	40	21	10	32	(43)	26	29	(2)	(9.5)	(3)
معدل نمو الواردات (%)	–	8	20.8	12.7	35	9.5	7	29	43	0.5	3	17	0.5	16	6
معدل نمو صادرات المحروقات (%)	–	(*)(14)	(2)	32	31	40	21.6	10	31.5	(43)	26	29	(2)	(8.6)	(5.6)

(*)– الأرقام ما بين قوسين تعني سالبًا (–).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على:

1- http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-doc-commerce-exterieur.
2- Revue, Pétrole et Gaz arabe, Volume 39, n°912, Paris, 10 Mars 2007, p 20.
3- OAPEC، أوابك: مؤتمر الطاقة العربي العاشر (10) ورقة خاصة بالجزائر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 57.

من خلال بيانات الجدول السابق نقدم الملاحظات التالية:

1) رغم أن قيمة الصادرات الجزائرية كانت قد ارتفعت من 22.03 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 62.95 مليار دولار أمريكي عام 2014 مسجلة بذلك زيادة معتبرة قدرها 40.92 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نسبة زيادة قدرها 186% في عام 2014 مقارنة بعام 2000 أي ما يعادل معدل نمو بلغ 12.4 سنويا. إلا أن رصيد الميزان التجاري الجزائري كان قد سجل تراجعا من 12.86 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 4.83 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض بلغ 8.03 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل نسبة تراجع قدرها 62% والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المستمر لقيمة الواردات، هذه الأخيرة التي انتقلت من 9.17 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 58.33 مليار دولار أمريكي عام 2014 مسجلة بذلك زيادة قدرها 49.16 مليار دولار أو بمعنى أن قيمة الواردات قد تضاعفت بحوالي ستة مرات في عام 2014 مقارنة بعام 2000، مسجلة بذلك نسبة نمو 36% سنويا خلال طول الفترة.

2) أن قيمة الواردات الجزائرية كانت تتزايد بمعدلات موجبة خلال طول الفترة في حين كانت قيمة الصادرات قد سجلت معدلات نمو سالبة في السنوات2001، 2002، 2009 وفي السنوات 2012، 2013، وعام 2014. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التراجع المسجل في قيمة الصادرات من البترول والغاز بسبب انخفاض أسعار البترول والغاز خلال هذه السنوات كما اشرنا سابقا.

في الأخير نستطيع القول أن الاتجاه العام لقيمة الصادرات في الجزائر واتجاه الواردات ومن خلالهما الاتجاه العام للميزان التجاري كان تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال طول الفترة وذلك بسبب تغير الظروف الجيو–سياسية التي عرفتها الساحة الدولية بشكل عام والسوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص، لكن في المقابل نجد أن الاتجاه العام للواردات كان في تزايد مستمر خلال طول الفترة وحتى نعطي صورة أكثر وضوحا نقدم الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (31):

تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2014)

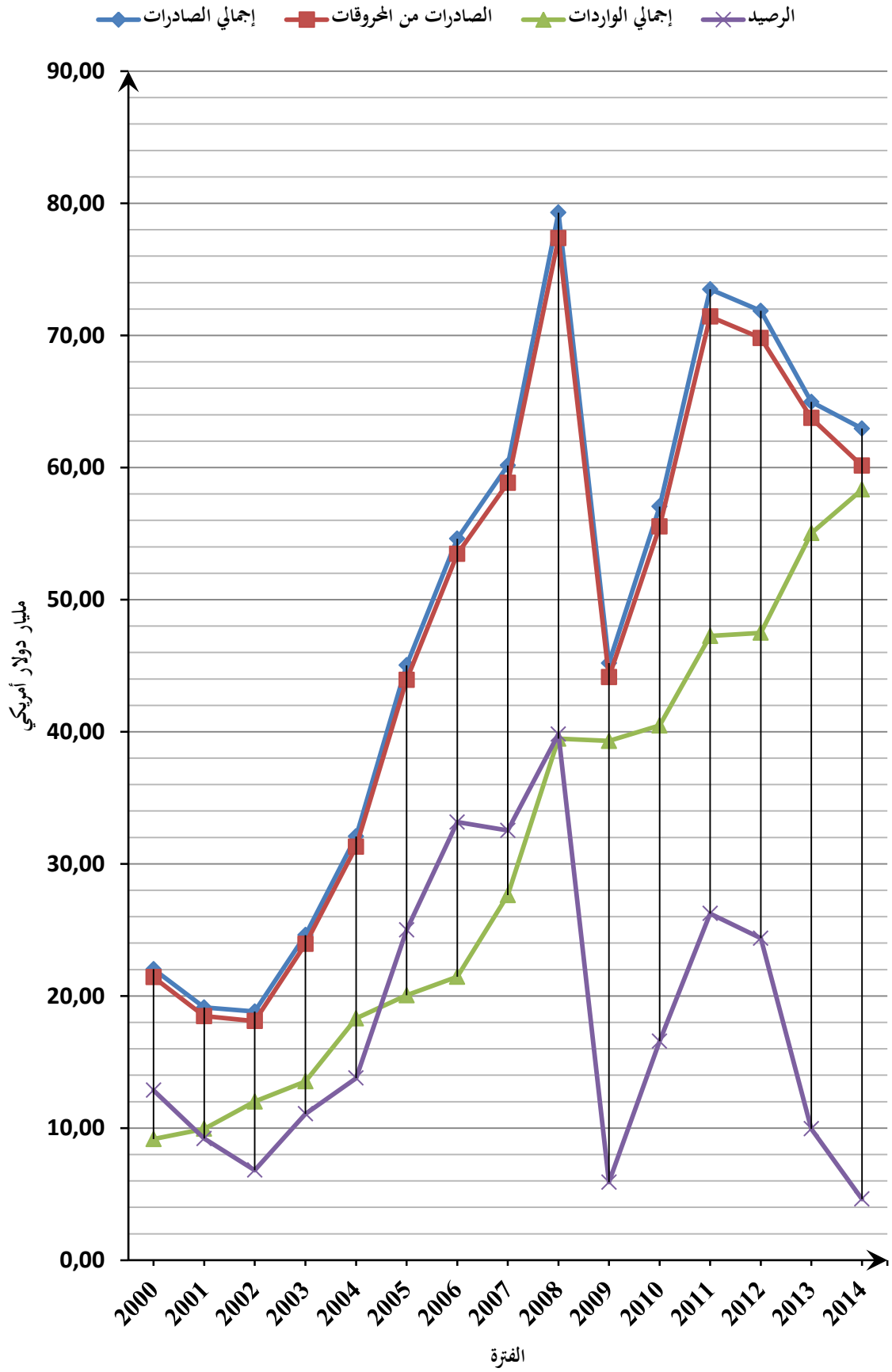

المبحث الرابع: قطاع البترول والغاز والتوازنات المالية الكبرى منذ 1990.

ما ميز الوضع المالي والنقدي في الجزائر منذ عام 1990 هو أنه مر بمراحل أساسية تجسدت في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال العقد الاخير من القرن الماضي، حيث كان التركيز في تلك الاصلاحات على مجموعة من الاجراءات والسياسات الرامية إلى اصلاح المنظومة المالية بشكل خاص، حيث تجسدت تلك الاصلاحات في اصدار قانون النقد والقرض والمعروف بالقانون 10/90 الذي كان يهدف بالدرجة الاولى إلى اصلاح المنظومة البنكية، واعتماد سياسة اصلاح النظام المالي من خلال خفض عجز الميزانية العامة بصورة معتبرة وقد كان التركيز في هذا الشأن على مجموعة من القضايا أهمها:

1- انتهاج أدوات السياسة المالية الانكماشية في جانب النفقات العامة، وفي المقابل حرصت السلطات الجزائرية على التوسع في تنمية الايرادات العامة مع التركيز أكثر على الايرادات الضريبية.
2- اعتماد سياسة الخوصصة بغرض التقليل من أعباء الميزانية العامة من خلال تجنب الدعم الذي كان يقدم للقطاع العام.
3- استخدام أذونات الخزينة لتمويل عجز الميزانية من موارد مالية حقيقية، الامر الذي جعل الجزائر تتفادى الاصدار النقدي الجديد أولا وعدم اللجوء إلى الاقتراض من البنوك ثانيا.

من هذا المنطلق ومن أجل معرفة الوضع المالي العام للجزائر منذ عام 1990 وبالتالي معرفة مدى مساهمة قطاع المحروقات في تحقيق التوازنات المالية الكبرى ونظرا لطول الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 فقد ارتأينا تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين، حيث المرحلة الاولى تمتد من 1990 إلى 1999 أما الثانية فتبدأ من 2000 إلى 2014، وعليه ستتكون دراستنا لهذا الجزء حسب المحاور التالية:

المطلب الاول: مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة 1990-1999.
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة 2000-2014.
المطلب الثالث: تداعيات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية المستدامة في الجزائر منذ 1990.
المطلب الرابع: الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة في الفترة 1990-1999.

لقد تميز الوضع العام للميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 1999 بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة لأخرى، وهذا راجع بالدرجة الاولى إلى كون الميزانية العامة للدولة وخاصة في جانب الايرادات ترتبط أكثر بالإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات التي تتميز هي الاخرى بعدم الاستقرار نظرا لارتباطها الكبير بمستويات أسعار البترول والغاز السائدة في السوق الدولية، من هذا المنطلق ومن أجل الوقوف على الوضع العام لمكونات الميزانية العامة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (110):

تطور الميزانية العامة للدولة 1990–1999

الوحدة: مليار د.ج

البيان / السنة		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الإيرادات		160.2	172.4	316.8	335.6	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5	950.5
منها	الإيرادات الضريبية	78.8	106.2	115.7	131.9	176.2	242.0	290.6	314.0	329.8	314.8
	الإيرادات البترولية	76.2	161.5	194.7	179.2	222.2	336.1	496.0	564.8	378.6	560.1
	أخرى	5.2	4.7	6.4	24.5	78.8	33.6	38.6	47.9	66.1	75.6
إجمالي النفقات		142.5	239.6	308.7	390.3	566.4	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7
منها	نفقات التسيير	96.9	187.6	236.1	288.9	330.4	473.7	550.6	643.6	663.8	774.7
	نفقات التجهيز	45.6	52.0	72.6	101.4	236.0	285.9	174.0	201.6	211.9	187.0
الرصيد		17.7 +	32.8 +	8.1 +	54.7 −	89.2 −	147.9 −	100.6 +	81.5 +	101.2 −	11.2 −
الادخار الحكومي		63.3	84.8	80.7	46.7	146.8	138	274.6	283.1	110.7	175.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ONS ; Aunaire statistique de l'Algérie, N°19, op.cit. p 328.
2- ONS ; Aunaire statistique de l'Algérie, N°18, op.cit. p 315.

3- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 252.

4- صندوق النقد الدولي، كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

1) نلاحظ أن اجمالي الايرادات العامة قد ارتفع من 160.2 مليار دج في عام 1990 إلى 950.5 في عام 1999 مسجلة بذلك زيادة جد معتبرة بلغت 730.3 مليار خلال عشرة سنوات أو بمعنى آخر اجمالي الايرادات قد تضاعف بحوالي ستة (06) أضعاف في عام 1999 مقارنة بعام 1990 والسبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى إلى التطور الذي عرفته الايرادات من قطاع المحروقات والتي تضاعفت هي الاخرى بسبعة أضعاف في عام 1999 مقارنة بعام 1990، مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها 86% أو ما يعادل 8.6% سنويا.

2) التراجع المسجل في اجمالي الايرادات العامة في عام 1998 والذي بلغ حوالي 16.4% كان سببه الرئيسي هو التراجع المسجل في الايرادات البترولية والتي بلغت فيها نسبة التراجع نسبة معتبرة بلغت 33% في عام 1998 مقارنة بعام 1997. وهذا بسبب الظروف الجيوسياسية غير الملاءمة التي ميزت السوق الدولية للبترول والغاز، إلى جانب تداعيات أو انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم كما أشرنا.

3) نلاحظ الاعتماد شبه الكلي للميزانية العامة على الايرادات الجبائية بشكل عام والجباية البترولية بشكل خاص، حيث كانت نسبة تغطية الايرادات الجبائية لإجمالي الايرادات العامة جد معتبرة إذ بلغت 97% عام 1990 ثم تراجعت إلى 83% عام 1994 ثم أصبحت تفوق 90% في الفترة 1996 إلى غاية 1999 أي بلغت نسبة الايرادات الجبائية 92%. لكن بشكل عام فإن نسبة اعتماد الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 كانت في حدود 38.2% في المتوسط بالنسبة للإيرادات الضريبية غير البترولية مقابل 55.1% في المتوسط خلال نفس الفترة، وهذا ما يعني أن نسبة اعتماد الميزانية على الايرادات غير الضريبية لا تتعدى 7%.

4) جانب النفقات عرف هو الآخر تطورا ملحوظا حيث ارتفع حجم النفقات العامة من 142.5 مليار دينار جزائري عام 1990 إلى 961,7 مليار دينار جزائري عام 1999 وهذا ما يعني زيادة قدرها 819.2 مليار دينار جزائري وهي أكبر من الزيادة المسجلة في حجم الايرادات العامة خلال نفس الفترة، وقد عرف الاتجاه العام للنفقات العامة في الجزائر نموا متزايدا من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 حيث كانت نسبة النمو قد بلغت 433% عام 1995 مقارنة بعام 1990، ولكن حجم النفقات العامة تراجع بنسبة 5% عام 1996 مقارنة بعام 1995. الامر الذي انعكس بشكل

ايجابي على رصيد الميزانية حيث تم تسجيل فائض قدره 100.6 مليار دج بعد أن كان قد سجل عجزا في عام 1994 بلغ 147.9 مليار دينار جزائري وهو أكبر عجز تسجله الميزانية العامة خلال طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999.

5) إذا نظرنا إلى جانب الرصيد نجد أنه سجل خمسة سنوات عجزا وخمسة سنوات سجل فيها فائضا ولكن في سنوات متفرقة ما عدا العجز المسجل في السنوات المتتالية (93-95) والسبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى إلى عدم الاستقرار في الجباية البترولية بسبب التقلبات في المستوى العام لأسعار البترول والغاز خلال هذه الفترة، إلا أنه رغم ذلك فإن الادخار الحكومي كان قد تضاعف بحوالي ثلاثة (03) أضعاف في عام 1999 مقارنة بعام 1990. حيث انتقل من 63.3 مليار دينار جزائري عام 1990 إلى 175.8 مليار دينار جزائري عام 1999. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى إلى السياسة المالية المعتمدة من قبل السلطات الجزائرية حينها، لكن رغم ذلك فإن الوضع العام للميزانية العامة للدولة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين كان متوازنا إلى حد ما، حيث كانت حصة أو نصيب الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي في حدود 34.6% كمتوسط مقابل 35% بالنسبة للنفقات وهذا ما يؤكد فكرة تحقيق التوازنات الداخلية على الأقل.

- ✓ لقد ساهم التسيير الصارم للميزانية العامة والتحكم النسبي في الكتلة النقدية إلى انخفاض التضخم في الفترة الممتدة من 1993 إلى 1998 حسب ما يؤكد ذلك تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، اذ بينما كان معدل التضخم في حدود 20,5% في عام 1993 ارتفع إلى 29,5% عام 1995 وهو أعلى مستوى يسجله التضخم في الجزائر خلال هذه العشرية ثم أخذ في التراجع ليستقر في حدود 5% عام 1998.
- ✓ إن التحسن في ظروف تمويل الاقتصاد الوطني كان بسبب اعتماد السلطات الوطنية لسياسة التقليل أو الحد من النسب المرتفعة لأسعار الفائدة مع محاولة خلق الجو المناسب لتطبيق سياسة التطهير التي مست المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من ضائقة مالية، حيث قررت السلطات الجزائرية في هذا المجال تخفيض سعر الفائدة من 23% عام 1993 إلى 11% عام1998.[1]

[1]- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 40.

✓ إن كل النتائج المسجلة كانت بسبب الدور الذي لعبته الجباية البترولية في ضمان تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال تلك الفترة رغم الظروف الجيوسياسية غير الملائمة التي ميزت السوق الدولية للبترول والغاز، حيث كانت نسبة تغطية الجباية البترولية لإجمالي الايرادات الجبائية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 تتراوح بين 40% و 61,5% خلال طول الفترة وهي نسبة جد معتبرة تدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتبر بحق اقتصادا ريعيًا يعتمد في مصادر تمويله على العالم الخارجي، الأمر الذي يجعله هشًا وعرضة لكل ما يحدث من تطورات وتقلبات في المستوى العام لأسعار المحروقات على مستوى السوق الدولية، خلاصة فإنه لمعرفة الاتجاه العام لتطور إيرادات ونفقات ميزانية الدولة خلال الفترة 199-1999 تقدم الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (32):

الاتجاه العام لإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة 1990-1999

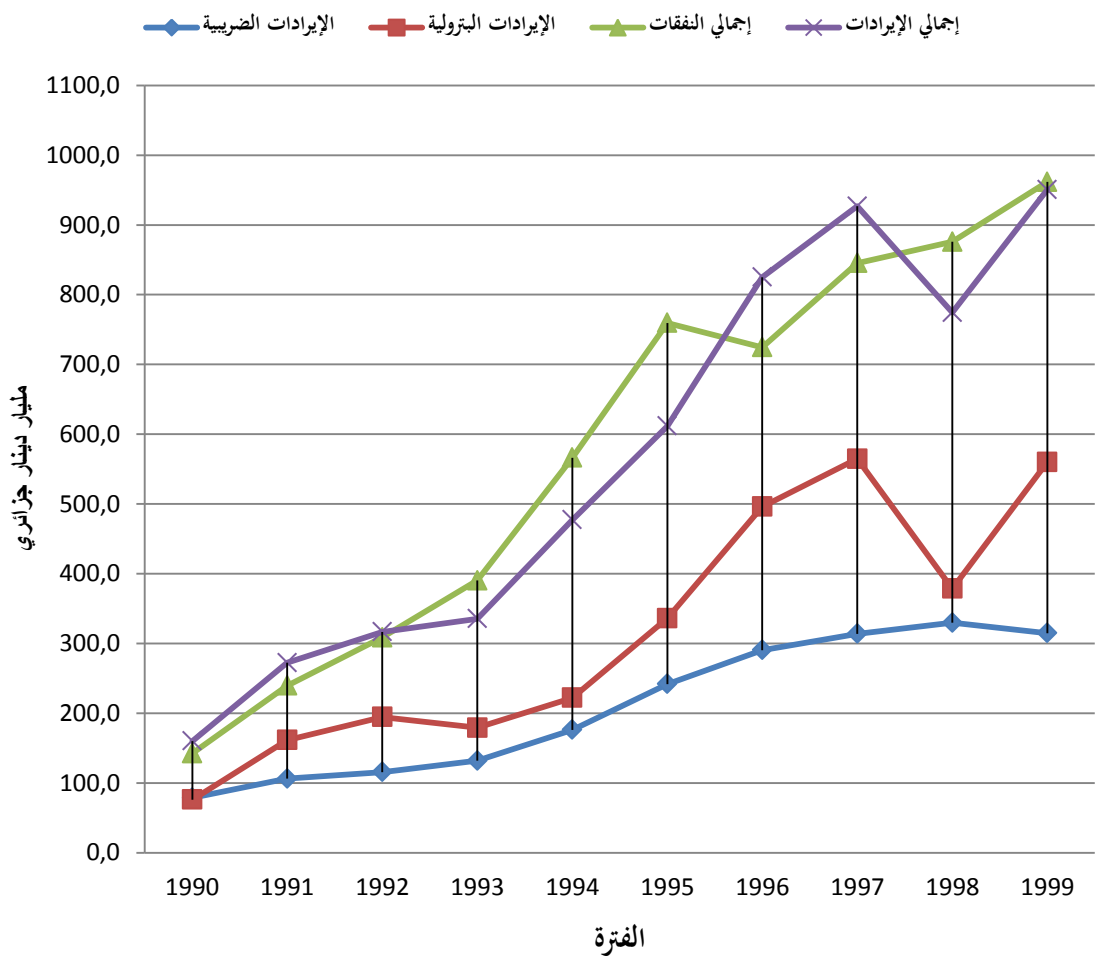

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة منذ 2000.

بعد دراسة وتحليل الوضعية المالية العامة في الجزائر خلال العقد الاخير من القرن الماضي وتحديد مساهمة قطاع البترول والغاز (المحروقات) في تمويل ميزانية الدولة من خلال ماتم توفيره من أموال سواء بالعملة المحلية أو العملة الاجنبية جراء عمليات تصدير المحروقات حيث ساعد ذلك مستويات أسعار البترول والغاز التي كانت مواتية أحيانا وغير مواتية أحيانا أخرى. نحاول في هذا المحور دراسة وتحليل الوضع العام لميزانية الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 وهذا انطلاقا من كون الميزانية تعتبر بمثابة الصيغة التشريعية التي يتم بموجبها تقدير الاعباء العامة للدولة (المصروفات) والايرادات العامة وكل ذلك بغرض تحقيق السياسة العامة للدولة.

في هذا السياق نحاول في هذا المحور الوقوف على أهم ماتم تحقيقه من نتائج على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية ومن جانب آخر تحديد الادوات المالية سواء تعلق الامر بالايرادات العامة أو النفقات العامة، مع محاولة تحديد دور الجباية البترولية لضمان الموارد المالية للدولة والتي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر.

من هذا المنظور فسنحاول في هذه الدراسة تحليل الوضع المالي العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 من خلال تتبع تطور الميزانية العامة للدولة مع محاولة تحديد مدى مساهمة قطاع المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية، لذلك فإنه من أجل معرفة الوضع العام لتطور ميزانية الجزائر خلال هذه الفترة تقدم الجدول الشامل التالي ثم بعدها نتقدم بتحليل جانب الايرادات وجانب النفقات ودور الجباية البترولية في ذلك.

جدول رقم (111):

تطور الميزانية العامة للدولة في الفترة 2000 إلى 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / البيان		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات الجبائية		1522.7	1354.6	1425.9	1875.0	2157.6	2998.8	3520.1	3571.3	5054.1	3559.3	4203.1	5506.7	6152.9	5696.6	4133.2
منها	الجباية البترولية	1173.2	956.4	942.9	1350.0	1570.1	2352.7	2799.0	2796.8	4088.0	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	2267.5
	الجباية غير البترولية	349.5	398.2	483.0	525.0	586.9	646.1	721.1	774.5	965.5	1146.6	1298.1	1527.0	1968.6	2018.5	1950.7
إجمالي الإيرادات غير الجبائية		55.4	150.9	177.3	99.4	72.1	83.8	119.7	116.5	136.4	116.7	189.8	283.4	246.4	244.3	85.0
إجمالي الإيرادات		1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676.0	4392.9	5790.1	6399.3	5940.9	4218.2
إجمالي النفقات		1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2453.0	3092.7	4194.0	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1	7656.2
منها	نفقات التسيير	856.2	963.63	1097.7	1122.8	1251.1	1245.1	1437.9	1672.6	2217.7	2300.0	2659.0	3879.2	4782.6	4204.3	4714.5
	نفقات التجهيز	321.9	357.4	452.9	567.6	640.7	806.9	1015.1	1420.1	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1887.8	2941.7
الرصيد		+ 400.0	+ 184.52	+ 52.6	+ 284.2	+ 37.9	+ 1030.6	+ 1186.8	+ 595.8	- 999.5	- 570.3	- 74.0	- 63.5	- 658.8	- 151.2	- 3438.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- ONS ; l'Algérie EN Quelques chiffres, Résultats 2002, n°3, édition 2004, p 52.
2- Banque d'Algérie ; Rapport 2012, juillet 2013, p 179.
3- Banque d'Algérie ; Rapport 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, p 75.
4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2010، ص 108.
5- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص 85-89-95.

من بيانات الجدول السابق تقدم الملاحظات التالية:

1) إن الايرادات الجبائية قد كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة من 2000 إلى 2008 أين تضاعفت بأكثر من ثلاثة أضعاف في عام 2008 مقارنة بعام 2000، إذ انتقلت من 1522,7 مليار دينار جزائري عام 2000 إلى 5054,1 مليار دينار جزائري عام 2008 وهذا ما يعني نسبة زيادة بلغت 68% أي ما يعادل معدل قدره 7,7% سنويا. هذا بالرغم من أن الايرادات الجبائية كانت قد سجلت انخفاض في عامي 2001 و2002 مقارنة بعام 2000، أما خلال الفترة المتبقية أي من 2009 إلى 2014 فقد كانت قيمة الايرادات الجبائية متذبذبة من سنة لأخرى، حيث سجلت أعلى قيمة لها في عام 2012 أين بلغت 6152,9 مليار دينار جزائري مسجلة نسبة زيادة قدرها حوالي 18% في عام 2012 مقارنة بعام 2008، ثم أخذت في الانخفاض لتستقر عند حدود 4133,2 مليار دينار جزائري عام 2014 مسجلة بذلك نسبة تراجع بلغت حوالي 49% مقارنة بعام 2012 ونسبة تراجع بلغت 22% مقارنة بعام 2008.

هذه الوضعية انعكست على الاتجاه العام للإيرادات العامة للميزانية حيث عرفت هي الاخرى تطورا ملحوظا خلال طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 مسجلة بذلك نسبة زيادة في عام 2008 مقارنة بعام 2000 قدرت بـ 69,5% أي ما يعادل 7,7% سنويا وهي نفس النسبة المسجلة على مستوى الايرادات الجبائية مما يعني درجة الارتباط الوثيقة بإيرادات الميزانية بالإيرادات الجبائية حيث كانت نسبة الايرادات الجبائية من اجمالي الايرادات تتراوح بين 96,5% عام 2000 إلى 97% عام 2008، وحافظت على نفس النسبة تقريبا (97%) إلى غاية عام 2014 أين كانت نسبة الايرادات الجبائية من اجمالي الايرادات في حدود 98%.

2) نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق دائما أن نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير خلال طول الفترة كانت متباينة من سنة لأخرى، إذ بينما كانت النسبة في حدود 137% عام 2000 تراجعت في عام 2001 إلى 99% ثم إلى 120% عام 2003، أما في عام 2008 فكانت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير في حدود 184% ثم تراجعت مباشرة في عام 2009 لتصل إلى 105% فقط. واستمر الوضع على هذه الحالة غير المستقرة إلى غاية عام 2014 أين أصبحت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير في حدود 48% فقط بعدما كانت النسبة في عام 2012 حوالي 87,5%.

3) إن سبب تسجيل العجز في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 يكمن أساسا في كون معدل نمو النفقات العمومية كان أكبر من معدل نمو الارادات وهذا راجع إلى السياسة الاتفاقية للحكومات المتعاقبة حينها وتفضيل الجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي المنتج تطبيقا لسياسة عجز الميزانية.

4) من خلال بيانات الجدول أيضا نلاحظ ان السلطات الجزائرية نجحت إلى حد ما في تطبيق سياسة الاعتماد على الجباية العادية وبالتالي التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال طول الفترة وخاصة منذ 2005، حيث نجد ان الجباية العادية كانت قد تضاعفت بأكثر من خمسة أضعاف في عام 2014 مقارنة بعام 2000 وهو ما يعادل نسبة بلغت 5,5% سنويا في حين كانت نسبة نمو الجباية البترولية في حدود 3% فقط.

5) من بين الملاحظات الاخرى نجد أن هناك اهتمام متزايد من قبل السلطات الجزائرية بنفقات التجهيز ابتداء من عام 2006، حيث تضاعف الغلاف المالي المخصص لها في عام 2006 بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2000. واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع من سنة لأخرى باستثناء عام 2009 و 2010 أي تراجعت بمعدل 1,4% في 2009 مقارنة بعام 2008 وبنسبة 9% في عام 2010 مقارنة بعام 2008 وهذا ما انعكس على نصيب كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في اجمالي النفقات العامة للميزانية خلال طول الفترة إذ بينما كانت نفقات التسيير تستحوذ على نسبة 70% في مقابل 30% لنفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 تغيرت هذه النسبة واصبحت 60% بالنسبة لنفقات التسيير مقابل 40% لنفقات التجهيز.

في هذا السياق ومن أجل اعطاء فكرة أكثر وضوحا حول مدى مساهمة قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (112):

المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في تمويل الميزانية في الفترة 2000-2014

الوحدة: (%)

البيان / السنة		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات الجبائية (1)		96.5	90	89	95	97	97	97	97	97	97	95.5	95	96	96	98
منها	الجباية البترولية (2)	74	63	59	68	70	76	77	76	79	65.5	66	69	65	62	53
	الجباية غير البترولية (3)	22.5	27	30	27	27	21	20	21	18	31.5	29.5	26	31	34	45
الإيرادات غير الجبائية		3.5	10	11	5	3	3	3	3	3	3	4.5	5	4	4	2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول السابق.

من خلال أرقام الجدول السابق نلاحظ الآتي:

1- اعتماد الميزانية العامة للدولة على الايرادات الجبائية بنسب جد معتبرة خلال طول الفترة رغم تباينها من سنة لأخرى حسب الظروف الجيوسياسية التي تميز بها الاقتصاد العالمي منذ عام 2000 وإلى غاية 2014 حيث كانت نسبة اعتماد الميزانية العامة على الايرادات الجبائية موزعة على النحو التالي:

- ✓ في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 كانت نسبة الاعتماد في حدود 94,5% كمتوسط.
- ✓ في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009 كانت نسبة الاعتماد في حدود 97% في المتوسط.
- ✓ في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 كانت النسبة تقدر بـ96% كمتوسط.

وهذا معناه أن الميزانية العامة للدولة تعتمد في مصادر تمويلها على الايرادات الجبائية كمتوسط بلغ 95,5% خلال طول الفترة (2000-2014).

في المقابل كانت نسبة اعتماد الميزانية العامة في مصادر تمويلها على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات موزعة على النحو التالي:

- ✓ في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 كانت نسبة الاعتماد في حدود 56%.
- ✓ في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009 كانت نسبة الاعتماد في حدود 74%.
- ✓ في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 كانت نسبة الاعتماد في حدود 63%.

أي أن الميزانية العامة كانت تعتمد على الجباية البترولية بنسبة بلغت 64% كمتوسط خلال طول الفترة 2000-2014.

المطلب الثالث: تداعيات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية المستدامة في الجزائر منذ 1990.

قبل الحديث عن الانعكاسات السلبية والانعكاسات الايجابية لسياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر منذ العقد الاخير من القرن الماضي وإلى الآن نرى أنه من الأفيد الاشارة ولو بشكل مختصر إلى مفهومي التنمية والتنمية المستدامة، لكن قبل سرد أهم التعاريف الواردة حول التنمية والتنمية المستدامة يجب التأكيد بأن مفهوم التنمية لم يكن الاهتمام به في مؤتمر "ستوكهولم" أو قمة الارض في "ريود بيجانيرو" كما

هو مشاع، بل ان الاهتمام بمفهوم التنمية كقضية وهدف يعود إلى عقد الاربعينيات من القرن الماضي حيث فرض مفهوم التنمية على الساحة السياسة في عام 1949 أين أشار إلى ذلك الرئيس الامريكي حينها **هاري ترومان** "**Harry Troman**" في خطابة أمام قادة الدول المتقدمة والدول النامية حيث شبه التقدم والتخلف بأن الرجل الكبير قبل أن يكون كبيرا كان طفلا، وعليه يقول الرئيس الأمريكي هناك بعض الدول ورغم مرو سنوات عليها، مازالت طفلا.[1] ويعني بذلك أنها لم تستطع أو لا تريد أن ترقى إلى مستوى الرجل بمعنى أنها لا تريد أن تتقدم أو تنمو. من هذا المنطلق نحاول سرد بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

أولا: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

باعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات صلة وثيقة بما يحدث من تطورات على الساحة الدولية بشكل عام، فقد زاد الاهتمام بالتنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ان تحصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي في عقد الستينيات من القرن الماضي الامر الذي جعل تلك الدول تولي اهتماما أكثر لاستقلالها الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة لشعوبها.

في هذا السياق فإن كل الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤكد في معظمها مدى ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتغيرات السياسية و الاجتماعية وحتى التاريخية وهذا نظرا للارتباط العضوي للتنمية بغايات التطور والعصرنة أو التحديث.[2]

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

انطلاقا من وجهة نظر فرانك "FRANK" الذي يرى من خلالها ان التخلف نتاجا للتنمية والنمو في الدول المتقدمة صناعيا فكيف للدول النامية وفي ظل العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة ان تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، انطلاقا مما تملكه من ثروات طبيعية وموارد مادية وبشرية.[3] لذلك فقد كان الاهتمام من قبل المنظرين الاقتصاديين بقضية التنمية حيث قدموا الكثير من المفاهيم التي كانت في معظمها تركز

---

(1)- FABRICE FLIPO ; le développement durable, édition BREAL, France 2007, p 47-48.

(2)- المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، دروس في التخطيط والتنمية، الجزائر 1979، ص 8.

(3)- الحسيني السيد، التخلف والتنمية – دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة 1982، ص 104.

حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم اختلاف نظرة كل واحد من هؤلاء تجاه التنمية، إلا أن العامل المشترك بين كل هؤلاء المنظرين هو تركيزهم على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الاثر الواضح في تحديد مكونات وعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن من أهم ما ورد من مفاهيم حول التنمية نذكر على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

حسب جيرالد مبير فإن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني خلال فترة من الزمن، أو بعبارة أخرى هي تلك العملية التي تتم في نطاق عرض العناصر الانتاجية بغية تحقيق زيادة في الدخل الوطني الحقيقي كحجم وكمعدل خلال فترة زمنية طويلة.[1]

إن هذا التعريف يمتاز بالشمولية أو بمعنى أنه ينطبق على الدول المتقدمة مثلما ينطبق على الدول النامية لكن الاختلاف يكمن فقط في كون الدول المتقدمة تسعى لتحقيق معدل أكثر من النمو، أما الدول النامية فتسعى لتحقيق تنمية على درجة من التقدم علها تلحق بالدول المتقدمة.

حسب س. واجل "S.Wagel" فإن التنمية هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أموال العيش الفعلية والاموال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني أو دولي في فترة زمنية معينة.[2]

من التعريفين السابقين نستنتج أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ماهي إلا عملية انتقال من وضع اجتماعي متخلف إلى وضع اجتماعي متقدم، هذا إذا ما سلمنا أن التقدم يتطلب بالضرورة التغيير الجذري في أساليب الانتاج المستخدمة من جهة وتغيير في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية من جهة ثانية. وهذا معناه أيضا أن التنمية لا تعني فقط احداث تغيير في البنيان الاقتصادي دون البنيان الاجتماعي ولعل ما يؤكد ذلك تعريف **عارف دليلة** للتنمية الاقتصادية الذي مفاده: "أن التنمية هي عملية بناء أسس ومعدات النظام الاجتماعي الاقتصادي المتقدم"[3]. ان هذا التعريف قريب جدا في مضمونه إلى التعريف الذي قدمه كل من سلسو فرتادو "S.Fertado" و بالدوين

---

[1]– عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية – دار النهضة العربية، بيروت 1975، ص 210.

[2]– عمرو محيي الدين، مرجع سابق، ص 211.

[3]– عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي.

"Baldouin" والذي يؤكد أن التنمية هي: "العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأساليبه كمًّا ونوعًا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط اجتماعي معين حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة انجاز مهام التنمية الاقتصادية.[1]

ب- مفاهيم حول التنمية المستدامة:

إن الحديث عن التنمية المستدامة لا يختلف كثيرا عن الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنما يأخذ بعدا أوسع وأشمل زيادة عن البعد المستقبلي. لذلك نجد ان للتنمية المستدامة أكثر من تعريف وأكثر من مبدأ وأكثر من مؤشر وهذا ما سنحاول عرضه بإيجاز، لا لشيء إلا بهدف ربط مضمون التنمية المستدامة وابعادها ومؤشراتها بما يحدث في الجزائر وماهي مساهمة قطاع المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يوفره القطاع من موارد مالية بالعملة الصعبة او بالعملة الوطنية، وعليه يمكننا القول أنه اذا كانت التنمية بشكل عام تعني الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي خلال فترة زمنية معينة فإن هذا المفهوم تم تطويره، لأن التنمية في الواقع لا تكمن في مؤشر واحد فقط للدلالة عليها وهو مستوى دخل الفرد بل ان هناك أكثر من مؤشر للدلالة على التنمية بمفهومها الشامل، لذلك فقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية والتي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يعتمد عليها في اصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية، لهذا فقد جاءت تعاريف التنمية المستدامة متباينة حسب اختلاف وتباين طروحات المنظرين الاقتصاديين ونظرتهم للتنمية المستدامة وللتوضيح أكثر نقدم هذه المفاهيم حول التنمية المستدامة:

- ✓ "التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[2]

---

[1]- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، في المنهج، دار الطليعة، بيروت 1983، ص 74.

[2]- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 35.

- ✓ حسب البنك العالمي للإنشاء والتعمير (BIRD) فإن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال أو زيادته المستمرة عبر الزمن.
- ✓ كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الاضرار والاساءة للبيئة.[1]

معنى ذلك أن التنمية المستدامة بهذا المفهوم تهتم بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي رغم ارتباطها ارتباطا وثيقا في ظل العولمة، كما ان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي لذلك فإن التنمية المستدامة نجدها تركز على محورين أساسيين هما:[2]

1- ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياطات البشرية للأجيال الحالية والقادمة بصورة مستمرة.

2- استخدام موارد المجتمع والحفاظ عليها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة حاضرا ومستقبلا.

في هذا المعنى بالذات نجد من يعرف التنمية المستدامة اقتصاديا على مستوى الدول المتقدمة بأنها تعني التخفيض من استهلاك مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الاخرى، أما على مستوى الدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني التوظيف الامثل لتلك الموارد المتاحة من أجل الرفع من المستوى المعيشي للسكان والحد من الفقر.[3]

أما تعريف التنمية المستدامة تكنولوجيا فإنها تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعة النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

---

[1]- عماري عمار، لمرجع سابق، ص 39.

[2]- نفس المرجع، ص 39.

[3]- محمد بوهزة، الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، ورقة مقدمة لملتقى جامعة فرحات عباس 2008، ص 300.

ج- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أكثر من بعد حيث يعتبر كل بعد من هذه الأبعاد عنصرًا حيويًا بالنسبة للتنمية المستدامة إلا ان هناك اختلاف بين المنظرين الاقتصاديين حول تحديد عدد هذه الابعاد، فهناك من يختصرها في ثلاثة أبعاد وهناك من يرى انها اكثر من ذلك وقد تصل إلى خمسة أبعاد، الا أن ما يميز هذه الابعاد هو انها متكاملة ومتداخلة فيما بينها. لذلك فقد استقر الامر في النهاية بتحديدها بخمسة أبعاد وذلك على النحو التالي:[1]

1- البعد الاقتصادي.

2- البعد الاجتماعي.

3- البعد البيئي.

4- البعد التكنولوجي.

5- البعد السياسي.

1- البعد الاقتصادي:

ما يميز هذا البعد هو أنه يتطلب إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي انطلاقا من مرحلة توزيع واستخدام مصادر الثروة شرط أن يراعي في هذا التوزيع حقوق الاجيال المجتمعية الحالية والقادمة كما يراعى في جوانب دراسات الجدوى معايير جديدة للتنمية المستدامة ومرحلة الانتاج بمكوناته التكنولوجية وطريقته الفنية، وكل ذلك بغرض الوصول إلى:[2] تحقيق نشاط اقتصادي مستدام وسلوك استثماراي مستدام وتوزيع مستدام للموارد والثروات، زيادة عن ضمان توزيع استهلاك مستدام ونشاط تسويقي مستدام. في حين يرى البعض الآخر بأن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل اساسا في تحسين مستوى معيشة الافراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات. إلا أنه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من دول العالم فإنه من الصعب تحقيق هذا البعد على مستوى الدول وبنفس المستوى ما لم تتوفر مجموعة من العوامل الاساسية والتي هي:

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 300.

[2]- صالحي صالح: التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 871.

أ- توفر عناصر الانتاج الرئيسية وفي مقدمتها رأس المال، التنظيم والمعرفة.

ب-رفع مستوى كفاءة وفعالية الافراد والمنظمات المعنية والموكل لها بتنفيذ السياسات والمخططات أو البرامج التنموية.

ج- الرفع من معدل النمو في الانتاج بغرض الرفع من معدل دخل الفرد وعلى هذا الاساس فإن البعد الاقتصادي يهدف بالدرجة الاولى إلى اعتماد أفضل أسلوب لتحقيق أقصى مستوى من الرفاهية.

2- البعد الاجتماعي:

انطلاقا من كون الانسان يعتبر المحور الاساسي للتنمية كما أشرنا سابقا، فإن الانسان يعتبر في نفس الوقت هدف ووسيلة، لذلك فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يكمن في العمل على استمرارية الحياة الانسانية بكل مكوناتها (الاجتماعية والثقافية) مع الحرص على تحسين العدالة وتكافئ الفرص والانصاف والحد من التفاوت الطبقي، هذا معناه أن البعد الاجتماعي يهتم في الواقع بالجوانب البشرية او الانسانية التي تهتم هي الاخرى بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية حياته بمعناها الشامل.

3- البعد البيئي:

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة حسب هذا البعد على حقيقة أساسية وهي أن استنزاف الموارد الطبيعية والمبالغة في استخراجها واستغلالها والتي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي في الوقت الراهن ستكون آثاره سلبية على التنمية وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام في المستقبل، لذلك وجب العمل على ايجاد التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي وانه حين يتحقق ذلك يجب الاهتمام أو التركيز على العناصر التالية:[1]

- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- الحد من ظاهرة التلوث بمختلف صوره وأشكاله.
- المحافظة على الثروات الطبيعية وفي مقدمتها البترول والغاز (المحروقات).

[1]- محمد بوهزة، مرجع سابق، ص 300.

4- البعد التكنولوجي:

يمثل هذا البعد عنصرا اساسيا بالنسبة للتنمية المستدامة ذلك ان التدهور البيئي غالبا ما يكون نتيجة استخدام أو استعمال تكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع إلى الرقابة في معظم الحالات. وعليه فإن هذا البعد يهدف إلى تحقيق التوازن بين البعدين البيئي والبشري (الاجتماعي)، من هذا المنطلق فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يكمن في الآتي:

- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ في المؤسسات الصناعية بحيث تسمح بالاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والموارد الطاقوية.
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وتثبيت ذلك ميدانيا بالنصوص التشريعية (القانونية).
- التوجه نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بدلا من استخدام المحروقات مثلا كمصدر طاقة أو كمادة أولية خاصة في المجال الصناعي أو على الاقل التقليل من استخدامها بغرض التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري وما يترتب عنه من آثار سلبية على عملية التنمية.
- تطوير التكنولوجيات المستغلة بصورة تدريجية للتخلص من الموارد الكيمياوية المشعة والمهددة للبيئة.

5- البعد السياسي للتنمية المستدامة:

رغم ان الكثير من المنظرين الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع التنمية المستدامة اهتموا كثيرا بهذا البعد خاصة على مستوى الدول المتقدمة إلا أن هناك من المنظرين من اهتم بهذا البعد خاصة عندما يتعلق الامر بالتنمية المستدامة على مستوى الدول النامية وذلك انطلاقا من كون التنمية المستدامة حسب هذا البعد هي تجسيد مبدأ الحكم الراشد وادارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والتناوب على السلطة لضمان السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. مع العلم أن هذا البعد يمتاز بالشمولية لأنه يتضمن كل الابعاد السابقة الذكر ويساهم في تدعيمها وتقويتها خدمة للتنمية المستدامة.

مما سبق ومن خلال مضمون كل بعد من هذه الابعاد الخاصة بالتنمية المستدامة فإنه من السهولة بمكان تحديد أهم الاهداف المرجوة من التنمية المستدامة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

1- إن التنمية المستدامة تساهم في وضع استراتيجيات تنموية تنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وأكثر عدلا.

2- إن التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الاوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والادارية بنظرة شمولية وتكاملية مع الحرص على تفادي الانانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

ثانيا: تداعيات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر منذ 1990:

بالنظر إلى المكانة المتواضعة التي تحتلها الجزائر ضمن دول الأوبك فيما يتعلق بما تملكه من احتياطات بترولية وغازية، وكذلك من حيث طاقتها الانتاجية التكريرية وحتى من حيث قوتها التفاوضية في المحافل الدولية بغرض تحديد السعر المناسب لبترولها وغازها الطبيعي أو اعتماد سياسة سعرية خاصة بها. نستطيع القول ان الجزائر تتبوأ مكانة لا تحسد عليها ضمن مجموعة دول الأوبك من جهة وما يوفره لها قطاع المحروقات من عائدات مالية لتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية إذا ما قورنت بدول الأوبك وخاصة دول الخليج.

لكن رغم ذلك فإن الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية دائما تحاول تجسيد التنمية المستدامة التي تشمل كل مجالات الحياة سواء تعلق الامر بالجانب الاقتصادي والاجتماعي أو الجانب البيئي وكل مجالات العيش الكريم وذلك بغرض القضاء أو التقليل من حدة الفقر والتفاوت الطبقي من خلال محاولتها الاستفادة من كل ما يتأتى من قطاع المحروقات من عائدات مالية سواء بالعملة الصعبة أو بالعملة المحلية (الوطنية) وتسخيرها خدمة للتنمية المستدامة.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا المحور الوقوف على الانعكاسات السلبية والايجابية لسياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية على الاقتصاد الوطني بشكل عام ومن خلاله على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر.

---

[1]- محمد بوهزة، مرجع سابق، ص 300.

وعليه فإنه من اجل معرفة أهم الانعكاسات السلبية والانعكاسات الايجابية لسياسات تسعير البترول والغاز في السوق الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ عام 1999 وإلى بداية العقد الثاني من القرن الحالي، ونظرا لطول هذه الفترة فإننا سنقسم هذه الدراسة إلى فترتين هما:

أ- الانعكاسات السلبية والايجابية لسياسات التسعير على التنمية في الفترة 1990 إلى 1999.

ب-الانعكاسات السلبية والايجابية لسياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر منذ عام 2000.

أ- الانعكاسات السلبية والايجابية لسياسات التسعير على التنمية في الفترة 1990 إلى 1999:

نظرا للدور المحوري الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمحرك الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة فقد كان لتذبذب وعدم استقرار أسعار البترول والغاز في السوق الدولية انعكاسات سلبية واخرى ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، هذه الفترة التي تميزت بظرف سياسي وأمني غير مستقر (العشرية السوداء) الامر الذي أدى إلى تسجيل نتائج سلبية والتي لم تكن الجزائر حينها قادرة على تجنبها نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها خلال العقد الاخير من القرن الماضي. لكن هذا لا ينفي تسجيل نتائج ايجابية والتي كانت بسبب التحسن الملحوظ في مستويات أسعار البترول والغاز في السوق الدولية رغم ان تلك النتائج كانت متواضعة نسبيا.

وعليه نستطيع القول أنه بسبب عدم اليقين السياسي والصراع المدني وعدم استقرار السوق الدولية وتذبذب في مستويات اسعار البترول والغاز فقد انعكس ذلك سلبًا على المسار التنموي في الجزائر ولعل من تلك الانعكاسات السلبية نذكر على سبيل المثال لا الحصر الآتي:[1]

1- تضاؤل فرص التمويل الخارجي.

2- تباطؤ في خطى الاصلاحات الاقتصادية.[2]

---

[1]- تقرير صندوق اللنقد الدولي 1998، مرجع سابق، ص 276-279.

[2]- ABDELLATIF BENACHENHOU, Du Budget Marché, Alger 2004, p 221.

3- اتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية.

4- عدم القدرة على الوفاء بخدمة الديون الخارجية التي بلغت إلى 80% من اجمالي حاصل الصادرات في 1993.

5- انخفاض نسبة المدخرات إلى اجمالي الاستثمارات بأكثر من 10% من اجمالي الناتج المحلي في الفترة (91-93) مع تسجيل عجز في الميزانية العامة بلغ 8,7% خلال نفس الفترة.

6- التراجع الالزامي أو الاجباري عن سياسة التشدد المالي واللجوء إلى الاصدار النقدي الجديد لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة خاصة خلال الفترة الممتدة من 1990-1995.

7- تجنب إعادة جدولة الديون الرسمية بسبب انخفاض سعر البترول والغاز في السوق الدولية، الامر الذي أدى إلى تدهور في وضع الحساب الجاري الخارجي، ونتج عن ذلك:

- ✓تراجع في استخدام الطاقة الانتاجية.
- ✓انخفاض الاستثمارات في قطاع المحروقات.
- ✓ندرة المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- ✓ارتفاع نسبة البطالة من 20% عام 1990 إلى 24% عام 1993 لتستقر في حدود 29% عام 1997.

8- جمود وضعف نظام التخطيط المركزي مما أدى إلى هبوط معدلات التبادل التجاري وتراجع في قيمة الصادرات بسبب انخفاض مستوى اسعار البترول والغاز بنسبة 50%.

9- تخفيض العملة الوطنية بنسبة تفوق 60% في 1991/1990، مما ادى إلى انكماش في الواردات بنسبة 20% وارتفاع التضخم حيث بلغ أعلى معدل له في عام 1994 قارب 39% بعد ان كان في حدود 16,7% عام 1993 ليستقر أخيرا في حدود 5% عام 1998.

10- القطاع الصناعي وباستثناء قطاع المحروقات سجل معدلات نمو سالبة خلال طول الفترة وخاصة في الفترة الممتدة من 1993 إلى 1997. لكن في المقابل كان قطاع المحروقات قد سجل معدلات نمو موجبة خلال نفس الفترة.

وفي الأخير ولإعطاء حوصلة لهذه الانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية والتي سببها دائما عدم استقرار اسعار البترول والغاز وعدم وجود سياسة سعرية ملائمة للاقتصاد الجزائري نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (113):

تطور معدلات النمو: التضخم، القطاع الصناعي، الجزائية.

الوحدة: (%)

البيان / السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو القطاع الصناعي	-	8.5 -	0.5 -	8.6 -	7.2 -	/
معدل التضخم	16.7	38.5	23.7	18.7	5.7	5.7
العجز أو الفائض في الميزانية	8.7 -	4.4 -	1.4 -	3 +	3 +	/

المصدر:

- محمد سحنون: المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الاصلاحات، في العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 9 جانفي 2004، ص 50.

إلا ان تلك الانعكاسات السلبية تبقى نسبية باعتبار ان الاقتصاد الجزائري عرف خلال هذه العشرية تسجيل بعض النتائج الايجابية والفضل في ذلك يعود دائما إلى التحسن النسبي بين عام وآخر في اسعار المحروقات وكذلك الاستقرار النسبي أو الظرفي في السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي ولعل من النتائج الايجابية المسجلة خلال هذه العشرية نذكر الآتي:

- ✓ التراجع التدريجي لمعدل التضخم حيث انتقل من حوالي 39% عام 1994 إلى حوالي 22% عام 1995 ثم إلى 7% عام 1997 ليستقر اخيرا عند حدود 2% عام 1999. هذه النسب الاخيرة كانت حسب وجهة نظر المختصين مقبولة إلى حد كبير باعتبارها كانت متقاربة مع تلك المسجلة

حينها على مستوى دول الاتحاد الاوروبي حسبما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعام 1998.

- ✓ الاحتياطات الوطنية من العملة الاجنبية انتقلت من 1,5 مليار دولار عام 1993 إلى 2,1 مليار دولار عام 1995 لتستقر في حدود 8 مليارات عام 1997.
- ✓ تحسن في الناتج الداخلي الخام اذ بينما كان سجل انخفاضا أو نتيجة سلبية في عام 1993 بلغت -2% تراجعت تلك النسبة إلى -1% عام 1994 مقارنة بعام 1993 ثم اخذ يسجل نتائج ايجابية بدءا من عام 1995 حيث نسبة النمو 5% في عام 1995 و 4% في عام 1996ثم 5% في عام 1998.
- ✓ الميزان التجاري وبعد ان سجل نتائج سلبية في الفترة الممتدة من 1994 إلى 1995 اخذ يسجل نتائج ايجابية (فائضا) بلغ 3,3% عام 1996 و3,7% عام 1997 من اجمالي الناتج المحلي.

إن هذه النتائج أو الانعكاسات الايجابية قد تم تسجيلها بسبب تظافر مجموعة من العوامل أهمها:

- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ ارتفاع في اسعار المحروقات.
- ✓ تطبيق سياسة التضييق (التشدد).

بالرغم من ان القطاع الصناعي في الجزائر كان قد سجل معدلات نمو سالبة خلال العقد الاخير من القرن الماضي فإن قطاع المحروقات كان القطاع الوحيد الذي سجل معدلات نمو موجبة خلال طول الفترة وهذا في رأينا لا يعود إلى وجود سياسة تسعير فعالة من قبل السلطات الجزائرية بقدر ما يعود إلى ملائمته الظروف الجيوسياسية على سعر السوق الدولية في تلك الفترة هذا بالرغم من ان تلك المعدلات كانت متباينة بين عام وآخر وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (114):

تطور معدل نمو قطاع المحروقات 1993– 1998

السنة	1993	1994	1996/1995	1998/1997
%	2	1	4	4,1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

هذه هي بعض النتائج الايجابية التي تم تحقيقها بفضل التحسن المسجل في أسعار البترول والغاز بين سنة وأخرى خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، يبقى أن نشير فقط أن هذه النتائج أو الانعكاسات الايجابية ساعد على تسجيلها بالدرجة الأولى عوامل خارجية أكثر من عوامل داخلية أو بمعنى انه عندما تتحسن الظروف الجيوسياسية على الساحة الدولية وبالتالي تحسن ظروف السوق الدولية للبترول والغاز يتم تسجيل نتائج ايجابية أو بمعنى آخر ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الجزائري وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام.

أخيرًا يمكننا القول أن ما تم تسجيله من نتائج سلبية كانت أم ايجابية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي لا يمكن أن تؤخذ كمؤشر لضعف الاقتصاد أو قوته خلال هذه العشرية بسبب الظروف غير الملائمة التي عاشتها الجزائر خلالها وبالتالي فإن تسجيل أية نتيجة ايجابية يعتبر في نظرنا تحديا كبيرا بالنظر إلى تداعيات الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه العشرية.

ب– انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية في الجزائر منذ سنة 2000:

إذا كان العقد الأخير من القرن الماضي عرف فيه الاقتصاد الجزائري نوعا من التذبذب وعدم الاستقرار السياسي والأمني الأمر الذي انعكس سياسيا على المسار التنموي في الجزائر كما لاحظنا، فإن بداية الألفية الحالية كانت بادرة خير على الاقتصاد الجزائري خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية نهاية السداسي الأول من عام 2008 وقد ساعد ذلك عاملين رئيسيين هما:[1]

1– التحسن الملحوظ والمعتبر في أسعار المحروقات.

2– الظروف الجيوسياسية الدولية الملائمة نسبيا.

[1]– تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي السداسي (II) 2003، جوان 2004، ص 54.

وقد ساعدت هذه العوامل السلطات الجزائرية باعتماد برامج تنموية طموحة كانت تحت غطاء برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004 وثم رصد مبلغ مالي معتبر فاق 440 مليار دولار أمريكي، إلا أن الوضع الاقتصادي العام للجزائر أخذ يعرف بعض الهزات مع نهاية عام 2006، بسبب تذبذب وعدم استقرار أسعار المحروقات حيث انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن تلك الانعكاسات كانت أقل تأثيرًا وبعدها استعادت مستويات أسعار المحروقات عافيتها خاصة في السداسي الأول من عام 2008 كما أشرنا سابقا لكن تلك الوضعية المربحة للأسعار لم تستمر طويلا (أقل من شهرين) حتى بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية تلوح في الأفق وبلغت ذروتها مع نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 حيث انهارت أسعار المحروقات من 77.19 دولار/برميل كمتوسط في عام 2008 إلى 44.4 دولار للبرميل في عام 2009 كمتوسط أي بنسبة تراجع بلغت 42.5% لكن بعد ذلك عادت السوق الدولية للبترول والغاز للاستقرار النسبي الأمر الذي جعل مستويات أسعار المحروقات غير مستقرة ولكنها تراجعت من 77.19 عام 2008 إلى 56.12 عام 2010 ثم إلى 70.5 دولار للبرميل عام 2012 تستقر في حدود 63.32 دولار للبرميل عام 2013، لكن بعد ذلك أخذت أسعار المحروقات تأخذ المنحى الانحداري من سنة 2014 إلى نهاية 2015 وبداية عام 2016، حيث بلغت 40 دولار/برميل عام 2014 ثم أقل من 30 دولار/برميل عام 2015، وأخيرا استقرت الأسعار عند مستوى 36 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2016.

هذه الوضعية المحرجة والمقلقة أحيانا أخرى كان وراءها دائما التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار المحروقات بسبب عدم استقرار السوق الدولية للبترول والغاز مما انعكس ذلك على الاقتصاد الجزائري بشكل عام وعلى مسار التنمية الاقتصادية الشاملة بشكل خاص، وقد تمخض عن ذلك مجموعة من الانعكاسات السلبية أحيانا والايجابية أحيانا أخرى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المحور، لكن قبل عرض أهم الانعكاسات الايجابية والانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر بسبب اختلاف سياسات التسعير الدولية يجب التأكيد على الآتي:

إذا كان هناك انعكاسات ايجابية وانعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ عام 2000 وإلى الآن فإن ذلك مرده عوامل خارجية بالدرجة الأولى وذلك

بسبب الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائر على قطاع المحروقات، وهذا الأخير تتحدد معالمه في السوق الخارجية وتتحكم فيه أطراف فاعلة خارجية ودور الجزائر كدولة مصدرة للبترول والغاز يبقى نسبيا فقط، لأن الجزائر وبكل بساطة لم تكن طرفا فعالا في تحديد معالم السياسة السعرية للبترول والغاز الطبيعي على مستوى السوق الدولية بل هناك أطراف فاعلة أكثر قوة وأكثر تأثيرا من الجزائر، لكن رغم ذلك فقد حاولت الجزائر مع بداية الألفية الحالية وموازاة مع البحبوحة المالية التي عرفتها بفضل التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات أن تستفيد من تلك الظروف المواتية قدر الإمكان وفي نفس الوقت حاولت السلطات الجزائرية تجنب آثار أو انعكاسات عدم الاستقرار أو انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية على الاقتصاد الوطني أو التقليل من حده تلك الانعكاسات السلبية المحتملة على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجسد ذلك في مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة وكان في مقدمتها إنشاء (أو خلق) صندوق ضبط الموارد في عام 2000، (صندوق ضبط الإيرادات)[*]، بغرض الاستفادة من الفوائض المالية الممكن تحقيقها بفضل التحسن في أسعار المحروقات مع العلم أنه تم إجراء تعديلات على أهداف ومضمون الصندوق في عامي 2004 و2006، حيث شملت تعديلات 2004 الآتي:

مصادر الصندوق: حسب قانون المالية لعام 2004 تمت إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق وقد رافق هذا التعديل مشروع السلطات الجزائرية في تطبيق سياسة الدفع مسبق للديون العمومية الخارجية في عام 2004، أما تعديل عام 2006 فقد جاء بما يلي:

تمويل عجز الخزينة العمومية يتم بشرط أن لا يقل رصد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، معنى هذا أن التعديل حدد سقف نفقات الصندوق، من هذا المنظور

---

[*]- صندوق ضبط الإيرادات: تم إنشاؤه في عام 2000 وقد تم تحديد هدفين رئيسيين للصندوق وهما:

1- تمويل عجز الميزانية العامة الناتج عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

2- تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية والخارجية).

3- تحويل الثروة البترولية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية.

4- الحفاظ على الثروة البترولية للمستقبل على التوزيع العادل لها بين الأجيال.

5- حماية الميزانية العامة من التقلبات المحتملة للجباية البترولية والحفاظ عليها على المدى البعيد.

فإنه ومن أجل الوقوف على أهم الانعكاسات الايجابية و السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر منذ عام 2000، بفعل اختلاف وتبادل سياسات تسعير المحروقات على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز نستطيع تلخيص ذلك على النحو الآتي:

منذ عام 2001 بدأ الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة حاده رغم الرخاء المالي المعلن بفعل التحسن الملحوظ في أسعار البترول والغاز الطبيعي والظروف الملائمة على المستوى الدولي الأمر الذي جعل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تسجل نتائج سلبية، فمعدل النمو الاقتصادي كان في حدود 1.9% عام 2001 وهذه النسبة بعيدة كل البعد عن الأهداف المسيطرة من قبل السلطات الجزائرية بل كانت أقل حتى من النسبة المسجلة في عام 2000 والتي كانت في حدود 2.4%، من جانب آخر أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من شبح البطالة مما أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية ومن جانب آخر بقى الاستثمار في الجزائر حكرا على السلطات العمومية بالرغم من الحوافز المقدمة من قبل السلطات الوطنية لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب تباطؤ الاصلاحات واتخاذ القرارات الهادفة كما ازداد التضخم بسبب قرار الحكومة حينها برفع الأجور بداية من عام 2001، هذا زيادة عن عمليات الدفع في إطار مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي وكذلك عمليات الدفع الأخرى التي قامت بها الخزينة العمومية لفائدة البنوك في إطار ضمان عمليات تطهيرها المالي وإعادة رسملتها.

من هذا المنطلق يمكن القول أنه و بسبب التراجع المسجل في أسعار المحروقات من 28.5 دولار/برميل عام 2000 إلى 24.8 دولار للبرميل عام 2001 ثم إلى 25.5 دولار/برميل عام 2002 فإن ذلك كان سببا في تراجع قيمة الصادرات الإجمالية بشكل عام والصادرات من المحروقات بشكل خاص بنسبة تراجع بلغت 26% حيث تراجعت من 21 مليار دولار عام 2000 إلى 18.5 مليار دولار عام 2001 ثم إلى 18.0 مليار دولار أمريكي عام 2002، لتعود للارتفاع من جديد في عام 2003، تلك الوضعية انعكست على الاتجاه العام لإجمالي الصادرات الجزائرية والتي تراجعت من 21.7 مليار دولار عام 2000 إلى 19.0 مليار دولار عام 2001 ثم إلى 18.23 مليار دولار عام 2002 لترتفع بعدها إلى 24.4 مليار دولار عام 2003.

إلا أن الذي لم يتأثر يتراجع قيمة الصادرات هو الواردات حيث فاتورة الاستيراد كانت في ارتفاع الأمر الذي جعل الميزان التجاري يسجل فائضًا متواضعا في عام 2001 و2002 مقارنة بعام 2000، حيث تراجع الفائض من 9.31 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 7.0 مليار دولار في عام 2001 وإلى 4.6 مليار دولار عام 2002، مسجلا بذلك نسبة تراجع بلغت 5.1% رغم أنه موجب تلك الوضعية انعكست سلبا على ميزان المدفوعات الذي تراجع فيه الفائض من 7.96 مليار دولار عام 2000 إلى 3.92 مليار دولار عام 2002 أي بنسبة تراجع كبيرة بلغت 51%، أما في مجال توازن الميزانية العمومية فقد حقق الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية تحسنا ملحوظا خلال السداسي الأول من عام 2000، حيث تم تسجيل فائض قدره 175.8 مليار دينار جزائري، وفي مجال التوازنات الخارجية فقد كان عبء الديون ثقيلا على الجزائر حيث بلغ 36 مليار دولار في جوان 2000 وهو ما يعادل 2636.9 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 71.5% من إجمالي الناتج الداخلي الخام حيث كان هذا المبلغ موزعا على النحو التالي:

- ديون عمومية خارجية بلغت 1559.4 مليار دينار جزائري أو ما يعادل حينها 21 مليار دولار أمريكي.
- ديون عمومية خاصة بلغت 1077.5 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 15 مليار دولار أمريكي.

وقد كان وراء ارتفاع حجم المديونية خلال هذه الفترة مجموعة من العوامل كان في مقدمتها:[1]

- الشروع في تطهير المؤسسات العمومية مع بداية عام 2000.
- خسائر الصرف التي كانت تتحملها الخزينة العمومية بفعل تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

أما في مجال التوازنات النقدية نذكر التذبذب المسجل في معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014 حيث تم تسجيل أدنى معدل في عام 2000 بواقع 0.6% ثم ارتفعت النسبة إلى 4.18% عام 2001 لتتراجع إلى 1.43% عام 2002 ونفس المعدل تم تسجيله في عام 2005، لكن نشير فقط أنه في عام 2012

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 58.

عرفت الجزائر أعلى معدل تضخم منذ بداية الألفية الحالية حسب التقارير الرسمية للسلطات الجزائرية حيث بلغ معدل التضخم 8.89% أما بداية عام 2003 فقد تميزت باستمرار أسعار المحروقات في السوق الدولية نحو الارتفاع الأمر الذي ساهم وبصورة إيجابية في تحسين أهم المؤشرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، وكل ذلك بفضل ارتفاع سعر البرميل من البترول الخام الجزائري من 25.5 دولار عام 2002 إلى 29.03 عام 2003 مسجلا بذلك نسبة زيادة قدرت بـ 15%، وهذا ما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات حيث حقق فائضا بلغ 8.84 مليار دولار أمريكي عام 2003 مقابل 3.92 مليار دولار عام 2002 أي بنسبة زيادة بلغت 122% وهي نسبة معتبرة، لكن في المقابل فقد سجلت قيمة الصادرات خارج المحروقات نسبة تراجع بلغت 9% في عام 2003 مقارنة بعام 2002 حيث انتقلت قيمتها من 734 مليون دولار في عام 2000 إلى 665 مليون دولار في عام 2003، وهنا نشير فقط أن ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كان من العوائق التي تقف وراء عدم استطاعة الجزائر أو عدم قبولها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حسب ما ورد ذلك في التقرير الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003[1]، زيادة عما ذكر فإن من أهم النتائج السلبية المسجلة في عام 2003 في المجال المالي والنقدي نذكر تراجع الدينار الجزائري مقابل العملة الأوروبية الموحدة اليورو (€) رغم تحسن قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تراجع سعر الصرف من 79.68 دينار مقابل دولار أمريكي في عام 2002 إلى 77.4 دينار مقابل دولار واحد في عام 2003، وفي مجال آخر فقد تراجعت حصة خدمة الديون من 21.0% من إجمالي الناتج الداخلي عام 2002 إلى 17.7% عام 2003 من جانب آخر بلغت حصة الجباية البترولية 95% من إجمالي إيرادات الميزانية في عام 2003 مقابل 67.5% في عام 2002.

في الأخير تقول أن عام 2003 هو العام الذي عرف فيه القطاع الصناعي المنتج نتائج محيرة جدا خاصة و أن هذا القطاع يعتبر العنصر الأساسي للنمو المستدام إلا أنه بقي يتطور بوتيرة تميزت بالتناقض بين وفرة الموارد المالية مقرونة بوجود سوق واعدة

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عام 2003، ص 59.

وبين غياب سياسة محكمة ومنسقة الأمر الذي أدى بتسجيل نتائج غير مرضية ومقلقة أحيانا أما ما ميز 2004 هو التركيز على المحاور التالية:

- تعزيز مستديم للتوازنات الاقتصادية الكبرى.
- تحسين وضعية البلاد الخارجية.
- تسجيل معدل نمو اقتصادي متواصل.
- تقليص نسبة البطالة.

كل هذه الأهداف تم تسطيرها على أساس أن تستمر أسعار المحروقات في الارتفاع أو على الأقل عدم تراجعها، وفعلا فقد ارتفع سعر البرميل من البترول من 29.03 دولار/برميل عام 2003 إلى 38.36 دولار/برميل عام 2004 مسجلا بذلك نسبة زيادة بلغت 32% وهي نسبة جد معقولة مما انعكس إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث تحسن احتياطي الصرف الذي انتقل من 32.92 مليار دولار عام 2003 إلى 43.11 مليار دولار عام 2004 مسجلا بذلك نسبة زيادة بلغت حوالي 31% وهو ما يعادل تغطية 28 شهرا من الاستيراد من جانب آخر سجل ميزان المدفوعات فائضا بلغ 9.25 مليار دينار جزائري بالرغم من التقلبات التي عرفها سعر صرف دينار مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو(€)، للإشارة أن ارتفاع العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار الأمريكي كان قد انعكس سلبا على حصة التجارة الخارجية للجزائر معنى ذلك أن الاقتصاد الجزائري كان يتحمل تداعيات التذبذب الحاصل في سعر الصرف في السوق الدولية، بسبب الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي كما أشرنا، والنتيجة هي أن تراجع الدولار مقابل اليورو في عام 2004 زاد من عبء مديونية الجزائر الخارجية لكون واردات الجزائر معظمها من دول الاتحاد الأوروبي ومقومة بالعملة الأوروبية الموحدة وهنا نشير أنه لو استطاعت الجزائر أن تنوع اقتصادها لما تحملت كل هذه الأعباء حينها وحتى الآن وللأسف.

أما في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد استطاعت الجزائر في عام 2004 أن تستقطب حوالي 6 مليار دولار أمريكي كانت الحصة الموجبة لقطاع المحروقات في حدود 4 مليار دولار أي ما يعادل 66% من إجمالي المبلغ، أما الباقي وهو 2 مليار دولار فقد تم توجيهه إلى القطاعات التالية:

- المواصلات السلكية واللاسلكية.
- تحلية مياه البحر.
- الصناعة الغذائية.
- البنوك والخدمات المالية.

يبقي أن نشير أن الجانب الذي ميز عام 2004 هو بقاء التصدير خارج المحروقات كنقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري مما أثر سلبا على هيكله وجعله يتحمل تبعات التوازنات المالية الكبرى الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي لم يكن مرتاحا للوضعية الاقتصادية للجزائر حيث كان يؤكد بإلحاح على مواصلة الإصلاحات التي طالب بها في عقد التسعينيات من القرن الماضي مركزا في هذا الشأن على إصلاح المنظومة البنكية بغرض إعادة دفع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لضمان التنمية المستدامة في الجزائر، لذلك فقد برزت مجموعة من الانعكاسات السلبية أو العيوب الهيكلية في الاقتصاد الجزائري والتي لا يمكن أن تزول بسرعة أو التخلص منها بسهولة في فترة قصيرة ولعل من أهم تلك العيوب نذكر:

- بقي قطاع المحروقات في عام 2004 بمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في الجزائر.
- بقي قطاع المحروقات بمثل 45% من الناتج المحلي الإجمالي.
- قطاع المحروقات بقى بمثل أكثر من 65% من إيرادات ميزانية الدولية هذا الوزن النوعي للربع البترولي نتج عنه في المقابل تهميش الصادرات خارج المحروقات التي لا تتعدى 3% في أحسن الظروف وحتى هذه النسبة نجد 70% منها مشتقات أو منتجات بترولية مكرره.

هذا الوضع المقلق للاقتصاد الجزائري أصبح هاجس الحكومة والمختصين في المجال الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن كل هذه الانعكاسات المسجلة سلبية كانت أم ايجابية كان مصدرها العالم الخارجي وأن أي هزة تتعرض لها أسعار المحروقات سوف تكون عواقبها وخيمة لا محالة على الاقتصاد الجزائري ولعل بقية الدراسة والتحليل للسنوات المتبقية إلى غاية 2015/2014 سوق تعكس لنا ذلك في هذا السياق وكمثال بسيط نقول أنه بسبب التراجع المعتبر في أسعار البترول والغاز بين عامي 2004 و2005 نتجت عنها انعكاسات جد مقلقة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- وجود 12 مليون نسمة من أصل 32.9 مليون نسمة يعيشون بأقل من 200 أورو.
- ثلثي (3/2) العاطلين عن العمل نقل أعمارهم من 30 سنة لكن رغم ذلك فقد ثم تسجيل بعض الانعكاسات الايجابية نسبيا خلال عام 2004 نذكر منها:[1]

1-التحسن المستمر بميزان المدفوعات عن طريق:

- التراكم المتواصل منذ 2000 لاحتياطيات الصرف الرسمية باعتبارها أهم عوامل الأمن المالي الخارجي من جهة ومن جهة تجعل الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الصدمات الخارجية المحتملة.
- الفائض المسجل على مستوى الحساب الجاري لميزان المدفوعات بفضل التطور الملائم لسعر البترول والغاز.
- استقرار سعر الصرف (الدينار مقابل العملات الأخرى) خلال طول عام 2004 نسبيا.
- التقليل من حجم المديونية الخارجية ذات المديين المتوسط والبعيد .

2-تعزيز قدرة الخزينة العمومية على التمويل بفضل ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

3-مواصلة تحسين الاستقرار النقدي بفصل التزايد المستمر للأرصدة الخارجية لبنك الجزائر من جهة ومن جهة أخرى التقليص المعتبر للقروض التي تقدمها البنوك للدولة.

في عام 2005 كان الوضع الاقتصادي في الجزائر أحسن نسبيا مقارنة بعام 2004 حيث تم تسجيل تطور إيجابي في معظم المؤشرات الاقتصادية أين ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية بسبب ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات بفعل ارتفاع سعر البترول والغاز من 38.6 دولار/برميل عام 2004 إلى 54.6 دولار لبرميل عام 2005[2]، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات الإجمالي للجزائر بأكثر من 16 مليار دولار في عام 2005 مقارنة بعام 2004، من جانب آخر سجل ميزان المدفوعات فائضًا بلغ 21.18 مليار دولار في عام 2005 مقابل 11.12 مليار دولار عام 2004 و كل ذلك بفضل ارتفاع قيمة العائدات من المحروقات التي انتقلت من 31.55 مليار دولار عام

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير 2004، جويلية 2005، ص 45/44.

[2]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008، ص 73.

2004 إلى غاية 45.59 مليار دولار عام 2005، أي بنسبة زيادة بلغت 44.5% وبالموازاة مع ذلك فقد سجل احتياطي الصرف نسبة نمو موجبة بلغت 30% في عام 2005 مقارنة بعام 2004 حيث انتقلت حجم الاحتياطيات الرسمية من 43.11 مليار دولار عام 2004 إلى 56.11 مليار دولار عام 2005. هذه هي باختصار وضعية قطاع المحروقات ودوره في الاقتصاد الجزائري في عام 2005، أما بداية عام 2006 فقد تميزت بكونها سنة خير على الاقتصاد الجزائري حتى أصبح يطلق عليها بسنة البحبوحة المالية وكل ذلك بفضل الزيادة المعتبرة لأسعار المحروقات حيث بلغت نسبة الزيادة 20.50% في عام 2006 مقارنة بعام 2005، هذه الوضعية كانت لها انعكاسات ايجابية على الوضع المالي والنقدي للجزائر، حيث استطاعت الجزائر وبفضل البحبوحة المالية أن تقوم بإجراء هام وهو التسديد المسبق للديون بها بفرق 70% من إجمالي الديون المستحقة واستطاعت لأول مرة منذ فترة الاستقلال أن تسدد دفعة واحدة أكثر من 12 مليار دولار كديون لدى نادي باريس ونادي لندن وبذلك تراجع حجم المديونية الخارجية من 17.19 مليار دولار عام 2005 إلى غاية 5.19 مليار دولار عام 2006، ورغم الدفع المسبق للديون الخارجية فإن الميزان التجاري سجل فائضًا بلغ 17.96 مليار دولار خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2006، (إلى غاية جويلية 2006).

في مجال التجارة الخارجية بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 252% عام 2006 بعد ما كانت 210% في عام 2005، لكن في المقابل كانت نسبة قيمة الصادرات من المحروقات قد بلغت 98.56% من إجمالي الصادرات (حسب تقرير بنك الجزائر) وهذا معناه مساهمة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 1.44% وهو ما كان يعادل حينها 64 مليون دولار فقط، ومازال هذا الجانب النقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري. للإشارة فإن عام 2006 بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع المحروقات من طرف شركة سوناطراك، حوالي 8.6 مليار دولار أمريكي وكانت موزعة على النحو التالي: 6.1 مليار دولار تمويل ذاتي أي تمويل من شركة سوناطراك، 2.5 مليار دولار تمويل خارجي (شركاء سوناطراك الأجانب) خلاصة لما سبق نستطيع القول أن الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 ورغم الرخاء المالي الظاهري نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلا أن ذلك الرخاء كان قد أخر وعطل الاصلاحات الهيكلية في الجزائر حسبما ورد ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي العام2007 وعليه يمكن تلخيص أهم

الانعكاسات السلبية المسجلة على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 على النحو التالي:

1-البحبوحة المالية عطلت الإصلاحات الهيكلة حسب صندوق النقد الدولي.

2-لم تستطيع الجزائر ورغم البحبوحة المالية التقليل من نسبة الفقر حيث كان هناك 55% من سكان الجزائر يعيشون ضمن دائرة الفقر.

لم تستطع السلطات الجزائرية (الحكومات المتعاقبة) التقليل من حدة البطالة حيث بقي المعدل أكثر من 10% حسب المصادر الرسمية الجزائرية و أكثر من 20% حسب المصادر الأجنبية (F.M.I) لكن رغم ذلك فإن بداية عام 2007 تميزت بسلامة ميزان المدفوعات الخارجي بسبب الارتفاع المعتبر دائما في سعر البرميل والذي انتقل من 65.86 دولار/برميل عام 2006 إلى 74.95 دولار/برميل عام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت 13.8% الأمر الذي انعكس إيجابا على قيمة الصادرات من المحروقات والتي سجلت نسبة زيادة بلغت 11.2% في عام 2007 مقارنة بعام 2006، أما قيمة الصادرات خارج المحروقات فكانت في حدود 980 مليون دولار فقط هذه الوضعية سمحت للجزائر أن تسدد جزء من ديونها المستحقة بلغت قيمتها 1.28 مليار دولار عام 2007 وبذلك استطاعت الجزائر أن تسديد ما عليها من التزامات تجاه العالم الخارجي خلال الثلاثة سنوات المتتالية (2006.2005 و2007) ما قيمته 18.61 مليار دولار أمريكي وهو المبلغ الذي لم تستطيع الجزائر تسديده خلال عشرين سنة سبقت وكل ذلك كان بفضل التحسين الملحوظ في أسعار المحروقات في السوق الدولية بالدرجة الأولى وكذلك ملائمة الظروف الجيو-سياسية والاستقرار الأمني والاقتصادي للجزائر ولو نسبيا للإشارة فقط نقول أن التوزيع الجغرافي للدين الخارجي لعام 2007 كان موزعا على النحو التالي:

جدول رقم (115):

التوزيع الجغرافي للدين الخارجي الجزائر

الوحدة: (%)

دول الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	دول خارج (OCDE)	اليابان	بلدان أخرى من (OCDE)
68.33	10.95	15.63	4.97	0.12

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر أكتوبر 2008 ص 73.

أخيرا وحتى نقدم صورة واضحة حول بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 تقدم الجدول العام التالي:

جدول رقم (116):

تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة: 2000-2007

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	21.69	19.07	18.82	24.74	32.22	46.33	54.74	60.59
منها: المحروقات	21.07	18.50	18.09	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
الواردات (Fob)	9.00	9.57	11.42	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35
الميزان التجاري	12.69	9.50	7.40	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
رصيد حساب رأس المال	2.7-	1.7-	1.9-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	0.99
الرصيد الإجمالي*	9.31	9.96	4.58	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
الرصيد الخارجي الجزائري	7.96	6.21	3.92	8.84	11.12	27.18	28.95	30.54
باحتياطي الصرف	11.91	17.96	23.10	32.92	43.11	56.28	77.78	110.18
عدد أشهر الاستيراد	12.7	18	19.5	24.3	23.7	27.4	36.7	39.7
سعر البرميل دولار/برميل	28.5	24.8	25.2	29.03	38.36	54.64	65.85	74.95
سعر الصرف دينار/دولار	75.26	77.26	79.68	77.39	72.06	73.36	72.64	69.37
الديون الخارجية	25.26	22.70	22.64	23.35	21.82	17.19	5.19	5.47
معدل التضخم (%)	0.6	4.18	1.48	4.28	3.97	1.40	2.31	3.70

(*)- ميزان المدفوعات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 أكتوبر 2015، ص 73.

2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2014، ص 62.

3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر اكتوبر 2010، ص 79.

4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر اكتوبر 2008، ص 73.

5- OLIS :L'Algérie eu quelques chiffras 2002 N°= Edition 2004 page 52.

بعد استعراضنا لما تم تسجيله من انعكاسات ايجابية كانت أم سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى عام 2007 والتي اتضح لنا من خلال الدراسة والتحليل أن معظم تلك الانعكاسات التي كانت بفعل ما عرفته السوق الدولية للبترول والغاز من تطورات وأحداث وما عرفته مستويات أسعار البترول والغاز من تذبذب وعدم استقرار بين فترة أخرى بسبب عدم ملائمة

الظروف الجيوسياسية أحيانا وأحيانا أخرى تكون تلك الظروف ملائمة مما يؤدي إلى تحسين الوضع العام للسوق الدولية للبترول ومن خلال ذلك يتحسن مستوى أسعار المحروقات على مستوى دول منظمة أوبك بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص حيث بارتفاع أسعار المحروقات ترتفع معها قيمة العائدات المتأتية من عمليات تصدير البترول والغاز الطبيعي بنوعه وهو ما يساهم بشكل مباشر في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر كما هو معلوم فقد حدثت طفرة في مستوى أسعار المحروقات في السداسي الأول من عام 2008 أين بلغت أسعار البترول مستويات قياسية فاقت كل التوقعات والتنبؤات حينها حيث بلغ سعر البرميل 147 دولار أمريكي في جويلية من نفس العام.

إلا أن المفارقة التي ميزت عام 2008 هو أن تلك النعمة التي حدثت بسبب الارتفاع المعتبر للأسعار لم تدم طويلا (شهرا واحدا فقط) لتتحول إلى نقمة على اقتصاديات دول الأوبك ومنها طبعا الجزائر وقد تزامن ذلك مع تأزم الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية ولأزمة الاقتصادية الدولية خاصة مع نهاية السداسي الثاني من عام 2008 وبداية السداسي الأول من عام 2009، الأمر الذي جعل كل التخمينات والتنبؤات حول مستقبل أسعار المحروقات ومستوياتها توحي بأن الوضع سوف لن يكون في صالح الجزائر باعتبارها عضو في المنظمة، وأن السياسات السعرية المعتمدة من قبل الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز أصبحت غير مجدية.

إلا أنه رغم ذلك فإن الجزائر كانت أحسن حظا من بعض دول منظمة الأوبك لكونها لم تتأثر بالقدر المنتظر والبسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تلك الإجراءات الهادفة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية خاصة في عامي 2004 و2006 والتي استفادت فيها بالظروف المواتية وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار المحروقات مما جعلها تحقق هدفين أساسيين هما:

1) العمل على تخفيض حجم المديونية الخارجية العمومية عن طريق سياسة الدفع المسبق للديون المستحقة على الجزائر خاصة لدى نادي باريس ونادي لندن في عام 2006، حيث استطاعت الجزائر بفضل ذلك تسديد ما قيمة اثني عشرة (12) مليار دولار دفعة واحدة مما انعكس ذلك إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي تراجعت من 17.19 مليار دولار عام 2005 إلى 5.19 مليار دولار عام 2006 كما أشرنا.

2) تحقيق احتياطي صرف جد هام المواجهة ما يمكن حدوثه مستقبلا. بشكل عام فإن الجزائر كانت قد استفادت من الطفرة التي حدثت خلال السداسي الأول من عام 2008 نتيجة ارتفاع مستويات أسعار المحروقات حيث استطاعت تحقيق بعض النتائج الايجابية منها.

ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية من 60.59 مليار دولار عام 2007 إلى 78.89 مليار دولار عام 2008 مسجلة بذلك نسبة زيادة بلغت 30% وكان ذلك بفضل الزيادة المعتبرة في قيمة الصادرات من المحروقات التي انتقلت من 59.61 مليار دولار عام 2007 إلى77.19 مليار دولار عام 2008 مسجلة بذلك نفس النسبة أي 30% وكل ذلك نتيجة ارتفاع سعر البترول الخام من 74.95 دولار/برميل عام 2007 إلى 99.97 دولار/برميل عام 2008 بنسبة زيادة بلغت 33%.

3) ميزان المدفوعات سجل هو الأخر تحسنا ملحوظا حيث حقق فائضا بلغ 36.98 مليار دولار في عام 2008 مقابل 29.55 مليار دولار عام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت 25% علما أن الفائض المسجل في عام 2008 يعتبر الأعلى خلال طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 و ما بعدها.

4) تسجيل تراكم قوي في احتياطي الصرف حيث انتقلت قيمة الاحتياطي من 110.78 مليار دولار عام 2007 إلى 143.10 مليار دولار عام 2008 أي بنسبة نمو بلغت 30%.

5) العملة الوطنية عرفت هي الأخرى تحسنًا نسبيًا مقابل الدولار الأمريكي حيث انتقل الدولار من 69.39 دينار مقابل دولار واحد إلى 64.58 دينار مقابل دولار واحد.

6) من بين الانعكاسات السلبية المسجلة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014 هو أن فاتورة الاستيراد لم تسجل أي تراجع بل كانت في ازدياد من عام لأخر والدليل هو أنها تضاعفت بأكثر من ستة أضعاف ونصف(6.5 مرة) في عام 2014 مقارنة بعام 2000.

خلاصة لما سبق ومن أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا حول الوضعية المالية والنقدية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 تقدم الجدول التالي:

جدول رقم (117):

تطور ميزان مدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008-2014

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	78.59	45.18	57.09	72.88	71.78	64.37	62.88
منها: المحروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.32	60.30
الواردات	37.99	37.40	38.88	46.92	51.57	54.99	58.58
الميزان التجاري	40.60	7.78	18.20	25.96	20.16	9.38	4.30
رصيد حساب رأس المالي	2.54	3.46	3.18	2.37	0.36-	0.96-	-
الرصيد الإجمالي	36.99	3.85	15.32	20.14	12.05	0.130	-
الرصيد الخارجي الجاري	34.45	0.41	12.54	17.76	12.42	0.83	-
احتياطي الصرف	143.10	148.91	162.22	182.22	199.66	194.01	187.24
عدد أشهر الاستيراد	34.99	36.41	38.3	36.8	36.7	35.4	-
سعر البرميل(دولار/برميل)	99.97	62.25	80.05	112.94	111.04	109.55	99.0(*)
سعر الصرف(دينار/دولار)	64.58	72.63	74.40	72.85	77.55	79.40	85(**)
الديون الخارجية	5.60	5.81	5.68	4.41	3.70	3.40	3.73
معدل التضخم(%)	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2014، ص 62.

2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر اكتوبر 2010، ص 79.

3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر اكتوبر 2008، ص 73.

4- OLIS :L'Algérie eu quelques chiffras 2002 N°= Edition 2004 page 52.

5- bouque d'Algérie :rapport 2015 évolution économique et monétaire en Algérie juillet 2015 .page 53.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول السابق يتضح لنا مرة أخرى مدى الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات لذلك نجد أن كل المؤشرات الواردة في الجدول تتأثر سلبًا يتراجع أسعار المحروقات أو تتأثر إيجابا في الحالة العكسية خاصة عندما لم تستطيع الجزائر تنويع اقتصادها وفك الارتباط بالقطاع حيث بقيت الصادرات خارج

(*)- سعر البرميل من البترول الخام الجزائري كان تراجع أكثر ابتداءا من جانفي 2015 حيث بلغ 52 دولار/برميل وفي ديسمبر 2015 تراجع إلى 38 دولار في جانفي عام 2016.

(**)- سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في جوان 2016 كان في حدود 110.08 دينار/دولار.

المحروقات مهمشة في هذا المجال وحسب تقرير بنك الجزائر لعام 2013 فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات كانت قد بلغت أكثر من مليارين (02) دولار أمريكي وهي القيمة التي كانت السلطات الجزائرية تركز عليها منذ بداية الألفية الحالية ووضعتها من بين أولوياتها الاستراتيجية، لذلك فقد كانت تلك النتيجة مقبولة ظاهرية، إلا أن الواقع كان غير ذلك لأن المبلغ المحقق ساهمت فيه المنتجات البترولية المكررة بواقع 1.4 مليار دولار، وعليه فإن القيمة الحقيقة للصادرات خارجة المحروقات هي 600 مليون دولار فقط وهذا يعني أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات كانت أكثر 98% خلال عام 2013.

حسب تقرير بنك الجزائر هذه النتيجة توحي بتشاؤم أكثر حول مستقبل صادراتنا من خارج المحروقات إن لم تتغير الأوضاع نحو الأحسن وتتغير معها طرق وأساليب تسيير القطاع ومن خلاله تسير الاقتصاد الوطني ككل من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الثروة التي مصدرها من المصادر غير المتجددة أو القابلة للزوال.

المطلب الرابع: الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر.

بالرغم من تنوع مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة على المستوى العالمي، وبالرغم من استفادة معظم الدول المتقدمة من تلك المصادر حتى و إن كان ذلك بكيفيات مختلفة فإن كل المؤشرات توحي بأن المصادر التقليدية[*] غير المتجددة وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي تبقى في طليعة اهتمامات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، الأمر الذي جعل العالم أجمع تقريبا يراهن على هذين المصدرين منذ عقود خلت وربما ستبقى لعقود قادمة والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة و مميزات هذين المصدرين الاستراتيجيين من مصادر الطاقة غير المتجددة.

من هذا المنطلق وباعتبار الجزائر من الدول النامية المصدرة للبترول والغاز ونظرا لما تمتلكه من احتياطيات متواضعة من البترول ومقبولة نسبيا من الغاز الطبيعي فقد راهنت على هذين المصدرين في إعداد خططها التنموية في مرحلة الاقتصاد المخطط

[*]– نعني بالمصادر التقليدية هنا: البترول والغاز فقط.

وفي وضع برامجها التنموية في ظل اقتصاد السوق، خاصة وأن صادرات الجزائر من المصدرين تمثل أكثر من 97% من إجمالي صادرات الجزائر من الناحية الكمية والناحية القيمية.

ونظرا لما يدره قطاع البترول والغاز من فوائض مالية بالعملة الأجنبية من جراء إنتاج وتصدير البترول والغاز في السوق الدولية خاصة عندما تكون أسعار المصدرين ملائمة في السوق وبالتالي استخدام أو استغلال تلك الفوائض المالية في خدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

إلا أن تحقيق ذلك يتطلب الكثير من القضايا التي يجب أخذها بعين الاعتبار ولعل في مقدمتها الآتي:

- انطلاقا مما تمتلكه الجزائر من ثروة بترولية وغازية مقبولة نسبيا فإن ذلك يتطلب الحرص على تلبية احتياجات الجيل الحالي من خلال استغلال هذه الثروة الوطنية والاستفادة بما يحقق من فوائض مالية من جراء عمليات تصدير البترول والغاز نحو الأسواق الدولية، خاصة عندما تكون أسعار المصدرين مرتفعة وفي المقابل على السلطات الجزائرية عدم إهمال حق الأجيال اللاحقة في الاستفادة من تلك الثروة.

نظرا لارتباط العائدات البترولية والغازية في الجزائر بالوضع العام السائد في السوق الدولية للبترول والغاز فإن ارتفاع أو انخفاض تلك العائدات يتوقف بالدرجة الأولى على اعتماد سياسة تسعير مناسبة للمصدرين معا و بذلك تستفيد الأجيال الحالية بهذه الثروة وفي نفس الوقت ترك جزء من هذه الثروة دون استغلال للأجيال القادمة، من هذا المنطلق وباعتبار الجزائر من بين دول منظمة الأوبك (OPEC) وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة تنتظرها ولعل من أهمها نذكر:

- مدى ملائمة الظروف الجيو-استراتيجية والظروف الجيوسياسية على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز.
- الاتجاه العام لأسعار البترول والغاز في هذه السوق في المديين القصير والبعيد.
- التغيرات التي يعرفها سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى من جهة ومن جهة ثانية سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة.

- حجم الاحتياطيات المؤكد في الجزائر من البترول والغاز الطبيعي والتي من خلالها نستطيع الجزائر وضع استراتيجية تنموية بعيدة المدى لاستغلال هذه الثروة من أجل تحقيق الرفاهية للجيل الحالي و دون إهمال حق الأجيال اللاحقة في الاستفادة من هذه الثروة.

ولتحقيق كل ما تم ذكره فإن ذلك يتطلب على السلطات الجزائرية التركيز على الآتي:

I- الاستخدام الأمثل للاحتياطيات الوطنية من البترول والغاز وذلك عن طريق:[1]

أ- التقليل من الاعتماد على مؤشر الطلب على البترول والغاز في السوق الدولية لتحديد حجم الإنتاج والتصدير من البترول والغاز في الجزائر.

ب- ربط عمليات استخدام الجزائر لثروتها الوطنية من البترول والغاز بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني أو بمعنى الاهتمام أكثر بالسوق الوطنية.

II- الاستثمار العقلاني في الموارد المالية التي يوفرها قطاع البترول والغاز ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

أ- العمل على توجيه الفوائض المالية التي يوفرها القطاع لتنمية وتطوير بقية القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني لتحقيق التكامل المنشود من جهة ومن جهة ثانية تنمية وتطوير القاعدة الهيكلية في الجزائر.

ب- إخضاع صندوق ضبط الموارد(الإيرادات) للرقابة البرلمانية والتخلي عن السياسة السابقة حيث لم يخضع للرقابة البرلمانية سوى 20%

[1]- صالحي صالح، مرجع سابق، ص882/881.

من قيمة تلك الفوائض المتأتية من القطاع معنى ذلك أن 80% من الفوائض المالية تكون خارج الرقابة الأمر الذي يطرح أكثر من تساؤل حول مصير هذا الجزء الهام من الموارد المالية للدولة أو بمعنى ما هو مجال استخدام هذا الجزء وما هي وجهته؟

من هذا المنطلق ونظرا للارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري لقطاع البترول والغاز وبما أن الاقتصاد والجزائر كان وما زال اقتصادًا ريعيا يرتبط أكثر بحركة أسعار البترول والغاز في السوق الدولية فإن ذلك جعله يتميز بالغموض وعدم وضوح الرؤية حول مستقبله، هذه الضبابية والغموض تدعمها نقطتان أساسيتان هما:

النقطة الأولى:[1] إن الجزائر رغم حيازتها لمصادر الريع المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي والتي تخلق لها ثروة إلا أن هذا القطاع لم يستطيع خلق مناصب شغل منذ عقود طويلة حيث لم تكن مساهمته في مستوى اهتمامات السلطات الوطنية والسبب في ذلك هو أن الجزائر بتصديرها للبترول والغاز الطبيعي بنوعيه فهي في الواقع تصدر رأس مال ينتج ريعا مع قيمة مضافة ضعيفة.

النقطة الثانية: حسب كل التنبؤات وعمليات الاستشراف التي أجرتها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجال الطاقة بشكل عام تؤكد كلها بأن العمر الإنتاجي للبترول والغاز في الجزائر لا يوحي بالتفاؤل، وبالتالي تصبح قضية تحديد حجم الاحتياطيات الوطنية المؤكدة من المصدرين والرفع منها من القضايا ذات الأولوية القصوى والتي يجب الاهتمام بها أكثر من طرف السلطات الجزائرية وأصحاب القرار في الجزائر.

[1]– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص80/79.

لأنه لو تصدق تلك التنبؤات حول العمر الإنتاجي للبترول والغاز في الجزائر فإن ذلك يعني أن الجزائر ستصبح بعد عشرون عاما(20) بلدا مستوردًا للبترول وبعد ستون عاما (60) مستوردة للغاز الطبيعي وهذا ما يؤكد إن عاجلا أم آجلا نضوب البترول والغاز في الجزائر لذلك نقول وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بأحادية التصدير فإن ذلك يجعله يتميزا بالغموض وعدم وضوح الرؤية حول الاستراتيجية الممكن اعتمادها أو تبنيها مستقبلا لاستغلال الثروة البترولية والغازية قبل نفاذها، وجعل الاقتصاد الوطني لا يتأثر بالمؤشرات الخارجية حتى و إن كانت تلك المؤشرات على درجة كبيرة من الحدة، خاصة و نحن نعرف و نظرا الهشاشة الاقتصاد الوطني أنه بمجرد نشر إشاعة من طرف وسائل الإعلام الدولية أو الإقليمية حول احتمال حدوث توترات أو اضطرابات في منطقة من مناطق تمركز البترول والغاز فإن ذلك سينعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري بشكل عام وعلى حجم الموارد المالية للدولة من العملة الأجنبية بشكل خاص وكل ذلك بسبب انهيار أو تراجع أسعار البترول والغاز في السوق الدولية بسبب تلك الإشاعة.

في هذا السياق فإن الجزائر تنتظرها تحديات كبرى في المستقبل لذلك فإنه حتى تحفظ الجزائر الكرامة لشعبها والمحافظة على سيادتها الوطنية وعلى كيان الأمة بأكمله عليها التفكير من الآن ودون انتظار وبجدية في مستقبل الاقتصاد الجزائري في فترة ما بعد البترول وبالرغم من أن هذا الطرح تعودنا على سماعه خاصة عندما تشتد الأزمة بسبب انهيار أسعار المحروقات حيث نجد السلطات الوطنية تطرح قضية التفكير في ما بعد البترول وفي نفس الوقت تبدأ في تطبيق سياسة التقشف على حساب الشعب، لكن بمجرد تجاوز تلك الأزمة بإيجابياتها وسلبياتها بسبب عوامل خارجية بالطبع، نجد السلطات الجزائرية تنسى أو تتناسى ما كانت تنادي به أثناء اشتداد الأزمة و يتغير

الخطاب الرسمي في الجزائر من الخوف من تداعيات الأزمة إلى التفاعل مع المستجدات الجديدة خاصة إذا عرفت أسعار المحروقات انتعاشا في السوق الدولية للبترول والغاز.

إن هذه الوضعية تجعلنا نطرح أكثر من تساؤل حول كيفية تعامل السلطات الجزائرية مع الريع البترولي خلال أكثر من نصف قرن وهذه التساؤلات هي:

- ماذا فعلت الجزائر بالثروة البترولية والغازية خلال أكثر من نصف قرن من الزمن؟
- ماذا فعل الريع البترولي بالاقتصاد الجزائري؟
- ماذا ستفعل الجزائري مستقبلا وفي غياب البترول والغاز لا سمح الله؟ أو بمعنى أخر كيف سيكون مصير الاقتصاد الجزائري في غياب المحروقات؟

إن كل هذه التساؤلات و إن كانت تبدو متشائمة في مجلها إلا أن الجزائر ولحسن الحظ استطاعت أن تحقيق انجازات لا يستهان بها حتى وإن كانت الانجازات لم تكن في مستوى حجم الفوائض المالية التي وفرها القطاع خلال هذه الفترة وفي نفس الوقت لم تكن تلك الانجازات في مستوى طموحات وآمال الشعب الجزائري، حيث مازال الشعب الجزائري يعاني من أزمة بطالة خانقة والتي تفوق نسبتها 10% حسب السلطات الرسمية الجزائرية وأكثر من 20% حسب تقارير المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة.

كما أن هناك 55% من سكان الجزائر يعيشون في دائرة الفقر حسب إحصائيات عام 2012، في هذا السياق فإن الوضع الذي تميز به الاقتصاد الجزائري خلال طول هذه الفترة إنما كان بسبب عدة عوامل أهمها:[1]

[1]– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، ديسمبر 2012، ص 80/78.

- إن الجزائر خلقت خلال نصف قرن من الزمن اقتصاد وطني أحادي القطاع و أحادي المورد.
- أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للصدمات الخارجية وأكثر تأثرًا بها.
- حدوث اختلالات هيكلية بارزه في معظم مؤسسات الدولة.
- الاهتمام المبالغ فيه بقطاع المحروقات كان السبب المباشر في اهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر.
- تمركز الاستثمارات الأجنبية والوطنية في قطاع البترول والغاز على حساب بقية القطاعات الأخرى.

هذه النتائج المقلقة أحيانا وغير المرضية أحيانا أخرى هي التي دفعت بصندوق النقد الدولي (F.M.I) في تقريره الصادر في عام 2006 يطرح فيه بعض القضايا الحساسة في الاقتصاد الجزائري كان من أهمها:[1]

1- إن الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر خلال العقد الأول من القرن الحالي (2000-2006) والناتج عن الارتفاع الهام في أسعار البترول والغاز في السوق الدولية كان السبب في تأخر تطبيق الإصلاحات في الجزائر وخاصة منها الإصلاحات الهيكلة.

2- اعتبر صندوق النقد الدولي أن ارتفاع سعر البترول والغاز في السوق الدولية كان قد ولد أثار سلبية بعد أن لاحظ الصندوق أن وتيرة الإصلاحات في الدول النامية غير البترولية أفضل منها في الدول البترولية وفي مقدمتها الجزائر.

3- توجيه نسبة قليلة من الأصول المالية والأصول المتراكمة بفضل الوفرة المالية نحو الاستثمارات المنتجة والسبب في ذلك يعود حسب صندوق النقدي الدولي إلى الصعوبات التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر، حيث أكد الصندوق من جانب آخر أن البنوك الجزائرية وبالرغم من الوفرة المالية وزيادة السيولة لديها إلا أن القروض التي كانت تمنح من طرف تلك البنوك

[1]- شهرزاد زغيب، مرجع سابق، ص 124.

كانت متمركزة بين أقلية من الفئات والقطاعات، لذلك فقد كان التقرير من طرف صندوق النقد الدولي في مجمله يوحي بعدم الاطمئنان على مستقبل الاقتصاد الجزائري، و هو ما يعني أن هذا الأخير لا يزال اقتصادا هشا ويبقى عرضه لكل ما يحدث من صدمات أو اضطرابات على الساحة الدولية وخاصة على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي، ولعل ما حدث في عام 2008 لدليل على ذلك حيث كان ذلك بمثابة إنذار حقيقي للسلطات الجزائرية من أن تعيد النظر في سياستها الطاقوية بشكل عام وفي نظرتها لقطاع البترول والغاز بشكل خاص وأن تعتمد استراتيجية تنموية تتوافق والمستجدات الجديدة.

وللتذكير فقط فإن عام 2008 عرف بعام الأرقام القياسية والمفارقات في أسعار البترول والغاز حيث عرف السداسي الأول من عام 2008 تسجيل أعلى مستويات في سعر البترول الخام والغاز الطبيعي منذ تأسيس أوبك، حيث تجاوز سعر البرميل عتبة 150 دولار أمريكي كما أشرنا، إلا أن تلك الطفرة في الأسعار لم تدم إلا شهرا واحدا وبعدها سجل سعر البرميل أدنى مستوى له منذ 1986 أين تراجع السعر إلى أقل من 30 دولار أمريكي للبرميل الواحد في ديسمبر من نفس العام تلك المفارقة لم تكن متوقعة لا من طرف المؤسسات و المنظمات الدولية المتخصصة ولا من طرف خبراء الاقتصاد، وما زاد في الأمر تعقيدا هو أن سعر الغاز عرف هو الأخر نفس الوضعية حيث بلغ سعر المليون وحدة حرارية بريطانية[*] أكثر من إثنى عشره (12) دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2008، وفي ديسمبر من نفس العام تراجع السعر إلى أقل من أربعة (04) دولارات.

كل هذه الوقائع وغيرها دفعت بالسلطات الجزائرية حينها بإعادة النظر في استراتيجية التصدير المبنية على تصدير منتوج واحد، وكان الرهان منذ ذلك التاريخ هو التوجه إلى التصنيع من أجل التصدير بغرض ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها:[1]

---

[*]– مليون وحدة حرارية بريطانية (M.B.T.U).

[1]– شهرزاد زغيب، مرجع سابق، ص 122-126.

1- إن التصدير يمثل الامتداد الطبيعي للمشروعات الإنتاجية.

2- إن التصدير يمثل مخزونا لفائض الطاقات الإنتاجية و من خلالها للمؤسسات الوطنية.

3- تنويع الصادرات معناه تنويع مصادر الدخل، وتنويع مصادر الدخل معناه الابتعاد عن خطر الانهيار والاختلال الهيكلي بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير.

4- العمل على تجسيد الانفتاح أكثر على الأسواق الخارجية لضمان الصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

5- فعالية الاحتياطيات المالية لتغطية الواردات.

في هذا السياق فإنه ومن أجل، إنجاح سياسة تدعيم الصادرات خارج المحروقات فإن ذلك كان يتطلب العمل وبجدية على إزالة كل المعوقات المعرقلة لعملية التصدير خارج المحروقات. لذلك فقد قررت السلطات الجزائرية منذ بداية الألفية الحالية تقديم مجموعة من الحوافز والتدابير التي من شأنها تنمية الصادرات الوطنية خارج المحروقات ومن أهم تلك التدابير نذكر:

1- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- ترقية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- إحداث تنمية عن طريق الابتعاد التدريجي عن أحادية التصدير كل هذه الإجراءات و التدابير كان الغرض منها أن تكون الجزائر في مأمن و أن تضمن المكانة اللائقة لها ضمن المنظومة الدولية وبالتالي تكون داخل العولمة لا خارج العولمة وأن تحقيق ذلك يتوقف على ما يتطلب من الجزائر القيام به تجاه مؤسساتها الإنتاجية والعمل على تطويرها عن طريق اعتماد إجراءات هادفة وفعالة التي تتطلبها عملية التطوير منها:

أ- تغيير أنظمة تسيير المؤسسات الاقتصادية واعتماد نظام التسيير الاستراتيجي.

ب- الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية المتاحة (مادية، بشرية، مالية).

ج- تطوير نظام المعلومات بغرض الحصول على المعلومات التي تخدم تنمية المؤسسات الاقتصادية الوطنية وتساعدها على تحليل البيئة التنافسية.

من التحليل السابق نستنتج أن الواقع العام للاقتصاد الجزائري يتحسن في جميع جوانبه بمجرد حصول انتعاش في أسعار البترول والغاز في السوق الدولية وفي المقابل تنهار مكونات الاقتصاد الوطني بانهيار أسعار البترول والغاز أو تراجعها إلى مستويات دنيا، و هذا ما يؤكد مرة أخرى هشاشة الاقتصاد الجزائري و مدى تبعيته للعالم الخارجي، كما تأكد لنا كذلك من هذه الدراسة أن الفوائض المالية المتأتية من قطاع المحروقات لم تساهم في تحقيق تنمية مستدامة فعلية بل أن كل ما فعله القطاع بتلك النواقص هو تنمية القطاع ذاته وهو ما يجعل استقرار الاقتصاد الوطني وتوازنه لا يتعدى المدى القصير، خاصة إذا ما بقي اقتصادنا أحادي المورد وما دامت تلك الفوائض التي يدرها القطاع تستخدم أو توظف بعيدا عن التنمية بكل جوانبها.

لكن رغم كل ما ذكر حول دور قطاع البترول والغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري فإن الشيء الذي يجب تأكيده هو أن الاقتصاد الجزائري بدون قطاع البترول والغاز يعتبر لا شيء، لذلك وبالرغم من الصدمات المتعاقبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلا أن الاقتصاد الجزائري استطاع أن يثبت تواجده على الساحة العالمية بالرغم من تأثير العوامل الخارجية والداخلية ونظرا لمحدودية احتياطيات الجزائر من البترول والغاز الطبيعي بالمقارنة مع دول منظمة الأوبك إلا أن قطاع البترول والغاز بقي يلعب الدور الريادي في الاقتصاد الوطني حيث كان ومازال يضمن للجزائر ما يفوق 97% من إجمالي صادراتها وساهم في تمويل ميزانية الدولة بما يفوق 60% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للدولة، هذا إلى جانب مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين35% و40% في المتوسط إلى جانب مساهمته في تغطية الطلب المحلي من مختلف أنواع الطاقة.

في هذا السياق وبالرغم من فترة الركود التي عرفها قطاع البترول والغاز خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بسبب الوضع السياسي والاجتماعي و الأمني الذي عرفته خلال العقد الأخير من القرن الماضي، إلا أن السلطات الجزائرية بادرت مع بداية القرن

الحالي ومواكبة للتطورات والتحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاد الطاقة بشكل خاص بإجراء إصلاحات هيكلية على القطاع تتناسب وتسيير اقتصاد حر وتنافسي وتم في هذا المجال تحديد مجموعة من التدابير الهادفة تمثلت أساسا في:[1]

1-تعزيز الدولة لدورها الثلاثي المتمثل في:

أ- كونها مالكة للعقار المنجمي.

ب- كونها محفز للاستثمار.

ج- كونها محافظة على المصلحة العامة.

2-توجيه المؤسسات العمومية إلى النشاطات الاقتصادية والمهن التي أنشئت من أجلها و من خلال ذلك تثبيت مجمعات (أقطاب) رئيسية تقف على رأس القطاع ويتعلق الأمر بالآتي:[2]

- مجمع سوناطراك SONETRACH
- مجمع سونالغاز SONELGAZ
- مجمع منال للمناجم.

وبعد تثبيت ذلك فقد كانت نتائج استغلال الثروة البترولية والغازية منذ 1990 وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر نذكر ذلك على النحو التالي:

أولا: في مجال إمداد الطاقة:

سجل إنتاج الطاقة الأولية التجارية ارتفاعا محسوسا بنسبة 2% سنويا، خلال الفترة الممتدة 2000-2012 حيث انتقلت الكمية المنتجة من 152 مليون طن مكافئ عام 2000 إلى 156 مليون طن مكافئ عام 2012، وقد كانت حصة إنتاج البترول الخام والمكثفات تمثل 43% من إجمالي الإنتاج الوطني في حين سجل إنتاج الغاز الطبيعي بنوعيه بحصة بلغت 52% من إجمالي الإنتاج الوطني، وهذا معناه أن مساهمة قطاع البترول والغاز الطبيعي خلال هذه الفترة بلغ 95% من إجمالي الإنتاج الوطني.

---

[1]- منظمة الأوابك (OAPEC): مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ورقة خاصة بالجمهورية الجزائرية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 07-08.

[2]- OAPEC: مؤتمر الطاقة العربي العاشرة، مرجع سابق، ص 8.

ثانيا: في مجال الطلب المحلي على الطاقة:

بلغ الاستهلاك الوطني من الطاقة عام 2012 حوالي 50.9 مليون طن مكافئ نفط مقابل 30.1 مليون طن مكافئ نفط مقابل عام 2000 حيث يتشكل هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة من العناصر التالية:

- استهلاك الوحدات الصناعية الطاقوية.
- الاستهلاك غير الطاقوي: (البتروكيميات، الأسمدة، الإسفلت والزيوت بمختلف أنواعها).
- الاستهلاك النهائي الذي يغطي الاحتياجات النهائية لقطاعات: الصناعة، النقل وقطاعات الاستهلاك المنزلي.

ثالثا: في مجال تطوير مصادر الطاقة:

تتكون مصادر الطاقة بشكل عام في الجزائر من نوعين من المصادر وهي:

I- المصادر غير المتجددة: تشمل:

1- البترول والغاز الطبيعي.

2- اليورانيوم.

3- الفحم.

II- المصادر المتجددة: تشمل:

1- الطاقة الشمسية.

2- طاقة الرياح.

3- الطاقة الكهربائية.

4- الطاقة الحرارية الجوفية.

رابعا: في مجال تطوير قطاع البترول والغاز 2000-2012:

في إطار سياسة الدولة الخاصة بتطوير قطاع المحروقات خاصة والمحافظة عليها فقد أقدمت السلطات الجزائرية على ادخال تغييرات جوهرية على القطاع بفضل لجوئها إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب خاصة في مجال التنقيب والإنتاج مما ساعد على وجود أكثر من 30 شركة عالمية متخصصة في البترول والغاز الطبيعي، وقد بلغت القيمة الإجمالية للاستثمار المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى

2013 حوالي 30 مليار دولار أمريكي أي بمعدل 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا وقد خصص من هذا المبلغ حوالي 87% لتطوير المكامن و ذلك بغرض تحقيق أو الوصول إلى الأهداف التالية:

1- رفع و تحسين احتياطيات المحروقات عن طريق تكثيف البحث والاستكشاف.
2- تطوير المكان المكتشفة المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين نسب الاستخلاص في المكامن المستغلة.
3- خلق قيمة مضافة وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة.

خامسا: في مجال تطويرات الصناعات البتروكيماوية (اللاحقة):

تم التركيز في هذا المجال على الآتي:

مصافي التكرير:

تهدف صناعة تكرير البترول إلى تحويل البترول الخام إلى مشتقات قابلة للاستخدام مثل: (النافتا، الغازولين، الكيروسين، الوقود، الاسفلت، زيوت التشحيم بأنواعها) ولضمان ذلك فإن صناعة التكرير في الجزائر تتوفر على سبعة (07) مصافي للتكرير تستغل وهي:

1- مصفاة سكيكدة
2- مصفاة أرزيو
3- مصفاة الجزائر العاصمة
4- مصفاة حاسي مسعود
5- مصفاة عين أميناس
6- مصفاة تيارت
7- مصفاة بسكرة

مع العلم أن هناك مشاريع لإنجاز أربعة (04) مصافي أخرى مبرمجة لأن تكون جاهزة إلى غاية 2019.

في هذا السياق و في إطار استراتيجية تطوير قطاع البترول والغاز تم تسطير برنامج للشراكة الأجنبية الذي سمح بتوفير رؤوس الأموال خاصة بالعملة الأجنبية والدعم التكنولوجي ومن بين المشاريع الخاصة بهذا المجال ثم إنجاز مشروعين هما:

1- مشروع وحدة الأمونيا واليوريا بالمنطقة أرزيو بالشركة المصرية (أوراسكوم) للمنشآت الصناعية (OCI) بطاقة انتاجية تبلغ 1.45 مليون طن سنويا من الأمونيا و1.14 مليون طن/سنويا من اليوريا.

2- مشروع وحدة الأمونيا واليوريا بمنطقة مرسى الحجاج بأرزيو بالشراكة العمانية سهيل بهوان (SBGH) بطاقة انتاجية بلغت:

1.32 مليون طن/سنويا من الأمونيا.

2.31 مليون طن/سنويا من اليوريا

كما أن هناك برامج مزمع انجازها في نفس المجال ويتعلق الأمر بـ:

1-مركب جديد للايتيلان سكيكدة (CPIKBS) بطاقة انتاجية تقدر بمليون (01) طن سنويا.

2-مركب جديد لإنتاج الميثانول بأرزيو بقدره انتاجية تبلغ مليون طن سنويا.

3-وحدة جديدة للهيليوم بحاسي الرمل زيادة عن كل ما ذكر فإن الجزائر وباعتبارها دولة منتجة و مصدرة للبترول والغاز الطبيعي و حرصا منها على استغلال ثروتها من البترول والغاز ومن أجل ضمان امداد زبائنها بالغاز الطبيعي والبترول الخام ونظرا لموقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط فإن الجزائر تملك ثلاثة موانئ بحرية رئيسية لتصدير المحروقات هي:

- ✓ ميناء ارزيو.
- ✓ ميناء سكيكدة.
- ✓ ميناء بجاية.

ومن أجل تفعيل نشاط هذه الموانئ فقد تم انشاء شركة خاصة بتسيير الموانئ البترولية في عام 2004 تسمى (شركة الموانئ) تضمن تسيير الموانئ بالشراكة مع شركة الأم سوناطراك.

ولتجسيد ذلك ومن أجل ضمان إمداد زبائن الجزائر من الغاز الطبيعي فإنها تمتلك أسطولا بحريا يتكون من عشرة ناقلات أكبرها الناقلة: لالة فاطمة نسومر بطاقة تصدير تفوق (حمولة) 150.000م^3، من الغاز الطبيعي المميع (GNL).

أما على مستوى النقل البحري لغاز البترول المميع (GPL) فإن الجزائر تمتلك أسطولا بحريا يتكون من ثماني ناقلات وفي مجال نقل البترول الخام عبر البحار فإن الجزائر يحتوي أسطولها البحري من ناقلتين كبيرتين تضمن سوناطراك بواسطتها 30% من حجم صادراتها من البترول يفوق 35 مليون طن سنويا على أن يتم شراء ناقلتين خلال 2016-2018.

من هذا المنظور ونظرا للأهمية التي يحتلها قطاع البترول والغاز في الاقتصاد الوطني فقد تم تسجيل تدفق معتبر للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة (2000-2013) حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي حوالي 30 مليار دولار أمريكي أي بمعدل 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا. وتتوزع مصادر هذه الاستثمارات على النحو التالي:

1- الشركات الأوروبية 74.2%

2- الشركات الآسيوية 14.7%

3- الشركات الأمريكية 10.0%

4- باقي الشركات 1.1% موزعة على دول العالم الأخرى.

في الأخير ونظرا لكون السياسة الطاقوية في الجزائر لا تختصر فقط في استغلال الثروة البترولية والثروة الغازية بل تتعداها إلى تطوير الطاقات المتجددة و الاستفادة منها بالرغم من كون موضوع بحثنا يتناول البترول والغاز إلا أننا ارتأينا اعطاء صورة موجزة حول السياسة الوطنية الخاصة باستغلال بقية مصادر الطاقة غير المتجددة خدمة للتنمية المستدامة، في هذا المجال فإن الجزائر كانت قد سطرت منذ بداية القرن الحالي مجموعة من البرامج الطموحة لتطوير الطاقات المتجددة خاصة في الفترة الممتدة من (2010-2030) تهدف إلى إنتاج حوالي 22000 ميغاواط في عام 2030 منها 10000 ستوجه للتصدير.

ولضمان تجسيد كل هذه المشاريع و من أجل تفعيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة بشكل عام وتدعيم وتطوير قطاع البترول والغاز بشكل خاص فقد حرصت الجزائر على وضع أو تحديد الإطار القانوني الذي من شأنه التحكم في الطاقة واستغلال مصادرها أحسن استغلال وفي هذا الشأن تم إصدار مجموعة من القوانين نذكر منها:

- القانون رقم 99/09 المؤرخ في:28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة ويحدد شروط وسائل تأطير تنفيذ السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة، ولتحقيق هذه السياسة ثم الاعتماد على:[1]
  - ✓ الوكالة الوطنية من أجل تطوير و ترشيد استهلاك الطاقة (APRUE).
  - ✓ الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة (FNME).
  - ✓ البرنامج الوطني لترشيد الطاقة (PNME).
  - ✓ اللجنة المشتركة بين القطاعات لترشيد استهلاك الطاقة (CIME).

هذا القانون يتعلق أساسا بالبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة الموضوع من طرف السلطات الجزائرية على مدى (2007-2030) أما الإجراءات الخاصة بالحفاظ على البيئة في صناعة الطاقة و باعتبار مشكل التلوث البيئي يعتبر من أهم المواضيع التي تشغل بال دول العالم أجمع خاصة منذ قمة الأرض بريو ديجانيرو المشار إليها سابقا.

لذلك فقد عملت الجزائر على تكريس هذا الطرح في إطار المحافظة على البيئة على الصعيدين الوطني والدولي، وقد وضعت مجموعة من القوانين التنظيمية التي تسمح لها بتسيير مصادرها الطاقوية لاستغلالها أحسن استغلال، دون الإخلال بالتوازن البيئي ومن بين هذه القوانين نذكر:

1- القانون رقم 07/88 المؤرخ في:26 جانفي 1988 والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل.
2- القانون رقم 09/99 المؤرخ في:28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.
3- القانون رقم 19/01 المؤرخ في:12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير مراقبة والقضاء على النفايات السامة.
4- القانون رقم 20/01 المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.
5- القانون رقم 01/02 المؤرخ في: 05 فبراير 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.

[1]- OAPEC: مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سابق، ص 33.

6- القانون رقم 10/03 المؤرخ في: 19 جويلية عام 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

7- القانون رقم 09/04 المؤرخ في: 14 أوت2004 متعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

8- القانون رقم 06/07 المؤرخ في: 13 ماي2007 متعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

9- المرسوم التنفيذي رقم 452/03 الصادر في 01 ديسمبر2003 متضمن الظروف الخاصة والمتعلقة بالنقل البري للمواد الخطيرة.

10- المرسوم التنفيذي رقم 403/04 الصادر في 11 جانفي 2004 والذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الآلات التي تعمل بالكهرباء، الغاز والمواد البترولية.

من كل ما سبق يمكن التأكيد على حقيقة لابد من توضيحها أكثر وهي أن دور قطاع البترول والغاز(المحروقات) في الجزائر لم يقتصر على كونه كمصدر طاقة وكمصدر لتمويل التنمية في الجزائر بل إن دور القطاع يتعدى هاتان الوظيفتان ويقوم فعلا بكل الوظائف التي سبق ذكرها في هذا البحث، والدليل على ذلك أن قطاع البترول والغاز ساهم في تدعيم التنمية المستدامة في الجزائر من خلال ما قامت ونقدم به شركة سوناطراك من انجازات وتنفيذ لمشروعات تتولى هي تمويلها والإشراف عليها. خاصة منذ بداية القرن الحالي حيث ساهمت سوناطراك في تحقيق التكامل القطاعي والاندماج بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني واستطاعت بذلك سوناطراك تحقيق مجموعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وأشرفت عليها هي بنفسها، حيث لعبت سوناطراك دور الشركة المواطنة (L'entreprise Citoyennes)[1]، حيث سطرت الشركة منذ عام 2001 برنامجا استثماريا يهدف إلى تحسين ظروف معيشية سكان الجنوب الجزائري وخاصة سكان ولاية أدرار والمناطق المجاورة لها حيث كان التركيز في هذا المشروع على:

1- محو الأمية وضمان التكوين لأكثر عدد ممكن من شباب الولاية.

2- فك العزلة على البلديات والقرى النائية ومحاولة ربطها بعضها ببعض.

[1]- sonatrach ; la reuue sonatrach . N°= 48 Mars 2006 page 27.

3- إعطاء أهمية خاصة للزراعة الصحراوية.

4- تدعيم التكوين المهني وإحياء الحرف التقليدية للمنطقة.

5- إعطاء دفع جديد للنشاطات الرياضية.

وقد تم تجسيد هذا المشروع على النحو التالي:

1- في مجال القطاع الزراعي: استفاد هذا القطاع بما يلي:

- ✓ إنشاء عدد معتبر من الآبار الارتوازية والأحواض المائية.
- ✓ تحفيز وعصرنة الزراعة الصحراوية.
- ✓ خلق أكثر من 300 منصب شغل دائم خلال الفترة (2003-2005).
- ✓ سقي أكثر من 400 هكتار من الأراضي الزراعية المستغلة في ولاية أدرار خلال نفس الفترة.

وكل هذا ثم بتمويل من القطاع واستغلال الفوائض المالية خدمة للتنمية المستدامة.

2-فك العزلة، محو الأمية والتكوين المهني: في هذا الإطار ثم انجاز الآتي:

- ✓ إنشاء ثلاثة (03) شركات ذات المسؤولية المحدودة للأشغال العمومية في الفترة 2003-2005 ووضعها تحت تصرف استغلال شباب المنطقة.
- ✓ فك العزلة على مجموعة من بلديات الولاية ومدها بالعتاد اللازم (خمسة آلات جارفة، 2 شاحنات...).
- ✓ شراء خمسة (05) مولدات كهربائية بقوة 20 فولط ثم توزيعها على البلديات النائية للولاية.
- ✓ إنشاء شركة ذات المسؤولية المحدودة في مجال نقل البنزين في بلدية شروان (ولاية أدرار) لضمان تموين البلدية مما تحتاجه من البنزين وتغطية حاجيات البلديات المجاورة من البنزين.

مع التأكيد هنا أن كل الشركات التي تم انشاؤها من طرف سوناطراك كانت مؤطرة 100% بإطارات سوناطراك وبقيت هذه الاطارات تشرف وتضمن الرقابة على تلك الشركات حتى شرعت تلك الشركات في مرحلة التشغيل والاستغلال زيادة على ما سبق فقد ساهمت سوناطراك من جانب أخر في انجار الآتي:

- ✓ فتح وتجهيز ستة مكتبات (Médiathèques) بمعدل مكتبة واحدة في كل دائرة من دوائر ولاية أدرار 2(2005).
- ✓ فتح احدى عشره (11) ورشة للخياطة والنسيج في أربعة دوائر من دوائر ولاية أدرار.
- ✓ تجهيز خمسة وخمسون (55) مدرسة قرآنية في دائرة أدرار.
- ✓ فتح مركز للتكوين المهني وإمداده بمختلف التجهيزات البيداغوجية الضرورية مثل:
  - الحواسيب.
  - ماكنات الخياطة.
  - ماكنات النسيج.

لقد ساهمت هذه المشاريع ولو بنسبة متواضعة في التقليل من بعض الظواهر غير الحميدة التي كانت منتشرة في المنطقة الجنوبية للبلاد وخاصة منها:

- التسرب المدرسي.
- انتشار الأمية التي تعدت 70% في الولاية.

هذا جزء من الكل الذي قام به قطاع البترول والغاز خدمة للتنمية المستدامة، لكن على مستوى تنمية القطاع ذاته فقد حرصت السلطات الجزائرية منذ بداية الألفية الحالية على تطبيق مجموعة من الاصلاحات التي تم ادخالها على القطاع والتي كانت نتائجها ايجابية إلى حد كبير، رغم ما قيل عن تلك الاصلاحات وخاصة منها قانون المحروقات الصادر في عام 2005[*] تحت رقم (04/21) هذا القانون الذي قيل عنه الكثير حيث كان هناك المؤيدون وهناك المعارضون لهذا القانون إلا أن تطبيق هذا القانون في نظر السلطات الجزائرية كان يعتبر بمثابة تحول جوهري في السياسة الطاقوية في الجزائر[1] بشكل عام وأعطى دفعا قويا في تسيير القطاع بشكل خاص.

---

[*]– من بين ماورد في شأن هذا القانون من آراء نذكر ما ورد على لسان رئيس الحكومة الأسبق السيد: سيد أحمد غزالي حيث قال: إن قانون المحروقات رقم 21/04 الصادر في عام 2005 لم يكن قانونا جزائري 100%، ثم أضاف قائلا لقد تم اخفاء البند الهام أو الرئيسي في هذا القانون، وعدم ظهوره في الجريدة الرسمية وهنا نتساءل إن لم يكن القانون جزائريا 100% كما يقول فمن واضح هذا القانون الذي يعتبر جزائريا في نظر البعض الآخر؟

[1]– للاطلاع أكثر حول قانون المحروقات رقم 21/04 الصادر في: 2004/12/29 و المتضمن قانون المالية لسنة 2005، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 50، الصادر يوم 19 جويلية عام 2005، ص 04.

في هذا السياق فقد كان القطاع منذ عام 2000 قد سطر برنامجا استثماريا خصص في الأساس لتطوير حجم الاحتياطيات الوطنية من البترول والغاز الطبيعي والرفع من حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات و قبل ذلك فقد كانت المشاريع التي تم الشروع فيها لتطوير القطاع قيد الانجاز ونخص بالذكر ثلاثة مشاريع ضخمة خاصة بنقل الغاز الجزائري نحو أوروبا ويتعلق الأمر بـ:

1- أنبوب الغاز الرابط بين مدينة حاسي الرمل (الجزائر) بمدينة ألميريا الاسبانية مرورا بمدينة بني صاف في الجزائر عبر البحر الأبيض المتوسط.

2- أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل ومديني (سرولينا وبيومبينو)[*] الايطاليتين مرورا بمدينة القالة في الجزائر عبر البحر الأبيض المتوسط.

أما المشروع الأخر والذي يدخل ضمن التعاون الافريقي –افريقي فيتعلق بانجاز الأنبوب الاطول لنقل الغاز الطبيعي انطلاقا من حقول الغاز الطبيعي بنيجيريا مرورا بالنيجر ثم الجزائر وعبر البحر الأبيض المتوسط نحو ايطاليا مرورا بمدينة القالة في الجزائر علما أن الأنبوبان الأول والثاني يحملان اسم MEDGAZ و GALSI على التوالي.

هذا الأنبوب الضخم الذي يبلغ طوله 4188[**] كلم والذي أطلق عليه: (الأنبوب العابر للصحراء) TSGP أي (Le Trans-sahoran Gas pipeline)[1] وقد قدرت تكاليف انجاز هذا المشروع أكثر من عشرة (10) ملايير دولار أمريكي ويضمن نقل من 20 إلى 30 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا (غاز نيجيريا والجزائر) نحو أوروبا هذا زيادة عن الأنبوبين القديمين اللذين يربطان الجزائر بإيطاليا عبر الأراضي التونسية والأخر الذي يربط الجزائر باسبانيا مرورا بالمغرب، مع العلم أن أهم أهداف الأنبوب الضخم العابر للصحراء (TSGP) نذكر:

---

[*]– سردينيا وبيومبينو (ايطاليا).

[**]– طول هذا الأنبوب العابر للصحراء يبلغ 4188 كلم موزعة على النحو التالي:

2310 كلم في الأراضي الجزائرية

1037 كلم في أراضي نيجيريا

841 كلم في أراضي النيجر

[1]- Sonairach : la rune sonatrach ; N° 51 Novembre 2006 page 16.

1- استرجاع الغاز المحترق وحماية المحيط من التلوث.

2- ضمان التنمية الاقليمية للبلدان الافريقية التي يمر بها الانبوب.

3- فتح المجال للتعاون الإفريقي- إفريقي في المشاريع أخرى.

إن هذه المشاريع المتعلقة بنقل أو تسويق الغاز الجزائري نحو السوق الأوروبية تدخل ضمن استراتيجية بعيدة المدى لسوناطراك الهدف منها تعزيز مكانة سوناطراك في هذه السوق لتصبح الممون الفعال بالغاز الطبيعي خاصة بعد ما تأكدت سوناطراك بأن الدول الأوروبية لا تريد أن ترهن متطلباتها من الغاز الطبيعي بالسوق السوفيتية التي تعتبر الممون الرئيسي لهذه المجموعة من الدول و في سياق آخر فإن سوناطراك كانت قد سُطرت مع بداية الألفية الحالية هدف أخر لا يقل أهمية عن السابق و يتمثل في كونها قد استطاعت أن تضمن أماكن تخزين لغازها الطبيعي في كل من كوريا الجنوبية وهولندا كما حصلت على مساحة متواضعة للتخزين في فرنسا[1] ومازالت المفاوضات جارية لإيجاد أماكن تحرير أخرى عبر العالم، علما أن سوناطراك كانت قد حددت هدفا أخر يتمثل في القيام بعملية توزيع الغاز الطبيعي مباشرة في السوق الأوروبية بدلا من أن يبقى عملها منحصرا في عمليتي انتاج وبيع المحروقات مما يجعلها رهينة لكل ما تعرفه السوق الدولية للبترول والغاز من تقلبات وتطورات تؤثر على مستوى، أسعار البترول والغاز الطبيعي ومن خلالها على حجم صادراتها وقيمة فوائضها المالية، إلا أن هذا الطرح قوبل بالرفض من قبل الشركات البترولية لكن رغم ذلك فإن سوناطراك استمرت في العمل من أجل تعزيز مكانتها وفرض وجودها في السوق الدولية للبترول والغاز حسب ما تملكه من قدرات بشرية ومالية و استطاعت بذلك الحصول على عقود التنقيب على البترول والغاز في مالي بالشراكة مع الشركة الإيطالية إيني (ENI) كما حصلت على صفقة للتنقيب في ليبيا تقوم بها لوحدها، زيادة عن عقد التعاون الذي أبرمته شركة سوناطراك مع المجموعة البرازيلية بتروبراس بقيمة 7 مليار دولار أمريكي لتطوير تقنياتها في التنقيب على البترول في مياه البحار بعد أن كانت قد حصلت على عقد للتنقيب على البترول في المياه الاقليمية لمصر بالشراكة مع الشركة النرويجية ستاتويل (STATOIL).

[1]- حميد روانة: الخبر الأسبوعي العدد 448 الصادر بـ 29 سبتمبر أكتوبر 2007.

من هذا العرض الخاص باستراتيجية استغلال الجزائر لثروتها البترولية والغازية اتضح لنا فعلا أن الجزائر قد استطاعت أن تحقق مكاسب لا يستهان بها ولكن ليست كل المكاسب وهذا حسب قدراتها وإمكانياتها المادية، البشرية والمالية وهو أمر لا يمكن انكاره مادامت الأرقام والبيانات التي تم عرضها والتي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة تثبت ذلك، إلا أن المحير الذي توصلت إليه هذه الدراسة هو أنه بالرغم من كل هذه الانجازات التي تمت أو لنقل ثم تحقيقها والاعلان عنها فإن الجزائر مازالت تراوح مكانها ولم تستطع تحسين وضعها ضمن المنظومة الدولية، والدليل على ذلك التقرير الذي صدر عن منتدى دافوس (DAVOS) بلندن عام 2013 الخاص بترتيب دول العالم حسب درجة قوتها الاقتصادية، وقد جاء التقرير الخاص بالجزائر والذي يعتبر في اعتقادنا محيرا إلى درجة الحزن على مستقبل اقتصادنا الوطني بل وعلى مستقبل الدولة ككل، وقد جاءت التصنيفات مخيبة للآمال كما يلي:[1]

1- صنفت الجزائر من حيث احتياطي البترول في المرتبة 16 بطاقة انتاجية بلغت 1342 مليار برميل بعد أن كانت في المرتبة 18 عالميا في عام 2012 بواقع 12 مليار برميل (أي ما يعادل 1% عالميا).
2- صنفت الجزائر في المرتبة العاشرة من حيث انتاجها للبترول بواقع 1.2 مليون برميل .
3- صنفت الجزائر من حيث احتياطياتها من الغاز الطبيعي في المرتبة العاشرة (10) بـ 4500 مليار متر مكعب ($م^3$).
4- صنفت الجزائر من حيث انتاجها من الغاز الطبيعي بنوعيه في المرتبة السادسة (06) عالميا بواقع 86 مليار $م^3$ سنويا.
5- تحتل الجزائر المرتبة الحادي عشر (11) من حيث احتياطي الصرف الذي بلغ 200 مليار دولار أمريكي في عام 2013.
6- صنفت الجزائر في المرتبة (22) عالميا من حيث احتياطياتها من الذهب بواقع 17306 طن في عام 2012. حسب آخر تقرير للمجلس العالمي للذهب.
7- احتلت الجزائر المرتبة 141 حسب فعالية مؤسساتها من أصل 144 دولة.
8- احتلت الجزائر المرتبة 152 من حيث مناخ الأعمال من مجموع 155 دولة.

[1]- دبيش أحمد: الصناعة الجزائرية تحديات اتحاد وقطاع مصر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، جانفي 2013. ص62.

9- احتلت الجزائر المرتبة 142 من حيث فعالية جهازها البنكي من 144 دولة.

10- صنفت الجزائر في المرتبة 136 من حيث مؤشر الفعالية الاقتصادية من 143 دولة.

11- صنفت الجزائر في مجال الحصول على الائتمان في المرتبة 138 من 185 دولة وهو ما يعكس الأداء الضعيف لمنظومة التمويل في الجزائر و ما ينجر عن ذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

12- صنفت الجزائر حسب مؤشر استخراج التراخيص في المرتبة 113 من أصل 185 دولة (تراخيص الاستثمار).

13- صنفت الجزائر في مؤشر تسجيل الملكية العقارية في المرتبة 165 من مجموع 185 دولة، الأمر الذي يوكد الأضرار الكبيرة التي تلحقها الممارسات البيروقراطية للإدارة الجزائرية على الاقتصاد الوطني.

14- صنفت الجزائر من حيث مؤشر دفع الضرائب في المرتبة 170 من أصل 185 دولة، وهذا دليل على التأخر الكبير للجزائر في هذا المجال وما ينتج عن ذلك من أضرار على الاقتصاد الوطني.

15- صنفت الجزائر في المرتبة 105 من أصل 176 دولة في مؤشر الشفافية (الفساد)، وهو ما يعكس التفشي الكبير والخطير لظاهرة الفساد الهدام للاقتصاد الوطني.

16- صنفت الجزائر في مجال منح رخص البناء في المرتبة 138 من أصل 155 دولة تحسنت وضعية الجزائر مع بداية عام 2015.

إن هذه الوضعية وهذا التصنيف يثير الكثير من الجدل ويجعلنا نطرح أكثر من تساؤل ولكن أهم هذه التساؤلات هو: هل منتدى دافوس كان صادقًا في معلوماته؟ وهل ما تحصلنا عليه من معلومات ومن مصادر رسمية صادرة عن هيئات ومنظمات رسمية وطنية كانت أم دولية صادقة أيضا؟ إذا كان الجواب بنعم فمن نصدق الأول أم الثاني؟ خاصة ونحن نعرف أن الجزائر كانت قد أنفقت خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012 ما يقارب 300 مليار دولار، رغم ذلك فالاقتصاد الوطني لم يسجل أي تحسن يذكر.

خلاصة الفصل:

لقد واكب الجزائر أثناء انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مجموعة من الأحداث والتطورات التي غيرت إلى حد كبير معالم الاقتصاد الوطني وتغيرت معها أهمية ومكانة القطاعات الاستراتيجية وفي مقدمتها قطاع البترول والغاز، وهذا الأخير الذي أصبح يحظى باهتمام متميز من طرف السلطات العليا للبلاد نظرا لما يوفره القطاع من أموال سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية لضمان تمويل التنمية الاقتصادية.

لذلك فإن مسار سياسة استغلال الجزائر لثروتها البترولية والغازية منذ عام 1990 كان مرتكزا بالدرجة الأولى على كيفية ضمان تلك الأموال التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى معرفة ما هو متوفر لدى الجزائر من هذه الثروة سواء تعلق الأمر بحجم الاحتياطيات الوطنية المؤكدة من البترول والغاز الطبيعي أو من حيث إنتاج استهلاك وتصدير جزء من هذه الثروة نحو الأسواق العالمية لضمان الحصول على تلك الأموال والعمل على تطبيق سياسة ترشيد استغلال تلك الثورة بالقدر الذي يضمن تغطية متطلبات الجيل الحالي من التنمية المستدامة وفي نفس الوقت عدم اهمال حق الأجيال اللاحقة للاستفادة من هذه الثروة مستقبلا وإذا استطاعت الجزائر التوفيق بين الهدفين تكون فعلا قد حققت التنمية المستدامة المرجوة.

لذلك فإنه ومن أجل ضمان تلك الأموال فإن ذلك يتوقف بالدرجة الأولى على سياسات التسعير المعتمدة من قبل الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز تلك الأطراف المتمثلة في مجموعتين رئيسيتين هما:

- ✓ مجموعة الدول المستهلكة للبترول والغاز.
- ✓ مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز وكل مجموعة تسعى لتحقيق مآربها بكيفية أو بأخري.

في هذا السياق وباعتبار الجزائر ضمن مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعي لم تكن بمنأى عن تلك الصراعات إلا أن تواضع حتى لا نقول ضعف قدراتها الطاقوية مقارنة ببقية دول منظمة الأوبك جعلها تتأثر أكثر بكل ما يحدث في السوق الدولية من مستجدات وفي نفس الوقت لم تستطع الجزائر تحديد معالم سياستها الطاقوية بمعزل عن تلك الاحداث والتطورات التي عرفتها وتعرفها السوق الدولية لكن رغم

ذلك فقد استطاعت الجزائر التعامل مع تلك التغيرات وذلك عن طريق اجراء بعض التعديلات على طرق وأساليب تسيير قطاع البترول والغاز خاصة بعد صدور القانون الجديد للمحروقات رقم 21/04 في عام 2005 هذا القانون الذي أعطى مرونة أكثر في التعامل مع التطورات التي عرفها القطاع على الساحة الدولية رغم ما قيل عن هذا القانون الذي أعطى مرونة في التعامل مع كل تلك المستجدات الدولية، الاقليمية وحتى الوطنية خدمة للتنمية المستدامة.

في هذا السياق فقد تبين لنا من هذه الدراسة أن سياسة استغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر كانت قد ركزت على مجموعة من المحاور الرئيسية تمثلت أساسا في:

1- الاستغلال الرشيد للاحتياطيات الوطنية المؤكدة من البترول والغاز الطبيعي والعمل على الرفع من القدرات الاستكشافية لإطالة العمر الإنتاجي للبترول والغاز خاصة وأن الأرقام المعلنة لا توحي بالتفاؤل (30 سنة للبترول و60 سنة للغاز).

2- الالتزام بمعايير الكفاءة في تخصيص وتوظيف واستثمار العائدات التي يوفرها القطاع مع الأخذ في الحساب مخاطر توظيف تلك الأموال في الأسواق العالمية.

3- الالتزام بتطبيق العدالة في توزيع الريع البترولي: العدالة في توزيع الريع بين فئات المجتمع الواحد والعدالة في ترك جزء من هذه الثروة أو من هذا الريع للأجيال القادمة ضمانا لعملية التنمية المستدامة باعتباره حقا مشروعا.

4- على الجزائر تحسين امكانياتها على (الأقل ضمن مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول والغاز (OAPEC) وذلك عن طريق الرفع من حصتها في إنتاج البترول والغاز الطبيعي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن دراسة وتحليل موضوع سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي يعتبر من المواضيع الحساسة والشائكة والمعقدة على المستوى الاقتصاد العالمي بشكل عاو ومستوى السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص، وذلك نظرا لما لسياسات تسعير المصدرين من مكانة خاصة على مستوى الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعي (OPEC)، نظرا لارتباط تلك السياسات بما توفر صادرات البترول والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية من فوائض مالية بالعملة الأجنبية التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة في دول المنظمة عموما والجزائر على وجه التحديد، وفي المقابل فإن أهمية تسعير البترول والغاز بالنسبة للدول المستهلكة من شأنها تحديد مدى قدرات هذه الأخيرة في تقبل مستوى معين للأسعار التي يتم تحديدها جراء تلك السياسات.

في هذا السياق فإن الحديث عن سياسات تسعير البترول والغاز يتطلب بالضرورة تحديد المراحل الرئيسية التي مرت بها عمليات تسعير المصدرين في السوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي ونعني بذلك كيف كانت تتم عملية باستغلال هذه الثروة من قبل كل الأطراف المعنية باستغلالها والاستفادة منها ونعني بذلك الشركات البترولية العالمية الكبرى، الدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للطاقة والدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز، لذلك يمكن القول أن سياسات تسعير البترول والغاز عرفت مرحلتين متميزتين هما:

المرحلة الأولى:

تميزت هذه المرحلة بالسيطرة المطلقة للشركات البترولية العالمية الكبرى على الصناعة البترولية أولا ثم الغازية بعد ذلك خلال عقد من الزمن، وخلال هذه الفترة لم تكن قضية التسعير ولا قضية سياسات التسعير مطروحة على الاطلاق لسبب بسيط هو وجود طرف واحد يتحكم في السوق الدولية للبترول والغاز فهو من يقرر السعر يوم حجم الانتاج وحجم التقدير ووجهة التصدير وكيفية التسويق وهذا الطرف هو الشركات البترولية العالمية الكبرى ومن خلالها الدول العظمى الأكثر استهلاكا للطاقة بشكل عام والبترول والغاز بشكل خاص.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تغير الوضع حيث فيها استطاعت الدول صاحبة الملكية الشرعية للثروة البترولية والغازية سيطرتها على تلك الثروة خاصة بعد عام 1973، حينما تغيرت الأوضاع وتوسعت دائرة الأطراف الفاعلة في السوق الدولية للبترول والغاز وظهرت دول الأوبك (OPEC) كطرف فاعل في وضع معالم تلك السياسات وتحديد اتجاهات الاسعار التي تتوافق ومصالحها دون أن يكون ذلك على حساب مصالح الدول المستهلكة طبعا.

من هذا المنطلق وبما أن موضوع بحثنا يتعلق بسياسة تسعير البترول والغاز وانعكاساتها على التنمية في الجزائر فإن ذلك سيستدعي الوقوف هنا حول أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث وما هي التوصيات الممكن تقديمها للاسترشاد بها مستقبلا من أجل ايجاد سياسة سعرية مناسبة و التي تضمن السعر الملائم للبترول والغاز في الجزائر وعلى المستوى السوق الدولية لضمان التمويل اللازم الذي تتطلبه عملية التنمية المستدامة في الجزائر. خدمة للمصلحة العامة شرط أن لا تتعارض هذه السياسة مع مصالح الأطراف الآخرى الفاعلة في السوق الدولية لبترول والغاز.

وعليه فإنه من آجل معرفة تداعيات سياسات تسعير البتول والغاز على التنمية المستدامة في الجزائر باعتبارها عضو في منظمو الأوبك (OPEC) إلا أنها في نفس الوقت لم تكن لها القدرة الكافية أو القوة التفاوضية على مستوى السوق الدولية للبترول والغاز لفرض السياسة السعرية المناسبة لها بمعزل عن الاطراف الفاعلة في السوق، لذلك فقد تم التركيزنا في بحثنا هذا على المحاور الرئيسية التالية:

- مصادر الطاقة الأولية ومكانتها في السوق الدولية للطاقة.
- البترول والغاز الطبيعي وسياسات تسعيرهما.
- قطاع البترول والغاز في الجزائر بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق.
- انعكاسات سياسات تسعير البترول والغاز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- التوجهات العامة لاستغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر.

ومن خلال استعراض لكل هذه المحاور وفق الخطة العامة للبحث توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج البحث:

1- لقد تميزت مرحلة تسعير البترول والغاز الطبيعي قبل عام 1973 بسيطرة الشركات البترولية العالمية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية للبترول أولا ثم السوق الغازية بعد ذلك، وكان تطبيق نظام الامتياز هو السائد إلى جانب تطبيق الأسعار المعلنة منذ خمسينيات القرن الماضي هي السائدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا النظام الذي كان يخدم مصالح تلك الشركات ومن خلالها مصالح الدول المتقدمة صناعيا (OPEC) أكثر مما يخدم مصالح الدول المنتجة والمصدرة للبترول (OPEC)، لا لشيء إلا ليكون صاحب القرار في تحديد السعر خلال هذه الفترة هو تلك الشركات نفسها.

2- إن التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ سبعينات القرن الماضي وكذلك التطورات التي عرفها السوق الدولية للطاقة بشكل عام والسوق الدولية للبترول والغاز الطبيعي بشكل خاص كانت سببا في التدهور التدريجي لقوة تلك الشركات الاحتكارية وفي المقابل ازدادت قوة دول منظمة الأوبك والأوابك (OAPEC). الأمر الذي جعلها تحقق بعض المكاسب من خلال مجموعة القرارات التي اتخذتها ومنها على وجه التحديد:

أ- استعادة السيادة الوطنية على الثروة البترولية والغازية من خلال مجموعة من الاجراءات والتدابير التي اعتمدتها كل دولة في المنظمة وخاصة منها إجراءات التأميم الكلية أو الجزئية لهذه الثروة.

ب- رفع سعر البترول الخام في عام 1973 طبقا لاتفاقيات طهران.

3- في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974 سجل حدث تاريخي تم فيه انتقال تحديد سعر البترول في السوق الدولية بشكل شبه كامل من الشركات البترولية العالمية الكبرى الى دول الاوبك وبدأ العمل بنظام الأسعار الرسمية بدلا من الأسعار المعلنة التي كانت سائدة قبل 1973. وبذلك استطاعت دول الأوبك أن تصحح الاتجاه العام لأسعار بترولها الخام بمختلف أنواعه وربط سعر الغاز الطبيعي بسعر البترول الخام عن طريق تطبيق نظام الربط السعرية INDIXATION.

4- لم تنجح إجراءات دول الأوبك خاصة منها تلك المتعلقة بتخفيض إنتاج البترول في السوق الدولية للبترول وتطبيق نظام الحصص في عام 1983 بغرض إيقاف التدهور

المستمر لسعر البترول في السوق الدولية. الأمر الذي دفع بدول المنظمة (أوبك) وهي مجبرة على ذلك بالتخلي عن نظام السعر الرسمي والانتقال الى سعر السوق بداية من عام 1986.

5- نظرا للتطورات التي عرفتها وتعرفها السوق العالمية للغاز الطبيعي فقد تأكد لنا خلال هذا البحث أنه لضمان السعر المناسب للغاز الطبيعي في الأسواق الدولية للغاز، ضرورة جعل سعر الغاز أكثر مرونة أو بمعنى الاعتماد على أكثر من سياسة لتسعير الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية وذلك باستخدام الطرق التالية:

أ- استخدام طرق مختلفة للتسعير.

ب- استخدام مؤشر واحد للتسعير.

ج- استخدام مزيج من المؤشرات في المعادلات السعرية.

وذلك من منطلق ان التنوع في التسعير قد يكون أحيانا نتيجة لتنوع في الاستراتيجيات التي يعتمدها كل بلد منتج ومصدر للغاز الطبيعي لتحقيق مآربه.

6- تتوقف سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية على مجموعة من العوامل الجيو-استراتيجية والجيو-سياسة هذا إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي:

- معدل النمو الاقتصادي.
- معدل النمو السكاني.
- الطاقات الانتاجية.
- المضاربة في الأسواق المالية.
- الظروف المناخية والبيئية.

7- تتأثر أسعار البترول والغاز بالتطورات الجيوسياسية من جهة والوضع العام للاقتصاد العالمي من جهة ثانية، هذا إلى جانب حدة المضاربة في الأسواق المستقبلية للبترول والغاز خاصة بعد أن أصبح البترول في نظرا المستثمرين ملاذا آمنا للاستثمار.

8- أصبح الحديث عن سعر البترول والغاز على الساحة العالمية دافعا للحوار ولكنه في نفس الوقت أصبح يمثل منطقته المحرمة، فهو دافع للحوار من طرف دول الأوبك

لإيجاد سعر مقبول اقتصاديا. ويمثل منطقته المحرمة بالنسبة للدول المستهلكة التي ترى أن رفع السعر سيرفع من فاتورة استيرادها البترول والغاز وهذا ما لا تقبله هذه الدول.

9- رغم أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك والأوابك (OAPEC وOPEC) إلا أن قوتها التفاوضية حول اعتماد سياسات تسعير البترول و الغاز على مستوى السوق الدولية كانت جد متواضعة أو ضعيفة أحيانا بسبب تواضع حجم احتياطاتها البترولية والغازية إلى جانب ضعف طاقتها الانتاجية التي لم تتعدى 1.5 مليون برميل/ يوم. سنويا منذ عام 1967.

10- يتعذر على الجزائر ويحكم ما تملكه من احتياطيات بترولية وغازية متواضعة أن تكون طرفا فعالا في اعتماد سياسات تسعير البترول والغاز بما يتلاءم واقتصادها الوطني لضمان التمويل اللازم الذي تتطلبه عملية التنمية المستدامة.

11- الاعتماد شبه الكلي للجزائر في صادراتها على صادرات قطاع البترول والغاز سواء تعلق الأمر بالجانب الكلي أو الجانب القيمي كان سببا في عدم قدرة الجزائر من تحقيق أحد أهدافها الاستراتيجية و هو أن تبلغ قيمة صادراتها خارج المحروقات ملياري (02) دولار أمريكي خلال الفترة 1990-2014 باستثناء الأعوام 2013 2014، 2012، 2011 التي تحقق فيها ذلك.

12- أن ما يحدث من تطور في ارتفاع العائدات الجزائرية من البترول والغاز الطبيعي لا يعود بالدرجة الأولى إلى دور الجزائر بقدر ما يعود إلى ملاءمة الظروف الجيو-استراتيجية والجيوسياسية في السوق الدولية للبترول والاقتصاد العالمي.

13- إن البحبوحة المالية التي تنتج بفضل ارتفاع أسعار البترول والغاز والتي تحدث من حين لآخر في الجزائر لم تستطع تحقيق التنمية المرجوة وأن الجزائر لم تستغل تلك البحبوحة خاصة منذ 1900، حيث مازالت الجزائر تعاني من مشكلة البطالة التي تتجاوز 10% حسب المصادر الرسمية الجزائرية وأكثر من 20% حسب المصادر الأجنبية (صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى)، وأن 55% من سكان الجزائر يعيشون في دائرة الفقر حسب آخر تقرير قدمه صندوق النقد الدولي في عام 2012.

14- بفضل العائدات البترولية والغازية نتيجة ارتفاع أسعار البترول استطاعت الجزائر أن تتحرر وتتخلص من أكبر مشكلة كانت تعاني منها منذ ثمانينيات القرن الماضي وهي

عقدة المديونية الخارجية ابتداء من عام 2006 أين تراجع حجم المديونية الخارجية من 17,6 مليار دولار أمريكي عي عام 2005 إلى 5.4 مليار دولار أمريكي عام 2006.

15- إن أهم مورد للأمة الجزائرية أصبح يمثل أكبر مشكلة تواجهها الآمة ذاتها والسبب بكل بساطة هو أن هذه الآمة لا تستطيع أن تتحكم في بنية وهيكل هذا المورد المالي (قطاع المحروقات) بمفردها وبمعزل عن الأطراف الآخرى.

16- الجزائر تمتلك اقتصادا لا يعرف كيف يحول الريع البترولي إلى ثروة حقيقية ودائمة، وان ما كانت تقوم به الجزائر خلال العقود الماضية هو أنها تقدم بعملية توزيع الريع لا أقل ولا أكثر،لذلك نرى أنه من الصعب جدا الآن إحداث تغيير جذري في اقتصادنا الوطني بالسهولة التي يتصورها البعض لان الأمر على درجة كبيرة من التعقيد والتشابك لكن إذا ما توفرت الادارة السياسية وتغيرت النظرة لقطاع المحروقات فإن ذلك ممكن تحقيقه ولكن بصورة تدريجية وفي نفس الوقت سيكون مكلف في اعتقادنا.

17- في عام 2000 أنشأت الجزائر صندوق ضبط الايرادات وهي آلية من حيث المبدأ مقبولة إلى حد كبير خاصة إذا ما رجعنا لما حققه هذا الصندوق في الدول التي تتواجد فيها مثل هذه الصناديق ومنها الدول العربية، فهو فعلا أداة فعالة وبفضله استطاعت الجزائر أن تحقق مستويات جد مقبولة من احتياطي الصرف الأجنبي حتى بلغ 200 مليار دولار أمريكي في العقد الثاني من هذا القرن، إلا أن ما يعاب على هذا الصندوق حسب خبراء الاقتصاد في الجزائر هو أنه جعل السلطات الجزائرية لا تعطي أهمية لما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي وتقلبات في أسعار البترول والغاز وذلك بسبب وجود البديل لمواجهة كل ما من شأنه أن يحدث وهذه هي النقطة السوداء التي يمكن تسجيلها حول هذا الصندوق.

18- خسائر الجزائر من عمليات تصدير البترول والغاز نحو الأسواق العالمية لا ترتبط فقط بانخفاض أسعار البترول والغاز أو انهيارها. بل أن تلك الخسائر تزداد أكثر كلما حدث انخفاض أو تخفيض في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى وفي مقدمتها العملة الأوربية الموحدة اليورو(€)، وعليه فإنه في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة عشرة في المائة (10%) مقابل العملات الأجنبية الأخرى وخاصة اليورو فإن ذلك يكلف الجزائر خسارة تبلغ مليار دولار أمريكي من قيمة عائدات المحروقات.

19- رغم حجم الاستثمارات التي كانت توجه لقطاع المحروقات دون بقية القطاعات الآخرى إلا أن الجزائر تبقى أقل الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية ويعود ذلك إلى عدة اسباب منها:

- البيروقراطية الادارية
- تشريعات غير مستقرة.
- مناخ أعمال غير محفز.

20- لعب قطاع المحروقات دورا حيويا في الاقتصاد الجزائري إذ بفضل ما يوفره القطاع من عائدات بالعملة الصعبة والوطنية حدثت تحولات اقتصادية واجتماعية لم تكن لتحدث لولا وجود العائدات وانعكس ذلك ايجابا على.

- تجديد البنية التحتية.
- خلق فرص عمل مقبولة نسبيا.
- تحسن مؤشرات التنمية البشرية.
- الرفع من حجم احتياطي الصرف أو المحافظة عليه على الأقل.
- ارتفاع في متوسط دخل الفرد الجزائري رغم أنه لم يرقى إلى مستوى الدخل الفردي في الدول العربية.

21- بمجرد تفحصنا لهيكل التجارة الخارجية للجزائر نجد أن تشكيلتها لم تتغير منذ 1967 وأن هذه التشكيلة تعرف باقتصادنا الذي هو اقتصاد تبعي من وجهة النظر العالمية فهو اقتصاد مغلق في وجه التقدم التكنولوجي، لذلك نكون مخطئين عندما نطمح لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة مادام اقتصادنا اقتصادا مغلقا وبعيدا عن عملية العولمة.

22- خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 ورغم التراجع الملحوظ لدور قطاع المحروقات منذ نهاية 2006 إلا أن متوسط معدل نمو القطاعات خارج المحروقات كان في حدود (6%) سنويا والسبب في ذلك يعود إلى القطاعات التالية:

- قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الاشغال المائية.
- قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة.

الأمر الذي نتج عنه تراجع معدل البطالة من 28,7% عام 2000 إلى 9,8 عام 2013.

23- خلال الفترة 1995-2005 قامت الجزائر بإجراء عمليات تطهير للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وكلفت عملية التطهير حينها خزينة الدولة ستة وثلاثون مليار دولار (36 مليار$) أمريكي ولو لا عملية التطهير هذه التي كانت بسبب سوء تسير تلك المؤسسات لكان هذا المبلغ قد وجه لقطاعات آخرى منتجة في محاولات مختلفة وبالتالي تقدم عائدا يكون لصالح المجتمع بدلا من أن يكون على حساب المجتمع، والأسوأ من هذا أنه بعد عملية التطهير لتلك المؤسسات عادت هذه الأخير لتنطلق من الصفر وهي لكارثة الكبرى.

24- بالنظر إلى كل ما تحقق من نتائج سلبية كانت أم ايجابية فإن الخلاصة النهائية التي يمكن ذكرها في بحثنا هذا هي أن الاقتصاد الجزائري بدون البترول والغاز يصبح لا شيء ما لم تتغير طرق وأساليب تسيير الاقتصاد الوطني وتتغير معه ذهنيات المسيرين وواضعي استراتيجية التنمية في الجزائر بما يتوافق ومتطلبات العولمة.

التوصيـــات:

من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة أو تحقيقها فيجب على الجزائر العمل على:

1- من أجل التقليل أو الحد إن أمكن من تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي فعلى السلطات الجزائرية أن تعيد النظر في سياستها العامة لاستغلال الثروة البترولية والغازية وذلك باعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات الهادفة والتي ترى بأنها يمكن أن تحقق ذلك وهذه التدابير هي:

أ- إقامة نمط استهلاكي خاص لتجنب الافراط في الاستيراد من الخارج.

ب- إقامة قاعدة ضخمة من البنى الاساسية تقوي الانتاج والتسيير بغرض تجنب الاستهلاك البذخي.

ج- تجنب الانفاق غير المنتج خاصة على مستوى القطاع العمومي.

د- أن لا تكون صناعة البترول والغاز موجهة خصيصا للتصدير نحو الاسواق العالمية لخدمة مصالح الاقتصاديات الرأسمالية.

2- تقليص الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات باعتباره كمصدر رئيسي ووحيد للتمويل وذلك بالعمل على ايجاد مصادر دخل جديدة أو بديلة ،خاصة و أن هناك قطاعات في الجزائر تتمتع بميزة نسبية تؤهلها لضمان ذلك مثل: قطاع السياحة، قطاع الخدمات وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكل ذلك بغرض مواجهة التقلبات التي تعرفها السوق الدولية لبترول والغاز ومن خلالها التقلبات التي تحدث قي مستويات أسعار البترول والغاز الطبيعي في السوق الدولية.

3- على الجزائر إن أرادات اطالة العمر الانتاجي للبترول والغاز الطبيعي وبالتالي الرفع من حجم احتياطياتها من هذين المصدرين أن تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والعالية التقنية التي تتطلبها عمليات الاستكشاف والتنقيب على البترول والغاز.

4- على الجزائر أن تحدد من الآن فصاعدا النموذج الذي ستنهجه خلال العقود القادمة في مجال الطاقة، خاصة بعد أن تأكد أن الغاز الطبيعي في الجزائر أصبح غير تنافسي خاصة على مستوى السوق الأوربية بسبب بروز منافسين جدد مثل: روسيا التي تسيطر على 23% من احتياجات الدول الأوربية من الغاز إلى جانب قطر التي أصبحت تضاعف من حصتها التصديرية نحو أوروبا منذ عام 2012، مع العلم أن قطر أصبحت محرك السوق الحرة للغاز الطبيعي و في نفس الوقت أصبحت الطرف الفاعل الذي يحدد أسعار الغاز في السوق الدولية.

5- على الجزائر اعتماد استراتيجية ترتكز على إخراج الريع البترولي من وضعيته الموجهة لخدمة الفساد والرشوة خاصة منذ بداية الألفية الحالية وجعله في خدمة التنمية والحماية الاجتماعية.

6- على الجزائر العمل بجدية على تنويع الاقتصاد الجزائري لضمان مستقبل التنمية في الجزائر ،لأن اعتماد التنوع الاقتصادي يعني احداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني بغرض الخروج من دائرة الاعتماد على سلعة واحدة و قطاع واحد للتصدير ،كما أن تطبيق استراتيجية تنويع الصادرات من شأنها تنويع مصادر الدخل والاستفادة من خطر الانهيار والاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني.

7- إذا ما أرادت الجزائر الخروج من تبعيتها للعالم الخارجي فعليها استثمار عائدات الثروة البترولية والغازية في العنصر البشري والبحث والايداع.

8- من أجل تحقيق التنمية المستدامة فعلى الجزائر إجراء عملية مزاوجة بين الثروة والثورة لخدمة التنمية المستدامة ،بمعنى أن تصبح الثورة طريقا لتجنيد الطاقات البشرية خدمة للتنمية و أن تصبح الثروة سبيلا لحشد الطاقات المالية للهدف نفسه شرط أن يتم ذلك على الصعيد الوطني وفي آن واحد.

9- العمل على دعم التعاون الاقليمي والدولي في مجال الطاقة للاستفادة من تنوع الخبرات والتجارب العالمية و الاقليمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة والعمل على توسيع تجارة الطاقة عبر الحدود.

10- الدفاع عن القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للعملة الوطنية وهذا لن يتحقق إلا بالولوج إلى الأسواق الدولية بطرح أكثر من منتوج وبجودة ذات مواصفات عالية وقدره تنافسية عالية.

11- يجب عدم الخلط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والاسس الاقتصادية لاقتصاد ما ،في هذا المجال يمكن القول أن الجزائر تمتلك مؤشرات اقتصادية جيدة ولكنها في المقابل تمتلك أسس سيئة لذلك على الجزائر تحسين أسس الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المرجوة.

12- على الجزائر تنشيط القطاع الصناعي لاسيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار ضمن قوانين عصرية وتنافسية.

13- ماذا لو تم دمج شركتي سوناطراك وسونالغاز في شركة واحدة للمحروقات (أو لطاقة) و بذلك تكون لها قدرة تنافسية أكبر اقليميا ودوليا ،و هناك في العالم أكثر من مثال على ذلك.

14- على الجزائر إحداث تغيير حقيقي في أجندة صناع القرار التنموي وخاصة في مجال الطاقة وذلك بغرض الوصول إلى رسم سياسات واضحة ضمن استراتيجية شاملة وجادة لتدارك التأخر الكبير عن الركب العالمي المتعولم وذلك بغرض تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الشاملة المستدامة.

15- يجب التفكير من الآن فصاعدا وبصورة جدية ومعمقة في كيفية جعل الاقتصاد الوطني اقتصادا تنافسيا خارج قطاع المحروقات وقادر على ضمان الكرامة للمواطن الجزائري وإخراج الجزائري من ذيل الترتيب في كل التصنيفات المقدمة من طرف

المنظمات والهيئات الدولية المختصة ،وهذا لا يعني عدم الاهتمام بالقطاع ولكن يجب العمل على تطويره وتقويته أكثر و أن ذلك ممكن حدوثه عن طريق الحرص على:

أ- رفع وتحسين مستوى الاحتياطيات الوطنية من البترول والغاز عن طريق انعاش وتكثيف البحث والاستكشاف.

ب- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة.

ج- خلق قيمة مضافة وخلق فرص عمل مباشرة (دائمة).

16- يجب أن لا ننبهر أكثر عندما يرتفع الاحتياطي الوطني من الصرف الاجنبي لأن هذا الأخير ومهما وصلت قيمته تكفيه ثلاثة سنوات عجاف متتالية لكي ينهار ذلك الاحتياطي وتصبح قضية ندره رؤوس الأموال إشكالية تبحث عن حل من جديد.

17- أخيرا إن خير ما نختم به هذه التوصيات التي نعتبرها فعالة إذا ما أخذت بعين الاعتبار من طرف صناع القرار في الجزائر ،أقدم ما ورد على لسان وزير الطاقة الجزائري السابق السيد: بلقاسم نابي حيث قال حول موضوع الثروة البترولية والغازية حينها: إننا لسنا بحاجة إلى تصحيح أسعار البترول وإنما نحن بحاجة أو نحن مطالبون بوضع سياسة واضحة لتطوير سعر البترول وأضاف قائلا: فلنتخذ من ثروة البترول وسيلة رخاء لا وسيلة استرخاء.

قـائـمـــة
المـراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد محمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، 1983.

2- أحمد هني، اقتصاديات الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعي (OPU)، الجزائر، 1993.

3- البابا طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج: دار الطليعة، بيروت (لبنان)، 1983.

4- البراوي راشد، النفط والقوة العالمية – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، 1977.

5- التنير سمير، استراتيجية النفط العربي – الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية – بيروت، 1981.

6- الجهني عبد بن مسعود، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي- مركز الخليج العربي للطاقة – الرياض السعودية، 2001.

7- الدجيلي مصعب، الآثار السياسية والاستراتيجية الاقتصادية لتناقص الايرادات النفطية العربية، دار الابحاث العربية، بيروت، 1985.

8- الرومي نواف، منظمة الأوبك – أسعار النفط العربي- الدار الجماهيرية – ليبيا، 2000.

9- السيد الحسين، التخلف والتنمية: دراسة تاريخية بنائية ،دار المعارف العربية، القاهرة، 1982.

10- السيد علي، اقتصاديات الغاز الطبيعي في الوطن العربي – الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية – بيروت، 1981.

11- العربي إسماعيل، التنمية الاقتصادية في الدول العربية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (SNEP) الجزائر، 1974.

12- الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، دار الطباعة والنشر، بيروت، 1984.

13- الكواري علي خليفة، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت (لبنان) 1985.

14- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي منشورات الشهاب، الجزائر، 1996.

15- بن خدة يوسف، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر،1987.

16- بيار تارزاني، فكتور سحاب، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في الدول العربية وإيران، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1982.

17- جميل طاهر، استهلاك الطاقة في الدول العربية، الحاضر والمستقبل، الكويت، 2006.
18- حسين بهلول بلقاسم، إشكالية الاستثمار والتوازن الجهوي في الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL ، الجزائر، 1990.
19- رأفت شفيق بسادة، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت- لبنان، 1983.
20- رياض منير شيخ الأرض، أزمة الأوبك (OPEC)، دار قتبه، دمشق، 1987.
21- زكريا عبد المجيد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، 1980.
22- زهدي الشامي، الأوبك في الاقتصاد العالمي، دار المستقبل العربي، مصر، 1985.
23- زهران سعد وآخرون، العالم الثالث يفكر لنفسه، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
24- سليمان عاطف، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1974.
25- صايغ يوسف، سياسات النفط العربية في السبعينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
26- ضياء مجيد الوسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1989/1986 دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.
27- ضياء مجيد الوسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
28- عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة، بيروت، 1982.
29- عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974.
30- عبد الحق لعميري، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري: الازدهار أو الاندثار، منشورات شهاب، الجزائر، 2015.
31- عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين المحكمة والضلال دار النشر بوشان، الجزائر،1990.
32- عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
33- عبد القادر سيد أحمد، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجي، بيروت، 1977.
34- عبد القادر معاشو، السياسة البترولية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الكويت، 1981.

35- عبد اللطيف بن أشهر، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر،1983.
36- عبد اللطيف بن أشهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (SNED)، الجزائر، 1979.
37- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999.
38- عزيز خيري، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت (لبنان)، 1983.
39- على أحمد عتيقه، الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي، منشورات أوبك(OAPEC) ، 1982.
40- علي أحمد عتيقة، الاعتماد على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990.
41- عمر منصور عصام، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.
42- فالكوسكي، مشكلات تنمية العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1982.
43- فريد عبد المجيد، عرب بلا نفط، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت (لبنان)، 1986.
44- فهمي حسين، استراتيجية البترول، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، 1979.
45- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة، لبنان، 1982.
46- قرم جورج، التنمية المفقودة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
47- قورنييه موريس، العالم الثالث ثلاثة أرباع (4/3) العالم، ترجمة سليم مكسور المؤسسة العلمية للدراسات، بيروت، 1981.
48- لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر، 2005.
49- محمد أزهر سعيد السماك، دراسات في الاقتصاديات النفطة والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، 1980.
50- محمد البطريق يونس، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
51- محمد ختاوين، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقائش للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
52- محمود الشافعي، الموارد والتنمية: اصدارات منظمة أوابك، الكويت، 1984.
53- محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
54- محي الدين عمرو، التخلف والتنمية دار الطليعة، بيروت، 1975.

55- مركز زايد للتنسيق، أوبك: الواقع وتحديات المستقبل، الامارات العربية المتحدة، 2000.
56- مصطفى بشير، رائحة النفط، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.

ب- دراسات البحوث العلمية:

- **المجـلات:**

1- أحمد السعدي، الحفاظ على الطاقة نظرة شاملة: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 10 العدد 01، الكويت، 1984.
2- أحمد كنيوة، الجوانب الصعبة في التشغيل: مجلة أحداث اقتصادية، الجزائر 1987.
3- الملف الاحصائي، مجلة النفط والتعاون العربي: المجلد 36 العدد 133، الكويت،2010.
4- الهيئة المصرية العامة، مجلة البترول: ملف احصائي العدد 11، القاهرة 1985.
5- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 الجزائر، 2005.
6- بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل والتكييف الهيكلي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07 جامعة باتنة، الجزائر، 2002.
7- بنك المعلومات، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، بيروت (لبنان)، 2004.
8- تركي حسن الهمشي، تطورات المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 38 العدد 140، الكويت 2012.
9- جميل طاهر، التطورات في أسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 29 العدد 108، 2004.
10- جميل طاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية: مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 30 العدد 111، الكويت،2004.
11- حسام جبر الدار، تطورات الطلب والتجارة العالمية للغاز الطبيعي: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 31 العدد 114، الكويت، 2005.
12- حسام جبر الدار، التطورات الدولية في الأسواق الطاقة وانعكاساتها على الدول العربية: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 32 العدد 119، أوابك، الكويت، 2006.
13- حسين ياغي، الغاز الطبيعي ينعش الاقتصاد العالمي: مجلة أخبار النفط والصناعة العدد 331 السنة 29، 1998.
14- دبيش أحمد، الصناعة الجزائرية تحديات إنماء وقطاع متعثر: مجلة دراسات اقتصادية العدد 21، الجزائر، 2013.

15- رشاد بورأس، تطورات أسعار النفط خلال العقدين 1970-1989، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 251 السنة 22، 1991.
16- زياد علي عربية، تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية: مجلة أخبار النفط والصناعة العدد 411 السنة 35،الامارات 2004.
17- سعد الدين خرفان، مستقبل النفط والغاز في القرن 21، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 376 السنة 35 الامارات، 2002.
18- شهرزاد زغيب، الاقتصاد الجزائري ما بعد البترول: مجلة المستقبل العربي العدد 395 السنة 34، بيروت، 2012.
19- صادق الراوي، اتجاهات مستوى أسعار النفط الخام والطلب عليه: مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد327 السنة 28،الامارات 1997.
20- صلاح الدسوقي، الغاز الطبيعي القريب الفقير للبترول ما بين اهمال الماضي ومحاذير المستقبل مجلة أخيار النفط والصناعة العدد 41 السنة 37، الامارات العربية المتحدة، 2007.
21- عادل مندور، ترشيد استهلاك الطاقة، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 423 السنة 37، الامارات، 2006.
22- عبد الأمير السعد، قضايا راهنة في التجارة العالمية للغاز الطبيعي: مجلة أخبار النفط والصناعة العدد 332 السنة 29، 1998.
23- عبد الرحمن تومي، العولمة الاقتصادية وآثرها على الوطن العربي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05، الجزائر 2005.
24- عبد الرزاق فارس الفارس، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، مجلة المستقبل العربي العدد 145، لبنان، 1995.
25- عبد العزيز الوتاري، نظرة إلى الطاقة في العالم ودور النفط: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 10 العدد 01، الكويت، 1984.
26- عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38 العدد 140، الكويت، 2012 .
27- عبد الفتاح دندي، تطور انتاج واستهلاك النفط والغاز الطبيعي في الدول الأسيوية، عدا الصين والهند: مجلة النفط والتعاون العربي: المجلد 38 العدد 141 أوابك، الكويت، 2012.
28- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الأوبك: مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 34 العدد 125، الكويت، 2008.

29- عبد الفتاح عمر المنسي، أسعار الصرف الحقيقية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة أخبار النفط والصناعة العدد 229، السنة 26، 1995.

30- علي بن عبد الله، ليبيا ونيجيريا يرفعون أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد 32 الجزائر،2011.

31- علي رجب، تطور مراحل تسعير البترول الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 38 العدد 141 أوابك، 2005

32- علي رجب، تطورات سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوربي وانعكاساته على طلب الغاز من الاقطار العربية الأعضاء في الأوابك: مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 30 العدد 135، أوابك الكويت، 2007.

33- علي رجب، سياسات تسعير البترول والغاز في الأسواق العالمية: مجلة النفط والتعاون العربي المجلة 33 العدد 120، 2007.

34- فاضل الجبلي، سياسات الانتاج وتسعير النفط: مجلة المستقبل العربي، العدد10، بيروت 1979.

35- فرانسيس هيرمان، أسواق النفط العالمية وآلياتها: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33 العدد 122، أوابك، 2007

36- فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، العدد 03 السنة 04 بغداد، 1978.

37- ماجد عبد الله المنيف، التطورات في أسواق النفط العالمية: مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 108، الكويت، 2004.

38- ماري فرانسواز شامبريلي، الآثار الاقتصادية لنمو التجارة العالمية في الغاز الطبيعي: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 27 العدد 99، 2001.

39- محمد الراشد، تجارة سوق الغاز الطبيعي المميع: مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 404 السنة 35، الامارات 2004.

40- محمد سحنون، المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الاصلاحات: مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية العدد09 باتنة، 2004.

41- محمد عبد المولى الدقسي، الصناعة ودورها في التنمية ومؤشرات التقدم في الجزائر: مجلة النفط والتنمية العدد 08، بغداد، 1978.

42- محمد نصير، تسعير النفط الخام: مجلة دراسات مختارة في الصناعة النفطية، أوابك، الكويت، 1979.

43- مختار اللبابيدي، احتياطات الهيدروكربونات في الأقطار الاعضاء(OAPEC) ، الحاضر والمستقبل، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 31 العدد 115 الأوبك، الكويت 2005.
44- مختار اللبابيدي، صناعة الغاز الطبيعي عربيا وعالميا، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 32 العدد 117 أوابك، 2006.
45- مدحت العراقي، أسعار النفط (الاسباب، التداعيات، التوقعات)، مجلة دراسات اقتصادية العدد 08، الجزائر، 2006.
46- مصطفى هميسي، الادارة الفاعلة في قطاع المحروقات: مجلة أحداث اقتصادية العدد 22، الجزائر، 1987.
47- ملف المجلة، دراسة خاصة حول الجزائر، مجلة المجاهد الأسبوعي العدد 1281، الجزائر 1985.
48- ملف المجلة، مجلة الأحداث اقتصادية، العدد 44، الجزائر، 1990.
49- ممدوح طه، بسبب زيادة أسعار النفط تراجع عالمي وتصاعد محلي في النمو الاقتصادي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 420 السنة 36،الامارات 2005.
50- نجيب نجم الدين، أرباح شركات النفط الدولية: مجلة النفط والتنمية، العدد 02، بغداد، 1978.
51- نيقولا سركيس، أسعار النفط تكلف الدول المنتجة عشرات من الدولارات، مجلة البترول والغاز العربي العدد 02، 1986.

- **التقاريـر:**

1- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام 1982 الجزائر 1982.
2- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 36، الجزائر 2007.
3- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 37 بتاريخ 2006 الجزائر 2007.
4- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 38 بتاريخ 2007 الجزائر 2008.
5- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 39 بتاريخ 2008 الجزائر 2009.
6- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 40 بتاريخ 2009 الجزائر 2010
7- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 41 بتاريخ 2010 الجزائر 2011
8- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام العدد 42 بتاريخ 2011 الجزائر 2012.
9- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نشرة 1986، الجزائر 1987.
10- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نشرة 1988، الجزائر 1989.
11- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نشرة 1990، الجزائر 1991.
12- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نشرة خاصة 80-1984 الجزائر 1985.

13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر 2000.
14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر 2001
15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر 2002.
16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر 2003.
17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر 2004.
18- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي الأربعون (40)، 2013 الكويت، 2014.
19- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي التاسع (09) 1982، الكويت، 1983.
20- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38)، 2011، الكويت، 2012.
21- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي الثاني (02) نوفمبر 1975 ، الكويت 1976.
22- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي الرابع والثلاثون (34)، 2007، الكويت، 2008.
23- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي السادس والعشرون (26)، 1999، الكويت، 2000.
24- تقرير الأمين العام لأوابك، التقرير السنوي العاشر(10) 1983،الكويت، 1984.
25- حزب جبهة التحرير الوطني، تقييم مخططات التنمية الجزء الأول، الجزائر 1983.
26- حزب جبهة التحرير الوطني، خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية (1967-1978)، الجزائر 1980.
27- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن 1997.
28- صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن 1998.
29- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي 2010.
30- منظمة الأوابك (OAPEC)، التقرير الاحصائي السنوي، الكويت 2008.
31- منظمة الأوابك (OAPEC)، النشرة الشهرية العدد (05) السنة (40)، الكويت 2014.
32- منظمة الأوابك (OAPEC)، النشرة الشهرية العدد (11) السنة (25)، الكويت 1999.

33- منظمة الأوابك (OAPEC)، النشرة الشهرية، العدد (04) السنة (11)، الكويت 1998.
34- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجزائر 1980.
35- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجزائر 1984.

- **الرسائل الجامعية:**

1- دمدوم كمال، توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مقارنة ماكرو- إقليمية الجزائر جامعة باتنة 2013.
2- زعياط عبد الحميد، أسعار الموارد المصدرة من قبل الدول النامية، دكتوراه دولة 1995، الجزائر 1996.
3- زيتوني عمار، المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر (1970-2004) جامعة باتنة 2007.
4- سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة، التنمية والرهانات جامعة قسنطينة 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A– **Ouvrages :**

1- ABDELHAMID BRAHIMI ; L'économie ALGERINNE OPU.ALGER 1991.
2- Abdelkader Sid Ahmed ; Développement sous, Des économies Pétroler du tiers monde QP4.1983.
3- Abdellatif BenAchenhou ; Du budget au Marché Alger.2005.
4- Abdennour Keramane ; L Energie et sa Distru bution (les Edition de la medeterane (Alif-tourk).1996.
5- Ahmed Henni. Mounaie. crédit et financement en Algérie 1962-1987 Cread Alger 1987.
6- Alain Larson; La Géopolitique du Pétrole et du GAZ. Naturel. France 1998.
7- Ali Ahemd Atika;Glibal Energy transition en the therd world LONDON.1975.
8- Ammar Guesmi ; Robert CHAWIN. l'Algérie en Mutation édition Harmattan. Paris 1998.
9- Amor Khlif ; le mouché Pétrolier face aux nouvelles stratégies de domination CREAD Alger.1989.
10- ANDRE-Giraud ;Xavier-Boy ;Géopolitique du pétrole et du Gaz ;Edition Technip Paris.1987.
11- Anouar Abdelmalek ; Clés pour une stratégie Nouvelle du développement. :édition ouvrier enico.1984.
12- ANTOINE AYOUB ;Le Nouvelle. ORDRE pétrolier Presse de l'université FRANCE.1982.
13- Antoine ayoub; Jacque bercebois; Pétrole et Stratégies édition Economica-Paris.1987.
14- ASSIA HIRECH ;L ' algerie L'après Petriole. Quelles stratégies pour (1995-2010) Harmaton, Paris 1989.
15- BELKACEM BOUZANA ; les contentieux des hydrocarbures centre l'Alger et sociétés étranger : OPU Alger 1985.
16- BELKACEM NABI ; ou va l'Algérie édits DEHLEB.1999.
17- BEN AOUDA HAMEL ; Production algérien et indiqua dance national opu.alger.1983
18- BEN ISSAAD HOCINE ; Algérie restrictions et réformes économiques opu.alger.1993
19- BEN ISSAAD HOCINE ; L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb.opu.alger.1999.
20- CEDRIC DE L'ESTRANGE ET AUTRES Géopolitiques du pétrole édition Technip .p. paris 2005.
21- CHEMS-EDDINE CHITOUR ; Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horion 2030 Alger 2003.
22- DEMETRI GERMIDIS ;Le maghreb.la France et l'enjeux technologique édition CUJAS paris 1976.
23- FABVICE FLIPO ; Le développement durable édition BREAL France 2007.
24- FEDERICO MAYOR ;Un monde nouveau édition Odice Jacop unisco.1999.
25- GAITA LA France. Vivre après pétrole mission impossible édition multi monde France.2007.
26- H.M. DAHMANI ; l'Ingering dans la maitrise industriel et Technologique. PU Alger.1985.

27- HAMID MOHAMED TEMMAB ; Stratégie de développement indépendante le cas de l'Algérie OPU Alger 1983.
28- HAMID MOHAMED TEMMAR ; La transition de l'économie émergente OPU Alger.2011.
29- ILMENE MOHAMED CHERIF ; Bilan de la section de bien d'épamprement Alger. crea Alger 1981.
30- J.L.BOBIN ET AUTRES. l'énergie de demain-edp. sciences .GRENOBLE, france 2005
31- JAQUE BERCEBOIS ; Stratégies et diversifications des compagnies pétrolières internationales édition ifje.france1981.
32- JEAN BAPTISTE LESOURD ; Equilibre et déséquilibre sur le marché internationale du Oaz naturel-économico .paris.1987.
33- JEAN CEDREY/F.J-CATRICE ; Les nouveaux indicateurs de la richesse édition découverte paris.2005.
34- JEAN FRANCOISE CONET/R.LIGNIEVS ; pays sous développés ou en voie développement. édition hatier france.1979.
35- JEAN LUC BOBINETUTRES ; L'énergie dans le monde édition edp paris 2001.
36- JEAN LUC WINGERT ; La vie après le parole édition autrement. Paris.2005
37- JEAN MARIE CHEVALIER ; Les grandes batailles de l'énergie. Édition Gallimard France 2004.
38- JEAN-CLAUD ARTHON ; Le modèle algérien de développement d'une décennie édition SNED Alger 1973.
39- JEAN-PIERRE FAVENNEC; l'Energie a quel prix ? Le monde de l'énergies édition technip.paris.2006.
40- JEAN-PIERRE PAWELS ; réflexions sur les orientations économiques et énergétiques (80-84) enal.alger1983.
41- KHENNAS SMAIL ; Stratégie et politiques energitique.au marghreb et en Egypte 1982.
42- KHOUELD MOHAMED ; Genèse et appropriation de la rente pétrolière opu Alger 1990.
43- M.OLIVIER ; l'industrie dans la stratégie de développement de l'Algérie. cnrs Alger 1981.
44- MAHIOT RABAH ; .Le pétrole Algérien e.n.a.p-alger.1974.
45- MARC ECREMENT ; indépendance politique et libération économique un quart de siecle de développement OPU Alger 1986.
46- MARC RAFFINOT ; P. Jacguement le capitalisme de l'état algérienne édition F.MASPERO PARIS 1975.
47- MAZRI HAMID ; Les hydrocarbures dans l'économie algérien sned.alger1975.
48- MEKIDECHE MUSTAPHA ; L'Algérie entre économie de rente et économie mergente, isrn 2001.
49- MEKIDEENE MUSTAPHA ; le secteur des hydrocarbures en Alger OPU 1983.
50- MOHAMED NASSER THABET ; le secteur des hydrocarbures et le développement de l'Algérie OPU Alger 1989.
51- MORICE DUROSSOT ; le marché du pétrole-édition ellips paris.1999.
52- MORICE GOURNIER ; tiers-monde trois quart du monde-France 1980.
53- MOSSE ELIENNE ; comprendre la politique économique d'une crise a l'autre. Seuil paris 1980.
54- MOUKHTAR HATTAB ; la formation des prix du pétrole brute.sur le marché mondial France 1975.
55- MOURAD LAABIDI ; cours de comptabilités nationale. OPU Alger. 1991.

56- OLIVIER DAVID.A.FABRE ;les économies d'énergie dans l'habitat existant ;technip.paris.2007.
57- PHILIPE NOVEL ; Probleures du développement édition seuil.france1997.
58- PHILIPPE CASTERAN. les hydrocarbures en Algérie. I.F.P. France (paris) 1998.
59- PIERRE JACQUIT F.NICOLAS ; pétrole. crises marchés politiques ; édition Dunod paris 1996.
60- Questions actusles de la Placeéfitition Alger ENAC.1983.
61- SADEK BOUSSENA.J.P.PAWEL Le pétrolier. Question actuel du pétrole et du gaz. Édition vibert.paris.2006.
62- SAMIR AMINE ; le Maghreb moderne. Édition minuit .paris.1970.
63- SAMUEL FERFARI.LE MONDE de l'énergie enjeux géopolitiques. édition technip.paris.2007.
64- TAYEB SAID AMER ; le développement industriel de l'Algérie –édition anthropos.paris.1981.
65- THIERRY.MONTALIEU ; économie du développement édition Bréal France.2001.
66- TIANO ANDRE ; le développement économique du maghreb. Puf, France 1968.
67- TOBY SHELLEY; oil. poverty and the planet zed. books. London, 2005.
68- YOUCEF ABCHI ; perspectives des exportation du(GPL)et la place de la SONATRACH sur le marché Medelcrneau 2008.

B- Thèses :

1- CLAUD CHESNEY ; le gaz Natural algérien thèse de doctorat, Grenoble France 1999.
2- DJAMEL BOUDJEMLINE ; l'industrie algérienne entre l'autonomie et la dépendance ; thèse de doctorat, cites sciences économiques paris 1982.
3- OMAR EL BADRI ; tendance des prix du pétrole, thèse de doctorat, France, paris 1977.

- **Cites :**
  - http//www.dgpp.mf.gov
  - http//www.dnd.d2/indexph.fr

C- Revues, Rapports:

1- Amor khelif ; évolution du marché et des prix .internationales du gaz ;revue des sciences économique n°1 université de Constantine Algérie .mai 1982.
2- Banque d'Algérie ;Rapport 2010evolution économique et monétaire.
3- Banque d'Algérie ;Rapport2012,évolution économique et monétaire .
4- BP ; STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY. JUNE 2014.
5- BP ; STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY. JUNE 2003.
6- BP ; STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY. JUNE 2011.
7- BP ; STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY. JUNE 2012.
8- BP ; STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY. JUNE 2013.
9- Collections statistiqus.(1989-2003)n°115alger 2004.
10- Energie international 1988/1989 paris 1990.
11- Energie International, Rapport annula sur les évaluations énergétiques mondiale ; édition IEPEECONOMICA PARIS 1999.
12- Girard distain debernis ; deux stratégies pour l'industrialisation du tiers-monde ; revue du tiers- monde n°47.Juillet/septembre 1971.
13- La direction général des douanes (CNIS).

14- Le conseil mondial de l'énergie(CME) ;pour le monde de demain le temps de l'action ;paris 2000.
15- Magazine ; natagaz, n°1 Alger 2001.
16- Medeinergie ; Revue méditerranéenne de l'énergie n°14 janvier 2005.
17- Mokhtar laaribi ;facteurs explicatifs de la faiblesse de la productivité en Algérie, CENEAP n°7.
18- Mondialisation et reformes économique du alger.Revue de CENEAP .n°20 ISSN-Alger 2001.
19- MPAT ;ANNUAIRE STATISTIQUE de l'Algérie 1982 n°11alger 1984.
20- MPAT ; ANNUAIRE STATISTIQUE de l'Algérie 1983-1984n°12 Alger 1985.
21- MPAT ; ANNUAIRE STATISTIQUE de l'Algérie;1967-1982alger 1984.
22- MPAT ; Deuxième plan Quinquinal, 1985-1989.
23- OAPEC ; report vol 40 N=°5 MAY 2014 Kuwait 2015.
24- ONS ; ANNUAIR STATISTIQUE de l'Algérie, résultat 1996n°18alger 1998.
25- ONS ; ANNUAIR STATISTIQUE de l'Algérie, résultat 1999 n°19,alger2001.
26- ONS ; ANNUAIR STATISTIQUE de l'Algérie, résultat 99/2001n°20 alger2003.
27- ONS ; ANNUAIR STATISTIQUE de l'Algérie n°14 édition 1990 Alger1991.
28- ONS ; ANNUAIRE STATISTIQUE de l'Algérie ;n° spécial (1962-1987) n°15 Alger 1987.
29- ONS ; STATISTIQUES COURANTES ;N°12 Alger 1990.
30- ONS ; STATISTIQUES COURANTES ;N°13 ALGER 1990.
31- ONS ; STATISTIQUES COURANTES ;n°3 Alger 1988.
32- ONS ;STATISTIQUES; hors–série .commerce Extérieur Alger 1987.
33- OPEC ; Annual STATISTICAL belletin 1999 Vienne 2000.
34- OPEC ; Annual STATISTICAL belletin 2000 Vienne 2001.
35- OPEC ; Annual STATISTICAL belletin 2004 Vienne 2005.
36- OPEC ; Annual STATISTICAL belletin 2008 Vienne 2009.
37- OPEC ; Annual STATISTICAL belletin 2012 Vienne 2013.
38- OPEC ; MONTHLY oil market report Mai 2014.
39- Pétrole et gaz arabe ; volume 39 n°912 paris 2007.
40- question international ; la bataille de l'énergie n°24,mars 2007.0
41- Sonatrach, la revue sonatrach; n°47 Alger 2005.
42- Sonatrach, la revue sonatrach; n°48 Alger 2006.
43- Sonatrach, la revue sonatrach; n°51 Alger 2006.
44- sonatrach, La politique pétrolière de l'Algérie tom II 1970.
45- SONATRAH ; ANNUAL- Report 2000 Alger 2001.
46- SONATRAH ; le revue sonatrach; n° spécial 24 février 1985.
47- SONATRAH ; Rapport ANNUAL Alger 1999.
48- United nation ;energy statistics,year boot 2003.
49- world.energy concil ,world energy ressources ;SAMARY 2013.

ملخص:

منذ الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم:

تنظيم مخطط مركزي استمر لغاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وتنظيم حر تحكمه آليات السوق وميكانيزماته منذ العقد الأخير من القرن الماضي وإلى الآن. خلال هذه الفترة بذلت السلطات الجزائرية جهودا معتبرة من أجل خلق نسيج انتاجي متزن قادر على خلق اقتصاد متنوع وأكثر تفتحا وأقل تبعية للعالم الخارجي ،لكن رغم كل ذلك فإن النتائج المسجلة لم تكن في مستوى طموحات المجتمع الجزائري، إذا لم تستطيع الجزائر تحقيق هدفها الاستراتيجي الذي كانت تتغنى به السلطات الجزائرية منذ الاستقلال ألا وهو تنويع وتطوير الصادرات خارج المحروقات ،حيث بقى الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا اقتصادا هشا وأحادي الجانب تتحكم فيه قوى السوق الدولية للبترولية والغاز الطبيعي هذه السوق التي تتحكم فيها أطراف فاعلة عديدة في مقدمتها الشركات البترولية العالمية الكبرى والدول المتقدمة صناعيا والأكثر استهلاكا للطاقة إلى جانب الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعي سواء منها المنتمية إلى منظمة الأوبك (OPEC) أو التي هي خارج الأوبك.

من هذا المنظور وبالرغم من أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك إلا أن دورها في اعتماد سياسات التسعير المناسبة لبترولها وغازها الطبيعي كان جد متواضع إن لم يكن ضعيفا والسبب في ذلك يعود إلى كون احتياطياتها من البترول الخام جد متواضعة واحتياطياتها من الغاز الطبيعي مقبولة نسبيا مقارنة ببقية دول المنظمة، الأمر الذي جعل قرار تحديد سعر البترول والغاز الطبيعي يتم وفقا لما تقرره الدول المنتجة ذات الاحتياطيات الكبرى والتي لها طاقة انتاجية عالية وهذه المجموعة هي الأكثر تأثيرا في السوق الدولية للبترول والغاز ،وقد انعكس ذلك سلبا على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بحكم ضعف قدرتها التفاوضية في السوق الدولية للبترول والغاز. الأمر الذي جعل الجزائر غير قادرة على فك ارتباط اقتصادها الوطني بقطاع المحروقات وما يوفره هذا القطاع من عائدات مالية في شكل ريع. والنتيجة هي أن الاقتصاد الجزائري كان ومازال عرضة للتقلبات التي تعرفها أسعار البترول والغاز الطبيعي بسبب التطورات والأحداث التي تعرفها السوق الدولية للبترول والغاز. لكن رغم ذلك فقد كان لسياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي في السوق الدولية انعكاسات ايجابية وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، تلك الانعكاسات ترتبط أصلا بمدى قدرة السلطات الجزائرية على مواكبة ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول والغاز الطبيعي بفعل عوامل عديدة منها العوامل الخارجية ومنها العوامل الداخلية.

في هذا السياق فإن معالجة موضوع سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية وانعكاسات تلك السياسات على الاقتصاد الجزائري وعلى مسار التنمية المستدامة في الجزائر يستدعي بالضرورة تحليلا معمقا ودقيقا يشمل جميع الجوانب الخاصة بعمليات استغلال الثروة البترولية والغازية في الجزائر بشكل عام وكذلك دراسة وتحليل كل مرحلة من المراحل التي مرت بها التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى الآن وهذا ما حاولنا عرضه في هذا البحث.

Résumé :

Depuis l'indépendance, l'économie algérienne a connu deux types d'organisation (de structuration).

Une organisation centralisée qui a duré jusqu'à la fin des années 1980 du siècle précédent, et une organisation libérale qui est guidée par mécanismes du marché la dernière décennie du siècle passé jusqu'à ce jour. Pendant cette période, les autorités ont consenti des efforts considérables pour créer un tissu productif équilibré capable d'engendrer une économie diversifiée et avec plus d'ouverture et moins de dépendance vis-à-vis de l'extérieur, malgré tout cela, les résultats enregistrés sont en deçà des ambitions de la société algérienne. Si l'Algérien n'arrive pas à concrétiser cet objectif stratégique que les pouvoirs publics avaient tant vantés depuis l'indépendance, qui est diversifié et développé les exportations en dehors des hydrocarbures, mais l'économie nationale est restée fragile et unilatérale qui obéit aux pressions du marché international du pétrole et du gaz naturel. Ce marché qui est maitrisé par des parties agissantes et multiples entre autre les grandes sociétés pétrolières mondiales et les pays développés qui sont les plus grands consommateurs d'énergie en plus des pays producteurs et exportateurs du pétrole et du gaz qu'elles soient affiliées ou non à l'organisation (OPEC).

De ce point de vue et malgré que l'Algérie est membre de l'organisation OPEC, mais son rôle pour des politiques d'indexation convenable pour son pétrole et son gaz reste modique si ce n'est pas faible et les raisons pour cela revient à ses réserves en pétrole brut limitées et en gaz sont plus ou moins acceptables comparativement avec les autre pays de l'organisation ; ce qui sous-entend que son pouvoir de détermine (définir) le prix du pétrole et du gaz naturel se fixe en fonction de la décision des pays producteurs ayant de grandes réserves et qui ont une productivité plus élevée, et ces parties ce sont celles qui ont une grande influence sur le marché international du pétrole et du gaz qui s'est répercuté négativement sur le processus du développement économique et social en Algérie du fait de sa position de faiblesse pour négocier sur le marché international de l'énergie. Ce qui a fait que l'Algérie est incapable de se débarrasser de la dépendance de son économie vis-à-vis du pétrole dépendance de son économie vis-à-vis du pétrole et ce qu'il recèle comme apport financier sous forme de recette. Par conséquent, l'économie algérienne reste et sera exposée aux fluctuations que connaissons les prix du pétrole et du gaz naturel, à cause de l'évolution et les évènements que subie le marché international et ses incidences positives et négatives sur l'économie national. Ces incidences sont liées initialement à la capacité des pouvoirs publics algériens à l'accompagnement la hausse et la baisse des prix du pétrole et du gaz naturel sous l'effet de différents facteurs, externes et internes.

Dans ce contexte, l'analyse objective des déférentes politiques des prix du pétrole et du gaz naturel sur les marchés internationaux et l'impact de telles politiques sur l'économie algérienne et le processus du développement permanent en Algérie impliquent une analyse profonde et exhaustive qui touche tous les aspects spécifiques concernant l'exploitation des richesses pétrolières et gazières en Algérie d'une manière générale et aussi une étude et une analyse de chaque étape des processus par lesquels est passé le développement économique en Algérie depuis l'indépendance à nos jours et c'est ce que nous avons essayé d'expliquer dans cet exposé.